أضواءٌ على
الرسمال الأجنبي
في سورية

(١٨٥٠ - ١٩٥٨)

تأليف

الدكتور بدر الدين السباعي

اصدار

دار الجماهير

أضواءٌ على

الرسمال الأجنبي

في سورية

(١٨٥٠ - ١٩٥٨)

تأليف

الدكتور بدر الدين السباعي

اصدار
دار الجماهير

دار الجماهير

لتعريف الشعب على خير ما أنتجه الفكر الانساني التقدمي

- تنشر المعرفة في سبيل الحياة والشعب ·
- تبعث التراث العربي وتربطه بالفكر المعاصر ·
- تعمل على توحيد الفكر العربي لمكافحة الاستعمار وما يخلفه من أمراض ·
- تربط الفكر العربي بالتراث الانساني الأكبر ·
- تربط الفكر بالعمل ·

فهرست

الفصل الاول

مرحلة تغلغل الرسمال الاجنبي في سورية وتوطيد مواقعه
(١٨٥٠ ـ ١٩١٨)

صفحة

الفصل الثاني

الرسمال الاجنبي في عنفوان سيطرته

(١٩١٨ ــ ١٩٤٣)

صفحة

صفحة

الفصل الثالث

الرسمال الاجنبي في مرحلة تمتع سورية باستقلالها السياسي
(١٩٤٣ ـ ١٩٥٨)

صفحة

الإهداء ...

الى روح أختي رحيلة

الى روح زوجها نبيه الأتاسي

اللذين حضناني ، على قلة ، طفلا ويافعاً ، ومهدا لي طريق التعلم رغم ما كان يحيط بعائلتهما من ضنك ، فكانا خير مثل لخير مناقب شعبي في الطيب والكرم والتضحية

أهدي أعز ثمرة أملكها بفضلهما : كتاباً يتحدث عن مآسي ونضال شعبي .

دمشق ١٩٦٧/٣/١٥ بدر الدين السباعي

كلمة الدار

تاريخ الرأسمالية سجل حافل بمآسي الشعوب . فكم جرت الدموع ، وكم أريقت الدماء ، وكم أزهقت الأنفس بفعل البؤس والجوع لتغنى قلة ، وتبطر قلة ، وتتحكم هذه القلة بمصائر الملايين .

وهذا الكتاب في أساسه ، حكاية شعب ابتلي بالاستعمار ، وابتلي بسيطرة الرسمال الأجنبي ، وقدم من جراء ذلك نصيبه من الضحايا والدماء والدموع ، وفقد حريته وحقوقه طوال العديد من القرون . انه حكاية ابتلاء وحكاية نضال . ومن خلال هذه المعركة الدامية ، المريرة ، يتبدى وجه شعبنا المشرق ، وتنعكس روحه الثورية وبطولته الخالدة ، وارادته البناءة ، وطيبه المفعم بالغنى .

والدار اذ تضع هذا الكتاب الذي يعتبر أول دراسة علمية اقتصادية سياسية ، اجتماعية تحررية ، عن سورية ، بين يدي القارىء العربي الكريم تأمل أن تكون قامت ببعض الواجب نحو أجيال اليوم والغد ، وببعض الوفاء نحو أجيال الماضي .

دمشق ١٩٦٧/٣/١٥

« دار الجماهير »

المقدمة

عندما كان كلاسيكيو الرأسمالية يؤكدون أن دولاب التطور انتهى الى النظام الأمثل ، وأن الرأسمالية هي هذا النظام ، وأن تاريخ الانسانية انتهى الى مرحلة السعادة الخالدة ، كان قانون التطور يتابع فعله ، ويخضع كل شيء لتأثيره • لقد ولدت الرأسمالية في طيات النظام الاقطاعي ، وها هي تدخل عهد رأسمالية حرية المزاحمة بعد أن حطمت أسس الاقطاع في كثير من البلاد • ولم يلبث التطور أن انتقل بهذه الرأسمالية الى الرأسمالية الاحتكارية ، الى المرحلة الامبريالية • وهي مرحلة تتسم بسمات أساسية تختلف عن سمات الرأسمالية السابقة • فيها يتمركز الانتاج والرسمال الى حد خلق الاحتكارات التي تلعب الدور الأول في الحياة الاقتصادية • وفيها يتحد الرسمال الصناعي والرسمال المصرفي ليؤلف الرسمال المالي ، والطغمة المالية ، أي تلك الحفنة الضئيلة من الناس التي تمتلك المصارف ومعظم أدوات الانتاج الرئيسية • كما يصبح تصدير الرسمال « الفائض » ، في هذه المرحلة ، متمتعاً بأهمية فائقة • وهذا عدا عن تشكل الاحتكارات الدولية التي تقتسم العالم اقتصادياً وسياسياً ؛ وتحاول اعادة تقسيمه بعد انهاء توزيعه •

اذن فتصدير الرسمال هو احدى السمات المميزة لهذه الرأسمالية الاحتكارية ، أو المرحلة الامبريالية • صحيح أن هذا التصدير كان يحدث من قبل أيضاً ، في ظل سيادة رأسمالية حرية المزاحمة ولكن هذا التصدير كان يتمتع بأهمية ثانوية بالنسبة الى تصدير السلع من البلدان المتطورة الى البلدان الأخرى • أما في المرحلة الامبريالية فقد أصبح تصدير الرسمال يتمتع بالأهمية الأولى ، مزحزحاً تصدير السلع الى المرتبة الثانية • وما ذلك الا لتشكل « فيض » هام من هذه الرساميل في بلاد الرأسمالية المتطورة ، يبحث عن أسواق للتوظيف المربح في

الخارج بعد أن « ضاقت » الأسواق الوطنية أمامه • وطبيعي أن هذا « الفيض » نسبي وليس مطلقاً • فتحت تأثير القانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية أي قانون جني فضل القيمة ، يصبح الدافع على الانتاج والنشاط الاقتصادي لا خدمة المجتمع عن طريق تأمين حاجاته بل تأمين فضل القيمة ، واتخاذ الانتاج وسيلة لهذا الغرض • ومع تمركز الانتاج والرسمال وتطور المجتمعات الرأسمالية ، وسعي الرأسماليين للحصول على أعظم مايمكن من فضل القيمة في المرحلة الاحتكارية أصبح الرأسمالي يفضل استثمار رساميله في الخارج ، أي في البلدان المتأخرة أو التي هي بحاجة الى هذه الرساميل على العموم ، لأن استثمارها يعطي ربحاً أعظم مما يعطيه توظيفها في وطنه المتطور • وعلى هذا يتشكل هذا « الفيض » من الرسمال لا لأن المجتمع قد توصل الى حد الاكتفاء في سد حاجاته بل لأن مصلحة الرأسمالي في الربح الأوفى هي التي تتحكم • ومن هنا كانت نسبية « الفيض » المذكور •

لقد غدا تصدير الرسمال احدى الأدوات الاقتصادية الهامة في توسع الاحتكارات ونهب ثروات البلدان المتأخرة والضعيفة التطور ، واحدى الأدوات الجبارة في تحويل هذه البلدان الى مستعمرات للوطن الأم ، وفي تحويل اقتصاد البلدان المذكورة الى ذيل لاقتصاد البلدان المصدرة للرساميل ، وبالتالي فقد أصبح هذا التصدير الوسيلة الفعالة في اقتسام العالم اقتصادياً وسياسياً وفي اعادة تقسيمه •

فكيف يتأتى لهذا الرسمال تحقيق هذه النتائج ، لاسيما في مختلف مراحل أزمة الرأسمالية العامة ، وماهي الأساليب التي يعتمدها لبلوغ أهدافه ، والى أي حد ينجح في مهماته ، وماهي العوامل التي تسهل ظفره أو اخفاقه • أسئلة تختلف أجوبتها باختلاف الزمان والمكان ونسبة القوى وتطور القوى المنتجة • فمتى تغلغل الرسمال الأجنبي في سورية ، والى أين اتجه فيها ، وما هي الاساليب التي اتبعها لفرض سيطرته ، وماهو تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

وهل صحيح أن هذا الرسمال كان خيراً كله على سورية كما يذهب اليه أنصار توظيفه ، أم كان شراً كله عليها ؟ وماهي صلة الرسمال الأجنبي بالنظام الاستعماري والنظام الاستعماري بالرسمال الأجنبي ؟

وماهي علاقة الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في وطننا بهذا الرسمال ؟ هل كان لها موقف موحد منه سواء في تبني تغلغله أو مكافحته،

أم كانت لها مواقف متباينة تختلف باختلاف طبيعة البنية الطبقية لهذا الحزب أو ذاك ، ولهذا الجناح في الحزب الواحد أو ذاك ؟ وماهي صلة الحركات الرجعية والتقدمية بهذا الرسمال ، وبالتالي ماهو تأثير الحركات التحررية عليه وماهو تأثيره عليها ؟

هذه الأسئلة حددت الخطوط الكبرى لهذه الدراسة ، وأبانت المراحل الأساسية في تطور سورية • فقدم الرسمال الأجنبي في سورية يضطرنا الى بحث أمره في سورية الامبراطورية العثمانية منذ المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر • وسير تطوره التاريخي يدفعنا الى بحث أمره في المرحلة الانتدابية فالمرحلة الاستقلالية مع مايلازم ذلك من بحث مؤسساته وسياسته ، ومختلف مظاهر أثره ، والقوى التي ساندته والقوى التي كافحته ، وأساليب كل من القوتين ••• اذن هذه الدراسة هي أبعد ماتكون عن الدراسة التكنيكية لأهم مؤسسات الرسمال الأجنبي القائمة • انها دراسة تحاول أن تلم بالموضوع من جميع نواحيه، وتدرس تصارع مختلف القوى ، وتعالج مختلف الظواهر والآثار الناجمة عن تغلغل الرسمال الأجنبي وسيطرته • ولهذا جاءت دراسة تاريخية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، وتحررية تعطي لوحة كاملة عن تطور سورية في ظل تغلغل الرسمال الأجنبي وفي ظل عنفوان سيطرته ، وفي ظل سيطرة الرسمال الوطني • وكل هذا أيضاً على ضوء تصارع قوى الاشتراكية والرأسمالية في العالم ، وفي مختلف مراحل أزمة الرأسمالية العامة •

هذه الطريقة في البحث القائمة على طرق مختلف وجوه القضية بالاعتماد على قوانين المادية الجدلية والتاريخية ، وعلى مبادىء الاقتصاد السياسي العامة ، وخصائص مرحلة الامبريالية من تطور الرأسمالية ، وخصائص أزمة الرأسمالية العامة ، هي التي تعطي هذه الدراسة سماتها الخاصة المميزة لها عن مختلف الدراسات الأخرى في هذا المجال ، وهي التي دفعت أستاذي الجليل السيد « ع• ص• دراغيليبيف » الى القول ب « أنها أول دراسة عرفتها عن الرسمال الأجنبي بمثل هذه السعة والشمول والعمق والواقعية » •

لم يكن الطريق أمام اعداد هذه الدراسة يسيراً معبداً • بل كانت تكتنفه صعوبات كثيرة وأحياناً صعوبات كأداء • فمراجع بحث الرساميل الأجنبية نادرة على العموم سواء باللغة العربية أو الروسية أو الفرنسية

والمنشورات التي تبحث الموضوع على النحو الذي أردته من الاتساع والشمول المطبق على سورية مفقودة ما خلا بضع مقالات هنا وهناك وبعض الابحاث الاخرى التي تتطرق اليها بعض الكتب في بعض الفصول • وقد انعكست ضآلة المراجع بشكل بارز في الفصل الأول من الدراسة اذ جاء قليل المادة ، ضيق البحث ، ضعيف التعمق • وهو أمر أمكن تلافيه ، الى حد هام ، في الفصل الثاني الذي اعتمدت فيه على عدد من الكتب الهامة : ككتاب الاستاذ سعيد حمادة (النظام النقدي والمصرفي في سورية) ، والدكتور عظمة (تطور البنك التجاري في نطاق سورية الاقتصادي) •• • ومما زاد في صعوبة البحث قيام ظروف حالت بيني وبين الرجوع الى الوطن لتأمين المراجع اللازمة • لهذا كله اضطررت الى قراءة الكثير من الكتب بحثاً عن الأخبار القليلة ، والى مطالعة كثير من الصحف والمجلات القديمة لتسقط أخبار الرسمال الأجنبي في سورية سنة بعد أخرى ، كمجلة آسيا الفرنسية ، وجريدة ألف باء وغيرها • ولم أتمكن من الوصول بالموضوع الى أيامنا هذه نظراً لبعض الأسباب التي ذكرتها من قبل ، ولتعقد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية ، منذ قيام الوحدة • لذا آثرت تأجيل دراسة الرسمال الأجنبي في سورية منذ عام ١٩٥٨ الى يومنا هذا لوقت آخر • كما كان بودي أن أعيد النظر في هذه الأطروحة ، وأحدث فيها بعض التعديلات والحذف والاضافة ، ولكن الوقت لم يتسع لي فآثرت ابقاءها على ما كانت عليه من قبل بانتظار اغتنام فرص أخرى • واذا كانت هذه الدراسة قد اتخذت سورية مجالا لبحثها ، فلا يعني أن هذا التخصيص يضعف عموميات الدراسة • ان سورية لم تكن أكثر من بيئة عمل فيها الرسمال الأجنبي عمله في بيئات أخرى • ومهما اختلفت الأسماء والأشخاص والأمكنة ، فان الخطوط الكبرى لأثر الرسمال الأجنبي وخططه وسياساته ومجالات عمله تبقى تقريباً واحدة بالنسبة الى البلدان التي تتشابه أوضاعها • ومن هنا كانت فائدة هذه الدراسة حتى بالنسبة الى بلدان كثيرة أخرى من عربية وغير عربية •

كانت سورية أول بلد عربي تحرر من لعنة الاحتلال الأجنبي ، كما كانت أول بلد عربي اتخذ خطوات ايجابية هامة من أجل تصفية الرسمال الأجنبي فيها ، والحيلولة دون تسربه اليها من جديد ، والاعتماد على جهودها الخاصة لاستثمار مواردها الطبيعية ولاسيما البترول • وقد حققت في هذا المجال نجاحاً كبيراً ، فتضاءلت مؤسسات الرسمال الأجنبي فيها تضاؤلا يقرب من العدم • وصانت ثرواتها الطبيعية من

عبث الاحتكارات الأجنبية • ولكن هذا الظفر لايعني بطلان محاولات الاستعمار والرسمال الأجنبي غزو سورية بهذا الشكل أو ذاك ، ولبوسه هذا اللباس أو ذاك الذي يتلاءم مع الظروف الجديدة • لذا لا بد من الحذر الدائم ما دام الاستعمار قائماً والرأسمالية العالمية قوية • كما لابد من السير قدماً في تعميق التدابير التقدمية ورص صفوف القوى الاشتراكية في جبهة اشتراكية موحدة تعمل للبناء ، ولتطوير هذا البلد بوتائر متسارعة تصفي مخلفات الماضي من التأخر ، وتقف كتلة جبارة ضد أعداء الاشتراكية في الداخل والخارج •

ان دراسة تاريخ الرسمال الأجنبي في سورية ، والنتائج التي تتأتى عن تغلغله وسيطرته ليست أكثر من دراسة ناحية واحدة من نواحي النظام الرأسمالي العفن • وهي تضع أمامنا ، برهاناً جديداً على ضرورة تثقيف الجماهير ، وجماهير الطلاب خاصة ، بمبادىء الاقتصاد السياسي القائم على مبادىء الاشتراكية العلمية • ومن المؤسف أنه ما تزال للرأسمالية ، وللرسمال الأجنبي مواقع قوية متمركزة في هذا الجهاز أو ذاك ، وفي جامعاتنا ومعاهدنا العليا بشكل خاص • ماتزال مؤسساتنا التعليمية هذه بعيدة بعد السماء عن الأرض عن الاتجاه الاشتراكي الذي نريده • ما نزال نتبنى الاقتصاد السياسي البرجوازي ونحشو أدمغة طلابنا بمفاهيم عفنة ، صدئة ، مضللة تحارب المفاهيم الاشتراكية • هذا الوضع لابد من تصفيته بحزم وقوة وسرعة ، ولابد لجامعاتنا التي كانت دائماً منارة للحرية والديموقراطية والكفاح الوطني اللاهب من أن تتحول الى منارة للتحولات الاجتماعية التقدمية ولبناء الاشتراكية وللاقتصاد السياسي الاشتراكي •

وانني ، اذ أقدم هذه الدراسة المتواضعة التي لاتعدو أن تكون أول محاولة لدراسة سورية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والتحررية دراسة علمية شاملة ، وانطلاقة لدراسات أشمل وأعمق ، أرجو أن أكون قد قمت ببعض ماوجب تجاه وطني وشعبي •

بدر الدين السباعي

دمشق ١٩٦٧/٣/١٥

الفصل الأول

مرحلة
تغلغل الرسمال الأجنبي في سورية
وتوطيد مواقعه

١٨٥٠ - ١٩١٨

أهم خصائص سورية التاريخي في هذه المرحلة

في عام ١٥١٦ احتل الأتراك سورية الطبيعية ، وأخضعوها لسيطرتهم طوال اكثر من اربعة قرون ، ثم انتهت هذه السيطرة عام ١٩١٨ ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، اثر ثورة العرب ضد الأتراك ، ودخول الجيش العربي سورية ·

وطبيعي ان تطبع سيطرة الاتراك على سورية ، طوال هذه القرون وحكمهم لها حكما مباشرا ، تطور سورية التاريخي بطابع تطور الدولة العثمانية ذاتها ، وان تفرض عليها نوعا معينا من العلاقات الانتاجية والسياسية ، ودرجة ونوعية معينة من التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ·

ونحن في نطاق دراستنا تغلغل الرسمال الأجنبي في سورية وتوطيد مراكزه فيها ، في الفترة المبتدئة من مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر الى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ ، يهمنا ان نعرض بايجاز أهم خصائص تطور سورية التاريخي في هذه المرحلة ، لنعطي فكرة عامة عن سورية ذلك الزمن · ولما كانت سورية آنذاك قطعة من الامبراطورية العثمانية ، فمن الطبيعي ان يضطرنا الحديث عنها احيانا الى الحديث عن الامبراطورية العثمانية ، ضمن الاطار الذي رسمناه لدراستنا هذه ·

فما هي خصائص تطور سورية التاريخي في هذه المرحلة ؟

١ : ـ في نطاق العلاقات الانتاجية الزراعية ، كانت العلاقات الاقطاعية هي السائدة في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية ، ومنها سورية ، وفق درجات متباينة الى هذا الحد أو ذاك ، حسب الخصائص التاريخية لتطور كل بلد · وكانت حدة استثمار هذه العلاقات الاقطاعية تشتد ، بصورة خاصة ، في المناطق التي تقطنها أجناس غير الجنس الحاكم ، كما في سورية مثلا ، حيث

يأخذ شكل الاستثمار الاقطاعي ، شكل استثمار مقرون باستثمار شغيلة قومية أخرى ، فكان الاقطاعي التركي ، وهو المعتمد على جهاز سلطة اوتوقراطية موال له ، يوغل في استثمار الفلاحين السوريين ، ويحملهم انواعا مختلفة من الاضطهاد والاستثمار • ذلك ان العلاقة بينهما لم تعد تتحدد بعلاقة الملك والعمل ، وفق انظمة تشريعية او تقليدية معينة ، بل اصبح غالبا ما يقرن الاستثمار الاقتصادي باستثمار قائم على النهب والاكراه والاحتيال • لقد كان الاقطاعي، على العموم ، جاهلا طرق استثمار الأرض الفنية • فأدوات استثماره وطرقه بدائية لا تعطي من المردود الا القليل الضحل • وهو الى جانب ذلك ، بخيل على أرضه، فلا يقدم لها من الرساميل الاالحد الأدنى الذي لابد منه لمواصلة الاستثمار • وبالتالي ، فهو لا يعتمد ، في الغالب ، الا على رحمة السماء ورأفة الطبيعة • وغالبا ما تبخل السماء او تقسو الطبيعة ، فيقل الدخل • وتتنوع اساليب الاقطاعي في استثمار فلاحيه ليضمن لنفسه موردا للبذخ والتبذير مرتبطا بطراز معيشة ورثه عن أجداده ، واعتاده في حياته ، وهو بدوره يورثه أبناءه ، دون ان يقوم بين هذا الانفاق ، وبين الاستهلاك الانتاجي أي رابط •

كانت الزراعة هي القطاع الأساسي في اقتصاد سورية • ففيها كان يعمل، حسب «م• روبين» ، بين ٦٠ ــ ٧٠٪ من السكان، في حين كانت الصناعة والتجارة تستغرق نشاط ١٠ ــ ١٥٪ منهم • ولهذا كان الانتاج الزراعي يشكل النسبة العظمى في صادرات البلاد • كان أهم ما تصدره سورية الحرير الخام ، والقطن ، وزيت الزيتون ، والتبغ ، والصوف ، والجلود • ومع زيادة تصدير هذه المواد الأولية كان الاقطاعيون يجبرون فلاحيهم على انتاج هذه المواد ، وعلى اقتطاع ريع عيني لقاء أجور الأرض المسلمة للفلاح ، أو لقاء حصة المالك في طريقة المحاصصة ، وهي الطريقة الشائعة آنذاك • وفي ظل هذه العلاقات الاقطاعية السائدة القائمة على الملكية الأرضية الكبرى ، والمتوسطة الى حد ما ، كانت هنالك الملكية الصغيرة ذات الشأن القليل من حيث الحجم والانتشار ، ترافقها اما طريقة استثمار مباشرة ، او طريقة الاستثمار عن طريق الاستئجار ، كما كان هنالك نوع من الملكية الصغيرة قائمة على اساس تملك حصص معينة من أراض تعود ملكيتها لمجموع ، عرفت بالمشاع ، توزع لقاء هذه الحصص أنصبة معينة من الارض ، وتتبدل هذه الأرض كل ما مر على الاستثمار عدد متفق عليه من السنين •

وفي هذا الريف الذي ساده الاقطاع، وانعدمت فيه طرق النقل والمواصلات الحديثة ، ما خلا بضع مئات من كيلو مترات الخطوط الحديدية ، مد بعضها في نهاية القرن التاسع عشر وبعضها في مطلع القرن العشرين ، وما خلا بضع طرق برية رئيسية شقت مؤخرا ايضا لتكون صلة الوصل بين أهم مدن الوطن ، في هذا الريف ، ظل الاقتصاد الطبيعي منتشرا ، مع ما ينتج عن ذلك من ضعف في الانتاج السلعي ، والتبادل السلعي ، والعلاقات السلعية •

ان اهمال الزراعة ، مع ما يرتبط بها من انشاءات ومؤسسات ، من قبل المالك والمنتج والدولة ، أدى الى اهمال الأرض ذاتها ، مع انها المورد الأساسي لثروة المجتمع • فقد قدر السيد «هوفيلان» ، قبل حرب عام ١٩١٤ ، مساحة سورية ، في نطاق سورية ولبنان المنتدب عليهما ، ب ١٧ مليون هكتار ، منها ٤ر٨٠٠ر٠٠٠ هـ قابلة للزراعة ، اي ٢٨٪ من المجموع • في حين كانت الأراضي المزروعة ، حسب تقديره ، تشمل ٧٧٥٠٠٠ هـ ، أي ٤ر٥٪ فقط(١) •

ومع أن طلائع الآلات الزراعية الحديثة طرقت باب الزراعة قبيل الحرب العالمية الأولى ، فانها وقفت عند هذا الباب دون ان تعدوه • ذلك أن الآلة بحاجة الى الخبرة ، والميكانيكي ، وورشة التصليح ، وقطع التبديل ، والأموال الكثيرة وهي أمور كانت على جانب كبير من عدم التوفر(٢) •

هكذا بقيت أدوات الانتاج في الزراعة دون كبير تغيير ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن العشرين ، كما بقيت العلاقات الانتاجية فيها ، بالتالي ، على حالها السابق تقريبا •

ونتج عن هذا الوضع أن الاقطاعي لم يكن سيد الأرض والريف المطلق تقريبا فحسب ، بل وسيد الدولة أيضا • فكبار رجال الادارة وقادة الجيش وضباطه ، وكبار موظفي الدولة الآخرين هم ، على الغالب، أبناء الاقطاعي وحاشيته والمقربون منه • انهم يحكمون الدولة بعقلية القرون الوسطى ، ويديرونها في ظل حكم استبدادي يكره الحرية والتجديد والاصلاح ويعادي الديموقراطية ، ويعتبر المملكة مزرعة لاقطاعيي العنصر التركي الحاكم، والسلطة السياسية أداة هامة في تعميق استثمار جماهير الشغيلة وتنويعه ، وفي جر المغانم الطبقية والشخصية • وهذه العقلية التي كرهت الحرية وألفت الاستبداد لا تستطيع معالجة القضايا القومية معالجة علمية صحيحة ، بل تعمد الى ابشع الطرق في حلها ، طرق الفتك والقمع والارهاب ، مما يفرض على الشعب أعباء قاسية تزيد في افقاره واستعباده • وهذا عدا عن خوض حروب كثيرة ، واسعة ، ترهق الموازنة ، وتحطم قسما هاما من اليد العاملة ، وتزيد في اعباء الضرائب على المواطنين• كما تجبر ، مع غيرها من العوامل ، قادة البلاد على الخضوع لمؤامرات الدول الاستعمارية ورساميلها ، وقروضها ، و « مساعداتها » التي حولت الامبراطورية الى دولة نصف مستعمرة ودفعتها الى اتون الحرب العالمية الأولى، التي قضت عليها ، وخلفت مكانها دولة صغيرة هي الجمهورية التركية •

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد كانون اول ١٩٢١ ص ٩ •

(٢) ع• عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٢٣ •

٢ : ـ والخاصة الثانية لتطور سورية التاريخي في هذه المرحلة هي ضعف جهازها الوطني في الصناعة والتكنيك · كان ممارسو الصناعة والتجارة لا يتجاوزون ١٠ ـ ١٥٪ من السكان كما ابنا من قبل · وتتبدى لنا ضآلة نسبة من يعمل في الصناعة اذا عرفنا أن العاملين في التجارة هم أعظم بكثير من العاملين في الصناعة الوطنية · مع العلم أن هذا الانتاج الصناعي الوطني انما يقوم على أساس الانتاج الحرفي والمنزلي : من رساميل ضئيلة ، وادوات انتاج بسيطة ، وتقسيم بدائي للعمل ، وانتاجية ضئيلة ، وضعف في التمركز، وشعور طبقي في غاية البساطة ·

أما المؤسسات التي كانت تضم أكثر من مائة عامل فقد كانت نادرة وهي على كل حال ، ضعيفة التجهيز ، ضعيفة الانتاجية ، كثيرة التكاليف ·

وكان على هذا الانتاج الصناعي الوطني الضعيف ، ان يتحمل اعباء قاسية من الرسوم والضرائب ، الى جانب مزاحمة أجنبية ضارية كادت تسحقه لولا اعتماده على سوق الامبراطورية الواسعة ، وعلى رخص اليد العاملة الوطنية ، ورخص المواد الأولية المحلية ·

من هنا تبين وضع البرجوازية الصناعية الوطنية، كفئة من طبقة ناشئة ، تريد ان تثبت كيانها وسط مقاومة عنيفة من الاستعمار التركي والاقطاع والرسمال الأجنبي · هذه المقاومة كانت السبب الرئيسي في اتسام البرجوازية الوطنية بطابع الضعف والهزال ، وفي بقائها طوال هذه الفترة المحكى عنها أضعف من أن تحتكر لنفسها سوقها الوطنية ، ومن أن توطد كيانها ، وتصفي اعداءها ·

كان تطورها ضعيفا الى حد لم يستطع استخلاص أية مراكز هامة في ادارة البلاد والاقتصاد بعد انقلاب عام ١٩٠٨ واستلام البرجوازية التركية أعنة الحكم على أثره · كما دفعها ضعفها هذا الى سلوك سبيل الجمعيات السياسية السرية، التي لم تعتمد على الجماهير بقدر ما اعتمدت على الفئات العليا من المتنفذين ، وعلى دعم الانكليز والفرنسيين العاملين على تقسيم الامبراطورية ، والمحتلين لبعض أجزائها فيما بعد ·

٣ : ـ وعلى الصعيد التجاري كانت سورية تتمتع بميزة جغرافية هامة ، كنقطة التقاء القارات الثلاث ، وكمنفذ لبعض البلدان المجاورة والقريبة منها · وهذا عدا عن خبرة تجارية واسعة اكتسبها تجارها خلال مئات وعشرات مئات السنين ، وتفاعلت مع مختلف انواع الحضارات والمحتلين · كما لعب اتساع سوق المملكة العثمانية ، ومرافىء سورية دورا كبيرا في تنشيط المبادلات التجارية · كانت سورية تستورد بعض المنتجات المعدنية ، والسلع الصناعية ،

والمنتجات الغذائية ، وتصدر بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ٠ وكانت أهم الدول المزودة لها ، حسب تقارير القنصليات الانكليزية عن المدد السابقة للحرب الأولى : انكلترا ثم فرانسا ، ثم النمسا ، فايتاليا فألمانيا ٠ في حين كانت اهم الدول المستوردة : فرانسا ، فمصر ، فانكلترا ، فالولايات المتحدة ، فايتاليا ٠ ونظرا لتحكم الاستعمار ومؤسساته في المملكة العثمانية ، وسيادة الانتاج اللارأسمالي فيها ، وسوء الادارة الواسع ، كان الميزان التجاري في عجز دائم نتيجة تعاظم الاستيراد وضعف التصدير ٠

كان الرسمال الأجنبي ، يمسك بأعنة التجارة السورية كما يمسك بأعنة التجارة العثمانية ، عبر مؤسساته العديدة ، وعبر التجار الأجانب ، وفئة الكومبرادور الواسعة ، وعبر نفوذ هذا الرسمال في الجهاز الاداري والتشريعي المركزي ٠ كانت البرجوازية التجارية السورية أوسع فئات البرجوازيةالوطنية الأخرى ، ولكن نفوذها كان ضئيلا نتيجة السيطرة الأجنبيةالمتزايدة باستمرار٠ كما كانت تتحمل ايضا أعباء منافسة أجنبية تتزايد قوتها بازدياد خضوع جهاز الادارة العثماني المركزي للتحكم الاستعماري ٠ ونتيجة لهذا الوضع كان يتنازع البرجوازية التجارية اتجاهان متناقضان : اتجاه ربط أصحابه مصيرهم بمصير الاستعمار ومؤسساته ، من تجار أجانب وكومبرادور وطنيين ، واتجاه ثوري ناقم ، يتمثل في التجار الوطنيين المناوئين للسيطرة التركية ، وسيطرة الاستعمار والرسمال الأجنبي ومؤسساته ٠

٤ : ــ وعند البحث عن أهم خصائص التطور التاريخي لسورية في هذه المرحلة لابد من التحدث قليلا عن نظام الامتيازات الذي نعم به الأجانب في الامبراطورية العثمانية ومنها سورية ٠ لقد كان هذا النظام سلاحا ماضيا في يد الدول المتطورة، ولاسيما الأوروبية، للتغلغل في الامبراطورية العثمانية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وتحويلها شيئا فشيئا الى دولة نصف مستعمرة ومنطقة نفوذ لكبريات تلك الدول ٠ هذه الامتيازات سهلت تغلغل الرساميل الأجنبية بمختلف أشكالها ، من سلعية ونقدية وانتاجية ، كما كانت عاملا هاما ، بالتالي، في تأخر تركيا عن ركب الحضارة الاوروبية، وفي عرقلة نمو العلاقات الرأسمالية فيها ، وفي توطيد أسس العلاقات الاقطاعية في الامبراطورية ، وتدعيم الحكم البيروقراطي المتنكر لكل حق من حقوق الشعوب ، والمعرقل لكل تقدم حقيقي في البلاد ٠

لقد بدأت هذه الامتيازات بالقليل ثم انتهت بالكثير الخطير ٠ بدأت مشكلتها عندما أخذت الدول الغربية تطالب الدولة العثمانية بالاحتفاظ بامتيازاتها في المناطق التي انتقلت من ايدي الروم الى ايدي الترك اثر استيلاء هؤلاء على الامبراطورية البيزنطية ٠ ولكن ولادتها الفعلية لم تكن الا في القرن

السادس عشر ، عندما قبل السلطان سليمان القانوني أن يمنح ، عام ١٥٣٥ ، فرانسوا الأول ملك فرانسا ، شيئا من الامتيازات التجارية ، واعترف لرعاياه اذا سكنوا في الامبراطورية العثمانية ، أو مروا فيها ، ببعض الامتيازات القانونية والتجارية. ولم يلبث الخطر ان استفحل عندما شملت هذه الامتيازات الانكليز ايضا ، ثم الهولنديين ، والايتاليين، والاسبان ، والأميركان ، ورعايا النمسا، وروسيا، واليونان. ثم اخذت دائرة حقوق هذه الامتيازات تتسع شيئا فشيئا ، حتى أصبحت الشعوب والجماعات غير المسلمة ، في الامبراطورية العثمانية ، تتمتع ، الى هذا الحد ، او ذاك باستقلال طائفي فيما يتعلق بالأحوال الشخصية (من زواج وارث ..) ، وباعفاء من الخدمة العسكرية ، ومن كثير من الضرائب والملاحقات القانونية . ولم تلبث فرانسا وانكلترا ان اصبحتا تتنافسان في « حماية » الأجانب الذين ليس لدولهم تمثيل في الدولة العثمانية. فأصبح أي أجنبي قادرا على التمتع بجميع امتيازات احدى هاتين الدولتين عندما تقره على حمايتها له . وانتهى الأمر الى تمكن فرانسا وانكلترا من منح الحماية حتى لبعض الرعايا العثمانيين من خدم وعملاء . كان المحميون من أجانب مقيمين في الامبراطورية العثمانية أو سائحين فيها ، او مارين بها ، او المحميون من رعايا الدولة العثمانية ، ينعمون بامتيازات لم تكن تمنح للعثمانيين أنفسهم : كالاعفاء من الضرائب المباشرة ، او من رسوم الجمارك كلا او بعضا . ولم تكن القوانين العثمانية لتطبق على المحميين حتى في حالة الاجرام الذي يستقل بالتحقيق فيه وبالمحاكمة عليه قنصل الرجل المحمي. وقد يكون العدوان على أجنبي سببا لفرض امتيازات سياسية وتجارية جديدة تنالها الدولة الحامية لهذا الأجنبي .

هذه الامتيازات جعلت من أصحابها دولا داخل دولة. وسلبت الامبراطورية العثمانية حق السيادة في بعض مظاهره . كما أنها كانت أداة هامة للتآمر الاستعماري ضد الامبراطورية ، تسهل الفتن ، وتشعل الثورات ، وتزرع في مختلف أنحاء الامبراطورية مؤسسات أجنبية فكرية ، ودينية ، واقتصادية ، توجه حرابها كلها ضد سيادة الامبراطورية ذاتها وفي سبيل استغلال شعبها .

يقول سوريل :

« كانت الامتيازات الأجنبية أهم وسيلة بيد فرانسا لتتابع دورها في حماية المسيحيين وتطوره . لذا فامتيازات عام ١٥٣٥ كانت ترتدي اذن ، في تاريخ الشرق كما في تاريخ العلاقات بين فرانسا وتركيا ، أهمية حاسمة : انها ظلت تستخدم أساسا لسياستنا الشرقية حتى القرن التاسع عشر ، كما وطدت ، في علاقاتنا مع سورية ، جبروت تقاليد لم يستطع شيء تحطيمها »(١) .

---

(١) سوريل : « الانتداب الفرنسي وتوسع سورية ولبنان الاقتصادي » ص ١٠٤ .

كانت الفتن في الغالب ترتدي طابعا دينيا لتنتهي بامتيازات سياسية واقتصادية تنالها الدولة المتآمرة • كما كانت احيانا وسيلة ضغط لفرض هذا القانون او الغاء ذلك في البلاد •

لقد عبدت الامتيازات الأجنبية الطريق امام تغلغل الرساميل الاستعمارية، وامام احكام الطوق على الاقتصاد العثماني وتوجيه ضربات قوية للصناعة والتجارة وتشديد استثمار شعوب الامبراطورية العثمانية • انها بدأت بالقليل ولكنها انتهت الى تحويل الامبراطورية الى مناطق للنفوذ الاستعماري، والى توجيه وادارة البلاد واقتصادها ومواردها في خدمة الرساميل والمؤسسات المالية الأجنبية، وسياسات الدول الاستعمارية • لقد بدأت عام ١٥٣٥ لتنتهي عام ١٩١٤(١) •

٥ : ونتيجة لهذه الامتيازات ، والتسلط الاستعماري المتزايد ، على ادارة البلاد ، تمكنت انكلترا عام ١٨٣٨ من عقد اتفاقية تجارية مع الدولة العثمانية ، فرضت بموجبها عليها تعرفة جمركية ثابتة على الصادرات الانكليزية اليها هي ٥٪ من قيمة السلع المصدرة ، وهذا الشرط لا يخضع للمعاملة بالمثل • أي أن المنتجات العثمانية الذاهبة الى انكلترا تبقى خاضعة لتعرفة جمركية عالية ، تزيد كثيرا عن التعرفة المذكورة • كما تمكنت انكلترا من تضمين الاتفاقية المذكورة شرط عدم امكان تعديل التعرفة دون رضاها ، ومنع الحكومة التركية من احتكار التجارة • وبذلك أمنت انكلترا لنفسها سوقا واسعة لتصريف منتجاتها بشروط مفضلة ، ومنبعا غنياً بالمواد الأولية الرخيصة اللازمة لها •

ولم تلبث أحكام هذه الاتفاقية ان شملت معظم الدول الاوروبية الأخرى، والولايات المتحدة ، بين عامي ١٨٦١ ــ ١٨٦٢ ، مع تعديل بسيط في التعرفة الجمركية رفعها الى ٨٪ ، تأمينا لمصالح الدول الاستعمارية • وفي عام ١٩٠٧ اتفقت الدول الاوروبية على زيادة التعرفة الجمركية على الاستيراد ٣٪، لمدة سبع سنوات ، شريطة أن تقوم « ادارة الديون العامة » بتحصيل هذا المبلغ(٢) •

---

(١) حصلت فرانسا من تركيا على سبعة تنازلات هامة :

١٥٣٥	**في عهد فرانسوا الاول**
١٥٦٩	**في عهد شارل التاسع**
١٥٨١	**في عهد هنري الثالث**
١٥٩٧ ــ ١٦٠٤	**في عهد هنري الرابع وقد اشترطت هذه حماية الاماكن المقدسة •**
١٦٧٣	**في عهد فيليب الرابع عشر**
١٧٤٠	**في عهد فيليب الخامس عشر**
١٨٠٢	**وقع بونابارت مع السلطان معاهدة جددت بنودها في ٢٥ نوفمبر ١٨٣٨ من قبل لويس فيليب •**

(٢) كان يخصص ٢٥٪ من هذا الوارد الجديد لدفع الديون الاجنبية على تركيا ، و ٧٥٪ كان يدفع للبنك العثماني باسم « حاجات مكدونية » ، أي لصالح فرانسا وروسيا القيصرية •

هذه السياسة الجمركية التي خضعت لها الدولة العثمانية ، وجهت ضربة قاصمة للصناعة الوطنية والتجارة القائمة على ترويج سلع صناعة وطنية كما سنرى .

٦ : ـ ومن خصائص تطور سورية تاريخيا في هذه المرحلة ، انه جرى في فترة بلغت فيها رأسمالية حرية المزاحمة أوج تطورها في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر ، وأخذت بالانتقال في تطورها الى مرحلة التمركز في الانتاج والبنوك ، ونشوء الرسمال المالي ، وتصدير الرسمال ، واقتسام العالم اقتصاديا وسياسيا ، أي الى مرحلة سيطرة الاحتكارات ، والامبريالية .

ولم تبق الامبراطورية العثمانية ، ومنها سورية ، بعيدة عن هذا التطور الرأسمالي في البلدان المتطورة . لقد خضعت لنتائجه ، وأصبحت ميدانا واسعا لتصريف السلع الأجنبية ، وسوقا هاما لتوظيف الرساميل الاجنبية ، وموردا غنيا للمواد الأولية . وبذلك تحولت شيئا فشيئا ، مع نمو السيطرة الاستعمارية ، وتغلغل الرسمال الأجنبي ، الى بلد نصف مستعمر ، يوجه كل شيء فيه لخدمة المشاريع والمصالح الاستعمارية . كانت رقابة الرسمال الأجنبي قوية في جميع ميادين الاقتصاد الهامة : في البنوك ، والكريدي ، والنقد ، والتجارة ، والصناعة ، والنقل ، والمرافىء ، والزراعة . كما كانت هذه الرقابة متحكمة في مجال الادارة والتشريع . هذه السيطرة الاستعمارية العامة ، كانت تقترن ، بالنسبة الى سورية ، بسيطرة تركية عرقية تمارس الاضطهاد والاستثمار القومي وتعمد الى التضحية بمصالح القوميات الأخرى .

٧ : ـ ومع تعمق الاستغلال الاقطاعي ، ورجعية الفئات الحاكمة ، وتعطيل كل أثر للحرية والديمقراطية ، واستفحال استثمار الرسمال الأجنبي والتحكم الاستعماري ، خلقت الروح الثورية في صفوف الجماهير الشعبية ، تغذيها أصداء وافكار النضال التحرري والتقدمي في العالم ، ولا سيما ثورة الكومون ، وكثير من الثورات العربية ، وثورة ١٩٥٠ الديمقراطية في روسيا وغيرها . فكانت ثورة الأتراك الفتاة في الامبراطورية العثمانية عام ١٩٠٨ ، وثورة العرب على الأتراك عام ١٩١٦ التي انتهت الى انهاء الحكم التركي .

الأشراف الأجنبي على تجارة سورية الداخلية والخارجية

لم يكن الاشراف الأجنبي على تجارة سورية الداخلية والخارجية الا جزء من الاشراف الأجنبي على تجارة الامبراطورية العثمانية الداخلية والخارجية . وقد لعب الرسمال الأجنبي والنفوذ الاستعماري الدور الأول في فرض هذا الاشراف وتوطيده ، لاسيما في مرحلة بلوغ رأسمالية حرية المزاحمة أوج تطورها ، وفي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . ولسنا الآن في معرض دراسة أثر الرسمال المصرفي والقروض في انشاء هذا الاشراف وتوطيده وتطويره ، فهذا أمر سنتبينه في دراستنا للمصارف والقروض . لهذا سنكتفي الآن في بحث عامل هام من عوامل الاشراف الأجنبي على تجارة سورية والامبراطورية العثمانية ، هو الرسمال الأجنبي التجاري .

ان الرسمال التجاري الأجنبي في سورية قديم العهد . وهو ذو صلة وثيقة بموقع سورية الجغرافي كنقطة وصل بين آسيا ، وفريقيا ، واوروبا ، بشكل خاص . لقد كانت هنالك ثلاثة طرق رئيسية للتجارة بين هذه القارات . أولها طريق القوافل الآتية من الهند . فتجتاز هذه القوافل ايران ، وتنزل بغداد ، ثم تصعد على طول شواطىء الفرات ، حتى تصل حلب ، ومن ثم تنقل حمولتها الى موانىء الشرق ، حيث تقوم المراكب التجارية الغربية بنقلها الى اوروبا وتوزيعها فيها . وثاني هذه الطرق كان يمر عبر روسيا الى اوروبا . وثالثها عبر الاسكندرية . فكانت المراكب الاسلامية العديدة تنطلق من مصر والهند في طريق البحر الأحمر ، فتصل بومباي ثم ترجع حاملة منتجات غذائية وسلعا كمالية لا تستغني عنها اوروبا . ومن السويس تنقل الى القاهرة فالاسكندرية ، حيث التجار الاوروبيون الجنويون ، واهل البندقية ، والمارسيليون يتناولونها ويشحنونها الى أوروبا(١) .

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد نيسان ١٩١٤ ص ١٣٥ .

كانت الحروب الصليبية ، من قبل ، نقطة انطلاق هامة بالنسبة الى هذا الرسمال . فنتيجة هذه الحروب احتل الصليبيون القدس (١٥/٧/١٠٩٩)، وأسسوا مملكتهم المسيحية التي ضمت أربعة امارات : امارة القدس وتشمل يافا وبيروت ، وامارة طرابلس بين العاصي والليطاني ، وامارة انطاكية التي تشمل منطقة من حلب محددة بخط بين الاسكندرون واللاذقية ، وامارة أورفه. كانت هذه المملكة ، بحكم صلاتها الوثقى ببلدان اوروبا ، ولاسيما الغربية منها ، مسرح اعمال تجارية هامة بين الشرق المتقدم والغرب المستيقظ . يقول « سوريل » عن الصلات التجارية في هذه المنطقة : « كان على المسلمين انفسهم ان يعيشوا في هذه الامارات ، حيث يتمتع الاجانب الوفيرو العدد ، بتسهيلات عظيمة لمزاولة تجارتهم وصناعتهم »(١) .

ثم كانت الامتيازات الأجنبية ، فعززت تجارة الغرب مع الشرق بما فيه سورية ، وسهلت تدفق الرساميل التجارية الأجنبية اليها . ويحدثنا «سوريل» نفسه عن اثر هذه الامتيازات في تطوير تجارة فرانسا مع الشرق ، بما فيه سورية ، وفي تسهيل تدخلها في شئون الشرق بما يلي :

« ان التجارة مع الشرق ، وهي التي عززتها الامتيازات التي منحتها الامبراطورية العثمانية لمواطنينا وقناصلهم ، أصبحت احدى الوظائف الطبيعية، التي لابد منها ، لحياة فرانسا الاقتصادية . ومن المعلوم ان هذه التجارة نالت نصيبا كبيراً من اهتمام الحكومة الفرنسية نفسها ، وأصبحت فائدتها مناسبة ضرورية لتدخلها في شئون الشرق »(٢) .

ورغم انهيار الدولة الأجنبية المسيحية في القدس، وخروج أواخر الصليبين من الأراضي العربية في ١٨/٥/١٢٩١ ، فان بعض المراكز التجارية الأجنبية حافظت على بقائها هنا وهناك ، وأخذت تستعيد ، مع الزمن ، بعض قوتها . كما كان عددها وسلطانها الاقتصادي يزدادان شيئا فشيئا كلما سمحت بذلك الظروف . تقول مجلة آسيا الفرنسية : « ان من نتائج الحروب الصليبية انها فتحت موانىء الامبراطورية الاسلامية امام التجارة الاوروبية »(٣) وقد قامت ، بعد تلك الحروب ، قنصليات اوروبية عديدة في سورية ، ولا سيما في دمشق وحلب ، كما كان التجار الأجانب عديدين في هذه البلدة(٤) .

---

(١) سوريل : « الانتداب الرفنسي وتوسع سوريا ولبنان الاقتصادي » ص ١٠٢

(٢) المصدر ذاته ص ١٠٦ .

(٣) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ١٤٦ نيسان ١٩١٤ ص ١٣٥ .

(٤) صالح الصالح : الوضع الاقتصادي في سورية حاليا ص ١٩٥ .

وفي نهاية القرن الثامن عشر ، قام « قسطنطين فرانسوا » بجولة في مصر وسورية ، استغرقت عدداً من السنين . وحاول ان يعطي في كتابه عنها ، صورة واضحة عن جميع اوضاع البلدين في ظل العهد التركي . يقول هذا المؤلف ، فيما يتعلق بسيطرة الرسمال الأجنبي : « ان تجارة سورية كلها تقريبا في يد الفرنك واليونانيين أو الارمن » . وهو لايكتفي باعطاء لوحة تقريرية ، بل يحاول شرح أسباب هذا الواقع . ان السبب الرئيسي يستقر في تلك الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب على حساب الرعايا العثمانيين . فبعض الدول الاوروبية ، عقدت اتفاقات مع الباب العالي تسمح للتجار الأجانب ، في المملكة العثمانية ، بدفع رسوم جمركية لا تزيد على ٣٪ في حين كان على التاجر العثماني ان يدفع ١٠٪ ، وفي أحسن الأحوال ٧٪ . كما ان الرسوم التجمركية التي كان يدفعها التاجر الافرنسي مثلا في مرفأ من مرافىء الامبراطورية العثمانية تحرر تجارته من أية رسوم جمركية أخرى اذا انتقلت الى مرفأ آخر . أما التجار العثمانيون فقد كانوا يكلفون بدفع الرسوم الجمركية مرة أخرى في الميناء الآخر . وهذا فضلا عن تحرر الأجانب من القوانين العثمانية ، وسلطة الباشوات ، وخضوعهم لقوانين بلادهم ومحاكم قناصلهم . كان لكل قنصل الحق ب ٥٠ براءة ، يقدمها لمن يريد من رعاياه . ثم أصبحت تباع من قبلهم بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ ليرة تركية . وهذه البراءة التي كانت تمنح حاملها امتيازات كثيرة ، كان يمكن تجديدها عند وفاة حاملها(١) .

هذه هي اسباب تلك النتائج . ان السوري العثماني لا يرهب التجارة ، وهو خبير بها منذ قرون عديدة ، ولكن الذي يرهبه هو الافلاس الأكيد لكل تجارة يقوم بها في ظل هذه الامتيازات . كانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة هي تهافت التجار الأجانب والرسمال الأجنبي على البلاد للامساك بأعنة التجارة العثمانية عامة ، والسورية خاصة ، وانعزال السوريين عن ميادين التجارة الهامة لاسيما الخارجية والاقتصار فيها على ميادين قليلة الأهمية أهملها جشع الرسمال الأجنبي الغازي .

كان الرسمال التجاري الفرنسي واسع النفوذ في سورية ، تغذية وكالات تجارية فرنسية عديدة . ويذكر لنا « فولني » المذكور سبعاً منها : في حلب ، والاسكندرون ، واللاذقية ، وطرابلس ، وصيدا ، وعكا ، والرملة . ويقدر قيمة مستورداتها ب ٦ ملايين فرنك موزعة كما يلي :

---

(١) فولني : « جولة في سورية ومصر » ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦ .

حلب واسكندرون	٣٠٠٠٠٠٠
صيـــدا وعكـــا	٢٠٠٠٠٠٠
طرابلس واللاذقيـــة	٤٠٠٠٠٠
الرمـــلة	٦٠٠٠٠٠
	٦٠٠٠٠٠٠

وفي مطلع المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر يحدثنا «هنري غيز» كثيرا عن بشالك حلب (سنجق) . ويورد لنا جدولا عن سكان حلب آنذاك طبقيا ودينيا . لقد اعتبر « غيز » الطبقات المنتجة : التجار الكبار، وأصحاب الفبارك، والتجار العاديين ، والحانوتيين ، والعمال ، والمزارعين . كما اعتبر الطبقات غير المنتجة النساء ، والأطفال ، والخدم ، والمحتاجين ، ورجال الدين ، والملاك ، والمستخدمين . ومن المؤسف انه لم يبين لنا ايضا عـدد السكان حسب رعايا الدول . كان سكان سنجق حلب آنذاك ٧٧٢٦٥ منهم ١٥٩ تاجرا كبيرا و ٩٧٧ صاحب مصنع وتاجرا عاديا . وهو حين يعلق على فئة التجار يقول ان عـــدد التجار كبير في حلب . ولكن أعمال غالبيتهم محدودة جـــدا ، بسبب تفـاهة رساميلهم أولا ، وبسبب المنافسة فيما بينهم ، ثانيا ، اذ يساهم عدد كبير منهم في عملية واحدة »(١) .

هذا الحديث يبين لنا ان عدد التجار الكبير في سنجق حلب انما يحتوى على غالبية عظمى ضعيفة الرساميل ، ولا أهمية افرادية لها . في حين أن قلة ضئيلة من التجار هي ذات الشأن في هذا الفرع الاقتصادي . ثم ان هذه الفكرة يوضحها في مكان آخر عندما يقول : « تتم تجـارة حلب الخارجيـــة بواسـطة الاوروبيين المقيمين فيها ، وبواسطة السوريين أنفسهم . ولكنه رغم كثرة عدد الآخرين بالنسبة الى الاوروبيين فنصيبهم من التجارة الخارجية لا يعدو جزء بسيطا من نصيب الاوروبيين منها »(٢) .

ثم يذكر أمثلة على مشاهير التجار حسب جنسياتهم فيذكر من الفرنسيين فيلليكروزه ، بورتاليس ، بوبرييير ، ومن الانكليـز : بلاكيت وشـــركاه ، وغيبل وشركاه ، ومن النابوليين : غوستينيال اي نوفو ، ومن النمسويين : بيسيوتو ، وألتاراس ، ومن السكان المحليين : خوري ، صباغ ، بيازيد ، حمصي ، كبه ...(٣)

(١) هنري غيز : « احصائيات بشالك حلب » ص ٩٥ .

(٢) المصدر ذاته ص ١١٥ .

(٣) المصدر ذاته ص ٩٥ .

وقد ساعد هذا الرسمال التجاري الأجنبي كثيرا على تطوير فئة الكومبرادور في سورية • كان التجار الأجانب يقيمون في البلاد ، ويتاجرون فيها مستفيدين من نظام الامتيازات • كما كانوا صلة وصل بين سورية والمؤسسات التجارية والصناعية الأجنبية في الخارج • وطبيعي ان يتعامل هؤلاء مع بعض ابناء سورية ليكونوا لهم عونا في استغلال ثرواتها عن طريق التجارة الداخلية والخارجية • ان «فوليني» يحدثنا في كتابه المذكور «ان الفرنك» وجدوا من الأنسب لهم استخدام عملاء من المسيحيين اللاتين ، واستطاعوا ان يشركوهم في امتيازاتهم ، فجعلوهم غير خاضعين لسلطة الباشوات والمحاكم التركية • فكانوا يحاكمون امام القناصل الاوروبية » • ان هذه الفئة من الناس التي ارتبطت مصالحها بمصالح الرسمال الأجنبي ومؤسساته ، كانت تتحول تاريخيا الى ركيزة من ركائز الدول الأجنبية في سورية •

ومع تطور القوى المنتجة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وزيادة الانتاجية نتيجة التطور التكنيكي، وتنظيم العمل ، زادت المنتجات ، وزادت بالتالي التجارة العالمية • واخذت قضية الأسواق الخارجية ، ولاسيما اسواق البلدان المتأخرة تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية المتطورة • ومن هنا كانت أهمية الرسمال الأجنبي التجاري المتزايدة ، طوال هذه الفترة المحكى عنها ، وأهمية البنوك والقروض في توطيد السيطرة الاستعمارية على تجارة البلدان المتخلفة •

والجدول التالي يبين لنا أهمية تطور التجارة العالمية بين عامي ١٨٣٤ ، ١٩١٣ •

مليارات الدولارات حسب اسعار ١٩١٣(١)

عـام	مليارات الدولارات
١٨٣٤	٨ر٢
١٨٤٠	٧ر٣
١٨٥٠	٦ر٥
١٨٦٠	٥ر١٠
١٨٧٠	٩ر١٤
١٨٨٠	٥ر٢٢
١٨٩٠	٨ر٣٠
١٩٠٠	٨ر٣٩
١٩١٣	٨ر٦٤

(١) ف• بيسكوبي وبوتابوف : « تجارة البلدان الرأسمالية الخارجية » ص ٥٠ •

من هذا الجدول نتبين ان التجارة العالمية قد ازدادت بين عامي ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠ ، الى الضعف تقريبا ، كما كانت الزيادة متسارعة النمو خلال السنوات التالية ، حتى أصبحت عام ١٩١٣ ٥ر١١ مثلا مما كانت عليه عام ١٨٥٠ · ولكن هذا الجدول لا يبين لنا أهمية مساهمة الدول الرأسمالية المتطورة في مجموع التجارة العالمية · وهو أمر يؤمنه لنا الجدول التالي :

نصيب أهم الدول في التجارة العالمية (٪ من المجموع)[١]

البلد	١٨٠٠	١٨٥٠	١٨٨٠
انكلترا	٣ر٢٢	٣ر٢٠	٨ر٢٠
فرانسا	٨ر٧	٩ر٨	١ر١١
الولايات المتحدة	٦ر٥	٥ر٧	٠ر١٠
المانيا	٩ر١١	٤ر٨	٢ر٩
الهند البريطانية	٣ر٣	٦ر٣	٦ر٤
روسيا	٩ر٥٠	٧ر٤٨	٧ر٥٥
هولاندا	٧ر٣	٦ر٣	٣ر٣
بلجيكا	٦ر٤	٦ر١	٨ر٣
ايتاليا	٣ر٣	٦ر٤	٠ر٣
المجموع	١ر٦٥	٨ر٦٦	٠ر٦٩
بلدان أخرى	٩ر٣٤	٢ر٣٣	٨ر٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

هذا الجدول يبين لنا نصيب اهم الدول التي كانت تتنافس في السيطرة على الامبراطورية العثمانية ، في التجارة العالمية · ان نصيب انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة والمانيا وروسيا وايتاليا ، كان دائما يعادل اعظم من نصف التجارة العالمية · وحتى لو حذفنا نصيب روسيا وايتاليا الزهيد تبقى نسبة البلدان الاربعة الأخرى من مجموع التجارة العالمية اعظم من النصف في عام ١٨٠٠ و ١٨٨٠ ، في حين يقرب من النصف في عام ١٨٥٠ · كما تنبغي الاشارة ايضا الى أن تقارب الارقام المئوية في السنوات الثلاث لايعني تقارب ارقام التجارة العالمية فيها ، لأن كل نسبة مئوية متعلقة برقم اعمال التجارة العالمية في السنة المذكورة فقط · في حين ان الفارق عظيم جدا بين ارقام اعمال التجارة العالمية في السنوات المذكورة ، كما تبين لنا من الجدول السابق ·

(١) المصدر المذكور ص ٥١

ومن الأهمية بمكان ، في مجال دراسة الرسمال الاجنبي التجاري في سورية ، ان نتعرف الى نوعية الصادرات والواردات السورية التي كان معظمها يتم بمساعدة هذا الرسمال .

يقول فولني : « ان الدولة الاوروبية التي كانت تتعاطى اوسع الأعمال التجارية مع سورية هي فرانسا . وتنحصر صادراتها الى سورية في خمسة أصناف اساسية : ١) أجواخ لنغدوك ، ٢) أصباغ كادي ، ٣) النيلة، ٤) السكر، ٥) قهوة الانتيل . ويمكن ان نضيف الى ذلك الأواني المنزلية والحديد الصب، وصفائح من الرصاص والتوتياء ، وشرائط من صنع ليون ، وبعض انواع من الصابون . في حين كانت فرانسا تستورد من سورية القطن خاما ومغزولا ومنسوجا وحرائر طرابلس وجوز العفص ، والنحاس ، والصوف » (١) .

أما « هنري غيز » فيحدثنا عن بشالك حلب في مطلع المنتصف الثاني من القرن التاسع . وهو من أعاظم بشالك سورية آنذاك ، ان لم يكن اهمها . ويعرض « غيز » لنا لوحة عن صادرات هذا البشالك ووارداته . لقد اخذ هذه الصادرات والواردات بالنسبة الى اربعة بلدان هي : انكلترا وفرانسا ، وتسكانيا (ايتاليا) ، وتركيا . فاذا نحينا تركيا ، باعتبارها هي وسورية جزئين من امبراطورية واحدة ، تبقت البلدان الثلاثة المذكورة . اننا نجد أهم مستوردات هذا البشالك مرتبة حسب أهمية قيمتها الاجمالية : المنسوجات القطنية ، والخيطان القطنية ، والصباغات ، والأجواخ ، والطرابيش والورق ، والقهوة . أما اهم الصادرات فهي : الحرير ، والعفص ، والصوف ، والسمسم، والحلي ، والقطن ، واللآلي ، والشمع . (٢)

هذا ويقول سوريل : « ان اهم استيرادات سورية عام ١٩١٢ كانت الحديد، والخيوط ، والفحم ، والسكر ، والبن ، والرز . في حين ان اهم صادراتها كانت الحبوب ، والقطن ، والأثمار ، والنبيذ ، والحرير ، وعرق السوس ، موزعة بين فرانسا وانكلترا والولايات المتحدة ومصر ودول الشرق . كانت فرانسا تحتل المكان الأول في استيراد صادرات سورية (٣٢٪ من المصدر) وانكلترا (١٠٪) منها(٣) .

كانت وظيفة الرسمال التجاري الأجنبي ومؤسساته اذن ، خلال هذه

---

(١) فولني : جولة في سورية ومصر ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦ .

(٢) هنري غيز ص ١١٨ ـ ١١٩ و ١٢٢ ـ ١٢٣ .

(٣) سوريل : الانتداب الفرنسي وتوسع سورية ولبنان اقتصاديا ص ١٩ .

الفترة الطويلة من الزمن ، هي بالدرجة الأولى استيراد المواد الأولية والغذائية بابخس الأثمان من سورية ، وتحويل ما يراد تحويله ، ثم تصدير هذه المواد مصنوعة مع غيرها من المنتجات ، بأثمان عالية ، لتضارب الانتاج السوري نفسه، أو لاغراق اسواق سورية بالأشياء الكمالية ، او الأشياء المنتجة في حدود ضيقة ۰ كانت اذن سيطرة الرسمال الأجنبي في سورية تحرمها من تحويل موادها الأولية فوق اراضيها ، وبأيدي عمالها ، وبأدواتها الخاصة ، وبذلك تسهم في ابقاء مستوى اقتصادها ضعيفا ، ومستوى معيشة شعبها منخفضا ، وتجعل تطورها ضئيلا ۰ كما كانت هذه السيطرة تستخدم سورية سوقا لتصريف المنتجات الصناعية الأجنبية ، ومزاحمة الصناعة الوطنية ، ولتحقيق الأرباح الطائلة في عملية الاستيراد والتصدير ۰

لقد نشأت العلاقات الرأسمالية في الامبراطورية العثمانية، ومنها سورية، في نهاية القرن الثامن عشر ، وتمثلت هذه العلاقات في المانيفاكتورات وأهمها مانيفاكتورات النسيج ۰ وقد تابعت هذه العلاقات تطورها البطيء في الصناعة اولا وفي الزراعة ثانيا في الربع الاول من القرن التاسع عشر ۰ ولكن الرسمال التجاري الأجنبي ما لبث ان لعب هنا دورا سلبيا بالنسبة الى تطور هذه العلاقات في الربع الثاني منه ۰ فالنسيج القطني الانكليزي ، والخيطان القطنية الانكليزية اللازمة لهذا النسيج ، أخذ يزاحم النسيج القطني الوطني والخيطان الوطنية مزاحمة ضارية ۰ كانت الخيطان الانكليزية تباع في سوق سورية والامبراطورية أرخص من الخيطان الوطنية ، مع فارق الدقة في الصنع ۰ فامتنعت المانيفاكتورات عن استخدام الخيطان الوطنية ، مما سبب سحق هذه الصناعة ۰ ومع هذا فلم تستطع المانيفاكتورات والصناعة الحرفية مزاحمة النسيج الانكليزي فانهارت ۰ كما تأثرت بذلك زراعة القطن ذاتها فتأخرت لتأخر الطلب على القطن ۰ وكانت دمشق وحلب اولى المدن السورية في تحمل وطأة الرسمال الأجنبي التجاري في هذا الخصوص ۰

وكان من جراء هذه المزاحمة أن جاع الالوف من سكان هاتين المدينتين ، ومات الألوف ، وهاجرت الألوف ۰ فأصبح سكان حلب في السنوات الأربعينيات من القرن التاسع عشر ٨٠ ألفا بعد ان كانوا في السنوات العشرينيات منه ١٥٠ الفا ۰ وكذلك هبط عدد سكان دمشق في الفترة ذاتها من ١٢٠ ألفا الى ٨٠ ألفا(١) كما اضطر ايضا عدد كبير من السكان الى هجرة المدينة الى القرية مما ادى الى نشوء ونمو فيض السكان في الريف وتهالك الفلاح على الأرض بأي ثمن كان ، وساعد ايضا على تشديد استثمار الاقطاعي للفلاح ، وانتشار طريقة المحاصصة،

---

(١) ـ « سكازكين » وغيره : حول نشوء الرأسمالية في بلدان الشرق ص ٣٠٨ ۰

التي لايستطيع فيها الفلاح المساهمة في الانتاج بأكثر من عمله يقدمه لقاء أضعف الحصص • وهو أمر لايعدو نوعا من التشابك بين الاستثمار الاقطاعي وعناصر الاستثمار الرأسمالي •

ثم ان تطور الرسمال التجاري الأجنبي ، عن طريق تطوير تصدير المواد الأولية الزراعية ، واستيراد السلع الصناعية بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر يحدد وجهة العلاقات التجارية الأساسية • فقد ادى تطور التجارة الخارجية الى اخضاع اقتصاد سورية للرسمال الأجنبي ، وبالتالي الى اضعاف العلاقات التجارية الداخلية ، واضعاف تطور السوق الوطنية • كان الحرير مثلا ، يصدر بكميات كبرى متزايدة الى الخارج • وعندما كان يرتفع سعرهذه المادة في السوق العالمية كانت أسواق سورية تستشعر الحاجة الى هذه المادة ، ولا تعود الصناعة المحلية تجد حاجتها منها • مما يضطرها اما الى التوقف أو الى استيراد حرير ازمير التركية ، بأسعار عالية • والمثل المعاكس كان مثل القطن ، اذ بارت تجارته وزراعته وصناعته نتيجة المزاحمة الأجنبية •

وكان من نتائج تطور الرسمال الأجنبي التجاري ، ايضا آنذاك ، النمو العاصف للمدن الساحلية التي يتم بواسطتها تصدير واستيراد سلع هذا الرسمال • كان سكان بيروت مثلا عام ١٧٨٢ ٦ آلاف نفس ، وقد أصبحوا في ١٨٣٠ تسعة آلاف ، ثم ١٠ ـ ١٢ الفا بين ١٨٤٦ ـ ١٨٤٧ ثم ٤٠ الفا في السنوات الستينيات من القرن التاسع عشر(١) •

لقد أصبحت بيروت مدينة الكونتوارات الأجنبية التجارية وكونتوارات الكامبرادور والمرابين ، وأسس فيها أول فرع للبنك العثماني في سورية ، في السنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر •

وكان من جراء توطد الرسمال الأجنبي التجاري ايضا مساهمته الفعالة في تطوير الرسمال الربوي في البلاد • كان الفلاح السوري في نهاية القرن ١٨ وبدء ١٩ يحمل بنفسه منتوجه الى السوق لتصريفه • أما في وسط القرن التاسع عشر وبعد ذلك فقد أخذ العميل الأجنبي يصبح وسيطا بين الفلاح والسوق • فيذكر البازلي لنا(٢) اللوحة التي تتكرر كل عام • ففي وقت جمع الضرائب وهو الوقت الذي يكون فيه الفلاح بأمس الحاجة الى النقد ، يتوجه جيش من التجار ، وأغلبهم وكلاء التجار الأجانب الى القرى ، « ليساعدوا » الفلاح بتقديم النقد الضروري له ، لقاء رهن محصوله القادم ، بفائدة قدرها ٣ ـ ٥٪ في الشهر ،

---

(١) المصدر ذاته ص ٢٨٨ •

(٢) المصدر السابق ص ٢٩١ •

أو بشراء المحصول كله لقاء ثلثي أو نصف ثمنه · بهذا يستولي التجار على المحصول بأرخص الأثمان ، أو يربحون فوائد قروضهم المتراوحة بين ٣٦ ـ٦٠٪ في العام · هكذا يجد الرسمال الأجنبي في القرية المسحوقة باضطهادالاقطاعيين، أفضل تربة لتطوير نشاطه الربوي ·

هذه الآثار التي تركها الرسمال التجاري الأجنبي في اقتصاد سورية والامبراطورية ، في اوائل القرن التاسع عشر وأواسطه ، ظلت تتتابع في البلاد بشكل تتناسب شدته وتعاظم التغلغل الاستعماري · ولما دخلت الرأسمالية مرحلة الامبريالية وأصبح تصدير الرسمال هو الصفة المميزة لهذه المرحلة ، وأخذ الرسمال المصرفي والانتاجي يتغلغلان في البلاد تغلغلا خطيرا ، ضم الرسمال التجاري الأجنبي جهوده في اخضاع البلاد الىجهود الأنواع الأخرىمنالرساميل، ليعمل من اجل تحقيق هدف واحد هو استعباد الامبراطورية ، وسورية ، وتحويلهما الى مزرعة خاصة للدول المستعمرة ·

الى جانب ما ذكر يمكن ان يقال بأن استثمار الرسمال التجاري الأجنبي في شروط بلاد كبلادنا ، يتبدى في شكلين : أولهما استثمار المستخدمين الوطنيين في المؤسسات التجارية الأجنبية لتحقيق السلع الأجنبية ، وفي هذا الشكل يغطي التاجر ثمن قوة عمل المستخدمين بعملهم الضروري ، في حين يؤمن له عملهم الفائض حيازة قسم من فضل القيمة الناشىء في الصناعة الأجنبية ، والذي يتخلى عنه الصناعي الأجنبي له لتأمين أرباحه وتغطية نفقاته الأخرى ·

وثانيهما يستقر في هذا الشكل اللاتعادلي الذي يتم فيه تحويل شكل السلعة الى نقد ، والنقد الى سلعة (مادة أولية أو غذائية) · ان اختلاف نسبة القوى في بلد ضعيف التطور ، كسورية ، بين الرسمال الوطني الضعيف والرسمال الأجنبي القوي ، بين السلطة المحلية الضعيفة او المتخاذلة ، والسلطة الاستعمارية القوية ، يساعد على تعاظم اللاتعادل في التبادل : فترتفع أسعار السلع المصنوعة المصدرة الى سورية كثيرا ، ويساء في الوزن أو القياس ، أو يباع السقط من السلع أو المغشوشة بالأسعار الفاحشة · وبذلك ينهب شغيلة سورية كمستهلكين · كما يضاف الى ذلك ايضا استثمار الشغيلة كمنتجين عن طريق شراء محاصيلهم بالأسعار التافهة ، وابتداع كل الوسائل لتأمين مثل هذا الشراء المربح للأجانب · وعن طريق هاتين العمليتين، الشراء والبيع، كانت تتحقق للرسمال التجاري ارباح طائلة ·

نطاق وأشكال تغلغل الرسمال المصرفي الأجنبي في سورية

أ ـ البنوك ـ

لم يكن في سورية العثمانية في هذه المرحلة أي بنك وطني ، ما خلا البنك الزراعي الحكومي القليل الشأن ، والحديث النشوء . كل ما كان فيها بيوتات فردية ، قليلة العـدد ، ضئيلة الرساميل ، بدائيـة التنظيـم ، هي أقرب الى المؤسسات الربوية منها الى المفهوم الحديث للبنك . وقد يرجع ذلك الى عوامل كثيرة منها الدينية ، والاجتماعية ، والادارية ، والاقتصادية . فالاسلام يمنع الربا منعا باتا . وتوظيف الأموال في البنوك ونوال فائدة عنها او ارباح اساسها الفائدة هو الربا بعينه في نظر المسلمين . لذلك لم تتجه الأموال الاسلامية نحو المؤسسات المصرفية . بل كانت تتجه الى المجالات الاقتصادية من شراء أراض ومسقفات ، وتجارة ، وصناعة . ثم ان ضعف الأحوال الاقتصـــادية وعـــدم استقرارها ، قلل مداخيل الناس ، وبالتالي أضعف الادخـار . كما ان عـدم استقرار الأحوال السياسية ، وسوء الأوضاع الاجتماعية ، وسوء الادارة، وعدم ثقة الناس بالحكم القائم ، جعلت مالك المال يدخره في بيته ، على شكل نقود ذهبية أو حلى .

كانت الساحة اذن خالية ، فلم تلبث البنوك الأجنبية أن ملأتها ابتداء من مطلع النصف الثاني للقرن التاسع عشر . ولم يمض زمن حتى أصبحت الحياة الاقتصادية والمالية لا في سورية وحدها بل وفي الامبراطورية العثمانية كلها في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وفي مطلع القرن العشرين ، مرتبطة بالمؤسسات الأجنبية من بنوك وغيرها .

كانت الامبراطورية العثمانية مسرحا واسعا للنزاع العنيف بين الدول الرأسمالية المتطورة . كانت كل دولة استعمارية تحاول ان يكون لها قصب

السبق في هذا السوق الواسع للتصريف ، ولتوظيف الرساميل ، وحيازة المواد الأولية • وانعكس هذا التنافس في المجال المصرفي ايضا • كان هدف كل بنك لا خدمة مصالح الامبراطورية العثمانية ، بل خدمة مصالح رأسماله المالي الوطني • كان همه التغلغل اقتصاديا ، واحكام الطوق على المملكة العثمانية سياسيا ، وازاحة خصومه الآخرين • ولكن هذا التنافس لم ينس أحدا منها ان يكون العدو اللدود لكل اصلاح اجتماعي ، أو تقدم اقتصادي او سياسي يراد اجراؤه في البلاد • كان أهم الأطراف المتنافسة في نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين المانيا ، والنمسا ـ هنغاريا ، وفرانسا ، وانكلترا • وكانت نسبة القوى بينهم تختلف من وقت لآخر • وتسير مع تقدم الزمن في صالح المانيا •

كان « البنك العثماني » أهم مؤسسة مصرفية بين أهم ١٥ بنكا وفرعا للبنوك الاوروبية وجدت في مطلع القرن العشرين ، في الامبراطورية العثمانية • أسس عام ١٨٥٦ برساميل انكليزية محضة قدرها مليونا جنيه استرليني قبض منها ربعها فقط(١) • كان مركزه الرئيسي في لندن ، أما فرعه الأساسي ففي القسطنطينية • وقد أفتتحت له فروع عديدة في أنحاء الامبراطورية أصبحت عام ١٩١١ ٥٤ ، خص سورية منها ١١ فرعا في بيروت ، ودمشق ، وحلب والاسكندرون وحمص ، وحماه ، وطرابلس، وصيدا، وصور ،ويافا ،وعينتاب، والقدس ، وحيفا • كان من حق هذا البنك ان يقوم بجميع عمليات البنك التجاري دون ان يكون له في البداءة حق اصدار الأوراق النقدية • وفي شباط ١٨٦٣ انضم الى الرسمال الانكليزي رسمال فرنسي خاص ، وأصبح البنك يحمل اسما جديدا هو « البنك الامبراطوري العثماني » برسمال قدره ١٠ ملايين جنيه استرليني ، قبض نصفه فقط • وقد منح حق احتكار اصدار الأوراق النقدية العثمانية • ومدد امتياز هذا البنك عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٢٥ثم الى عام١٩٣٥، حين غدت أكثرية اسهمه في يد الفرنسيين • قدم هذا البنك كثيرا من القروض الى الحكومة العثمانية وحقق أرباحا طائلة منها • وبعد أن كان العميل المالي للحكومة ، حسب اتفاق عام ١٨٦٣ ، أصبح في أيار ١٨٧٤ الأمين العام لصندوق الامبراطورية وخازن جميع مداخيل الدولة ، لا مداخيل العاصمة وحدها كما كان من قبل ، وذلك لقاء عمولة قدرها ½٪ على المبالغ الداخلة الى صندوقه والخارجة منه • كما أصبح المفاوض الوحيد لسندات الدين على الحكومة وأصبح الوسيط الرسمي الوحيد للحكومة العثمانية من أجل عقد القروض الأجنبية واطفائها • ثم اصبح في ك١ ١٨٨١ بنك ادارة الدين العمومي • ومنذ نهاية القرن التاسع عشر اخذ البنك يهتم كثيرا بالأعمال التجارية والأشغال العامة ، بسبب

(١) ع• عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٢٣ •

ظهور منافسين خطرين له هما « الدوتش بانك » ، و « الكريدي ليوني» اللذان تزعما عددا من المؤسسات المصرفية في الامبراطورية العثمانية .

كان البنك العثماني يتصرف بأموال الدولة كما يشاء . كما كان يودع الودائع لديه دون ان يدفع للمودع أية نسبة مئوية كانت ، في حين كان يستخدم هذه الأموال المتجمعة لديه في أعماله المصرفية التجارية ، لقاء حد أدنى من الفائدة قدره ٧٪ في استنبول ، وأكثر من ذلك في الأماكن الأخرى . وطبيعي ان يؤمن له مثل هذا الوضع ارباحا طائلة كانت تسمح لحملة أسهمه من الفرنسيين والانكليز بنوال ارباح سنوية تبلغ ١٢٪(١) .

ومما يجدر ذكره في هذا المجال ، أن هذا البنك الذي استنزف الأموال الطائلة من الامبراطورية العثمانية ، امتنع عن اقراض الحكومة قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، رغم الشروط المغرية التي رافقت طلب هذا القرض ، وذلك لعلمه ان هـذا القرض انما هو لتغطيـة نفقات الحرب المقبـلة . وأن الامبراطورية العثمانية ستدخل الحرب الى جانب المانيا لا الى جانب الحلفاء .

ـ ومن البنوك القوية في الامبراطورية العثمانيـة ، بنك أسسته كتـلة يهودية في سالانيك عام ١٨٨٨ ، برسمال قدره ٣٠ مليون فرنك فرنسي . وبعد احتلال اليونان لسلانيك عام ١٩١٣ ، نقل البنك مركزه الرئيسي الى استنبول . كان يسيطر على هذا البنك الرسمال الفرنسي عن طريق بنك «الشركة العامة»(٢)، الشهير الذي أقرض الحكومة العثمانية عددا من المرات . ولم يلبث هذا البنك ان اندمج مع البنك العقاري الجزائري التونسي الذي هو ايضا احدى الشركات التابعة « للشركة العامة » .

ـ وهنالك بنك يهودي آخر هو الشركة الانكليزية الفلسطينية ، الذي تأسس في انكلترا عام ١٩٠٢ ، برسمال قدره ١٠٠ الف جنيه استرليني . بدأ هذا البنك اعماله في فلسطين عام ١٩٠٣ ، وأنشأ له فروعا عديدة في فلسطين وفرعا واحدا له في سورية الشمالية (بيروت) .

ـ أما بنك «الكريدي ليوني» المنافس الكبير للبنك الامبراطوري العثماني ، فقد افتتح اول فرع له في الامبراطورية العثمانية عام ١٨٧٥ ، وساهم مساهمة فعالة في نشر النفوذ الفرنسي في مناطق الشرق الأدنى . كان له فرعان في سورية أحدهما في بيروت ، والآخر في القدس . وكان لفرع بيروت خاصة ، أهمية كبرى في ربط صناعة الحرير السورية بصناعة مدينة ليون كما سنرى .

---

(١) بوندارفسكي : خط بغداد ص ٥١ .

(٢) تأسست هذه الشركة في مايس ١٨٦٤ تحت شكل شركة ذات مسئولية محدودة ، وبرسمال اولي قدره ١٢٠ مليون فرنك ، مقسم على ٢٤٠ الف سهم بقيمة ٥٠٠ فرنك للسهم الواحد .

وكان المنافس الآخر « للبنك الامبراطوري العثماني » ، وبصورة عامة للرسمال الفرنسي الانكليزي ، هو البنك الألماني « دوتش بنك » . ولكي نفهم الأهمية التي كان الرسمال المالي الألماني يعلقها على هذا البنك وأمثاله من البنوك الألمانية ، والأهداف التي وضعت امامها للعمل من أجل تحقيقها لابد من اعطاء فكرة موجزة عن قضية الرسمال المالي الألماني الرئيسية ، وعن الصراع العنيف ، الذي كان يخوضه هذا الرسمال من أجل السيطرة في الخارج ، وكسب مناطق النفوذ ، والاستيلاء على الدول الأخرى ولاسيما الامبراطورية العثمانية ، وسورية .

كانت قضية الرسمال المالي الألماني الرئيسية هي الانتاج الوفير ، واليد العاملة الوفيرة والسوق الداخلي المحدود مع الحاجة الشديدة الى مصادر المواد الأولية ، وأسواق التصريف وتوظيف الرساميل . لقد نشأ هذا الرسمال واشتد ساعده ، في وقت كان العالم قد انتهى تقسيمه اقتصاديا وجغرافيا بين احتكارات الدول الأخرى . فكانت قضية المستعمرات بالنسبة الى المانيا الاحتكارية قضية موت أو حياة . ومن هنا كان نشوء العسكرية الألمانية وطابع العنف الشديد في المنافسة ، وفي التغلغل الى المناطق الضعيفة ومنها الامبراطورية العثمانية وسورية ، والدعوة الصريحة الى حق المانيا في وضع هذه الامبراطورية المريضة تحت وصايتها ان لم يكن تحت استعمارها المباشر . ومن أجل هذا كله تأسس في عام ١٨٩٠ « الاتحاد الألماني »(١) . وفي عام ١٨٩٨ « الاتحاد البحري الألماني » . وكانت قد تألفت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر « الجمعية الاستعمارية الالمانية » . تقول « الجيري بليتير »(٢) الناطقة بلسان « الاتحاد الألماني » والتي كانت تدبج المقالات الكثيرة المطالبة باعتبار تركيا محمية المانية ان لم تكن مستعمرة :

« على تركيا الاسيوية ان تبقى ككيان حكومي خاص ، موضوع تحت السيطرة الألمانية ، وتحت شكل محمية على أقل تقدير . وخير لنا ان نجعل من

---

(١) كان « الاتحاد الالماني » يضم قبيل الحرب الأولى ٢٥ الف عضو ، وكان يقوم على رأسه جهابذة الماليين والصناعيين والاقطاعيين والضباط . وقد طالب بتشكيل امبراطورية استعمارية من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ودعا علنا الى اعادة تقسيم مستعمرات الدول الاوروبية الغربية . اما « الاتحاد البحري الالماني » فكان يدعو الى تأسيس اسطول بحري جبار ، يسيطر على بحار العالم ، ويحطم الاسطول الانكليزي . كان يدعمه رجال المال والصناعة ومنهم كروب . كما كان غليوم يشجعه . وكان يضم في بدء القرن العشرين ٢٠ مليون عضو .

واما « الجمعية الاستعمارية الالمانية » فقد كانت تمول من قبل بنك « ديسكونت غيزيلشافت » وكانت تدعو الى سيطرة المانيا على العالم . كانت هذه الجمعية تضم ، حوالي عام ١٩٠٠ ، ٣٦ الف عضو .

(٢) عدد كانون أول ١٨٩٥ .

بلاد ما بين النهرين وسورية ملكا خاصا لنا ،من ناحية ، والسيطرة ، تحت شكل الحماية ، على سلطان آسيا الصغـرى ، وسكانها المتكونين من الأتــراك بشكل خاص ، من ناحية أخرى ، وكذلك ادخال البلاد العربية في نطاق النفوذ الألماني مع منحها استقلالا ذاتيا تاما » .

ولم ينس الأستاذ « شبرينغر » الذي زار تركيا واطلع على أحوالها أن يبين في كتابه « بابل : أغنى بلد في الماضي ، وأليق مكان للاستعمار في الوقت الحاضر » ، أهمية أراضي ما بين النهرين وسورية خاصة والشرق الأدنى عامة للاستعمار الألماني : « ليس على وجه البسيطة مكان أليق للاستعمار الألماني من سورية وآشوريا . انهما أفضل بلدين للاستعمار بين بلدان العالم ... فيهما تنعدم الغابات والعقبات الطبيعية الأخرى . يكفي فيهما ان تحرث الأرض وتبذر لتجني المحصول . ان الشرق الأدنى هو الأرض الوحيدة التي لم تسيطر عليها بعد أية دولة عظمى ، مع أنها أفضل حقل للاستعمار . فاذا لم تفوت المانيا فرصة السيطرة عليهما قبل ان تمتد اليهما ايدي القوزاق ، نالت أفضل نصيب من قسمة العالم »(١) .

ولم ينس « زاهاي » في كتابه « جولة في سورية وبلاد ما بين النهرين » ان يصور شمالي أراضي « ما بين النهرين » في ظل الاستعمار الألماني « كجنة حقيقية بين يدي حائز الأرض » .

ورغم هذه الارادة الصريحة في الاستعمــار لم يتأخر غليــوم عن زيــارة الامبراطورية العثمانية عام ١٨٩٨ ، وزيارة سورية زيارة الصديق للصديق ، وأن يصرح في دمشق وعلى قبر صلاح الدين انه « صديق الملايين الثلاثمائة من المسلمين العائشين في العالم » . هكذا يغلف النهم الى الاستعمار والاندفاع في التغلغل الاستعماري بعبارات « الصداقة » وزيارات الود والمجاملة .

وفي ١٦/٥/٩١٤ نشرت جريدة « ايكو دوباري » مقالا لجان هربرت ، يتحدث فيه عن « الجمعية الصناعية التجارية » التي تألفت مؤخرا في المانيا لتنمية النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية . كان رئيس هذه الشركة «م . هيلفيراي» مدير « الدوتش بانك » ومن بين نواب رؤسائها شاخت ، مساعد مدير «دريزدن بنك » آنذاك ، والبروفسـور « وايدتفيتلد » ونجد بين أعضاء الادارة المـدير المساعد لشركة حديد الأناضول ، ومدير « سيمنيز اوريانتال دوبرلين » ومدير « الدوتش اوريان بانك » . وتضم هذه الجمعية شخصيات بارزة أمثال «المارشال فون دير غولتز » و « م . بالان » و « هاينيكين » مدراء أهم شركتين المانيتين للملاحة ، و « م . راتيناي » مدير مؤسسات تعدينية ضخمة .. الخ .

---

(١) بوندارفسكي : خط بغداد ص ٣٩ .

كان برنامج هذه الجمعية يتحدث عن تأخر التجارة والصناعة الألمانيتين في البحث في تركيا عن أسواق لتصريف المنتجات الألمانية ٠ ورغم ان تصريف السلع الألمانية في هذه المنطقة تقدم تقدما محسوسا بفضل « شركة خطوط حديد الأناضول » و « الخط البحري الألماني المباشر » بين المانيا وتركيا ، رافعا الصادرات الألمانية من ٣٤ الى ١٠٥ ملايين مارك ، فان هذا التقدم ما يزال ضعيفا بالنسبة الى ما حققته الدول الأخرى في هذا المجال ٠ لذلك لابد من جهود أخرى لنشر الحضارة الألمانية هناك ، وكسب الأصدقاء ، وبالتالي كسبي مستهلكين جددا للسلع الألمانية ٠ « ان كل عثماني يتكلم لغتنا ، ويقرأ كتبنا الألمانية ، وكان قد عولج وشفي في مستشفى ألماني يصبح صديق الحضارة الألمانية ، ومستهلكا للسلع الألمانية » ٠

ثم يتحدث عن ضرورة العمل الجدي ، المنظم ، الدائب الذي تساهم فيه الدبلوماسية وكبريات المؤسسات الألمانية ، لانشاء الاتحاد « الألماني ــ التركي» ٠ ثم يقترح اساليب في العمل تذكرنا بأساليب الاستعمار الحديث ، ذاتها : « تأسيس المدارس ، وبيوت التربية والمستشفيات ، وفيما بعد المدارس العليا ، وارسال اساتذة واطباء المان الى المدارس التركية ومستشفياتها ، وتأسيس مكاتب وغيرها من مؤسسات التثقيف الألمانية ٠ وتوزيع المنشورات الملائمة ، ومساعدة المواطنين الأتراك الذين يريدون اكمال تحصيلهم في المانيا ، والقيام بجميع الوسائل التي تقرب ما بين الشعبين » ٠

ثم يشير كاتب المقال الفرنسي الى خوفه من مزاحمة الألمان للمدارس الفرنسية ، واستخدام النفوذ الثقافي لتطوير الأعمال التجارية وصناعة الامبراطورية الألمانية ، وان خسران هذه المعركة يعرض المصالح الاقتصادية الفرنسية للخطر ٠ وينهي مقاله مشيرا الى خطورة هذه الجمعية بقوله : « ان المانيا تلقننا درسا ينبغي الا يغيب عن خاطرنا »(١) ٠

كان عصب هذا النشاط العام في سبيل السيطرة الاقتصادية والسياسية الألمانية على العالم مؤسسات الرسمال المالي الألماني الصناعية والمالية والتجارية ٠ وكان على رأس البنوك الألمانية الضخمة التي تقود هذا النشاط ، البنك الألماني ، دعامة الرسمال الاحتكاري ٠ كان يسهم في كتلة هذا البنك ٨٧ بنكا ، وكان يشرف على ما يقرب من ٢ ــ ٣ مليارات مارك ٠ وقد ساهم في شركات توسعية كثيرة كان يشمل نشاطها مختلف انحاء قارات العالم ، واهتم اهتماما خاصا بالامبراطورية العثمانية لتحويلها الى مشاريع استثمار للرسمال الألماني ٠ وقد افتتح له فرعا في القسطنطينية عام ١٩٠٠ ٠

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ١٥٨ أيار ١٩١٤ ص ١٧٨ ٠

وفي عام ١٨٨٩ تأسس « دوتش باليستين بانك » برسمال قدرة ٤٥٠ الف مارك ، ارتفع في عام ١٩٠١ الى ٨٠٠ الف ، وفي عام ١٩١٠ الى مليوني مارك • كانت مهمة هذا البنك تسهيل العمليات التجارية بين سورية والمانيا • وقد اسس له ٦ فروع في سورية : في بيروت ، ودمشق ، وطرابلس ، والقدس، وحيفا ، ويافا ، لكن هذا البنك لم يستطيع مزاحمة البنك الامبراطوري العثماني ، والكريدي ليوني ، بالاضافة الى الصعوبات المالية التي صادفها اثر سنوات مجدبة ، وعدم تمكنه من استرجاع كثير من سلفه نتيجة ذلك • فابتلعه البنك الألماني الشرقي عام ١٩١٤ •

لقد بدأ هذا البنك اعماله في استانبول عام ١٩٠٦ ، برسمال قدره ١٦ مليون مارك ، بعد تأسيسه من قبل مجموعة من البنوك هي « دريزدن بانك » « شافها وزنشر بانك فيران » و « ناسيونال فوردوتش بانك » •

وقد استهدف توسيع المصالح الألمانية في الامبراطورية العثمانية فنشط تجارتها مع المانيا ، وكان له فرع واحد في سورية ، هو فرع حلب •

ب ــ القروض

كانت القروض الأجنبية ، في يد الدول الاستعمارية ، احدى الوسائل الهامة للتغلغل الاستعماري واحكام طوق الاستعمار في رقاب الامبراطورية العثمانية • ان سيادة العلاقات الاقطاعية في الامبراطورية العثمانية ، وقيام حكم اتوقراطي لتوطيد هذه العلاقات ، ولمحاربة كل تقدم وحرية في امبراطورية تقوم على الحاق عدد كبير من القوميات والأجناس المختلفة ، أفقرا البلاد ونشرا الجهل والبؤس بين شعوبها ، كما أضعفا الدولة وجعلاها تتأخر كثيرا عن ركب الدول الناشئة • ثم ان النفقات الهائلة التي كانت تتطلبها الحروب الكثيرة التي خاضتها الامبراطورية وضرورة الانفاق على جيش لجب غالبا ما يستخدم ضد مواطني الامبراطورية نفسها لاخماد لهيب الثورات الوطنية العديدةضد التعسف والاضطهاد ، زاد في اضعاف البلاد ، وتفكك اوصالها • ولم يلبث تغلغل الرسمال الأجنبي في اقتصاد البلاد ، والادارة ، واجهزة الحكم ، ان زاد في استثمار شعوب الامبراطورية ، وعمق فقرها ، وجهلها ، وتفككها• لهذا كله ضعفت مواردالبلاد، وتضاءلت مداخيلها وكثرت نفقاتها ، مما اضطر الامبراطورية بدافع الحاجة ، والضرورة الى الاستقراض لانقاذ نفسها من الافلاس • وبدلا من ان تنفق الدولة هذه القروض التي عقدت بشروط قاسية ، على تطوير طاقة البلاد الانتاجية ، لتنمي مواردها ، وتحسن امور شعبها ، انفقت معظمها على الحروب ، وقمع

الثورات التحررية وبذخ العائلة المالكة ، ودفع الفوائد ، وتسديد القروض التي عجزت عن وفائها في حينها ·(١)

وبذلك تحولت القروض من وسيلة كان يفترض ان تخفف من صعوبات البلاد ، الى وسيلة تشدد هذه الصعوبات ، وتجعلها كالورم السرطاني يتفاقم خطره في الجسم يوما بعد يوم الى ان يقوده الى الهلاك ·

لقد عقدت الدولة العثمانية بين عامي ١٨٥٤ ــ ١٨٧٤ ، أربعة عشر قرضا مع كبريات الاحتكارات الأجنبية ولاسيما مع الفرنسية والانكليزية منها · وقد بلغت القيمة الاسمية لهذه القروض أكثر من خمسة مليارات فرنك ، قبض منها عمليا ما يزيد قليلا على ثلاثة مليارات فرنك(٢) ·

---

(١) ذكرت جريدة التيمس توزيع احد القروض المذكورة فكان كما يلي :

كان مقدار القرض العام ٤١ مليون فرنك · دفع منه

١٠١٠٠٠٠٠ فرنك لمصرف « لوراكنو » وفاء القرض آخر · ٤٠٠٠٠٠ رواتب موظفين اجانب

٣٧٠٠٠٠٠ ضمان دخل شركة حديد « سان جاندارك ــ دمشق »

وحوالي

٦٠٠٠٠٠٠ لأحد معامل الاسلحة الأجنبية ١٥٠٠٠٠٠٠ رواتب للموظفين بمناسبة العيد

٥٠٠٠٠٠ لتجار الأسلحة · ٥٠٠٠٠٠٠ على الادارة ولاخضاع مكدونية ·

وعلى هذا فقس ·

(أنظر براكتيكوم تاريخ بلدان الشرق ص ٤٥) ·

(٢) ديناميكية التزامات الامبراطورية العثمانية ، الأجنبية ·

ما قبض عمليا (بالفرنكات)	الرسمال الاسمي (بالفرنكات)	عــام
٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٥٤
١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٥٥
٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٥٨
٣١ ٨٣١ ٥٦٢	٥٠ ٩٣٠ ٥٠٠	١٨٦٠
١٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٦٢
١٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٦٣
٩٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٦٥
٤٥٤ ٥٤٥ ٥٠٠	٩٠٩ ٠٩١ ٠٠٠	١٨٦٨
٣٨٨ ٨٨٥ ٥٠٠	٥٥٥ ٥٥٥ ٥٠٠	١٨٦٩
٣٥٤ ٤٣٠ ٠٠٠	٧٩٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٧٠
١٠٤ ٠٢٥ ٠٠٠	١٤٢ ٥٠٠ ٠٠٠	١٨٧١
٢٧٣ ٩٧٢ ٦٧٥	٢٧٨ ١٥٥ ٠٠٠	١٨٧٢
٤١٣ ١٩٤ ٤٧٧	٦٩٤ ٤٤٤ ٥٠٠	١٨٧٣
٤٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٧٤
٣ ٠١٢ ٠٠٠ ٧١٤	٥ ٢٩٧ ٦٧٦ ٥٠٠	

المصدر : براكتيكوم تاريخ بلدان الشرق ص ٣٢

. ولم تكن هذه الاحتكارات تمنح قروضها الا لقاء وضع اليد على أهم موارد الدولة المالية كضمان لتسديد الفوائد ، والحصص السنوية من القروض. وكان هذا يعني عمليا وضع الاقتصاد كله تقريبا تحت اشراف الرسمال الأجنبي ، واطلاق يده في نهب شعوب الامبراطورية . ولم يلبث هذا الوضع ان انتهى الى نتيجته الحتمية فأعلنت الدولة افلاسها بين عامي ١٨٧٥ ـ ١٨٧٩ . وتوقفت منذ نيسان عام ١٨٧٦ عن دفع فوائد وحصص وفاء قروضها . وكان هـذا الافلاس مناسبة جديدة لاحكام الرسمال الأجنبي الطوق على رقبة الامبراطورية، وخلق سلطة رسمية أجنبية في قلب الامبراطورية . فسمح مرسوم ٢٠ كانون اول عام ١٨٨١ بتأسيس « ادارة الدين العثماني »(١) التي كانت بمثابة وصي على الامبراطورية تتمتع بصلاحيات واسعة ، كما سمح بوضع قسم هام من موارد الدولة (كموارد التبغ ، والملح ، والكحول ، والحرير ، والسمك ، واعشار بعض السناجق ...) تحت تصرف الادارة المذكورة .

ثم توالت القروض من جديد . فعقدت الحكومة العثمانية بين عامي ١٨٩٠ ـ ١٩٠٨ ، ١٢ قرضا معظمها مع الاحتكارات الألمانية والفرنسية والانكليزية ، ومبلغها الاجمالي يساوي ٤٥٫٢٤٨٫٠٠٠ ليرة تركية(٢) .

وقد تعهدت الحكومة العثمانية تلبية لارادة المقرض ، الا تنفق القرض الا بموافقته ، وحسب الطريقة التي يرتئيها . فأنفقت القروض المذكورة على السلاح ، والذخائر ، ولاطفاء الديون السابقة ، ودفع الفوائد كما رأينا ، وهو

---

(١) كانت هذه الادارة عبارة عن شـركة تضم حاملي اسهم القروض العثمانيـة من المان ونمساويين وفرنسيين وايتاليين وغيرهم هدفها استثمار مداخيل القروض الناجمة عن الموارد المرهونة لقاء القروض . كان مجلس ادارتها مؤلفا من سبعة أعضاء ستة منهم يمثل كل منهم حملة اسهم الوطن المنتمي اليه ، والسابع يعينه البنك العثماني .

(٢) القروض بعد اعلان الافلاس حتى انقلاب عام ٩٠٨ (بالوف الليرات)

القروض	عـام	القروض	عـام
٤٩٠٩	١٨٩٠	٢٣٧٦	١٩٠٣
١٠٠٠	١٨٩٣	٢٧٥٠	١٩٠٤
١٧٦٠	١٨٩٤	٥٣٠٦	١٩٠١ ـ ١٩٠٥
٣٢٧٣	١٨٩٥	٢٦٤٠	١٩٠٥
٨٦٠٦	١٩٠٢	٤٧٥٢	١٩٠٨
٢٦٤٠	١٩٠٣	٥٢٣٦	١٩٠٨
		٤٥٢٤٨	

المصدر ذاته ص ٣٢

أمر زاد في سوء الأحوال المالية ، وشدد من قبضة الرسمال الأجنبي على الدولة(١) ٠

يقول « جورج غوفيس » : كان المجلس الأجنبي الذي استولى على موارد ثلاث أو أربع وزارات عثمانية ، عبئا ثقيلا على الامبراطورية ، وفي الوقت ذاته ، مهينا ٠ كان الأتراك يؤلمهم تعاظم نفوذ « الدين العالي » بمقدار ما يضعف« الباب العالي »(٢) ٠ومما يذكر في هذا المجال ان القرض الذي عقدته تركيا مع المانيا عام ١٩٠٥ على مبلغ ٦٠ مليون فرنك ، لم تقبض منه أكثر من ٥ر٨ ملايين فرنكا ٠ والجدول التالي يبين نمو مداخيل ادارة الدين العمومية في ست سنوات ممتدة بين ١٨٨٢ ــ ١٩١٠ ، كما يتبين منه نهب الرسمال الأجنبي لمختلف طبقات الشعوب العثمانية وشمول سيطرته مختلف نواحي الحياة الاقتصادية ٠

(١) فيما يلي صورة عن موازنة استثنائية أقرها المجلس الوطني العثماني في حزيران سنة ١٩٠٩ ، اي بعد الاطاحة بالسلطان عبد الحميد ٠ اول ما يلفت نظر القارىء هو انعدام اي مورد مالي عادي مرتبط بالانتاج وما ذلك الا لوضع ممثلي الرسمال الأجنبي المقرض يدهم على اهم موارد الدولة المالية ، وحرمان الامبراطورية من توجيه وارداتها في الوجهة التي تتطلبها مصلحة الشعب ٠ كما يلفت النظر بشكل اقوى ايضا استمرار العقلية القديمة في معالجة قضايا الدولة ٠ كان ينتظر ان تتضمن هذه الموازنة بعض الاهتمام بشئون البلاد الانتاجية في العهد الجديد ، ولكنها خصصت كلها لأهداف غير انتاجية : ٧٠٪ لشراء البنادق والذخائر والثياب العسكرية ٠ وترك الباقي لوفاء ديون السنة السابقة المتأخرة ٠

الواردات بالليرات التركية		النفقات	
تعويضات قدمتها النمسا	٢٥٠٠٠٠٠	للحرب	٣٢٥٨٤٦٣
اموال وجدت في قصر يلدز	١٦٠٠٠٠٠	المدفعية	٣٤١٧٤٦
أملاك اعيدت للخزينة	٣٠٠٠٠٠	للبحرية	٩٣٩١١
		رواتب تقاعد ، فوائد قروض	١٦١٧٥١٨
	٥٣٢٥٠٠٠		٥٣١١٦٣٨

المصدر : مجلة آسيا الفرنسية : رقم ٩٩ حزيران سنة ١٩٠٩ ص ٢٧٠ ٠

(٢) براكتيكوم تاريخ بلدان الشرق ص ٣٤ ٠

« نمو مداخيل ادارة الدين العثماني »(١)

السنة المالية	اعشار التبغ	انحصار الملح	ضريبة العشب	ضريبة الكحول(٢)	اعشار الحرير	رسوم السمك	المجموع
٨٣/١٨٨٢	٥٤٨١	٦١٨٠٢٩	١٤٦٧٦٢	١٧٨٨٦١	١٨٩٥٢	٢٢٦٣٦	٩٩٠٧٢١
٨٨/١٨٨٧	٧٣٤٢٥	٦٦٥١١٣	١٥٦٢٧٤	٢١٨١١٠	٣٤٧١٧	٤٠٦٢٧	١١٨٨٢٦٦
٩٣/١٨٩٢	١٠٠٨٦٥	٧٨٧٦٤٦	٢١٢٨٦٨	٢٦٨٨٥٣	٥٦٤١٠	٤٤٤٠٥	١٤٧١٠٤٧
٩٨/١٨٩٧	٩٧٠٣٣	٨٥٩٥٥٣	٢١٣٦١٠	٢٦١٧٨٠	٤٨١٣٥	٤٢٨٦٥	١٥١٨٩٧٦
٣/١٩٠٢	١٦٥٦٦٦	٩٣٧٩٦٢	٢٢٠٢٣٤	٢٧٠٥٠٨	٧٦٠٩٥	٤٥٧٣٤	١٧١٦١٩٩
١٠/١٩٠٩	٢٥٠٦٥٥	١١٤٧٢٣٧	٤٢٠٣٦٤	٢٨٨٢٧٠	١٢٨٩٤٥	٨٧٨٠٣	٣٣٢٣٢٧٥
المجموع	٦٩٣١٦٦	٥٠١٥٥٤٠	١٣٧٠١١٢	١٤٨٦٣٨٢	٢٦٣٢٥٤	٢٨١٦٧٠	٩٢٠٨٤٨٤

(١) المصدر ذاته ص ٣٣

(٢) المقصود بذلك منتجات العنب .

ان بعض اقلام هذه المداخيل ، كالتبغ ، والملح ، والكحول ، ذات استهلاك ثابت تقريبا ، في امبراطورية تكاد نسبة السكان تبقى فيهـا ثابتـة • فزيادة مداخيل هذه الأقلام على النحو المبين ، انما ترتبط الى حـد كبير باستثمار المستهلكين عن طريق رفع الأسعار وزيادة الرسوم وغير ذلك من طرق النهب• كما ان أكبر قلم في هذه المداخيل هو قلم احتكار الملح ، اي القلم الذي يتناول كل فرد من افراد شعوب هذه الامبراطورية ، ويجبره على دفع الجزية الى ممثلي الرسمال الأجنبي ، اما زيادة مداخيل الضريبة الأرضية ، في السنين العادية أو الممحلة فلا تدل الا على اساليب الاكراه والنهب المتبعة في جباية الضرائب •

كان الاستقراض يؤدي الى تردي الأوضاع المالية ، وتردي هذه الأوضاع يدفع القائمين على ادارة الدولة الى الايغال في الاستقراض رغم تفاقم الأخطـار الاستعمارية • وعندما صممت تركيا على دخول الحرب الى جانب المانيا ، كان لابد لها من اموال لتأمين نفقات الحرب • فطلبت هـذه الأموال من « البنـك الامبراطوري العثماني » فرفض اقراضها فاستنجدت بألمانيا والنمسا ـ هنغاريا اللتين أقرضتاها ٨٠ مليون مارك ، و ٤٧٫٠٢٥ مليون كورون بفائدة ٦٪ تدفع بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب • واشترط المقرضان على تركيا عدم سحب ذهب هذين القرضين من بنكي الريخ والنمسا ـ هنغاريا ، وابقاءه مودعا فيهما باسم ادارة الديون العمومية العثمانية التي اصبحت تمثل ، خلال الحرب ، حملة السندات من الألمان والنمسويين والأتراك • واصدرت تركيا اوراقا نقدية تعادل هذا الذهب •

وعقب ذلك جرت ستة اصدارات اخرى لم تكن مضمونة بالذهب مباشرة بل بسندات على الخزينة الألمانية ، اودعت في ادارة الديون العمومية العثمانية التي اودعتها بدورها في البنك الألماني(١) •

اصدارات الأوراق النقدية الحكومية في تركيا وتواريخ الاذن بها(١)

ليرات تركيـة	التاريخ
٥١٤٧٩١٩	٣/ ٣/ ١٩١٥
٥٠٦٧٦٠٠	١٨/ ٨/ ١٩١٥
٨١٣١٠٠٠	١٨/١٠/١٩١٥
٧٣٩٥٥٨٢٠	٢٢/١٢/١٩١٥
٣١٩٥٥٥٥٩	٤/ ٢/ ١٩١٦
٣١٩٩٤٥٩٠	١٦/ ٨/ ١٩١٦
٢٤٩٦٠٧٥	٢٨/ ٣/ ١٩١٧
١٥٨٧٤٨٥٦٣	

(١) سعيد حمادة : « النظام المصرفي والنقدي في سورية » ص ٣٦ •

وفي رأي الاستاذ عظمة اننا لو جمعنا رساميل الدين العمومي العثماني ، عام ١٩١٨ ، والمتداول في أنحاء الامبراطورية لكان لدينا قرابة ٤٦٢ مليون ليرة تركية ، اي ١٤٤ مليون ليرة قدمت تحت شكل قروض مضروبة بليرات تركية ذهبية : والباقي وقدره ٣١٨ مليونا ، صدر بليرات تركية ورقية ، وهو يشكل دين الحرب والورق النقدي(١) .

لقد تحملت سورية نصيبها الوافر من نفقات الحرب العالمية ومغامرات القادة الأتراك ، وسوء ادارتهم ، وعدم مبالاتهم بمصير شعبهم وشعوب الامبراطورية الأخرى . ولكن الحرب التي انهت الحكم العثماني لم تنه نتائجه، ومن بين هذه النتائج ، وراثة حصة كبرى من الدين العثماني العمومي ،اكرهت سورية على قبولها ، والاستمرار في دفع الاتاوة لأصحابها كما سنرى فيمابعد .

---

(١) س. حمادة : النظام المصرفي والنقدي في سورية ص ٣٦ .

(٢) ع. عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٤٧ .

سيطرة الرسمال الأجنبي على المراكز الحساسة في الصناعة والنقل

الرسمال الفرنسي والألماني والانكليزي

في عصر رأسمالية حرية المزاحمة كان تصدير السلع هو السمةالأساسية لهذه الرأسمالية ، وكان الرسمال التجاري الأجنبي في سورية والامبراطورية العثمانية هو الشكل الراجح بين اشكال الرساميل المصدرة ، كما تبين لنا سابقا • كان هدف الرسمال الأجنبي في ذلك الزمن تأمين المواد الأولية الأجنبية وغزو الأسواق لتصريف السلع ، وتحقيق ربح اضافي يتناسب ونفوذ هذا الرسمال السياسي ، ودرجة اخضاعه السلطة المحلية لنفوذه •

ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذ الرسمال الأجنبي في المملكة العثمانية يتبدى ، الى جانب الشكل التجاري ، تحت شكل جديد هو الرسمال المصرفي وأخذت البنوك وفروع البنوك الأجنبية تغزو الامبراطورية • ولما انتقلت الرأسمالية في تطورها الى المرحلة الامبريالية ، وسيطرة الرسمال المالي ، وأصبح تصدير الرساميل ، لا تصدير السلع ، هو السمة المميزة لهذه الرأسمالية ، انعكس هذا ايضا على الامبراطورية العثمانية ، فأصبح الرسمال الأجنبي في مختلف اشكاله يلعب الدور الأساسي في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية • ولقد اتجه هذا الرسمال في الدولةالعثمانيةوسورية، في نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين ، بشكل خاص نحو : الخطوط الحديدية والمرافىء والبترول • صحيح أن الرسمال الأجنبي اقام بعض المؤسسات الصناعية التحويلية في القسم الأول من القرن التاسع عشر • الا أن هذه المؤسسات لم تكن من الأهمية بمكان بالنسبة الى حياة البلاد الاقتصادية • كما

أن نشاطها كان يسير في نطاق القوانين الاقتصادية العامة٠ أما في المرحلة الأخيرة من القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين ، فقد أصبح الرسمال الأجنبي ببنوكه ، وقروضه ، ومختلف مؤسساته الأخرى السيد المطلق في البلاد ، والقابض على زمام الاقتصاد كله ، يؤمن الأرباح الاحتكارية الطائلة ،ويستثمر جماهير الشغيلة استثمارا عنيفا ، ويحول الامبراطورية العثمانية الى نصف مستعمرة له ٠ وبذلك أصبحت الامبراطورية سوقا واسعا لتصريف السلع وتأمين المواد الأولية ، وتوظيف الرساميل الطائلة ٠

وقد تميزت هذه الفترة ايضا بمنافسة حادة بين الدول الاستعمارية الكبرى ولاسيما بين المانيا وانكلترا وفرانسا ٠ كان كل منها يريد ان يكون السيد المطلق في امبراطورية « الرجل المريض » ٠ وكثيرا ما دفعت حدة المنافسة هذه الأطراف المتنافسة أو بعضها الى « التفاهم » والقيام باعمال مشتركة عند استشعار كل من الأطراف بقوة خصمه ، وعدم امكانية ازاحته ٠ ولكن هذا التفاهم لم يكن ليقوم الا ليتلاشى ، عندما تتفاقم التناقضات، ولا يصبح بالامكان وجود أية لغة « للتفاهم » ٠ وكم أشعل هذا التنافس بين رساميل الدول الاستعمارية من حروب وثورات ، وكان السبب الرئيسي في اشتعال الحرب العالمية الأولى ٠

لقد كانت فرانسا تفضل ، من حيث المبدأ ، بسبب قانون تناقض معدل الفائدة ، توظيف رساميلها الفائضة في القروض الحكومية الأجنبية التي تدر عليها ارباحا مضمونة هامة(١) ٠ وكانت البنوك التي تلعب الدور الأول في مثل هذه القروض، تشجعها وتجني منها ارباحاطائلة قد تبلغ١٠٪ أو ١٧٪ من قروض كقرض بلغاريا أو روسيا القيصرية ٠ ولذلك كانت فرانسا تسمى بحق المرابي العالمي الأول ٠ ثم أخذ الرسمال المالي الفرنسي يميل الى توظيف فائض الرسمال في النقل ، والصناعة التحويلية ، والمناجم ، وتصدير التجهيزات٠٠٠ كما أخذت التوظيفات الخارجية الفرنسية تحتل مكانا هاما متزايدا بالنسبة الى الأموال الفرنسية المنقولة ، ويمكن تقديرها ب ١٢ ــ ١٥ مليار فرنك من أصل ٥٦ مليارا عام ١٨٨٠ ، و ٢٥ ــ ٢٧ من أصل مائة مليار عام ١٩٠٤ و ٤٥ ــ ٥٠ من أصل ١٠٥ ــ ١١٠ مليارا تعند اندلاع الحرب الكونية الأولى ٠ ومن المحتمل

---

(١) بالماد : الرأسماليون والرأسمالية في فرانسا ص ٢٢٥ ٠

كان متوسط أرباح الأسهم الذي كان يفوق مداخيل اسهم الدولة وسندات قرضها قد تقلص تحت تأثير قانون تناقص معدل الفائدة ، فأصبح ١٠ر٤ عام ١٩١٣ بعد ان كان ٧ر٥ عام ١٨٥٦ في حين ان الاسهم الاجنبية كانت تعطي مداخيل اكثر من الأسهم الفرنسية (٥ر٥٠ مقابل ١ر٤ في السنوات الثمانينيات ، و ٥٧ر٤ مقابل ٤ر٣ في عام ١٩١٢ ــ ١٩١٣ ٠ ولذلك كانت تميل الى توسيع توظيفاتها الخارجية ٠

ان بنوك الأعمال الفرنسية قد وجهت للتوظيف خارج فرنسا ٣/٤ توظيفاتها . ولم يحن عام ١٩١٤ حتى كانت فرنسا توظف في الخارج ٢١٪ من التوظيفات العالمية ، محتلة المركز الثاني بعد انكلترا وقبل المانيا (انكلترا ٥٠٪ والمانيا ١٥ ــ ١٦٪) ، وكان ١٣٪ من توظيفاتها العالمية موظفاً في البلقان والامبراطورية العثمانية(١) .

كما بلغ نصيبها من التوظيفات الأجنبية في تركيا ، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى ٢٥٫٩٪(٢) . أما الرسمال المالي الألماني فلم ينشأ ، بالنسبة الى الفرنسي والانكليزي خاصة ، الا متأخرا . وقد بدأ منذ منتصف السنوات الثمانينيات يهتم بتركيا كسوق للتصريف ، ومصدر للربح . كما حصل على امتيازات هامة ، وحقق نجاحا كبيرا ، في الميدان الاقتصادي والسياسي ، والعسكري . ففي نهاية القرن ١٩ ظهر أكثر من ٨٠ مؤسسة ألمانية جبارة في التجارة والوساطة والتأمين ، قدر رسمالها بين ٧٠ ــ ٨٠ مليون مارك .ونتيجة لهذا التقدم زاد الاستيراد والتصدير بين المانيا والامبراطورية العثمانية .

الصادرات الى تركيا والاستيراد منها
(بألوف الدولارات)

	١٩١٢	١٩٠٦	١٩٠٠
صادر الى تركيا	٢٢٩١٥	٥٨٣١	٢١٤٣
استيراد منها	٥٤٠٠	٥٤٠٢	١٨٨٨

وساهمت المانيا في اقراض الدولة العثمانية مساهمة كبيرة . فكان نصيب المانيا من القروض الدوليـة المنوحة لتركيـا ، بين ١٩٠٤ ــ ١٩١١ ، ٣٠٪ من مجموع قدره ١٧٠٧٥٤٣٩٦٠ فرنكا(٣) . كما تطور نصيب المانيا من الدين العام التركي ، من ٤٫٧١٪ عام ١٨٨١ ، الى ١٢٫١٪ عام ١٨٩٨ ، شاغلة الدرجة الثالثة ، الى ٢٠٪ عام ١٩١٢ شاغلة الدرجة الثانية(٤) .

لم تكن توظيفات المانيا في تركيا في النقل، والمؤسسات التجارية الصناعية، كبيرة الشأن في السنوات الثمانينيات ، بالنسبة الى كل من فرنسا وانكلترا. ولكنها أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر ، في القروض والخطوط الحديدية،

(١) المصدر السابق ص ٢٢٦ .
(٢) باندار يفسكي : خط بغداد ص ٣٩ .
(٣) باندار يفسكي : خط بغداد ص ٣٦ .
(٤) المصدر ذاته ص ٣٤ .

والمؤسسات التجارية الصناعية ، والنقل البحري ، حوالي ٥٠٠ مليون مارك ، ثم أصبحت حوالي مليار مارك عام ١٩١٢ ، وبذلك احتلت المانيا المركز الثاني بعد فرانسا وقبل انكلترا(١) • وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى كان الرسمال الألماني يملك ٤ر٤٥٪ من الرساميل الأجنبية الموظفة في تركيا ، مخلفا وراءه فرانسا (٩ر٢٥٪) ، وانكلترا (٩ر١٦٪ (٢) •

لقد أبنا فيما سبق ، أهم القوى التي كانت تتنازع السيطرة في دولة الرجل المريض ، والنسبة بين هذه القوى ، ومقدار تبدلها • ولنر الآن الوجهة التي اتجهتها عمليا هذه الرساميل في اقتصاد سورية على وجه الخصوص ، تاركين بحث اتجاهها في الأماكن الأخرى من الامبراطورية ، بقدر ما يسمح لنا البحث تحقيق هذا الترك •

---

(١) المصدر ذاته ص ٣٨•
(٢) المصدر ذاته ص ٣٩ •

أ : ــ الرسمال الفرنسي

صناعة الحرير

كانت تربية دود الحرير ، وصناعة الحرير أحد الأمثلة التي تضرب على تفسخ الاقتصاد الطبيعي وقيام التخصص في الزراعة ، في سورية القرن التاسع عشر · كما كان تطور هذه الصناعة يضرب مثلا على تغلغل العلاقات السلعية في الاقتصاد الريفي السوري ، وعلى درجة ارتباط بعض فروع الانتاج المحلي بالسوق الخارجية ·

كان قسم هام من منتوج الحرير يصدر ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، الى فرانسا · وقد بلغ ما انتجته سورية منه في احدى السنوات الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، ٣ آلاف قنطار ، حول نصف هذا الحرير محليا ، وصدر ربعه الى فرانسا ، وربعه الأخير استهلكته معامل حلب ودمشق والقاهرة · ان «غيز» الفرنسي أورد احصاء عن الحرير الذي انتج في منطقة بيروت في احدى السنوات الأربعينيات فكان مقداره ١٨٠٠ بالة ، ارسل منها الى مصر ٩٥٠ ، والى شمالي افريقيا ١٣٠ ، والى مارسيليا ٣٥٠ ، والى دمشق ١٠٠ ، وكذلك حلب ، وحول محليا ٢٠٠ بالة(١) · ومع زيادة تغلغل الرسمال الأجنبي الفرنسي في سورية زاد ارتباط هذه الصناعة بالاقتصاد الفرنسي وخاصة بمدينتي ليون ومارسيليا ، حيث يستخدم مادة أولية لمعاملهما · كان الحرير يصدر الى فرانسا اما شرانق او خيطانا بعد غزل الشرانق محليا · وفي كلا الحالين كان الرسمال الفرنسي يلعب الدور الأول في احتكار شراء الشرانق أو غزلها · فكان يستثمر الفلاح المنتج للشرانق ، والعامل الذي يغزلها · وكثيراً ما أدت سيطرة الرسمال الفرنسي على هذه المادة ، الى خلق صعوبات جدية أمام صناعة النسيج الحريري المحلية التي كانت تعتبره مادة أولية لها · فحين ترتفع اسعاره العالمية ، أو حين يستطيع الرسمال الفرنسي احتكار هذه المادة الثمينة ، ويحرم السوق المحلية منها ، تضطر تلك المعامل ، كما قلنا ، من قبل ، اما الى التوقف او الى شراء

---

(١) « حول نشوء الرأسمالية في بلدان الشرق » ص ٢٨٥ · ولعل الرقم ١٨٣٠ لا ١٨٠٠ ·

الحرير من جهات أخرى وبأثمان عالية تضعف مقاومتها للمزاحمة الأجنبية . وطبيعي ان تؤدي هذه الظروف الى ضرب الصناعة الحرفية، والصناعة الحريرية المنزلية بشكل خاص . كان الكومبرادور ، واصحاب مصانع الغزل ، والرسمال الأجنبي الفرنسي ، والرسمال المصرفي الفرنسي يلعبون دور الوسيط بين الفلاح المنتج ، وبين معامل التحويل في فرانسا ، محققين بذلك أرباحاً كبيرة . كانت البنوك الفرنسية ، مثلا ، تقدم السلف للمنتجين بمقدار ٤٥ فرنكا ذهبيا ، عام ١٩١٤ ، لقاء كل كيلوغرام من الجرير، بفائدة تتراوح بين ٦ ـ ١٠٪ . وعندما يغزل الصناعيون الحرير يسلمونه الى البنك . وحين يباع الحرير في فرانسا تسجل البنوك فائض المبلغ في حساب اصحاب الحرير الجاري ، بعد استرداد ماأسلفوه مع الفوائد ، وحسم ٥ر١٪ من قيمة الحرير على سبيل العمولة ، كما تحسم ايضا من المبلغ عمولة مارسيليا أو ليون التي تم بيع الحرير بواسطتها . فكان على صاحب الحرير اذن ان يتحمل فائدة المبلغ المرتفعة ، ومختلف انواع الحسومات الأخرى . كما كان اصحاب معامل الغزل ، والرسمال التجاري الأجنبي والكومبرادوريون يعمدون الى شراء محصول الفلاح عن طريق التسليف المسبق ذي الفائدة المرتفعة واسعار المحصول الرخيصة مما يجعل الفلاح عرضة لاستثمار شديد .

وفي السنوات الأربعينيات من القرن التاسع عشر بدأت صناعة الحرير تأخذ شكل المانيفاكتورات، وحتى شكل الفبارك الكبيرة التي كانت تستخدم الآلات البخارية وتقوم في القرى ، قرب مصادر المادة الأولية ، ويغذيها الرسمال الأجنبي الممثل بالتجار الفرنسيين والانكليز ، وغيرهم المقيمين في المدن الرئيسية . وكثيرا ما لوحظ تشابك بين الرساميل الوطنية والأجنبية في مثل هذه الفبارك ، سواء أكانت الرساميل الوطنية تجارية أو متأتية عن الزراعة . وقد وجد في لبنان ، في السنوات الستينيات من القرن التاسع عشر ، خمس من هذه الفبارك تحتوي كل منها على ١٠٠ دولاب . وأصبح العدد في السنوات الثمانين ٦٠ مصنعا تشتمل على ٣٨٥٠ دولاباً ، ويعمل فيها قرابة ٥٢٠٠ عامل بمعدل ٨٠ ـ ١٠٠ عامل في المصنع الواحد . وكان العامل الواحد يتناول فيها اجرة يومية قدرها خمسة قروش تركية . وقد انتشر عمل النساء مع انتشار الآلة في هذه الفبارك حتى ان صاحب مغزل انكليزي ، في اللاذقية ، كان يفضل استخدام النساء على

الذكور . أما عمل المصانع فكان موسميا ، ولا تتجاوز سنة العمل فيها مقدار ٢٠٠ يوم(١) .

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، كان في سورية ٩٣ مؤسسة لغزل الحرير ، تشتمل على ٥٤٠٠ حوض بخاري ، كما يقول «سوريل» في معرض بيانه اهمية صناعة غزل الحرير في سورية ودعم ليون بشكل خاص لها(٢) . كما يذكر « كاتايغارودسكي » « ان مدينة ليون تحتل المكان الأول في ميدان صناعة الحرير ، فمنذ ما قبل الحرب (الأولى) كانت قرابة جميع مصانع الحرير والنسيج الحريري في سورية تعود للفرنسيين » . (٣)

ونظرا لموسمية العمل في هذه المؤسسات ولانخفاض اجور العمل اليومية ، كان معظم العمال يضطرون الى البحث عن عمل آخر ليستطيعوا تأمين الحد الأدنى لمعيشتهم مع عوائلهم . وكان شأن هؤلاء شبيها بشأن قسم كبير من الفلاحين المنتجين للحرير ، الذين لم تكن مواردهم من الحرير لتكفيهم مع عوائلهم ، نتيجة صغر استثمارتهم وشدة استثمار الوسطاء والتجار لهم . يحدثنا « اوركفارت » عن ميزانية عائلة فلاحية منتجة للحرير ، مؤلفة من أربعة اشخاص ، ذكرين وأنثيين . كانت نفقاتهم السنوية مع الضرائب البالغة ١١٥ قرشا ، ١٥٧٥ قرشا . فكانت العائلة تسدد هذه النفقات من بيع منتوجها من الحرير والنبيذ البالغ ٥٠٠ قرش . في حين يذهب الذكران كل عام للعمل خارج الاستثمارة ، خلال أربعة أشهر ، لقاء أجر يومي قدره ٣ قروش ، وبذلك كانت العائلة تستطيع تدبير أمر معيشتها(٤) .

أما فيما يتعلق بانتاج سورية للحرير الخام فيمكن ، بالاضافة الى الأرقام التي ذكرت سابقا ، ايراد الجدول التالي للمدة الواقعة بين عامي ١٨٨٠ ـ ١٩١٤ .

(١) انظر حول « نشوء الرأسمالية في بلدان الشرق » ص ٣٠٧ .

(٢) سوريل : الانتداب الفرنسي وتوسع سوريا الاقتصادي ص ١٦٢ .

(٣) كاتايغارودسكي : سوريا في لهيب الثورة ص ١١ .

(٤) « حول نشوء الرأسمالية في بلاد الشرق » ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

انتاج الحرير الخام في سورية ولبنان

ملايين الكيلو غرامات	عـــام	ملايين الكيلو غرامات	عـــام
٢ر٥	١٨٨٠	٥ر٢	١٨٩٨
٢ر٨	١٨٨١	٥ر٠	١٨٩٩
٣ر٠	١٨٨٢	٥ر٠	١٩٠٠
٣ر٣	١٨٨٣	٤ر٧	١٩٠١
٣	١٨٨٤	٥ر٧	١٩٠٢
٣ر١	١٨٨٥	٥ر٤	١٩٠٣
٣ر٢	١٨٨٦	٥ر٠	١٩٠٤
٣ر٦	١٨٨٧	٥ر٣	١٩٠٥
٣ر٦	١٨٨٨	٥ر١	١٩٠٦
٣ر٩	١٨٨٩	٥ر٨	١٩٠٧
٤ر٦	١٨٩٠	٥ر٥	١٩٠٨
٣ر٥	١٨٩١	٤ر٨	١٩٠٩
٤ر١	١٨٩٢	٦ر١	١٩١٠
٥ر٦	١٨٩٣	٦ر٠	١٩١١
٥ر٣	١٨٩٤	٦ر٠	١٩١٢
٤ر٣	١٨٩٥	٦ر١	١٩١٣
٤ر٧	١٨٩٦	٦ر١	١٩١٤
٥ر٥	١٨٩٧		

هذا الجدول يبين تعاظم الانتاج المتواصل طوال هذه الفترة . فاذا كان الانتاج قد بلغ ، في عام ١٨٨٠ مليونين ونصف المليون من الكيلو غرامات ، فقد أصبح يساوي ، عام ١٩١٤ ، ٦ر١ ملايين كيلوغراما . هذا التعاظم في الانتاج كان مرتبطا ، الى حد كبير ، بزيادة تغلغل الرسمال الأجنبي الفرنسي ،وتوطيد مواقعه في هذا الفرع من الاقتصاد السوري ، كما في فروع أخرى .

الريجي : أو احتكار التبغ

كان افلاس الامبراطورية عام ١٨٧٥ ، دليلا على الدرجة العليا التي توصل اليها الرسمال الأجنبي في تغلغله وسيطرته ، وعلى درجة الخضوع والتبعية التي انتهت اليها الامبراطورية • كما كان صدور فرمان ٢٠/١٢/١٨٨١ الذي صادق على الاتفاقية المعقودة بين الدولة العثمانية وبين دائنيها الأجانب ، وقضى بانشاء « صندوق الدين العام » ، دليلا على ان ادارة الامبراطورية انتقلت عمليا وأكثر من أي وقت مضى الى أيدي ممثلي الرسمال الأجنبي • وقد قضى نظام الديون الجديد ، أن توضع بعض موارد الدولة تحت سيطرة الرسمال الأجنبي كضمان لوفاء الديون • هكذا فرضت الاحتكارات المتعددة • وهكذا أعطى الرسمال الفرنسي احتكار التبغ عام ١٨٨٣ في الولايات الخاضعة للسلطة العثمانية مباشرة • وقد بقي لبنان الصغير بمنأى عن هذا الاحتكار ، عملا ببروتوكول عام ١٨٦٤ ، مما جعل زراعة التبغ وصناعته تزدهر في كثير من مناطقه في حين خضعت بقية انحاء سورية لهذا الحصر •

كانت زراعة التبغ وصناعته تشكل فرعا هاما من الاقتصاد السوري • هذا الفرع لايتناول المنتجين الزراعيين ، او المحولين للتبغ فحسب ، بل انه مرتبط ارتباطا وثيقا بجماهير المستهلكين الواسعة • لذلك كانت سيطرة الرسمال الأجنبي على هذا الفرع تعني سيطرته على المنتج والمحول والمستهلك على السواء • كان الرسمال الأجنبي يستثمر الفلاح بالشروط الاستعبادية التي يفرضها عليه ، ويستثمر العامل ضمن شروط العمل القاسية • ويستثمر المستهلك بالأسعار العالية المفروضة • وهذا عدا عن الملاحقات ، والتحريات واراقة الدماء ، وفرض الغرامات ، وانتهاك حرمة البيوت وحريات الانسان وكرامته • لقد تحملت سورية وطأة هذا الاحتكار الثقيلة منذ عام فرضه الى عام تأميمه (١٩٥٢) ، اي طوال ٦٤ عاما تقريبا ، بعد حسم فترة انتهاء مدة الامتياز الأول (١٩٣٠) واعادة فرض الحصر (١٩٣٥) • كان هذا الاحتكار يمثل احد أبشع اشكال النهب الاستعماري والغطرسة الاستعمارية • ان قراءة المجلدات عن الاستعمار لا تفهمنا المعنى الحقيقي له بقدر ما تفهمنا اياه المشاهد الحية الواقعية : مشاهد الرجال المسلحين الذين يقتلونك باسم القانون ، وينهبونك باسم القانون ، باسم هذا القانون الذي فرضه الرسمال الأجنبي ليجمع الأرباح الطائلة من نهب منتجينا وعمالنا ومستهلكينا •

كانت القسطنطينية مركز الشركة العام • وكانت لهذه الشركة فروع عديدة في مختلف انحاء الامبراطورية وفي سورية كانت لها فروع في حلب ودمشق

واللاذقية وبيروت وغيرها • وكانت الشركة تحصر زراعة التبغ في مناطق معينة كاللاذقية ، والجبل العلوي ، وصيدا وصور ، وعينتاب ••• ذلك ليتسنى لها حصر الانتاج في أماكن ضيقة تسهل مراقبتها ، لمكافحة الانتاج « اللاقانوني » وتهريبه • كان كل فلاح يود زراعة التبغ مطالبا بالحصول على اذن من الشركة• ولم يكن كل فلاح قادرا على نوال هذا الاذن • فلكي يحصل الفلاح عليه كان لابد له ، حسب نظامها عام ١٩٠٤ ، من التصرف بأرض لا تقل مساحتها عن نصف دونم ، او قرابة ١/٥ الهكتار ، وأن تكون الأرض محاطة بسياج ، والا تكون المسافة الفاصلة لها عن المدينة بأقل من ثلاثة كيلو مترات وأن تكون هذه الارض صالحة لزراعة التبغ •

هذه الشروط مجتمعة ، وفي بلد كبلدنا ، تسوده الملكية الكبيرة والمتوسطة وتضعف الملكية الصغيرة التي كثيرا ما تقل عن هذا الحد المطلوب « قانونا » تشكل عبئا ثقيلا على جماهير واسعة من الفلاحين • فلكي يؤمن الشرط الأول لابد من استئجار ارض اضافية وبأسعار عالية ، وان يستدين ليبني السياج ، وان « يرضي » اصحاب العلاقة ليقرروا ان أرضه صالحة لزراعة التبغ • هذا بالاضافة الى منع كثير من الفلاحين الذين يملكون الأراضي المستوفاة للشروط القانونية ، لمجرد ان اراضيهم قائمة على مسافة تقل عن ٣ كم عن البلد • كما أن جماهير واسعة من الملاكين الصغار الذين يملكون اقل من خمس الهكتار ولا يستطيعون استئجار اراضي اضافية ، يحرمون من هذه الزراعة ولو كانوا يمارسونها أبا عن جد • ثم ان حصر الزراعة في مراكز معينة ، قليلة العدد ، انما يعني ملاءمة الانتاج مع صالح الشركة وحدها ، لا مع مصالح سورية كلها• فقد يكون من صالح سورية ان تنمي انتاج هذا الفرع للتصدير ، الذي يؤمن لها أموالا كثيرة بالقطع النادر ، ولكن سورية والدولة العثمانية لم يكونا بقادرتين على تقرير خطة لا تنسجم ومصالح الاحتكار ذاته •

وقد قضى قانون ١٩٠٤ بأن يكون للشركة حق الرقابة على زراعة التبغ وشراء المحصول كله • وكان على كل فلاح أن يحمل محصوله كله الى اقرب فرع للشركة ، وان يتحمل نفقات هذا النقل مهما كثرت ، نتيجة لضآلة عدد المراكز • فاذا حمل التبغ ، ولم يرد البيع الباكر ، أبقت الشركة المحصول في مستودعاتها نصف سنة دون مقابل ، وعاما ونصف العام لقاء أجر • فاذا لم يبع الفلاح بعد ذلك محصوله للشركة بالأسعار المفروضة عليه ، أو لم يبعه من مستورد أجنبي ، حق للشركة بيع المحصول بالمزاد العلني • كما ان بيع المحصول للتصدير كان خاضعا ايضا لرقابة الشركة • وكل تبغ مصدر او مستورد خاضع للرسوم الجمركية التي تنالها الشركة •

هذا ما يتعلق بالتبغ ، اما التنباك فكان انفلاح يملك حق بيعه داخل البلاد ، ولكن شريطة دفع ضريبة للشركة تعادل ٤ قروش ذهبية لقاء بيع كل كيلو غرام واحد ٠ وهذا عدا عن ضريبة الأعشار التي يتحملها المنتج نفسه ٠

كان للريجي في سورية مصنعان ، احدهما في دمشق ، والآخر في حلب ، يضمان ٢٠٠ عامل ٠ وكانت الريجي تحول في هذين المصنعين ، كل عام ، ٣٤٠ الف كغ من تبغ السكاير وتبغ السيكار(١) ٠ وكانت الريجي لا تنتج على العموم ، في سورية ، الا الأنواع الرديئة ، في حين كانت تنتج الأنواع الجيدة من هذين الصنفين في القسطنطينية ٠ ولم تكن تنتج معاملها السورية تبغ المضغ ولا تبغ الشم ، اللذين كانا يستوردان من خارج سورية ، مع اصناف اخرى ، لقاء دفع رسوم جمركية لصالح الريجي تعادل ليرة تركية لكل كغ من التبغ ، و ١½ لكيلو غرام السكاير ، و ٧٥٪ من قيمة السيكار ، و ١٠٠٪ من قيمة التبغ المعد للشم(١) ٠

كانت الشركة تبيع انتاجها داخل سورية عن طريق باعة وطنيين منحوا حق البيع لقاء شروط معينة ٠ وكانت الشركة هي التي تحدد أسعار المبيع دون أي تدخل من جانب السلطات المحلية ٠

أما انتاج سورية من التبغ ، سنويا ، وعدد المنتجين، والمساحات المزروعة، فكان يقدر ، بناء على احصاء وزارة المالية التركية لعام ١٩١٢ بمايلي(٢) :

منطقة الحصر	عدد المنتجين	المساحة بالدونومات(٣)	المحصول بالكيلو
حلب	١٠٧٣	١٩٤٢	٢٦٢٩٤٩
لاذقيــة	٢٤٣٠	١٣٤٧٥	٨٧٦٠٦٨
بيروت ودمشق	٢٦٠٩	٤٧٨٦	١٧١٩٥١
	٦١١٢	٢٠٢٠٣	١٣١٠٩٦٨

ولكن الاستاذ سلطانوف الذي اورد هذه المعطيات يذكر احصاء آخر أوردته القنصلية النمساوية في بيروت عام ١٩١٢ يستدل منه على الفرق الواسع بين معطيات المالية التركية ومعطيات القنصلية النمسوية ٠

(١) انظر مقال سلطانوف « احتكار التبغ في سورية والنضال ضده » مجلة الشرق الثائر ، عام ١٩٣٦ ص ٧٤ ٠

(٢) المصدر ذاته ص ٧٦ ٠

(٣) الدونم يعادل ٩١٩ م٢ ٠

(١)

المكان	النوع	المحصـــول بالكيلو غرام	الثمن بالليرات التركية لكل كنتال: نوع اول	الثمن بالليرات التركية لكل كنتال: نوع ثاني
لبنـــان	أ : جبلي	٩٠٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠	٣٠٠ ـ ٣١٠	٢٣٠ ـ ٢٣٥
	ب : تركي	٨٠٠٠٠ ـ ٨٥٠٠٠	٤٠٠ ـ ٤١٠	٢٥٠ ـ ٢٨٠
منطقة صيـــدا	أ : شقيف	٧٠٠٠٠ ـ ٧٥٠٠٠	٨٠ ـ ١٠٠	
	ب : تركي	٣٠٠٠٠ ـ ٣٥٠٠٠	٢٠٠ ـ ٢٢٠	١٣٠ ـ ١٣٥
منطقة اللاذقية	أ : ابو ريحا	٨٠٠٠٠ ـ ٩٠٠٠٠	١٢٠ ـ ١٥٥	١٢٥ ـ ١٣٠
	ب : شيخ الجن	٤٥٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠	١٠٠ ـ ١١٠	٧٥ ـ ٨٠

(٤) المصدر السابق ص ٧٧.

وحتى هذه الأرقام لا يراها الاستاذ سلطانوف صحيحة اذا ما قورنت بمعطيات السيد « روبين » عن عام ١٩١١ ، التي تقول بأن ما صدر من سورية في هذا العام بلغ ١٥٠٠ طن من التبغ (١٢٩٠ طنا الى انكلترا ، و ١٦٨ طنا الى مصر) في حين ان وزنا مماثلا اشترته الريجي وفبارك التبغ في لبنان ٠

كما يذهب السيد « روبين » الى ان انتاج الدونم من التبغ يقدر ب ١٥٠ كغ ٠ فاذا ضربنا المساحة المبينة في الجدول التركي وقدرها ٢٠ الف دونم ب ١٥٠ كغ ، كان المحصول لا ١٣٢٠ طناً ، (حسب الاحصاء التركي) ، ولا ١٢٠٠ ـ ١٥٠٠ طن (حسب احصاء القنصلية النمسوية) بل ٣ آلاف طن كانت تنتجها الريجي في الأراضي السورية ٠ وهذا كله على فرض صحة أرقام وزارة المالية التركية عن المساحات المزروعة ٠

ونحن نؤيد الاستاذ سلطانوف في استنتاجاته ٠ لأن الشركاتالاستعمارية تميل دائما الى استخدام الأرقام المشوهة التي لاتنطبق على الواقع ، وتحاول اظهار أعمالها بمظهر لايعطي فكرة صحيحة عن حقيقة استثمارها ، ومدى ارباحها ، ولا سيما عندما يتطلب الأمر ان تدفع الشركة للدولة المانحة للامتياز مبالغ معينة من المال تتناسب مع ما تحققه من الأرباح ، أو مع ما تنتجه ٠

ومن جهة أخرى فقد كان احتكار الريجي يشمل ايضا صنفا آخر مخصصا للنارجيلة ، تنتجه اللاذقية بشكل خاص ٠ ويقدر الاستاذ سلطانوف ما يتبقى من هذا التنباك بعد بيع ما يباع منه للريجي ب ٢٠٠ ـ ٣٠٠ طن ، يحق للمنتج ان يصدرها ، او يبيعها في السوق الداخلية ، بعد دفع ٤ قروش ذهبية ، عن كل كيلوغرام يباع منه أو يصدر ٠ والى جانب ذلك أيضا فقد كانت سورية تستورد ٧٠٠ طن من التنباك من ايران ، فتنال الريجي الرسوم القانونيةعنه ٠

* * *

هذه هي الريجي في سطور منذ نشأتها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ٠ كانت عبارة عن دولة ضمن دولة ٠ وكان سلطانها فيميدانها اعظم شأنا من اي سلطان آخر ٠ كانت تبتز جهود المنتج في الأرض والمعمل ، وتنهب اموال المستهلكين بغير شفقة ، وتحرم سورية من رسوم استيراد التبغ والتنباك والى جانب ذلك كله فقد اباح الامتياز للريجي دماء المواطنين وحرياتهم ونهبهم عن طريق الغرامات الشديدة ٠

ليست الريجي غير صفحة واحدة من صفحات تاريخ استثمار الرسمال الأجنبي لخيرات الوطن وأموال سكانه ٠ وكل صفحة من هذه الصفحات ورقة اتهام للنظام الرأسمالي وامبرياليته ونظامه الاستعماري ٠

الطرق والموانيء

كانت طرق سورية في ظل الاحتلال التركي طرقا بدائية ، لم تمتد اليها يد الاصلاح والتكييف حسب مقتضيات أهمية مركزها التجاري وكنقطة التقاء بين القارات الثلاث . وكان نقل السلع والمسافرين يتم بطريق القوافل التي تعتمد البغال ، والأحصنة والحمير والجمال . وحتى سير هذه الحيوانات كان كثيرا ما تعيقه وعورة الطرق ، والوحل ، وبرك الماء ، الناجمة عن هطول الأمطار ، وعدم وجود خنادق لتصريف المياه على جوانب الطريق . كما كانت الجسور على الانهار ومجاري المياه قليلة وفي حالة بدائية . ونتيجة لذلك كله كان الانتقال بين المدن ضعيفا ، ومقتصرا على عدد محدود جدا من الناس . وحتى البريد كان بطيئا ونادرا وشبكته ضيقة جدا . يحدثنا « هنري غيز » عن البريد في بشالك حلب ، انه ينظم منذ اربعة اعوام ، وانه الآن يسير في خطوط عدة : كخط القسطنطينية ــ حلب ، مرة كل ثمانية ايام ، فيصل حلب صيفا ، كل خميس ، ثم يتابع سيره في الغد الى دمشق وبيروت . وكخط بغداد حلب مرة كل خمسة عشر يوما(١) .

هذه الأوضاع السيئة التي كانت عليها الطرق ووسائل النقل كانت تقف عائقا جديا امام تغلغل الرساميل الأجنبية التائقة الى التوظيف ، وأمام تنقل السلع الأجنبية والوصول الى المنتج والمستهلك في مختلف المدن السورية . لهذا بذل الرسمال الفرنسي عناية خاصة في هذه الناحية ، من أجل توطيد نفوذه وتعميق تغلغله . ففي عام ١٨٥٧ حصلت شركة فرنسية ، اسسها الكونت « دو بريتوس » على امتياز استثمار حركة النقل (ديلجانس) بين دمشق وبيروت ، بمسافة قدرها ١١٢ كم . فبدىء بشق الطريق عام ١٨٥٨ ، وسلم للاستخدام عام ١٨٦٣ . وهكذا بدأت رحلات عربات المسافرين النظامية ونقل السلع عليه ، بين البلدين . ولم تلبث هذه الشركة ان الحقت عام ١٨٩٢ بشركة خطوط حديد « بيروت ــ دمشق ــ حوران » .

وقامت « الشركة الفرنسية لطرق الامبراطورية العثمانية » بشق طريق بيروت ــ صور . كما اعطي امتياز شق طريق طرابلس حمص واستثمار نقل عرباته عام ١٨٦٣ الى الشركة الوطنية العثمانية . وقد اشترت هذا الطريق شركة خط حديد دمشق حماه وتفرعاته عام ١٩١٠ مع خط حديد طرابلس حمص .

---

(١) هنري غيز : « بشالك حلب » ص ٨٢ .

اننا لا نملك مع الأسف اية معلومات عن رساميل هذه الشركات ، وعددها ، ومشاريعها الأخرى ، كما لا نعرف شيئا عن شروط استثمار حركة النقل ، واجور السفر والشحن واجور العمال ، والأرباح ٠

هذا ولم تكن حالة المرافىء السورية بأحسن من حالة الطرق ٠ فالاهمال التركي أصابها كما أصاب النواحي الأساسية الأخرى في حياة البلاد الاقتصادية ٠ فكان من الضرورة بمكان امام الرسمال الأجنبي المتحفز للتغلغل الواسع في الامبراطورية ان يولي المرافيء السورية عنايته ٠ فتشكلت في سورية عام ١٨٨٧ « الشركة العثمانية لمرفأ بيروت وأرصفته ومستودعاته » بادارة رساميل فرنسية ٠ هذه الشركة حصلت على امتياز بناء استثمار المرفأ والأرصفة والمستودعات في حوض بيروت ٠ كانت مدة الامتياز ٦٠ عاما تبدأ من تاريخ الفرمان ٠ ثم مددت المدة في تموز ١٨٩٢ ، ٣٩ عاما ، فأصبح الامتياز لمدة ٩٩ عاما ، ينتهي في ١٩٨٦/٦/١٩ ٠ وقد احتفظت الحكومة التركية بحق شراء المرفأ والأرصفة والمستودعات بعد السنوات الثلاثين الأولى من الاستثمار ٠ بدأت اعمال الانشاء عام ١٨٨٩ ، وانتهت عام ١٨٩٤ ٠ وأصبح بامكان المرفأ استقبال ١٠ ـ ١٢ مركبا كبيرا ٠ وقد ارتفعت تجارة المرفأ ، حسب التقارير القنصلية الانكليزية الى ٧٥ مليون فرنك فرنسي[١] ٠

كان معظم الشركات التي تزور هذا الميناء وغيره من الموانيء السورية بشكل منتظم شركات أجنبية لها مكانتها في سورية : كشركة ميساجيري ماريتيم الفرنسية ، و « شركة اوديسا للملاحة البخارية » الروسية ، و « كيدينال ماي لاين » الانكليزية و « الماريتانا الايتالية » وغيرها ٠ وقد صودرت شركة المرفأ هذه من قبل السلطات التركية في ٥ تشرين ثاني ١٩١٤ ٠

أما شروط الامتياز ، وشروط عمل العمال ، وحجم واردات الشركة خلال سني عملها حتى الحرب ، وأرباحها بالنسبة الى رأسمالها فليست بين ايدينا اية مراجع عنها الآن ٠

الخطوط الحديدية

كانت الامبراطورية العثمانية دولة متأخرة التطور ، تبرز اهميتها بالنسبة الى الرسمال الأجنبي في انها سوق واسعة للتصريف ، ومنبع هام للمواد الأولية ، وسوق كبيرة لتوظيف الرساميل ٠ ان مد الخطوط الحديدية الذي كان عاملا هاما في تطوير اقتصاد الدول المتطورة ، كان ، في الدولة العثمانية ، أداة استثمار عنيف ، وواسطة افقار واسع للجماهير الشعبية ، وكان بالتالي ، اداة تسلط

(١) ع٠ عظمة : « تطور التصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي » ص ٣٥ ٠

سياسي واقتصادي خطير ، أحكم طوق الرسمال الأجنبي على الدولة ، واكمل تحويلها الى نصف مستعمرة ٠

كانت الجماهير الشعبية هي التي تتحمل أعباء نفقات مد الخطوط الحديدية ، واعباء الأرباح الطائلة التي فرض الرسمال الأجنبي على الدولة العثمانية جبايتها له ، عن طريق الضمانات الكيلومترية المرتفعة كثيرا ٠

كان ٢٨ سنجقا من سناجق اسيا الصغرى ، يدفع أعشاره لتسديد الضمانة الكيلومترية ، فقبض اصحاب الامتيازات ، بين عامي ١٨٨٩ــ ١٩١٤ ، مبلغ ٣٢٠ مليون فرنك ، وهو مبلغ يكفي ، وحده ، لمد ١٥٠٠ كم من الخطوط الحديدية الخاصة بالسلطة العثمانية ، لو كانت حرة في تدبير امورها(١) ٠

وكانت ادارة الديون العامة تجبي ضرائب الأقلام التي وضعت يدها عليها ، بكل وحشية ، ودون أية مبالاة بمصير الجماهير الشعبية، والامبراطورية العثمانية ٠ كان لابد لهذا الوضع من تعميق بؤس هذه الجماهير وافقارها افقارا مؤلما سريعا ٠ كان الفلاح مجبرا على بيع محصوله في اسرع وقت لدفع ما عليه من الضرائب الحكومية ، ولذلك كان يبيعه بأثمان منخفضة كثيرا ٠ وهذا عدا عن تحكم الجباة بالفلاح ، ونهبهم له ، مما كان يجعل ضريبة الأعشار التي كانت ١٠٪ نظريا ، وارتفعت في بدء القرن العشرين الى ١٢٫٥ ، تتحول الى ضريبة تستهلك ٢٠ ــ ٣٠٪ من محصول الفلاح ٠ وليس هذا كل شيء ٠

ان الفلاح الذي كان يعيش في ظل اقتصاد ضعيف التبادل السلعي كان يجد ما يحتاجه في السوق المحلي ، وبأسعار رخيصة ، تتناسب مع أوضاعه ٠ ولكن مد الخطوط الحديدية ، وصل المناطق المارة فيها والقريبة منها ، بالسوق الرأسمالية العالمية ٠ وأصبحت المنتجات التي تهم تجارة العالم الرأسمالي لهذا، مرتفعة الاسعار وسرعانما كانت تختفي من الأسواق المحلية ٠ ولو أن هذه العملية الاقتصادية كانت في بلد مستقل تسوده العلاقات الرأسمالية المتطورة ، لاستطاع المنتج الصغير ان يجني فوائد من ارتفاع اسعار منتجاته ٠ ولكن الامبراطورية العثمانية ، كانت تسودها العلاقات الاقطاعية ، وتسيطر فيها الى حد كبير اساليب الاكراه والنهب ، لذلك كان المنتج الصغير مجبرا على البيع سريعا وبأسعار منخفضة ، لتسديد الضرائب التي رهن قسم كبير منها لدى الرسمال الأجنبي ٠ كما كان مجبرا على شراء حاجاته بأسعار مرتفعة ٠ فكان يتحمل بذلك الغرم مرتين : مرة عندما يبيع ، ومرة عندما يشتري ٠ في حين ان الاقطاعي

(١) باندار يفسكي : خط بغداد ص ٥٦ ٠

والمتنفذ ، وكبار التجار ، والمرابين ، وعملاء الرسمال الأجنبي المسيطر كانوا وحدهم الذين يستفيدون من ارتفاع الأسعار النسبي لبعض المنتجات المحلية.

يقول ماركس في هذا المجال ، في تحريره الى « دانيلسون » تاريخ ١٠ نيسان ١٨٧٩ :

« لاشك ان الخطوط الحديدية كانت عاملا هاما في تطوير التجارة الخارجية . الا أن هذه التجارة ،في الدول المصدرة للمواد الأولية بشكل خاص، عمقت فقر الجماهير . وهذا الأمر لم ينشأ فقط عن عبء الالتزامات الجديدة التي تحملتها الدولة بسبب الخطوط الحديدية مما زاد اعباء الضرائب على الجماهير ، بل نشأ ايضا عن انه منذ مد الخطوط الحديدية ، اصبح كل منتوج محلي بامكانه ان يتحول الى ذهب ، كما أصبح الكثير من هذه المنتجات التي كانت فيما مضى رخيصة السعر بسبب انعدام السوق الواسع ، مثل الفواكه والنبيذ والسمك ، اصبحت غالية الثمن ، وبذلك قل استهلاكها من قبل الجماهير . كما ان انتاج بعض الأنواع تبدل تبعا لقابليتها الى هذا الحد او ذلك للتصدير ، بعد ان كان من قبل متناسبا مع الاستهلاك المحلي ، بشكل اساسي . كل هذه التبدلات كانت بردا وسلاما على كبار ملاكي الأراضي ، والمرابين والتجار وشركات الخطوط الحديدية والمصرفيين ... في حين كانت جحيما قاتلا بالنسبة الى المنتجين الفعليين » (١) .

كان عملاء الاحتكارات الأجنبية في تركيا يصورون مد الخطوط الحديدية فيها بمثابة دليل للمدنية والترقي ، ودعامة النهوض الاقتصادي ، وسبيل ارتفاع معيشة الجماهير الشعبية ، وعامل قوة في الامبراطورية العثمانية . ولكن الواقع اثبت ان مد الخطوط هذا وعلى الشكل المبين كان الأداة الفعالة في استعباد الجماهير التركية وفي اخضاع الامبراطورية لسلطان الرسمال الأجنبي . وليست الدولة العثمانية الا مثلا من امثلة كثيرة ، عامة. يقول لينين:

« يتبدى مد الخطوط الحديدية كمجرد مشروع طبيعي ديموقراطي تمدني . هكذا يتبدى في عيون الأساتذة البرجوازيين الذين يتقاضون ثواب تزيينهم العبودية الرأسمالية ، وفي عيون صغار البرجوازيين الحقيرين . الواقع ان الخيوط الرأسمالية التي تربط هذه المشاريع بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج بألف رباط ، حولت مد الخطوط ، على العموم ، الى وسيلة اضطهاد لمليارات الناس

(١) باندار يفسكي : خط بغداد ص ٥٨ .

(في المستعمرات وشبه المستعمرات) ، أي أكثر من نصف سكان المعمورة القاطنين في الدول التابعة ، الى وسيلة اضطهاد لأرقاء الرسمال المأجورين (العمال) في الدول المتمدنة »(١) ·

لقد بدأ مد الخطوط الحديدية في الامبراطورية العثمانية منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وظل يتوالى حتى خلال الحرب العالمية الأولى · ولما كان هذا المد من صنع الرساميل الأجنبية العائدة للدول الرأسمالية المتطورة ، لذلك ارتبط هذا المد بمراحل تطور الرأسمالية العالمية ·

كان مد الخطوط الحديدية ، من قبل الرسمال الأجنبي ، في مرحلة ما قبل الاحتكار ، وقبل الامبريالية ، وسيلة لتصريف السلع الأجنبية ، وللتزود بالمواد الأولية · أما في مرحلة الامبريالية ، فقد أصبح المد الى جانب ذلك، وسيلة هامة من وسائل توظيف الرساميل الاستعمارية، وأداة الاستعباد المالي، والنهب الاستعماري ، والسيطرة السياسية ، وتحويل الامبراطورية الى نصف مستعمرة للدول المتطورة ·

لقد عكس مد الخطوط الحديدية مختلف مظاهر الصراع العنيف بين الدول الاستعمارية في سبيل هذه السيطرة الاستعمارية · كان التنافس في المراحل الأولى قائما ، من حيث الأساس ، بين الرسمال الفرنسي والانكليزي ، وتحول في المرحلة الامبريالية ، ولاسيما في نهاية القرن التاسع عشر وبدء العشرين الى تنافس عنيف بين الرسمال الألماني والانكليزي والفرنسي ، وانتهى الى اشتعال الحرب العالمية ·

لم تراع في مد هذه الخطوط التي بناها الرسمال الأجنبي اعتبارات الاقتصاد الوطني ، بقدر ما روعيت مآرب الدول الاستعمارية المتنافسة، والمصالح الستراتيجية الاستعمارية على العموم · لقد فكر الرأسماليون الانكليز منذ السنوات الأربعينيات من القرن التاسع عشر بمد خط حديدي يربط الاسكندرون ببغداد والخليج العربي ، ليساعدهم على الوصول الى الهند بأقرب الطرق · ولكن شق قناة السويس جعلهم ينصرفون عن التنفيذ · ان خطوط سورية الحديدية تقوم على الاعتبارات العسكرية والستراتيجية أكثر من أي اعتبار آخر · فخط طرابلس ـ حمص كان ، حسب تفكير بناته ، نقطة بدء لوصل البحر الأبيض المتوسط بالفرات وبغداد وبما وراء بغداد ، ليخدم المصالح الستراتيجية الفرنسية · ومع ان الضرورات الاقتصادية السورية، كانت تتطلب ربط المرافىء بالمناطق الزراعية فيها ، فان هذه الضرورات لم تراعها الاحتكارات

(١) « لينين» المؤلفات الجزء ٢٢ ص ١٧٨ ـ ١٧٩ ·

الفرنسية المادة للخطوط ، ولم تأخذ المصلحة الوطنية السورية بأي اعتبار كان ٠ زد على ذلك ان مد كثير من الخطوط لم يكن مبررا من الناحية الاقتصادية ، لأن اقتصاديات المناطق التي يمر بها ، وحركة المسافرين ، لم تكن انذاك بامكانها تأمين نفقات هذه الخطوط ٠ يقول « سوريل » عن شركة الخطوط الحديدية في سورية : « غالبا ما كانت اعمال الشركة غير مزدهرة ماليا ، وسبب ذلك يعود ، الى حد كبير ، الى ضعف حركة هذه الخطوط في سورية العثمانية »(١) ٠

ولا يعتم هذا المؤلف نفسه ان يشير الى ارتباط مد هذه الخطوط بأهداف الشركات الاحتكارية التوسعية ٠ يقول « سوريل » : « كانت قضية خطوط الحديد في الشرق تعتبر دائما ذات اهمية خاصة ٠ ان رغبة التغلغل في الشرق، التي كانت دائما أساسا لجهود الشركات ذوات الامتياز ، والقضية السياسية التي تأتت عنها ، كان لها اعمق النتائج ٠ لهذا ينبغي ، في رأينا ، ان نميز في الخطوط الحديدية التي كانت في سورية قبل دخول الفرنسيين ، بين الخطوط ذات الأهمية المحلية المحضة ، وبين الخطوط المرتبطة ببرنامج سياسي واقتصادي ذي مدى أبعد ، على غرار خط بغداد »(٢) ٠

لقد قام الرسمال البلجيكي والفرنسي بتنفيذ الأعمال الأولى في مد الخطوط الحديدية السورية ، في عام ١٨٩٠ ــ ١٨٩١ ، ولم يلبث الرسمالان ان اندمجا في شركة جديدة واحدة هي « الشركة العثمانية لخط حديد دمشق ــ حماه وتفرعاته » المتفرعة عن « الشركة العامة للخطوط الحديدية » ٠ تأسست هذه الشركة في ١٤/١/١٨٩٢ من أجل مد واستثمار خطوط حديد سورية ولبنان٠ وقد طرأت عليها بعض التعديلات في ١٠/٧/١٨٩٣ و ١٩/٣/١٩٠٩ وتحولت الى شركة فرنسية مغفلة في ٢٣/٧/١٩٢٩ ، وفقا للبروتوكول السابع الملحق بمعاهدة لوزان ، وللقرار رقم ٩٧ س الصادر عن المفوض السامي في سورية في ١٤/٤/١٩٢٥ ٠

وبعد تأسيس هذه الشركة ابتاعها « البنك العثماني » ، وبدأ اشرافه عليها ٠ واذا كانت « شركة حديد بيروت ــ دمشق » قد اشترت امتياز استثمار طريق دمشق ــ بيروت ، فان شركة د٠ش٠ب ايضا اشترت من الشركة الوطنية العثمانية امتياز استثمار طريق طرابلس حمص حماه ، عام ١٩١٠ ، وكذلك امتياز استثمار خط حديد طرابلس ــ حمص ٠

كان خط يافا ــ القدس اول خط حديدي مد في سورية ، ووضع موضع الاستثمار عام ١٨٩٢ ٠ ثم تلاه خط دمشق ــ مزيريب، الذي انشأته شركة

(١) سوريل : « الانتداب الفرنسي وتوسع سوريا الاقتصادي » ص ١٥١ ٠
(٢) المصدر ذاته : ص ١٥٢ ٠

بلجيكية ، عام ١٨٩٣ ، وطوله ١٣٠ كم ٠ وتلا ذلك خط دمشق بيروت الذي استثمر منذ عام ١٨٩٥ ٠ وهذا الخطان الأخيران يصلان دمشق العاصمة بسهول حوران الغنية بالحبوب ، وبالبحر الأبيض المتوسط ، مما يسهل تموين سورية الداخلية بالسلع الأجنبية ، وتصدير منتجاتها الى الخارج ٠

أما الخط العريض رياق ــ حلب ، فقد وضع موضع الاستثمار عام ١٩٠٢، بين رياق وحماه ، وعام ١٩٠٧ بين حماه وحلب ٠ وفي عام ١٩١١ بدىء باستثمار خط فرعي لهذا الخط ، يصل حمص بمرفأ طرابلس على البحر الأبيض المتوسط، وطوله ١٠٢ كم ٠ وبواسطة هذا الخط تنقل السلع السورية من مناطق حلب وحماه وحمص الى البحر ، كما ترد السلع الأجنبية عبره الى داخل سورية الوسطى والشمالية ٠ وقد وصل هذا الخط فيما بعد بخط حديد بغداد في حلب ٠

• • •

ليست لدينا احصائيات دقيقة عن ارباح هذه الخطوط ، وعن الرساميل الموظفة فيها ، وعن الواردات والنفقات ، واجور الشحن والمسافرين ، وعن العمال واجورهم وشروط عملهم ٠ كما انه ليست لدينا صورة عن امتيازات هذه الخطوط التي تساعدنا على تلمس نفوذ الرسمال الأجنبي وفرض سيطرته على جهاز الادارة العثماني ٠ ولكن الواضح ، مع هذا ، ان « البنك العثماني »، كان يتحكم عن طريق الشركات الأجنبية الخاضعة لرقابته ، بحركة الاستيراد والتصدير ويشرف على فرع اساسي من فروع الاقتصاد الوطني ، في سورية انذاك ، هو فرع النقليات ٠ ان الضمانة الكيلومترية ، تجعل استثمار الخطوط في وضع مربح دائما ، مهما كانت عليه حالة النقل ٠ ولهذا فلا تجبر ادارة الخطوط ، على الخضوع للعوامل الاقتصادية في وضع تعرفة حمولتها للسلع والمسافرين ٠ ان هذه التعرفة كثيرا ما كانت تخضع لعوامل اخرى تتصل بالسياسة الاقتصادية للدول الاستعمارية ٠ فتخفيض اجور شحن بعض المواد، ورفع أجور بعضها ، يلعب دورا هاما في اضعاف شحن هذه المادة وتنشيط شحن غيرها ٠ وهذا يؤثر بدوره على الانتاج ذاته ، ويربطه بمصلحة اقتصاد الدول المستعمرة بخيوط عديدة ٠ ونحن نتبين خطورة هذا العامل بشكل أوضح عندما نربطه بالسياسة الجمركية التي كانت سائدة انذاك ، وهي السياسة التي ارتبطت كليا بالمصالح الاستعمارية ، دون ان يكون في مقدور السلطة العثمانية اجراء اي تبديل فيها بغير رضى الدول الغربية ٠ كان هذا الرضى لا يتأمن الا عندما تكون التدابير المقترح اتخاذها مؤدية الى خدمة مصالح هذه الدول ٠

ب : ـ الرسمال الالماني

في نهاية القرن التاسع عشر ، وبدء القرن العشرين ، كان الصراع بين الامبريالية الانكليزية والألمانية علـى أشده وكان الرسمال المالي الألماني بأمس الحاجة لا الى اسواق التصريف فحسب ، بل والى اسواق توظيف الرساميل ومنابع المواد الأولية • وكان الوصول الى تحقيق ذلك يتطلب ازاحة دول عظمى كانكلترا وفرانسا ، عن مناطق نفوذها وسيطرتها • وكان الشرق الأدنى احد امكنة هذا الصراع العنيف ففيه المواقع الستراتيجية الهامة ، وفيه الثروات الطائلة ، وفيه الاقتصاد المتأخر ، والسلطة الضعيفة القائمة على اسس واهية من العلاقات الاقطاعية •

١ : ـ الخطوط الحديدية والمرافىء

كنا اهم ميدان طرقه الرسمال المالي الألماني في المملكة العثمانية هو ميدان الخطوط الحديدية • وعن طريق امتيازات هذه الخطوط توصل الى حقوق كثيرة اخرى ، اهمها حق التنقيب عن البترول والمعـادن ، وانشـاء المرافىء ، واستثمارات عديدة أخرى • كان مد الخطوط الحديدية بالنسبة الى الرسمال المالي الألمـاني وسـيلة هامـة لتحقيق الأهداف الستراتيجية للامبرياليـة الألمانية • كما كانت اداة جبي الأرباح الطائلة ، وفرض القروض المجحفة على المملكة ، وتصريف سلع المانية متعددة ، واحكام الطوق على الاقتصاد العثماني، وتحويل الامبراطورية العثمانية الى نصف مستعمرة •

خط الاناضول :

ـ في ١٨٨٨/٩/٢٤ صدرت الارادة السنية بمنح امتياز مد خط حديد الأناضول لكتلة مالية المانية يتزعمها « البنك الالماني » • وفي الرابع من تشرين الثاني وقعت اتفاقية الامتياز • وعلى اثر ذلك أنشأ « البنك الألماني » بالاشتراك مع بنك الماني آخر « دريزدن بنك » شركة حديد الأناضول العثمانية في آذار سنة ١٨٨٩ • كان هذا الامتياز نقطة انطلاق هامة بالنسبة الى الرسمال المالي الألماني • لقد وطد مواقعه اكثر من قبل • وكان عاملا هـاما في منـح شركـة الأناضول المذكورة امتيازات لاحقة هامة ، كامتياز انشاء مرفأ حيدر باشا ،

وكمنح شركة الاناضول(١) امتياز مد خط حديد بغداد الشهير ، الذي اشتملت سورية على ٤٠٠ كم منه ٠

خط بغـــداد :

يعتبر امتياز خط حديد بغداد اخطر امتياز ناله الرسمال المالي الألماني من الامبراطورية العثمانية ٠ كان هذا الامتياز تهديدا جديا للمصالح الانكليزية ٠ فهو يصل برلين بالخليج الفارسي مهددا مصالح انكلترا وفرانسا في المنطقة ، وطريق انكلترا الى الهند ، وترعة السويس عن طريق وصله بحلب ٠ كما يوطد مراكز الألمان الستراتيجية في الشرق الأدنى والأوسط ٠ ويحكم الطوق الألماني الفولاذي في رقبة الامبراطورية العثمانية العجوز ٠ كانت اهمية هذا الخط بالنسبة الى المانيا أحد اسباب زيارة غليوم الثاني(٢) للامبراطورية العثمانية ، واستخدام نفوذه الشخصي للضغط على السلطان التركي من أجل منح « البنك الألماني » امتياز مده ٠ فلم يغادر القيصر الألماني القسطنطينية في اواخر اوكتوبر عام ١٨٩٨ الا بعد ان انتزع من السلطان وعدا بالمنح ٠ وقد اجرى محادثات الامتياز المتعددة المراحل « سيمنس » مدير « البنك الألماني » ممثلا للكتلة المالية الراغبة في نوال الامتياز ، ورافقها حتى وفاته عام ١٩٠١ ٠

وفي ٨/١/١٩٠٢ ناقش مجلس الوزراء التركي مشروع نص الامتيـــاز النهائي ، وصادق عليه في ١٦/١/١٩٠٢ ، ووقعه السلطان في مساء اليوم ذاته٠ وفي ٢١ كانون الثاني وقع نهائيا من الطرفين ٠ لقد نالت شركة الأناضول الالمانية امتياز مد الخط الأساسي والفروع بطول ٢٤٦٧ كم ، وضمانة كيلو مترية قدرها ١٦٥٠٠ فرنكا ٠

---

(١) كان الرسمال الاسهم لهذه الشركة ١٣٥٠٠٠٠٠٠ فرنك ، لمد خط الأناضول البالغ طوله ١٠٣٣ كم (مجلة اسيا الفرنسية العدد ٣٣٢ آب وايلول٩٣٥) وقد حققت الشركة دخلا صافيا قدره

عـــام	فرنكات
١٨٩٠	٦١٦٣٥٠
١٩٠٠	٢٨١٧٠٣٦
١٩١٢	٦١١٥٤٨١٥

وكان دخل الكيلو متر الواحد في الأعوام المذكورة ٩٦٥٤ ، ٧٢٢٠ ، ١٨٣٥٦
(طريق بغداد ص ٣٨)

(٢) زار غليوم الثاني المملكة العثمانية للمرة الثانية ٠ فوصل القسطنطينية في ١٨ اوكتوبر عام ١٨٩٨ ثم زار فلسطين وسورية ووقف على قبر صلاح الدين ليعلن صداقة المانيا للعالم الاسلامي وعظمة السلطان العثماني ٠

كانت الحكومة العثمانية تود مد الخطوط من الشمال عبر انقرة لاعتبارات عسكرية وسياسية خاصة بها ، ولكن الستراتيجية الألمانية كانت تتطلب مد الخط من الجنوب عبر قونية مما يسهل وصله بالخطوط السورية ، ويقوى مركز الألمان في فلسطين وشبه الجزيرة العربية • ويهدد قناة السويس والانكليز في مصر ، وكانت الغلبة في هذا الخلاف للألمان •

كان الألمان يهمهم أمران : مد الخط ، وتأمين الضمانة الكيلومترية • ومد الخط يحتاج الى اموال كثيرة ، والى ازالة عقبات خطـرة تتمثل في معارضـة الفرنسيين والانكليز • كما ان تأمين الضمانة الكيلو مترية تطلب زيادة الرسوم الجمركية ، وتوحيـد الدين العثمـاني ، وهو امر اقتضى موافقـة الانكليز والفرنسيين ، بشكل خاص • لهذا كان « سيمنس » ينحو الى اشراك دول عظمى أخرى في تمويل الخط ولاسيما الرسمالين الانكليزي والفرنسي • وقد لعبت عوامل كثيرة في التقارب بين الرسمالين الفرنسي والألماني لمد خط حديد بغداد ، كالتناقضات الانكليزيـة الفرنسية حول تقاسم افريقيـا ، وبرودة العـلاقات الفرنسية الروسية نتيجة موقف روسيا المعارض لموقف فرانسا من افريقيا ، ووجود سفير لفرنسا في القسطنطينية وثيق الارتباط بمصالح مالية وتعدينية فرنسية هامة ، ويميل الى التعاون الجدي بين الرسمالين الالماني والفرنسي في تركيا • فبدأت المحادثات في برلين بين ممثلي الرسمالين ، في ايار سنة ١٨٩٩، أي حتى قبل نوال الامتياز نهائيا • ووقع الاتفاق في ٦/٥/١٨٩٩ القاضي بنوال الكتلة الفرنسية ٤٠٪ من اسهم خط بغداد ، والكتلة الألمانية ٦٠٪ وتعهد كل من الطرفين باستخدام نفوذه عند حكومته لدعم « البنك الألماني » في نوال امتياز خط بغداد • كما قضى الاتفاق بتنازل كل فريق عن نسبة معينة من حصته الى الرسمال الانكليزي في حال قبول هذا الرسمال الاشتراك في تمويل الخط • وقد سبق للعلاقات الألمانية الانكليزية في مطلع عام ١٨٩٨ أن تحسنت بعض الشيء ، مما شجع « سيمنس » على العمل لاشراك الرسمال الانجليزي في بناء الخط • هكذا تخف نقاط الصدام في الشرق الأدنى ، وتتأمن الاموال الكثيرة للخط ، وتضمن موافقة انكلترا على زيادة الرسوم الجمركية العثمانية ، لتأمين ضمانة الخط الكيلومترية •

وقد اعقبت اتفاق برلين الأول محادثات متعددة بين كتل مالية كثيرة انتهت باتفاق برلين (٥/٢/١٩٠٣) الذي قضى بتقاسم اسهم الخط كما يلي ، مع بقاء حق الاشراف لألمانيا :

شركة الأناضول	١٠٪
الكتلة الألمانية	١٠٪
الكتلة الفرنسية	٢٥٪
الكتلة الانكليزية	٢٥٪
الكتلة النمسوية والسويسرية	١٥٪
وغيرها وهي داخلة في كتلة « البنك الالماني »	١٠٠

ولما كان امتياز خط بغداد أعطي من قبل لشركة الأناضول الألمانية . قضى اتفاق برلين باشراك رساميل اخرى غير المانية في مد الخط المذكور ،وتأمينا لاستقلال شركة الأناضول عن العلاقات المالية الجديدة الأجنبية ، فقد تمكن الألمان في ٥/٣/١٩٠٣ من نقل امتياز الخط من شركة الأناضول الى شركة جديدة هي «الشركة البغدادية». وبعد ذلك ألف أصحاب الامتياز في القسطنطينية عام ١٩٠٣ « الشركة الامبراطورية العثمانية لخط حديد بغداد » التي نالت من الحكومة التركية سندات قرض بقيمة ٥٥ مليون فرنك ، وبفائدة ٤٪ لتأمين نفقات القسم الأول من الخط (قونية ـ ايريغل) ، وهي مضمونة بأعشار ولاية قونية ، وسنجق حلب ، وأضنة . وقد بدىء بمد هذا القسم في نوفمبر ١٩٠٣ ، وانتهى في اكتوبر ١٩٠٤ وانشأت هذه الشركة بدورها ، شركة فرعية لها عام ١٩٤٠ « لمد خطوط الحديد في تركيا » مركزها في سويسرا ومجلس ادارتها مؤلف من ١١ المانيا و ٨ فرنسيين و ٤ عثمانيين و ٢ سويسريين وواحد نمساوي وواحد ايتالي .(١)

لم تكن الضمانة الكيلومترية الحالية كل شيء في امتياز الخط . فقد اشتمل هذا على شروط كثيرة مجحفة بحق المملكة العثمانية وشعوبها. لقد أعفى الامتياز جميع المعدات والآلات اللازمة لبناء الخط من الرسوم الجمركية ، واعفى الأراضي والرساميل والمداخيل العائدة للشركة من دفع اية ضريبة طوال مدة الاستثمار البالغة ٩٩ عاما . كما منحت الشركة ما تحتاجه من الأراضي الحكومية للاستثمار مجانا ، وكذلك ما تحتاجه من الأخشاب ، مما وجه ضربة اليمة الى حراج المملكة العثمانية ، القريبة من منطقة الخط . وبالاضافة الى ذلك فقد منحت الشركة حق استثمار ما يستخرج من الأرض على طول ٢٠ كم على كل من جانبي الخط . وهذا عدا عن حق بناء المحطات الكهربائية المائية ، وتنظيم النقل

(١) سوريل : « الانتداب الفرنسي وتوسع سوريا الاقتصادي » ص ١٥٤ .

غبر البوسفور ، والملاحة في نهر دجلة والفرات وشط العرب ، وبناء وتجهيز المرافىء في بغداد والاسكندرون والبصرة والخليج الفارسي ٠ لقد اعطى الامتياز للرسمال الألماني كل شيء تقريبا ، ولكنه لم يعط المملكة العثمانية وشعوبها الا التغلغل الاستعماري ، وتوطيد مراكزه ، ونهب خيراتها ، وافقارها ، وبالتالي زيادة اضعافها ، وتأخرها ٠ ويكفي ان نقرأ تصريحا لمدير « البنك الألماني » ، عام ١٩٠٩ ، القائل بان البنك تمكن ان يجني من اصدار اسهم وسندات قرض خط حديد بغداد ، حتى قبل البدء بمده ، ١٣٨ مليون مارك ، لنتبين عظيم الأرباح التي كان يجنيها الرسمال الألماني من مد الخط المذكور ، على حساب لقمة الشعوب العثمانية ، وصحتها وحريتها ٠

ورغم جميع الجهود التي بذلت ، فان الخط لم يستكمل مده ، في نهاية الأمر ، الا في عام ١٩٤٢ ٠ ثم ان امتيازات الرسمال الألماني ، في مجال الخطوط الحديدية العثمانية ، لم تقتصر على خط الأناضول وخط بغداد بل شملت عددا آخر من الخطوط ، نصرف النظر عن بحثها لعدم ارتباطهامباشرة بموضوعنا(١) ٠

٢ ـ المرافىء والنقل البحري

من النواحي الهامة التي اتجه اليها الرسمال المالي الألماني ناحية المرافىء٠ فالمرافىء الهامة تدخل في اهتمامه الستراتيجي ، بالاضافة الى أهميتها من الناحية الاقتصادية ، والسياسية ٠ وقد اتجه اهتمامه بشكل خاص الى مرفأ حيدر باشا ، ومرفأ الاسكندرون ٠ كانت حيدر باشا القائمة على الشاطىء الآسيوي من البوسفور نقطة انطلاق خط الأناضول الذي سيوصل فيما بعد بخط بغداد٠ لذلك فانشاء مرفأ حديث في هذا المكان يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة الى ستراتيجية الرسمال المالي الألماني ٠ وقد تمكنت « شركة خط الأناضول » في ٢٩/١/١٨٩٩ من الحصول على امتياز انشاء مرفأ كبير في حيدر باشا بعد فترة وجيزة من

---

(١) فقد نال البنك الألماني امتياز مد واستثمار خط (أزمير ـ أسكي ـ شهر ـ أنقره) ، بطول ٤٨٦ كم لمدة ٩٩ عاما ، بضمانة كيلومترية قدرها ١٤٢٥٢ فرنكا ٠ كما اشترى البنك المذكور خط (حيدر باشا ـ ازمير) بمبلغ ٦ ملايين فرنك ٠ والى جانب ذلك فقد تمكن البنك الألماني ، بعد نوال امتياز خط الأناضول ، ان يشتري بالاشتراك مع البنك النمساوي « الاتحاد المصرفي الفيني » حزمة اسهم « شركة الخطوط الحديدية الشرقية » العائدة سابقا للرأسمالي النمسوي البارون « غريش » والتي تملك خطوط حديد البلقان ذات الطول ١٦٠٠ كم ، وبذلك اصبح الخط المباشر الذي افتتح عام ١٨٨٨ بين فينا والقسطنطينية تحت اشراف المانيا ٠ كما حصل البنك الألماني عام ١٨٩٠ على امتياز خط هام من الناحية الستراتيجية هو خط « سالونيك ـ موناستير » ٠ ومنحت الكتلة المالية الألمانية في ١٥/٢/١٨٩٣ امتياز مد خط (انقرة ـ قيصري ، واسكي شهر ـ قونية) ٠

زيارة غليوم لتركيا • ووقعت اتفاقية بناء المرفأ في ١٨٩٩/٣/٢٣ ، بين ممثل شركة الأناضول ، ووزير الشئون الاجتماعية التركي ذهني باشا •

لم يقتصر اهتمام شركة مرفأ حيدر باشا على هذا المرفأ وحده ، بل تعداه الى مرفأ الاسكندرون ذاته • فقد سمح لهذه الشركة بانشاء مرفأ عصري في الاسكندرون يشتمل على ٨ مستودعات كبيرة للفحم تتسع لمائة وعشرين طنا ، وعلى سبعة مخازن للسلع •

وقد بدأت الأعمال فيه في منتصف عام ١٩١٢ واستمرت حتى اعلان الحرب العالمية الأولى • ثم توقفت أثناءها لتواصل فيما بعد انتهاء الحرب •

الى جانب ذلك فقد بذل الرسمال المالي الألماني نشاطاً ملحوظا في مجال النقل البحري • فاستطاع الاحتكاريون الالمان السيطرة على اسهم أضخم شركة تركية للنقل البحري « مخصوصة » التي كانت مرتبطة بالرسمال الانكليزي • وطور الملاحة مع الامبراطورية العثمانية • ففي عام ١٨٨٤ افتتح اول خط ملاحي يصل هامبورغ بالقسطنطينية ، وفي عام ١٨٩٠ بدأت « الشركة البحرية الشرقية الألمانية » أعمالها ، وكانت تمر على جميع مرافىء الامبراطورية العثمانية تقريبا • وفي عام ١٩٠٠ نظمت شركة الملاحة الألمانية الضخمة « هامبورغ ـ امريكا » سفرات بين المرافىء الألمانية والخليج الفارسي • كما تأسست عام ١٩٠٦ شركة « اطلس » للعمل على المرافىء التركية • ولم يأت عام ١٩١٠ حتى أصبحت المانيا تتمتع بالدرجة الثالثة بالنسبة الى حمولة المراكب التي تزور المرافىء العثمانية •

٣ : البترول

قصة هذا الامتياز قصة التناقضات الحادة بين المستعمرين وخاصة بين المانيا وانكلترا وفرانسا والولايات المتحدة ، قصة التفاهم فيما بينهم رغم حدة هذه التناقضات ، وذلك عندما يستشعر كل خصم عجزه عن الاستئثار بالامتياز وحده ، او عندما يفرض منطق المصالح اجراء تنازلات ما لصيانة مصالح أخرى • انه قصة استئساد جميع المستعمرين ضد حقوق البلدان المستضعفة صاحبة الحق في ثرواتها وأراضيها •

كان الاستعمار الألماني يستشعر الحاجة الماسة الى البترول • فالمانيا بلاد فقيرة به في حين تغزر كمياته في الامبراطورية العثمانية ولاسيما في اراضي مابين النهرين • لذلك كانت مطالبه بأمتيازات الخطوط الحديدية ، وخاصة خط بغداد ، مرفوقة بمخططات تقرب الخط من الأراضي المظنون فيها البترول ، وبشروط

تؤمن لأصحاب الامتياز السيطرة على أراض واسعة على طرفي الخط ، وحق استثمار ما تتضمنه هذه الأراضي من ثروات ومعادن ، ولاسيما البترول ٠

هذا ولما كانت قصة البترول في الامبراطورية العثمانية ممتزجة بقصة المنافسة الحادة بين الرسمال المالي الألماني من جهة والانكليزي من جهة أخرى ، وقد أدت هذه المنافسة الى تلاقي الخصمين في هذا الصعيد ، وكانت الغلبة اخيرا قد كتبت للرسمال المالي الانكليزي عند اندحار المانيا في اعقاب الحرب العالمية الأولى ، لذلك نرجىء الحديث عن البترول الى حين معالجة الرسمال الإنكليزي ٠

٤ : ـ استثمارات شتى

الى جانب ما ذكرنا ، فقد عمد الرسمال الألماني الانتاجي الى التغلغل في مجالات اقتصادية اخرى ٠ لقد كانت آلته الانتاجية بحاجة الى مواد اولية كثيرة متنوعة منها ما يستنبط من باطن الأرض ، ومنها ما تنبته الزراعة ٠ ويحدثنا سوريل في كتابه : « أن منشآت المانية قامت على امتداد الخطوط الحديدية التي نالت امتيازها لاستثمار الثروات المحلية ٠ وان ثورة اقتصادية حقيقية حدثت في القسم الغربي من اسيا التركية(١) ٠

بالاضافة الى ذلك فقد كان اهتمام الرسمال الألماني الانتاجي بالقطن العثماني كبيرا ٠ ففي بدء القرن العشرين تألفت في درزدن «شركةالقطن الشرقية الألمانية » لتشجيع زراعة القطن وتطويرها في منطقة أضنة ٠ وتحويل هذهالمنطقة الى مغارس للقطن ٠ واذا كان انتاج هذه الولاية من القطن لم يتعد ، في عام ١٩٠٤ ، ٤٢ الف بالة تزن الواحدة منها ٢٠٠ كغ،فقد أصبح الانتاج عام ١٩١٣ ١٠٥ آلاف بالة(٢) ٠ ويذكر « سوريل » ان شركة المانية تمركزت عام ١٩٠٥ في أضنة وأعطت دفعة جديدة لزراعة القطن ٠ حتى ان ولاية حلب وحدها اعطت في ١٩١٣ ـ ١٩١٤ انتاجا من القطن قدر ب ٢٠٠٠ طن ، قيمتها ٢٥٠٠٠٠٠ فرنك(٣) ٠

كما تألفت في بدء القرن العشرين «الشركة التجارية الصناعية الاناضولية» وأخذت توظف رساميلها في جنوبي الأناضول ٠ وقد اقامت هذه الشركة صلة وثيقة مع شركتي حديد الأناضول وبغداد ٠ ولما نالت الشركة امتياز خط بغداد بدأت باعداد مشاريع أعمال ري واسعة في ولاية قونية ٠

• • •

---

(١) سوريل : « الانتداب الفرنسي وتوسع سوريا الاقتصادي) ص ١٥٦ ٠

(٢) بانداريفسكي : خط بغداد ص ٣٦ ٠

(٣) سوريل : « الانتداب الفرنسي وتوسع سوريا الاقتصادي » ص ١٣٨ ٠

لقد تغلغل الرسمال الألماني في كل ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية . وكان سائرا في طريقه الى تحويل هذه الامبراطورية الى مستعمرة المانية تؤمن له ما هو بحاجة اليه وفق ما خططه وحلم به الكتاب الألمان الاستعماريون ، والمؤسسات الألمانية الاستعمارية . ولولا اندلاع الحرب العالمية ، وعظيم المنافسة الانكليزية الفرنسية في هذه المنطقة من العالم ، لتم له ما اراد . ويكفي للاستدلال على الخطى السريعة التي سارها في تحقيق اهدافه ان نتذكر بأن مجموع التوظيفات الألمانية في الامبراطورية العثمانية ، الموظفة في القروض ، والخطوط الحديدية ، والمؤسسات التجارية ، والصناعة ، والنقل البحري والتي بلغت حوالي ٥٠٠ مليون مارك ، في نهاية القرن التاسع عشر ، أصبحت قرابة مليار مارك في عام ١٩١٢ أي تضاعفت في هذه الفترة الوجيزة من الزمن . ثم اصبح هذا الرسمال عند اندلاع الحرب العالمية يشكل ٤٥ر٤٪ من الرساميل الأجنبية الموظفة في الامبراطورية العثمانيـة ، مخلفا وراءه فرانسـا (٢٥ر٩٪) وانكلترا (١٦ر٩٪) .

ج : ـ الرسمال الانكليزي

١ : ـ **البترول** : اذا كان اهتمام الرسمال الألماني ، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد انصب بشكل خاص على مد الخطوط الحديدية فاهتمام الرسمال الانكليزي ، انصب ، بشكل خاص ، على البترول · وبدلا من ان يدخل في نزاع حاد مع الرسمال الألماني في هذا المجال آثر الاعتراف بقوة خصمه الألماني ، والتعاون معه ضد السلطة العثمانية لاجبارها على اعطاء امتيـاز النفط لرسمالهما النفطي المشترك ·

ففي اوائل عام ١٨٩٠ تمكن « البنك الالماني » من الحصول على كتاب من رئيس وزراء الامبراطورية العثمانية يمنح البنك المذكور معاملة مفضلة في حقوق التعدين · وقد كان هذا الكتاب متمما لاتفاقية خط الأناضول دون ان يدرج فيها · انه وثيقة تقضي بمنح شركة الأناضول امتيازات هامة لاسيما في قضايا البحث عن المعادن واستثمارها · وقد ادرج اخيرا في اتفاقية سكة حديد بغداد المؤرخة في ١٩٠٣/٣/٥ · كما تمكنت انكلترا ، ممثلة بشخص دارسي الذي نال امتياز التنقيب عن البترول في ايران عام ١٩٠١ ، من الحصول على وعـد خطي غير محدد من الحكومة العثمانية ، عام ١٩٠٣ ، بمنحه امتياز النفط في الامبراطورية العثمانية · وكانت الحكومة الأميركية بشخص الأميرال « جستر كولبي » قد تمكنت عام ١٨٩٩ من الحصول على امتيازات عديدة من السلطان عبد الحميد منها : مد واستثمار شبكة سكة حديد بين الاسكندرون ومنطقة كركوك ، وتطوير ٣ مرافىء بينها مرفأ اسكندرون ، وتطوير واستغلال حقول النفط في ارضروم ، وتبليس ، ووان ·· فما ان حدث انقلاب عام ١٩٠٨ حتى تعطلت المشاريع والامتيازات · وعندما استؤنفت المفاوضات ، وانتهت الى اتفاق نهائي حولها ، توقفت من جديد بسبب الحرب التركية الايتالية عام ١٩١١ ، ثم بسبب حرب البلقان ١٩١٣ ، ثم بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى ·

كانت انكلترا تخشى المانيا والولايات المتحدة ، وتريد اقصاءهما عن النفط · ولكنها فضلت التفاهم مع ألمانيا على منازعتها · فأسست « البنك التركي الوطني » عام ١٩١٠ برأسمال بريطاني ، وجعلت مركزه الرئيسي انكلترا · وأوعزت الى احد مدرائه ، عميلها كلبنكيان ، بالتفـاهم مع البنـك الألماني » لاعداد مشروع مشترك يتناول سائر امتيازات النفط في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية · وقد قام كلبنكيان بمفاوضات حول تطوير حقول النفط في العراق · وانتهى الأمر الى تأسيس ، شركة عام ١٩١١ مركزها لندن ، تحت اسم « شركة الامتيازات الافريقية الشرقية المحدودة » غرضها احتكار النفط في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية · كانت اسهم الشركة موزعة كما يلي :

البنك الألماني وشركة حديد الأناضول	٢٠ سهما
ارنست كاسل والبنك الوطني التركي	٢٨ سهما
كلبنكيان ومجموعة شركة نفط غير مسماة	٣٢ سهما
	٨٠

ثم انضمت الى الشركة المذكورة ، الشركة الهولندية شل . وتقرر تغيير الاسم فأصبح شركة « النفط التركية » . واتفق في آذار سنة ١٩١٤ على تعديل الأسهم ، فأصبحت كما يلي :

البنك الألماني وشركة حديد الأناضول	٢٥ سهما
شركة البترول الانكليزية السكسونية	٢٥ سهما
شركة دارسي (النفط الانكلو فارسية)	٥٠ سهما
	١٠٠

وقد تنازلت انكلترا عن حصة البنك التركي الوطني في اسهم شركة النفط التركية الى الشركة الانكليزية الهولندية . وتمكنت شركة النفط التركية من الحصول على وعد خطي من الحكومة العثمانية باخضاع منطقة الموصل وبغداد لانحصارها . وفي أوائل حزيران سنة ١٩١٤ ، وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، قامت شركة النفط التركية بمساع لدى الحكومة العثمانية للحصول على امتياز خاص لاستغلال المصادر النفطية في الموصل وبغداد .

وقد دعمت حكومتا المانيا وبريطانيا هذه المساعي في ١٩/٦/٩١٤ بمذكرتين موحدتي النص أجابت الحكومة التركية عليهما بنص واحد يقول :

القسطنطينية ٢٨/٦/١٩١٤

معالي السفير

جوابا على مذكرتكم المرقمة ٩٨٥ التي تفضلتم معاليكم بتوجيهها الي بتاريخ ١٩/الجاري أتشرف باحاطتكم علما بمايلي :

إن وزارة المالية ، بعد ان حلت محل نظارة الخاصة الملكية ، اخذت بنظر الاعتبار موضوع النفط الذي اكتشف والذي سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد ، وهي توافق على منح العقد الخاص بهذا المشروع لشركة النفط التركية . الا انها تحتفظ لنفسها بأن تقرر فيما بعد حق اشتراكها في هذا المشروع ، وكذلك حق وضع الشروط العامة للاتفاقية الخاصة بالمشروع .

سعيد حلمي باشا

الصدر الأعظم

هذه الوثيقة التي لاتعني من الوجهة الحقوقية اكثر من وعد غير ملزم أصبحت الوثيقة التاريخية الوحيدة التي اعتمدتها شركة النفط التركية بعد الحرب العالمية الأولى في مطالبتها بامتياز النفط العراقي ٠

كانت حصص الشركة قبل اندلاع الحرب العالمية موزعة كما يلي :

شركة شل الهولاندية	٢٥
البنك الألماني	٢٥
شركة النفط الانكليزية الفارسية	٥٠
	١٠٠

ثم اندلعت الحرب دون ان يوقع الامتياز ٠ وحصلت حوادث كثيرة كان لها أثرها في مستقبل الشركة وحقوق أعضائها ٠ فاتفاق سايكس بيكو بين فرانسا وانكلترا (أيار ١٩١٦) جعل الموصل في منطقة النفوذ الفرنسي ٠ وتم احتلال العراق من قبل انكلترا ، التي دخلت بغداد في ١١/٣/١٩١٧ ، والموصل عام ١٩١٩ ٠ وخسرت المانيا الحرب فصادرت انكلترا حصص البنك الألماني في شركة النفط التركية ٠ وادى احتلال انكلترا للعراق الى تنكرها لاتفاق سايكس بيكو بشأن منح فرانسا ولاية الموصل ، والى نشوء نزاع جدي بين الدولتين الحليفتين ، مما تطلب اجراء مباحثات «لويد جورج ــ كليمنصو» ، التي اسفرت عن اتفاق ٢٥/٤/٩٢٠ (سان ريمو) ٠ وقد قضت المادة السابعة منه ان تتعهد الحكومة البريطانية بمنح الحكومة الفرنسية بدل ما عين وفرض لها ، ٢٥٪ من صافي انتاج النفط الخام (بسعر السوق السائد) الذي ستحصل عليه الحكومة البريطانية من حقول نفط العراق في حالة تطويرها على يد هذه الحكومة ٠ وفي حال تأسيس شركة نفط خاصة لتطوير حقول نفط العراق ، تضع الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من حصص هذه الشركة ٠

الا ان هذا الاتفاق لم يحل الخلاف ٠ وجابهت فرانسا صعوبات جدية في الأناضول وفي سورية ٠ وفي عام ١٩٢٤ أسست فرانسا «شركة النفط الفرنسية» التي دخلت في شركة النفط التركية ٠ وقد اعتبر دخولها تسوية سياسية ناشئة عن التطورات السياسية التالية للحرب الأولى ، في الشرق الأوسط ٠ وعلى كل فلم تحل قضية الموصل نهائيا بين فرانسا وانكلترا الا عندما قضت محكمة العدل الدولية في ك١ سنة ١٩٢٥ بالحاق الموصل بالعراق ٠

بيد ان فرانسا لم تكن منازع انكلترا الوحيد في قضية بترول العراق ٠ كان الرسمال المالي الأميركي غاضبا لاحتكار انكلترا نفط العراق ٠ ودعمت الحكومة الاميركية الرسمال الأميركي بكل قوة ٠ وتطلب النزاع الحاد اجراء

مفاوضات طويلة خفية دامت ١٨ شهرا ، ولكنها انتهت اخيرا الى وفاق • فرحبت انكلترا بدخول الرسمال المالي الأميركي طرفا في بترول العراق • واشترى اتحاد الشرق الأدنى الممثل لشركات بترول بان امريكان ، وستاندارد نيويورك، وستاندارد نيوجرسي بعض اسهم الشركة الانجليزية الايرانيـة في شـركـة البترول التركية (٢٥٪ من الأسهم) ، كما تعهدت امريكا بعدم تأييد الأميرال تشستر المطالب بالاعتراف بامتيازه التركي القديم في اقليم الموصل • فأصبحت الحصص كما يلي :

الشـــركات الأميركية	٢٣٫٧٥٪
الشـــركات الفرنسية	٢٣٫٧٥٪
شـــركة شـــل	٢٣٫٧٥٪
شركة النفط الفارسية	٢٣٫٧٥٪
كلبنكيان	٥ ٪
	١٠٠

هذا ما يتعلق بالشركات الاحتكارية الاستعمارية ، اما ما يتعلق بأصحاب البلاد والثروة النفطية فقد جرت الأمور في اطار مسرحية بطلها شركة النفط التركية والاستعمار البريطاني والاستعمار العالمي • لقد تقدمت شركة النفط التركية من الحكومة العراقية الكركوزية ، عام ١٩٢٣ ، بطلب امتياز للتنقيب عن النفط في الموصل وبغداد واستثماره • فرفضت الحكومة العراقية ، في ٣ آب سنة ٩٢٣ ، الوثيقة الخطية الوحيدة التي تحملها الشركة (وثيقة الحكومـــة العثمانية في ١٩١٤/٦/٢٨) ، ولكنها أوعزت الى وزير المالية بالسفر الى لندن للتفاوض مع الشركات المتقدمة بطلب الامتياز • وفي ١٩ ايلول ٩٢٣ وافقت الحكومة العراقية ، بناء على رغبة المعتمد البريطاني في العراق ، على التفاوض مباشرة مع ممثل شركة البترول التركية • ولم يكتف الاستعمارالبريطاني بذلك بل استخدم نفوذ عصبة الأمم غير المباشر لاقناع الشعب العراقي بأن قضيـــة ارجاع الموصل الى العراق مرتبطة بمنع شركة البترول امتياز نفط الموصـــل وبغداد • « فلما وصلت لجنة التحقيق الدولية الى الموصل في ٢٧ ك٢ ١٩٢٥ ، وشرعت في استجواب الأهلين عن ولاية الموصل ، اتضح للحكومة العراقيـة ان عصبة الأمم لن تسمح ببقاء هذه الولاية للعـــراق ، ما لم تمنح شـركة النفط التركية امتيازا بالتنقيب عن النفط في هذه الولاية المتنازع عليها »(١) •

فلم تلبث الحكومة العراقية أن قررت منح الشركة المذكورة امتياز النفط، وتم التوقيع في ٩٢٥/٣/١٤ على الاتفاق الذي يمنح الشركة امتياز النفط العراقي

(١) حكمت سليمان : نفط العراق ص ١٠١ •

لمدة ٧٥ عاما ، في جميع أراضي العراق باستثناء ولاية البصرة، والأراضي المحولة في منطقة خانقين ٠

٢ : ـ استثمارات شتى

المعلومات التي بين ايدينا عن اوجه تغلغل الرسمال الانتاجي الانكليزي في سورية والأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية جد ضيقة لاتسمح لنا باعطاء ولو لوحة موجزة عن أوجه هذا التغلغل ٠ كل ما نعلمه ان الرأسماليين الانكليز فكروا في السنوات الأربعينيات من القرن التاسع عشر بالوصول الى الهند عن اقصر الطرق ، وذلك بمد خط حديدي بين الاسكندرون الى بغداد فالخليج الفارسي ٠ وهو مشروع صرفهم عنه افتتاح قناة السويس ٠ وفي عام ١٨٥٦ تمكنت احدى الشركات الانكليزية من الحصول على امتيــاز مد خط حديد « ازمير ـ أضنة » بطول ١٣٠ كم وقد انتهى العمل فيه في عام ١٨٦٧ ، ثــم مدد الى « دينار » ٠ وقد تمكن سفير انكلترا في القسطنطينية من ان يحصل لشركة خط حديد ازمير ـ أضنه الانكليزية على حق تمديد خطها الى الشرق من « دينار » ، الى ادهاردير ، وذلك مقابل ما منحته شركة الأناضول الألمانية من حقوق ٠

ويحدثنا مؤلف « بشالك حلب » ان مانيفاكتورات انكليزية انشئت في مدينة حلب ، وان منشئات انكليزية تطورت تطورا عظيما فيها ٠ وكان لهــذه المؤسسات تأثير كبير على الصناعيين المحليين ، الذين اندفعوا الى محاكاتها ، ان لم يكن الى الاختراع في ميدانها ٠ حتى ان بعض المنتجات الشهيرة لم يعد يعرف أصلها هل هي من أصل حلبي أم من أصل أجنبي٠(١)

وهذا عدا عن شركة النقل التركية « مخصوصة » الضخمة التي كانت مرتبطة بالرسمال الانكليزي ، والتي تمكن الرسمال الألماني من السيطرة على أسهمها ، وعن شركة نقل في مياه دجلة والفرات ، وعن انشاء معمل في بيروت، عام ١٨٦٤ ، لغزل القطن البلدي ، وهو المعمل الذي نقل بعد سنوات ، الى الشام ٠

وهذا كله لا يعطينا فكرة واضحة عن ضخامة التوظيفات الانكليزية في النقل والمؤسسات التجارية والصناعية التي بلغت في السنوات الثمانينيات من القرن التاسع عشر حدا اهل انكلترا لاحتلال المركز الثاني بعد فرانسا في توظيف

---

(١) هنري غيز : بشالك حلب

الرساميل الأجنبية في الامبراطورية العثمانية · والمركز الثالث بعد المانيا وفرنسا عام ١٩١٢ ·

• • •

من كل ما قيل سابقا نتبين الخلاصة التالية :

أنه بين عامي ١٨٥٠ ـ ١٩١٤ تم تحول امبراطورية « الرجل المريض » الى نصف مستعمرة تحت نفوذ أهم الدول الاستعمارية آنذاك : انكلترا ، فرانسا ، المانيا · وفي عام ١٩١٤ أحصي نصيب هذه الدول من الرسمال الأجنبي الموظف في الامبراطورية فكان ٤ر٤٥٪ لالمانيا و ٩ر٢٥ لفرانسا ، و ٩ر١٦ لانكلترا ، أي ٢ر٨٨٪ · في حين كان نصيب الدول المتطورة الأخرى كالنمسا ، وايتاليا ، والولايات المتحدة ، وبلجيكا ، وهولاندا ، وغيرها ٨ر١١٪· ان الدول الثلاث السابقة ، لعبت الدور الأول في تحويل الامبراطورية الى نصف مستعمرة ، ودفعت بها الى الهاوية · وكان أخطر سلاح استخدم في ذلك ، هو سلاح الرسمال المصدر ·

كان تطور العلاقات الرأسمالية في الدول الثلاث المذكورة سببا لتطور هذه البلدان في جميع الميادين ، ولكن هذه العلاقات في الامبراطورية العثمانية ، ومنها سورية ، كانت سببا للفقر والجهل والاستعباد ، والتأخر · وفي هذا تتجسد أهم خاصة لتطور الرأسمالية ، في البلدان المتأخرة ، في عهد سيطرة الرسمال الأجنبي على اقتصاد هذه البلاد وبالتالي على جهازها السياسي والاجتماعي · لقد دخل الرسمال الأجنبي الامبراطورية ، ومنها سورية في هذه المرحلة ، بكميات كبيرة ، وأنشأ كثيرا من المؤسسات الهامة ، والضرورية من حيث الأساس كالمؤسسات المصرفية ، والخطوط الحديدية ، والمرافىء ، والمؤسسات الصناعية ، والتجارية والزراعية ، وشق الطرق ·· هذه الرساميل ، وتلك المؤسسات ، لو أديرت بأيد وطنية ، واستهدفت منها المصلحة الوطنية ، لدفعت البلاد بعيدا في طريق التطور والتقدم وبناء اقتصاد وطني قوي متطور · الا أن هذه المؤسسات والرساميل ، لم تكن اكثر من سلاح ضد مصلحة شعوب الامبراطورية · وكانت تخدم فقط ، من حيث الاساس ، مصالح الرأسمالية في الدول الثلاث المذكورة ·

لقد بدأ الرسمال المصرفي ، في هذه المرحلة ، هجومه ، ممثلا في الرسمال المصرفي الانكليزي ، عن طريق تأسيس « البنك العثماني » عام ١٨٥٦ ، ثم

توالت فروع وبنات البنوك الأخرى من المانية وفرنسية بشكل خاص . ورافق ظهور هذه المؤسسات المصرفية القروض التي تعددت ، وتوالت، وقست شروطها حتى دفعت الدولة الى اعلان الافلاس عام ١٨٧٥ . ثم تجددت القروض ، وانشىء صندوق الدين العام ، الذي جعل من نفسه السلطة التنفيذية الحقيقية في البلاد .

وكان هذا الرسمال المصرفي وسيلة لانتزاع امتيازات هامة في فروع اساسية اخرى . فبعد ان اخذت امتيازات شق طريق بيروت ـ دمشق ، بيروت ـ صيدا ، طرابلس ـ حمص ، وغيرها ، اخذت امتيازات المرافىء ومد الخطوط لتكون أداة لابد منها في استراتيجية الرساميل الأجنبية ، ولا سيما الرسمال المالي منها . وانتشرت امتيازات أخرى في الصناعة والتجارة والتنقيب عن المعادن والبترول ... فتكونت شبكة واسعة تنال اهم فروع اقتصاد الامبراطورية، وتمسك بادارتها كبريات البنوك الأجنبية وصندوق الدين العام. هذه الشبكة جعلت الامبراطورية ، ومنها سورية البقرة الحلوب ، التي تدر ملايين الجنيهات كل عام على الرسمال الأجنبي ، في الوقت الذي يحرم من هذه الملايين اقتصادها وجماهيرها ، وهما بأمس الحاجة اليها .

وكان لابد لهذه الشبكة ، من سلطة محلية طاغية ، عدوة للشعب ، لاتهتم الا بمصالح أفرادها ، وبارضاء مطامع الرسمال الأجنبي ، فكان لها ذلك في حكم السلطان عبد الحميد الارهابي . ولا غرابة بعد هذا اذا رأينا ان القسم الأعظم من الرسمال الأجنبي قد تغلغل في الامبراطورية ، واخضع أهم فروع الاقتصاد لسلطانه ، في ظل هذا الحكم الممتد بين عامي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ . هذا الحكم الذي كان يمنع استخدام التلفون والآلات الكاتبة لامكانية استخدامها من قبل المتآمرين ، بينما كان يمنح الرسمال الألماني والفرنسي والانكليزي بشكل خاص ، أهم مفاتيح اقتصاد الامبراطورية . كان هذا الحكم يمنع تمثيل «هاملت» في المسارح لأنها احتوت على مشهد لقتل الملك ، ولكنه كان يسمح للرسمال الأجنبي باستثمار شعب بكامله . كان قصر هذا الحكم ينفق سنويا مائة مليون جنيه استرليني ، عدا ٢٣ مليونا للدرك ومليونين للجواسيس ، في الوقت الذي كانت فيه مخصصات وزارات الزراعة ، والشؤون الاجتماعية ، والتجارة ، والبريد ، والتلغراف ، والتعليم مجتمعة لا تعدو ٣٨ مليونا في العام(١) .

هذا الحكم لم يسمح للرسمال الأجنبي ان يصبح سيد البلاد فقط ، بل

---

(١) براكيتكوم « تاريخ بلدان الشرق » ص ٤٤ ، ٤٥ .

حرم الشعب من حقوقه ، واغلق عليه باب التطور من جميع وجوهه · أضعف التعليم ، قتل الثقافة ، قيد الصحافة والفكر ، نشر الرشوة، عمم البيروقراطية، أشعل المذابح بين القوميات والمذاهب المختلفة · وفوق هذا فقد وطد سلطان الاقطاع وعرقل جديا تطور الرسمال الوطني ، ونشوء الصناعة الوطنية · كان كل استثمار صناعي هام حقا من حقوق السلطان · ولابد للمستثمر من نوال امتياز به · وكان لابد للوصول الى هذا الامتياز من معاملات طويلة معقدة ورشوات طائلة ، تبدأ من اصغر موظف ، وتنتهي بالسلطان ذاته ، كما كان لابد من زمن قد يطول سنين عديدة · وكل طلب يجري في غير هذه الشروط مصدره الفشل المحقق · هكذا عجزت احدى الشركات التركية طوال عشر سنوات عن الحصول على اذن باستثمار ارض نفطية في احد سناجق الامبراطورية(١) · وهكذا بقيت الصناعة المنجمية متمركزة ، بشكل خاص في يد الأجانب(١) ·

ان العلاقات الرأسمالية التي شقت طريقها الى الانتاج منذ نهاية القرن الثامن عشر ، عن طريق المانيفاكتورات الرأسمالية ، وأخذت بالتطور والتوسع طوال الربع الأول من القرن التاسع عشر، كان يفترض ان تواصل تطورها، وتحطم نظام الاقطاع ، وتنتقل بالبلاد من المجتمع الاقطاعي المتأخر ، الى المجتمع الرأسمالي المتطور · ولكن هذا التطور لم يحدث بالوتائر المرجوة ، والمتناسبة مع هذا الامتداد الزمني الطويل ·

صحيح ان الاقتصاد الطبيعي تفسخ على نطاق واسع ، وانتشر التخصص في الزراعة ، وانفصلت الصناعة عن الزراعة في كثير من المناطق ، وتفسخت الحرفة ، وتمايز صغار المنتجين ، وبدأ النظام الاقطاعي تفسخه وتطورت العلاقات الرأسمالية ، واتسع العمل المأجور، وقام كثير من المؤسسات الصناعية الرأسمالية ، واتسعت وتوطدت السوق الوطنية · ولكن هذا كله سار في تعرجات كثيرة وتابع سيره العام ببطء شديد لا يتناسب اطلاقا مع طول المرحلة الزمنية ، التي انتقلت فيها بلاد كثيرة من مراحل أكثر تأخرا الى مراحل أكثر تطورا · كما كان هذا التطور يسير بشكل مشوه ، نتيجة سيطرة الرسمال الأجنبي ، وتبعية الاقتصاد الوطني العثماني لاقتصاد الدول المتنفذة · وهو امر يتبدى ، فيما يتبدى به ، في تنمية العلاقات الرأسمالية في الفروع التي

---

(١) المصدر ذاته ص ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤١ ·

يسيطر عليها الرسمال الأجنبي واعاقة تطويرها في الفروع الأخرى بقدر المستطاع ٠

ولئن استطاع انقلاب عام ١٩٠٨ ، ان يحطم حكم الاستبداد ، ويدفع البرجوازية العثمانية الى مراكز الحكم ، فان الخط السياسي العام لم يتغير تقريبا ٠ فظلت تنتهج سياسة الخضوع للرسمال الأجنبي ، وتوطيد مراكزه ، كما ظلت سياسة العداء للشعب ، ولحقوقه الديمقراطية قائمة ، بالاضافة الى استمرار سياسة العداء للقوميات واكتسابها طابعا أكثر حدة من قبل ٠ وهذا كله انتهى بالامبراطورية الى الانهيار عام ١٩١٨ كنتيجة حتمية لذلك التطور ٠

الفصل الثاني

الرسمال الأجنبي في عنفوان سيطرته

١٩١٨ - ١٩٤٣

أهم خصائص التطور التاريخي لسورية

في هذه المرحلة

أ : ـ بدأت هذه المرحلة في نهاية الحرب العالمية الأولى ، عندما احتلت فرانسا وانكلترا سورية بمساعدة القوات العربية الثائرة ضد الاتراك ٠ لقد نزلت فرانسا ٠ اول الأمر في الساحل السوري ، في تشرين اول عام ١٩١٨ ، ثم احتلت الداخل اثر وقعة ميسلون في ٢٤/٧/٩٢٠ ، بعد ان أخلت القوات الانكليزية البلاد ٠ وبذلك قضت فرانسا على الحكم الاستقلالي الذي قام داخل سورية في نهاية الحرب ، واصبحت تحتل البلاد داخلا وساحلا٠هذا وقد امتدت الفترة المحكى عنها حتى ٢٥/٣/٩٤٣ ، يوم عادت الحياة الدستورية الى البلاد ، وايستلمت البرجوازية الوطنية الحكم في أعقاب انتخابات تموز١٩٤٣٠وتمكنت هذه البرجوازية في هذا العام من الاتفاق مع الفرنسيين على استلام المصالح المشتركة ٠

وقد رافقت هذا الاطار الزمني تبدلات سياسية هامة في سورية ٠ فلم تعد كلمة سورية تطلق على كامل الأراضي السورية التي عرفت من قبل ببلاد الشام ٠ بل سلخت منها فلسطين والأردن ووضعتا تحت الانتداب الانكليزي٠ كما سلخ قسم من اراضي سورية الشمالية واعطي للأتراك ٠ والحقت منطقة الموصل بالعراق الذي وضع تحت الانتداب الانكليزي ٠ أما ما تبقى من سورية فقد وضع تحت الانتداب الفرنسي الذي جعل للواء اسكندرون وضعا اداريا خاصا ، ظل يتطور لصالح تركيا ، حتى قرر الفرنسيون أخيرا اقتطاعه والتنازل عنه لتركيا عام ١٩٣٩ ٠

أما لبنان فقد جعل منه دولة خاصة ، بعد ان اضيفت اليه مساحات واسعة هامة من الأراضي السورية ٠ وابقيت هذه الدولة في وحدة اقتصادية مع سورية طوال مدة الانتداب الفرنسي ٠ ثم اقتصرت على اتحاد جمركي استمر حتى عام ١٩٥٠ ، حين ألغي واستعيض عنه باتفاقات أخرى ٠ اذن فالاطار المكاني لمرحلتنا هذه يشتمل على لبنان وسورية بمافيها لواء اسكندرون، الى أن تم الحاقه بتركيا٠

ب : ـ وقد جرى تطور سورية في هذه المرحلة ، في جو دولي مشحون بالتناقضات الحادة بين الدول الاستعمارية ٠ لقد دخلت الرأسمالية في المرحلة الأولى من أزمتها العامة التي تميزت بانقسام العالم الى منظومتين متناقضتين ،

وبتفاقم ازمة النظام الاستعماري ، واشتداد ساعد حركة التحرر الوطني ، وبتباطؤ وتيرات نمو التوظيفات الخاصة في الخارج ، وبتفاقم ازمة السوق الرأسمالية العالمية على العموم ، لاسيما بعد اندلاع ازمة عام ١٩٢٩ الاقتصادية العالمية ٠ كما أدت هذه التناقضات بين الدول الاستعمارية ، وتقدم الحركات اليسارية ، الى قيام انظمة فاشية ، تميزت بحدتها القاسية في البلدان التي يشكو رسمالها المالي ضيق مجال التصريف ، وقلة موارد المواد الأولية ، وضيق امكانيات توظيف الرساميل في الخارج كالمانيا واليابان وايتاليا ٠ وأدى ذلك كله الى انقسام العالم الرأسمالي الى معسكرين كبيرين متناحرين لم تلبث حدة التناقضات بينهما ان دفعتهما الى الصدام المسلح عام ١٩٣٩، والى اشعال نيران الحرب العالمية الثانية ، التي انتهت بانتهائها المرحلة الأولى لازمة الرأسمالية العامة ، وبدأت المرحلة الثانية منها ٠

ج : ـ كما جرى تطور سورية في هذه المرحلة في نطاق ولادة اول دولة للعمال والفلاحين في العالم ٠ ان تناقضات الرأسمالية ، في المرحلة الاستعمارية من تطورها ، لم تؤد فقط الى كثير من الصدامات المسلحة هنا وهناك ، واشتعال الحرب العالمية الأولى ، بل والى ضرب الرأسمالية في أضعف نقاطها ، في روسيا٠ ان أهمية هذا الحدث لاتستقر في خسران الرأسمالية سدس اليابسة ، وفقد اسواق توظيف ٥ر٣ مليارات دولار(١) بل تنحصر اهميتها الى جانب ذلك بقيام المجتمع الجديد الذي طالما ناضلت الانسانية التقدمية في سبيله ، مجتمع ينعدم فيه استثمار الانسان للانسان ، ويصبح كل شيء فيه لصالح الانسان ٠مجتمع يصبح منارة لجميع مضطهدي العالم ، وملهبا لحماس كل شعب مستعبد كي يواصل النضال في سبيل حريته واستقلاله وخلاصه من لعنة الاستعمار والاستثمار ٠ لقد قضت ثورة اوكتوبر على خرافة خلود الرأسمالية وطبقاتها٠ واثبتت ان بامكان المستضعفين ، اينما كانوا ، تحطيم علاقات الاستثمار بين الناس واستبدالها بعلاقات الاخوة والتعاون والعمل تحت شعار « من كل بقدر طاقته ، ولكل بقدر عمله » ٠

د : ـ أما في مجال تصدير الدول الاستعمارية للرساميل ، فقد جرى تطور سورية ، خلال المرحلة المذكورة ، ضمن اللوحة التالية : لقد اثرت نتائج الحرب العالمية الأولى تأثيرا هاما على الدول المصدرة للرساميل ، فبعد ان كانت المانيا تحتل ، عشية الحرب ، المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للرساميل ، توقفت عن التصدير بعد الحرب مدة من الزمن ، ولم تسترجع نسبة تصديرها السابقة في مرحلة ما بين الحربين ٠ في حين واصلت الولايات المتحدة تقدمها في مجال التصدير لتخلف وراءها فرنسا بعد الحرب ، بمراحل ، ولتحتل المرتبة الثانية بعد انكلترا ، طوال فترة ما بين الحربين ، كما يتبين من الجدول التالي:

(١) ف٠ كالانتاي : « التوظيفات الأجنبية في البلدان المتخلفة اقتصاديا » ص ٥٧ ٠

التوظيفات الأجنبية الخاصة ، في الخارج (بمليارات الدولارات)(١)

السنة	انكلترا	فرانسا	المانيا	الولايات المتحدة	بلاد اخرى	المجموع
١٨٩٣	٨ر٤	٤ر٠	؟	—	؟	١٢ — ١٣
١٩٠٢	١٢ر٤	٥ر٤ — ٧ر٤	٢ر٥ — ٤ر٨	٠ر٥	؟	٢٠ — ٢٥
١٩١٤	١٥ — ٢٠	٨ر٦ — ١٢	٦ر٧ — ٨ر٧	٢ر٥ — ٣ر٥	٤ — ٥	٤٢ — ٤٨
١٩٢٩/٣٠	١٨ — ٢٠	٦	٠ر٩ — ١ر٢	١٥ — ١٧	٨ — ١٢	٤٨ — ٥٦
١٩٣٨	١٨ — ٢٢	٣ر٩ — ٤ر٥	١ر٠ — ٢ر٥	١١ر٥	٨ر١١	٤٦ — ٥٣
١٩٤٤	١٢ — ١٤	١ر٥ — ٢	—	١٤	٥ — ٨	٣٣ — ٣٨
١٩٥٨	١٨ — ٢٠	٦ — ٧	٠ر٩ — ١ر١	٣٧ر٣	١٠	٧٢ — ٧٥

(١) المصدر ذاته : ص ٥٤ .

كما يتبين من هذا الجدول ايضا ، ان الحرب العالمية الأولى ، لم تكن فيما يتعلق بتصدير الرساميل ، في صالح الدول الغالبة . فاضطرت الصعوبات انكلترا وفرنسا الى تخفيض وتيرات توظيفهما . فبعد ان كانت هذه الوتيرات تسير في انكلترا في تقدم ملموس قبل الحرب ، اصبحت الكميات المصدرة جامدة في حدها الأعظمي حتى عام ٢٩ ـ ٣٠ ، ثم زادت قليلا عام ١٩٣٨ ، عما كانت عليه عام ١٩١٤ . في حين ان فرانسا التي نالت من الحرب ويلات اعظم ، لم تعجز فقط في الاستمرار عن التقدم في التصدير ، بل رجعت الى الوراء كثيرا في عام ١٩٢٩ ـ ٣٠ ، وواصلت تراجعها السريع عام ١٩٣٨ . وانتقلت نسبة تصديرها للرساميل ، بالنسبة الى مجموع التصدير العالمي منها ، من نسبة تتراوح بين قرابة ١/٥ في حدها الأدنى و ١/٤ في حدها الأعلى ، عام ١٩١٤ ، الى مابين ١/٨ و ١/٩ عام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ الى قرابة ١/١٢ عام ١٩٣٨ . كما لوحظ بالنسبة الى هاتين الدولتين ان معظم توظيفاتهما ، خلال الحربين ، قد وجه الى المستعمرات والبلاد التابعة لهما ، واقصيتا عن كثير من الأماكن التي شغلها توظيفهما من قبل .

ويتبدى من الجدول المذكور واقـــع اخر له اهميتـــه ، هو ان مجموع التوظيفات الأجنبية في العالم ، كان دائما من حيث المجموع ، في صعودمتواصل، ولم يتأخر قليلا الا عشية الحرب العالمية الثانية نتيجة توتر الوضع الدولي ، وانهماك الدول الكبرى في السباق الى التسلح .

هكذا كانت قضية تصدير الرساميل تكتسب حدة متزايدة، فيفترة ما بين الحربين . وقد دفعت هذه الحدة كثيرا من الدول ، بما فيها فرنسا ، الى تشديد استثمارها للمستعمرات والبلاد التابعة ، بما فيها سورية . وهذا ما يفسر استخدام الاحتكارات الأجنبية في سورية جهاز الادارة الفرنسي ليكون الأداة الفعالة في فرض امتيازاتها ، وشروطها التعسفية على الشعب السوري .

هـ : ـ وتطورت سورية ، في هذه المرحلة ، تحت حكم فرنسي استعماري مباشر استغرق معظم هذه المرحلة . فمن هو الذي كان يحكم سورية وفرانسا معا ، وما هي الأسس التي قام عليها هذا الحكم ؟ كان « بنك فرانسا » رأس الدولة كما يقول ستاندال . وكان حكام هذا البنك الاثنا عشر ، المنتخبون من قبل ٢٠٠ اعظم مســاهم فيه ، هم اسياد فرانسا الاقتصـــادية ، وبالتالي السياسية » . كان مجلس المساهمين يتألف من ٢٠٠ مساهم ، هم اعظم المساهمين ، وبالتالي هم كل شيء ، في حين نرى الآخرين وقدرهم ٤٠ الف مساهم ، لايملكون من الأمر شيئا . كان هذا البنك ، منذ تأسيسه ، عـــدو الديموقراطية والشعب . خنق الجمهورية الأولى بانقلاب ١٧٩٩/١١/٩ ،وقضى

على الثانية بانقلاب ٢/١٢/١٨٥١ ، وحاول القضاء على الثالثة بانتفاضة شباط ١٩٣٦ . كما قاوم كل حكومة حاولت الحد من سلطة الطغمة المالية . فقاوم حكومة هريو عام ١٩٢٤ حتى اسقطها،والحكومة اليسارية التياستلمت الحكم عقب انتخابات ١٩٣٢ ، وقاوم حكومة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، حتى اطاح بها ، وهو يرفع شعار « اننا نفضل حكم اي انسان ، ولو كان هتلراً ، على حكم الجبهة الشعبية » . وتعاون مع المحتلين الألمان بعد انهيار فرانسا في الحرب الثانية . كان حكام البنك عام١٩٣٦مؤلفين من اربعة ممثلين للبنكالبروتستانتي ومن ممثلين « للبنك اليهودي الاعلى » ومن عضو يمثل الارستقراطية الفرنسية القديمة الماركيز لويس دوفوج دالاميرغ ، رئيس شركة قناة السويس . وقد صاهر احد ابنائه البارون « برينكار » رئيس بنك « الكريدي ليوني » وشغل في الوقت نفسه مركز مدير فيه . كما كان ابن اخر له عضوا في مجلس رقابة « شنيدر وشركاه » . وكان بين حكام البنك ايضا « فرانسوا دوفاندل » احد اسياد « كوميتي دوفورج » وهو مالي ومعدن كبير . أما الأربعة الباقون فأحدهم رئيس مؤسسة كليمان والاتحاد العام للانتاج الفرنسي ، وثانيهم احد اسياد الصحافة الفرنسية ومساهم كبير في وكالة هافاس ، والجورنال . وثالثهم مدير احد المصانع الرئيسية للمنتجات الكيماوية ، ورابعهم منتج كبير للسكر ،ومدير بنك « باريس والبلدان المنخفضة » الجبار . كما كان لبنك فرانسا عملاؤه الخاصون في مراكز الدولة الحساسة ، وفي الجهاز الدبلوماسي ، وفي الصحافة ووكالات الانباء ، وفي البرلمان ومجلس الشيوخ .

كان في فرانسا مئات البنوك ، وعشرات الوف الشركات المساهمة ،وبعض الوف الكتل الصناعية ، ولكنها كلها كانت تتحكم بها « قيادة عليا » تتألف من قرابة ٣٠ مؤسسة في التعدين ، و ٢٠ في الصناعة المنجمية ، وبين ٣٠ ــ ٤٠ في الصناعة الكيماوية ، ثم قرابة ٢٠ شركة تأمين ، و ١٠ شركات كيماوية ،و١٠ لتمديد المياه ، وعدد من شركات الخطوط الحديدية الضخمة ، اي على العموم قرابة ٢٠٠ شركة مساهمة تقبض على ناصية المراكز الحساسة في فرانسا ومستعمراتها ، وعلى مفاتيح السلطة والثورة .

فما هي السياسة العامة لهذه الطغمة المالية الجبارة ؟ انها السياسة التي تؤمن لها تطبيق القانون الأساسي للرأسمالية ، اي تأمين فضل القيمة . كل شيء ينبغي ان يخدم الهدف أيّ تحقيق أعظم ما يمكن من الربح . عشراتملايين الشغيلة من فرنسيين ومستعمرين يكدحون لتستولي هذه الطغمة على منتوجهم الفائض . ولا يقتصر استثمار المستعمرات على الطرق الاقتصادية ، بل غالبا ما يرافقها طرق غير اقتصادية عن طريق التجارة اللامتعادلة ، وعن طريق

النهب المباشر ، وعن طريق استغلال السلطة في البلاد المستضعفة ... وحتى نفقات الحروب الباهظة ، وصعوبات الأزمات الاقتصادية الحادة ، واعباءالتسلح الثقيلة ، انما تحاول الطغمة ان توقعها كليا على كاهل المستعمرات وشغيلة الوطن .

• • •

في هذه المرحلة المحكي عنها ، خرجت فرانسا من حرب عالميـــة طاحنة تطلبت نفقات حربية مباشرة قدرت بـ ٢٠٠ مليار دولار(١) ، عدا عن الخسائر المادية والمعنوية الأخرى . وتطلب تجديد اقتصادها المخرب نتيجة الحرب اموالا طائلة ، كما عصفت بفرانسا ثلاث ازمات اقتصادية متلاحقة هي ازمة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ، ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ ، وازمة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ . هذه الأزمات فرضت على فرانسا اعباء مالية قاسية لا سيما الأزمة الثانية . ثم أدت حدة التنافس العالمية على اسواق التصريف وتوظيف الرساميل الى الركض وراء التسلح ، والاستعداد لحرب عالمية ثانية اشتعلت في ايلول ١٩٣٩ ، وامتدت حتى١٩٤٥. وهو امر تطلب انفاق اموال طائلة . هذه الأعباء كلها الى جانب النهم وراء الربح الأعلى ، هي التي حددت الخطوط الكبرى لسياسة الطغمة المالية في الوطن الأم والمستعمرات ، والبلدان المنتدب عليها ، في الفترة المحكي عنها . انها سياسة الاستثمار العنيف والنهب والقوة ، ومقاومة النضال الوطني التحرري ،والأفكار التقدمية ، ومحاربة الازدهار الاقتصادي والتقدم الصنـــاعي ، وتقوية بقايـــا العلاقات الاقطاعية الموروثة عن الماضي ، سياسة التفرقة والتجزئة ، واستغلال النعرات الطائفية والعرقية ، سياسة الابقاء على الجهل والمرض والبؤس كما سنرى فيما بعد .

و : ـ وفي هذه الفترة كانت سورية قد خرجت من حرب عالمية منهكة متعبة ، نتيجة الأعمال الحربية التي جرت فوق اراضيها ، ونتيجة سياســـة التجويع التي انتهجها الحكام الأتراك طوال الحرب ، في سورية . ولم تمض فترة بسيطة من الزمن ، تحملت فيها سورية اعباء ازمات اقتصادية متوالية حتى انفجرت الحرب العالمية الثانية . وقد كان لهذه الحرب نتائج ايجابية هامة على سورية . فزاد التداول النقدي ، نتيجة نفقات جيوش الحلفاء ، وتنشطت الصناعة ، من حيث المجموع ، وتكدست رساميل كثيرة كانت نقطة انطلاق

(١) محاضرات « الرأسمالية الاحتكارية هي الامبريالية » ص ٩٨ .

للقيام بحركة تصنيع هامة فيما بعد · كما نتج عن الحرب ايضا ضعف السلطة الفرنسية الحاكمة ، نتيجة انهيار فرانسا ، ونشوء فرانسا المحاربة خارج الأرض الفرنسية بمساعدة منافستها الرئيسية في المنطقة انكلترا · مما اوجد الظروف الملائمة لنمو الحركة الوطنية السورية ، وانتزاع مكتسبات هامة في تحقيق الاستقلال الوطني عام ١٩٤٣ ، توجت بجلاء الجيوش الأجنبية فيمابعد، عام ١٩٤٦ ·

ز : ــ وقد عانت سورية في هذه المرحلة ، وطأة الحكم الاستعماري المباشر · فانتهجت فرانسا سياسة تجزئة سورية الى دويلات صغيرة · وضحت بكثير من اراضي سورية · كما انتهجت سياسة ضرائبية قاسية ، وسياسة جمركية لاتنسجم اطلاقا مع مصالح الاقتصاد السوري· بالاضافة الى سياسةاقتصادية، وضعت مفاتيح الاقتصاد السوري بين يدي الشركات الاحتكارية الأجنبية ، وفرضت على الشعب امتيازات قاسية الشروط ، سهلت نهب خيرات البلاد ، واستثمار الشعب بكل قسوة · كما ادى الحكم المباشر الى سلب الشعب حقوقه السياسية ، وحرمانه من ابسط حقوقه الديموقراطية ، الى سيادة الارهاب والقمع ، واثارة التفرقة الطائفية والعنصرية في البلاد ·

ح : ــ ثم ان احتلال البلاد عسكريا ، وفرض الانتداب عليها ، وحرمانها من اسواقها الواسعة سابقا ، وانتهاج سياسة التجزئة والتفرقة ،والافقار ، كل ذلك أدى الى نمو حركة التحرر الوطني نموا عاصفا ، وقد اكتسبت هذه الحركة ، في البداءة ، شكل النضال المسلح الذي دام قرابة عشرة اعوام بصورة متقطعة ، ثم تلاه نضال سياسي عنيف غير مسلح ، أجبر المستعمرين فيالنهاية، على الاعتراف باستقلال سورية ، وتسليمها ادارة « المصالح المشتركة » كما اجبروا ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، على اجلاء جيوشهم عن سورية الى الأبد ·

نطاق وأشكال رقابة الرسمال الاحتكاري الفرنسي

في الكريدي والصناعة والنقل والتجارة

أ : ـ « رسالة » فرانسا بين « المثالية » والواقع

لم ينس ايديولوجيو الرسمال المالي الفرنسي ان يسموا احتلال فرانسا لسورية وصاية اقتضتها ضرورة « التمدين » والانقاذ من التأخر ، « وهي رسالة لاتحمل الا الحرية والعدالة » . يقول ميلليران ، رئيس الوزراء الفرنسي :

« ان ما يسيء الى فرانسا ان يعزى اليها انتهاج سياسة الفتح والاضطهاد في سورية ، في حين ان فرانسا اينما كانت ،وحيثما ذهبت ، لاتحمل معها الا التحرير والعدالة »(١) .

كما لم ينسوا ايضا ان يصوروا فرانسا مثالية أخاذة . فيقول «الليوتنان كولونيل كارتوت » :

« ان فرانسا التي هي نعمة الانسانية ، والبتول الخالدة لأكثر شعلة المدنية صفاء ، موجودة دائما ، وفي كل مكان . انها الشقيقة الكبرى ، والأم الرؤوم لجميع الشعوب التي تنوء تحت الألم والعناء . وأول انظار تتجه اليها هي أنظار اولئك الذين يريدون الاطاحة باضطهادهم ، وتقويم الظلم ، واقامة قواعد الحق الخالدة . انها لاتتوعد ، ولكنها تبتسم ، انها لا تتآمر ولكنها تقنع »(٢) .

ولكن هذا المؤلف نفسه ، لا يعتم ، بعد عرض هذه الصورة الأخاذة ، ان يكشف القناع بنفسه عن وجه هذه الأم البتول التي تضيق بحدودها،وتعتبر التوسع الاستعماري قضية حياة او موت بالنسبة اليها :

« ان الأمم الشائخة لتختنق في دروعها التي تضيق بها كثيرا . انها ، شأن بعض المرضى ، تتهافت على الهواء والمزيد من الهواء . ولابد لها منه » .

---

(١) رباط : « تطور سوريا السياسي » بالفرنسية ص ١٩٩ باريس عام ١٩٢٨ .

(٢) ليوتنان كولونيل كارتوت : « فرانسا فيما وراء البحار » ص ١٧ .

اذن لابد لها من التوسع والخروج على نطاق حدودها الضيقة · ولكن الى أين ؟ انه لاشك نحو :

« البلاد التي تسمح ثروتها ، واقليمها ، وضعف كثافة سكانها ، بالتوطن دون انتهاج المغامرة · وهذه البلاد معروفة كفاية : انها امريكا الشماليةوافريقيا الشمالية ، والشرق الأدنى ، وافريقيا الاستوائية ، وامريكا الجنوبية »(١) ·

« ان الدول العظمى مضطرة الى خلق أسواق مضمونة ، مستقلة عن تقلبات السياسة الاقتصادية والاجتماعية · هذه الأسواق هي المستعمرات · ان اتحاد هذه المستعمرات مع الوطن الأم ، اتحادا جمركيا ، وثيقا الى هذا الحد او ذاك ، يؤمن للوطن الأم ، على العموم ، معظم المواد الأوليةالتي تنتجها تلكالمستعمرات، كما يؤمن لها سوقا مفضلة لتصريف منتجاتها حسب المثل القديم « السلعة تسير حيث يسير العلم » (٢)·

وما نقص هذا المؤلف من الوضوح في المقاصد الاستعمارية ، يتممه مؤلف آخر يتحدث عن سورية بشكل خاص فيقول :

« لقد فتحنا الطرق امام رساميلنا ، وصناعتنا وتجارتنا · ان المنتجات الفرنسية ، لتحظى بعد الآن ، بالافضلية على السلع الأخرى ، شأنها شأن المواهب الفرنسية · وفي دولة دمشق ، كما في الشرق الأدنى كله ، مجالات رحبة لم تستثمر بعد ، وأشغال عامة لم تنفذ ، وطرق حديدية بحاجة الى المد ، ومشاريع لجلب ماء الشرب ، ومشاريع ري للزراعة لم تتحقق بعد ،وهنالكحقول واسعة ، بله ١٫٥٠٠٫٠٠٠ هكتار العائدة لملكية الدولة ، للاستثمار الزراعي بوسائل الجر الحديثة ، وللاستثمار الصناعي · ان السوريين ، في هذا المجال ايضا ، ينتظرون تقدم وطنهم ، واغتناءهم نتيجة التعاون الفرنسي الذي سيتسم كما في ميدان السياسة والحكم ، بطابع الشراكة في المصالح ، ذات الرسمال المشترك والربح المشترك »(٣) ·

وهذه الروح الاستعمارية ذاتها ، نجدها على لسان الفرنسيين الرسميين· فعندما أثيرت قضية المشرق في مجلس الشيوخ الفرنسي ، تحدث الاستعماري « ايتيين فلاندان » معجبا بكتاب « فيكتور بيرار » عن سورية ، ومخاطبا اياه بقوله :

« وقد لا أطالب بأكثر من ان اتصفح ايا من الصفحات التي تظهرون بحق

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩ ·

(٢) المصدر السابق ص ٦٥ ·

(٣) ليوتنان كولونيل كاترو : « الانتداب الفرنسي في سورية » (١٩٢٢) ص ٣٠ ـ ٣١ ·

فيها ، بالاعتماد على أقوال الاقتصاديين والأخصائيين والجغرافيين أمثال « فيتال غيني » « وفيرني » و « داميان » الخصوبة العجيبة التي يتمتع بها وادي العاصي، وسهل دمشق ، وسهل حلب ، وسهل البقاع ، وحوران بجبالها وسهولها الخصبة ايضا ، وهي بحق عنبر سورية ،حيث يكفي ، كما يقال ، ان ترمي القمح ببساطة على التربة التي مازالت مبتلة ، حوالي نهاية موسم الأمطار ،حتى تعطيك الحبة بين ١٠٠ و ١٢٠ حبة ٠

وليس هذا كل شيء ٠ بل اليكم الدراسة الرسمية التي أمر بها الجنرال غورو ، عندما أراد ان يتعرف على ما يرجى من محصول سنوي متوسط في سورية ٠ واليكم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة :

٣ ملايين طن من الحبوب ، و ١٠٠ ألف طن من القطن في منطقة الانتداب الحالي ، أي في لبنان وسورية الملك فيصل ، بما فيها حمص ودمشق وحلب ، و ٥ ملايين طن من الحبوب ،و ٤٠٠ الف طن من القطن بين لبنان ونهر دجلة ٠ ومن السهل تخصيص مليوني طن من الحبوب للتصدير ، واضافتهما الى محصولنا الذي لايكفينا ٠ وربما كان هذا هو الحل لقضية الخبز عندنا ٠

« ٠٠٠ ان في سورية شبكة عظيمة من الطرق والخطوط الحديدية ، بنتها فرانسا ، واكملتها ، اثناء الحرب ، المانيا ، وهي على صلة بالبحر من جهة ، وبأراضي ما بين النهرين ، التي ستصبح في المستقبل اعظم أراضي العالم خصوبة ، من جهة أخرى ، وهذا كله موجود في سورية ٠

وفضلا عن ذلك ، فليس أمامكم الا العودة الى مناقشات « غرف التجارة » في ليون ومارسيليا ، والمدعومة بالوثائق ، لتتبينوا مدى اتساع المجال الذي تفتحه سورية امام نشاطنا التجاري ، وعظيم الكارثة الاقتصادية التي ستصيبنا فيما لو أن وسائل نقل التايمز ، وليفربول ، وغلاسكو، لا وسائل نقل مرسيليا، وموانئنا على البحر الأبيض المتوسط او الأطلسي ، حملت العلم الانجليزي لا الفرنسي الى الشرق الأدنى ، من اجل تبادل ثرواته ٠٠٠ »[١]

وعندما افتتح السياسي الفرنسي المعروف « دالاديه « دورة » المدرسة الاستعمارية » في نوفمبر ١٩٢٥ ، القى محاضرة على طلابها ، مبينا اهمية المستعمرات بالنسبة الى فرانسا ، وطالب الطلاب ، عندما ينهون دراستهم ويبدأون حياتهم العملية في المستعمرات بأن :

« يحصلوا مئات ألوف الفرنكات من الضرائب ، ويشقوا الطرق ،ويبنوا

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية عدد ١٩٢ عام ١٩٢١ ص ١٩٧ ٠

الجسور والمنشآت ، ويشجعوا زراعة المنتجات الغذائية ، دون ان تغيب عن خاضرهم حاجة فرانسا الى القطن ، والصوف ، والقهوة ، والمطاط ٠٠

هذه المستعمرات تستطيع ، بما تتمتع به من اقليم وتربة ، ان تزودنا ، في برهة وجيزة ، بأطنان من القطن ، والأخشاب ، والصوف ، ومختلف انواع المنتجات التي تكلفنا كل عام عشرات المليارات ندفعها للخارج ٠ وهي ، بما لديها من سكان يبلغون الخمسين مليونا، تقدم لصناعتنا سوقا واسعة٠٠٠»٠

وأخيرا لابد لنا من أن نعلم ان سياسة المواد الأولية الناجحة انما هي مرتبطة بانشاء جهاز اقتصادي موجه بشكل خاص نحو مد الطرق الحديدية ، وانشاءات الري »(١) ٠

ويقول « م٠ لوناي » في جلسة المجلس النيابي الفرنسي المنعقدة في ١٩٢٢/١٢/٦ :

« لقد كان لفرانسا في تركيا ، غداة معاهدة فرانكفورت ، قبل الحرب العالمية الأولى ، ٧٩٪ من المصالح المادية والمعنوية ، وهو امر تعرفه انكلترا كل المعرفة ٠٠ اننا في سورية ، لأن من مستلزمات فرانسا ان تسيطر على هذا الطريق العظيم الأهمية ، الذي يصل اسيا بافريقيا واوروبا »(٢) ٠

ويكاد الكاتب هنري سيمون يختصر كل ما قيل من قبل ، في سطور ، فيقول : « ان ترك سورية ، والتنازل عن انتدابنا فيها لايعني اخفاقنا في الرسالة التمدينية التي كلفتنا بها الدول العظمى فحسب ، بل ويعني ايضا حرمان فرانسا من نفوذها الأدبي ، وحرمانها من نشر ثقافتها الفرنسية هناك ولغتها، وتخليصها من مركز مراقبة هام ، ومن قاعدة عمل في حوض البحر الشرقي ، وعلى عتبة طريق آسيا وفي قلب العالم الاسلامي ٠ انه يعني ان نترك للغير سوقا اقتصادية تكاد تتفتح ، حيث تجد تجارتنا وصناعتنا ورساميلنا اسواقا هامة لها »(٣) ٠

٠ ٠ ٠

اذن ليست رسالة فرانسا « التمدينية » و « مصالحها التقليدية » ، و « حقوقها التاريخية » أكثر من كلمات متعددة ، متنوعة ، للتعبير عن ارادة الفتح والسيطرة الاقتصادية والسياسية على سورية من جانب الاحتكارات الفرنسية ٠ وقد رأينا ، ذلك بوضوح ، عندما برز المنافس الألماني الخطير

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد شباط ١٩٢٥ ص ٧٥ ٠
(٢) مجلة آسيا الفرنسية : عدد آذار ١٩٢٢ ص ١١٦ ٠
(٣) المصدر ذاته عدد آذار ـ نيسان ١٩٢٥ ص ١٢٨ ٠

لفرانسا في هذه البقعة من العالم ، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، فلم تتأخر فرانسا عن التحرك لتأمين « مصالحها » في سورية ، وصرحت على لسان بوانكاريه في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٢١/١٢/١٩١٢ « بأننا مصممون على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا بلا هوادة ، وعازمون على ادامة تقاليد فرانسا العظيمة في الشرق »· وكما صرح نفسه في مجلس الشيوخ قائلا :«ولست بحاجة الى القول بأن لنا مصالح تقليدية في سورية ولبنان بوجه خاص ، واننا مصممون على حمل الجميع على احترام هذه المصالح »(١) · ثم جرت المفاوضات الفرنسية التركية التي انتهت الى اتفاق ١٩١٤ ، وعبر عنها بوانكارى بقوله « انها حددت الحدود الفاصلة بين منطقة نفوذ فرانسا والمانيا تحديدا نهائيا »(٢) ·

وعندما انقسم العالم الى معسكرين استعماريين متناحرين ، واشتعلت الحرب العالمية الأولى ، جرت مفاوضات بين فرانسا وانكلترا وروسيا القيصرية، عام ١٩١٥ ، لاقتسام الامبراطورية العثمانية ، انتهت الى اتفاق بينهم في آذار ١٩١٦ ، ثم الى اتفاقية فرنسية انكليزية في أيار سنة ١٩١٦ ، (سايكس بيكو) لتنفيذ احكام الاتفاقية الأولى · هذه الاتفاقية شملت كيليكيا ، وسورية ، وفلسطين ، والعراق ، التي قسمت جميعها الى ٥ مناطق ، ٣ منها ساحلية · وقد صبغت خريطة احداها باللون الأحمر وتشمل بغداد والبصرة ، (لانكلترا) ، كما صبغت خريطة الثانية باللون الأزرق وتشمل المنطقة الساحلية من الناقورة الى الاسكندرون (لفرانسا) ، وصبغت الثالثة باللون الأسمر، وتشمل فلسطين لتبقى حيادية · اما المنطقتان الداخليتان فدعيت احداهما « بمنطقة أ » والثانية « بمنطقة ب » وهما سيؤلفان دولة عربية او اتحادا عربيا ، مستقلا ، على أن يكون في « منطقة أ » مركز ممتاز لفرنسا وفي « منطقة ب » مركز ممتاز لانكلترا ، فيكون لكل من فرانسا وانكلترا في منطقة نفوذها « حق الأولوية في المشروعات الاقتصادية والقروض المحلية ، وحق الانفراد في تقديم المستشارين ، والموظفين الأجانب ، الذين تطلبهم الدولة العربية او اتحاد الدول العربية لتنظيم شئون تلك المنطقة(٣) ·

لقد كرس هذا الاتفاق ، الذي فضحته ثورة اوكتوبر الاشتراكية ، مناطق نفوذ الدولتين الاستعماريتين في الأراضي العربية المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية ، ووضع الأساس الاولي لاقرار الاحتلال المباشر · وبقدر ما كانت الحرب تقترب من نهايتها ، ويرتسم بوضوح اكثر ظفر الحلفاء على المانيا ، كان

(١) ساطع الحصري : « يوم ميسلون » ص ٣٢ ــ ٣٣ ·
(٢) ساطع الحصري : « يوم ميسلون » ص ٣٤ ·
(٣) ساطع الحصري : « يوم ميسلون » ص ٥١ ·

التنافس يشتد بين فرانسا وانكلترا في هذه المنطقة ، وكانت التعديلات تطرأ على الاتفاقات السابقة تبعا لاختلاف نسبة القوى ، وللظروف السياسيةالدولية، ومصالح كل منهما . فقد أقر مؤتمر الصلح في ك٢ ١٩١٩ فصل البلدان العربية عن تركيا ، كما قرر في ٩١٩/٣/٢١ ارسال لجنة تحقيق دولية الى البلدان العربية للاطلاع على رغبات سكانها في شكل الحكم . و في ٩١٩/٤/٢٨ وافق على ميثاق عصبة الأمم التي أقرت مادته ال ٢٢ نظام الانتداب على البلاد المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية . هذه البلدان بلغت حدا من التطور يؤهلها لنيل الاستقلال ، ولكن لابد لها من مساعدة دولة متطورة تأخذ بيدها ، وتدلها على طريق التقدم حتى تبلغه . كانت سورية الساحلية تحت الاحتلال الانكليزي فالفرنسي الذي بدأ في بيروت في ت١ من عام ١٩١٨ . كما كانت سوريةالداخلية تحت الاحتلال الانكليزي الى جانب الجيش العربي . وقد قرر الانكليز بعد مباحثات « كليمنصو – جورج » الجلاء عن سورية في ت٢ ١٩١٩ لصالح الفرنسيين مقابل تنازل هؤلاء عن الموصل لانكلترا .

ثم انعقد مؤتمر سان ريمو ، في ٩٢٠/٤/٢٦ ، الذي جعل من فرانسا دولة منتدبة على سورية ولبنان . وفي ١٤ تموز ١٩٢٠ ارسل غورو ، قائد الجيش الفرنسي في الشرق ، انذاره الى الملك فيصل بضرورة قبوله الاحتلال الفرنسي والانتداب الفرنسي ، دون ان ينسى ان يذكر بأن « هذا الانتداب يحترم استقلال اهالي سورية ، ولا يناقض مبدأ الحكم لسلطة سورية تستمد قوتها من ارادة الشعب ، ولا يتضمن سوى معاونة تحت شكل مساعدة من الدولة المنتدبة ، دون ان يتخذ مطلقا شكل استعمار او الحاق أو ادارة مباشرة » . ثم كانت معركة ميسلون التي قوضت الحكم الاستقلالي ، وفرضت الاحتلال العسكري ومركزت السلطة المطلقة في ايدي المفوض السامي الفرنسي وأعوانه، واخضعت البلاد الى سلطان الاحتكارات الفرنسية.

كان اول عمل تهديمي في البلاد هو تجزئة ما تبقى من سورية الى دويلات. فلم تمض اسابيع على بدء الاحتلال حتى أعلن غورو قيام دولة لبنان الكبير ، بعد ان ضم اليه مساحات واسعة من الأراضي السورية . وبعد اسبوع من ذلك أعلن عن قيام دولة حلب . وبعد اسبوعين اقام دولة العلويين التي عين لها حاكما فرنسيا . وأخيرا أعلن عن قيام حكومة مستقلة اداريا في جبل الدروز.

كان المفوض السامي هو كل شيء في البلاد ويمركز في يده جميع الصلاحيات والسلطات . يعاونه السكرتير العام الذي ترتبط به دوائر عديدة على رأسها مستشارون فرنسيون فنيون ، كالمالية ، والقضاء والزراعة والتعليم، والتشريع، والآثار ، والجمارك ، والبرق والبريد ، والمصالح الاقتصادية ، والعقارية ،

والوقف ، والصحة ، والبحرية ، والتجارة ، والاحتكارات ، ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ، والملكية الأدبية والطباعة ، والمعادن ، والبيطرة ، والأمن العام والمطبوعات • اما في أجهزة الحكم المحلية ، فيمثل السلطة الفرنسية المندوبون الفرنسيون ، ومساعدوهم ، والمستشارون ، وضباط الاستخبارات ، والمصالح الخاصة ، والأمن العام ، وضباط الدرك ، ومستشار الشرطة •

وفي ١٩٢٢/٦/٢٨ انشيء اتحاد بين دول دمشق ، وحلب ، والعلويين • وكانت قرارات رئيس هذا الاتحاد لاتنفذ الا بعد اقترانها بموافقة المفوض السامي • كما كان يساعد رئيس الاتحاد مجلس اتحادي يضم خمسة اعضاء من كل دولة •

وفي آب سنة ٩٢٣ انشئت مجالس تمثيلية لكل دولة من تلك الدول المذكورة ، ذات صلاحيات محدودة جدا • ثم الغي الاتحاد في ك١ ١٩٢٤ لتقوم وحدة بين دولتي دمشق وحلب ، كانت اساس الدولة السورية ، مع الاحتفاظ طبعا بحقوق وواجبات الدولة المنتدبة ، والعمل ضمن الصلاحيات المحددةايضا• كان مندوب فرنسي يمثل المفوض السامي لدى الدولة السورية ، يساعده مندوبون فرنسيون معاونون • والمندوب يصادق على اعمال رئيس الدولة في الأمور التي لاتعود لتصديق المفوض السامي • وبقيت بلاد العلويين منفصلة عن سورية وكذلك الجبل الدرزي •

هذا الحكم المباشر امتد حتى عام ١٩٤٣ ، ما عدا فترات ضئيلة كانت حقوق الوطنيين في الحكم تتسع فيها او تضيق حسب التطورات السياسية من محلية وخارجية • يقول « سوريل » « الواقع ان من الممكن ان نقول بأن سورية ولبنان كانا موضوعين تحت نظام القرارات التي يتخذها المفوض السامي وتتمتع بقوة القانون • واذا كانت بعض الصلاحيات التشريعية قد أعطيت ، في الأيام الأخيرة ، لمجالس التمثيل ، وللبرلمان في لبنان ، فان هذا لم يحدث الا تحت رقابة ممثل الدولة المنتدبة ، ولا يتمتع بالتالي الا بطابع وهمي » •

• • •

في هذا الجو السياسي عملت الاحتكارات الأجنبية عامة ، والفرنسية خاصة في سورية • كان احتلال سورية مبعث نشاط اقتصادي فرنسي واسع • فكان الرسمال الفرنسي يتوق الى استثمار كل شيء في سورية : من زراعة وتجارة وصناعة ، ومشاريع ري ، ومساقط ماء وطرق حديدية وبرية ونقل وموانيء ، ومطارات ، وثروات طبيعية ، ومواد اولية ، وبنوك ، وشركات تأمين ومشاريع البلديات ، والراديو ، والفنادق ••• ولم تكد تنته الأعمال العسكرية الاحتلالية حتى تألفت الشركات ، وبدأت دراسات امكانيات سورية من جميع

الوجوه ، واخذت اللجان الرسمية وغير الرسمية تزور سورية وتعد تقاريرها . وقد زارت البلاد بعثات عديدة متنوعة كبعثة«كارلي» لدراسة السهول الساحلية من الوجهة الزراعية (١٩٢٤) ، وبعثة « فيكتور ليفي » عام ١٩٢٧ ،و«بوكاس» عام ١٩٢٨ التي عجلت بتأسيس « الشركة الصناعية لدول الشرق » ، وبعثة « الكومندان بيشون » لدراسة المناطق الصالحة للري (١٩٢٦ ـ ١٩٢٩) ، وبعثة « دانجير » لدرس أشغال البناء في المدن (١٩٢٩) ، وبعثة «اوبيردولارو» لدرس المعادن والتنقيب عنها (عام ١٩٢٩) وبعثة « دوماس » لدرس انشاء عنابر للحبوب (١٩٢٩) ، وبعثة « لانور » لدرس التحسينات في تربيةوتجارة الغنم (١٩٢٩)(١) . كما بدأت تجارب متنوعة على زراعات تهم الاقتصاد الفرنسي . وبذلت غرفتا تجارة ليون ، ومارسيليا وجمعية التجار والصناعيين الفرنسيين للشرق » ، وغيرها نشاطا هاما في هذه الميادين.واقيمت المعارض(٢)، واسس المكتب التجاري للشرق ، الذي ربط بوزارة التجارة ، وجعل مركزه بيروت ، وهو يشتمل على « مصلحة للمعلومات التجارية » و « وصالة للمساطر» ومكتبة ، ويخرج مجلة . وقد تمكن من تأسيس بورصة ببيروت . كما بذلت جهود مماثلة تقريبا في دمشق لتطلع اصحاب العلاقة على امكانيات الازدهار الفرنسي في الشرق .

وتأسس في باريس « الاتحاد الاقتصادي لسورية » في مطلع عام ١٩٢٢ ، للعمل على دراسة شئون الزراعة في سورية وتجارتها ، وصناعتها ، وبشكل خاص في علاقاتها مع المصالح الفرنسية ، وتطوير هذه القضايا والدفاع عنها ، وللقيام « بدراسة القضايا ذات الطبيعة الاقتصاديةالمتعلقة بالمؤسسات الفرنسية والسورية في مناطق الحدود السورية .

كان صك الانتداب يطالب بمراعاة المساواة بين أعضاء عصبة الأمم في استثمار المرافق السورية وبعدم استغلال السلطة لجعل استثمار سورية وقفا على الرساميل الفرنسية وحدها . ولكن النظري شيء والواقع شيء آخر . « فكانت فرانسا لا تبرح تستخدم السلطة التي لديها لمساعدة الشركات الفرنسية واصحاب الامتيازات من الفرنسيين بكل ما لديها من قوة »(٣) .

---

(١) انظر تقرير « البنك السوري » عام ١٩٢٩ ص ١١ .

(٢) كان هذا اول معرض انشأته فرانسا في سورية اقيم في بيروت عام ١٩٢١ (نيسان ـ ايار) واشتركت فيه بيوتات فرنسية عديدة هامة . وتقدر الطلبيات التي قدمت الى المؤسسات الفرنسية ، بعد اغلاق المعرض بـ (٢٠) مليون فرنك انذاك ، كما أنشأ كثير من البيوتات الفرنسية وكالات ليا في سورية لتساعدها على تصريف البضائع وقبض الثمن ، وتسجيل طلبات جديدة (مجلة اسيا الفرنسية عدد نيسان ١٩٢٤ ص ٢٢٥) .

(٣) نجيت الارمنازي : « سورية من الاحتلال الى الجلاء » ص ٢٣ .

كان اول عمل اساسي قام به الرسمال المالي الفرنسي في سبيل السيطرة على الاقتصاد السوري هو انشاء جهازه المصرفي السوري • فلم تكد تنته الحرب العالمية الأولى حتى تأسس ، في ك١ ١٩١٨ « البنك الفرنسي لسورية » من قبل « الشركة العامة » و « الكريدي العقارية الفرنسية » ، و « الكريدي العقارية الجزائرية التونسية » • ثم تأسس « بنك سورية ولبنان الكبير » ايضا، وفي عام ١٩١٩ تأسس « الكريدي فونسيردوسيري » برسمال قدره ٧ ملايين فرنك ، ثم الشركة العقارية السورية عام ١٩٢٢ برسمال قدره ١٠٠ مليون فرنك ، وافتتح فرع « الكريدي العقارية الجزائرية التونسية » وكان اهم هذه المؤسسات المصرفية « بنك سوريا ولبنان الكبير » الذي تمتع بحق اصدار الورق السوري اللبناني •

كما بذل الرسمال المالي الفرنسي عناية بالخطوط الحديدية ، فأصلح ما افسدته الحرب منها ، واكمل مد ما يمر بسورية من خط حديد بغداد، ووضع يده على الخط الحجازي ، وفكر بمشاريع مد خطوط أخرى كخط يصل حلب بالاسكندرون مباشرة ، وخط يصل طرابلس بالناقورة ••

والى جانب عنايته بالخطوط الحديدية بذل عناية أخرى بالمرافىء ومستودعاتها • فوسع مرفأ بيروت ، وأجرى اصلاحات هامة في مرفأ الاسكندرون، وأجرى تحسينات في ميناء طرابلس •

كما فرض سيطرته على المشاريع الكهربائية في البلاد : ككهرباء بيروت ، وشركة كهرباء ومياه حلب ، وشركة كهرباء حمص وحماه ، وشركة كهرباء وحافلات دمشق ، وشركة الطاقة الكهربائية السورية و «شركة كهرباء انطاكية» وساهم في شركة البترول العراقية ومد بعض خطوطها الى طرابلس ، واقامة مصفاة فيها ، كما ساهم في استخراج الاسفلت ، وزراعة القطن وحلجه ، وتربية الحرير وغزله ، واستثمار التبغ والتنباك •••

وعلى العموم فان الرساميل الفرنسية اتجهت الى فروع دون اخرى • لقد اتجهت خاصة نحو المصارف وشركات الضمان ، ونحو المواصلات والنقل والموانىء ، ونحو الفروع المطورة للمواد الأولية ، ونحو تأمين الخدمات العامة • وبذلك أمنت هذه الرساميل فرض سيطرتها على الاقتصاد السوري ، وتمكنت من توجيهه في صالح الاقتصاد الفرنسي • وفيما يلي جدول تعود معظم ارقامه الى عام ١٩٣٩ ، يبين أهم الفروع التي اتجه اليها الرسمال الفرنسي وجانب ضئيل من رساميل الدول الأخرى[١] •

---

(١) عدنان فرا : « تصنيع سورية » ص ١٤٢ •

الرسمال الاجتماعي (بملايين الفرنكات الفرنسية)

الشــــركات

١ : ـ البنـــوك

بنك سورية ولبنان الكبير	٣٠٠
الكريدي العقارية في سورية	٠٠٦
البنك العقاري الجزائري التونسي	١٢٥
الشركة الجزائرية	٣ر٢٧٦
الشركة العقارية السورية	٠٢٢

٢ : ـ الكهرباء

شركة كهرباء بيروت	٠٧٥
شركة كهرباء حلب	٠٥٤
شركة كهرباء حمص وحماه	٠١٥
شركة الطاقة الكهربائية في سورية	٠٢٠
شركة كهرباء ترام دمشق	٠٤٠
شركة كهرباء قاديشا	—

٣ : ـ المرافىء والمستودعات

شركة مرفأ بيروت والمستودعات العامة	٠١٦
الشركة العامة للشرق	٥ر٠٠٤
مستودع تبريد وتصفية زيت الغرينيون	—

٤ : ـ الخطوط الحديدية

د٠ش٠ب	٠١٥

٥ : ـ استثمارات مختلفة

راديو اوريان	٣ر٠٠٣
فنادق الشرق الكبرى	٠٠٨
شركة اللاذقية للاسفلت والبترول	٠٢٠
شركة الكريدي الزراعية والصناعية في لبنان	—
شركة الدراسات والتحقيقات الصناعية والزراعية والتجارية	—

ان هذا الجدول الذي يبين لنا اهم الفروع التي توجه اليها الرسمال الفرنسي ، يبرز لنا ضعف هذه التوظيفات النسبي في سورية ولبنان ٠ فاذا ما قورنت درجة التوظيف بالنسبة الى الفرد الواحد من سكان سورية ، مع غيرها في البلدان المتطورة ، تبين عظيم الفارق ٠ فاذا اخذنا فرع الخطوط الحديدية ، وهو فرع هام فيسورية ، تبدى لنا ان الرسمال الموظف فيه كان يشكل عام (١٩٣٩) ٣٤ وحدة دولية بالنسبة الى الشغيل ، في حين ان توظيفات هذا الفرع بلغت في بريطانيا ، ٤٦٠ وحدة ، وفي المانيا ٤١٠ ، وفي المجر ٢١٥ (١) ٠

(١) عدنان فرا : « التصنيع في سورية » ص ١٤٢ ٠

ب : ـ صلة أهم المؤسسات الفرنسية العاملة في سورية بالرسمال المالي الفرنسي الضخم

يعتبر « بنك سورية ولبنان الكبير » أهم مؤسسة فرنسية في سورية ٠ كان المؤسسة المسيطرة على الاقتصاد السوري ، اما عن طريق سيطرته الخاصة المباشرة ، واما عن طريق غير مباشرة ، عبر الاحتكارات الفرنسية الأخرى المسيطرة على العديد من الفروع ، وتخضع ذاتها الى سيطرة البنك الى هذا الحد او ذاك ٠ ولكن هذا الوصف وحده لايعطي فكرة دقيقة عن جبروت هذا البنك ، ما لم يقرن بالحديث عن المؤسسات الأخرى العليا التي يستمد منها هذا البنك وغيره القوة ، والدعم ، والحياة ٠

ان « بنك سورية ولبنان الكبير » هو احدى المؤسسات التي يشرف عليها « بنك الهند الصينية (١)» الاستعماري ٠ والحديث عن هذا البنك مرتبط بالحديث عن « بنك باريس والبلاد المنخفضة »(٢)٠ وهاتان المؤسستان تشكلان كتلة واحدة رغم اختلاف الاسمين ٠ انهما تهتمان بالقضايا الاستعمارية بوجه خاص ٠ كانا من قبل في تنافس واسع ، ولكن هذه المنافسة ذاتها دفعت بهما الى التكتل المذكور ٠ فأصبح كل منهما اعظم مساهم في الآخر ٠ ومدير كل منهما يدخل في ادارة الآخر ٠ وهذه الكتلة الجديدة الجبارة وثيقة الارتباط بكتلة « روتشيلد » ، التي تتوافق مصالحها وتتشابك مع مصالح الكتلة الأولى في كثير من المؤسسات ، ولاسيما في مؤسسات مراكش ، وجنوبي افريقيا ، وجنوبي امريكا ٠ كما يلاحظ تعاون الكتلة الأولى تعاونا وثيقا مع بنك « لازار » احد فروع بنك روتشلد ٠

ثم ان كتلة « بنك الهند الصينية » و « بنك باريس والبلاد المنخفضة » تسيطر على جانب كبير من الاقتصاد الفرنسي ، واقتصاد المستعمرات سواء عن طريق الفروع او المشاركة المتعددة الدرجات، او الاتحاد الشخصي في الادارة،

---

(١) تأسس هذا البنك في ١٨٧٥/١/٢١ ٠ وهو شركة مغفلة للاقراض والحسم والاصدار من اجل المستعمرات تأسس لمدة ٢٠ عاما ، ثم مدد أجله مرات عدة ٠ كان رسماله آنذاك ١٤ مليون فرنك مقسمة على ٤٨ الف سهم بقيمة ٥٠٠ فرنك للسهم الواحد ٠ ثم رفع الى ٣٦ مليون فرنك ، ثم الى ٤٨ مليونا عام ١٩١٠ ٠ وفي ١٩٢٨/١٢/٣١ كان رسماله ٧٢ مليون فرنك واحتياطيه ١١٣٫٩٠٠ مليون فرنك ٠

(٢) تأسس هذا البنك من قبل جماعة من الماليين عام ١٨٧٢ ٠ ورث اعمال وزبائن مؤسستين انحلتا ، هما « بنك باريس » و « بنك الكريدي والبلاد المنخفضة » برسمال قدره ١٢٥ مليون فرنك ذلك الوقت ٠ قسم على ١٢٥ الف سهم ٠

او الرقابة على الفروع البنكية والبنوك الملحقة . وقد احتل بعض رؤساء هذه الكتلة مراكز مالية هامة : « فمونيك » كان مديرا سابقا لبنك فرانسا . و « ليبرانت » و « اى ١٠ اودو » ، و « ر. دوفيتري » و « اى. مينو » و « جان لوران » و « دوفلير » و « ش. ريست » هم رؤساء او اعضاء ادارة اكثر من ١٥٠ شركة ذات فروع كثيرة . ونظرا لصلات هذه الكتلة مع اعاظم التروستات الملياردية الفرنسية ، فانها تلعب دورا هاما في حياة فرانسا الاقتصادية والسياسية . انها تشرف مثلا على تروست الالومنيوم « بيشييني » ، وتراقب كليا او جزئيا شركات « هاشيت » ، و « كومباني جنرال ت.س.ف » و «سالان دوميدي » ، و « رافينيري سوكر دوسان لويس » (معمل سكرسان لويس) و « سوكريرى سي » و « فورج اى أسميري ، دو نوراى دوليست » و « الزاسين كونسترو كسيون ميكانيك » ، و « ستروين » ، و « ليزير » ، و « كامباني جنرال دو اليكتريسيتي » ، و « فيت – ليل » و « كومباني فرانسيز دو ميتو » وغيرها من المؤسسات الهامة الأخرى في مختلف ميادين الصناعة .

وتحت اشراف هذه الكتلة توجد البنوك التالية التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر :

« بنك كوتونير » ، و « كريدي سوكريبي » ، « بنك المنتجات الغذائية » « البنك المركزي لاعادة الخصم » ، « الاتحاد الصناعي للكريدي » .

أما « بنك الهند الصينية » فقد كان يلعب الدور الأول في السيطرة المباشرة وغير المباشرة على المستعمرات . ففي الهند الصينية كان لايوجد اي فرع او تجارة خارج رقابته المباشرة او غير المباشرة ، عبر الشركات الخاضعة له . وكان نفوذه يمتد الى اليابان ، والصين ، من خلال « البنك الفرنسي الياباني » و « الفرنسي الصيني » ، ويتغلغل في افريقيا السوداء عن طريق « بنك افريقيا الغربية » و « البنك العقاري الغربي افريقيا » و « البنك التجاري الأفريقي » عدا عن اشرافه على كثير من الشركات في جميع الفروع . وكان « بنك الهند الصينية » مع « بنك دوباري والبلاد المنخفضة » يسيطر على مراكش عن طريق « بنك دولة مراكش » و « الشركة العامة لمراكش » الخاضعين لها . وهذا كله عدا مئات من المؤسسات الأخرى الخاضعة لهما والمنتشرة في جميع انحاء العالم .

كان نائب رئيسه « م. بوايي (بول) » : رئيس « الكونتوار ناسيونال ديسكونت دوباري » أما الأعضاء فهم :

برينغار (بارون جورج) : رئيس « الكريدي ليوني » الشهيرة .

ودونيس (ألفونس) : رئيس « شركات دونيس فرير داندوشين اى دو بوردو » .

جوزج ـ بيكو (شارل) رئيس «السوسيتي جنرال دو كريدي اندوستربيل اي كوميرسيال » ٠

غيرنو (هنري) : النائب الفخري لحاكم « بنك فرانسا » ، ورئيس فخري « للسوسيتي جنرال » ٠

اومبير (اندري) : رئيس « السوسيتي جنرال » ٠

اومبير (اوكتافي) : رئيس السوسيتي فينانسيير فرانسيز اى كولونيال » ٠

رينودان (مكسيم) : مدير « السوسيتي جنرال دوكريدي أندوستربييل اى كوميرسيال » ورئيس « كومباني دو شومان دوفير دو ليست » ٠

بوكتان (جول) : نائب رئيس «الكونتوار ناسيونال ديسكوت دوباري» ٠

رون (ايرنيست) : الحاكم العام سابقا لأفريقيا الغربية الفرنسية والهند الصينية ٠

ستيرن (ادوار) : احد اصحاب « مؤسسة ستيرن وشركاه » ٠

دوتريغمان (روجي) : حاكم فخري « للكريدي فونسيير دو فرانس » ومدير له(١) ٠

ومن المؤسسات التي تساهم في « بنك سورية ولبنان الكبير » ، الى جانب كتلة « بنك الهند الصينية » وبنك « باريس البلاد المنخفضة » ، « بنك الاتحاد الباريزي »(٢) الذي يساهم ايضا مع البيوتات المالية البروتستانتية والرساميل الانكليزية في « البنك العثماني » البنك الأم « لبنك سورية ولبنان الكبير » ٠ وهذا عدا عن فروعه (بنك الاتحاد الباريزي) العديدة في تركيا وقبرص ومصر والأردن والعراق والسودان ومراكش ٠ وفضلا عن اشراف كتلة « بنك الهند الصينية » وبنك « باريس والبلاد المنخفضة » على بنك «سورية ولبنان الكبير»، فهذه الكتلة تسهم في « البنك العقاري الجزائري التونسي » العامل في سورية ، والذي يمتد نشاطه الى فرانسا ومراكش ، والشرق الأوسط والشركات المستخرجة للفوسفات ٠ ان نائب رئيس « بنك باريس والبلاد المنخفضة »داخل في جهاز بنك الكريدي المذكور ٠

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد نيسان ١٩٣٠ ص ١٢٠ ٠

(٢) تأسس هذا البنك في ١٩٠٤/١/١٦ من قبل كونسورتيوم مصرفيين لسد جميع حاجات الحياة الاقتصادية ٠ شركة مغفلة برسمال قدره ٤٠ مليون فرنك لمدة ٨٠ عاما ، ثم رفع عام ١٩٠٥ الى ١٠٠ مليون فرنك ٠

أما بنك صباغ في بيروت فهو ليس اكثر من فرع « لبنك الهند الصينية »، وكذلك حال « بنك الأهالي » بالنسبة الى « بنك باريس والبلاد المنخفضة » ٠

ومن المؤسسات الهامة العاملة في سورية وتخضع لاشراف « بنك باريس والبلاد المنخفضة » الشركة الجزائرية للكريدي والبنك » ٠ لدى هذه الشركة ١٨٠ فرعا منتشرة في الجزائر وتونس ومراكش ٠ وهي تعتبر أضخم بنك في الجزائر وتونس بعد بنك الاصدار ، وفي مراكش ٠

ثم ان « بنك باريس والبلاد المنخفضة » يراقب بالاشتراك مع كتلة « ارسان » شركة مرفأ بيروت ، ومع كتلة « الأعمال الكهربائية » « شركة كهرباء وحافلات بيروت » ٠

والى جانب ذلك ، فان البنك المذكور يسيطر ، بالاشتراك مع «بنك الاتحاد الباريسي » على « الشركة الفرنسية للبترول » التي يعود اليها ٢٣٫٧٥٪ من رسمال شركة بترول العراق ٠ ويقدر الرسمال الفرنسي الموظف في شركة البترول العراقية وفروعها ب (٨٠) مليار فرنك(١) ٠ كما ساهم هذا البنك بالاشتراك مع « البنك العقاري الجزائري التونسي » ومع رساميل انكليزية اخرى ، في مصلحة النقل التي تأسست عام ١٩٢٦ لتأمين المواصلات بين بيروت وما بين النهرين فطهران ٠

واذا كان «بنك روتشيلد» يشرف بشكل مطلق على خطوط حديد فرانسا الشمالية وعلى خط حديد دمشق ـ حماه وتفرعاته » فان كتلة « بنك الهند الصينية » و « بنك باريس والبلاد المنخفضة » تتمتع بنفوذ على هذه الخطوط، عن طريق صلاتها الوثيقة بكتلة روتشيلد ، كما بينا من قبل ٠

ان نطاق دراستنا لايسمح لنا بالاستغراق في تفاصيل بحث ارتباط المؤسسات الفرنسية في سورية بالرسمال المالي الفرنسي ، ولكن هذا المثل الذي اوردناه ، يعطينا فكرة واضحة عن الأسياد الحقيقيين لفرانسا ومستعمراتها والبلاد الأخرى الخاضعة لنفوذها ٠

ولننتقل الآن الى دراسة موجزة لأهم المؤسسات الفرنسية العاملة في سورية ولبنان ٠

---

(١) « فرانسا والتروستات » ص ٢٤٢ ٠

أهم مؤسسات الرسمال الفرنسي

١ : ـ الجهاز الصرفي

مميزاته :

كان اهم ما يميز النظام المصرفي في سورية على العموم هو :

١ : ـ ضعف البنوك الوطنية الى حد كبير نتيجة عوامل كثيرة منها : ضعف التطور الاقتصادي العام في البلاد وبالتالي ضعف الدخل الفردي ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وكثرة الحروب والقلاقل ، والنظر بريبة الى البنوك ، ونظرة المسلمين الى الفائدة ، وضعف الادخار الانتاجي ، وسيطرة عقلية التبذير عند القادرين ، وتدهور قيمة النقد في كثير من الأحيان ...

كانت هذه البنوك الوطنية تعود اما لفرد او جماعة ، وتعتمد في نشاطها على اموالها الخاصة وعلى القليل الضئيل من الودائع . وكانت تجابه مزاحمة خطرة من المؤسسات الاجنبية .

٢ : ـ سيطرة المؤسسات المصرفية الأجنبية في مادة الاصدار والأعمال التجارية والعقارية . لم تكن سورية تعرف البنوك الحقيقية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وفي النصف الثاني منه قامت مؤسسات قليلة ، زاد عددها في السنوات الخمس عشرة السابقة للحرب . كان أغلب هذه المؤسسات فروعا أو بنات لمؤسسات اجنبية جبارة . ولذا كانت ذات مقدرة كبيرة على التسليف ، ولا حاجة لها لمعونة بنك الاصدار .

٣ : ـ سيطرة المؤسسات المصرفية الفرنسية ، في عهد الانتداب خاصة ، مع وجود عدد قليل من المؤسسات المصرفية الأجنبية الأخرى .

٤ : ـ انعدام اي تشريع خاص ناظم لنشاط البنوك ، سواء في العهد التركي او الانتدابي . وهذا ما جعل من الصعب التفريق بين بنوك الأعمال وبنوك الودائع . فكل مؤسسة تقوم تقريبا بجميع الأعمال المصرفية ولا تخضع للتخصص الدقيق فيها . كانت البنوك الفرنسية تتعاطى العمليات التجارية ، وتساهم في المؤسسات الفرنسية الموجودة في سورية ، كما كانت تتعاطى التسليف العقاري والزراعي ، وتقرض الحكومات ومؤسساتها العامة ، حتى ليمكن القول بأنها كانت تقوم بكل شيء .

٥ : ـ كانت المؤسسات المصرفية الأجنبية ، عبارة عن مؤسسات تجارية ، لا تنظر الى الاقتصاد السوري الا من زاوية مصالحها الخاصة ، وتحقيق الربح الممكن لها . كانت معاملات هذه البنوك موجهة من حيث الأساس الى تمويل المستورد والمصدر ، فضلا عما تقوم به من نشاط متزايد في تمويل التجارة المحلية .

٦ : ـ كانت المؤسسة الحكومية المصرفية الوحيدة هي البنك الزراعي الذي يعمل لسد حاجات المزارعين بقدر ما يسمح به رسماله الصغير .

بنك سورية ولبنان الكبير

« ان البنك السوري يعتبر سورية ملكا له »

« هنري دى جوفنيل »

قبل يوم من معركة ميسلون ، أي في ١٩٢٠/٧/٢٣ القت الطائرات الفرنسية منشورا على مختلف المدن السورية ، بتوقيع الجنرال غورو ، يهاجم فيه الحكومة الفيصلية التي جرت البلاد الى الحرب ، وينفي فيه عن فرنسا تهمة الاستعمار والاستعباد ، ويقول فيه « ان هذه الحكومة جرّت عليكم أعظم الاضرار بمنع النقد السوري الجديد، وباحداث حاجز اقتصادي بين دمشق والساحل »(١) ٠

وقبل ايام من ذلك ، ارسل الجنرال غورو انذاره الى الحكومة الاستقلالية الفيصلية في دمشق يطالبها ، فيما يطالبها فيه ، بقبول الانتداب الفرنسي والاحتلال ، وقبول ورق البنك السوري كعملة وطنية ، والغاء جميع الأحكام المتعلقة بمنع تداول هذه الأوراق في المنطقة الشرقية من سورية(٢) ٠ كانت الحكومة الفيصلية أصدرت قانون نيسان ١٩٢٠ ، الذي حدد النظام النقدي ، وجعل الدينار الوحدة النقدية المبنية على اساس الذهب ، وترك حرية التعامل بالجنيه المصري لقاء ١٢٥ ق٠س للجنيه الواحد ٠ وكان تداول ورق البنك السوري مقتصرا على المنطقة الغربية المحتلة من قبل الجيوش الفرنسية ٠ فبعد ان انفرد الجيش الفرنسي باحتلال الساحل وانسحب الجيش الانكليزي منه ، أصدر الجنرال غورو القرار رقم ١٢٩ تاريخ ١٩٢٠/٣/٣١ القاضي بالغاء القرارين رقم ١١ تاريخ ١ت ٢ ١٩١٨، ورقم ٥١ تاريخ ١٤ ت٢ من العام نفسه الصادرين عن الحاكم الاداري العام الانكليزي في المنطقة الغربية ، وهما القراران اللذان أبطلا التعامل بالورق التركي وأقرا التعامل بالجنيه المصري وغيره ٠ كما اعتبر هذا القرار (١٢٩) ورق المصرف السوري، العملة الرسمية في اراضي المنطقة الغربية ، اعتبارا من أول ايار ١٩٢٠ ٠ وعليه « فكل شخص يوجد بأية صفة كانت ، في اراضي هذه المنطقة مكلف بقبول هذه العملة لأجل كل العمليات التي يجريها كائنا ما كان سببها وغايتها »٢ ٠

وأبانت المادة الثالثة نوعية الأوراق النقدية التي يصدرها البنك السوري للمنطقة المذكورة على اساس الفرنك الفرنسي ، والجهة التي يجري لحسابها

(١) ساطع الحصري : « يوم ميسلون » ص ٣١٦ ٠

(٢) هي المنطقة التي كانت خاضعة لسلطة الحكومة الاستقلالية ٠

الاصدار • وطالبت دائرة الاصدار ان تضع بين يدي البنك السوري ، لأعماله التجارية ، من الأوراق ما يكون قد قدم بدلها من العملة الأجنبية ، او الأوراق المالية على الخارج • وهذه المبالغ ، بالاضافة الى الكريديتو المفتوح في باريس ، تغطي الأوراق المتداولة• ثم ان المادة الرابعة منه طالبت بتحويل جميع التعهدات والعقود ، والأوراق التجارية المعقودة والمكتوبة من تاريخ اول ايار ١٩٢٠ ، في اراضي المنطقة الغربية ، والتي يتم وفاؤها في الأرض المذكورة ، الى العملة السورية • أما المادة الخامسة فقد طالبت جميع البنوك والمؤسسات والادارات العامة والخاصة ، والتجار ، وكل شخص يقدم للعموم بضائع او مصنوعات ، بأن تضع تعرفات اسعار البيع بالعملة السورية ، او ما يعادلها حسب قيمة القطع ، وذلك اعتبارا من اول ايار سنة ١٩٢٠ • وتبين المادة (٦) منه عقوبات المخالفة ، كما تنص المادتان الثامنة والتاسعة على أحكام انتقالية•

هذا القرار وضع الأساس الأولي لنظام النقد السوري في ظل الانتداب ، وأبطل التعامل بالجنيه المصري بسبب الأعباء المالية التي يحملها هذا التعامل للخزينة الفرنسية • لأن قيادة الجيش الانكليزي كانت قد استبدلت اوراق النقد التركية بالجنيه المصري الذي يصدره البنك الوطني المصري ، المؤسسة البريطانية الخاصة • وجعلت هذه القيادة الليرة المصرية الورقية العملة الوحيدة التي اجبر الناس على التداول بها في المنطقة الغربية اثر الاحتلال(ت٢ ١٩١٨)• وعلى صرفها بالليرة التركية الذهب ، بمعدل سعرها الاسمي • فكان على فرانسا ان تشتري الورق المصري من البنك المصري ، لتأمين مصاريف جيشها البالغ (٧٠) الفا آنذاك • وهو امر كان يثقل كاهل الخزينة الفرنسية بأعباء كثيرة • أما بعد القرار المذكور فقد أصبحت فرانسا تدفع نفقات جيوشها في سورية ورقا نقديا يمثل الفرنك الفرنسي وقابلا للاستيراد بشك على باريس•

وحينما امتد الاحتلال الفرنسي من المنطقة الغربية الساحلية الى المنطقة الشرقية ، اثر معركة ميسلون ، وبعد اسبوعين فقط من الاحتلال ، اصدر غورو قرارا مؤرخا في ٩/٨/٩٢٠ اعلن فرض التعامل بورق البنك السوري في هذه المنطقة ، وسحب الجنيه المصري من التداول •

البنك ـ الشركة

لقد قررت نتائج الحرب مصير سورية فجعلتها دولة خاضعة للانتداب الفرنسي • ولم يلبث « البنك العثماني » ان عمد ، عام ١٩١٩ ، الى تأسيس شركة مساهمة فرنسية تدعى « بنك سورية ولبنان الكبير » وفقا للاتفاقات التي حدثت مع وزارة المالية الفرنسية في باريس والمصادق عليها من قبل وزارة

الخارجية في ٨ و ١٩١٩/٤/٢٨ . هذه الشركة نالت جميع الوكالات والامتيازات التي كان يتملكها ويتصرف بها البنك العثماني في سورية من قبل . وكان ثمن ذلك كله حزمة من اسهم الشركة الجديدة تعطي للشركة الأم . ونتيجة لاتفاق الشركة مع السلطة الفرنسية في باريس ، عهد المفوض السامي الى استصدار المرسوم ١٢٩ المؤرخ في ٩٢٠/٣/٣١ الذي منح الشركة امتياز اصدار النقد على اساس الفرنك الفرنسي ، وفرض تداول اوراقه .

ومن الرجوع الى قانون الشركة الأساسي يتبين لنا انها ترمي، على الأخص الى تسهيل السبيل لترقية الحالة الاقتصادية في سورية ولبنان الكبير . وهي تقوم بالأعمال الآتية :

أ : ـ اصدار اوراق نقدية تدفع قيمتها لحاملها حين الطلب ، وذلك بناء على الامتياز الممنوح لها دون سواها ، وعلى الشروط المذكورة في صك الامتياز .

ب : ـ عقد قروض وسلف للحكومات السورية واللبنانية بالشروط المبينة في الاتفاقات التي ستعقد بينها .

جـ : ـ قطع جميع الأوراق التجارية من سندات لأمر ، وسفاتج ، وكمبيالات ، وعلى الجملة كل الأوراق وسندات الاعتماد التي لاتتجاوز مدة استحقاقها ١٨٠ يوما .

د : ـ القيام بقطع سندات سواء اكانت قابلة للتحويل او غير قابلة له ، وعقد قروض أو سلف عليها بشرط ان تكون تلك السندات مضمونة :

١ : ـ بسندات ايداع قابلة التحويل ، او وصولات بضائع ايا كان نوعها تكون مودعة في مخازن البنك ، أو في مخازن عامة ، أو في مخازن خاصة سلمت مفاتيحها الى البنك .

٢ : ـ بايداع نقود أو معادن ثمينة يمكن تحويلها الى نقود .

٣ : ـ بأوراق نقل او بوليصات شحن لأمر ، تكون محررة باسم حاملها، ومجيرة قانونيا .

٤ : ـ بايداع اوراق مالية او سندات على الحكومة او اسهم او سندات لها فائدة معينة من الأرباح أو غيرها من الأوراق المالية للتحويل التي يرضى بها مجلس ادارة البنك . ومما تجب ملاحظته ان البنك لم يكن ليحق له ان يقوم بقروض يقصد منها مجرد الرهن ، غير انه يستطيع في اي وقت كان ان يرتهن

عقارات او مراكب ، وان يأخذ اموالا منقولة بمثابة كفالة او ضمانة تكميلية لصيانة حقه عند كل مدين ٠

٥ : ــ بتحويل بيانات تختص بأشغال عامة او ببضائع موردة لادارة عامة مصدق عليها من الدائرة ذات الاختصاص ٠

هـ : فتح حسابات ذات فائدة لأشخاص يكون اقتدارهم على الايفاء امرا مشهورا ، وذلك بعد ان يكون مجلس الادارة قد عين الحد الأقصى لكل من هذه الحسابات بحيث لا تتجاوز مدتها ١٨٠ يوما ٠

و : ــ قبول ايداع جميع انواع النقود ، والمعادن الثمينة ، والأوراق المالية ، وما يختص منها بالمنقولات وفتح حسابات ايداع ، وحسابات جارية وحسابات شكات ٠

ز : ــ القيام بقبض ودفع قيمة جميع الأوراق المالية والحوالات واوامر الدفع او بحفظها والقيام ايضا بكل اعمال الصندوق والبنك وبكل ما تكلفه اياه اية دولة كانت او اية ادارة عامة او خاصة او احدى الشركات او الأفراد ٠

ح : ــ اصدار وشراء وبيع وتصريف اوراق تتعلق بقروض عامة ، وكذلك الحوالات على الخزينة والسفاتج وأوراق الاعتماد والشكات والحوالات على اختلاف انواعها ٠

ط : ــ عرض وبيع اوراق تتعلق بقروض عامة او خاصة من التي تصدر بصورة قابلة للتحويل ، واصدار او بيع الأوراق المختصة بأموال منقولة ، وذلك لحساب الغير فقط ، والقيام بقبض وتسديد جميع الضمانات والكفالات والرهون والتأمينات على اختلاف انواعها ٠

ي : ــ الاتجار بالمعادن الثمينة ٠

ك : ــ جباية المداخيل العامة لحساب السلطات ودفع قيمة النفقات العمومية ، وبوجه عام معاونة الحكومات اللبنانية والسورية في اعمالها المالية ، ومعاونة الحكومات الأخرى في علاقاتها المالية مع سورية ولبنان وفقا للشروط المتفق عليها او التي سيتم الاتفاق عليها فيما بينها ٠

ل : ــ وبوجه عام جميع الأعمال المالية ، واعمال البنك المتعلقة بسورية ولبنان ، ما خلا الأعمال العقارية والقروض المبنية على الرهن المجرد ٠

ويحق للبنك ان يتملك عقارات ليقيم فيها دوائره ومكاتبه ، ويجعل منها مخازن له ومساكن لموظفيه ٠ وما خلا العقارات التي تلزمه للأغراض المار ذكرها

لا يجوز ان يتملك سوى ما يعود منها اليه بالمزاد العلني ، او البيع الاجباري لاستيفاء ديونه او ما يعطى منها بدلا من المبالغ التي يسلفها ·

وخلال المدة الممنوح للبنك فيها حق اصدار اوراق النقد في سورية ولبنان الكبير ، لايقبل البنك للقطع سوى المسندات لأمر ، والسفاتج ، والأوراق التجارية الأخرى القابلة للتحويل ، والموقع عليها على الأقل امضاءان مقبولان لديه · على انه يمكن الاستيعاض عن احد هذين الامضائين باحدى الضمانات المنصوص عنها في الفقرة الرابعة المار ذكرها · ويمكن ايضا الاكتفاء بامضاء واحد لأجل فتح الاعتماد اذا خصص لأشخاص قد اشتهروا باقتدارهم على الايفاء وذلك بالشروط المنصوص عليها في الفقرة (هـ) · غير انه حين الاكتفاء بامضاء واحد لفتح اعتماد ، لايجوز ان يتجاوز هذا الاعتماد قيمة ربع الاحتياط · أما قيمة الحوالات لأمر ، والسفاتج ، وغيرها من الأوراق التجارية الواجب دفعها في سورية ولبنان الكبير فلابد من ان يكون نصف مجموعها على الاقل مشتملا على ثلاثة امضاءات · على انه يجوز ان تقوم مقام احد هذه الامضاءات الثلاثة احدى الضمانات المذكورة في الفقرة (د) المار ذكرها ·

كان مركز الشركة باريس · وكان يحق لها ان تنشيء بمجرد قرار من مجلس الادارة ، فروعا ووكالات ومكاتب في سورية ولبنان الكبير · اما مدة الشركة فهي ٩٩ عاما تبدأ من يوم تأليفها النهائي أي في ٢ ك٢ ١٩١٩ ···· كان رأسمال الشركة في عام ١٩١٩ ، عشرة ملايين فرنك ، ارتفع عام ١٩٢٠ الى ٢٥٫٥ مليون فرنك ، مقسم على ٥١ الف سهم بقيمة ٥٠٠ فرنك للسهم الواحد · بيع منها ٤٠ الف سهم نقدا ، وأبقي ١١ الف سهم « للبنك العثماني » لقاء موجوداته والتنازل عن اسهمه · وقد بيع من الأهلين في سورية ولبنان خمسة الاف سهم ·

كان للشركة حق زيادة الرسمال او انقاصه بعد موافقة الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة · ولم يكن المساهم ليسأل ماليا الا عن قيمة الأسهم التي يملكها · والسهم شخصي يعطى لمالكه ويمكن نقله · وبمجرد تملك السهم يصبح المالك خاضعا لقانون الشركة الأساسي وللقرارات التي تتخذها الجمعية العمومية · ثم انه لم يكن ليجوز لمثلي مساهم ما او دائنيه ان يطلبوا لأي سبب كان ، وضع الاختام على اموال الشركة او اوراقها او ان يتدخلوا في امر ادارتها · كما انه لم يكن بامكانهم طلب قسمة الأموال المشتركة او المزايد عليها بين المشتركين فيها ، بل كان عليهم ان يستندوا الى بيانات الجرد او الى قرارات الجمعية العمومية لأجل صيانة حقوقهم · أما ادارة الشركة فكانت بين يدي مجلس ادارة اقله ٨ اعضاء وأعظمه ١٦ عضوا ينتخبون من الهيئة العامة ممن يملك ٥٠ سهما على الأقل · ولكل عضو حق توكيل من يقوم مقامه من بين

زملائه ليصوت باسمه في امور معينة • ولا تعدو اصوات الوكيل الصوتين • وقرارات المجلس تصدر بأغلبية اصوات الأعضاء الحاضرين والموكلين • وكان لابد من اجل اعتبار الجلسة قانونية من حضور اربعة اعضاء بالذات على الأقل• وقد جعلت المادة الثانية والعشرون من مجلس الادارة ، الحاكم المطلق بأمره وكشفت عن الديكتاتورية المالية العنيفة التي تجعل من عدد ضئيل من الأفراد (٨ ـ ١٦) كل شيء ، بينما تبقى الوف او عشرات الوف المساهمين كأنهم لا شيء •••

فلمجلس الادارة حقوق بالغة منتهى السعة فيما يتعلق بادارة وتسيير اعمال الشركة • وليس لهذه الحقوق من تحديد او قيد خصوصا فيما يلي : نفقات الادارة العامة ، عقد الاتفاقات والتعهدات ايا كان نوعها ، شراء جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق المتعلقة بها أو التخلي عنها او بيعها او استبدالها ، قبول وتصديق عقود الايجارات سواء اشتملت على وعد بالبيع ام لا • قبول كل ضمان منقول او غير منقول • تحويل جميع الايجارات والمداخيل والاقساط السنوية والمرتبات سواء كانت مستحقة أو ستستحق ، ونقلها وقبضها بطريق التصريف او القرض او بأي وجه كان ويأتي ، نتيجة هذه الأعمال ، الى اية شركة كانت • استقراض جميع المبالغ اللازمة لأعمال الشركة وحاجاتها وعقد هذه القروض بالوجه والفائدة والشروط التي يراها مناسبة بواسطة منح اعتماد او غير ذلك •••

ولا تكتفي المادة بما اوردناه بل تؤكد مرة اخرى « ان تعداد الاختصاصات المختلفة التي مر ذكرها لايفيد عدم امكان تجاوزها • وكل امر لم يكن بمقتضى القانون الأساسي ، وبمقتضى القوانين المرعية ، من اختصاص الجمعية العمومية يكون من اختصاص مجلس الادارة » •

ويمكن للمجلس ان يعين المديرين ونوابهم ووكلاءهم يحدد اختصاصهم وسلطتهم • كما يمكنه ان يحول سلطته كلها او بعضها الى عضو او جملة من اعضائه ، يمكنه ان يحول سلطة معلومة الى اي كان ، ولو كان غريبا عن الشركة وذلك بمقتضى توكيل خاص لغرض معين • وهو الذي يحدد رواتب المديرين والنواب والوكلاء المفوضين • ولا يتوجب على الأعضاء شخصيا شيء مما يتعلق بتعهدات الشركة ، ولا يسألون الا عن القيام بمهام وظيفتهم فقط • أما الجمعية العمومية فتتألف من المساهمين الذين يملك واحدهم على الأقل ١٥ سهما ، مع حق تجميع الأسهم لمن لايملك الرقم المذكور وانتداب شخص يمثل المجتمعين • وبعض اجتماعات الجمعية العمومية تكون قانونية لمجرد تمثيل ربع الرسمال ، فان لم يتم ذلك ، اجل الاجتماع الى اجتماع اخر يعتبر قانونيا مهما كان رقم الرسمال الممثل • ومجلس الادارة هو الذي يحدد المواضيع

المعروضة للبحث والمناقشة في الجمعية العمومية ، ولا يمكن ان يدرج فيه الا المقترحات الصادرة عن المجلس المشار اليه ، او عن المفوض او المفوضين ، او المقترحات التي تبلغ الى المجلس قبل الاجتماع بعشرة ايام على الأقل ، وتشتمل على تواقيع عدد من المساهمين تمثل اسهمهم قيمة ½٪ رسمال الشركة على الأقل . ولا يجوز ان يطرح على بساط المناقشة الا الشئون المذكورة في البيان المتقدم الذكر اما التصويت فيجري بالأكثرية . ولكل خمسة عشر سهما صوت واحد ... ويؤخذ من الأرباح ٥٪ لانشاء اعمال الاحتياطي ويكدس حتى يبلغ ١/١٠ الرسمال ، وعندئذ يتوقف عن فرز ٥٪ الا اذا نقص الاحتياطي عن النسبة المذكورة ... وتوزيع الأرباح يتم على اساس ١٢٪ لمجلس الادارة و٨٨٪ للأسهم ... الى ما هنالك من أحكام .

ـ شرعيـــة البنك ـ

هذا القيد الاستعماري فرضه الرسمال المالي الفرنسي على الشعب السوري بقوة الحديد والنار . لقد الحق النقد السوري بالفرنك الفرنسي ، وجعله ، عمليا ، نقدا فرنسيا ذا قناع عربي . ثم اراد الباس هذا الفرض طابع الشرعية القانونية ، اثر اقرار معاهدة لوزان ؛ (١٩٢٣/٧/٢٣) التي أقرت انفصال اراضي العدو عن الدولة العثمانية . فارتأت السلطات الفرنسية ان من الأصلح أخذ موافقة الحكومة السورية على اتفاقية البنك لتكتسب الشرعية اللازمة .

بدأت المفوضية الفرنسية في ت١ ١٩٢٣ مفاوضاتها مع حكومات لبنان والاتحاد السوري والدروز للاعتراف بالنقد السوري الذي كان حتى تاريخه مفروضا بالقوة ولا يستند الى اساس شرعي وطني . وقد تقدم البنك من السلطات المحلية الكركوزية بشروط فيها بعض الاغراء بالنسبة الى شروط البنك السابقة كتخصيص سورية بجزء من ارباح الاحتياطي المستند اليه النقد الورقي . ولما نوقشت قضية البنك في المجلس النيابي اللبناني ، ارتؤي التقدم الى البنك بطلبات ثلاثة : اشتراك السوريين بالرسمال وفي الادارة ، واشراك الحكومة بالرقابة على البنك . اما الطلب الأول فقد اجاب عليه البنك بعرض ٨ آلاف سهم في السوق ، ابتاع منها السوريون واللبنانيون قرابة ٥ آلاف سهم كما أبنا . واما الطلب الثاني فقد تقرر تلبيته على نحو ما ، واما الثالث فكان نصيبه الرفض المطلق . فلا يمكن للبنك ان يقبل اية رقابة او تدخل في ادارة اعماله . وبعد مفاوضات دامت اربعة أشهر ، وفي جو عاصف من معارضة مجلس الاتحاد السوري نتيجة النقمة الشعبية على النقد السوري الذي حمل السوريين الخسائر الفادحة ولما يمض غير زمن قليل على فرضه ، وقعت بين ممثلي البنك وبين

رئيس اتحاد الدول السورية (صبحي بركات) ، ووكيل حاكم دولة لبنان (ب. اوبوار ، ومعاونه اوغست اديب باشا) ، وممثل دولة جبل الدروز (توفيق الأطرش) اتفاقية ١٩٢٤/١/٢٣ . وقد صدقها المفوض السامي في اليوم نفسه. هذه الاتفاقية كرست امتياز البنك ، ضمن حدود قانونه الأساسي لمدة خمسة عشر عاما بدء من اول كانون ٢ عام ١٩٢٤ .

لقد اعتبرت هذه الاتفاقية العملة الناشئة عن قراري غورو المؤرخين في ٩٢٠/٣/٣١ ، و ٩٢٠/٨/٩ ، العملة الوحيدة في البلاد . فتستعمل في تحديد الاسعار ، وفي اجراء تصفية بين المدينين والدائنين ، مع امكان تداول نقود اخرى لمدة موقته ، وفي اماكن معينة (م٢).

اما وحدة العملة السورية فهي الليرة اللبنانية السورية وقيمتها ٢٠ فرنكا فرنسيا .

ونصت الاتفاقية على ان من حق البنك اذا لم يدفع مدينه له دينه عند الاستحقاق ، ان يلجأ بعد خمسة عشر يوما من اخطار المدين رسميا ، الى المزاد العلني ، ورغم كل اعتراض ، لبيع البضائع والأشياء الذهبية والفضية والسندات والأوراق المالية المودعة ضمانا لأمواله . كما يبقى له الحق في ملاحقة المدين بالطرق القانونية الأخرى لاستيفاء كل ما يطلب له من رسمال وفائدة وعمولة ونفقات ... ويستوفي البنك حقه من ثمن المبيع مباشرة ، واذا لم تكف القيمة لاحق المدين بما تبقى من رسمال وفائدة وعمولة .. (م٣) .

ثم ان الموقعين لأمر، والقابلين، والمجيرين، والكفيلين في الأوراق التجارية المحولة للبنك والمبيعة له ، يحاكمون امام المحاكم التي يتقاضى لديها التجار انفسهم ، وذلك فيما يتعلق بهذه التعهدات او بالضمانات او غيرها من التأمينات المختصة بها . (م٤) .

ويحق للبنك دون سواه اصدار اوراق نقدية تدفع قيمتها لحاملها لدى الاطلاع عليها في دوائره بسورية ولبنان. وذلك بشك على باريس او مرسيليا بمعدل ٢٠ سنتا فرنسيا لكل قرش . وتكون هذه الأوراق بقيمة قرش واحد و ٥ ، و ١٠ ، و ٢٥ ، و ٥٠ وليرة و ٥ ، و ١٠ ، و ٢٥ ، و ٥٠ ، و ١٠٠ ليرة. مجموع قيمة الأوراق المتداولة لايجوز ان يتجاوز ٢٥ مليون ليرة[1] في جميع مناطق الانتداب . اما دائرة الاصدار فهي مستقلة تمام الاستقلال عن اعمال البنك التجارية . يفتح فيها حساب خاص بجميع اعمال اصدار الاوراق او

(١) هذا السقف الغي نهائيا بقرار من المفوض السامي في ٢١ ت ١٩٣٧ .

سحبها • وقيمة الأوراق الموضوعة تحت التداول ، يجب في كل حين ان يكون لها مقابل مؤلف من :

أ : ــ نقود او سبائك ذهبية •

ب : ــ مجموعة اوراق مؤلفة من سندات وسفاتج تجارية موقع عليها امضاءان على الأقل يختارهما البنك وتكون مدة استحقاقها ٩٠ يوما على الاكثر ، وتكون محررة بعملة اجنبية ومسحوبة من سوق أجنبية اخرى او من سوق سورية او لبنانية على سوق أجنبية •

او من سندات وسفاتج تجارية تشتمل على ٣ تواقيع يختارها البنك ، وتكون مدة استحقاقها ٩٠ يوما على الاكثر ، ومحررة بعملة لبنانية سورية • ومجموع قيمة السندات والسفاتج التجارية المعدة لتغطية « ضمان » اوراق البنك لايجوز ان يتجاوز ٧٪ من قيمة اوراق النقد المتداولة •

ج : ــ مبلغ من الفرنكات لاتتجاوز قيمته ثلث الأوراق المتداولة ، يودع في الخزينة الفرنسية بصورة الزامية ، ويعطى عن هذا الحساب المعروف باسم حساب (أ) فائدة سنوية قدرها ٥ر١٪ •

ويمكن ان يكون للبنك حساب آخر تحت الطلب في ادارة الصندوق المركزي للخزينة العامة في باريس ، وتكون الفائدة عنه مساوية على الأقل لما يدفعه الصندوق المشار اليه عن حسابات الأفراد التي هي من نوعه ، ويطلق على هذا الحساب اسم حساب (ب) •

اما مجموع قيمة السندات والسفاتج مع رصيد حساب (ب) فلا يجوز في اي وقت ان يتجاوز معدل ٢٢٪ من قيمة اوراق النقد المتداولة •

د : ــ اوراق مالية على الدولة الفرنسية ، او مضمونة منها ، تستحق الاداء خلال سنتين على الأكثر ، وتودع في بنك فرانسا • اما حساب ما يقابل الأوراق المتداولة ، حسبما تبين اعلاه ، فيجري بناء على سعر اليوم الجاري بحيث تعتبر قيمة القرش السوري ٢٠ سنتا فرنسيا • على أن الذهب ، ومثله السندات التجارية المحررة بنقود أجنبية غير الفرنك ، فيجري حسابها على اساس سعر اليوم الجاري ، بعد انزال ٥٪ على الأقل • وعلى البنك ان ينشر بيانا في كل شهر يبين فيه قيمة الأوراق ، المتداولة حتى اخر يوم من الشهر المنصرم ومن جهة اخرى قيمة ماله مفصلا ، وفق المادة السابقة، مما هو مخصص لضمان هذه الأوراق • وعلى البنك ان يدفع خلال الأشهر الثلاثة الأولى من كل عام دخلا من المبالغ المقبوضة لحساب السنة الماضية ، من اصل الحاصلات

والمداخيل الناشئة عن ضمان اوراق البنك ، ويرتفع معدل هذا الدخل تدريجيا من ١٪ الى ٥٠٪(١) ٠

وعلى الادارات العامة ان تدفع بمقبوضاتها التيلا حاجة الى استعمالها في وقت قريب ، الى البنك الذي يدفع مقابل استخدامها فائدة توازي معدل القطع في بنك فرانسا ٠ ويعتبر البنك عميلا لحكومات لبنان وسورية ، فيقوم بكل اعمال تسليفها وحركة اموالها سواء كان في داخل مناطقها او خارجها ٠ ويحق لهذه الحكومات اللجوء الى جهات اخرى لعقد قروض عامة ، ولكن الشروط اذا تعادلت كان للبنك حق الافضلية بذلك الاقراض ٠ وللبنك دون سواه تصريف سندات الخزينة وغيرها مما تصدرها الخزينة لأجل قريب ، لقاء عمولة لاتتجاوز ١٪ ٠ وعلى البنك ان يقدم ـ للحكومات المتعاقد معها ـ من دائرته التجارية ، سلفة مشتركة بلا فائدة ، قدرها ١٥٠ الف ليرة ٠ والسلف توفى للبنك عند انتهاء مدة امتيازه ٠ ويضم مجلس ادارة البنك الى اعضائه ٤ اعضاء سوريين او لبنانيين ٠ وتلحق بمديرية الوكالات العامة لجنة مؤلفة من ٨ أعضاء منهم ٦ على الأقل لبنانيون أو سوريون يتولى انتخابهم مجلس ادارة البنك من بين مالكي اسهمه ٠ وهذه اللجنة التي تصبح تحت رئاسة المدير العام تبدي رأيها في امر القطع والاعتماد المالي ، وفي جمع المسائل التي يطرحها مجلس ادارة البنك تحت مناقشتها ٠ وهذا المجلس نفسه هو الذي يقوم بتحديد اختصاص اللجنة المذكورة ٠ وتتعهد الحكومات المتعاقد معها بحماية منشآت البنك القائمة ضمن مناطقها فتضع تحت تصرفها عددا كافيا من الحرس ،وتقدم عند الاقتضاء القوة اللازمة لتأمين نقل الأموال ٠

وللبنك ان يتملك من العقارات ما هو بحاجة اليه ٠ كما يمكن ان يتملك عقارات أخرى لقاء ديونه ويفرغها لاسمه رأسا ٠ ويعفي البنك وفروعه من جميع الضرائب والرسوم العادية وغير العادية ، سواء أكانت مقررة الآن او ستقرر فيما بعد ، لمصلحة الدولة المتعاقدة او الألوية او الاقضية او البلديات اذا كانت تلك الضرائب والرسوم تصيب اسهمه وارباحه الصافية وغير الصافية ، او كانت تصيب حركة تجارته او العقارات الواقعة بملكه المطلق والمخصصة لاستثمار تجارته واتساع نطاقها ٠ ومع هذا فتستثنى من هذا الاعفاء ، ضمن شروط

---

(١) اذا كان المتداول دون ٥٠ مليون ليرة فلا يدفع البنك شيئا ٠ واذا زاد هذا المبلغ ليرة واحدة وحتى ٥٥ مليون ليرة يدفع ١٪ ، ثم كلما زاد التداول ٥ ملايين ، زاد الدخل ١ آخر ٪ ، حتى يصبح المبلغ المتداول ٢٠٠ مليون ليرة فيكون الدخل ٣٠٪ ثم كلما زاد المبلغ المتداول ١٠ ملايين زاد الدخل ١٪ حتى مبلغ ٢٦٠ مليونا فيدفع ٣٦٪ ، وبعد هذا الرقم كلما زاد المبلغ المتداول ١٠ ملايين زاد الدخل ٥ر١٪ حتى يصل المبلغ الى ٣٤٠ مليونا فيكون الدخل ٤٨٪ وبعد هذا الرقم يصبح ٥٠٪ ٠

معينة الرسوم ذات الصفة المحلية والتي تقابل خدمـة تؤدي مثل « رسـوم الكناسة ، والانارة ، والحراسة » ·· والرسوم الشخصية ، كرسم التمتع على موظفي البنك ، ورسوم السيارات والعجلات ···

ـ تجديد الامتياز ـ

هذه الاتفاقية كانت الاساس « الشرعي » لمزاولة البنك نشاطه طوال مدة الاتفاقية التي تنتهي في ٣١/٣/٣٩ · ومنـذ أوائـل عام ١٩٣٧ بدأ المصـرف مفاوضاته الجديدة مع سورية ولبنان للحصول على تمديد اجل الاتفاقية · وقد توصل البنك في لبنان بسهولة الى مأربه · فاتفق لبنان معه في ٧/٦/٣٧ على تجديد الامتياز لمدة ٢٥ عاما اعتبارا من اول نيسان سنة ٩٣٩ · أما في سورية فقد حدثت في الفترات الأخيرة تبدلات سياسية هامة ، بفضل نضال الشعب السوري البطولي · فقد أجبر السلطات الاستعمارية على الاعتراف باستقلاله المبدئي · وتمكن ممثلو البرجوازية من اقرار معاهدة تحالف بين الطرفين عام ١٩٣٦ تنهي الانتداب ، وتنشيء حياة استقلالية في البلاد · وقام في سورية حكم وطني نيابي محدود الصلاحيات ، بانتظار توقيع المعاهدة التي نكل الفرنسيون اخيرا عن توقيعها (تصريح بونه في ١٣/١٢/١٩٣٨) · وكان البنك والحكومة الوطنية قد توصلا في مفاوضاتهما الى اتفاق ٢٥/٢/٩٣٨ · وقد قضت المادة ٢٥ من هذه الاتفاقية ، بأن الاتفاقية لا تعتبر سارية المفعول الا لدى اصدارها بقانون، اي الا بعد تصديقها من المجلس النيابي · والاتفاقية ، على العموم ، لاتفرق كثيراً عن الاتفاقية السابقة لا من حيث الأسس والجوهر ولا من حيث ارتباط النقد الفرنسي بالفرنك ، كما لا تفرق من حيث التسليف ، واثر الامتياز على تطور سورية الاقتصادي ·

وعندما سافر رئيس الوزراء ، مردم ، الى باريس للمرة الثانية ، سعيا وراء ازالة العقبات التي تعيق تصديق المعاهدة ، استطاع الفرنسيون ان ينالوا تنازلات هامة منه ، لاسيما اتفاق « بونة ـ مردم » المؤرخ في ١٤/ت٢/١٩٣٨ المتعلق بتجديد الحكومة السورية لامتياز البنك واستثمار البترول السوري · وبعد إعلان الجانب الفرنسي رفضه احالة المعاهدة على المجلس النيابي الفرنسي، أعلن مردم ، امام المجلس النيـابي انه في حل من الاتفاقات والعقـود الـتي وقعها مع الجانب الفرنسي لعدم وفاء هذا الجانب بتعهداته · واخذ المجلس النيابي في جلسة ٣١/١٢/١٩٣٨ قرارات هامة منها ما يتعلق باتفاقية البنك· « لما كان لم يعرض على مجلس النواب اي اتفاق او عقد اخر غير معاهدة ١٩٣٦ ، فالمجلس يعتبر بحكم العدم اي ادعاء كان يتعلق باتفاقات او ملاحق او ذيول او عقود لاحقة غير معروفة عنده ولا مصدقة منه » · « كما يسجل مجلس النواب

تصريح رئيس الوزراء السـيد جميل مردم بأنه يعـد نفسه في حل من جميـع الاتفاقيات والعقود التي يمكن ان يكون وقعها ويعتبرها لغوا » . لقد وقف المجلس حجر عثرة امام تصديق اتفاقية البنك ، وكان هـذا أحـد الأسباب الأساسية لحل المفوض السامي المجلس النيابي في ٨/٧/١٩٣٩ ، واقامة حكومة مديريين بدلا من الحكم النيابي ، تملك السلطة التنفيذية والتشريعية عن طريق اصدار مراسيم اشتراعية يصدقها المفوض . وكان المفوض، قبل ذلك قد اصدر، قرارا في ٢٩/٣/١٩٣٩ قضى بتمديد العمل موقتا باتفاقية عام ١٩٢٤ . وفي ٩/٩/٩٣٩ أصدرت حكومة المديرين المرسوم الاشتراعي رقم ٢٨، أقرت بموجبه مشروع اتفاقية ٢٥/٢/١٩٣٨ ، وصادق المفوض السامي على المرسوم في يومه. وبذلك تجدد امتياز البنك مدة ٢٥ عاما ، بدء من ١/١/٩٤٠ بعد ان كان البدء في اتفاقية ٩٣٨ ، من اول نيسان ٩٣٩ ١.

لقد رفعت الاتفاقية الجديدة نسبة الأوراق التجارية في التغطية الى ٢٥٪ من التداول ، وأدخلت في التغطية سلفا على الخزينة السورية ، ونصت على رفع نسبة الذهب الى ١٠٪ حتى عام ١٩٤١ ، و ١٥٪ في ١ حزيران ١٩٤٢. كما أجازت رفعها ان طلبت سورية ، حتى ٢٠٪ عام ١٩٤٩ ، والى ٢٥٪ عام ١٩٥٦ والى ٣٠٪ عام ١٩٦٣ .

ومع اعلان الحرب العالمية الثانية ، اقـدم المفوض السـامي عـلى تعديل الاتفاقية المذكورة في صالح فرانسا فقط ، وذلك اما بقرارات مبـاشرة منه ، او بمراسيم اشتراعية يصدرها مجلس المديرين ويصدقها هو . وأهم التعديلات ما تعلق بعناصر التغطية وتعديلها ، وذلك تأمينا لنفقات الجيوش الأجنبية المرابطة في سورية مع اعتبار بيروت مركزا للمصرف بعد انهيار فرانسا .

ـ اقانيم الاستثمار ـ

يقول المسيحيون ان هنالك اقانيم ثلاثة لكائن واحد : الآب والابن والروح القدس . وأقانيم استثمار الشعب السوري كانت على الأخص الرسمال المالي الفرنسي ، والبنك السوري ، والسلطة الاستعمارية . ثلاثة اقانيم تجمعت وتساندت فكان افقار سورية واستعبادها وتأخرها . لقد ظل الشعب السوري يكد ويكدح طوال ٢٥ عاما ، ليجبر في ظل احتلال عسكري غاشم ، على تقديم ثمار أتعـابه الى الاحتكارات الفرنسية والأجنبيـة الأخرى والى السـلطات الاستعمارية . وكان « بنك سورية ولبنان الكبير » على رأس هذه الاحتكارات والدماغ الموجه لها في سورية تسانده سلطة ارتبطت بخدمة مصالحه .

كان اول ما يلفت نظر الباحث هو هذا التلاحم القوي بين السلطة والبنك.

فالسلطة دعمت البنك ، وفرضت امتيازه على الشعب السوري ، وجعلت اوراقه النقدية اجبارية التعامل ، وفرضت اتفاقية البنك الأولى على السلطات المحلية ، وصممت آذانها عن سماع شكاوى مختلف طبقات الشعب السوري ضد البنك واوراقه ، وعملت على صيانة صكه الاستبدادي وتجديد امتيازه في المعاهدات او الاتفاقيات التي وقعت مع سورية او أريد لها التوقيع . كما فرضت تمديد الاتفاقية وتجديدها للمرة الثانية ، وعدلت شروطها بعد ذلك لصالح البنك ، وأصدرت الكثير من القرارات والمراسيم التي تسهل اعمال البنك ، واحكام الطوق على الاقتصاد السوري والشعب السوري .

ومن ناحية اخرى فقد عمد البنك الى ربط النقد السوري بالفرنك الفرنسي ، وجعل احتياطي النقد فرنكات واعتمادات على الخزينة الفرنسية ، وسندات دفاع فرنسية ، او سندات حكومات أجنبية مشروط دفعها ذهبا ، او اوراقا تجارية مؤلفة من سفاتج مسحوبة من اسواق اجنبية او سورية على اسواق اجنبية ، ومحررة بنقود أجنبية .. كما ابقى هذا الاحتياطي في باريس ، وانتهج سياسة نقدية ومالية واقتصادية تنسجم مع السياسة الاستعمارية الموطدة للاستعمار والعاملة على افقار البلاد ، واضعاف الاقتصاد ، ومقاومة التصنيع ، ومكافحة حركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي .

أما الناحية الثانية التي تلفت نظر الباحث فهي هذه الزعامة التي يتبوأها البنك السوري بين مجموعة الاحتكارات الفرنسية: «كالبنك الفرنسي لسورية» و « البنك العقاري الجزائري التونسي » و « البنك العقاري لسورية » و «الشركة الجزائرية » و « شركة التسليف العقاري » و «البنك الوطني للتجارة والصناعة» و « شركة مرفأ اسكندرونة » ، و « شركة معامل القطن السورية » و « الشركة الصناعية لدول الشرق » و « شركة الفنادق الكبيرة للشرق » و « شركة تلفون سورية » و « شركة البحث والتنقيب عن البترول » و « شركة د.ش.ب » و « شركة كهرباء حلب » و « شركة كهرباء دمشق » و « شركة كهرباء وترام بيروت » و « شركة مرفأ بيروت » ، و « شركة مرفأ طرابلس » و «شركة الريجي» و « شركة اسفلت اللاذقية » و « شركة مياه بيروت » وغيرها وغيرها . ولقد رأينا من قبل صلات البنك الوثيقة بالبنوك الفرنسية الكبرى ، ولا سيما « بنك باريس والبلاد المنخفضة » و « بنك الهند الصينية » .

أما على الصعيد الداخلي فلابد من التنويه ، فيما بعد ، بالصلات القوية القائمة بين السلطات الاستعمارية والمؤسسات الاقتصادية الاستعمارية ، ومنها البنك ، من جهة ، وبين الرجعية الداخلية ، من جهة أخرى . فما هو نصيب البنك في افقار سورية واهم وسائل هذا الافقار ؟ وللاجابة على ذلك لابد من ذكر لمحة عن الوضع المادي السابق لسيطرة البنك .

الوضع المادي

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اخذ وضع البلاد المادي بالتحسن رويدا رويدا . وقد ساعدت على هذا التحسن عوامل كثيرة منها : نفقات جيوش الاحتلال الطائلة . وقد قدر الأستاذ سعيد حمادة ما انفقته فرانسا وحدها بمبلغ ١٢٨ مليون فرنك وهو مبلغ لا يقاس بالنسبة الى النفقات الانكليزية التي كانت متناسبة مع ضخامة الحملة الانكليزية . كما ان المهاجرين السوريين الذين ساعدتهم الحرب على ادخار مبالغ كبيرة ، وآلمهم ما سمعوه عن المآسي القاسية التي اصابت اقاربهم في سورية بسبب سياسة التجويع التركية ، ارسلوا مبالغ كبيرة الى ذويهم . ثم ان عدم ثقة السوريين بالنقد الورقي التركي السابق ، ولا سيما ايام الحرب ، جعلهم دائما يميلون الى رفض بيع منتجاتهم وتقديم خدماتهم الا بالنقود الذهبية ، مما سهل ادخار كميات كبيرة من النقد الذهبي . يقول الاستاذ حمادة « والذي دعا الى الدهشة هو وفرة المتداول من القطع الذهبية التركية في كل مكان ، وعلى الخصوص في الداخل ، حيث تجمع لدى الأهالي مبالغ كبيرة من بيع الحبوب »(١) . ومن الصعب اعطاء رقم صحيح عن قيمة المدخر الذهبي في البلاد . « فغابريل مناسا » يقدر المدخر المعدني بـ«٧» ملايين ليرة تركية ذهبية عام ١٩١٤ ، و بـ ١٥ ــ ١٨ مليونا في ت١ عام ١٩١٨ ، ثم بـ ١٢ مليونا عام ١٩٢٩ . في حين ان كاتبا اخر يقدره بـ ١١ ــ ١٢ مليونا عام ١٩٢٠ ــ ١٩٢٢ ، و ٤ ــ ٥ عام ٣٣(٢) . وهنالك رأي ثالث يقول بأن الاحتياطي الذهبي كان ٢١ مليونا عام ١٩١٨ ثم انخفض الى ١٤ مليونا عام ١٩٢٨ . هذه الأرقام المتباينة يمكنها ان تعطي فكرة واضحة ، وان كانت غير دقيقة ، عن اهمية المدخر الذهبي في البلاد في تلك الاثناء . اذن كانت في البلاد، بعد الحرب ، كميات نقدية ، متنوعة هامة زادت في تعاظم القوة الشرائية . فاذا اضيف الى ذلك حرمانات الحرب وويلاتها ، أمكن تصور درجة ارتفاع الطلب على المنتجات . فدار دولاب الأعمال ، ونشطت التجارة ، واتسع الاستيراد ، واستعادت المصارف السابقة نشاطها ، وافتتحت مصارف جديدة، واتسع نطاق الودائع في البنوك ، والتسليف بالتالي . لقد عم النشاط الاقتصادي البلاد « وظهر ان كل طبقات الشعب كانت تنعم بهذا اليسر الذي لم تكن لتحلم به(٣)»

في مثل هذه الاوضاع ، بدأ البنك نشاطه ، وارتبط النقد السوري بالفرنك الفرنسي . فماذا كانت نتائج هذا الربط ؟

---

(١) سعيد حمادة : النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ٥٤ .

(٢) الدكتور عشي :« الانتقال من الحرية الى الرقابة في المبادلات الخارجية السورية »ص ٥٧

(٣) نشرة غرفة تجارة حلب عام ١٩٢٨ ص ٣٣ .

نتائج ربط النقدين : في فرانسا ، على العموم ، اقتصاد متطور ، واحتكارات مسيطرة • ولئن استطاعت فرانسا الظفر على اعدائها في الحرب ، فان هذا الظفر كلفها غاليا • لقد سببت الحرب لفرنسا خسائر هائلة في المادة والأرواح • فكان عليها ان تبني ما تهدم ، وان تنشط اقتصادها ، وتجدد رسمالها الثابت وتعيد بناء جيشها الواسع • وكل هـذا تطلب الأموال الضخمة • غير ان الاحتكارات المسيطرة لاتسعى الا الى الربح ولا تعرف للتضحية معنى ، لذا كانت سياستها المفضلة تحميل هذه الأعباء لشغيلة فرانسا ، ولشغيلة المستعمرات والبلاد التابعة لها •

أما في سورية فكان اقتصاد بدائي ضعيف ، أنهكه احتلال تركي طويل ، وحرب قاسية مديدة • كانت سورية بحاجة الى الرساميل ايضا لترميم ما تهدم ، ولبناء سدودها وأقنية ريها ، واشادة مصانعها ، واستثمار خيراتها ، وتطوير زراعتها ، وصناعتها وتجارتها ، وتحسين طرق نقلها • كانت بحاجة الى اليد الفنية التي تساعدها على بناء اقتصاد متطور كما كانت بحاجة الى الحرية لتستطيع توجيه فعالية شعبها في الوجهة التي تتفق ومصالحه ، وليتمتع بخيرات بلاده ونتاج يده • كان بين سورية وفرانسا اذن وضع تناقضي حاد ، فرانسا الاحتكار تريد سورية كبش الفداء • وسوريا الضعيفة تريد الحياة واحتلال مكانها تحت الشمس • ولم تلبث القوة ان فرضت على سورية الخضوع ، فألحق البنك نقدها بالنقد الفرنسي وبدأت سورية تتحمل نتائج تقلبات الفرنك الموجعة دون ان تنال اي غنم هام •

لقد عرفت فرانسا ، بعد الحرب ، تضخما نقديا خطرا ، أدى الى اضعاف الثقة بالفرنك ، مما دفع الرأسماليين الى تهريب رساميلهم الى بلدان اجنبية ، وهذا جعل الطلب يزداد كثيرا على النقد الأجنبي ، مما أدى الى هبوط قيمة الفرنك • لم يكن خط سير الفرنك انحداريا دائما ، بل كان احيانا يرتفع بعض الشيء ليعود الى الهبوط كثيرا وذلك حسب التدابير المتخذة للاصلاح النقدي ، وحظ هذه التدابير من النجاح • ولكن الخط كان على العموم ، انحداريا وشديد الانحدار أحيانا • وكانت الليرة السورية ، بالتالي ، تسايره في تقلباته كلها • وفيما يلي جدول يبين تقلب اسعار الليرة السورية بالنسبة الى الدولار ، نتيجة تقلب اسعار الفرنك ذاته •

سعر كمبو الدولار
من ايار ١٩٢٠ الى كانون اول سنة ١٩٢٧(١)

(سعر الدولار بالقروش السورية)

الشهر	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧
كانون الثاني	—	٨٠	٦١ر٦	٣٣ر٤	١٠٥	٩٢ر٧	١٣٢ر٥	١٢٦ر٣
شباط	—	٧٠	٥٨	٨١ر٥	١١٢ر١	٩٤ر٥	١٣٥ر٧	١٢٧ر٦
آذار	—	٧١	٥٥ر٦	٧٩ر٥	١٠٨ر٧	٩٦ر٦	١٣٨ر٦	١٢٨ر١
نيسان	—	٧٠	٥٤ر٧	٧٥ر٥	٨٢ر٢	٩٦	١٤٧ر٧	١٢٧ر٨
أيار	٧٢ر٩	٥٩ر٧	٥٥ر٣	٧٥ر٢	٨٦	٩٦ر٥	١٥٧ر٦	١٢٧ر٦
حزيران	٦٢ر٩	٦١ر٧	٥٧ر٥	٧٩	٥٩ر٤	١٠٤ر٣	١٦٧ر٢	١٢٧ر٦
تموز	٦١ر٧	٦٢ر٩	٦٠ر٦	٨٤ر٥	٩٧	١٠٦ر٤	٢٠٢ر٨	١٢٧ر٦
آب	٦٩ر٥	٦٤ر٦	٦٣	٨٨ر٥	٩٢	١٠٦ر٨	١٧٩ر٦	١٢٧ر٦
ايلول	٧٤	٦٨ر٧	٦٤ر٩	٨٦ر٩	٩٣ر٧	١٠٦ر١	١٧٣ر٤	١٢٧ر٥
تشرين اول	٧٧	٦٨ر٩	٦٧ر٨	٨٣ر٨	٩٥ر٤	١١٢ر٧	١٧٠ر٩	١٢٧ر٣
تشرين ثاني	٨٣ر٣	٦٨ر٧	٧٢ر٧	٨٩ر٩	٩٤ر٨	١٢٦ر٣	١٤٧ر٢	١٢٧ر٣
كانون اول	٨٦ر٢	٦٥	٦٩ر٥	٩٥ر٣	٩٢ر٤	١٣٣ر٤	١٢٧ر٥	١٢٦ر٩

(١) سعيد حمادة : « النظام النقدي والمصرفي في سورية » ص ٧١ .

هذا الجدول يعطينا صورة واضحة ، رغم الشوائب التي تعتوره حسب بيان المؤلف ، عن تقلبات قيمة الليرة السوريةفيفترة عامي١٩٢٠ ـ ١٩٢٧فقط . كانت قيمة الدولار تساوي ٧٣ قرشا سوريا تقريبا ، اي ١٣٧ سنتا لليرة السورية ، في ايار ١٩٢٠ ، ثم اصبحت قيمة الدولار ، في ايار ١٩٢٧ ، ما يقرب من ١٢٨ قرشا سوريا ، اي قرابة ٦٢ سنتا لليرة السورية .

وقد بلغت قيمة الليرة السورية أخفض نقط هبوطها في شهر تموز خاصة (اذ بيع الجنيه الواحد بـ ٢٤٠ فرنكا) ، وفي الأشهر الثلاثة التالية آب وايلول وتشرين الأول من عام ١٩٢٦ ، في حين بلغت أعلى نقط ارتفاعها في آذار ونيسان وايار ١٩٢٢ . وفيما بين هاتين النقطتين ونقطة الابتداء والانتهاء ، تتوالى تقلبات كثيرة لاتكاد تستقر على حال حتى بين شهر وآخر .

ونتيجة للمحاولات الكثيرة التي بذلتها فرانسا لاصلاح نقدها ومنع الفرنك من الاستمرار في التدهور أصبح الفرنك في حالة استقرار واقعي منذ ك١ عام ١٩٢٦ . فاستقر حول سعر للجنيه يساوي ١٢٤ فرنكا اي ٦ر٢٠ليرات سورية . وعلى هذا السعر جرى التثبيت القانوني في حزيران ١٩٢٨ ، حين تحدد سعر استبداله بـ ٥ر٦٥ مليغراماً ذهبا بصفاء ٩٠٠/١٠٠٠ .

غير ان الاستقرار لم يدم طويلا . فقد فجأت العالم الرأسمالي أزمة عام ١٩٢٩ الاقتصادية التي اجبرت انكلترا على تخفيض جنيهها عام ١٩٣١ ،وامريكا على تخفيض دولارها عام ١٩٣٣ . ولم تلبث فرانسا تحت وطأة نتائج الأزمة ان اضطرت الى تخفيض الفرنك عام ١٩٣٦ بمعدل أعلاه ٣٥ر٣٤٪ . وفي حزيران ١٩٣٧ ظهر انه لابد من فصل الفرنك عن الذهب لمنع تسرب المعادن الثمينة الى الخارج . وقد اصبح الجنيه ذو القيمة المنخفضة يباع بـ « ١٣٣ » فرنكا . أي بـ (٦٥ر٦) ليرات سورية . وفي ايلول من العام ذاته أصبح الجنيه يباع بـ ١٥٣ فرنكا (٦٥ر٧ ليرة سورية) . وفي ايار ١٩٣٨أعلنت الحكومةالفرنسية رسميا ان سعرالفرنكلنيتجاوز سقف١٧٩فرنكا للجنيه (٩٥ر٨ليراتسورية) . وعلى العموم يمكن تلخيص حركة هبوط الفرنك بايراد جدول يبين تغير معدله الذهبي بين عامي ١٩٠٧ ـ ١٩٤٠ .

السنة	ميلغرام ذهب (١)
١٩٠٧	٣٢٢
١٩٢٦	٠٦٥ر٥ (فرنك بوانكاره)
١٩٣٦	٤٩ ـ ٣٣ (الفرنك المتموج)
١٩٣٩	٢٧ر٥
١٩٤٠	٢٣ر٣٤

(١) شارل بيتلبيم : بيان عن الاقتصاد الفرنسي (١٩١٩ ـ ١٩٤٦) ص ٢٥٦

وهذا الجدول يمكن تكميله ، بجدول أورده الدكتور جورج عشي ، اعتمد فيه الليرة السورية أساسا ، وعبر به عن تبدل قيمتها بالذهب والدولار والاسترليني(١) :

	العام	ليرة سورية	فرنك	ذهب ٪۱۰	دولار	استرليني
	١٩٢٠	١	٢٠	٦٫٤٥غ	٣٫٨٦(٢)	٠ر٧٩
	١٩٢٨	١	٢٠	١٫٣١	٠٫٧٨	٠ر١٦
	١٩٣٦	١	٢٠	٠٫٩٨	٠٫٩٠	٠٫١٨٦
تموز	١٩٣٧	١	٢٠	٤٩ـ٣٣ (متموج حسب الجدول السابق)	٠٫٧٧	٠٫١٥١
كانون١	١٩٣٧	١	٢٠	٠٫٨٦	٠٫٦٨	٠٫١٣٦
	١٩٣٨	١	٢٠	٠٫٥٥	٠٫٥٥	٠٫١١٢
	١٩٣٩	١	٢٠	ـ	٠٫٤٥	٠٫١١٢
	١٩٤٠	١	٢٠	٠٫٤٦	٠٫٤٥	٠٫١١٣

هذا الجدول يحتاج الى توضيح واحد ، هو ان نسبة الليرة السورية الى الدولار والجنيه تتطلب تبيان أي دولار وجنيه تقاس بهما . فدولار ما قبل ١٩٣٣ أرفع قيمة من دولار ١٩٣٣ وما بعدها وكذلك بالنسبة الى الجنيه ، فجنيه ما قبل ١٩٣١ ارفع قيمة من جنيه ١٩٣١ وما بعدها . فاذا عرفنا نسبة تخفيض الدولار والجنيه ، وعدلنا قيمة هذين على اساس القيمة السابقة لهما ، آنذاك يتبين بوضوح أدق انخفاض قيمة الليرة بالنسبة الى الجنيه والدولار . وهي اقل من القيم المذكورة بكثير .

وعلى اثر اعلان الحرب العالمية الثانية اتخذت المفوضية الفرنسية في سورية القرار رقم ٣٤٠ ل.س تاريخ ٣/١٢/٩٣٩ ، ثم القرار ١٥٢ ل.س تاريخ ١٢/٦/١٩٤٠ ، وهما يقضيان بتأسيس وتنظيم ـ دائرة القطع ـ التي كانت تجمع لديها القطع الذي تحوزه سورية ثمناً لمنتوجاتها وخدماتها . وعلى اثر انهيار فرنسا عام ١٩٤٠ وقيام فرنسا الحرة ، واحتلال انكلترا مع قوات الأخيرة سورية ولبنان ، عام ١٩٤١ ، اخذت تتجمع في دائرة القطع كميات

(١) جورج عشي : الانتقال من الحرية الى الرقابة في المبادلات التجارية الخارجية السورية (١٩٢٩ ـ ١٩٤٧) ص ١٣٧ .

(٢) هنا يذكر ان سعر الليرة السورية ، عام ١٩٢٠ ، كان ٣٫٨٦ دولارات مع ان حمادة يقرر ان سعرها كان ١٫٣٧ دولارا . وهو الأصح .

متعاظمة من الجنيهات الاسترلينية والدولارات لقاء نفقات الاحتلال • وقد سمح القرار ٣٨١ ف•ل ، تاريخ ١٢ ت٢ ١٩٤١ ، للبنك السوري ، ان يقدم لمكتب القطع ما يحتاجه من ورق نقدي لتأمين حاجات جيش الاحتلال • وبالمقابل فان سلطات الاحتلال كانت تسلم مكتب القطع ما يساوي المبالغ من جنيهات استرلينية ودولارات ، حسب قيمة الجنيه التي اتفق عليها بين فرانسا الحرة وانكلترا عام ١٩٤١ ، والتي كانت تساوي ١٧٦٫٦٢٥ فرنكا فرنسيا • و ٨٨٣٫١٢٥ قرشا سوريا(١) • كان القطع المدفوع اذن بمثابة ضمان ، حسب الظاهر ، لما يصدره البنك من نقد سوري لقاءها • الا ان الأمر ، في الواقع ، كان على خلاف ذلك • فقد كانت فرانسا تجمع الجنيهات الاسترلينية والدولارات لترسلها الى صندوقها المركزي ، وتستخدمها في سد حاجاتها الخاصة ، وتصدر لقاءها فرنكات لتغطية النقد السوري الصادر لقاء هذا القطع • لهذا كان كل انفاق من قبل الجيوش الأجنبية يقابل بزيادة التداول ويهدد بالتضخم واستفحال أمره • كان لابد من مخرج ، وقد أمكن ايجاد هذا المخرج تحت الضغط الشعبي ، والمنافسة الفرنسية الانكليزية • فسمح القرار ٢٣٥ ف•س تاريخ ٣٠ ايار ١٩٤٣ لمكتب القطع ، ببيع الاسترليني من كل انسان معتوي او طبيعي يطلب شراءه ، دون ان تكون هنالك حدود في المقادير او ضرورة لتبيان اسباب الشراء • هذا القرار كما سنرى بعد ، مكن سوريا خلال مدة وجيزة ، من شراء قطع اجنبي بمايقرب من ٤٠٠ مليون ليرة سورية ، استخدم لتأمين حاجاتها(٢) •

ونتيجة لانهيار قيمة الفرنك ، عمليا ، فقد اعادت بريطانيا النظر في اتفاقها المالي السابق مع فرانسا ، ونتج عن ذلك اتفاق جديد بينهما ، حدد قيمة الجنيه بـ ٢٠٠ فرنك بدلا من ١٧٦٫٦٢٥ • كان هذا الاتفاق اساسا لاتفاق فرنسي انكليزي سوري لبناني وقع في ٢٥ كانون ٢ سنة ١٩٤٤ ، أبقي بموجبه سعر الجنيه بالليرات السورية على حاله السابق (٨٨٣٫١٢٥) ، في حين اصبحت قيمة الليرة السورية تساوي ٢٢٫٦٥ فرنكا • لقد عادت الليرة السورية الى كتلة الفرنك ولكن على اساس استقلالها عن تقلباته • كما تعهدت فرانسا ، في هذا الاتفاق ، باعادة ذهب التغطية الذي كان موجودا في خزانة البنك السوري في زحلة ، وارسل الى فرانسا في حزيران ٩٤١ بدون علم الحكومتين السورية واللبنانية(٣) • أما تغطية النقد السوري فبقيت على اساس الفرنكات المودعة

---

(١) بموجب هذه الاتفاقية انفصلت الليرة السورية عن الفرنك وارتبطت بكتلة الاسترليني•

(٢) يقدر الخبراء النقد الورقي السوري الذي اصدر لقاء القطع الأجنبي الذي استولت عليه دائرة القطع مما انفقته الجيوش الانكليزية بـ ٨٠٠ مليون ليرة سورية • وقد وضعت فرنسا يدها على هذا القطع واصبحت نسبة الفرنكات في التغطية ٩٨٪ •

(٣) كانت كمية الذهب عبارة عن ٤٠٠ الف ليرة تركية ذهبية ، قيمتها ٥٫٩٧٩٫٠٠٠ ليرة سورية ••

في الخزينة الفرنسية ، مع ضمان ثبات قيمة التغطية (أن الدين الذي لسورية على فرانسا) بالنسبة للاسترليني • وتعهدت فرانسا ان تأخذ على عاتقها كل خسارة ناشئة عن تخفيض الفرنك ، بان تضيف الى التغطية مقدارا من الفرنكات يجعلها مساويا لسعرها بالاسترليني قبل التخفيض • كما نص الاتفاق ايضا على استمرار نظام حرية شراء الليرات الاسترلينية ، والا يعدل هذا بدون استشارة الحكومة السورية مع مراعاة مصالح السوريين(١) •

هذه لمحة عن تاريخ النقد السوري ، في المرحلة المحكي عنها • انه تاريخ نقد متقلب ، متدهور ، في بلد هو بأمس الحاجة الى النقد القوي • ولقد نشأت عن ذلك خسائر كبيرة ونتائج اجتماعية فما هي الخسائر ؟ وما هي النتائج ؟

• • •

ان من الصعوبة بمكان تحديد الخسائر النقدية بالدقة المطلوبة ، لان اضطراب النقد متواصل ومتباين الشدة • ولئن كان الاستاذ حمادة قد قدر خسارة الاقتصاد السوري نتيجة اضطراب الفرنك بين ١٩١٩ ــ ١٩٢٦ بعشرة ملايين ليرة ذهبية تركية(٢) ، فان هذا التقدير منحصر بالفترة المعينة فقط • وهو لايمكن من اعطاء فكرة عن خسائر سورية في الفترات اللاحقة الغنية باضطرابات الفرنك • وعلى كل فلا نعلم بالدقة الأساس الذي قام عليه تقدير الاستاذ حمادة • وكل ما نعلمه انه قدر خسارة رسمال سورية النقدي ب ٤٠٪ نتيجة تباين سعر الفرنك في الاشهر الثمانية الأولى من تداول الليرة السورية (٦ر٨ سنت) وسعره الذي تحدد عام ١٩٢٨ (٣ر٩ سنت)(٣) • واذا كنا لا نملك جميع المعطيات التي تمكننا من معرفة خسائر سورية طوال فترة الانتداب ، فلا اقل من معرفة القيمة الحقيقية لليرة السوريةعام ١٩٤٠ ،بالنسبة الى عام ١٩٢٠ • ان القاء نظرة على الجدول السابق ، الذي اورده الدكتور جورج عشي ، يبين لنا ان قيمة الليرة السورية كانت تعادل عام ١٩٢٠ ٢ر٣ غرام من الذهب ، وفي عام ١٩٢٦ ٣١ر١ ، وفي عام ١٩٣٦ (٩٨ر٠ ــ ٦٦ ر٠) وفي عام ١٩٣٧ (كانون اول) ٨٦ر٠ ، وفي عام ١٩٣٨ ، ٥٥ر٠ ، وفي عام ١٩٤٠ ٤٦ر٠ وهذا يعني ان قيمة الليرة السورية في اعوام ١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٠، كانت تساوي بالنسبة الى قيمتها في ايار ١٩٢٠ ، على التوالي :

٥٧ قرشا ، (٧ر٢٨ ــ ٦ر٤٢) ، ٤ر٣٧ ، ٢٤ ، ٢٠ قرشا •

هذا ما كان من أمر الخسارة فماذا كانت نتائج هذا الهبوط على اهم فئات السكان ؟

---

(١) سنرى في الفصل الثالث ما آل اليه هذا الاتفاق •

(٢) جورج عشي : الانتقال من الحرية الى الرقابة في المبادلات التجارية الخارجية السورية ص ٣٦ •

(٣) سعيد حمادة : النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ٩٠ •

اول نتيجة لتقلب الفرنك ، وبالتالي تقلب الليرة السورية ، هي تأثر الاسعار ارتفاعا وهبوطا • وعن طريق هذا التقلب في الأسعار اضطربت مقاييس حياة الناس حسب منزلتهم في الانتاج والمال والمجتمع ، وحسب خط الاضطراب نحو الصعود او الهبوط ، وحسب الحال الذي هما عليه من الشدة والسرعة او الخفة والبطء • ولئن عرف خط سير الاسعار ميلا الى الهبوط احيانا فان هذا الميل لم يكن الا نادرا ، وقليل الاثر اذا قيس بخط الصعود المتواصل تقريبا والشديد أحيانا كثيرة • وقد عقدت أمر هذا التقلب الأزمات الاقتصادية المتوالية، في فترة ما بين الحربين ، واهمها أزمة ١٩٢٩ العالمية •

قد يقول قائل ان سورية الداخلية كانت قليلة التأثر بالتبدلات في قيمة النقد ، نظرا لقلة استعمال النقود الورقية السورية ، وتعلق اهالي المناطق الزراعية بالنقد المعدني ، وأن الصحراء لم تعرف غير الذهب وسيلة للتداول •

ما من شك في ان نتائج التقلب تصيب اصابة بالغة المناطق التي يكثر فيها التداول النقدي الورقي ، وتمارس الورقة السورية جميع وظائف النقد • وما من شك ايضا في ان مناطق سورية لم تكن على درجة واحدة من حيث انتشار التداول النقدي الورقي • ففي الساحل اللبناني مثلا كان الورق هو النقد الرئيسي ، لذا كان انتشاره واسعا بين مختلف طبقات الشعب • في حين ان المناطق الصحراوية ، في شرقي البلاد ، وهي بطبيعتها تعيش في نطاق اقتصاد تتباين درجة عزلته عن السوق الوطنية بين الشدة والضعف ، وبالتالي يضعف كثيرا التبادل السلعي والنقد الورقي فيها ، هذه المناطق لا تتأثر كثيرا بتقلبات الاسعار ، نتيجة تقلب قيمة الفرنك والليرة السورية ، أضف الى ذلك ايثار سكان هذه المناطق ، التعامل بالنقد الذهبي ، عند حدوثه • ولئن كانت المدن السورية تأتي في الدرجة الثانية من حيث انتشار النقد الورقي بعد لبنان ، فان الريف السوري يأتي في الدرجة الثانية بعد الصحراء في ضعف التداول الورقي، وفي الدرجة الثالثة بعد لبنان والمدن السورية من حيث سعة الانتشار • صحيح أن هذه الملاحظة هامة وينبغي اخذها بعين الاعتبار عند دراسة النتائج • الا اننا لا ينبغي ان نقع في محاذير المغالاة في التقدير ، وفهم الأوضاع بشكل ميكانيكي يبعدنا عن الواقع • فلو ان هذه التقلبات كانت ذات مدى زمني قصير ، كما كان الأمر في السنوات الأولى من الاحتلال ، اذن لكان اطلاق تلك الملاحظة صحيحا الى حد بعيد ، أما وان هذا التقلب جرى خلال مدة طويلة تساوي ربع قرن كامل ، وبانحدار متواصل غالبا لايكاد يعرف الاستقرار ، لهذا ، فاختلاف شدة التأثر باختلاف المناطق الساحلية والداخلية والريفية والصحراوية ، نتيجة ضعف التداول الورقي ، والتمسك بالنقد الذهبي ، يضعف اعتباره الى حد بعيد • وذلك لأسباب كثيرة نوجز أهمها :

١ : ـ تطور وسائل المواصلات • فالخط الحديدي رغم ضعفه يخترق مناطق كثيرة • والأهم من ذلك هو انتشار السيارة كواسطة لنقل الركاب والحمولة • لقد اصبح بامكان السيارة ان تصل الى اقصى المناطق السورية ، تحمل اليها السلع الغريبة عنها ، وتنقل منها السلع التي تفتش عن مشتر لها في السوق الوطنية او في الخارج وهو امر طور الى حد بعيد صلات المدينة بالقرية والصحراء ، وسهل انتشار التداول السلعي والنقدي •

٢ : ـ تطور اقتصاديات البلاد نحو تقوية العلاقات الرأسمالية ، رغم ضعف هذا التطور ، ومحدوديته في مناطق متعددة • ان احكام الطوق الاستعماري ، وتغلغل الاحتكارات الرأسمالية ، لابد له ان يقوى العلاقات الرأسمالية في الفروع التي تسيطر عليها هذه الاحتكارات • وهذا التطور في العلاقات يعني ايضا تطورا في التداول السلعي والنقدي ، ولاسيما الورقي • لأن من مهام هذه الاحتكارات في غالبيتها توطيد مراكز البنك السوري ، والورق النقدي في البلاد •

٣ : ـ تضاؤل النقد المعدني والذهبي خاصة في البلاد • كانت السلطات المحتلة تفرض غرامات ذهبية طائلة على البلاد ، وكان الفرنسيون يهربون كميات كبيرة من الذهب الى فرانسا • وهذا عدا عما امكن للبنك نفسه ان يحصل عليه من كميات ذهبية كبيرة بطرق مختلفة • ثم ان ارباح الشركات الفرنسية كثيرا ما كانت تحول الى ذهب وتنقل الى الخارج بشتى الطرق ••• فتقلص النقد الذهبي خاصة ، والمعدني عامة ، مع تطور الحاجة الى التداول النقدي ، تحت تأثير التطور الاقتصادي ، يجبر الناس على قبول التداول الورقي النقدي •

٤ : ـ وبالاضافة الى ذلك كله فلا يمكن ايضا نكران عامل النضال الوطني في احكام الروابط بين مختلف انحاء البلاد السورية ، وتقوية العلاقات الاقتصادية ، وبالتالي العلاقات النقدية ، على هذا الأساس • فقد عرفت سورية ، في العقد الأول ، من الاحتلال نضالا مسلحا داميا ضد الاحتلال ، شمل مختلف انحاء البلاد • وكان الفلاحون في هذا النضال المسلح يشكلون دعامة اساسية • وحين توقف النضال المسلح تابع النضال السياسي الشامل طريقه حتى تحقق الاستقلال والجلاء • وكان احد العوامل التي ألهبت هذا النضال الجماعي ، هو النقمة الجماعية على البنك ونقده ، والشركات الاحتكارية الأخرى وتحسس كل فرد عظم الكوارث التي أصابته من جراء هبوط قيمة الفرنك •

لهذا كله نعتقد ان سورية من اقصاها الى اقصاها أصيبت بقسم وافر من نتائج التقلب القاسية ، ولا سيما نتائج هبوط النقد وارتفاع الأسعار • وقد تختلف درجة التضرر من منطقة الى أخرى ولكنه على كل حال ضرر صميمي وليس تافها •

صغار الفلاحين المنتجين : صغار الفلاحين المنتجين اما مالكون او مستأجرون او محاصصون • أما المالكون فملكيتهم صغيرة ، ورساميلهم ضعيفة ، وعبء الانتاج يقع عليهم كله • ان استثمار الأرض يتطلب السواد والأدوات والبذار والعلف • وهذا كله يحتاج مع استمرار هبوط النقد وارتفاع الأسعار الى رساميل أكبر لسد حاجة واحدة • وعلى هذا فانتاج طن القمح والخضار في سنتين متعاقبتين ، مع توالي هبوط النقد ، يحتاج الى رساميل اعظم في السنة الثانية منه في الأولى • صحيح ان سعر المبيع ارتفع ايضا ، ولكن هذا الارتفاع في الغالب لا يلحق نسبة ارتفاع التكاليف • لأن الفلاح المنتج غالبا ما يجبر على البيع عند الموسم ، لوفاء الدائن الذي يلاحقه بالدين والفائدة ، ولدفع الضريبة الى الجابي ، ولتأمين حاجاته • ومأساة هذا البيع الاكراهي تتكرر كل عام في وقت يكثر العرض في السوق ، وتكثر تلاعبات الوسطاء ، والشركات ذات العلاقة • وليست لدى الفلاح جمعيات تعاونية تحميه منتجا او مستهلكا ، وليس بقادر على اقامة العلاقات المباشرة مع تاجر الجملة الرئيسي ، لذلك فهو مضطر الى البيع في اقرب مكان يجد المشتري فيه ، فيقوم بينه وبين تاجر الجملة عدد من الوسطاء بدء من سمان القرية ، الى تاجرها الى صاحب الخان في المدينة ، الى تاجرها الكبير ، الى كبار التجار على نطاق السوق الوطني • وتكرار هذه المأساة سنويا ، مع تكرار مأساة هبوط النقد ، تدفع به الى الاستغراق في الدين وتحمل الفوائد الباهظة • فاذا اضفنا الى هذا ، النفقات الكثيرة التي يتطلبها الطبيب والدواء والنقل ، والموت ، والزواج •• أمكن تصور ضخامة العبء الذي يقع على عاتقه ، والذي يدفعه في الغالب الى بيع ملكياته ، كرها او طوعاً ، ويحيله الى فئة المستأجرين أو المحاصصين او الاجراء •

وما قيل في هذا الفلاح الصغير يقال في الفلاح المستأجر للأرض ، مع اضافة فارق واحد ، هو ان هذا الفلاح المستأجر ، مضطر الى جانب تحمل نتائج ارتفاع الأسعار في تأمين أدوات الانتاج ونفقاته ، الى دفع أجرة الأرض للمالك • وينبغي ان نفهم هذه الاجرة لا بمفهومها الاقتصادي فحسب ، بل وبمفهومها الاجتماعي ايضا • فالمالك المؤجر ، وهو غالبا ما يكون المتنفذ المسيطر ، يحاول فرض الأجرة التي تلائمه • انه يحاول ما استطاع ان يحمل الآخرين بعض او جميع اعباء صعوباته ، والفلاح المستأجر الضعيف كثيرا ما يخضع للأمر الواقع لأنه لا حيلة له في تغييره • والنتيجة الغالبة لمثل هذا التعاقد والأوضاع خرابه كمنتج مستقل •

أما الفلاح المحاصص فكان يشكل أغلبية الفلاحين في الريف السوري • وتختلف اشكال المحاصصة باختلاف مساهمة الفلاح في الاستثمار ، وبالتالي باختلاف نصيبه من المحصول • وعلى كل فالمحاصصة ، في ظل علاقاتنا الزراعية ،

ليست أكثر من مشاركة بين ضعيف وقوي ، بين فلاح ضعيف في الرسمال ، وفي المكانة الاجتماعية ، وبين سيد قوي فيهما · ومن خلال هذه العلاقة ونسبة القوى يتقرر وضع الفلاح · ان السيد ، في الغالب ، هو المموول والمراقب والمحاسب · وارتفاع نفقات الانتاج ، بارتفاع الأسعار وهبوط النقد ، يعني فرصة لتحميل الفلاح لا نصيبه فقط ، بل وجانبا من نصيب السيد ايضا · ان اقتسام المحصول وتصفية ديون السيد والدائنين الآخرين والضرائب هو الفصل الأخير من رواية الحمل والذئب · ان قساوة الظروف الطبيعية وبدائية أدوات العمل ، وطرق الاستثمار ، وضعف ما يرد على الأرض لتقوية انباتها ، وجهل الفلاح المطبق ، وتباين المنزلة الاجتماعية بين الطرفين الشريكين، وتحالف الدركي والاقطاعي والجابي والدائن والتاجر ضد حق الفلاح في انتاجه ، لايترك لهذا الانسان الكادح وعائلته طوال عام ، غير القليل القليل · وعلى هذا المورد الضئيل ان يؤمن له معيشته ، ومعيشة عائلته ، فيالسنةالتالية ،ونصيبه من نفقات استثمار في ظل ارتفاع متصاعد في الأسعار · وهذا عدا عن كوارث المحل او المرض الى ما هنالك ·

ان ارتفاع الأسعار الناجم عن هبوط قيمة الفرنك زاد في احكام طوق السيد في رقبة الفلاح ، وجعل العلاقة بينهما أقرب الى علاقة الرقيق بسيده · ومن هنا كان لهذا الارتفاع طابعه الاجتماعي الطبقي · لقد تضاءل دخل الفلاح الحقيقي واشتد استثماره ، وساءت بالتالي صحته · ومن المؤسف اننا لانملك الاحصاءات التي تساعدنا على توضيح ذلك بالأرقام الحسية ·

الاقطاعيون واغنياء الفلاحين : أما اغنياء الفلاحين والاقطاعيون ، فقد ادى بهم غلاء المنتجات الزراعية ، نتيجة هبوط قيمة النقد ، وتحميل صغار الفلاحين اكبر عبء من نفقات الاستثمار ، والأزمات،الى توطيد مراكزهم فيالريف·فهؤلاء يتمتعون بظروف افضل لبيع محصولهم · انهم غير مجبرينعلى بيع المحصولحين جنيه ، ولا يخضعون لسلسلة الوسطاء التي يخضع لها المنتج الصغير ، كما انهم يمتتعون بشروط مفضلة في حقل الاعتماد · فالبنك يقرضهم بالفائدة العادية ، وهم يقرضون الفلاحين بالفائدة الربوية · الا ان طراز معيشة غالبية هؤلاء الناس ، واعتيادهم التبذير في الانفاق اللا منتج ، وجهلهم كل نحو علمي في طرق الاستثمار ، وخضوعهم لنهب وتلاعب كبار الكومبرادور ، جعل من غلاء الأسعار في هذه الظروف ، عاملا هاما في تزعزع مراكزهم المادية ، وفي تقرب كثير منهم اكثر فأكثر من المستعمرين ، وفي زيادة اعتمادهم عليهمكقوة اقتصادية ودعامة سياسية واجتماعية ·

ومما زاد في استثمار المنتجين الزراعيين ، في فترات ارتفاع الأسعار ، البيوع المؤجلة التسليم · لقد كان كثير من التجار والمصدرين والشركات

والمضاربين يلجأون الى مثل هذه البيوع في أزمات ارتفاع الأسعار ٠ فيشتري هؤلاء موسم الفلاح المحتاج المقبل ، بسعر يقل كثيرا عن السعر الحالي للمنتجات، بحجة جهل ما ستكون عليه اسعار المستقبل ٠ وقد حققت هذه البيوع في ظل ارتفاع الأسعار المتلاحق ، ارباحا طائلة للمشترين ، والحقت خسارات واسعة بصغار البائعين ، الذين كان عليهم ان يؤمنوا نفقات انتاجهم بأسعار تفوق كثيرا اسعار مبيعاتهم مما سبب خراب كثير من هؤلاء المنتجين ٠

شغيلة المدن : ان العامل والشغيل أضعف حلقة في السلسلة الاقتصادية للمدينة ٠ ومن هذا الضعف تأتي خطورة ارتفاع الأسعار ٠ ان اجرهما اليومي والاسبوعي او النصف شهري يشكل موردهما الوحيد تقريبا ٠ وهو لا يعدو في أحسن حالاته ان يكون ثمن قوة العمل ٠ انهما يتناولان الأجر لوفاء ديون سابقة ، او لتخصيصه في احسن الحالات لنفقات الفترة اللاحقة ٠ وكل ارتفاع في نفقات المعيشة لا يعادله ارتفاع مماثل في الاجور ، انما يعني بالنسبة الى العامل والشغيل ، الانحدار في طريق الجوع ، وضعف التغذية وسوء الصحة ٠ والواقع ان ارتفاع الأسعار الذي رافق هبوط قيمة النقد لم يصحبه ارتفاع آني مساو في الأجور ٠ كان ارتفاع الأجور دائما في تأخر عن ارتفاع الأسعار ، وفي مستوى أدنى منه ، عند حدوثه ٠ وليس لدى العامل والشغيل مدخر يعوض الفرق الناشيء ٠ والنتيجة اما زيادة ساعات العمل للتعويض عن خسار الأجز الفعلي ، او سد العجز عن طريق تخفيض كمية ونوع المنتوج الضروري ٠ وفي كلا الأمرين سوء المعيشة وتفاقم الوضع الصحي ٠ وهذا التفاقم في تناسب طردي مع قلة الوعي ، وضعف التنظيم ، وعكسي مع نمو الروح النضالية والوعي الثوري ، والتنظيم النقابي ٠ فاذا عرفنا ان سلطات الانتداب لم تضع اي قانون للعمل ، وانها قاومت كل حركة نقابية كفاحية ، ومنعت على العمال كل تنظيم لا يكون ذيلا لها في الحركة النقابية ، عرفنا مقدار ضعف العمال امام جبروت الاحتكارات ، ولمسنا زهادة الأجور امام ضخامة الأرباح ، وادركنا انعكاس ذلك كله على شروط معيشة العامل والشغيل ، نتيجة ارتفاع الأسعار وتشديد الاستثمار ٠٠٠

المستخدمون والموظفون : كانت وطأة ارتفاع الأسعار شديدة على افراد هذه الفئة من السكان ٠ ان محدودية راتبها ، والقيود المفروضة عليها في مجال الدفاع عن حقوقها ، تجعلها فئة عزلاء ، تتحمل المآسي دون ان تستطيع لها دفعا او تخفيفاً ٠ والحكومة لا تلجأ الى التعويض الا بعد استفحال امر الغلاء ، وبنسب ضئيلة ايضا ٠ ولهذا كان وضع هذه الفئة الهامة من السكان وضعا قاسيا طوال فترة الانتداب ، ولم تستطع جميع التدابير التي اتخذت ان تعيد هذه الفئة الى مستوى معيشتها السابق ، رغم انه كان مستوى منخفضا نسبيا٠

أما فئة الدائنين فقد عانت خسارات هامة ، على العموم. ذلك ان المتعاقدين كانوا مجبرين على تحرير سنداتهم بالنقد السوري ، والا تعرضوا لعقوبات قانونية . وخلال المدة الواقعة بين ايار ١٩٢٠ ، وايار ١٩٢٤ تحمل اصحاب هذه العقود خسائر كبيرة لأن تقلب النقد انتهى الى هبوط قيمته كثيرا . وباعتبار ان الميل العام ، ظل نحو الهبوط ما خلا فترات قليلة ، فان معظم الدائنين المتعاقدين بالنقد السوري تحملوا خسارات هامة حطمت كثيرا منهم ، ولا سيما صغارهم .

وعلى ذكر الدائنين والمدينين يمكن بحث فئة التجار . فالتجار الذين مولوا تجارتهم بأموال مستقرضة من تجار اكبر او اية جهة اخرى ، كانوا بمثابة المضاربين . فاذا كانت قيمة الورقة السورية يوم الوفاء اعلى من يوم الاستدانة، خسر التاجر الصغير وربح الدائن ، وان كانت أدنى حدث العكس . هذا التقلب جرف كثيرا من كبار التجار وصغارهم الى هاوية الافلاس . ثم ان هذا التقلب اضعف الثقة بين الناس ، وزاد في تعقيد علاقات البيع والشراء ، والاقراض والاستقراض ، مما اوجد اضطرابا في الحياة الاقتصادية .

وفضلا عن ذلك كان تقلب النقد السريع يحول بين التاجر وبين معرفة احواله المالية من خلال دفاتره . فالمبلغ الواحد المتكرر خلال شهر مثلا لايحتوي الا على قيم متفاوته ومتباعدة في تفاوتها احيانا. كما كان كثيرمن التجار يحاولون كل مساء استبدال ورقهم السوري بنقد أجنبي يقيهم شدة التقلب المقبل ، ويتحملون نفقات الاستبدال خوفا من خسارات اعظم .

اما البنوك فقد كانت حريصة على ان يكون مالها مساويا لما عليها . وبذلك كانت توجد تعادلا بين الخسارة والربح ، مع الاستفادة من معدل الفائدة العالي الذي كان سائدا .

وأما الشركات الأجنبية فقد كانت حريصة على ان تكون اسعار خدماتها وسلعها متلائمة دائما بسرعة مع ارتفاع الاسعار ، لا مع انخفاضها وارتفاع قيمة النقد . وفي الوقت نفسه كانت تقاوم كل زيادة في الاجور ، ولا تقرر ابسط الزيادات الا تحت الضغط الشديد ، مما كان يساعدها على تحقيق ارباحاعظم.

ولم تسلم الحكومة ذاتها من هذا الاضطراب الذي كان ينعكس فيموازنتها المنظمة بالنقد السوري وفاقا للمرسوم ١٢٩ (٩٢٠/٣/٣١). فما ترصده اليوم لأعمال المستقبل لا يعود كافيا فيما بعد . وهو امر كان يضطرها الى اجراء المناقلات ، واستبعاد بعض المشاريع التي لم يعد بالامكان تمويلها . وفضلا عن ذلك فلم يكن بامكان الحكومة احداث تعديل في وارداتها في كل وقت يحدث تبدل نحو الصعود او الهبوط . وان استمرار الصعوبات وتعقدها ،

اضطرها الى التفكير جديا باتخاذ اجراءات اساسية • فحاولت ، مثلا ، تثبيت النفقات العامة والواردات • ومن اجل هذا الهدف عقد اجتماع في دار المفوضية ، في آب سنة ١٩٢٦ ، ضم ممثلي الحكومات السورية ، تقرر فيه اتخاذ النقد الذهبي اساسا لحسابات مالية الدول ، على ان تبقى الورقة السورية النقد الوحيد في التأديات • فأصبحت الليرة السورية الذهب (الصورية)الوحدة النقدية للحسابات ، تحدد قيمتها حسب سعر الدولار على اساس ان ١٨٢٥ر٥ فرنكات ذهب ما قبل الحرب تعادل دولارا واحدا ، وعلى ان تكون التأديات والمقبوضات بالنقد السوري الورقي • وكانت المفوضية تحدد سعر القرش السوري الذهب بقروش سورية ورقية لليوم التالي ، ثم صار لكل خمسة عشر يوما • وهكذا خسرت الليرة السورية وظائفها النقدية ما خلا وظيفتها كواسطة للتبادل •

وقد سبق هذا التدبير ايضا تدابير متعددة اتخذت في صالح الاهلين من اجل تخفيف قسوة النتائج الناجمة عن تقلب قيمة الفرنك • منها ، مثلا ، القرار الصادر في ٥/١٢/٩٢١ الذي اجاز التعامل بأي نقد كان (من ليرة تركية ذهبية ، او انكليزية او دولار ••) في جميع التعهدات التجارية ،ولاسيما في الأوراق التجارية ، او عقود البيع ، والايجارات التي يمتد اجلها اكثر من ٤٥ يوما ، على ان تستوفي الديون التي تعقد على هذه الصورة نقدا سوريا بسعر مشترى النقد الأجنبي المعقود عليه ، وسمح للبنوك ان تفتح حسابات جارية بالنقد الأجنبي ، على ان تكون التأدية بالورق السوري على اساس سعر الكمبيو السائد حينئذ •

وكالقرار رقم ٢٣٩٦ تاريخ ٢٣/١/٩٢٤ الذي قضى بوجوب اطلاق الحرية في عقد المقاولات على اي نقد اجنبي كان ، وان يمتد هذا الاطلاق الى سائر العقود المدنية والتجارية التي تتجاوز مدتها ٥ ايام ، على ان تبقى واجبة الاداء بالنقد السوري ، وفي حال النكول عن الاتفاق المشروط بين المتعاقدين يجب ان يكون السعر المعول عليه في حالة تنفيذ العقد سعر الكمبيو بتاريخ ومحل الدفع • وقضى القرار بامكان وفاء العقود بالذهب اذا كان ذلك مشروطا فيه ، على ان يكون ذلك بالسعر الرائج للنقود المعقود عليها في مكان الدفع وزمانه • وكذلك اطلقت حرية التعامل بالذهب والفضة(١) •

ماذا استفادت الحكومتان الفرنسية والسورية ؟

كانت الحكومة الفرنسية تعاني ازمة خانقة اثر انتهاء الحرب• فبريطانيا

(١) راجع لزيادة الايضاح كتاب الاستاذ سعيد حمادة : النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ٨٦ وما بعدها •

توقفت عن منح الاعتمادات التي فتحتها لها اثناء الحرب والمودوعات الاسترلينية في الخزينة الفرنسية نضبت وكذلك تناقصت كثيرا الدولارات التي اسلفتها الولايات المتحدة • ولم تستطع قبض التعويضات من المانيا • فكان امام فرانسا طريق اللجوء الى القروض الداخلية والتضخم • وقد اذن لبنك فرانسا في شباط ونيسان ١٩١٩ ان يسلف الدولة • فزيد نتيجة لذلك ، الحد الموضوع لاصدار الورق ولم يلبث الفرنك ان أخذ بالهبوط نازلا الى مستوى ١١ فرنكا للدولار الواحد في آخر عام ١٩١٩ ، ثم ١٥ فرنكا في ١٩٢٠/٣/٣١ • وعندما احتلت فرانسا سورية ، جعلتها قاعدة لها لمواصلة القتال ضد حركة المقاومة التركية• فتجمع فيها لا اقل من ٧٠ الف محارب فرنسي • فكانت فرانسا مضطرة لشراء الورق المصري من مصر لتأمين نفقات جيوشها في سورية مما زاد في اعباء فرانسا المالية(١) • وبعد ان غادرت الجيوش الانكليزيةسورية ولبنان في ت٢عام ١٩١٩ نتيجة لاتفاق فرنسي انكليـزي (١٩١٩/٩/١٥) ، قائم عـلى اساس اتفاق سايكس بيكو (١٩١٦) ، اصدر المفوض السامي قراره الذي اشرنا اليه (رقم ١٢٩ ، ١٩٢٠/٣/٣١) القاضي باصدار الورق السوري على اساس الفرنك ، قابلا الاسترداد بشك على باريس • وهكذا تمكنت الحكومة الفرنسية من تأدية نفقات جيشها بالورق السوري ، الممثل للفرنكات ، ولم تعد بحاجة لشراءالنقود المصرية أو الذهب ، ولتحمل اعباء هذا الشراء • كانت الادارة الفرنسية في سورية ، تأخذ من البنك السوري ما تحتاجه لسد نفقاتها ، لقاء اعتمادات من الفرنكات بالقيمة نفسها ، ترصد في الخزينة الفرنسية ، او مقابل سندات دفاع وطني فرنسـية مودوعـة في باريس(٢) • كانت اعتمادات الفرنكات بمثـابة احتياطي نقدي حتى يستطيع البنك استعادة اوراقه مقابل شكات على باريس• في حين كانت سندات الدفاع الوطني تكملة للتغطية المقتضاة ، وتعطي استثمارا

---

(١) سعيد حمادة : النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ٥٨ : بلغت هذه النفقات ١٢٨ مليون فرنك عام ١٩١٩ ، و ٧٤٩ مليونا عام ١٩٢٠ •

(٢) جاء في جريدة (البرق) البيروتية في عددها الصادر في ١٩٢٣/١٢/٢١ ، ان مدير البنك صرح في خطاب القاه في دمشق امام اللجنة المالية « انه منذ ادخال النقود السورية ، في ١٩٢٠/٥/١ حتى ١٩٢٣/١٠/٣١ قدمت دائرة الاصدار في البنك للخزينة الفرنسية ٦٤٫٦٨٦٫٠٠٠ ليرة سورية لقاء ودائع فرنكات في فرانسا لحساب البنك ، وانها اصدرت للمقاصد التجارية ٢٫٨٨٨٫٩١٧ ليرة سورية فقط » ومن هذا يتبين ضآلة المبالغ المخصصة للمقاصد التجارية بالنسبة الى جسامة المبالغ الاولى ، وهو امر يتعارض مع ما جاء في الاتفاقية من ان البنك هدفه ترقية احوال البلاد الاقتصادية •

مربحا ، باعتبارها سندات لآجال قصيرة تحمل فائدة ٥ر١٪ (من قطع ١٠٠ ـ ١٠٠٠ فرنك) ٠

هذا الاحتياطي الذي اتخذ تغطية للورق السوري كان بمثابة دين على فرانسا من سورية ٠ لأن اعتمادات الفرنكات ليست اكثر من دين يدفع غب الطلب ٠ وسندات الدفاع بمثابة دين لأجل ، وبذلك خف العبء المالي عن الخزينة لفرنسية ليقع على عاتق الشعب السوري ٠ كما مكنها سحب الأوراق المصرية من التداول ان تستخدمها في تأمين بعض مدفوعاتها الخارجية ، فيقدمها للبنك الوطني المصري ليؤدي هذا قيمتها حوالات على لندن ، مما كان يزيد في قيمة ودائع فرانسا في لندن ٠

ونتيجة لطبيعة التغطية المذكورة ، كان كل تخفيض يطرأ على قيمة الفرنك يبتلع جزء من دين سورية على فرانسا يعادل مقداره مقدار التخفيض الذي لحق بالليرة السورية ، اي مقدار تخفيض الفرنك ذاته ٠ هكذا كان شعبنا يكدح ويشقى ليقدم الى الحكومة الفرنسية عند كل تخفيض قسما مجانيا من منتوجه يتناسب وتخفيض قيمة الفرنك ٠ وهو أمر أضر باقتصاديات البلاد ، وبتطوير الوطن ، وخفض مستوى معيشة الشعب ٠

وبالاضافة الى ذلك فان وضع الاحتياطي في فرانسا ذاتها كان يجعل سورية عمليا تابعا سياسيا لفرانسا ٠ انه يصبح في يد فرانسا سيف ديموقليس المسلط على رقاب الشعب السوري ٠ وكانت فرانسا تتخذه اداة سياسية لاستعباد الشعب ولمحاربة كل اتجاه وطني وحركة تحررية في البلاد ٠ كما كان وسيلة فعالة لربط مصائر فئات واسعة من المتمولين السوريين بمصير الاستعمار الفرنسي ذاته ٠ وقد لمست لجنة الانتدابات الدائمة هذا الخطر ٠ فأعلنت ان سياسة النقد التي تتبعها الدولة المنتدبة تحول دون اعداد البلاد السورية لممارسة حقها في الاستقلال « النتيجة التي لايمكن ادراكها بدون استقلال ذاتي في الأمور المالية والنقدية(١) » ٠

ومن جهة اخرى ، فان سيطرة فرانسا على احتياطي نقد سورية ، حرم هذه من استخدام هذا الرسمال في الوجهة التي تنسجم مع مصالحها بعد ان اصبح جزا نتيجة تداول الورق السوري كما جعلته في خدمة المصالح الفرنسية ٠

هذا وكان البنك يوظف اموالا ضخمة خارج البلاد ٠ فعدا عن توظيفه مبالغ كبيرة من الاحتياطي في السندات الفرنسية كان يوظف جانبا كبيرا من امواله

---

(١) تقرير لجنة الانتداب الدائمة المنعقدة في جلسة استثنائية في روما بين ١٦/٢/ ٢٦ الى ١٩٢٦/٣/٦ ص ٨ ٠

المودعة ، في سندات أجنبية ، وكلها سندات الحكومة الفرنسية واوراق بكفالة بنك فرنسا ٠ وقد بلغ هذا المبلغ الموظف على هذا النحو عام ١٩٣٢ مقدار ١٤٩ر٦٠٦ر٩٠٤ من الفرنكات اي نحوا من نصف مجموع الودائع التي كانت مطلوبة منه ٠ هذا العمل حرم التجارة المحلية من الرسمال السوري ، واضعف اقتصاديات البلاد ٠

هذا ما حققته فرانسا ، فماذا استفادت سورية ؟

ان اهم ما حصلت عليه سورية من منافع، من جراء ارتباط نقدها بالفرنك، هو ما قدر لها من نصيب في ارباح احتياطي الورق المتداول ٠ كان البنك يقدم لقاء الامتياز نسبة مئوية تافهة من ارباح الاحتياطي ٠ ويكفي ان نذكر بعض المبالغ التي قبضتها حكومات سورية مجتمعة بين عامي ١٩٢٨ ـ ١٩٣٢ ، وان نقارنها بفوائد الحكومة الفرنسية وخسارة الشعب في سورية ، حتى نتبين تفاهة هذه المبالغ ، وعظيم مسئولية اولئك الذين ضحوا بمصالح سورية ارضاء للمستعمرين ٠

السنة	المبلغ ليرات سورية(١)
١٩٢٨	٦٢ر٦١٤
١٩٢٩	٥٠ر١٥٥
١٩٣٠	١٠٦ر٧٢٧
١٩٣١	١٤١ر٩٣٥
١٩٣٢	٠٩٣ر٢٤٢

اذن لقد بلغ مجموع ما قبضته الحكومات السورية (لبنان والدروز والعلويين ودمشق) خلال هذه المدة مبلغ ٤٥٤ر٦٧٣ ليرة سورية ٠ فاذا قسمناه على ٥٥٠ قرشا سوريا لسعر الليرة الذهبية التركية الذي كان البنك يبادل على اساسه الليرة الذهبية بالنقد السوري ، وهذا بتلك طوال عام ، من نيسان ١٩٢٩ الى نيسان ١٩٣٠ ، نتج معنا الرقم ٨٢ر٦٨٦ ليرة ذهبية تركية قبضناها جميعا ، طوال هذه المدة مع ان الخسارة التي قدرها حمادة ، خلال السنوات الست الأولى من استخدام النقد الورقي والتي تحملتها سورية ، كانت اكثر من ١٠ ملايين ليرة ذهبية تركية كما بينا من قبل ٠ وهذا عدا عن الخسارات الهائلة الأخرى الناتجة في مرحلة الجدول المذكور وما بعدها ٠

• • •

والحديث عن فرع الاصدار يجرنا الى الحديث عن الفرع التجاري للبنك

(١) نشرة البنك السوري ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٣ ص ٤ ٠

السوري · لقد حدد قانون البنك الأساسي ، واتفاقيته مجال نشاطاته : من اصدار للورق النقدي ، والاتجار بالنقد الأجنبي والمحلي والمعادن الثمينة ، والحسم والاقراض والتسليف ، والودائع ، والعمولة ·

أما الاصدار فقد عرفنا امره · وأما الاتجار بالنقد الأجنبي فأمر كان هاما بالنسبة الى البنك · ان ثلث اوراقه النقدية المتداولة كان ينبغي ان يتمثل بودائع تحت الطلب في الخزينة الفرنسية · كما كان للبنك أرصدة في البنوك الأجنبية لتأمين حاجات المستوردين ، ومطاليب المودعين الذين تعين حساباتهم بالنقود الأجنبية · فلابد للبنك اذن من الاحتفاظ في الخارج بأرصدة مماثلة · ويستطيع البنك عن طريق فروعه ، ومركزه الاتجار بالنقد المحلي · وهي تجارة زادت اهميتها مع توطد مركز البنك ، وزيادة التعامل معه ·

كما كان البنك يمارس عمليات الحسم · وهي عمليات زاد من اهميتها اعتماد البنوك المحلية عليه في حسم الأوراق عند الحاجة · وعند تحديد البنك سعرا للحسم لم يكن ينظر الا الى صالحه · فكان ينطلق في التحديد من عوامل كثيرة كالأموال الجاهزة لديه، والطلب المحلي للاستقراض، ومزاحمة البنوك الأخرى ··· كان يرفع سعر الحسم عندما يتضخم جدول الاعمال فيعرقل التضخم المفرط · ولكنه حين كان يضيق جدول الأعمال لم يكن ينخفض سعر حسمه كما كان يتطلب الأمر ذلك لتنشيط الفعاليات، وهو امر لا ينسجم مع صالح الاقتصاد السوري · ومن جهة أخرى فان البنك لم يكن ليحسم الأوراق التي تتجاوز آجالها ٩٠ يوما · وهو امر في غاية الأهمية بالنسبة الى اقتصادنا السوري الزراعي من حيث الأساس · ذلك ان غالب الأعمال الزراعية في بلادنا يتطلب الانفاق طوال ما يقرب من العام ، ولا تعطي أغلب الأراضي الا محصولا واحدا في السنة ، في حين يعطي قسم ضئيل نسبيا محصولين · فتقيد البنك بعدم حسم الأوراق الزائدة عن ٩٠ يوما معناه اضعاف نصيب الزراعة من الاعتماد على هذا البنك في التسليف ، في حين تكون بأمس الحاجة الى النقد · كما ان البنك كان يشترط ان تكون جميع الأوراق التجارية المشروط دفعها في سورية حاملة ٣ تواقيع على الأقل ، او توقيعين وضمانة خاصة · وهو أمر كان يعرقل الأعمال التجارية الى حد بعيد ·

أما قروض البنك للأهلين فهي عبارة عن سلف مقابل اسهم مالية او اوراق تجارية ، مع ضعف نسبي ، في فتح الحسابات الجارية · والى جانب اقراض الأهلين ، كان البنك يقرض الحكومات السورية ، والمؤسسات العامة المضمونة قروضها من قبل هذه الحكومات · وفيما يلي جدول يبين التقدم في جميع عمليات التسليف :

الحسم والقروض والسلف في بنك سورية في ٣١ ك١ (بالفرنكات)

عـــام	تسليف الحكومات والمؤسسات الحكومية	تسليف الأفراد	المجموع
١٩٢٥	؟	؟	١٨٧٤٢٨١٢ (١)
١٩٢٦	؟	؟	٢٥٧٠٩٥٧٤
١٩٢٧	؟	؟	٤٠٤٧٥٥١٨
١٩٢٨	؟	؟	٣٧٠٦١٠١٢
١٩٢٩	؟	؟	٤٩٢٤٤٠٩٣
١٩٣٠	٣١٩٩٣٩٤٩	٢٤٠٧٣٩٦٨	٥٦٠٦٧٩١٨ (٢)
١٩٣١	٣٧٢٦٤٦١٨	٣٣٥٧٦٧٨١	٧٠٨٤١٣٩٩
١٩٣٢	٤٣٦٢٢٨٣٧	٢٢٢٤٢٨٣٥	٦٥٨٦٥٦٧٢
١٩٣٣	٥١١٦٦٠٦٨	؟	؟
١٩٣٤	٤٤٢٩٦٢٢٧	؟	؟
١٩٣٥	٣٤٥٢٠٢٣٧	؟	؟
١٩٣٦	٣٥٦٠٠٣٣٠	؟	؟
١٩٣٧	٣١٩٦٦٠١٨	؟	؟
١٩٣٨	٢٦٠٤٧٠٠٣	؟	؟
١٩٣٩	١٠٩٥١٤٣٠	؟	؟
١٩٤٠	٠٦٨٩٨٤٤٧	؟	؟

وللحكومة ان تستقرض ، بدون فائدة ، مبلغا في حدود ٣ ملايين فرنك • وفيما عدا ذلك فقروضها وقروض المؤسسات العامة التي تكفلها تخضع للفائدة التي تتراوح بين ٦و٩٪ • وقد اسلف البنك البلديات والبنوك الزراعية وحكومات سورية بين ١/١/٩٢٠ و ١/١/٩٣٠، مبالغ مجموعها ٥٠٠ر٠٠٠ر١٠ فرنك • وفي ١٤/٤/١٩٣٠ اقرض بلدية بيروت ٢٠ مليون فرنك بفائدة ٦٪(٣) •

وتلعب الودائع في حياة البنوك دورا اساسيا • فبقدر ما تتعاظم هـــذه الودائع يزداد نشاط البنك وارباحه • وقد تمكن بنك سورية ، بفضل فروعه الكثيرة المنتشرة هنا وهناك ، من جمع مبالغ كبيرة من الودائع كانت تفوق كثيرا

(١) الأرقام مأخوذة عن سعيد حمادة النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ١٤٢ •
(٢) الأرقام مأخوذة عن م• طعمة : دور الكريدي في تطور سوريا الاقتصادي •
(٣) سعيد حمادة : النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ١١١ ـ ١١٢ •

مقدار رسماله واحتياطه · وهو في سبيل استدرار الودائع كان يدفع فوائد لكل من ودائع الطلب وودائع لأجل ·

وفيما يلي جدول يبين مقدار الودائع في ٣١ ك١ من كل عام ، في فترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢ ·

الودائع في ٣١ كانون اول من كل عام
اعتباراً من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣٢(١)

السنة	مختلف انواع الودائع بالفرنكات
١٩٢٥	٢٨٦٣٨٢٢٢
١٩٢٦	٣٩٠٥١٦٧٩٧
١٩٢٧	٤٨٣٠٤٤٤٣٢
١٩٢٨	٤٧١٠٦٨٠٠٠
١٩٢٩	٥٠٠٠٩٥٠٠٠
١٩٣٠	٤٢٩٥١٩٠٠٠
١٩٣١	٣٧٤٨٤٨٢٥٦
١٣٩٢	٢٩٠٦٦٠٣١٩

كانت هذه الودائع تتجمع في صناديق البنك آتية من ودائع الحكومات ، والبنوك والتجار والأغنياء ورجال المهن الحرة · والى جانب ذلك كان يقوم البنك بنشاط كمسيوني · فيتناول عمولة على المعاملات المالية وغيرها التي يقوم بها لصلحة الحكومات السورية او الأهلين : كالتحصيل، واصدار الأسهم والسندات لحساب شخص ثالث وحفظ المواد الثمينة · وقد شارك الى جانب ذلك في تنظيم البعثات الدراسية ، وفي تأسيس شركات فرنسية متعددة ، وبذلك ساعد على تغلغل الرساميل الفرنسية في سورية ·

لقد استطاع البنك ان يحقق ارباحا هامة خلال ممارسته نشاطه · واذا رجعنا الى السنوات الأولى من وجوده رأينا انه استطاع تحقيق الأرباح الصافية التالية بين عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢ :

(١) حمادة : النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ١٤٥ ·

ارباح بنك سورية ولبنان الصافية لأعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢(١)

عـــام	فرنكات	النسبةالمئوية بالنسبةللرسمال المدفوع
١٩٢٥	٢٩٥٨٧٨٥	١ر١٩٪
١٩٢٦	٢٩٧٥٦٢٤	٢ر١٩٪
١٩٢٧	٣٦٩٤٤٢٥	٢ر٢٣٪
١٩٢٨	٤١١٦١٧٦	٥ر٢٦٪
١٩٢٩	٣٨٦٧٢٦٩	٩ر٢٤٪
١٩٣٠	٣٣٣٥٣١٦	٥ر٢١٪
١٩٣١	٢٧٢٤٨٢٦	٦ر١٧٪
١٩٣٢	٢٦٧٥٧٨٤	٣ر١٧٪

هذه الأرباح الصافية الطائلة لاتعبر وحدها عن الأموال المستنزفه من جهود الشعب السوري · بل ينبغي ان نضيف اليها جميع ابواب الاحتياطي والرواتب الضخمة التي يتمتع بها اعضاء مجالس الادارة ، والفوائد المدفوعة من قبله والنفقات الأخرى ··· والـخ · ان كلمة الأرباح لاتعني بالنسـبة الى الشركات الاستعماريةغير الحد الأخير الذي لا يستطيع بعدهاخفاء تلاعبها المالي· ومع هذا كله فقد كان نصيب السهم من الربح حسنا · ففي السنوات الثلاث ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠ ، دفع البنك لكل سهم مدفوع كامل ثمنه ٥٥ فرنكا ، و ٤٠ فرنكا للأسهم الأخرى · ووزع في عامي ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ٤٥ فرنكا لسهمالنوع الأول و ٣٥ لسهم النوع الثاني · كما دفع عام ١٩٣٣ ، ٨٪ ، اي ٤٠ فرنكا عن السهم من النوع الأول · وفي كانون الأول عام ١٩٣٣ بيع سهم البنك فيالسوق بـ (١٣٠٠) فرنكا رغم انه يحمل قيمة اسمية قدرها ٥٠٠ فرنك(٢) ·

الشركات المصرفية الأخرى

كانت في سورية عهد الانتداب ،مؤسسات مصرفية فرنسيةهامة بالاضافة الى بنك سورية ولبنان الكبير · وعن طريق هذه المؤسسات وفروعها المحلية استطاع الرسمال المالي الفرنسي السيطرة على اقتصاد البلاد ، وربطه بمصالح الاقتصاد الفرنسي · لقد وجدت فرانسا في سورية سوقا تهم تجارتها الخارجية

(١) سعيد حماده : النظام النقدي والمصرفي في سورية ص ١١٥ ·

(٢) وهذا بغض النظر عن الأرباح التي تتأتى من المضاربات فقد ذكر « م· بورتي » في كلمته امام المجلس النيابي الفرنسي في جلسة ٢٧ تشرين اول ١٩٢٢ ، عند بحث اعتمادات جيش الشرق » ان البنك حقق في احدى مضارباته بالقطع ، مبلغ ٢٠ مليون فرنك (عن مجلة اسيا الفرنسية عدد تشرين اول ١٩٢٢) ·

كما تهم صناعتها الوطنية واعاشة السكان ، عن طريق تزويد سورية لها بقسم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية ٠ وعن طريق ربط النقد السوري بالفرنك الفرنسي ، وسيطرة المؤسسات الفرنسية المصرفية ، والاحتكارات الفرنسية الأخرى ، أمنت فرانسا لنفسها مواقع ممتازة في جميع القطاعات الاقتصادية ٠

اهم هذه المؤسسات المصرفية هي « البنك الفرنسي السوري » و « البنك العقاري الجزائري التونسي » ، و « الشركة الجزائرية » ، و « البنك العقاري السوري » ، و « الشركة العقارية السورية » ٠

البنك الفرنسي السوري : تأسس في كانون الأول عام ١٩١٨ من قبل الشركة العامة(١) « والكريدي موبيلير فرانسي »(٢) و « البنك العقاري الجزائري التونسي » ٠ كان مجلس ادارته يضم آنذاك ، « ادوار غويان » مدير « الشركة العامة » وغيرها من الشركات الأخرى ، كما كان يضم « اندره لوبون »٠ مركزه باريس ، وله اربعة فروع في سورية (بيروت، حلب، دمشق، طرابلس)٠ وفروعه في البلدان الأخرى هي فروع الشركة العامة ٠ كان الرسمال الاجتماعي لهذا البنك عام ١٩٢١ ، عشرة ملايين فرنك ٠ وفي عام ١٩٣٠ بلغ احتياطيه القانوني والعادي ، ١٫٠٩٥٫٢٥٢ فرنكا،وبلغمجموعموجوداته ١١٩٫٢٥٣٫٠٣٦ فرنكا ٠ وقد وزع ارباحا على المساهمين بين عامي ١٩١٩ ، ١٩٢٢ قدرها ٥٪ ولم يدفع شيئا عن السنين الست التالية ٠ ثم عاد فدفع بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣١ ٥٪ ٠ كانت اعماله منحصرة في أعمال الصرافة التجارية العامة ٠ فكان يتعاطى عموم اشغال البانكة والكميو من خصومات وقبض اوراق تجارية وتسليفات على بوالص الشحن واعتمادات وتحاويل وشكات على جميعالبلدان ، وتسليفات على رهونات ٠٠٠ الخ ٠ وكان يفتح لزبائنه حسابات جارية لعموم أصناف العملة من فرنكات ، وليرات سورية لبنانية ، وليرات انكليزية وليرات مصرية ، وليرات عثمانية ذهبية الخ ، ويعطي فوائد تختلف باختلاف مدة الاستحقاق٠ وباعتباره « ابنا » للشركة العامة الشهيرة ، فقد كانت له صلات مع جميع انحاء العالم تقريبا ٠

أما الشركات الأخرى فهي مؤسسات عقارية تقرضرساميلها لقاء رهونات عقارية ٠ وطبيعة هذه الأعمال تتطلب من البنوك التي تتعاطاها قبول منح قروض طويلة الأمد ، وهذا يتطلب ، بالتالي ، ان تكون لدى البنك رساميل هامة تشمل رساميلها والودائع الطويلة الأمد لا ودائع الطلب ٠ كانت سوريا

---

(١) شركة فرنسية أسست في ايار ١٨٦٤ ٠

(٢) شركة مغفلة فرنسية تأسست عام ١٩٥٢ ٠ كان رسمالها الاجتماعي في البدء ٤٥ مليون فرنك ، ارتفع عام ١٩١٠ الى ٢٦٠ مليونا ، ثم اصبح ٥٠٠ مليون ٠

بحاجة الى هذا النوع من المؤسسات ٠ فهي بلد زراعي ، وفيها اراضي واسعة قابلة للاستثمار ولكنها تحتاج الى رساميل كثيرة ، واعتمادات طويلة الأجل ٠ وقد لمس الرسمال الفرنسي هذه الثغرة في الاقتصاد السوري ٠ فما ان انتهت الحرب العالمية الأولى حتى اسرع الى تأسيس شركات عقارية كثيرة فيها ، أو انشأ فروعا لمؤسسات عقارية هامة ٠ كان اهم هذه المؤسسات التي نشأت في سورية يستمد رساميله اما من الشركات الأم ، كما هو امر البنك العقاري الجزائري التونسي الذي يستقرض من البنك العقاري الفرنسي اموالا تتأتى عن سندات قرض يصدرها هذا على السوق المالي الفرنسي ، او من مؤسسات فرنسية عقارية اخرى كما هو حال « الشركة الجزائرية » مثلا ٠ لقد أنشئت هذه المؤسسات لا لمساعدة الاقتصاد السوري على التطور، بل لمساعدة المستعمرين الفرنسيين على وضع يدهم على الأرض ، وتحويل البلاد في المستقبل الى جزائر ثانية ٠ ولكن الطريق لهذا لم يكن معبدا منذ البداءة ٠ فقد انتصبت صعوبات كثيرة امام التحقيق ٠ فالمشاع كان يسيطر في الأراضي الزراعية كليا تقريبا ٠ والسجل العقاري كان مهلهلا غير دقيق وتنقصه الطرق العلمية الحديثة ، وكان الوقف واسع الانتشار ، وملكية الدولة كبيرة جدا ، وقوانين الرهن العثمانية لا تتفق وروح العصر والاستثمار الحديث ٠ ولكن اليد السحرية سهلت كل عقبة ، واوجدت جميع التشاريع التي تساعد هذه الشركات العقارية على تحقيق اهدافها ، وهو امر سنراه فيما بعد ٠ ورغم هذا كله ، فان المؤسسات العقارية المذكورة اقتصرت في نشاطها العقاري على المدن وتجنبت قدر مستطاعها الريف ٠ وشمل نشاط هذه المؤسسات الزراعي فيما شمله الاتفاقات التي كانت تعقدها الدولة تحت اسم تأمين مصالح الزراع والاعتمادات التي تفتحها للبنوك الزراعية الحكومية ٠

ـ المؤسسات ـ

البنك العقاري الجزائري : بدأ هذا البنك اعماله في سورية منذ عام ١٩٢١، عندما فتح اول فرع له في بيروت ٠ ثم افتتح ثلاثة فروع أخرى ، احدها في حلب (آب عام ١٩٣٠) ، وثانيها في دمشق (حزيران ١٩٣١) ، وثالثها في طرابلس (١٩٣٣/٦/١٥) ٠

هذه الشركة كانت تملك عام (١٩٣٢) ، ١٤٢ فرعا ووكالة منتشرة في انحاء واسعة من شمالي افريقيا وغيرها ٠ (٦) منها في فرنسا، و ٨٩ في الجزائر، و ١٩ في تونس ، و ٢١ في مراكش ، و ٤ في سورية أصبحت ٧ (٣ في لبنان : بيروت طرابلس صيدا ، و ٤ في سورية : حلب ، دمشق لاذقية قامشلي) ، و ٣ في بلدان اخرى ٠ انها شركة قديمة يرجع تأسيسها الى عام ١٨٨٠، برسمال

قدره ١٥٠ مليون فرنك مقسمة على ٥٠٠ فرنك للسهم الواحد ، مركزها باريس، ومكتبها الرئيسي في الجزائر • ومع الأسف ليست لدينا معلومات كافية عن مدى ارباحها وما وزعته للسهم الواحد ، وكل ما نعرفه انها وزعت خلال ١٣ عاما تبدأ من عام ١٩٢٠ ارباحا كانت تساوي ٣١ فرنكا للسهم الواحد حتى ١٩٢٣ ، و ٣٣ فرنكا في عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ، و ٣٥ فرنكا لعام ١٩٢٦ و ٣٧ فرنكا لكل عام من فترة ١٩٢٧ ـ ١٩٣٢ •

ومع ان افتتاح اول فرع لها في سورية كان في عام ١٩٢١ ، فانها لم تبدأ بأعمال التسليف لقاء الرهون الا في عام ١٩٢٨ حاصرة اعمالها من قبل بعمليات التسليف التجاري والاستثماري • ولقد رأينا من قبل تشابك هذه المؤسسة مع مؤسسات مالية ضخمة أخرى ، وكيف انها ذات مصالح واسعة في مؤسسات كثيرة (كمصلحة النقل بين بيروت واراضي ما بين النهرين وطهران وتسيطر كليا على « بنك سالونيك » •••) ولها بنت هي « البنك العقاري السوري »•

البنك العقاري السوري: هذه المؤسسة اسستها الشركة العامة عام ١٩١٩ لتمارس نشاطها في سورية واسيا الصغرى واوروبا ، عن طريق عقد القروض وفتح الاعتمادات مقابل رهون وغيرها من الضمانات • مركزها باريس • كانت تعمل في سورية في بناية البنك الأم وتحت ادارتها • رأسمالها ٦ ملايين فرنك ، مقسمة على ١٢ الف سهم بقيمة ٥٠٠ فرنك للسهم ، دفع منه ٩٨ الف فرنك، وبلغ معدل ما أصاب السهم من الأرباح في اعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ ، ١٣ فرنكا•

الشركة الجزائرية : من الشركات العقارية الكبرى • تأسست عام ١٨٧٧ برسمال قدره ١٠٥ ملايين فرنك مقسمة على اسهم بقيمة ٥٠٠ فرنك للسهم الواحد • كان مكتبها الرئيسي في باريس • وكان لها ١٨٦ فرعا ووكالة منتشرة في فرانسا (٤٤) ، والجزائر (١٠٠) ، وتونس (١٥) ، ومراكش (٢٥) ، وسورية (٢) • وقد بدأت اعمالها في سورية عام ١٩٣١ بفتح فرع لها في بيروت، واخر في طرابلس • وكانت تقوم باعمال استثمارية وتجارية ورهنية •

والى جانب هذه البنوك يمكن ذكر « الشركة العقارية السورية » التي اسسها الكونت « كروساتي » عام ١٩٢٢ برسمال قدره ١٠٠ مليون فرنك ، و « البنك العقاري التونسي » الذي بدأ نشاطه في سورية ١٩٣١ وفروع « الكريدي ليوني » في سورية ولبنان ، وفرع البنك الوطني للتجارة والصناعة، وفروع بنك الهند الصينية الممثلة في لبنان ببنك صباغ ، وفي سورية « بشركة البنوك المتجدة » •

• • •

كانت الأعمال التي تقوم بها هذه البنوك ، تتناول فيما تتناوله حسم السفاتج والسندات التجارية التي لاتزيد مدتها على ٣ اشهر ويؤلف الحسم الجانب الأعظم من القروض الممنوحة • وكانت هذه المؤسسات تحسم ايضا اوراق البنوك الأهلية • وسعر الحسم يخضع لعوامل كثيرة ، كالطلب على الأموال ، ومعدل حسم الشركة الأم ، والمزاحمة بين البنوك••• وقد تراوح معدل الفائدة زمنا طويلا بين ٥ ـ ٩٪ • كما تقوم بالتسليف على الحساب الجاري ، وعلى البضائع ولو في حدود ضئيلة لعدم توفر المستودعات الحديثة في سورية ، أولا ، ولخشية هذه البنوك ، ثانيا ، من سوء استعمال المستقرضين لهذه الطريقة ، كاكثار التجار من شراء البضائع التي يصعب تصريفها فيما بعد • وهناك التسليف على التصدير التجاري بضمانة سندات الشحن ، وكذلك التسليف على الاستيراد••• والى جانب ذلك تتعاطى هذه البنوك التسليف على سندات مالية من اسهم واسناد قرض واوراق تجارية ، ومقدار التسليف يتراوح بين ٦٥ ـ ٩٠٪ من ثمنها في السوق • وتقوم ايضا بأعمال الودائع ولا سيما ودائع الطلب والأجل لقاء فائدة معينة • كما تقوم بتجارة النقد الأجنبي • وهذا باب هام في اعمال البنوك المذكورة بسبب تمويلها القسم الاكبر من التجارة الخارجية • وتحديد اسعار النقد الأجنبي كان يقوم به البنك السوري •

وقبل ان نتناول مجال نشاط البنوك العقارية ، في القضايا العقارية ، لابد من القاء نظرة على اهم التشريعات العقارية التي اصدرتها المفوضية في صالح الشركات المستثمرة ، مما سهل التسليف العقاري والزراعي ، ومكن بنوك الرهون من النمو السريع ، وشجع على انتشارها وتعدد فروعها •

ان اهم هذه القرارات هي التالية الواردة حسب ترتيبها الزمني :

١ ـ	٧٥٣	تاريخ	٢ /٣/ ٩٢١	المتعلق بالأوقاف الاسلامية •
٢ ـ	١٣٢٩		٢٠/٣/ ٩٢٢	الرهن
٣ ـ	٢٥٤٧		٧ /٤/ ٩٢٤	استملاك العقارات •
٤ ـ	١٤٤		١٠/٦/ ٩٢٥	تنظيم الأملاك العامة •
٥ ـ	٨٠		٢٩/١/ ٩٢٦	استبدال الوقف •
٦ ـ	١٧١		١٠/٣/ ٩٢٦	المشاع •
٧ ـ	١٨٦		١٥/٣/ ٩٢٦	التحديد والتحرير •
٨ ـ	١٧٥		٥ /٥/ ٩٢٦	املاك الدولة •
٩ ـ	٣٢٠		٢٦/٥/ ٩٢٦	استثمار المياه العامة
١٠ ـ	٣٢٩٠		٢٣/٩/ ٩٣٠	قانون شركات التسليف العقارية •
١١ ـ	٣٣٣٩		١٢/١١/ ٩٣٠	تنظيم ملكية العقارات والحقوق
١٢ ـ	٥٧		٢٨/٦/ ٩٣٦	المتعلقة بها •

لقد وضع الفرنسيون بموجب القرار الأول ، الاوقاف الاسلامية وحدها تحت إشراف المفوضية • وهي اوقاف واسعة جدا في بلد تدين اكثرية سكانه بالديانة الاسلامية • ثم جاء القرار الخامس ((رقم ٨٠ تاريخ ٢٩/١/٢٦)) يوضح الهدف الرئيسي من القرار الأول • فأباح استبدال العقارات الوقفية سواء منها المبنية او غير المبنية ، ما عدا المساجد ، بالنقد او بملك آخر • وقد ادى هذا القرار الى تلاعب واسع بهذه الأوقاف ، استفادت منه الفئات المقربة من السلطات او المرضي عنها • فكانت اذن وسيلة رشوة ، وشراء للضمائر ، تلطخ صفتها التقدمية الناجمة عن تحرير قسم منها وادخالها في نطاق التبادل السلعي •

اما القرار الثاني فقد اوجد نظاما جديدا للرهن نظم حقوق الدائنين المتازين في الرهن والحجز ، والبيع مع حق الاسترداد ، كما اذن بتأسيس بنوك للرهن بعد الترخيص • وقد تضمن هذا القرار حقوقا واسعة وحاسمة في صالح المرتهن وهو في الغالب الشركات الفرنسية الدائنة • في حين اضعفت موقف الراهن المدين • لقد أجاز القرار تنظيم عقد الرهن العادي ((التأمين)) « للأمر » مجيزا للمرتهن ان يحول حقه بالرهن بكامله او ببعضه ، بدون اجازة الراهن • كما جعل من حق المرتهن طلب الرهن فورا ، وبيعه لدى الامتناع عن تأدية الدين حين الاستحقاق ، ومن حق المرتهن ، عند تلف الرهن او تعطله ، طلب تأدية الدين (بعد حكم) او طلب ضمانة اضافية •

ـ ونظم القرار الثالث ، رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٧/٤/٢٤ ، استملاك العقارات من قبل الأشخاص الحكميين • اصبح الذين يحق لهم اقتناء وتملك الأملاك غير المنقولة او التصرف بها ، في المدن والقرى السورية اللبنانية هم :

١) : ـ الشركات التجارية او ذات الشكل التجاري الأجنبية المأذون لها بالعمل في سورية ولبنان •

٢) : ـ الشركات الأجنبية بالشروط التي تتمتع بها الشركات السورية واللبنانية • وكان الهدف من ذلك كما يرى الاستاذ منير الشريف « توجيه الشركات الفرنسية التي كانت فرانسا تؤيدها في سورية ولبنان ، نحو تملك الأراضي الزراعية »(١) •

ثم جاء القرار الرابع ، لتنظيم الأملاك العامة ، فأدخل ضمن نطاق املاك الدولة : شواطىء البحر ، والغدران والبحيرات المالحة المتصلة رأسا بالبحر ، ومجاري المياه من اي نوع كانت ، والمياه الجارية تحت الأرض والينابيع من اي نوع كانت ، والبحيرات والغدران ، والشلالات الصالحة لتوليد القوة المحركة •

---

(١) منير الشريف : قضية الأرض في سورية • عام ١٩٦١ • ص ٦١ •

واكمل هذا القرار بالقرار التاسع ، رقم ٣٢٠ تاريخ ٢٦/٥/٢٦ الذي حظر استثمار المياه الجارية والتي تحت الأرض ، الا برخصة تمنحها الدولة (السلطات الفرنسية)، تحت طائلة العقوبة ٠

لقد حدد هذان القراران حقوق الدولة في المواد التي ذكرها ٠ وأخضع استخدام هذه المواد والانتفاع بها الى اذن الدول المسبق ، (السلطة الفرنسية) وبذلك حرم الأفراد والشركات الوطنية من استخدامها واستثمارها الا برضاء السلطة الحاكمة ٠ وقد أدى هذا الحصر ، عمليا ، الى وضع كثير من عملاء السلطة ومن يجري في ركابها يدهم على الأملاك الصالحة للزراعة ، كالأراضي التي كانت مستنقعات ولها صفة الاملاك العامة ، ثم جفت وبقيت على هذه الصفة ٠ وهكذا تملك بعض المتنفذين وكبار الملاكين مساحات هامة من اراضي « الغاب » و « الروج » مثلا ، وسجلوها بمساعدة الفرنسيين ، على أسمائهم ٠ وما يقال في اسغلال الأراضي ، يقال في استغلال المياه العامة ايضاً ٠

وفي ١٠/٣/١٩٢٦ أصدر المفوض السامي القرار رقم ١٧١ القاضي بحل المشاع وتقسيمه الأراضي اجباريا بين الحائزين ٠ وليس المشاع في القرى أكثر من حيازة جماعية لأرض القرية الزراعية ، دون ان تشمل هذه الحيازة جماعية الاستثمار ٠ فيبقى الاستثمار فرديا ، وكذلك المنتوج ٠ وفي كل مدة زمنية (بين سنة واكثر) يعاد تقسيم الأرض على العوائل الحائزة للحق ، وتنال حصصا من انواع الأراضي المختلفة تساوي حقها ٠ هذا النوع من الحيازة كان يعيق تطور البنوك العقارية التي لاترهن الا ملكا محددا مستقلا واضحا يسهل نقله وبيعه وافراغه ، عند الحاجة ٠ كما كان سببا في تطور الملكية الكبيرة وتوطيد العلاقات الاقطاعية في الريف ٠ ويكفي ان نذكر عاملا واحدا من عوامل كثيرة كانت تؤدي الى تطوير الملكية الكبيرة ، بفضل طريقة المشاع ٠ فقد قضى قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ ، بمنع اي شكل من اشكال التملك الجماعي للأرض ٠ ولهذا كان الفلاحون يضطرون الى تسجيل القرية على اسم شخص ما ٠ وغالبا ما يكون احد المتنفذين ، فتبقى ظاهريا عائدة لشخص واحد ، او عدة اشخاص ، وعمليا تبقى في حيازة الجميع ٠ كان هـذا الفراغ الصوري كثير الانتشار في الريف ٠ فلما صدر القرار ١٧١ واصبح يساعد واضعي اليد الصوريين أو أحفادهم على ان يصبحوا المالكين الحقيقيين للأرض ، وعلى ان يجرد المالكون السابقون من ملكياتهم ليصبحوا مجرد مزارعين في ارض المالك ، كانت الصلة الوثيقة بين المستعمر والاقطاعيين تتجسد تجسدا بارزا في تنفيذ هذا القرار الذي ملكهم ملكيات واسعة في غفلة عن الفلاحين ، او تحت الضغط ، او التلاعب ٠

يحدثنا الأستاذ منير شريف عن مثالب هذا القرار وسوء تطبيقه قائلا :

« لقد بقي القرار المذكور ، من حيث الأساس ومن حيث ازالة الشيوع بين الفلاحين المالكين ، حبرا على ورق ، ولم تطبق أحكامه الا في عدد من القرى التي يملكها ملاكون اقوياء. بينما بقي الفلاحون المالكون يعانون الأمرين من مشكلات الشيوع ، ومن تسرب أراضيهم تباعا الى كبار الملاكين بحماية المستعمر ومؤازرته »(١) .

وكان القرار رقم ١٨٦ تاريخ ٢٦/٣/١٥ أداة تنفيذ القرار السابق . فقضى بتحديد وتحرير الأراضي ، وأوجد قواعد لتسجيلها على اسس علمية . ولكنه لم يخل ايضا ، في ظل سلطة الانتداب ، من تحويله ، كما يقول الاستاذ « منير الشريف » . « الى وسيلة لاستلاب أراضي الفلاحين وتملكها من قبل اصحاب النفوذ . ففي كثير من القرى التي تم تحديدها وتحريرها ، كان اعوان السلطة المستعمرة يتخذون كل الوسائل لتسجيل الأراضي أثناء عمليات التحديد والتحرير باسم احد الوجهاء من المقربين او من الزعماء اصحاب الجاه عند المستعمر . ولم يكن الفلاحون ليعلموا بمواقيت اجراء عمليات التسجيل للأراضي العائدة لهم اصلا . فكان المتنفذ يحضر بعض اعوانه بالاتفاق مع السلطة ليزعم هؤلاء الأعوان أنهم فلاحون في الأرض المملوكة للمتنفذ ، بينما يكون اصحاب الأرض الحقيقيون من الفلاحين لا يعرفون ما يجري في غيابهم . وهكذا فان قانون التحديد والتحرير ، كان في كثير من الأحيان ، وسيلة لانتزاع ملكيات الفلاحين في قرى معينة ، كما كان وسيلة لتجميع ملكيات واسعة بأسماء بعض ذوي الوجاهة والنفوذ »(٢) .

ومما زاد في فظاعة استغلال هذين القرارين وغيرهما ، من قبل السلطات الاستعمارية وحلفائهم من الاقطاعيين والمتنفذين ان صدورهما وبدء تنفيذهما حدثا في وقت كانت سورية فيه مسرحا لثورة مسلحة وطنية لاهبة ، كان الفلاحون عمادها الأساسي . فكانوا بين قتيل او ثائر ، او ملاحق ، او لاجىء الى بلاد اخرى . كما كانت الأحكام العرفية السائدة طوال مدة طويلة سببا للفتك والايقاع بكثير ممن لايروقون للسلطات الفرنسية او حلفائها التعاونيين.

أما القرار ١٧٥ تاريخ ٢٦/٥/٥ فقد تعلق بأملاك الدولة العقارية . ويعلق الأستاذ « منير الشريف » على هذا القرار بما يلي :

« ان قرار او قانون المفوض السامي هذا كان كله شرا على البلاد . لأن مساحة سورية هي ١٨٫٤٤٨٫٠٠٠ هكتارا ، والأراضي المستثمرة منها ، عام ١٩٤٤ ، كانت ١٫٦٠٢٫٨٢٠ هكتارا (قيود الحكومة) والباقي غير مستثمر .

---

(١) منير الشريف « قضية الأرض في سورية » ص ٦٤ .

(٢) منير الشريف : « قضية الأرض في سورية » ص ٦٨ .

لقد وضع الفرنسيون بهذا القرار ايديهم على ٩١٪ من الأراضي السورية ومنعوا ايا كان من التصرف بها • على انهم كانوا يسمحون بقسم منها لعملائهم الذين لا وطنية لهم • وكان قصد الفرنسيين ، منع الأهلين من التوسع الزراعي لابقائهم فقراء تعساء ، وبذلك يحملونهم على الهجرة من سورية ، ويسهلون لهم هذه الهجرة • وكان الفرنسيون يرمون من تلك الهجرة الى بقائهم في سورية ، طريق الشرق ، ولو قل عدد سكانها ، ثم وضع يدهم على الأراضي ، لجلب قرابة ١٠٠ الف فرنسي ليتملكوها ، ويصبح أهل البلاد فلاحين وخدما عندهم ، كما فعلوا في الجزائر »(١) •

وفي ١٢/١١/٩٣٠ صدر القرار ٣٣٣٩ ، ثم تلاه في ٢٨/٦/٩٣١ القرار رقم ٥٧ وهما ينظمان الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة •وقد تضمن التشريع الجديد نصوصا منسجمة مع الطرق الجديدة في تسجيل الأراضي ، ومع حاجات التسليف ، ومع تحسين استثمار الأملاك العقارية •

لقد أبقى التشريع المذكور على انواع الأراضي الثلاثة السابقة من ١) ملك مطلق ، ٢) والأراضي الأميرية (لاتحول الى وقف،ويفقد حائزها المهمل استثمارها مدة معينة من الزمن ، حق التصرف عليها) و٣) الأراضي الوقفية•كما يتضمن قوانين الرهن الصادرة سابقا مع اضافة أحكام جديدة تتعلق بالرهون والديون الممتازة •

وقد قضت المادة ٢٣٥ ، فيما يتعلق بأملاك الدولة ، بما يلي :

« اذا أثبت صاحب حق الأفضلية ، بعد انقضاء مدة ٣ سنوات ، انه أحيا ارضا ، او بنى عليها ابنية ، او غرس غرسا ، او رتبها ضمن الشروط المعينة في الأنظمة الخاصة من املاك الدولة ، فهو يكتسب مجانا حق تسجيل التصرف على القسم الذي احياه ، او غرسه ، او أنشأ عليه ابنية ، او رتبه • غير انه يخسر حق التصرف اذا توقف بعد التسجيل ، وفي مدة السنوات العشر ـ التالية للتسجيل عن استعمال حقه مدة ٣ سنوات متوالية » •

وكان قد صدر من قبل في ٢٣/٩/٣٠ ، القرار رقم ٣٢٩٠ المتعلق بشركات التسليف العقارية • كان هذا القرار يبين صلاحيات وواجبات بنوك الرهن او مؤسسات التسليف العقارية • فكانت كل مؤسسة مأذون لها ، تستطيع ان تعقد قروض الرهن على غير المنقول لآجال قريبة او بعيدة ، وذلك وفقا للقوانين المرعية • كما كانت هذه المؤسسات تستطيع اذا شاءت ، اصدار سندات مسجلة لأمر حاملها يمكن ان تغطي قيمة القروض المعقودة ، على الا تكون القيمة الاسمية للسند الواحد اقل من ٢٥ ليرة سورية ، وألا يتجاوز أجلها ٣٠ عاما • وقيمة القرض لا ينبغي ان تتجاوز نصف قيمة المال المرهون ،

---

(١) منير الشريف قضية الأرض في سورية ص ٧٣ ـ ٧٤ •

والا تتجاوز مدة القرض الذي تصدر السندات مقابله ، ٣٠ عاما . والدفع سنوي او نصف سنوي ، ولا يتجاوز معدل الفائدة عليها ٥ر٣٪ عن معدل الفائدة المعطاة للسندات المصدرة مقابل القرض . وتضمن القرار نصوصا تحدد من صلاحيات المحكمة ، وتقوى مواقف الدائن المرتهن ضد المدين الراهن . فكانت المحاكم لا تستطيع منح المدين مهلة لتأدية الدفعات السنوية ، عند التأخر . وكان بامكان الشركة ، عند تأخر المدين عن دفع الدين السنوي ، او عن تأدية الدين بكامله اذا استحق بسبب عطل يلحق بالعقار المرهون ، أن تتقدم الى المحكمة بطلب نزع الملكية . كما كان يحق لها ان تستلم بأمر المحكمة العقار المرهون ، بعد ٨ أيام من انذار المدين . ثم طالب القرار المذكور الشركات التي لها مركزها الرئيسي في سورية أن تصدرموازنةوبيانا يتضمنالأرباحوالخسائر وتقريرا مسهبا عن مقدار التسليف ، والعقارات المكتسبة بنزع الملكية ... ولكن هذه الفقرة على أهميتها ، لم تشمل المؤسسات العقارية العاملة في سورية لأنها فروع لشركات أخرى ، وليس لها مكاتب رئيسية فيها .

• • •

كانت الأعمال الرهنية التي تقوم بها البنوك المذكورة سابقا تشمل :

١ : — منح القروض لقاء ضمانة رهنية ، كالبيوت والممتلكات في المدن ، والأراضي الزراعية في الريف . والقروض اما لآجال قصيرة لاتعدو السنة ، او لآجال متوسطة لاتعدو التسع سنين ، او لآجال طويلة تتراوح مدتها بين ١٠ — ٣٠ عاما توفى مسانهة . وكما تبين لنا من قبل ، حين دراسة القضايا التشريعية المتعلقة بالرهن ، فان القروض لا ينبغي ان تتجاوز نصف قيمة المرهون . أما الفائدة فكانت تتراوح خلال عدد من السنين بين ٦ ، ١٢٪ .

كان نشاط مؤسسات التسليف العقاري هذه متسعا عمليا في المدن أكثر منه في القرى ، بسبب بعد هذه عن الجماهير الواسعة ، وعدم انتشار عمليات التحديد والتحرير ، وعدم استقرار إسعار الحاصلات الزراعية ومنتوجها . لهذا ولكي يسهل على هذه المؤسسات تغلغلها في اوساط الريف ، مع ضمان الأموال والفوائد المطلوبة ، فقد عمدت بمساعدة السلطات الاستعمارية الى اتخاذ الحكومات السورية وسيلة لتحقيق تلك الأهداف ، عن طريق عقد اتفاقيات بين الحكومة والمؤسسة المقرضة ، تضمن الحكومة بموجبها لمؤسسات الأقراض ، قروضها الرهنية ، مع تحمل قسم من فوائد هذه القروض .

كان احد طرفي هذه الاتفاقيات « البنك العقاري الجزائري التونسي » مع « البنك العقاري السوري » من جهة واحدى الحكومات السورية من جهة اخرى . وتعتبر الاتفاقيات التي عقدت مع دولة العلويين ، وسنجق الاسكندرون ، ولبنان عام ١٩٣٠ وقبله ، مثلا على هذه الاتفاقيات .

خلاصة هذه الاتفاقيات قبول المصرفين المذكورين ، متحدين عقد قروض لآجال قصيرة مدتها عشرة أشهر لشراء البذار ، والسماد ، واجور العمال ، وغير ذلك مما تتطلبه الحاجات الزراعية الملحة ، وقروض متوسطة الأجل لمدة لاتتجاوز الخمس سنوات ، وذلك لشراء المواشي وللقيام بأعمال التحسين المؤقتة ، وغير ذلك ٠ أما القروض الطويلة الأجل فللقيام بتحسينات دائمة ٠ كانت هذه الأنواع الثلاثة من القروض تدفع فائدة قدرها ٧½٪ تضاف اليها بعض التكاليف في القروض الطويلة ٠ وتتعهد الحكومة ، في القروض القصيرة ، ان تؤدي مباشرة لشركات التسليف ٣٪ من اصل الفائدة البالغة (٧½٪) ٠ كما تتعهد بتأدية معونة متناقصة مع عدد السنين ، عن القروض المتوسطة والطويلة ٠ وهكذا فالمزارع يدفع لقاء قرضه القصير فائدة قدرها ٤ر٥٪ ، وعن المتوسطة الأجل : ٤ر٥ عن السنة الأولى و ٥ر٥ على السنة الثانية ، و ٦ر٥ عن السنة الثالثة ، و ٧ر٥ عن السنين الباقية ٠

أما في القروض الطويلة الأجل فيدفع الفلاح ٤ر٥٪ في السنوات الثلاث الأولى ، و ٥ر٥ في السنوات الثلاث الثانية ، و ٦ر٥ في السنوات الثلاث الثالثة ، و ٧ر٥٪ عما تبقى ٠ أما القروض المضمونة على هذا الشكل فكانت محدودة بمليون ليرة سورية فقط ٠ وفي نهاية عام ١٩٣٢ ، بلغ مجموع القروض التي عقدت على هذا الأساس ٥٢٢ الف ليرة سورية في لبنان ، و ٦٤٩٩٤١ ليرة سورية في العلويين ، و ٢٢٩٣٢٫٢ في الاسكندرون ٠

٢ : ــ طريقة «التخلي» في الرهن ، ويقوم بها « البنك العقاري الجزائري التونسي » بشكل خاص ٠ وفحواها ان هذا البنك يفتح للبنوك الحكومية اعتمادات مالية لاقراض الزراع ، ولكن شريطة تخلي هذه البنوك عن الرهون وغيرها من التعهدات الى البنك الأول ٠ مع العلم ان هذا البنك هو الذي يقرر منح القرض ، في حين ان البنك الزراعي هو الذي يقوم بالوفاء ٠ وبذلك يلعب دور الجابي والمتعهد بالنسبة الى البنك الأول ٠ وبمثل هذه الطريقة استطاع « البنك العقاري الفرنسي » وغيره من المؤسسات الأجنبية ان توظف في سورية ، عن طريق « البنك العقاري الجزائري التونسي » ، مبالغ قدرت في نهاية عام ١٩٣٢ ب ١٧٫٥١٣٫٢٤٠ فرنكاً ٠ ومما تجب الاشارة اليه ان أغلب مؤسسات التسليف العقاري الأجنبي لا تذيع بيانا بأعمالها ، واذا أذاعت فهو مختصر غامض ٠ ويقدر الاستاذ حمادة مجموع القروض التي كانت تخص « البنك العقاري السوري » في ١٩٣٢/١٢/٣١ بمقدار ٢٫٣٣٦٫٢٤٣ فرنكا ٠ كما تبين له ان صافي سلفات « البنك العقاري الجزائري التونسي » بلغت في آخر عام ١٩٣٢ قرابة ٣٠ مليون فرنك ، ثلثاها في المدن ، والثلث الآخر في القرى ٠ ويورد هذا الجدول لبيان أهم قروض هذه المؤسسة :

قروض البنك العقاري الجزائري التونسي الموثقة بالرهن العقاري

(١٩٢٨ – ١٩٣٢) في ٣١ كانون اول من كل عام(١)

العـام	عدد العقود	المبلغ بالفرنكات	عدد معاملات الوفـاء	مبالغها	ماتبقى من العقود	ماتبقى من المبالغ
١٩٢٨					٢٠	٥٧٦٣٣٦٨
١٩٢٩					٤٥١	٢٠٤٤٦٩١٦
١٩٣٠					٧١٤	٣٠٩٠٤٠٦٥
١٩٣١	٩٨٣	٥٤٩٤٣٠٧٢	١٢٩	٢٠٩٧٣٥٤٧	٨٥٤	٣٣٩٦٩٤٩٧
١٩٣٢	١١٢٢	٦٦٣٥٠١١٢	١٧٨	٣١٢٩٩٢٧٠	٩٤٤	٣٥٠٥٠٨٤١

(١) سعيد حمادة : « النظام النقدي والمصرفي في سورية » ص ٢١٨ .

ومن المؤسف اننا لم نهتد الى احصائيات أخرى تتعلق بقروض هذه المؤسسات في الفترة التالية لهذا التاريخ حتى نهاية المرحلة التي نتحدث عنها.

كما أننا لم نعثر على معطيات تتعلق بأعمال البنوك الأخرى ، الا ما جاء في جريدة الف باء عدد ١٨/٣/٩٣٢ عن اقدام المالي « ايليا مرقدة » على تبرئة ساحة « البنك العقاري التونسي » من التهمة التي وجهتها اليه صحيفة أخرى حين قالت « ... ان نظرة واحدة الى المدن التي تجاور دمشق ترينا الى اي حد ذهب اليه « البنك العقاري التونسي » من الاستملاك والاستثمار . فهو في مدينة حماه قد استولى على المدينة بأسرها ، ووضع يده على القرى والسهول ، وسيطر على جميع المرافق » . ويرد المالي المذكور على هذا الاتهام بأن البنك لم يجر حتى هذا اليوم في حماه غير ٣ رهنيات . وفي رده عليها فيما يتعلق بادعائها بسيطرة البنك المذكور على اللاذقية يقول « والحقيقة ان « البنك التونسي» كان متساهلا جدا ، ومساعدا للأهلين في اللاذقيـة جد المساعدة ، حتى انه في عـام ١٩٣١ الماضي ، وبالنظر الى الضائقة المالية ، أجل البنك ديونة لمدة سنة . والفوائد التي يتقاضاها هي ٨٫٢٥٪ ، وهي أقل من الفوائد المعروفة في اسواقنا . وقد مضى على هذا البنك سنة ونيف في دمشق لم يسترهن الا ١٩ ملكا . وقد تأسس هذا البنك في بيروت منذ سنين طويلة استرهن خلالها أملاكا كثيرة ، وتسددت قيمتها ، وهو لم يتملك ولا عقارا منذ تأسيسه خلافا لما اشيع عنه » .

الديون العمومية

لقد أثقل الرسمال الأجنبي الامبراطورية العثانية بالقروض الكثيرة المتنوعة • وقد وضع ممثلو هذا الرسمال ضمانا لهذه القروض أيديهم على اهم موارد الامبراطورية • وتألفت ادارة الدين العمومي التي اصبحت دولة ضمن دولة ، على النحو الذي رأيناه سابقا •

ثم زالت الامبراطورية العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولكن هذه القروض لم تمت واستطاع أصحابها فرض ما تبقى منها على الدول التي نشأت على انقاض الامبراطورية ومن جملتها سورية • ونحن نورد هذا البحث في فصل الرسمال الفرنسي ، وفي مجال بحث الجهاز المصرفي للاعتبارين التاليين:

١ : ـ مع أن هذه الديون تعود الى بلاد أجنبية مختلفة ، فان ٦٠٪ منها يعود لمولين فرنسيين ، كما صرح بذلك وزير خارجية فرنسا ، في احدى جلسات المجلس النيابي الفرنسي عام ١٩٢٤ ، ردا على سؤال وجه اليه عما حدث بقضية « الديون العامة »(١) •

٢ : ـ ان هذه الديون وليدة القروض التي عقدتها البنوك الأجنبية مع الامبراطورية العثمانية • فماذا أصاب سورية من هذه الديون بعد الحرب، وكيف حلت قضيتها ، وما هي الظروف التي ساعدت على حلها ؟

• • •

منذ ان تم احتلال فرانسا لسورية ، وضعت السلطات الفرنسية يدها على اهم وارداتها الأساسية ، وهي واردات الجمارك وجعلتها رهنا لوفاء « الديون العمومية » الى أن تحل قضيتها بين أصحاب العلاقة • كما ان شركة الريجي ، بموجب اتفاق بين المفوضية العليا والسلطات المحلية ، مؤرخ في ١٩٢٣/٣/١ ، دفعت قسما من الأرباح العائدة للحكومات السورية ، الى صندوق الدين العام وفق النسب التي سنراها بعد في بحث الريجي •

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية تموز ١٩٢٤ ص ٣٠٦ •

وبذلك حرمت سورية الناشئة من اهم مواردها . ولم يعد بمقدورها ادراج هذه الواردات في موازنتها . فهي لاتعرف مقدارها ولا المصير الذي ستؤول اليه وبالتالي حرمت البلاد من الخدمات التي كان يمكن لهذه الواردات ان تؤديها للشعب السوري .

ثم جاءت معاهدة لوزان (١٩٢٣) فبحثت في موادها المنحصرة بين مادتي ٤٦ ــ ٥٧ قضية الدين العمومي . وقررت ان كل بلد انفصل عن الامبراطورية العثمانية يتحمل من الدين العام نصيبا يتعادل ومقدار ما كان يسهم به في مدخول الامبراطورية العام ، قبل الحرب ، لا ومقدار ما عاد عليه من القروض التي كانت اساس هذا الدين العام ، حسبما تقتضي ابسط قواعد المنطق . أما النصيب المذكور فيصير تحديده من قبل مجلس ادارة الدين العام في القسطنطينية وبعد تحديده ، وتعيين نسبة المدفوعات السنوية منه ، تجتمع لجنة الدين العمومي في باريس وتحدد نهائيا النصيب الذي سيقع على عاتق كل بلد من رسمال الدين العام . وهكذا فرضت المعاهدات على سورية دفع ٧٩٨ر٠٠٠ ليرة تركية عن كل من اعوام ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ومبلغ ٦١٢ر٠٠٠ ليرة عن كل من عامي عام ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، ومبلغ ٥٩٤ر٠٠٠ عن عام ١٩٣٠ . ثم تسير الاقساط السنوية متناقصة كل عام حتى سداد كامل المبلغ المقرر(١) .

وفي ١٩٢٨/٦/١٣ توصلت تركيا الى عقد اتفاق مع ممثلي حملة اسهم « الدين العمومي » ينظم قضية نصيبها من الدين ودائرته عندها . وعلى أساس هذا الاتفاق أمكن لسورية ولبنان ان يتوصلا مع ممثلي الدين العام في باريس الى اتفاق ك٢ عام ١٩٢٩ .

كان ارث تركيا وسورية ولبنان من الدين العمومي المبالغ التالية :

	سورية ولبنان (بالليرات التركية الذهبية)	تركيا (كذلك)
القروض الطويلة الأجل	**١٠ر٣٣٩ر١٠٥**	**٨٢ر٤٥٦ر٣٣٧**
سندات الخزينة	**٤٦٢ر٥٧٧**	**٣ر٥٢١ر٩٣٦**
متأخرات	**١ر٣٩٣ر٨٢٣**	**٢١ر٥٥٠ر١٩٠**
	١٢ر١٩٥ر٥٠٥	**١٠٧ر٥٢٨ر٤٦٣**

وقد قضى اتفاق ١٩ ك٢ عام ١٩٢٩على سورية ولبنان ان يدفعا ضمن مدة يمكن ان تمتد الى ٨٧ عاما الأقساط السنوية التالية (مقدرة على اساس ان الليرة التركية الذهبية تساوي اكثر من ١١٢ فرنكا فرنسيا بقليل) :

(١) مجلة اسيا الفرنسية عدد تموز ١٩٢٥ ص ٢٣٠ .

	القسط السنوي	
المرحلة	ليرة تركية	فرنكات
المرحلة الأولى : تمتد ٧ سنوات (٩٢٩/٦/١ ـ ٩٣٦/٥/٣١)	٢٤٤ر٠٠٠	٢٧ر٣٨١ر٠٠٠
المرحلة الثانية : تمتد بين ٩٣٦/٦/١ ـ ٩٤٢/٥/٣١	٢٩١ر٠٠٠	٣٢ر٦٠٠ر٠٠٠
المرحلة الثالثة : تمتد بين ٤٢/٦/١ ـ ٤٧/٥/٣١	٣٤٠ر٠٠٠٠	٣٨ر١٠٠ر٠٠٠
المرحلة الرابعة : تمتد بين ٤٧/٦/١ ـ ٥٢/٥/٣١	٣٨٨ر٠٠٠	٤٢ر٥٠٠ر٠٠٠
المرحلة الخامسة : تمتد بين ٥٢/٦/١ ـ الى ان يستهلك الدين	٤١٥ر٠٠٠	٤٦ر٥٠٠ر٠٠٠

فكان على سورية ان تدفع من حصتها من واردات الجمارك ، القسط السنوي الى البنك السوري ليسجلها في حساب صندوق الدين العام ٠

غير ان تركيا لم تلبث ان اخذت تطالب بتعديل اتفاق عام ١٩٢٨(١) ، لأن وضعها المالي لم يكن ليساعدها على التنفيذ ٠ وتوقفت عن تنفيذ تعهداتها منذ عام ١٩٣٠ ٠ وكان من جراء الوضع الاقتصادي العالمي وموقف تركيـــا السلبي من الدفع ان اخذت اسعار الأسهم في البورص بالانخفاض ٠واستطاعت دولتا سورية ولبنان ان تشتري من السوق كمية كبـيرة من اســهم « الدين العمومي » باسعار منخفضة كثيرا ، واستهلكتا بذلك جانبا هاما من اسهم الدين ٠ كما عمدت المفوضية ، الى شراء حصة سورية ولبنان ، من اسهم قرض « بغداد ٣ » العائدة لصندوق الدين ، بما يقارب مبلغ ٧٫١٥٠٫٠٠٠ فرنكا « وذلك انقاذا لمصالح اصحاب الأسهم ، خوفا من انهيار كامل لقيمتها ٠

وبعد ان دفعت المفوضية عن سورية ولبنان مبلغا نقديا من قبل الى ادارة الدين العام ، وبعد ان استهلك البلدان جانبا هاما من الأسهم المدينين بها اثر انخفاض القيمة ، رأى البلدان ان من مصلحتهما الاقــدام عــلى خطوة حاسمة في الموضوع ٠ فقررا الدخول بمفاوضات مع ممثلي الأسهم لتصفية الدين من اساسه ٠ وهكذا انتهيا الى اتفاق ٩٣٣/٧/٢٩ ٠

لقد قضى هذا الاتفاق بتبرئة ذمة سورية ولبنان من مجموع الدين العام بعد ان يدفعا من جديد مبلغا مقطوعا قدره ٣٢٫٨٥٠٫٥٥٥(٢) فرنكا ، يحسم منه القسط المدفوع في شهر حزيران وقدره ٣٫٤٢٢٫٦١٨ فرنكا ٠

وهكذا تكون سورية ولبنان قد دفعتا وسيدفعانالمبالغ التالية لقاء تصفية قضية الدين العمومي » :

(على اساس اعتبار الجنيه الانكليزي ١٢٥ فرنكا والليرة التركية الورق ١٢ فرنكا)

---

(١) الاتفاق مع تركيا كان في ٩٢٨/٦/١٣ ومع دول الانتداب في ٩٣٩/١/١٠ ٠

(٢) اما مفردات هذا المبلغ فهي كمايلي :

	فرنك
حسم ٧٫٥٪ عن السندات المتأخرة (سلسلة رقم آ ، ب)	٢٣٫٥٤٨٫٢٩٢
حسم ٧٫٥٪ عن الأسهم العثمانية	٥٫٧٠٥٫٩٨٣
حسم ٧٫٥٪ عن القرض المسمى قرض قونية	٢٫٠٦٦٫٢٨٠
تصفية نفقات مجلس الدين تصفية نهائية	١٫٥٣٠٫٠٠٠
(عن بيان وزارة المالية السورية المؤرخ ٩٣٣/٧/٣٠) ٠ المجموع	٣٢٫٨٥٠٫٥٥٥

	ليرة تركية	فرنك	المجموع بالفرنكات(١)
١ : ـ الدفعات الأولى (قبل حزيران سنة ١٩٢٩)	١٣٩٨٧٤	٢ر٥٢٧ر٠٠٠	٤ر٠٢٧ر٠٠٠
٢ : ـ أربعة أقساط سنوية(١/٦/٩٢٩ـ ٣١/٥/٩٣٣) مبلغ كل منها ٢٤٤ر٠٠٠ ليرة تركية ذهبية تساوي			١٠٩ر٥٢٤ر٠٠٠
٣ : ـ استهلاك اسهم بغدادرقم ٣			١٤٥ر١٤٩ر٠٧
٤ : ـ التصفية الاجمالية النهائية بما فيها نفقات مجلس الـديون العامة			٣٢ر٨٥٠ر٥٥٥
			١٥٣ر٥٥٠ر٧٠٠

أما توزيع حصة الدين العام بين سورية ولبنان فقد خضع لاعتبارات سياسية استعمارية هدفها التفرقة وزرع الاحقاد · فقد اصدر المفوض السامي قرارا ينظم هذا التوزيع على ان تكون حصة لبنان ٢٩٪ وحصة سورية ٧١٪ في حين ان لبنان كان يتناول من واردات الجمارك ، التي هي مشتركة بين البلدين ، ٤٨٪ ، وتنال سورية كلها ٥٢٪ ·(٢) ·

لقد انطوت صفحة هذا « الدين العمومي » في سورية ولبنان في عام ١٩٣٤، بعد ان تحمل البلدان اعباء تاريخ طويل ·

(١) ارقام هذا البيان مأخوذة عن البلاغ المذكور ، ويلاحظ فيه بعض الاضطراب في الأرقام لم نعره اهتماما لأن الأساس لدينا هو اظهار الرقم الاجمالي الذي تكبدته سورية ، ولم نحصل على مرجع آخر نعتمد عليه في تصحيح الأرقام · كما ان هذا الجدول لم يذكر القيمة التي سددتها الحكومة السورية عند شرائها بعض أسهم الدين واطفائها · وفي هذا المجال يذكر الدكتور عبد الرحمن الكيالي في كتابه « المراحل » الجزء الأول ص ٢٣٠ ، ان الشعباني ، وزير المالية آنذاك أعطى الدائنين الاجانب ٣٥ مليون فرنك تصفية لحساباتهم التي لهم على الدولة العثمانية · مع ان الاتراك المدينين للاجانب بـ ١٢٠ مليون ليرة تركية ذهبية ، قد صغوا ديونهم وأنزلوها الى ٨ ملايين ليرة ذهبية يدفعونها مقسطة على ٥٠ سنة · واتفقوا على ان يسرى مفعول هذا على بقية البلدان العثمانية التي انفصلت عن الامبراطورية · ثم يقول « فكان نصيب سورية بموجب الاتفاق ٨٥٦ ألف ليرة ذهبية دفعت من حسابها منذ عام ١٩٢٩ ، حتى الآن ما يوازي ٩٧٦ ألف ليرة ذهبية · دفعتها المفوضية من وارداتنا في المصالح المشتركة · فلماذا دفع هذا المبلغ ولم يعد لنا الزائد عن المطلوب ؟ ولماذا ندفع الآن ٣٥ مليون فرنك ولم نستدن شيئا من الاجانب ؟ كان هذا الدين يقع علينا لولا ان فرانسا هي صاحبة معظم الدين المدعى به ؟ وهل كنا ندفعه لولا ان فرانسا هي واضعة اليد على اموالنا في المصالح المشتركة ، وهي التي أمرت الشعباني بالانفاق على هذه الصورة ، فوافق الوزير ، وأخذ مكافأته وراح يكتب في جريدته مادحا الاتفاق ومصفقا له · لقد فاته انه باع أموال امته لينال رضا الأسياد ·

(٢) الف عدد ١٥/٨/٩٢٩ ·

الخطوط والطرق والمرافئ والنقل

لقد قررت نهاية الحرب مصير سورية كدولة مجزأة واقعة تحت الانتداب الفرنسي · ولكي يسهل على الرسمال الفرنسي استثمار البلاد كمصدرة ومستهلكة ، كان لا بد له من الاهتمام بالطرق والمرافىء ووسائل النقل · ومما ساعده على الاسراع في الاستثمار هذه الشبكة الحديدية التي كان الرأسمال الفرنسي ، المساهم الاساسي الاول في مدها وفي استثمارها قبل الحرب ، الى جانب ، بناء واستثمار مرفأ بيروت خاصة والطرق البرية المتعددة عامة · ومما شدد في ضرورة بذل الاهتمام ما كان من نتائج الحرب على وضع الرسمال الفرنسي في هذه المنطقة · كانت لهذا الرسمال مصالح كبرى في تركيا ، وفي فلسطين · فلما قام النظام الكمالي أخذ بالحد كثيرا من نفوذ هذا الرسمال ، وابتاع العديد من مؤسساته · كما ان انكلترا عمدت الى انتهاج مثل هذه السلطة في فلسطين ، حيث أجبرت الفرنسيين على بيع كثير من مصالحهم ، ليعود الرسمال الإنكليزي الى السيطرة التامة تقريبا هناك ·

لقد تبدى هذا الاهتمام في اصلاح ما خربته الحرب ، وفي اجراء بعض التحسينات العامة ، وفي دراسة بعض المشاريع وتمديد بعض الكيلو مترات من الخطوط ، وفي اغتصاب خط الحجاز واستثماره من قبل الرسمال الفرنسي ··· وهذه الامور كلها تظهر محدودية هذا الاهتمام الضيقة · انها أضيق بكثير مما كان يسعى اليه الرأسمال الفرنسي لو ساعدته الظروف ·

ومما تجب الاشارة اليه هنا أيضا هو القيود الجديدة التي فرضها الرسمال الفرنسي ، بشخص المفوضية ، على البلاد لصالح شركة الخطوط الحديدية · فقد فرضت المفوضية اتفاق عام ١٩٢٥ ، « المعقود » بين الشركة المذكورة ، وحكام دويلات سورية آنذاك أمثال « كيلا » ، « صبحي بركات » ، « ديمون » ، وصدقه الجنرال ساراي · وتقضي الفقرة السادسة من مادة الاتفاق السابعة بأنه :

« في حالة عجز هذا الرصيد ، أي عندما تقع خسائر ، تدفع الدول المشمولة بالانتداب ، المبلغ للشركة خلال ٣٠ يوما من تاريخ ظهور نتيجة

الحساب ... ولاجل ضمان تنفيذ هـذا التعهد تخصص الدول نصـيبها من واردات الجمارك الصافية ، بعد حسم ما يعود الى الديون العامة ، وعلى التوالي وارداتالاعشار ، وفيحال الغاء هذه الضريبة ، الرسوم المالية التي تخلفها» (١)

وقد عللت ضرورة هذا الاتفاق بأن بعض الخطوط الحديدية في سـورية لم يكن مشمولا بالضمانة الكيلومترية ، كخط طرابلس ـ حمص ، وخط بيروت دمشق ، فأمن هذا الاتفاق كل خسارة تحدث لمثل هذه الخطوط . بل وحتى للمؤسسات المتفرعة عنها كالاوتوروتيير ، وفندق سان جورج » (٢) .

الخطوط الحديدية

كانت الشـبكة الحـديدية السـورية ، قبل الحـرب ، تشـتمل على الخطوط التالية :

١ ـ خط الحجـاز : وهو خط ضـيق (١٫٠٥) ، بطـول ٩٤٦ كم يصل دمشـق بالمدينة في الجزيرة العربية ، ويشـتمل على فروع : دمشق ـ درعا ـ معان ، حيفا ـ عكا ، مسعودية ـ نابلس ، وقد مد بأموال اسلامية بين عامي ١٩٠٢ ـ و ١٩١٦

٢ ـ خطوط د. ش. ب التي مدت برساميل معظمها فرنسي ، بين عامي ١٨٩٠ ـ ١٩١١ ، كخط دمشـق ـ مزيريب الضـيق بطول ١٠٣ كم وخـط دمشق ـ بيروت الضيق ، بطول ١٤٧ كم .

وخط رياق ـ حماة ـ حلب العريض (١٫٤٤٥ م) البالغ طوله ٣٣١ كم .
وخط حمص ـ طرابلس العريض البالغ طوله أكثر من مائة كيلو متر .

ولقد أبنا من قبل ، في بحث مرحلة ما قبل عام ١٩١٨ ، كيف ان خطوط د. ش. ب كانت تعود الى « الشركة العثمـانية لخط حديد دمشـق ـ حماة وتفرعاته » التي هي ابنة « للشركة العامة لخطوط الحديد » وكيف ان الاعمال الاولى التي بدأت عام ١٨٩٠ و ١٨٩١ ، انمـا قام بهـا الرسمال البلجيكي ، والرسـمال الفرنسي اللذان اندمجا عام ١٨٩٢ في الشركة الجـديدة المذكورة والتي اشتراها البنك العثماني . كما أبنا ان تعديلات طرأت على هذه الشركة

---

(١) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » ج ٢ ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٢) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » ج ٣ ص ١٧٩ . وتقول مذكرة للكتلة الوطنية رفعتها الى وزارة الخارجية الفرنسية في ٩٣٥/٢/٥ « ..... وهذه السياسة الجمركية التي تبتلع من ثروة البلاد في كل سنة تسعة أو عشرة ملايين من الليرات السـورية لنفقات الانتداب والموظفين الفرنسيين ومكافآت الشركات الاجنبية ذات الامتياز ، منها ٩٠٠ الف ليرة سورية سنويا لشركة سكة حـديد حلب ـ دمشـق وتفرعاتها ، و ٨٠ ألف ليرة سـورية لشركة الفنادق الفرنسـية ، واكراميات لشركة سيارات الشرق الفرنسية » ... (المراحل ج ٣ ص ٥٣) .

حولتها الى شركة مغفلة فرنسية في ٢٣/٧/٢٩ ، وفقا لمعاهدة لوزان ، وقرار المفوض السامي في ١٤/٤/٩٢٥ .

وفي أثناء الحرب ، عمد الاتراك والالمان الى اقتلاع أجزاء هامة من خط طرابلس ـ حمص لمدها في خط بغداد ، في « رأس العين » و « نصيبين » و « الدرباسية » و « ماردين » • كما عمدوا عند انسحابهم من حمص الى تخريب محطتها عام ١٩١٨ ، ونسف كثير من الجسور وبذلك لم يعد الخط المذكور صالحا للعمل • فلما احتلت فرانسا البلاد عسكريا ، بدأت نشاطها ، وعمدت بمساعدة السلطات المحلية الى اصلاح الخط • فلم تمض قرابة سنة على أعمال الاصلاح حتى عاد الخط الى سابق عهده في وصل الساحل بالداخل اعتبارا من تشرين أول ١٩٢١ • أما خط دمشق ـ مزيريب الذي مد عام ١٨٩٣ ، فقد قوض تماما أثناء الحرب ، ونقل الالمان والاتراك حديده لمد خطوط حديدية ستراتيجية في فلسطين • فتوالى اصلاح الشبكة حتى انتهى الاصلاح عام ١٩٢٥

كما استلمت شركة د• ش• ب ادارة الخط الحجازي ، عام ١٩٢٤ ، وقد حقق ربحا قدره مليونا فرنك عام ١٩٢٥ ، وأربعة ملايين ، عام ١٩٢٦

ـ أما المشاريع المدروسة فكانت كثيرة : كمشروع مد خط مباشر بين حلب والاسكندرون ، ومشروع مد خط طرابلس ـ الناقورة ، ومشروع اطالة خط طرابلس ـ حمص ليصل الى الموصل بمحاذاة أنابيب البترول ، ومن الموصل الى تبريز • ومشروع ربط دمشق ببيروت بخط عريض •

هذه المشاريع الهامة لم يكتب لها الخروج الى حيز الوجود ، ما عدا خط طرابلس ـ بيروت ـ الناقورة ـ حيفا العريض • فقد مدته السلطات الانكليزية تحت ضغط الضرورات الستراتيجية ، ابان الحرب العالمية الثانية • وبفضل هذا الخط أصبح بالامكان وصل القاهرة بباريس عبر سورية ، كما أصبح الخط نقطة وصل بين ثلاثة مرافىء من أهم مرافىء البحر الابيض ، وهي طرابلس وبيروت وحيفا • هذا الخط الهام لم يبن قبل ذلك رغم الحل الوسط الذي انتهت اليه كل من بريطانيا وفرانسا عام ١٩٢٦ ، (اتفاق اللورد برومر ـ دي جوفنيل) والذي كان يقضي بأن تأخذ بريطانيا على عاتقها مد الخط بين حيفا والناقورة ، في حين تأخذ فرانسا على عاتقها مد ما تبقى في حدود كلفة تقدر بمليوني جنيه استرليني ، تمول باصدار سندات قرض توظف في فرانسا ولبنان •

هذا ، وقد قرر الرسمال المالي الفرنسي مد خط حديدي بين خربة الغزالة والسويداء نظرا لاهميته الستراتيجية ، لتتيح وصل دمشق بالسويداء ، عبر الخط الحجازي • ولكن هذا التمديد الذي بدىء به لم يقدر له النجاح • ومن

جهة أخرى فقد عمدت شركة « خطوط كيليكيا ـ شمالي سوريا » ، في السنوات العشرينيات الى مد ما تبقى من خط بغداد بين حلب وطوروس • كما اتفق مع السلطات التركية على كيفية ادارة القسم السوري من خط بغداد • فأصبحت تركيا تستثمر الخط الشمالي من جوبان الى نصيبين • واتفق أيضا على أن تقوم سورية باتمام مد الخط في الحدود السورية الشمالية من تل زيوان الى حدود الموصل • وهنا تجدر الاشارة الى ان المفوضية أخذت نفقات مد هذه القطعة من الخط ، والبالغة قرابة ٤٠ مليون فرنك من مال المصالح المشتركة العائدة لسورية ولبنان ، وسلمتها الى الشركة لتقوم بالتمديد ، وتستثمره فيما بعد كبقية الخطوط الاخرى • فكان على الشعب السوري أن يمول الخط ، ويعطيه هدية للشركة لاستثماره ، على أن يضمن لها أيضا الخسائر كما يضمن خسارات الخطوط الاخرى •

وفيما يلي عرض لاطوال ونوعية شبكة الخطوط السورية اللبنانية حتى نهاية المرحلة الانتدابية :

أ ـ من حيث شبكات الخطوط

خط حديد دمشق ـ حماة وتفرعاته	في سوريا	في لبنان
(د• ش• ب)	٣٧٤ر٠١٩كم	٢٠٨ر٧٠٩كم تقريبا
الخطوط السورية لسكة حديد الحجاز	٢٤٦ر٣٥٩كم	ـ
الخطوط السورية لسكة حديد بغداد	٢٤٦ر٥٧٠كم	ـ
خط طرابلس ـ بيروت ـ الناقورة		٢٢٨ر٠٠٠كم تقريبا

ب ـ بحسب اتساع الخطوط

١ ـ الخطوط الضيقة :

بيروت ـ دمشق	٦٦ر٨٨٥	٨١ر٩٩٨
دمشق ـ درعا ـ نصيب	١٤٠ر١٦٠	
سمخ ـ درعا	٠٧٣ر٥٠٨	
كرم الكورز ـ بصرى	٠٣٢ر٦٩١	
	٣١٣ر٢٤٤	٨١ر٩٩٨

٢ ـ الخطوط العريضة :	في سوريا	في لبنان
رياق ـ حلب	٢٤١ر٣١٧	٩٠ر٢٣٢
حمص ـ طرابلس	٠٦٥ر٨١٧	٣٦ر٤٧٩
ميدان اكبس ـ حلب ـ شوبان بك	١٦٥ر٤٩٤	
نصيبين ـ تل كوشك	٠٨١ر٠٧٦	
طرابلس ـ بيروت ـ ناقورة	ـ	٢٢٨ر٠٠٠ تقريبا
	٥٥٣ر٧٠٤	٣٥٤ر٧١١
٣ ـ المجموع العام	٨٦٦ر٩٤٨	٤٣٦ر٧٠٩

وضع هـذه الخطوط مؤسف ، على العموم ٠ لانهـا لا تقوم على أسـاس اقتصـادي مدروس ، بل تقوم ، أكثـر ما تقوم ، على اعتبارات استراتيجية أو سياسية ، كما بينا من قبل ٠ فسورية كانت بحـاجة ، مثلا الى ربط بغـداد بدمشق عبر دير الزور وتدمر ، والى ربط دير الزور بحلب ، والى ربط الحسكة بدير الزور ، والى ربط حلب بدمشق فحيفا بخط عريض ، والى ربط اللاذقية بطرطوس وحمص ، واللاذقية بحلب ، والى ربط بيروت بدمشق بخط عريض ، والى ربط هذه بالمدينة وغيرها بخط عريض ٠٠٠

ثم ان هـذه الخطوط القائمة هزيلة لانهـا ، أولا ، قليلة بالنسـبة الى مساحات سورية الواسعة ، فيصيب كل ٤١٣٧ شـخصا وكل ١٨٦ كم٢ كيلو مترا واحدا منها ، ولان قسـما كبيرا منها ، ثانيا ، ضيق ، وله مشـاكله عند ارتباطه بالخطوط العريضة ، كما هو أمر خط حلب ـ رياق واتصـاله بخط رياق ـ بيروت ، ورياق ـ دمشق ٠ أضف الى ذلك كله ، ثالثا ، بطء حركتها الشديد ٠ فلكي يقطع المسافر المسافة بين حمص ودمشق عبر رياق مثلا يحتاج الى تمضية ما يقرب من ١٥ ساعة ٠ وهي مسافة تبلغ بطريق السيارات المباشر ١٦٤ كم تقطعها السـيارة الصغيرة بساعتين ونصف الساعة ٠ وهـذا بغض النظـر ، رابعا ، عن انعدام أبسـط شروط تأمين النظافة وراحة المسـافر ٠ ويضـاف الى هذه الشروط ، خامسـا ، الغـلاء النسبي لاجور نقـل الركاب والسلع ٠ والعامل الهام في نفرة بعض المنتجين الزراعيين ، من القطار ، هو ان بعض مراكز انتاجنا الزراعي الاساسية بعيدة عن متناول القطار ، وليس من السهولة بمكان على المزارع تحميل سلعه في السيارة لنقـله الى حيث القطار ، مع ما يكلفه هذا من عنـاء التفريغ والتحميل ونفقـاته ، لذلك يفضـل نقل

محاصيله المعدة للتصدير ، أو سوق الاستهلاك الوطني أو المحلي ، بالسيارة رغم غلاء الكلفة أيضا (١) • فهذه الواسطة ، توفر الوقت والجهد وبعض النفقات الاضافية • ان الدور الهام الذي يلعبه قطار البلدان المتطورة في الاقتصاد عن طريق تخفيض كلفة النقل لا يلعبه القطار في بلادنا ، مما يضعف واقع منتجاتنا في معركة المزاحمة ، ويؤخر ، بالتالي ، تطور اقتصادنا •

هذه العوامل كلها طورت نقل السيارات ، وأجبرت البلاد على دفع ملايين الليرات من ثروتها الوطنية ، كل عام ، لتصرف ثمنا للسيارات وقطع تبديلها ومحروقاتها وحاجاتها الاخرى • مع العلم ان انتشار النقل بالسيارة ، في بلد واسع الارجاء ، لا تتأمن لطرقه العامة الشروط اللازمة من حيث التعبيد والتزفيت ، يدعو الى انعزال قسم واسع عن الاقسام الاخرى في فصل الامطار ، ويزيد في قصر عمر السيارات العاملة ، مما يكبد البلاد خسارات هائلة (٢) •

وفيما يلي جدول يعطينا فكرة عن حركة الخطوط الحديدية وواارداتها بالنسبة الى المسافات المقطوعة خلال سني ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤ :

حركة الخطوط الحديدية (٣)

العام	المسافرون			الحمولة		
	العدد بالآلاف	الواردات بالآلاف	المسافة	الاطنان بالآلاف	الواردات بالآلاف	المسافة
١٩٤٠	١١٧٠	٨٨٤	٨٥٧٥٣	١١٥٠	٣٧٣١	١٣٦٩٧٦
١٩٤١	١١٧٩	١٤٦٤	٩٧٤٣٣	١٠٩٩	٤٠٧٤	١٤٤٣٤٨
١٩٤٢	١٠٧٩	٢٢٤٦	١١٣٤٤٧	١٠٢٣	٤٦٢٩	١٧٩٨٠٠
١٩٤٣	٩٥٨	٣٤٦٧	٩٢٠٨٣	١٠٦٥	١٣٩٤٤	١٧٢٥٠١
١٩٤٤	٩٣٨	٣٤٢٢	٨٠٠٠٧	١١٠٩	١٥٤٠٥	١٩١٧٣٥

(١) يقول الدكتور عبد الرحمن الكيالي في « المراحل » الجزء الرابع ص ٤٠٥ « قبل هبوط الليرة السورية كان المصروف بين حلب واسكندرون عبارة عن ٣ ليرات سورية أجرة كل طن في السيارة • ومن حلب الى اللاذقية ٤ ليرات • ومن حلب الى طرابلس ٥ ليرات • ومن حلب الى بيروت ٦ ليرات • وهذه الارقام تتغير قليلا تبعا للمواسم ، ولكن نسبتها لبعضها تبقى ثابتة » •

(٢) **حالة الطرق لغاية عام ١٩٤٤**

	المزفت	المعبد	المسالك	المجموع
الطرق العامة	١١٤١	٣٥٩	٩٨٥	٢٤٨٥
الطرق الاقليمية	٣٤٦	٨٠٨	١٥٣٨	٢٦٩٧
الطرق المحلية	٠١١	٠٧٠	١٤٣٦	٦٥١٧
المجموع	١٤٩٨	١٢٣٧	٣٩٥٩	٦٦٩٤

(٣) « المصدر : منير الشريف ـ القضايا الاقتصادية الكبرى بين سورية ولبنان ص ١٢٤ ـ ١٣٥ » •

كما تبين لنا الارقام التالية تطور انتشار السيارة ، ومنها يمكن تصور النفقات الكبرى التي تتكبدها البلاد على السيارات ومستلزماتها ، بسبب الاوضاع التي تتسم بها خطوطنا الحديدية :

لقد كان في سورية ولبنان عام ١٩١٩ « دزينة » من السيارات أصبحت في نهايته قرابة المائة · وفي عام ١٩٢١ كان في لبنان وحده « قرابة ألف سيارة » أصبحت عام ١٩٢٣ « ١٣٠٠ » ، وفي عام ١٩٢٦ « ٣٧٠٠ + ٢٥٠ كميونا » · وفي عام ١٩٢٨ « ٦٠٠٠ سيارة » (١) ·

ان ما يهم موضوعنا من السيارات هو أن نعرف عدد سيارات السياحة والاوتوبوسات المعدة للاجرة ، وعدد الكميونات المخصصة للاجرة أيضا · هذا التحديد يجنب السيارات الخاصة وسيارات الدولة والهيئات السياسية والقنصلية · ولكن الارقام السابقة عامة شاملة لا تعطي فكرة عن التحديد المطلوب ·

لذلك نورد الجدول التالي ، المتعلق بعدد السيارات المسجلة في سورية ولبنان في نهاية عام ١٩٤٧ :

عدد السيارات المسجلة في سورية ولبنان

أنواع السيارات	لبنان (٢) في ٢٠ تموز ١٩٤٨	سورية في ١٩٤٧/١٢/٣١ المجموع	سورية الغربية	سورية الشمالية	سورية الجنوبية
سيارات السياحة :					
الاجرة	١٩٢٤	٨٩٤	٧٥	٣٩٥	٤٢٤
الخاصة	(٣)٧٢٠٠	١٦٢٦	٥٨	٣٤٣	٩٢٥
للدولة	١٤٢	٣٣٤	١٦	١١٨	٢٠٠
للهيئة السياسية	١١٠	٢٢	ـ	ـ	٢٢
للهيئة القنصلية	٩	٢٠	ـ	١٠	١٠

(١) آسيا الفرنسية عدد ك ٢ ١٩٣٢ ص ٣٥

(٢) أرقام غير نهائية ·

(٣) منها ٥١٣٩ فقط حاملة لوحات جديدة مسجلة وأكثر الباقي من السيارات غير الصالحة للاستعمال ·

أوتوبوس :

بالاجرة	٥٩٣	١١٠٢	١٣٧	٤٢٠	٥٤٥
الخاصة	٥٦	٣١	٤	١٩	٨
للدولة	—	٢١	—	١٨	٣
المجموع	٦٤٩	١١٥٤	١٤١	٤٥٧	٥٥٦

كميون :

بالاجرة	٩١٩	٢٨٢٥	١٧٠	١٣٤٥	١٣١٠
الخاصة	(١)١٣١٥	٣٢٨	١٢	٩٨	٢١٨
للدولة	٢٥٢	١٨٢	١٦	٨٢	٨٤
المجموع	٢٤٨٦	٣٣٣٥	١٩٨	١٥٢٥	١٦١٢
دراجات نارية	١٠٣٩	٦١٠			

صحيح ان هذا الجدول بعيد عن نهاية المرحلة التي ندرسها بأكثر من ثلاث سنوات ، وهو ، لهذا لا يعطي فكرة دقيقة عن الموضوع ، الا اننا اذا تذكرنا ان هذه الفترة الزمنية هي التالية لانتهاء الحرب ، وان الاستيراد والتصدير ، ما تزال تعتورهما صعوبات جمة ، لذلك فالجدول يضم أعظم مقدار من السيارات التي كانت عاملة في سورية قبل نهاية المرحلة المدروسة ، ويعطينا فكرة قريبة عن مدى انتشار السيارات • مع العلم انه لولا صعوبات الحرب ، وانقطاع الاستيراد والتصدير تقريبا ، لكان عدد السيارات المستوردة أعظم من ذلك بكثير •

ان ما يعنينا بشكل خاص من هذا الجدول ثلاثة أرقام : سيارات السياحة المعدة للاجرة ، وأوتوبوسات الاجرة ، وكميونات الاجرة • ذلك ان القسم الاعظم من هذه السيارات يخصص لنقل الركاب والسلع ، مع اهمال أمر النقل الخاص لانه لا يشكل رقما هاما بالنسبة الى المجموع • فاذا جمعنا السيارات المذكورة في البلدين ، تبدت لنا نسبة هامة كان يمكن تخفيضها كثيرا لو بذلت الشركة العناية اللازمة بخطوطها الحديدية وطورتها •

هذه الاوضاع العامة التي أحاطت بالخطوط الحديدية السورية ، كانت

---

(١) منها ١٣٩٨ حاملة لوحات جديدة • (احصاءات المصالح المشتركة ص ١٠١) •

تحمل الزراعة أعباء كثيرة ، وتسهم في اعاقة تطور الصناعة · فالزراعة تتحمل الكثير لنقل منتجاتها الى مراكز الخط عند وجودها · كما تضطر الى دفع الكثير كنفقات شحن وخزن ونقل ، مما يزيد في كلف منتجاتها ، ويجعلها عاجزة عن مزاحمة السلع الاجنبية المماثلة في السوق الخارجي ، وحتى أضعف من أن تقاوم المزاحمة الاجنبية في أرضها ذاتها · كما ان الصناعة كانت تتأثر بعاملين هامين ، أولهما حرمان البلاد من قسم هام من الدخل الوطني يذهب أرباحا لهذه الشركة ، ورواتب ضخمة لكبار موظفيها ، ينقل معظمها الى خارج البلاد · وثانيهما ارتفاع الاجور التي تتقاضاها الشركة من أجل شحن المنتجات الصناعية أو المواد الضرورية لها · كانت الضمانة الكيلومترية المقررة لخط د· ش· ب ١٣٫٦٠٠ فرنكا للكيلو متر الواحد · فاذا قل الوارد عن هذا المبلغ اضطر المكلف السوري الى دفع الفرق ليؤمن لهذه الشركة الحد الادنى من الربح الثابت · واذا زاد الربح عن الحد المذكور استقلت بما تبقى ، بعد أن تدفع للخزينة السورية نسبة معينة من هذه الزيادة · أما كيف تتصرف الشركة بنفقاتها ، وكيف تقرر أرباحها وموازناتها ، فأمر لا يخضع الا الى رقابة ادارة الشركة أولا والا الى تصديق المفوضية العليا ثانيا ، دون أن يكون لحكومة البلاد المحلية رقابة فعلية عليه ·

ومن المؤسف أننا لا نملك المعطيات عن موازنات هذه الشركة ، لمعرفة الارباح والخسائر ، ولمعرفة أجور العمال والمستخدمين · كل ما نملكه في هذا الصدد فقرات من التقرير نشرته جريدة « الافي فينانسيير » الباريسية ، ونقلته جريدة « ألف باء » في العدد ٢٣٢١ تاريخ ٢٨/٩/٥

ومما جاء في هذا التقرير « ان واردات الخطوط السورية كانت عام (١٩٢٧) ٥١ مليون فرنك وكسورا ، وهي تنقص عن العام السابق ٥٫٣٣٦ ملايين فرنك بسبب نقص الركاب وشيوع السيارات · وقد زادت نفقاتنا في هذا العام عن العام الماضي مليونا و ٩٤ ألف فرنك ، وذلك بسبب غلاء المعيشة · ولكننا أنقصنا ما يجب دفعه للحكومة السورية مقدار ٦ ملايين فرنك · فقد كانت حصتها عام ١٩٢٦ مبلغ ٩٫٦٦٦ ملايين فرنك ، فجعلناها هذه السنة ٣٫٨٤٢ ملايين فرنك ، وذلك ناتج عن نقص الواردات » (١) ·

في هذا العرض الموجز طرافة من المنطق الاستعماري · فالشركة تقرر لوحدها نفقات اضافية تحت اسم غلاء المعيشة ، وتقرر أيضا حسم قرابة ستة ملايين فرنك من حصة الحكومة ، لان واردات الخط قلت عن العام

---

(١) ألف باء ـ عدد ٢٣٢١ تاريخ ٩٢٨/٩/٥

الماضي ، ما يزيد عن خمسة ملايين • فالغرم اذن يجب أن تتحمله الحكومة السورية بكامله •

وتعسف الشركة لا يقتصر على هذا اللون وحده • فكثيرا ما كانت تجعل من نفسها الحاكم والمنفذ ، وتكلف المواطنين عنتا كبيرا • وما أوردته جريدة ألف باء هو حادث من حوادث كثيرة ، فقد كانت الشركة تفرض الغرامات على المواطنين الذين يمرون فوق خطوطها ، وتحصل هذه الغرامات بمساعدة الشرطة تحت طائلة الاعتقال • وقد بلغت هذه الغرامات ، في مكان واحد فقط ، هو محلة المدور في بيروت ، ألف ليرة سورية ، أي ٢٠ ألف فرنك ، خلال أيام فقط (١) •

النقل البري

كان النقل البري السوري هاما لا بالنسبة الى سورية وحدها ، بل وبالنسبة الى عدد من البلدان المجاورة أيضا ، ولا سيما العراق • فقبل الحرب العالمية الاولى كانت بغداد تتصل بسورية عبر طريق بري بدائي تقطعه الجمال والعربات ، ويستغرق قطعه ٣ أسابيع قاسية • وفي عام ١٩٢٢ أخذت السيارات تصل الموصل بحلب ، بعد أن يكون الخط الحديدي من بغداد الى الشمال أمن المرحلة الاولى من صلة بغداد بحلب • وبعد قليل من الزمن أصبحت سيارات فورد ، ذات الاربعة مقاعد ، تنطلق مباشرة من بغداد الى حلب ، خلال ٣ ــ ٥ أيام • ومن حلب كان المسافر يأخذ القطار الى بيروت ومنها الى لندن ، فتستغرق الرحلة ١٥ يوما بعد أن كانت تستغرق عن طريق البصرة ٢٨ يوما •

وفي هذه الاثناء تقدمت بعض بيوتات الاعمال الاجنبية في بيروت بمشروع تنظيم خط مباشر بين دمشق وبغداد ، تقطعه باصات كبيرة في مدة يومين ، أو خلال يوم واحد في الصيف • وتسير هذه الباصات بشكل موكب مصحوب بسيارة مطعم • وبذلك يمكن قطع المسافة بين بغداد ولندن ، خلال عشرة أيام بدلا من ١٥ يوما •

ثم عمدت «شركة النقل الشرقية» الى تنظيم رحلات أسبوعية ، بسيارات دوج ، ذات خمسة مقاعد ، بين بيروت وبغداد ، عبر دمشق وتدمر ، تستغرق يومين ونصف اليوم (٢) •

---

(١) جريدة ألف باء ــ عدد ٩٢٩/٧/١٧

(٢) مجلة « آسيا الفرنسية » عدد ٢١٩ شباط ١٩٢٤ ص ٨٠ ــ ٨٣

وفي عام ١٩٢٦ قامت شركة فرنسية ـ انكليزية بشق طريق يصل بيروت بالعراق وطهران ، وقد ذكرنا من قبل علاقة « بنك باريس والبلاد المنخفضة » ، و « البنك العقاري الجزائري التونسي » بهذه الشركة التي سعت لتنظيم النقل عبر الصحراء • وقد دشنت « شركة أوتوروتيير دولوفان » افتتاح الخط • وكانت تلعبدورا هاما في تأمين النقل عبر الصحراء ، الى جانب بعض الشركات الاخرى • والارقام التالية تعطينا فكرة عن أهمية هذا النقل ، في بعض السنين • ففي عام ١٩٣٠ اجتازت بيروت فدمشق فبغداد ١٩٧٦ سيارة تحمل ٨٤٨٣ مسافرا ، وبضاعة قدرها ١١٣٥٢٠٥ كغ ، مقابل ٨٧٣٢ مسافرا و ١٤١٣٨١٥ كغ عام ١٩٢٩ • وعلى العكس فان عدد السيارات القادمة من بغداد فدمشق فبيروت بلغ عام (١٩٣٠) ١٢٦٠ سيارة تحمل ٧٠٥٣ مسافرا و ١١٣٦٣٦٧ كغ من البضائع ، مقابل ٧٥٧٢ مسافرا و ٨٢١٥٢٥ كغ في العام السابق • أما صادرات دمشق الى بغداد عبر الصحراء ، فقد بلغت عام ١٩٣٠ ١٢٥٠٠٧ كغ قيمتها ٨١٤ر٦٨٩ر٩ ليرة سورية مقابل ١٥٧٢١٦ كغ ، قيمتها ٤٩ر١٨٧٥٣٨ ليرة سورية عام ١٩٢٩ (١) •

وذكرت جريدة ألف باء أن شركة سيارات الشرق قد تعثرت أعمالها نتيجة مزاحمة القطار والسيارات الوطنية وأوقفت أعمالها برهة من الزمن ، فأسرعت السلطة الفرنسية الى اسعافها ، وسعت للتوفيق بين هذه الشركة ، وبين شركة السكة الحديدية ، بعد أن تفاقم التزاحم بينهما • فتم الاتفاق بين الطرفين على أن تشتري ادارة السكة سيارتين من سيارات الشركة ، تسيرهما بين بيروت وحلب • كما تم الاتفاق بينهما على عمولة تقدمها السكة لشركة السيارات لقاء ما تشحنه هذه في قطر الاولى ، وعلى أن يبقى لشركة السيارات السيارات التي تسير بين حلب ودير الزور (٢) •

وعلى أثر الاضراب الذي أعلنه سائقو السيارات في لبنان ، في آذار سنة ١٩٣٣ ، ودام مدة أسبوعين ، وكان من جملة مطالبه الغاء امتياز شركة أوتوروتيير والزامها بدفع جميع الضرائب والرسوم كسائر السيارات ، وعدت المفوضية بالغاء هذا الامتياز (٣) •

---

(١) مجلة « آسيا الفرنسية » عدد ٢٩٠ شباط ١٩٣١ ص ١٧٥ .
(٢) ألف باء عدد ١٩٣٣/٣/٢١
(٣) ألف باء عدد ١٩٣٣/٣/٢٢

النقل الجوي

ومنذ ٩٢٧/٦/٢٢ تألفت « شركة الشرق للطيران » لوصل سورية بفرانسا جوا ، عبر اليونان ، غرضها دراسة تنظيم واستثمار كل مشروع جوي • وقد ارتفع رسمالها في ٩٣٠/٧/٧ الى ٢٢٫٤٠٠ مليون فرنك (١) • ومنذ ٩٢٩/٦/١ نظمت هذه الشركة خطا بين مرسيليا وبيروت ، عبر نابولي ، وكورفو ، وأثينا ، وكاستيليريزا ، مرة في الاسبوع ، وتستغرق الرحلة يومين ونصف اليوم • واعتبارا من عام ١٩٣٠ امتد الخط الى بغداد عبر دمشق ، ومن بغداد كانت الطائرات الانكليزية تواصل الطريق الى ايران والهند •

المرافىء

كان طبيعيا أن يبذل الرسمال الفرنسي عنايته بالمرافىء ولا سيما مرفأ بيروت • فانكلترا المنافسة الخطيرة لفرانسا في الشرق ، تحتل فلسطين بموانئها الهامة ولا سيما ميناء حيفا ، كما تحتل العراق والاردن ، اللذين يصلان ايران والهند وغيرها بشواطىء البحر الابيض المتوسط • وتركيا في الشمال تقاسم فرانسا نفوذها في مرفأ الاسكندرون الذي جعل له نظام خاص وفق اتفاق « أنقرة » وغيره وبقي مرتبطا ، شكليا ، بسورية •

لقد سبق للاتراك أن وضعوا يدهم على مرفأ بيروت ، منذ ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، وجردوا الشركة من حق ادارته • فلما انتهت الحرب ، عمدت الشركة منذ عام ١٩١٩ الى استعادة نشاطها وتجميع طاقم عمالها ومستخدميها • ووضعت بالاتفاق مع المفوضية العليا برنامجا موسعا لاصلاح الميناء وتوسيعه ، بشكل يؤمن حاجات فرانسا الستراتيجية ، والاقتصادية ، ويمكن من منافسة المرافىء الاخرى ، ولا سيما مرفأ حيفا والاسكندرية • ولم تلبث المفوضية أن فتحت للشركة المذكورة اعتمادا قدره ١٫٢٧٦٫٢٠٠ فرنك ذهبي ، وأعادت يد الشركة الى ما كانت عليه قبل الحرب بموجب القرار الصادر في ٩٢١/٥/٢٨ ، وبذلك بدأت أعمال الشركة من جديد • وفي تموز ١٩٣٤ بدأت الشركة أعمال التوسيع والتعميق في المرفأ وبناء المستودعات العامة • وظلت الاعمال مستمرة حتى عام ١٩٣٨ ، حين دشن المرفأ بوضعه الجديد في ٣٨/٦/١٣ (٢) •

(١) صالح الصالح : وضع الاقتصاد السوري حاليا • عام ١٩٤١ ص ٢٠٥

(٢) جاء في كتاب « المراحل » للدكتور عبد الرحمن الكيالي ، الجزء الثالث ص ١٧٨ في هذا الخصوص ما يلي :

« أما نفقات هذا التوسيع والتعميق فقد أخذ ٣٥ مليون فرنك منها من أموال المصالح المشتركة ، أي من أموال الشعبين السوري واللبناني ، ودفعت الشركة من أموالها ١٢ مليون فرنك • أما ما دفعته الشركة فقد تغطى برفع الضريبة على المسافرين وبقية الرسوم ، أي تخرج في النهاية من جيوب الشعبين ، في حين ان أموالنا ضمن ردها الينا عن طريق التخلي لنا عن نصف الاراضي التي ستتكون من ردم البحر » •

وقبل اشادة هذه المستودعات الجديدة ، كان معظم البضائع الواردة الى الشرق يتكدس في مستودعات الاسكندرية ، ثم يصار الى توزيع البضائع ، حسب الحاجة ، في موانىء فلسطين وسورية وتركيا واليونان ٠

ولقد ذكرنا من قبل ان امتياز الشركة عقد أولا لمدة « ٦٠ » عاما ، بدء من عام ١٨٨٧ ثم مددته السلطات التركية ٣٩ عاما في ١٨٩٢/٧/٧ ، فأصبح ينتهي في ١٩٨٦/٦/١٩ ٠ وقد أراد المفوض السامي أن يعوض على الشركة مدة مصادرتها خلال الحرب ، والبالغة ٤ سنوات وشهرين ، فأصدر قرارا في ١٩٢٥/١٢/١٥ مدد بموجبه الامتياز الى ١٩٩٠/٨/١٩

وأهمية هذا المرفأ العظمى لا تستمد فقط من الاعتبارات الستراتيجية أو من الاعتبارات الاقتصادية المحلية التي تهم اقتصاد سورية ولبنان معا ، بل وتتأتى أيضا عن ان معظم تجارة العراق وايران وغيرها تمر عبر بيروت في التصدير والاستيراد ٠ ومنه تنطلق طرق برية هامة ، وخط حديدي الى رياق ليلتقي بخط الشمال العريض ، والى دمشق ٠ كما أصبح ينطلق منها أيام الحرب الثانية خط بيروت طرابلس فالشمال ، وبيروت حيفا نحو الجنوب ٠

أما ما يتعلق بنشاط هذا المرفأ فلا نملك الا بعض الارقام المتعلقة بمرحلة عامي ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، وهي مرحلة لا تعطي فكرة واضحة عن نشاطه لتوقف حركة التصدير والاستيراد ، تقريبا خلال سني الحرب ٠

حركة مرفأ بيروت (١)

	حركة البضائع بالاطنان		السفن الداخلة	
	الداخلة	الخارجة	الاستيعاب بالاطنان	العدد
١٩٣٩	١١٠٤٤٥	٥٢٢٣٠٠	٢٫٦٣١٥٧٧	٢١٢٨
١٩٤٠	٥٠٢٧٠	٢٦٣٨٨٨	١٠٦٣١٦٨	١٢٥٩
١٩٤١	٢١١٠٢	١٨٣٥٣١	٣٦٢٢١٥	٨٤٧
١٩٤٢	١٥٦٠٠	٢٧٩٩٢٥	٥٦٢٦٥٧	٨٧٦
١٩٤٣	١٠٨٣٠	١٥٥٣٥٥	٥٧٩٣٥٥	١٠٠٣
١٩٤٤	٠٠٠	٠٠٠	٢٩٤٢٠٠	٧٦٩
١٩٤٥	٣٦٥٩٠	١٢٧٥٢٨	٣٢٥٤٥١	٧٦٥

وفيما عدا ذلك فلا نملك أية معلومات عن الرسوم التي تجبيها الشركة ، في التحميل والتفريغ والحفظ ، ورسوم الرسو ، ولا عن أجور العمال ،

(١) النشرة الاحصائية اللبنانية الربع الرابع عام ١٩٥٥ ص ٣٧

وعددهم ، وساعات عملهم ، ولا عن أرباح الشركة وما نالته الحكومة الوطنية من أرباحها ، خلال المرحلة الانتدابية التي يتناولها بحثنا ٠

أما ما يتعلق بانتهاك هذه الشركة قوانين البلاد وقراراتها ، فنذكر على ذلك مثلا أوردته جريدة ألف باء في عدد ١٩/٧/٩٢٩ : لقد اقتطعت شركة المرفأ قسما من الشارع العام الممتد بين إدارة البوز ومقر شركة بنك أنجلو فلسطين ، وأقامت في وسط هذا الشارع حواجز حديدية ، وجعلت القسم الشرقي منه مستودعا للسيارات التي تصل حديثا الى الثغر مستوردة من الخارج » ٠ وتعلق الجريدة على هذا التدبير قائلة « لا يجوز لشركة المرفأ ولا لسواها حتى ولا لأية سلطة كانت أن تجتزىء من شارع عام قسما تخص به مصالحها » ٠

أما طرابلس فكان مرفأها بسيطا لا ينسجم وحمولة السفن الضخمة ٠ فارتأت شركة د٠ ش٠ ب أن تبني مرفأ في المدينة غير بعيد عن المحطة الحديدية مع ما يحتاجه هذا المرفأ من أرصفة وتجهيزات أخرى ٠ وقد بدأت بتنفيذ الاعمال منذ ما قبل الحرب العالمية الاولى ، ولكن اندلاع هذه الحرب ، أوقف الاعمال وأجلها الى حين ٠

وبعد انتهاء الحرب عادت الفكرة الى الظهور ، لا سيما بعد أن تم اتفاق فرانسا مع انكلترا على نوال حصة من بترول العراق ، ورواج فكرة مد خط أنابيب بترول العراق ، الى شاطىء البحر الابيض عبر الاراضي السورية ٠ وهكذا أنشأت هذه الشركة مرفأها ، ليساعدها من حيث المبدأ ، على تحميل وتفريغ السلع المنقولة بواسطة خطوطها ٠ كما تستثمر شركة « سوسييتي ماريتيم اى أوروبيين » مرفأ آخر في المدينة ٠

أما في الاسكندرون ، فقد رأينا من قبل كيف ان شركة حديد الاناضول الالمانية كانت نالت امتياز انشاء مرفأ حيدر باشا ، وان شركة ميناء حيدر باشا بدأت ببناء ميناء واسع في الاسكندرون قبل اندلاع الحرب ٠ ونتيجة للاتفاق المعقود في ١٤ نوفمبر ١٩٢١ بين المفوضية وبين الكونسوريتوم الذي تأسس بعد الحرب ليكون حارسا ومديرا لاموال وحقوق الشركة الالمانية السابقة ، فقد بنى هذا الاخير مرفأ في الاسكندرون ، مستخدما الاساسات والمعدات التي خلفتها شركة مرفأ حيدر باشا ٠ أما الاموال المنفقة فقد قدمت المفوضية قسما منها ، وقدم الكونسورتيوم المذكور بعضها الآخر ٠

وعندما اتفقت تركيا عام ١٩٢٨ مع شركة حديد الاناضول على شراء جميع خطوطها وامتيازاتها ومنشآتها وعقاراتها في كل مكان قامت فيه ، تنازلت الشركة المذكورة عن حقوقها في ميناء الاسكندرون للحكومة التركية دون الدخول في أية مفاوضة مع السلطات السورية ، ودون أن تحاول بيع حقوقها في سورية من الحكومة السورية .

هذا المرفأ يعتبر الثالث بعد بيروت وطرابلس ، فقد دخلته ، عام ١٩٢٣ ، على سبيل المثال ، ٢٧٧ باخرة ، أفرغت ٢٠٨٢٤ طنا من البضائع ، بقيمة ٤٢٫٢٠٦٫٠٧٠ فرنكا . وشحنت ١٥٣٠٨ طنا بقيمة ٤٨٦٤٤٩١٤ فرنكا (١) .

وعلى كل فان مصير هذا المرفأ لم يلبث أن تقرر مع مصير لواء اسكندرون وانطاكية ، عندما اقتطعتهما الحكومة الاستعمارية من سورية وسلمتهما الى تركيا هدية التقارب التركي الفرنسي ، عام ١٩٣٩ .

---

(١) آسيا الفرنسية : تموز عام ١٩٢٤ ص ٤٠٦

شركات الجر والتنوير

قامت في اهم المدن السورية شركات كهرباء متعددة ، بعضها للتنوير فقط، كما في حمص وحماه والاسكندرون وغيرها • وبعضها الآخر للجر والتنوير كما في دمشق • وبعضها ايضا للجر والتنوير والمياه كما في حلب • وهدف جميع هذه الشركات الأول والأخير ، لم يكن تأمين خدمة المدن العامة بقدر ما هو استثمار الحاجة العامة في هذه المدن الى الماء والنور والنقل من اجل تكديس الأرباح الطائلة على حساب المستهلكين والجماهير الأخرى ايضا• ان عقود هذه الشركات تتضمن الشروط الاستعبادية التي تكفل لها تأمين الأرباح ، وتسهل النهب الاستعماري المفضوح • وهي اذا عقدت او جددت عقودها فانما تعقد وتجدد من قبل ممثلي السلطات الاستعمارية • واذا احتاجت لتواقيع رجال محليين ، هيء هؤلاء الرجال ليكونوا الأداة الطيعة لامرار مثل هذه العقود ، ورعاية تنفيذها •

سنأخذ من هذه الشركات ، على سبيل المثال ، شركة حلب للجر والتنوير والماء •

ان هذه الشركة ، شأن كل الشركات الاستعمارية الأخرى ، رمز للتضامن الوثيق بين السلطات الاستعمارية والاحتكارات ، ومثل حي على عمالة بعض « الوطنيين » للرسمال الأجنبي ضد مصالح الشعب كما هي اخيرا صورة صادقة عن النهب الاستعماري الجشع • أما الشيء المميز لامتياز هذه الشركة فهو تحكمها بحياة الشعب الحلبي ، عن طريق احتكارها مياه الشرب ، في هذا البلد الواسع ، المكتظ بالسكان ، والذي تشح فيه المياه وتقل ، الى حد تصبح معه قضية الماء بين القضايا الرئيسية الأولى لسكان المدينة •

ان شركة « الجر والتنوير الكهربائي والمياه » في حلب نالت امتيازا واحدا شاملا للجر والتنوير والمياه • ويرجع هذا الامتياز الى ١٩٢٤/١٠/٣٠ • في هذا التاريخ تم توقيع عقد بين رئيس بلدية حلب آنذاك « غالب قطر أغاسي » ،وبين ممثل الشركة • ثم صادق عليه حاكم حلب العام الفرنسي ، ثم المفوض السامي، كممثل للسلطة المنتدبة •

وبموجب هذا العقد منحت الشركة :

١) **توزيع القوة الكهربائية العامة لجميع الحاجيات •**

٢) **مصلحة النقل العامة بالترام الكهربائي •**

٣) **وضع الكشوف اللازمة بقصد جر المياه الى مدينة حلب •**

فاذا كانت النتائج الفنية لهذه الكشوف ملائمة ، منحت الشركة امتياز اسالة المياه وتوزيعها في المدينة مع استثمار مصلحة المياه •

ولا تستطيع البلدية خلال مدة الامتياز ان تمنح اية جهة كانت امتياز اي نوع من مشاريع النقل العمومي ضمن حدود مدينة حلب ، دون اخطار الشركة في مهلة ٣ اشهر • فاذا اجابت الشركة بالايجاب كان لها حق الأفضلية على الجهة الطالبة ، فيما اذا كانت الشروط واحدة •

مدة الامتياز ٧٠ عاما تبدأ من اول ك٢ الذي يلي ابتداء الشركة باستثمار اول مشروع من المشاريع الثلاثة الممنوح امتيازها لها • واذا ارادت البلدية ادخال طراز جديد على النقل او توزيع المياه ، فلا تستطيع فعل ذلك الا ضمن شروط قاسية اولها شرط انقضاء ١٥ عاما على القبول النهائي لكل من الامتيازات الثلاثة ، وعلى ان تثبت افضلية هذا الطراز الجديد مع حساب الرسمال غير المستهلك ، والرسمال الجديد ، وعلى ان تكون النتائج التي اسفرت عن تجربته مدة سنتين في مدينة لا تقل اهمية عن حلب ، مرضية •

وللشركة ان تحول الحقوق والواجبات الناجمة عن العقد الى الشركة التي ستؤلف خصيصا لهذه الغاية ، وفقا للتشريع الفرنسي ، ويقبل بها المفوض السامي • وهذه الشركة الأخرى لا يجوز لها ان تتخلى عن حقوقها وواجباتها الا لشركة اخرى مؤلفة على الكيفية ذاتها وبموجب ترخيص من بلدية حلب ومصادقة المفوض السامي • اما العمال والمستخدمون فيختارون ، قدر الامكان ، من التبعية السورية ، لاسيما اولئك الذين سيكونون ، بحكم وظائفهم ، بتماس مباشر مع الجمهور (كقاطع التذاكر والمفتش او الجباة) في حين ان الآخرين من فنيين ومديرين ومحاسبين يمكن ان يكونوا فرنسيين ، وقد انقلب هذا الجواز في الواقع العملي الى الزام •

ثم ان الشركة تتعهد بأن تعرض في السوق ، خلال اربعة اشهر فقط ، السندات والأسهم التي تصدرها شركة الاستثمار حتى يبلغ ما يعرض فيه ٤٥٪ من المجموع العام •

وعلى بلدية حلب ان تضع تحت تصرف الشركة ، وطوال مدة المقاولة ، الأموال غير المنقولة التي تخصها او هي تحت تصرفها • وذلك لتقيم الشركة

عليها ما يحتاجه الاستثمار من ابنية ومنشآت • وعلى البلدية ان تسلم هذه العقارات خالية من الشواغل والحقوق الأخرى ، خلال شهرين من الطلب • كما يحق للشركة ان تستخدم مجانا المقالع والمباحص الموجودة والتي ستحدث في اراضي المدينة ، مدة اعمال البناء • اما الأبنية والأراضي والمقالع والمباحص التي تخص الأفراد فتستأجرها الشركة او تبتاعها منهم بالتراضي والا استملكتها الشركة ، بمعرفة البلدية وعلى نفقتها ، وذلك ايضا بالاضافة الى نفقات اجازات استخدام حيطان عقارات الأهلين لتعليق الأسلاك الكهربائية عليها •

ولكل فرع من فروع الاستثمار حساب خاص يسمى بحساب الانشاء الأول ويدخل في كل حساب :

أ ـ مصاريف المراقبة الى ان تفتح حسابات الادارة •

ب ـ جميع النفقات اللازمة لتأمين حاجة الاستثمار من أدوات وآلات وعقارات •••

ج ـ النفقات الاضافية المتعلقة بتأليف الشركة والاعلان ، وما يلزم الشركة من نفقات عمومية حتى افتتاح حساب الادارة وهذه النفقات مقدرة بمبلغ مقطوع قدره ١٥٪ من النفقات المبينة في الفقرة «ب» •

د ـ الأموال اللازمة للنفقات الجارية بحيث تكون كافية لسد نفقات الاستثمار ، والادارة لمدة اربعه اشهر •

هـ ـ مصلحة حساب السندات بما فيه الضرائب عن المدة السابقة لفتح حساب الادارة •

و ـ الفوائد المضمونة على معدل ٨٪ سنويا عن الرسمال الموظف في المدة السابقة لفتح حساب الادارة •

ز ـ نفقات الاستثمار السابقة لفتح حساب الادارة • ثم تطرح من حساب الانشاء الأول واردات الاستثمار السابقة لفتح حساب الادارة •

واعتبارا من اول كانون الثاني الذي يلي افتتاح استثمار كل من مشاريع الانارة والجر والمياه ، تمسك الشركة حساب ادارة لكل منها على حدة •

ان جميع واردات كل فرع من فروع الامتياز تسجل في صفحة « الى » العائدة لكل فرع •

أما سعر كلفة الكيلووات الساعي فيحسب كل شهر ، على اساس قسمة مجموع نفقات الاستثمار المتعلقة بالمعمل الكهربائي ، والمذكور تاليا ، في البند الأول ، على مجموع الكيلووات المصروفة في حالة ضغط القوة الكهربائية • وتسجل قيمة القوة الكهربائية المحسوبة على هذا الأساس في صفحة « من » ، في حساب الادارة المتعلقة بالكهرباء • كما يسجل في هذه الصفحة :

١ : ــ النفقات الجارية للاستثمار وتسيير المصلحةوقيمة اللوازم والأشياء المستهلكة بما فيه جميع النفقات المتعلقة بها ، والتصليحات ، وسائر النفقات التي لاتقيد في حساب الانشاء الأول، وجميع النفقات العمومية المحلية كنفقات الادارة والمراقبة والدوائر والسيكورتامن اي نوع كانت والآجار والرسوم والضرائب ... كذلك الضرائب والرسوم المتعلقة بالسندات التي تصدرها الشركة . وهي اكلاف تحسم من واردات الشركة .

٢ : ــ النفقات العمومية ، ومصاريف الادارة المركزية المحدودة بصورة مقطوعة بمبلغ ١٫٥٪ من مجموع الواردات الفعلية ، المبينة في الصفحة «الى» .

٣ : ــ حصة الاستثمار المؤلفة من :

أ : ــ ٢٫٥٪ من مبلغ الدخل القائم .

ب : ــ ٧٪ من الفرق الحاصل بين مبلغ الدخل القائم المطروح منه ٢٫٥٪ وبين نفقات الاستثمار الحقيقية كما هي مبينة في البند الأول اعلاه .

٤ : ــ قسط محدود قدره ١٫٥٪ من الرسمال الموقوف حقيقة لكل مشروع من المشاريع كما هو وارد في الحقل (أ) من حساب الانشاء الأولي الموظف في أول ك٢ من الدورة المعتبرة كما هو مستخرج من قسمة مجموع حقول حساب الانشاء على عدد سني الامتيازات الباقية .

٥ : ــ حصة التكاليف المتعلقة بالقروض الاجبارية والقروض الباقية ، وتحسب هذه الحصة بالنسبة للرسمال الموظف في كل من المشاريع ، كما هو مستخرج من مجموع الحساب العائد لذلك الفرع من الانشاء الأولي .

٦ : ــ حصة فائدة الرسمال الأسهمي بمعدل ٨٪ في السنة ، وتحسم هذه الحصة بالنسبة الى الرسمال الموظف في كل مشروع من المشاريع كما هو مستخرج من مجموع العائد لذلك الفرع من الانشاء الأولي .

ثم ان مجموع النفقات السنوية المقيدة في صفحة « من » في كل من الحسابات يتخذ اساسا لتعيين الكلفة ، والأسعار الأساسية كما سنرى ذلك .

ومجموع الحساب للفروع الثلاثة يكون الحساب العام الذي يغلق موقتا كل ٦ أشهر ، ونهائيا عند انتهاء السنة . فاذا ظهر عند اقفال هذا الحساب العام عجز ما ، سددته البلدية للشركة ، فتدفع تسعة أعشار العجز للأشهر الستة الأولى في مدة شهر على الاكثر من تاريخ تقديم الحساب . على الا يتجاوز ماتدفعه البلدية سنويا مقدار ٤٠٠ الف فرنك. واذا تجاوز العجز عمليا ، هذا المقدار أسلفت الشركة الفرق الى البلدية ، وسجلته في حساب « سلفات البلدية » بفائدة قدرها ٨٪ ، لتستوفيه في السنوات اللاحقة .

واذا حقق رصيد الحساب العام فضلا ، فالشركة تستعمله ، قبل كل شيء لارجاع مبالغ العجز التي تكون البلدية قد ادتها الى الشركة على سبيل القرض، اي من غير فائدة · والباقي من فضلة الحساب العام يوزع وفق النسب التالية :

٣٠٪ الى البلدية

٦٠٪ الى الشركة

١٠٪ للاحتياط ، تأمينا للواردات عند عدم كفايتها ·

ولا يحق للبلدية ، عند انتهاء الامتياز ، او شرائه ، ان تطلب دفع المبالغ التي لم تكن أرجعت اليها ، ولكن يحق لها أن تتقاسم الاحتياط مناصفة مع الشركة ·

ان سعر كلفة الكيلووات وكلفة « الوحدة القياسية للنقل » و « المتر المكعب » من الماء الموزع يتحدد بالاستناد الى حسابات السنة السابقة ، وذلك بقسمة مجموع نفقات كل مشروع من المشاريع الثلاثة على عدد الكيلويات الساعية التي بيعت ، و « الوحدات القياسية للنقل » وعدد امتار الماء المكعبة التي بيعت · والنفقات التي تتخذ اساسا لذلك هي النفقات الواردة في صفحة « من » في كل من الفروع الثلاثة · ويعني تعبير « الوحدة القياسية للنقل » ركوب شخص واحد مسافة منطقة واحدة في الدرجة الثانية · ويعرف مجموع « الوحدات القياسية للنقل » في سنة واحدة ، بتحويل المسافات المجتازة عمليا، في مختلف الدرجات ، الى عدد واحد مساو أي معدل ركوب شخص مسافة منطقة واحدة في الدرجة الثانية ·

وجميع مواد الشركة معفية من جميع الضرائب ؛ والشركة تخضع في رقابتها الفنية والمالية الى المفوضية العليا ، وللبلدية ان ترسل مندوبا الى لجنة الرقابة ·

ولكي تضمن البلدية للشركة تسديد العجز عند وقوعه ، اجبرت على تخصيص حصتها التي تدفعها الدولة لها من رسوم المسقفات والتمتع لتكون رهنا تحت تصرف الشركة ·

ومبلغ الضمانة الذي تحدثنا عنه من قبل ، (٤٠٠ الف فرنك سنويا) خاضع للتبديل اذا ما اختلفت الظروف ، كحدوث اضطرابات شديدة تنتج عن حرب او فوضى توقف الاستثمار او تنقصه ، او كحدوث اضرار ناشئة عن تلك الاضطرابات · وللشركة ان تطلب اعادة النظر في مبلغ الضمانة المحدد ، عند ارتفاع اسعار الحاجيات ، بسبب تبدل قيمة النقد تبدلا يجعل القيمة الفعلية لل (٤٠٠) الف فرنك مختلفة اختلافا ملموسا عن القيمة التي تكون قد عينت لها عند توقيع الاتفاق ·

والى جانب هذا كله ، فالدولة تضمن ايضا البلدية ماليا تجاه الشركة من أجل تنفيذ بنود الاتفاق ٠

أما ما يتعلق بالمياه ، فملحق الاتفاقية يتيح للشركة التصرف مجانا بالينابيع والأحواض ذات المياه الخاصة بالبلدية او التي تحت تصرفها ،وبجميع الأبنية والانشاءات الثابتة الموجودة لأجل جر وتوزيع مياه «عين‌التل» و «حيلان» وعلى البلدية ان تقدم هذه الأملاك للشركة خالصة من كل مصروف او ضريبة او حقوق فردية ٠ وتتعهد الشركة بتقديم كمية من الماء مجانا تتراوح بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ م٣ لأجل احتياطات البلد العمومية ، على الا يقل المعدل الوسطي عن ٦٥٠ م٣ ٠ كما تقدم المياه مجانا الى المساقي العامة الموجودة او التي ستنشأ في المستقبل ، ولمستودعات الحريق ٠ أما التعرفة الأعظمية فتبنى على اساس سعر الكلفة والسعر الأساسي المبحوث عنه سابقا مضافا اليه ١٥٪ ، ويخضع تعديله للقواعد التي بحثت سابقا ٠

لقد عمدت الشركة قبل كل شيء الى استثمار الكهرباء ٠ ثم مدت بعض الخطوط وسيرت حافلات الجر على بعضها ايضا ، وبذلك خالفت نصوص الاتفاق ، وضربت بمصالح الأهلين عرض الحائط ٠ ثم ان الشركة أهملت مشروع المياه بسبب الكلف الكثيرة التي يتطلبها ، واوحت للبلدية أنها عازفة عن استثماره ٠ فلما عزمت البلدية على اخراج مشروع المياه الى حيز التنفيذ ، نظرا لحاجة الأهلين الماسة اليه ، واستقرضت مبالغ تفوق ٤٠٠ الف ليرة سورية ، واشترت المعدات والمضخات والآلات والقساطل ، آنذاك تحركت الشركة ، وادعت ان امتيازها يشمل جر المياه وأنها عازمة على تنفيذه ٠ وعوضا عن ان تقف البلدية موقفا حاسماً من الشركة ، وتستمر بتنفيذ مشروعها بعد ان استنكفت الشركة عن تنفيذه وأصبح خارج نطاق الامتياز أذعنت لطلب الشركة ، واعترفت بحقها في الامتياز ، وسلمتها جميع الآلات والمنشآت والعقارات العائدة للمشروع ٠ ورضيت بتحديد سعر متر الماء المكعب ب ٨٤ ليرة سورية ، وبتخفيض عدد المساقي المجانية التي ترتوي منها الجماهيرالشعبية ٠ ووضعت تحت تصرف الشركة مياه « عين التل » و « حيلان » وتوابعهما ، وهي المياه المملوكة من قبل أهالي المدينة ، وكانوا قد وضعوها أمانة في يد البلدية لتحسن التصرف بها وفقا للمصلحة العامة ٠

وعندما جرت محاولة ، عام ١٩٣٢ ، من قبل بعض اعضاء المجلس البلدي في حلب ، لتخفيض سعر المتر المكعب من الماء بالعداد ، من ٢٢ قرشا الى ١٥ قرشا ، وقف مستشار البلدية من هذه المحاولة موقف المعارض ، وارجع قرار المجلس اليه ليعيد النظر فيه ٠ كانت حجة المستشار في ذلك ان التخفيض يحمل الشركة خسائر كبيرة تضطر البلدية لتحملها في نهاية الأمر ، في حين ان حجة اعضاء المجلس كانت اقرب الى المنطق وتأمين المصلحة العامة ، فالتخفيض

يزيد في عدد المشتركين كثيرا ، مما يؤدي الى تخفيض سعر الكلفة ، وبالتالي الى زيادة الواردات ٠

لقد كان غلاء اسعار الماء والكهرباء والنقل سببا لحركة جماهير واسعة تطالب ، الجهات المسؤولة بوضع حد لتلاعب الشركة بمصالح الجماهير، وبمياه البلدة ، وتكشف مساوىء هذا الاتفاق الاستعماري ٠ وكان من جراء هـــذا الضغط المتواصل على المسئولين قدوم مدير الشركة ، عام ١٩٣٣ ، الى حلب لبحث مطالب الأهلين بتخفيض الأسعار وتسيير الحافلات على كافة الخطوط ٠ الا ان النتائج لم تكن كلها ايجابية ٠ فأبقيت الأسعار كما كانت بحجة الرغبة بدرء الخسارة عن البلدية ، كما تقرر من جهة ثانية ، تسيير بعض الخطوط الأخرى على ان يعاد الى ايقافها عندما تطلب البلدية ذلك ، منعا للخسارة ٠ وهكذا قضى الاتفاق المذكور على سكان البلدة ان يتحملوا أجور الجر والتنوير واثمان المياه المرتفعة ، وان يبقى مطلب تأمين المواصلات الجماهيري، على جميع الخطوط، حلما من الأحلام الشعبية ٠

ان الشروط الاستعبادية في عقد البلدية مع الشركة كثيرة متنوعة ٠ ولكن اكثرها قسوة وبها كان يتم استثمار الشعب الحلبي هو حساب سعر الكلفة على اساس النفقات المتعددة المتنوعة التي منها ٥ر١٪ من مجموع الواردات العامة لتغطية نفقات الادارة ، و٥ر٢٪ من مجموع هذه الواردات تحت باب حصـــة الاستثمار ، بالاضافة الى ٧٪ من الفرق الحاصل بين مبلغ الواردات القائمـــة المطروح منها ٥ر٢٪ المذكورة وبين نفقات الاستثمار الحقيقية ٠ ويضاف الى ذلك ايضا قسط محدود قدره ٥ر١٪ من الرسمال الموقوف حقيقة لكل من المشاريع وحصة فائدة الرسمال الاسهمي بمعدل ٨٪٠

ان استيفاء هذه الحصص المتعددة ، من الواردات العامة ، هو بمثابة اقتطاع قسم كبير من الربح يغطى تحت اسم نفقات الاستثمار المتعددة ، وهو ربح تنفرد به الشركة دون ان يلحق البلدية منه شيء ٠ ويؤدي غالبا الى ظهور المشروع بمظهر العاجز ٠ فتضطر البلدية بعد ذلك الى تغطية العجز في حدود ٤٠٠ الف فرنك سنويا(١) ٠

---

(١) يحسن الاطلاع بهذه المناسبة على ما جاء في عدد الف باء تاريخ ٩٣٦/٨/٨ « على اثر ما ذكرته احدى الصحف الدمشقية عن بلدية حلب وشركة الكهرباء والماء فيها وقولها ان الشركة تتقاضى ١٥٠ الف ليرة سورية من صندوق البلدية علاوة عن رسوم البنزين المحجوزة في المفوضية لحساب الشركة منذ عهد بعيد ، فلا تتناول البلدية منها بارة واحدة ، في الوقت الذي اذاعت فيه الجمعية العمومية لشركة كهرباء حلب ، في باريس ، في ختام السنة الماضية ان الأرباح بلغت نحو مليوني فرنك ، نعم على اثر ذلك علمت ان لجنة ستتألف من وجوه واعيان الشهباء وبعض الاخصائيين الذين لهم اطلاع في مثل هذه الأمور ليحاسبوا الشركة على أعمالها ، والوقوف على حقيقة ارباحها وخسائرها » (عند ملاحظة رقم ١٥٠ الف ليرة البالغ ٣ ملايين فرنك ، وهو رقم يفوق كثيرا مبلغ ٤٠٠ الف الذي اعتبر حدا أعلى لضمانة العجز السنوي ، ينبغي تذكر هبوط قيمة الفرنك كثيرا بين عامي ١٩٢٤ ــ ١٩٣٦ ، وان الحد الأعلى المذكور متفاعل مع هبوط قيمة النقد الجدي كما رأينا) ٠

وهذا عدا عن الفوائد الباهظة المحددة ب ٨٪ عن المبالغ الناجمة عن تجاوز العجز السنوي قيمة ٤٠٠ الف فرنك ، وتسجل كسلفة على صندوق البلدية ، مع العلم ان المبالغ التي تحسب للبلدية على الشركة تعتبر قروضا عادية دون ان تستحق اية فائدة ·

- كما تتبدى الشروط الاستعبادية في كيفية اقتسام الفضل عند وجوده (فجعل للبلدية حق في ٣٠٪ منها ، في حين كان يعود للشركة ٧٠٪) ، وفي تعهد البلدية بتقديم ما تحتاجه الشركة من عقاراتها ، مجانا ، وخالية من الشواغل والنفقات ، وبتقديم ما تحتاجه الشركة من عقارات الآخرين فتستملكها، وتتحمل كل النفقات الضرورية ، وتقدمها هدية للشركة · الى جانب اعفائها من الرسوم والضرائب الى ما هنالك من شروط تزيد في غنى الشركة وافقار الشعب الحلبي ·

ومما يزيد في وطأة استثمار الشركة على الأهلين هو السياسة العامة التي كانت تنتهجها في استثمارها · كانت هذه السياسة تقضي بانفاق أقل مايمكن على الاستثمار وتحصيل أعظم ما يمكن منه · وطبيعي ان تؤدي مثل هذه السياسة في ظروف العقود الاستعبادية ، الى ارتفاع اسعار تعرفة الجر والتنوير وثمن المياه ، وبالتالي الى تضاؤل عدد المشتركين والمنتفعين وانخفاض واردات الشركة، وازدياد أعباء البلدية « لسد العجز » · لقد كانت كميات الطاقة المخصصة للتنوير والصناعة أقل بكثير من الحاجة ، وكذلك الأمر في الخطوط وكميات المياه · ولو ان الشركة أقامت سياستها على مبدأ تأمين المنفعة العامة ، ولم تنطلق من مبدأ تأمين الربح الأعظم بالأقل من النفقات ، لكان بمستطاعها ان تزيد في الانتاج ، وتخفض الاسعار ، فيزداد الاقبال كثيرا على الاستهلاك ، وتزداد الواردات والربح ايضا · فحلب ، مثلا ، مركز صناعي عريق ، وبلد مكتظ بالسكان ، يحتوي قرابة نصف مليون · ومع هذا فلا نرى فيه ، عام ١٩٣٣ ، أكثر من ٥١٣٠ مشتركا في كهرباء الانارة ، واكثر من ٢٣٤ مشتركا في الكهرباء كقوة محركة · ولا يعدو متوسط الاستهلاك السنوي للاولى ١٧١ كيلووات ، وللثاني (٢٠٨٠) وجميع هذه الأرقام ضئيلة جدا بالنسبة الى الامكانيات القائمة (١)· وهذا القول صحيح ايضا بالنسبة الى الجر · فقد بلغ عدد ركاب ترام حلب البالغ طوله ما يزيد على ١٠ كيلو مترات ، ١١ ألف راكب عام ١٩٤٣، وقرابة ١٢ الفا عام ١٩٤٤ ، وهو رقم جد ضئيل بالنسبة الى عدد سكان المدينة(٢) ·

---

(١) عدنان الفرا : التصنيع في سوريا ص ١١٤ ·

(٢) منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى بين سورية ولبنان ص ١٣٧ ·

وما يقال في هذا الخصوص عن حلب يقال عن دمشق ايضا • فقد بلغ عدد مشتركي النور الكهربائي ١٥٧٧١ في عام ١٩٣٣•وقدر متوسط الاستهلاك السنوي للمشترك ب ١٢٢ كيلوات • كما بلغ عدد المشتركين في كهرباء القوة المحركة ٣٠٠ ، ومتوسط الاستهلاك (٢٨٧٠) (١)• أما عدد ركاب الترام عام ١٩٤٣ فيها فقد بلغ ٢١٤٠٠ راكب على خطوط طولها يزيد على ٢٢ كيلو مترا ، وبلغ الرقم عام (١٩٤٤) ، ٢٣١٢٥ راكباً(٢) •

أضف الى ذلك ايضا ان الشركة كانت ترفع اسعار تعرفتها تبعاًلانخفاض قيمة الفرنك ولكنها لم تكن لتخفض هذه الأسعار اذا ما طرأ اي تحسن جدي على قيمته •

هذه السياسة في فرض الامتياز المجحف على سكان حلب ، وهذا الخط الاستغلالي الذي انتهجته شركة الجر والتنوير والماء فيها ، هما السمتان الأساسيتان لبقية شركات الماء والجر والتنوير في المدن الأخرى ، كشركة كهرباء وترام دمشق ، وشركة كهرباء حمص وحماه المتفرعة عن شركة كهرباء وترام بيروت(٣) ، وكشركة تنوير الاسكندرون الى ما هنالك ، مع اختلاف الشكل، وتباين الوان الاستثمار ، وبقاء الجوهر واحدا ، اي الاستثمار والاستعبادي العنيف •

وطبيعي ان تؤدي هذه الأوضاع الى نشوء الحركات الجماهيرية المعادية • فهذه المنافع العامة تهم كل مواطن من حيث اتصالها بضرورات حياته ، ومن حيث تحمله أعباء استثمارها • زد على ذلك الشعور الوطني المتفاقم ضد المستعمر واحتكاراته • كانت النقمة الجماهيرية تتبدى بأوجه مختلفة ، منها عرائض الشكوى وبرقياتها ، واحتجاجات الوفود ، واعلان المقاطعة ، والقيام بالمظاهرات الشعبية الصاخبة • فقد هاجم النائب عمر بيهم ، في احدى جلسات المجلس النيابي اللبناني المنعقدة في ك١ سنة ١٩٢٨ الشركات الأجنبية عموما وشركة الترام والكهرباء خاصة ، التي رفعت اثمان تذاكرها يوم هبوط قيمة الفرنك وظلت محافظة على هذه الأثمان رغم تحسن قيمة الفرنك،لدرجةاصبحت قيمة الليرة الذهبية ٥ ليرات سورية ، بعد ان كانت عشرا ، يوم رفع اثمان تلك

---

(١) عدنان الفرا : التصنيع في سوريا ص ١١٤ •

(٢) منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى بين سورية ولبنان ص ١٣٧ •

(٣) كانت شركة كهرباء وترام دمشق تنافس شركة كهرباء وترام بيروت على استغلال كهرباء حمص وحماه • وقد كانت شروط الأولى ، على حد قول الف باء ، أقل قسوة من شروط الثانية • ولكن المفوض السامي أقر شروط شركة بيروت ، رغم حملة الاحتجاجات الشعبية العنيفة التي عمت حمص وحماه وغيرهما من المدن السورية (راجع الف باء عدد ٢٣٠١ تاريخ ٩٢٨/٨/٢٣ •)

التذكرة(١) • كما تكونت لجنة من الأهلين في حماه واخرى في حمص لتنظيم مقاطعة شركة كهرباء حمص وحماه اذا لم تخفض اسعارها(٢) • وقد عمد أهالي بيروت الى رفع عريضة الى رئيس الجمهورية يشكون فيها ، فيما يشكون ، من شركة الجر والتنوير ، وشركة المياه(٣) •

كما وزعت في النصف الأول من كانون الأول عام ١٩٣٢ مناشير في دمشق تدعو الى مقاطعة شركة الجر والتنوير فيها لعدم تخفيضها التعرفة(٤) • ووزعت في دمشق ايضا ، بيانات تدعو الى المقاطعة ، اثر الحركة الشعبية الكبرى التي بدأت بتنفيذ مقاطعة الكهرباء والماء في بيروت(٥) • وفي الزبداني التابعة لدمشق، ظل الصراع طويلا بين الأهلين وشركة كهرباء وترام دمشق • فقد ظل الأهلون أكثر من ٣ سنوات يعرضون عن الاشتراك بالكهرباء لغلاء اسعارها ، كما ظلت الشركة مصرة على عدم التخفيض(٦) • وفي ك٢ عام ١٩٣٦ ، كانت مقاطعةشركة كهرباء وترام دمشق الشاملة ، بدء لانطلاق حركة جماهيرية نضالية سياسية جبارة شملت البلاد من اقصاها الى اقصاها،ولم تهدأ الا باعلان الجانبالفرنسي عن اعترافه بمبدأ استقلال سورية ودعوته الجانب السوري الى ارسال وفد الى باريس من اجل اقرار معاهدة تحالف بين الطرفين •

ولم تكن المقاومة تقتصر على الجماهير الشعبيةوالأحزاب السياسيةالوطنية بل كانت تظهر احيانا حتى بين الرجالات الرسميين • ومن بينهم اعضاءالمجالس البلدية • فقد اجاز الاتفاق المعقود بين الحكومة التاجية وبين شركةكهرباء وترام دمشق ، في ١٦/٣/٩٢٩ ، ان تمد الشركة خط ترام من زقاق سيدي عامود الى الساحة الكبرى ، ومن هناك الى سوقمدحتباشا فالتكنة حتىيتصل بخط دوما والقصاع • وتعهدت الحكومة التاجية بتسهيل أمر مد الخط المذكور عن طريق القيام بشق الطرق ، وتوسيعها على نفقتها ، ومسئوليتها دون انتتحمل الشركة اي نصيب من النفقات، وعنطريق منع سير السياراتوالعربات الأهلية العادية في هذا الطريق • وقد طلبت الشركة فيما بعد تنفيذ الاتفاق ، والسماح لها بتسيير خط اوتوبوس على خط المرجة ، باب الجابية ، سوق مدحت باشا ، القصاع • ولكن المجلس البلدي عوضا عن ان يتقيد بالشروط المجحفة السابقة، سمح للشركة بتسيير خط اتوبوس ، دون ان يمنع السياراتوالعربات الأهلية،

---

(١) الف باء عدد ١٣/١٢/٩٢٨ •
(٢) الف باء عدد ٢٧/١/١٩٣٢ •
(٣) الف باء عدد ٢٥/١٠/٩٣٢ •
(٤) الف باء عدد ١٥/١٢/٩٣٢ •
(٥) الف باء عدد ١/١٠/١٩٣٣ •
(٦) الف باء عدد ٨/١٢/١٩٣٣ •

وشريطة ان تخضع الشركة لقوانين البلدية وقراراتها فيما يتعلق بضرورة دفع رسوم السيارات والمحروقات ونفقات توسيع الطرق وشقها(١) ٠

• • •

المعلومات عن هذه الشركات ضئيلة بصورة عامة ٠ فلا نعرف الا القليل عن رساميلها(٢) ، كما لا نعرف شيئا مفصلا عن أرباحها وما كانت تتناوله من البلديات سدا للعجز عند وقوعه ، ولا مقدار المشتركين خلال مدة الاستثمار ، ولا اسعار النور والنقل والماء ، ولا تغير هذه الأسعار مع الزمن ٠ كما لا نعرف شيئا عن عدد عمالها ومستخدميها واجورهم وساعات عملهم ، ولا عن رواتب مدرائها وجهازها الفني ٠٠٠ وهي معلومات هامة لابد من تداركها في المستقبل ٠

---

(١) الف باء عدد ١٩٣٣/٧/٢٥ ٠

(٢) رسمال شركة كهرباء حمص وحماه ٧٥٠ الف ليرة سورية ٠ كهرباء بيروت ٧٥٠٠٠٠٠٠ فرنك ــ ترام وكهرباء دمشق ٤٠ مليون فرنك بلجيكي ، شركة كهرباء حلب ٥٤ مليون فرنك فرنسي ، شركة طاقة كهرباء سورية ٢٠ مليون فرنك فرنسي ٠ (طعمة : « دور الكريدي في تطور سوريا الاقتصادي »٠ جنيف عام ١٩٥٣ ص ١٥٨) ٠

الريجي

قضت معاهدة لوزان ، فيما قضت به ، ان تتقيد البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية بالاتفاقات والالتزامات التي كانت اخذتها الامبراطورية على عاتقها قبل تشرين الاول عام ١٩١٨ ٠ ولكن امتياز الريجي الذي بدأ عام ١٨٨٣ ، انتهى عام ١٩١٣ ٠ وكادت سورية ، نتيجة ذلك، ان تنقذ من اعباء هذه الشركة لولا اجتماع أمرين اثنين ٠ أولهما تجديد السلطات العثمانية مدة الامتياز خمسة عشر عاماً اخرى دون ان يحظى هذا التجديد بالتوقيع النهائي ، نظرا لظروف الحرب ، والثاني اعتبار المفوض السامي الفرنسي ، اثر احتلال سورية بعد الحرب ، هذا التجديد أمرا واقعا مشروعا ، وبالتالي ، السماح للشركة بمزاولة اعمالها في سورية كالسابق ، خلال ١٥ عاماً اعتبارا من ١٩١٤ ٠

وقبل ان يحين عام ١٩٢٩ ، وهو موعد انتهاء اجل التمديد ، قامت في مختلف انحاء سورية ولبنان حملة واسعة لانقاذ البلاد من شر هذه الشركة ، مطالبة بعدم تجديد الامتياز عند انتهائه ٠ ولكن المفوض السامي مدد الامتياز ، الذي كان سينتهي في ١٥/٤/٩٢٩ ، مدة ٣ أشهر ، ثم مدده مرة اخرى الى نهاية العام المذكور ٠ كانت هذه التمديدات، على بساطتها ، سببا لاندلاع النقمة الجماهيرية بشكل اوسع واعمق ضد الشركة ٠ وقد بلغت النقمة حدا من الخطورة اضطرت المفوض السامي نفسه الى عدم تجديد الامتياز للشركة ، واستبدال نظام الانحصار بنظام البندرول، وفقا للقرار المتخذ في ٣٠/٥/٩٣٠٠ وبذلك الغي الحصر اعتبارا من ١/٦/١٩٣٠ ، في جميع اراضي حكومات الانتداب ٠

كان هذا القرار تكتيكا بارعا في يد السلطات الاستعمارية لصالح الاحتكار الاستعماري السابق ٠ فلم يكن الهدف من النظام الجديد تقوية دعائم فرع هام من الاقتصاد السوري ، ولا تنمية موارد الحكومات الوطنية، ولا انقاذ جماهير الزراع والمستهلكين من استثمار الشركة ، بل كان الهدف التغلب على النقمة السابقة واعطاء البرهان « العملي » على ان الرجوع الى الانحصار خير للجميع ٠ ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من انتهاج تشريع وطرق تنفيذ تؤدي الى اضعاف الواردات الحكومية من جهة ، وتوجيه نقمة المزارع والمستهلك والتاجر والصانع

ضد النظام الجديد ، والترحم على عهد « الريجي » السابق ، مما يهيء الجو لعودة الانحصار من جديد ٠

لقد اقر النظام الجديد مبدأ حرية زراعة التبغ وصناعته وتجارته ٠ ولكنه، مع هذا ، طالب الفلاح المزارع بتقديم عريضة الى السلطات يعلن فيها عن نوع التبغ الذي يريد زراعته ، ومكان ارضه ، ومساحتها ، التي لا ينبغي ان تقل عن ٥٠٠ م٢ (كالسابق) ، وعليه قبل ١٥ تشرين الأول من كل عام ، ان يعلم المصلحة عن مقدار محصوله بالكيلوغرامات ٠ وللسلطة الحق في كل وقت ، ان تتأكد من ذلك ٠ ولا يحق للفلاح نقل محصوله قبل مجيء مسئول المصلحة واطلاعه على وضع التبغ ، وتسليمه بيانا رسميا بمحصوله يسمح له ، فيمابعد، ببيعه من التجار ٠ وعند حدوث المحل الكلي والجزئي كان الفلاح مطالبا باستدعاء ممثل المصلحة لتنظيم تقرير بالواقع ٠

أما ما يتعلق بتجارة التبغ ، فعلى كل تاجر ان يحصل على اذن مسبق من الحكومة لقاء مبلغ ٥٠٠ ليرة سورية مسانهة في اللاذقية ، و ٣٠٠ ليرة ، في مناطق سورية الأخرى ٠ ولا يحق للتاجر شراء اية كمية من المنتج اذا لم يكن لدى هذا الأخير البيان الرسمي بمنتوجه ٠ويخضع تصدير التبغ والتنباك واستيرادهما الى اشراف وزارة المالية ٠ ولا ينبغي ان تقل كمية الاستيراد عن ٢٥٠ كغ ٠ وعلى المستورد ان يدفع عن كل كغ من ورق التبغ ، فضلا عن الرسوم الجمركية ، مبلغ ٢٥٠ ـ ٣٠٠ ق٠س ، وعن كيلو مصنوعات التبغ ٣٠٠ ـ ٥٠٠ ق٠س ٠

ولابد لصانع التبغ والتنباك من اذن مسبق لقاء دفع مبلغ سنوي قدره ٥٠٠ ليرة سورية لصنع منتجات التبغ و ٣٠٠ ليرة سورية لصنع منتجات التنباك ٠ كما يطالب تجار المفرق بالحصول على اذن مسبق لقاء مبلغ سنوي يتراوح بين ٥ ـ ١٥ ليرة سورية حسب المكان وكثافة السكان ٠

وبعد هذا كله يأتي دور المستهلك في الرسوم ٠ كانت عصائب البندرول تلصق على المنتجات وفقا للمادة ٢٤ من قانون ٢٤ أيار ١٩٣٠ ٠ وقد خفضت التعرفة فيما بعد ، عام ١٩٣٢ وأصبحت كمايلي :

سعر مبيع الباكيت او العلبة ذات العشرين غراما من التبغ او ٢٠ سيكارة	الرسم المفروض على اساس ٢٠ غراما من التبغ او ٢٠ سيكارة(١)
حتى ٢غ	٠ر٧٥
ومن ٢ حتى ٤	١
ومن ٤ حتى ٥	١ر٢٥
ومن ٥ حتى ٦	١ر٥٠
ومن ٦ حتى ٧	١ر٧٥
ومن ٧ حتى ٨	٢
ومن ٨ حتى ١٠	٢ر٥٠
ومن ١٠ حتى ١٢	٣
ومن ١٢ حتى ١٥	٣ر٧٥
ومن ١٥ حتى ١٧	٤ر٥٠
ومن ١٧ حتى ٢٠	٦
ومن ٢٠ حتى ٢٣	٧
ومن ٢٣ حتى ٢٥	٨ر٥
ما فوق ٢٥	٪ ٤٠ من سعر المبيع

أما ما يتعلق بالسيكار فقد كان الرسم ٤٠٪ من سعر المبيع ، وما يتعلق بالتنباك فكان ٢٥٪ منه ٠

كانت مخالفة هذه الشرط تعرض المخالف لجزاء نقدي يتراوح بين ٥ ــ ١٠٠ ليرة سورية ٠ كما ان الفلاح الذي لايصرح عن ٢٠٪ من محصوله كان يدفع غرامة تتراوح بين ١ ــ ٥ ليرات عن كل كيلو غرام غير مصرح به مع مصادرته ٠ واذا خالف صانع التبغ الشروط غرم بمبلغ يتراوح بين ١٠٠ ــ ٦٠٠ ليرة سورية مع توقيف ٣٠ يوما ٠ والغرامات توزع وفق النسب التالية :

٥٠٪ للخزينـــة
٢٥٪ لرجال شرطة البندرول
٢٥٪ للمخبر ٠

كانت الرسوم ثقيلة على المنتج والتاجر والمستهلك ، كما كانت الغرامات والمصادرات والعقوبات والتحريات كثيرة الحدوث ، ثقيلة التكاليف ، شديدة الوقع على النفوس ٠ ثم ان موارد الحكومة ذاتها أخذت بالتدني بدلا من الازدياد ٠ ففي عام ١٩٣٢ نالت ٨٠٠ الف ليرة سورية ، وفي ١٩٣٤ ، ٥٢٥ الف ليرة ، وفي ١٩٣٥ ، ٤٨٠ الف ليرة ٠

---

(١) الياس غناجة : « رسوم التبغ في لبنان » ص ١٠٠ ٠

لقد عمدت المفوضية الى استغلال سيئات هذا النظام الجديد ، وسوء تطبيقه ، واساءة استخدام السلطة فيه ، وضعف الموارد الحكومية ، لتجعل ذلك حجة في صالح الاحتكار الفرنسي ، ومبررا لاعادة الحصر الى شركة الريجي ·

وقد لجأ المفوض الســـامي اول الأمر الى اصـــدار القـــرار ٢٧٥ تاريـــخ ٩٣٤/١١/٢٧ القاضي بالغاء نظام البندرول ، واخضاع زراعة التبغ وبيعه وصنع السكاير وبيعها الى نظام الحصر · وقضى بتعيين هيئة فرعية لدرس شكل وطرق تطبيق نظام المونوبول · و في ٢٥ ك٢ سنة ١٩٣٥ اصدرت دائرة المطبوعات في المفوضية العليا بيانا عن شروط « الحصر » الجديد ، بعد انتهاء اعمال اللجنة الفرعية · واهم ما جاء في شروط « الحصر » هذه :

١ : ـ تستثمر هذا الحصر ادارة ريجي ذات انتفاع مشترك حتى غاية ٩٦٠/١٢/٣١ · ويحق للسلطة التي تمنح الامتياز ان تشتريه بعد مدة ١٥ عاما · وللمفوض السامي حق تعيين صاحب امتياز الريجي في اجتماع تعقده المصــــالح المشتركة بعد اخذ رأي اللجنة الفرعية المذكورة · وتراقب صاحب امتياز الريجي لجنة دائمة تتألف من ممثلين عن دول سورية برئاسة مستشار الشؤون المالية في المفوضية العليا ·

٢ : ـ يمكن زرع التبغ والتنباك ليجري بيعهما لادارة الحصر وتصديرهما · اما التصدير فيبقى حرا · ويفرض على صاحب امتياز الريجي ان يشتري جميع الحاصلات التي قدم بها تصريح انها معدة للبيع لادارة الحصر وتعين اللجنة الدائمة مساحات الزرع ، وتوزع على الدول السورية ، وتعين ايضا كل سنة اسعارا للبيع تؤمن للزراع ربحا عاديا يضمن لهم عدم سقوط الأسعار الناجم عن المضاربة غير المنتظمة ·

ولا يجوز لصاحب الريجي ان يستورد من ورق التبغ والتنباك الأجنبيين الا بنسبة ٥٪ من التبغ · أما ما يتعلق بالتنباك فيحق له ان يستورد ما لزم له ضمن حدود احتياجات الاستهلاك كما تقدرها اللجنة الدائمة ·

٣ : ـ يكون للزراع ادلاء مرشدون فنيون يعينهم صاحب الريجي ، وبهذا تتحسن اصناف التبغ المحلي فيزيد التصدير · ويطلب من صاحب الريجي ان يعمل على توسيع التصدير قدر المستطاع ·

٤ : ـ ان اسعار بيع مصنوعات الحصر إلى المستهلكين تضعها اللجنـــة الدائمة · وتصادق هذه اللجنة على تعرفة الخصم الذي يعطى للبائعين بالمفرق حسب المدن والأحياء وحسب الظروف الخاصة لغاية ١٠٪ على الأكثر ·

٥ : ـ يجب على صاحب الريجي ان يستخدم اهالي الدول بنسبة ٦٨٪

من مجموع مأموريه مع تفضيل عمال المصانع السابقة ومستخدمي مصلحة البندرول ·

٦ : ــ يشتري صاحب الريجي التبغ والتنباك الموجودين الآن ورقا عند الزراع والتجار والصناع على اساس الأسعار التي بيعت بها محصولات عام ١٩٣٤ ·

ان أشياء ومكنات المصانع وآلاتها والمصنوعات التي صنعها او التي قيد الصنع يأخذها صاحب الامتياز بعد تخمينها حسب الشروط التي تعينها اللجنة الدائمة ·

٧ : ــ تكون الريجي ذات الانتفاع المشترك شركة مغفلة تتبع جنسيتها احدى الدول وتخضع انظمتها للقوانين المحلية النافذة ، ويكون مجلس ادارتها في اراضي الدول السورية ·

يحدد رأسمال الشركة ب ١ر٢٥٠ر٠٠٠ ليرة سورية ويكتتب به حسب الشروط التالية :

٦٠٪ يخصص لأصحاب المصانع الموجودة الآن في البلاد ، ويجوز لهؤلاء ان يخصصوا لاكتتابهم القيمة التي تحصل عن بيع المكنات والآلات والمصنوعات التي لديهم او قسما منها ·

٣٠٪ تخصص لصاحب الامتياز ·

١٠٪ تطرح للاكتتاب العام وتخصص لأهالي دول سورية ولبنان ·

ويستهلك رسمال الشركة سنة فسنة بما فيه الفائدة بشكل ان جميع موجودات الحصر وعقاراته وانشاءاته ومؤنه تعود مجانا للدول في نهاية مدة الريجي ·

٨ : ــ قبل توزيع الأرباح يؤخذ مبلغ يساوي معدل مدخول البندرول اي ٢٢ مليون فرنك ويعطي للدول السورية ، ولا يشترك صاحب الريجي في توزيع الربح الا فيما يفيض عن ذلك وبنسبة مئوية تتناقص اعتبارا من ١٥٪(١)·

وفي الرابع من شباط ١٩٣٥ صادق المفوض السامي على مشروع نظام الحصر الذي رفعته اليه المفوضية لاحتكار التبغ والتنباك مع دفتر شروط

(١) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » ج ٣ ص ٣٥ وما بعدها ·

الاحتكار وحدد اول آذار لتطبيق نظام الاحتكار واعطائه للشركة التي تقبل شروطه ...

وفي الرابع والعشرين من شباط ٩٣٥ صدر بلاغ عن المفوضية بين ان لجنة الدرس الموكول اليها فحص العروض المتعلقة باحتكار التبغ والتنباك ، قد التأمت في ٣٥/٢/١٩ ٠ وفحصت العرض الوحيد المقدم الى المفوضية من قبل ١) شركة الدخان اللبنانية السورية(١) (الحصر السابق) ٢) عثمان شراباتي من دمشق ٣) جان قاصوف واخوانه (بيروت) ، ٤) صوايا واولاده (بيروت) ، ٥) منيب السكري (دمشق) ٠ وبعد فحص الضمانات المقدمة قررت اللجنة بالاجماع اقتراح هذه الهيئة لتكون صاحبة الامتياز ٠ وبعد ذلك اتخذ المفوض السامي قراره رقم ٣٨ ل٠د بتاريخ ٢/١٩/ ٩٣٥ يقبول اقتراح اصحاب العرض ٠ وأخيرا صدق نظام الشركة الجديدة بالمرسوم ١٧٠ ل٠ر تاريخ ٢٦ تموز ١٩٣٥ ٠

هكذا تمت المسرحية ٠ واعيد انحصار التبغ والتنباك الى الشركة السابقة لتتمتع به مدة ٢٥ عاما ، ولتحقق أمل مدير اللجنة الوطنية (فرانسا) في رسالته الى مستشاري تجارة فرانسا الخارجية ، والتي تقول : « قد نستطيع ان نجني من مستعمراتنا مقادير الدخان اللازمة من اللفائف الشرقية لجميع حوانيت الدخان في فرانسا ٠ فالدخان من اكبر موارد الثروة في الجزائر وسورية ولبنان ، لاسيما وان هذه الأماكن تصنع اصنافا من الدخان تفوق جودتها جميع اصناف الدخان المعروفة ، فماذا تنتظر شركة حصر الدخان لتوسيع نطاق صناعة اللفائف الشقراء في هذه المستعمرات »؟ (٢)

في هذا النظام الجديد يخصص ٦٠٪ من الأسهم لأصحاب الفبارك القائمة٠ ولكن من هم أصحابها آنذاك ؟ تحدثنا الف باء في عدد ٩٣٣/٣/٣١ أن المستر تايلور ، والمستر شابت ، من مديري شركة ماتوسيان(٣) في مصر ، قدما بيروت بمناسبة المفاوضات بشأن الريجي ثم رجعا ٠ وقد كانت جرت مفاوضات بين مركز شركة الريجي في باريس وشركة ماتوسيان لبيع هذه معاملها في لبنان للريجي ، فاستلم ممثلو الريجي في بيروت هذه المبيعات » ٠ ثم نقرأ في عدد

---

(١) تحت هذا الاسم بقيت شركة الريجي تعمل في سورية ولبنان خلال مدة البندرول ٠ وهي عبارة عن كتلة مالية معظمها فرنسي تتكون من « البنك العقاري الجزائري الفرنسي » و « الاتحاد الباريسي » ، والشركة العامة للمستعمرات ، وشركة حصر مراكش ، وشركة الاستيران ٠ وساهم فيها البنك السوري حتى عام ١٩٣٨٠

(٢) جريدة الماتان عدد ٢٨ عام ١٩٢٦ ٠

(٣) شركة ماتوسيان في مصر آنذاك هي فرع من «شركة التبغ الانكليزية الأميركية » رأسمالها ٣٦ مليون جنيه انكليزي ، وتسيطر على صناعة التبغ في مصر والهند وانكلترا والولايات المتحدة ٠

١٨/١٠/٩٣٤ أن شركة الريجي السابقة في لبنان اصبحت فرعا لشركة احتكار الدخان البريطانية في لندن ، وقد قرر مجلس شركة لندن مد الفرع في بيروت بجميع الوسائل المادية والمعنوية ليتمكن من شراء معامل الدخان في لبنان · فاشترى الفرع شركة صوايا الكبيرة ، وشركة سابا وهو يفاوض الآن شركتي قاصوف واندراوس ·

ومن هذا الكلام نتبين أمرين : أولهما ان شركة الريجي كانت قد وضعت يدها على فبارك هامة للتبغ قبل الامتياز الأخير · وثانيهما ان تشابكا ماليا حدث بين الرسمال الانكليزي والفرنسي ، سيطر على اهم مصانع التبغ في سورية · فاقرار حصة ٦٠٪ من الأسهم لأصحاب الفبارك القائمة عند الامتياز، يعني عمليا اختصاص هذه الشركة بقسم كبير من اسهم هذه الحصة ، يضاف اليها ٣٠٪ المخصص للشركة الجديدة قانونيا ، فتكون الشركة وضعت يدها على القسم الهام من الأسهم ، والمصانع ، بالاضافة الى وضع اليد على ما تبقى من المصانع الوطنية عن طريق تخصيص بعض الأسهم الضئيلة(١) ·

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فيتبين من استعراض اسس النظام الجديد ، ان الشركة تحت ستار « اللجنة الدائمة » تمارس عمليا اشرافا كاملا على زراعة وصناعة وتجارة التبغ والتنباك · فهي تحدد مساحات الزراعة ، وسعر الشراء من المزارع ، وسعر البيع للمستهلكين، وتفرض رقابتها على تجارة هذه المادة ، وتؤمن لنفسها اخيرا دخلا صافيا لا ينبغي ان يقل ، في السنوات الأولى ، عن زيادة ٥٠٪ من دخل البندرول ·

كان مجلس ادارة الشركة مؤلفا من١٧ عضوا : ٧ من الفرنسيين ، و ٣ من الانكليز ، و ٤ من السوريين ، و ٣ من اللبنانيين يمثلون مصالح الرسمال الوطني(٢) · وكان رئيس شركة الريجي شخص يدعى « ادمون فيليبار » وهو شخص كان يشغل ايضا مكانة نائب رئيس الشركةالاستعمارية الضخمة«البنك

---

(١) يذكر غناجة اهم هذه الحصص على الشكل التالي :

شراباتي	١٠٠٠ سهم
قاصوف	١٢٧٢ سهمة
صوايا	١٢٨٣ سهمة
سكري	٠٤٠٠ سهم
	٣٩٥٥ من أصل ٢٥ الف سهم

(غناجة : رسوم التبغ في لبنان ص ٢٥)·

هذا أولا واذا صح ماذكرته جريدة « الفباء » يكون قسم كبير من الأسهم الوطنية قد انتقل الى يد الشركة الاستعمارية ·

(٢) غناجة : المصدر المذكور ص ٢٧ ·

العقاري الجزائري التونسي » ، ومكانة عضو في مجلس شركة « الميساجيري ماريتيم » البحرية التي تلعب دورا رئيسيا في تأمين مواصلات فرانسا البحرية مع الشواطيء السورية والمستعمرات الفرنسية . كما كان يشغل ادمون ايضا عضوية ادارة « البنك العقاري السوري » المتفرع عن « البنك العقاري الجزائري التونسي » والعامل في سورية منذ عام ١٩١٩ برسمال قدره ٧ ملايين فرنك. وبالاضافة الى ذلك ، كان يشغل مركز رئاسة ادارة شركة كهرباء انطاكية المؤسسة عام ١٩٢٨ ، ورئاسة مجلس ادارة « شركة الطاقة الكهربائية في الاسكندرون » المؤسسة عام ١٩٢٥ ، ورئاسة مجلس ادارة « شركة كهرباء حلب » المؤسسة عام ١٩٢٤ ، ورئاسة مجلس ادارة شركة « فنادق لبنان » المؤسسة عام ١٩٢٩ ، ورئاسة ادارة « شركة الطاقة الكهربائية السورية » التي تأسست عام ١٩٣٠ برسمال قدره ٢٥ مليون فرنك .

أما « جورج فيليبار » ، شقيق ادمون المذكور ، فكان رئيس «البنك العقاري الجزائري التونسي » ومدير مجلس ادارة الشركة البحرية «الميساجيري ماريتيم» وهو الشهير باحراقه ، عام ١٩٣٣ ، باخرته الخاصة المسماة باسمه ، للحصول على مبلغ الضمان الضخم. كما كان يشغل هذا مع أخ آخر له يدعى «بول» عضوية مجلس ادارة « الشركة الشرقية للنقل » التي تخترق سياراتها طريق بيروت بغداد ، وتسير في فلسطين ، والعراق ، والعربية السعودية.

ومن هذا نتبين صورة اخرى عن تشابك الرسمال الأجنبي في سورية ، وعن العلاقة الوثيقة بين فئات واسعة من كتل الرسمال المالي . فشركة الريجي ترتبط بالرسمال الاحتكاري الانكليزي والفرنسي . وهي ذات صلات وثيقة بكتل وشركات فرنسية عديدة ، ككتلة « بنك باريس والبلاد المنخفضة »و«بنك الهند الصينية » و « البنك العقاري الجزائري التونسي » و « البنك العقاري السوري » و « البنك السوري » و « شركة الميساجيري ماريتيم » ، وشركات الكهرباء العديدة في سورية ، وغيرها وغيرها . ومن هذه الصلات الوثيقة تستمد الشركة قوتها . وعلى اساس هذه الصلات يشتد تعاون الريجي والسلطات الاستعمارية في سورية ، ويتعاظم استثمارها لجماهير المنتجين والمستهلكين والمتاجرين بالتبغ والتنباك . وهذا ما يفسر اهتمام السلطات الفرنسية بتذليل جميع العقبات التي كانت تعوق عودة الريجي الى نوال امتياز الحصر في فترة ١٩٣٠ — ١٩٣٥ .

وهذا ما يوضح لنا لماذا كانت قضية الريجي في نظر المفوض السامي « بونسو » تحتل الدرجة الثانية في البلاد بعد قضية المعاهدة ، على ما ذكرته جريدة الف باء في عدد ٩ ت٢ ١٩٣٢ .

• • •

ولكي نتعرف الى مصاعب عشرات الوف المزارعين ، والى بعض الطرق في استثمار هذه الجماهير ، لابد لنا من كلمة تساير أهم مراحل تطور نبتة التبغ الى حين استقراره في مخازن الشركة ·

يزرع الفلاح البذار في مساكب بين شهر كانون الثاني وشباط ، كما في الجبل العلوي مثلا · وفي هذا الطور من الانبات لابد من اسقائه ٣ مرات في اليوم · وهذا يعني تحمل مشقات تزداد كلما ابتعدت الأرض عن موارد المياه · وعندما ينبت البذر لابد من تعشيب المساكب · فاذا أصبح الشتل في حجم معين شلع وجعل باقات باقات (شباط وآذار) ، ثم ينقل الى الأرض المعدة لزراعته ، بعد فلحها وتسميدها · فيقوم واحد بغرس الشتل في حين يقوم آخر باسقائه ، وهنا تكتسب مشقات نقل المياه بالكميات الكافية ، اهميـة خاصـة ، وكثيرا ما يموت بعض الشتل فيقلع ويعاد الغرس مكان الميت · وبعد تأصل الشتل في الأرض ونموه يطمر من حول النبتة ليقوى جذرها · وبعد نمو معين ايضا لابد من قطف رأس نبتات التبغ كي تنمو اوراقه نمواً أكثر · كما لابد من تكرار عملية طم الجذر · أما قضية الارواء فتبقى ملحة بالنسبة الى الأراضي التي تقل في تربتها الرطوبة ·

ومع نمو النبتة تنبت بين اوراقها فروع لابد من قصها كل يوم مرة تقريبا حتى لا يضعف نمو الورق · ويبدأ نضوج التبغ اعتبارا من الأوراق السفلى ، بين شهر نيسان وايار تقريبا ، فتقطف ورقة ورقة من الأسفل حتى الأعلى ، ضمن فاصل زمني تقتضيه مرحلة النضج · وتجمع الأوراق المقطوفة ، حسبما تكون عليه سفلية ، وهي المسماة بالحسَّة ، او سميكة ، مسودة ، مبرقعة ، او وسطية وهي المسماة بالاكسترا وتكون عريضة ، ناعمة، محمرة منالنضوج· ثم تشك الأوراق بخيطان لتبدأ مرحلة التجفيف الذي يتم في المساطح · وتكون سطوح بيوت الفلاحين عادة مساطح تبغهم · ولما كان معظمها من الطين المجفف، فان اقل كمية من الندى تؤدي الى التصاق بعض اوراق التبغ بطين السطح مما يسيء الى الأوراق ، ويقلل من قيمتها · كما تعلق عوائل أخرى اوراق تبغها على الأشجار ليجف · وعلى كل فلابد من تقليب الورق بين وقت وآخر حتى ينال وجها الورقة نصيبا واحدا من حرارة الشمس · وتستمر عملية التجفيف هذه بين ١٠ ـ ١٥ يوما لتبدأ بعدها عملية تنزيل الورق الى البيت· وعند انتهاء مرحلة التجفيف او قرب انتهائها تلعب الطبيعة دورا كثيرا ما يكون قاسيا بنتائجه على الفلاح · فقد تهب في هذه الأثناء ريح شرقية تزيد في قساوة الورق ، وتحوله الى فتات لاقيمة لها تقريبا ،وقد ينقطع الندى الضروري لبقاء الورقة ندية كيلا تتكسر ، فلا يستطاع بدونه انزال الأوراق الى البيت حتى لاتتفتت · فاذا تلاطفت الطبيعة ، وسرت الأمور على ما يرام ، أنزل التبغ الى

البيت ، حيث يبخ بالماء . وقد يكوي بعض الفلاحين الأوراق فيفرشونها ورقة ورقة ، وخيطا خيطا ، ثم تطوى الأوراق طية معينة ، ثم يكبس في الأكياس ليصار تحميله الى مراكز الشركة حيث يبدأ الفصل الأخير من حكاية التبغ . ولابد هنا من التذكر بالمخاطر التي يتعرض لها تبغ الفلاح لاسيما تبغ اولئك الذين تبعد مسافاتهم عن المركز ، وتكثر وعورة طرقهم .

لقد حدثتنا هذه السطور عن ضروب العناية التي تتطلبها زراعة التبغ من الفلاح وعن بعض انواع المخاطر التي تتهدد جهوده . ولكن هذا ليس كل شيء . فلابد من كلمة حول بعض الصعوبات التي يلقاها الفلاح من جانب موظفي الشركة .

تحدد الشركة مساحة ارض التبغ للفلاح . وهذا التحديد لا ينفصل عن وجهه السياسي اطلاقا . فشرفاء الفلاحين والمناضلون منهم كانوا يحرمون من الاذن بالزراعة ، او لا يسمح لهم الا بمساحات صغيرة جدا . في حين ينعم عملاء الاستعمار والاقطاعيون الخادمون له بأذون تشمل مساحات كبيرة . وغالبا ما يسيء الاقطاعي او المتنفذ استخدام هذه الرخص ، فيبيع الرخصة من صغار الفلاحين ، او يؤجرهم أرضه مع الترخيص بزراعتها ، بأسعار عالية . وكثيرا ما يعمد الاقطاعيون الى استئجار مساحات واسعة من الأراضي في مناطق غير مناطقهم ، فما ان ينالوا رخصة بزراعتها تبغا، حتى يعمدوا الى ابطال الايجار السابق، وبيع رخصتهم في هذه الأراضي لقاء مبالغ كبيرة للدونم الواحد .

هذا وبعد تحديد الشركة لأرض الفلاح ومسحها من قبل موظف خاص يدعى « المراسل » وبعد قيام الفلاح بغرس شتل التبغ في الأرض يأتي «المراسل» لتقدير كثافة التبغ في الأرض . وكثيرا ما يحدث هنا ان تلعب الأهواء السياسية والشخصية دورا هاما . فيزيد « المراسل » في تقدير كثافة التبغ . ذلك ان المراسل يختار الأرض التي يريدها لتكون أساسا للتقدير رغم ان قطع الأرض تختلف طيبة وبعدا وقربا . وغالبا ما يختار أطيب الأراضي بالنسبة الى الفلاح، وأردأها بالنسبة الى الاقطاعي . ثم يقوم بحساب مساحة الأرض ، ويحسب عدد الشتلات في مساحة معينة ، ثم يضربه بالمساحة العامة . هنا يتحمل الفلاح عبء تباين خصب الأرض ، وعبء زيادة التقدير كما يمكن ان يكون قد تحمل من قبل عبء زيادة المساحة على الواقع . ولا لزوم هنا لذكر ان معيشة «المراسل»، من غذاء ومنامة وغير ذلك ، تقع على عاتق الفلاحين الذين يتبارون في اكرامه ، دفعا لأضراره .

وبعد هذه العملية بمدة تبدأ عملية التخمين . فيأتي « المراسل » بمسطرة معينة ، ويختار الشتلة التي يريدها ، ثم يختار ورقة من الشتلة فيقيس

ابعادها ، ويستنتج وزن الورقة ، ويضرب الوزن بعدد اوراق الشتلة المذكورة، ثم يضرب الناتج بكثافة الأرض من الشتل • فيكون تقدير المحصول الذي يقيد بتسليمه للشركة •

وعند جني المحصول وتسليمه وظهور الفرق بين التقدير والواقع ، يصبح الفلاح امام احد امرين ، اما تأمين العجز من السوق لتسديده ، او يحسم العجز من اصل قيمة محصوله • وكثيرا ما حدث ان الشركة أخذت المحصول كله مجانا وطالبت ايضا الفلاح بنفقات أخرى ، تأمينا للعجز الكبير المقدر • ولا لزوم لتبيان الخطورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا السلاح الذي تتمتع به الشركة ضد الفلاحين ، وفي صالح الاقطاعيين وهذا ليس كل شيء ايضا •

فعندما يريد الفلاح تسليم محصوله للشركة ، يزنه في بيته بحضور « المراسل » فاذا نقص الوزن عن المقدار المخمن طولب الفلاح بالفرق رأسا • واذا زاد اتلفت الزيادة فورا • وعندما يزان التبغ في هذه الفترة يكون ما يزال حاملا لبعض الرطوبة فيزيد الوزن بمقدارها ، ولكنه عندما يزان مجدداً في مركز الشركة وتكون الرطوبة قد تبخرت، يخف الوزن فيطالب الفلاح بالفرق من جديد• ولا يقبض ثمن محصوله ما لم يسدد الفرق او يحسم ثمنه منه •

ثم ان لجنة المركز تعمد ، عند استلامها التبغ ، الى تصنيفه حسبما يحلو لها • فتعين نوعية تبغ الفلاح من اكسترا ، وصنف اول ، وصنف ثاني ، وحثالة ، وكمية كل نوع • ولما كان السعر يختلف باختلاف النوع • لذلك يلعب تحكم هذه اللجنة في تحديد النوع ، دورا هاما في استثمار ضعف الفلاح•

لقد كانت الريجي احد الأسلحة الاقتصادية الهامة في يد الاستعمار الفرنسي • وعن طريق هذا السلاح كان يحطم الكثير من المواطنين الشرفاء الذين ارتبطت حياتهم بانتاج التبغ او صناعته • كما كان يدعم ، عن الطريق ذاته ايضا ، عملاءه وأعوانه والاقطاعيين السائرين في ركابه • لقد كان الفلاح الذي لايملك ارضا مضطرا الى استئجار ارض الاقطاعي • وفي هذه الظروف كان يتم التواطؤ بين الشركة وبين الاقطاعي ، على ان يحمل الفلاح المستأجر اكبر عبء من تسليم كميات التبغ المطلوبة • في حين كان لايفرض على الاقطاعي الا نصيب بسيط ، مما يسمح له بتهريب الكميات الأخرى بأسعار سوداء عالية • أما اذا كان الفلاح يعمل لدى الاقطاعي بالاجرة آنذاك تخفف الشركة التقدير عن ارض الاقطاعي ، لتسهل له الاثراء غير المشروع • كما كان للاقطاعي والمتنفذ وعميل الاستعمار حظوة عند لجنة استلام المحصول في المركز ، فتصنف انواع التبغ المستلم في صالحه • وهذا عدا عن توظيف الشركة ابناء وعملاء هؤلاء

الاقطاعيين كمراقبين ومراسلين ليكونوا الأداة التنفيـذية بيـد الاقطاعيين في استثمار الفلاحين ، والانتقام من شرفائهم ٠

• • •

ماذا نالت الحكومات السورية من شركة الريجي قبل انتهاء امتيازهـا عام ١٩٣٠ ؟

لقد دفعت الريجي عن المدة الواقعة بين ١٩١٨ ــ ١٩٢٣ مبلغا اجماليا قدره قرابة ٢٠ مليون فرنك ٠ ودفعت عن عام ١٩٢٤ مقدار ثلاثة ملايين فرنك ٠ وبعد اتفاقية ١/٣/٩٢٣ ، كانت تدفع للحكومات السورية ، وفق المعدلات التالية :

١ : ـ اذا كان الربح الصافي ، بعد دفع نصيب الدين العثماني و ٦٪ فائدة للرسمال ، لايفوق ٣٣٤ الف ليرة تركية (بمعدل الليرة التركية = ٢٣ فرنكا ذهبيا) ، فعندئذ يوزع الربح كما يلي : ٣٠٪ للحكومات ، ٣٥٪ لصندوق الدين العام ، ٣٥٪ للشركة ٠ واذا زاد الربح عن هذا المبلغ الى حدود ٥٠ الف ليرة تركية دفعت الزيادة بكاملها الى صندوق الدين العام ٠

٢ : ـ اما اذا زاد الربح الصافي عن مبلغ ٣٣٤ بمقدار ٢٠٠ الف ليرة تركية آنذاك يوزع الدخل وفقا للنسب الآتيـة : ٤٠٪ للحكومـات ، ٣٠٪ لصندوق الدين العام ، ٣٠٪ للشركة ٠

ومنذ عام ١٩٢٦ ، لم تعد الشركة تدفع شيئا لصندوق الدين العام ، وبدأت تدفع ٢٤ مليون فرنك ورقي للحكومات ، وتختص بما تبقى ٠ ودفعت عام (١٩٢٧) ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وفي عام ١٩٢٨ ، ٢٢ مليون فرنك ، وفي عام ١٩٢٩ ، ٢٠ مليون فرنك ٠

هذه الحصص ، بالاضافة الى أرباح الشركة الخاصة ، ونفقات الانتاج تأتت عن الكميات التالية من التبغ والتنباك التي نشرت في «المجموعةالاقتصادية والمالية لسوريا ولبنان » عام ١٩٣٢ :

جدول المساحات المغروسة ومحصول التبغ[1]
في فترة ١٩٢٢ ـ ١٩٣٤

العـــام	المساحة بالهكتار	المحصـــول بالكنتال
١٩٢٢	بين ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠	؟
١٩٢٣	=	
١٩٢٤	=	
١٩٢٥	٣٢٠٠ ـ ٤٠٠٠	٤٠٠٠
١٩٢٦	٢٥٠٠	٤٠٠٠
١٩٢٧	٣٠٠٠	١٢٠٠٠
١٩٢٨	٣٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٩٢٩	٤٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٩٣٠	٣٧٠٠	٣١٨٠٠
١٩٣١	٧٨٠٠	٤٤٠٠٠
١٩٣٢	٣٧٦٠ (٢)	٢١٠١٥
١٩٣٣	٣٨١٨ (٣)	١٨٨٣٠
١٩٣٤	٥٨٤٠	٣٧٦٩٠(٣)

هذه الأرقام تمكن مقارنتها بالأرقام التي نشرتها المفوضية ، في تقريرها الى عصبة الأمم عام ١٩٢٩ ، مع اخذ ارقام التصدير والاستيراد بعين الاعتبار ٠

---

(١) جريدة « صوت الاحرار » ١٩٣٥/١/٢٦ و ١٩٣٤/٢/٧ ٠

(٢) نصيب سورية منها ٢٦٠ هـ ومحصول ١٠٣٠ كنتالا ، ونصيب لبنان ٢٥٠٠ هـ ومن المحصول ١٣٠٠٠ كنتال ، ونصيب اللاذقية ١٠٠٠ هـ و ٦٠٠٠ كنتال من المحصول ، ونصيب جبل الدروز ٧ هـ و ٨٥ كنتالا ٠

(٣) نصيب لبنان منها ١٠ آلاف كنتال ٠

بيع مصنوعات الريجي من التبغ (١)

دولة	١٩٢٦		١٩٢٧		١٩٢٨	
	كغ	ليرات	كغ	ليرات	كغ	ليرات
سورية						
حلب	٣٩٠١٠١	٢٠٠٧٩٩	٦٠٢٤٢٨	١١٧٤٢٩٥	٦٤٨٢٤٠	١٣٤٠٢٦٢
دمشق	٢٨٩٩٤٩	٥٦٥٠٩٥	٣٨٦٨٧٤	٧٥٧٧٩٣	٤٨١٢٠٢	٩٦٩٤٧٠
اسكندرون	٦٤٤٥٩	١٥٣٩٤٤	١٠٢٢١٥	٢١٨٢١٥	١٠٩٧٨١	٢٦٥٠٩٤
المجموع	٧٤٤٥٠٩	١٥١٩٨٣٩	١٠٨٧٥١٧	٢١٥٠٣٤٨	١٢٣٩٢٢٣	٢٥٧٤٨٣٦
لبنان	٩٠٢٢٨	٢٣٣٧٠٦	١٠٢٥٠٧	٢٧٨٣٩٩	١٤٢٦٠٢	٤١٣٣٤٤
العلويون	٦٥٤٧١	١١٨٦٨٨	١٠٧٤٩٢	١٧٧٤١٩	١٥٢٢٤٨	٢٩٢٢٨٥
المجموع	٩٠٠٢٠٨	١٨٧٢٢٣٣	١٢٩٧٥١٦	٢٦٠٦٦١٦٦	١٥٣٢٠٧٢	٣٢٨٠٤٥٦

(١) سلطانوف : مقال في مجلة الشرق الثائر العدد الأول عام ١٩٣٦ ص ٨٣ .

التصدير والاستيراد في عامي ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩[١]

١ : ـ الاستيراد

١٩٢٧		١٩٢٨		١٩٢٩	
كغ	القيمة بالليرات الذهبية السورية	كغ	القيمة بالليرات الذهبية السورية	كغ	القيمة بالليرات الذهبية السورية
٧٨٢٨٠٣	٩٨٣٩١٢٣	١٦٨٨٢٧٧	١٩٢٥٠٤٨٥	١٤٩٩٤٨٨	٧٨١٠٩١٤٤

٢ : ـ التصدير

١٩٢٧ كغ	١٩٢٧ القيمة بالليرات الذهبية السورية	١٩٢٨ كغ	١٩٢٨ القيمة بالليرات الذهبية السورية	١٩٢٩ كغ	١٩٢٩ القيمة بالليرات الذهبية السورية
أوراق تبغ ٥٧١٣٠١	٢٨٥٩٧١٦	٣٠٧١٣٨	٢٠٢٠٣٨٢	١٠١٨٦٨	٢٤٤٧٨٣٥
مصنوعات ١٠٧٢٢	٣٥٦٣١٠	٣٧٤٢	١٣٥٧١١		
المجموع ٥٨٢٠٢٣		٣١٠٨٨٠		١٠١٨٦٨	

(١) تقرير المفوضية الى عصبة الامم عن الوضع في سورية عام ١٩٢٩ .

هذا وبعد ان عاد الانحصار الى شركة « الريجي » اصبحت كميات التبغ والتنباك التي بيعت من المستهلكين ، واثمان هذه المبيعات وأرباح الدولة السورية فقط ، خلال الفترة المتبقية من المرحلة الانتدابية ، موضحة كما يلي :

دخل الحكومة السورية باللبرات السورية	ثمن المبيع ليرات سورية	الكمية المباعة بالكيلوغرام	عام(١)
٣٧٦٩١٢	٨٥٤٧١٦	٥١٨٧٣٨	١٩٣٥
٨٧٢٢٨١	١٨٨١٢٧٦	١٠٩١٦٩٩	١٩٣٦
٨٦٦٢٨٠	٢٠٢١٠٢٧	٩٢٣٨٢٣	١٩٣٧
١١٢٥٣٥٨	٢٧٤٥٧١٢	١١٦٣٢٦١	١٩٣٨
١٧١١٨٢٣	٣٦٥٥٥٧٥	١٤٢٧٦٦٠	١٩٣٩
٢١١٩٨٨٤	٤٤٤٩٢٥٨	١٦٨٩٨٩٧	١٩٤٠
٣٠٤٤٨٣٣	٦٢٦٥٢٢٢	١٨١٤٨١٤	١٩٤١
٤٧٨٠٨٨٤	١١٠٦٩٧٤٧	١٩٣٠٣١٩	١٩٤٢
٩٥٢٥٧٨٤	٢٠٤٠٥٩٧٥	٢١٠٤٨٩٥	١٩٤٣
١٤٦٣٥٧٠٢	٢٨٣٢٩٧١٤	٢١٧٨٨٩٨	١٩٤٤

• • •

لم تكن نقائص نظام البندرول ، على جسامتها ، بالأمر الذي ينسي الشعب مآسي شركة الريجي السابقة · فقد فرض الاستعمار هذه الشركة على البلاد ، وفرض معها لونا من ألوان الاستثمار الاستعماري دام منذ يوم تأسيسها عام ١٨٨٣ الى يوم توقيفها عام ١٩٣٠ · كان الفلاح المنتج اول ضحية من ضحاياها فلم يبق حرا بانتاج التبغ والتنباك كالسابق ، كما لم يبق حرا ببيع المحصول من اي مشتر يريده · فقد حرية الانتاج والبيع ، وكبل بقيود الشركة من حيث الحد الأدنى والحد الأعلى لمساحة الأرض ، ونوع الزراعة ، وحصر البيع بالشركة ، وبالأسعار التي تقررها مصلحة الشركة في الربح لا مصلحة جماهير المنتجين وحقهم في الحياة · كما أن تقلب الاسعار السنوية ، والحد الأعلى في الزراعة ، يجعل حياة الفلاح في اضطراب يتحمل وحده نتائجه · هذه القيود الأستبدادية ، وهذه السياسة التي انتهجتها الشركة في استثمارها اديا الى افقار المنتج المالك لأرضه ووسائل عمله ، والمنتج المالك الصغير ، المستأجر ، والمنتج المستأجر · أفقرت هؤلاء ، محولة اياهم الى بروليتاريين في الريف والمدينة ، او اضطرتهم

(١) مجلة الاقتصاد اللبناني العربي عدد ٦١ ك٢ ١٩٥٨ ص ٤٣ ·
الدكتور عبد الرحمن الكيالي : المراحل ج ٣ ص ١٧٨ ·
(٢) الأرقام مأخوذة عن مجلة « الاقتصاد العربي اللبناني » عدد ٦٢ شباط ٩٥٨ ص ٤٣ ·

الى الهجرة خارج البلاد . لقد تحول هذا الفرع الزراعي الهام ، بسبب انحصار الشركة ، الى عبء ثقيل على شغيلته ، بعد ان كان في الماضي موردا هاما لهم يتيح لهم حياة أفضل .

وكانت الضحية الثانية لهذا الاستثمار الاستعماري الجماهير الواسعة من المستهلكين . فأسعار البيع تعرضها الشركة لتحقق ارفع نسبة ممكنة من الأرباح ، باستنزاف قسم هام من عمل الشغيلة الضروري ، وقسم آخر من فضل القيمة الذي يحققه الرسمال الوطني . هذه الأسعار لم تكن لتعرف الاستقرار يوما ، وهي دائما في صعود متعاكس مع هبوط قيمة الفرنك لا مع صعوده الاستثنائي ، اذا حدث .

وأما حرفيو الصناعة الوطنيون ، فما لبثوا ان انهاروا سريعا أمام ضربات المكافحة الساحقة وسهولة ابتلاعهم من قبل الشركة . وبذلك تحطمت هذه الصناعة الوطنية ، كما تحطمت تجارة هذا الفرع الهامة . وكل ما ربحته البلاد هو هذه المبالغ التافهة التي نالتها الحكومات السورية لقاء هذه التضحيات جميعا . في حين استنزفت الشركة مئات الملايين التي صدرت معظمها الى خارج البلاد ، وحرمت اقتصادنا من هذه القوة المالية الكبيرة ، بالاضافة الى الاعفاءات الهامة من الرسوم والضرائب . ولكن ما أراده « فيليبار » ، نفذه المفوض السامي بالأمس ، والسلطان من قبله ، واصبح الشعب السوري يتحمل وزر اجرام الغرباء في حقه .

هذا الماضي الأسود لشركة الريجي لم ينسه الشعب السوري لحظة واحدة في حياته . كان يغتنم كل فرصة ليحتج على استثمار هذه الشركة الوحشي ، وليطالب برفع اعباء هذا الحصر عن عاتقه . فعندما قدم المفوض السامي ساراي الى البلاد خلفا لويغاند (٢٢/١٢/٩٢٤) ، زاره وفد دمشقي واخر حلبي ممثلان للحركة الوطنية في البلاد ، وقدما اليه مطالب سورية الملحة . وكان بينها «جعل الشركات ذات الامتياز تابعة لمراقبة الحكومة المحلية ، وحصر اعطاء الامتيازات بالحكومة الوطنية ، والغاء مصلحتي احتكار الدخان والديون العامة »(١) . وعندما قرب موعد انتهاء امتياز الريجي قامت في البلاد حركة واسعة تطالب بالغاء الامتياز وعدم تجديده ، وكانت النقمة العارمة ضد الشركة تنعكس في الصحافة المحلية . فقد كتبت جريدة البشير البيروتية منبهة اولي الأمر ، بمناسبة انتهاء الامتياز ، « الى أهمية هذا المورد وضرورته حذرا من المساومة عليه والتساهل في منح امتياز حصره لأي كان طالب الامتياز ، لأن المزارع يخشى الاحتكار الوطني ،

(١) عبد الرحمن السفرجلاني : « تاريخ الثورة السورية » . دمشق ١٩٦١ ص ١٢٠ .

خشيته للأجنبي ، اذا لم يكن أكثر . اذ المسألة مسألة حياة او هجرة او موت »[1] .

وقال الاستاذ يوسف سالم مقرر موازنة الزراعة في لبنان، مطالبا بالتخلص من تعسف شركة الحصر ، واطلاق حرية زراعة التبغ ، ومتخوفاً من مناورات الشركة واعوانها لتجديد الامتياز ، ومطالبا بالحذر حتى لا تقع البلاد في الشرك، « فان لم نتق من اليوم الشر وقعنا في المكيدة ، وكانت النتيجة قتل الفلاح المسكين الذي ينحت الصخر ليعيش ، وفي قتله قتل لبنان وأبر أبنائه وأغنى موارده »[2] .

والقى النائب عمر بيهم في المجلس اللبناني خطابا ، بمناسبة مناقشة موازنة عام ١٩٢٩ ، عرض فيه حياة شركة الريجي فشبهها واخوتها « بالعلق يمتص من جيب الشعب ليراته ، كأنما هذه الليرات دم فاسد في جسمه ، تحسن اسالته خشية ان ينقلب على صاحبه جرثومة موت فتاك » .

وبعد ان مددت المفوضية امتياز الريجي ، عند انتهائه ، عام ١٩٢٩ ، ثلاثة اشهر ثم ثلاثة اشهر اخرى هاجمت جريدة الف باء هذا القرار بمقال طويل عنوانه « عادوا الى تمديد اجل الريجي » وأنهته بقولها : «وبعد فاننا نريد ان نتساءل أترى لا تريد السلطة والحكومة المحلية ان تخلصنا من الريجي الا بالموت[3] ؟ » .

وارسل المنتخبون الثانويون في حلب ، برقية الى المفوض السامي جاء فيها « نؤيد عرائض البلاد والرقعات المرفوعة لفخامتكم لوضع حد لقضية استثمار الدخان بجعل زراعته وتجارته حرة دون ان يكون للشركات الاحتكارية دخل ... ان كل قرار يكون هدفه تحكير زراعة الدخان وتجارته وصناعته والأضرار بحياة الألوف من ابناء البلاد الذين غدوا يذوقون مر العيش ، لا تعترف البلاد به ... »[4]

ان هذه النقمة الشعبية الواسعة ، لم تلبث ان انفجرت بقوة عندما أعلن قرار المفوض السامي في نهاية ١٩٣٤ بالعودة الى الانحصار، ثم بتسليم «الريجي» أمره . كانت الأزمة الاقتصادية حملت البلاد كثيرا من آثارها التهديمية وناء الشعب بأعباء الضرائب الثقيلة التي فرضت عليه ، وشدد في تحصيلها لتسديد عجز الموازنات المتوالي . واشتد ضغط السلطات الاستعمارية السياسي ،

---

(١) عن جريدة الف باء ١٩٢٨/١٠/١٨ .
(٢) عن جريدة الف باء ١٩٢٨/١٢/٧ .
(٣) جريدة الف باء ١٩٢٨/١٢/١٣ .
(٤) جريدة الف باء ١٩٢٩/٧/٢٠ .

والقمعي بعد اغلاق المجلس النيابي وحله ، والتنكر لكل مكسب من مكاسب الشعب التي حققها بالدماء الغالية • فلم يكد يذاع خبر العودة الى الانحصار الأجنبي حتى اندلعت في البلاد موجات عارمة من السخط والاضطراب ، والقلاقل والمظاهرات الواسعة • كانت عرائض الاستنكار وبرقياته تتوالى على السلطات المسئولة من كل مكان • وكانت الاجتماعات الشعبية الاحتجاجية تنبعث هنا وهناك في الساحل والداخل ، في المدينة والريف •

كانت قضية مناهضة الريجي وأمثالها ، قضية الفلاح والعامل والطالب والتاجر والمرأة والموظف والبرجوازي ، قضية العربي والأرمني والكردي ،قضية المسلم والمسيحي • وفي ٣٥/٢/١٥ اندلع اضراب عام شمل سورية من اقصاها الى أقصاها ضد الشركةوالسياسةالاقتصاديةالاستعمارية،والاستعمار ذاته•كان الطلاب يضربون عن الدراسة ، والتجار يغلقون حوانيتهم ، والمعامل توقف أعمالها والشوارع تمتلىء بجماهير المتظاهرين،واسلاكالبرق تحمل الى المسئولين في الداخل والخارج ، والى عصبة الأمم برقيات الاحتجاج الشديد • لقد طالب الاتحاد النسائي العربي « بابقاء انتاج التبغ وتجارته في أيدي السوريين لأن صناعتهما هي مورد معيشة عشرات الألوف من المواطنين »(١) • وقد توالت الاضطرابات في شهري شباط وآذار • وكان الاضراب والمظاهرات منظمين في كثير من الأماكن • ففي دمشق وطرابلس تألفت اللجان العديدة ، التي نشطت في حملة واسعة ضد التدخين ومن أجل مقاطعة المصنوعات الأجنبية(٢) • ولم يكن جواب السلطات الاستعمارية غير القمع الوحشي : القتل ، والضرب والمحاكم ، والسجون • وليس هذا بالغريب بعد ان لمسنا صلات الشركة الوثيقة بشركات وفروع عديدة من الرسمال الفرنسي وغير الفرنسي ، وعرفنا فيشخص السلطات الفرنسية منفذا أمينا لمصالح الاحتكارات •

---

(١) صوت الأحرار ٩٣٥/٢/١٨ •
(٢) النداء ٩٣٥/٣/٨ •

القطن والحرير

بعد ان احتلت فرانسا سورية عسكريا ، عام ١٩٢٠ ، بدأت السياسة الافرنسية الاستعمارية ، متعاونة مع الاحتكارات الفرنسية ، بتوجيه اهتمام خاص للزراعة ، لمسنا بعض جوانبه من قبل • وكان الخط العام لهذه السياسة، ربط اقتصاد سورية الزراعي باقتصاد فرانسا ، وجعل الأول ملحقا بضرورات الثاني • ومن اجل تنفيذ هذا الخط توالت على سورية البعثات ووضعت الدراسات وأجريت التجارب • وقد ذكرنا من قبل ، على سبيل المثال ، بعثة « كارل » ١٩٢٤ لدراسة اوضاع السهول الساحلية من الوجهة الزراعية ، وبعثة « بيشون » (١٩٢٦ ــ ١٩٢٩) لدراسة المناطق القابلة للري ، وبعثة « دوماس » لدرس عنابر الحبوب (١٩٢٩) ، وبعثة « لالور » لتحسين تربية وتجارة الماشية (١٩٢٩) •ولجنة « الدراسات الاقتصادية » التي رأسها نائب الرون ، وكان نائب الرين الأعلى عضوا فيها ، الى جانب عدد من اعضاء غرف تجارة باريس ، وليون ، ومارسيليا وميلوز ، وممثلين عن شركات نقل السياح والصحف • لقد أتت هذه اللجنة لدراسة الأوضاع عن كثب ، واعداد تقرير عنها ، ووضع برامج العمل في المستقبل • وبعد بحث واستقصاء طويل في مناطق مختلفة من سورية ، توصلت الى النتائج التالية : « ضرورة تأسيس مشاريع زراعية كبيرة ، وتنشيط الصناعات المحلية ، واستثمار الثروات الطبيعية ، وتنسيق تعرفات النقل والمرافىء والمؤسسات •••»

والى جانب الدراسات العامة التي كانت تهدف الى وضع برامج عامة ، قامت دراسة جزئية تخص بعض المناطق وبعض الأقاليم لوضع البرامج الجزئية في اطار تلك البرامج العامة • وتعتبر الدراسة التي قام بها « عشار » عام ١٩٢٣ عن سهل عكار مثلا على هذه الدراسات • وهذا عدا عن الدراسات والمؤسسات الخاصة بمادة معينة او ببعض المواد كالقطن والحرير والقمح بشكل خاص •

القطن

عرفت سورية زراعة القطن واشتهرت بها منذ أكثر من ٧٠٠ عام • واحتل القطن في بنية ثروتها الوطنية منزلة هامة • كان ينتج فيها ويحلج ويغزل وينسج واحيانا يصدر خاما • وهذه المنزلة التي احتلتها سورية في زراعته وجهت أنظار الرسمال الأجنبي الى سوريا ، كما رأينا من قبل •وعندما

احتلت فرانسا سورية حاولت الاستفادة من هذه الأوضاع وتنمية الامكانيات الى حد بعيد يجعل من سوريا مصرا ثانية من حيث الانتاج القطني • كانت مصانع فرانسا القطنية عام ١٩١٣ بحاجة الى ٢٦٠ الف طن من القطن يضاف اليها ٧ آلاف طن ضرورية لمغازل الالزاس(١) • وكانت فرانسا تستورد معظمها من الخارج وتدفع لقاءها نقدا أجنبيا • لذلك اتجهت نية فرانسا بعد الحرب الأولى الى تأمين ما تحتاجه صناعتها القطنية من القطن عن طريق امبراطوريتها ، وخصت سورية بنصيب وافر من هذه البرامج •

ففي عام ١٩٢٢ تأسس في باريس « الاتحاد الاقتصادي السوري » هدفه دراسة قضايا سورية الزراعية والتجارية والصناعية والدفاع عنها وتطويرها، في اطار المصالح الفرنسية • وقد وضع منذ نشأته برنامجا واسعا للتطبيق • وسعى لدى السلطات الفرنسية لكي تخص سورية بقسم من الأموال التي خصصتها الحكومة لدراسة انتاج القطن في مناطق النفوذ الفرنسي • هذا القسم من المخصصات يمكن ان يسمح بالشروع سريعاً بالدراسات اللازمة لتطوير الزراعة القطنية فيها • وقد عبر هذا الاتحاد عن رأيه بسورية ، كحقل لزراعة القطن ، في رسالة وجهها الى وزارة التجارة الفرنسية جاء فيها :

« لانعتقد ان مقاطعة ، بين المقاطعات التي تخضع للنفوذ الفرنسي ، مؤهلة لانتاج القطن كما هي مؤهلة سوريا سواء في سهولها الساحلية ، وسهل عكار ، او في المناطق التي يرويها نهر العاصي والفرات »(٢) • ثم يذكر ضرورة اجراء الدراسات المتعددة حول انواع القطن ، وشروط استثمارها • وبين امكانية تعاون الجهود الفرنسية الفردية مع السلطات الفرنسية المحلية لتنفيذ تلك البرامج • وقد أيد المفوض السامي ، الجنرال غورو آنذاك،هذا الكتاب بحرارة، واشفعه برأيه في ان سهول جبلة وعكار ، والغاب ، والعمق •• يمكن ان تقدم ٣٠٠ الف هكتار من الأراضي الخصبة ، المروية ، الوافرة اليد العاملة لتخصص لزراعة القطن • وان اراضي ما بين النهرين وسهول الفرات التي زارها مندوب رئيس مصلحة الزراعة لدى المفوضية وشبهها بوادي النيل من حيث خصوبة الأرض ، وسهولة الارواء ، تعطي زراعة القطن مساحات أكثر مما يتصوز • وختمه بقوله : « فتحقيق هذا البرنامج يسمح لسورية بتزويد الصناعة الفرنسية بكمية هامة من القطن ••• »(٣)

---

(١) مجلة اسيا الفرنسية : عدد ٢٠٩ آذار ١٩٢٨ ص ٦٣ •
(٢) مجلة اسيا الفرنسية : عدد ٢١٠ نيسان ١٩٢٣ ص ١١٨ ـ ١١٩ •
(٣) مجلة اسيا الفرنسية : عدد ٢١٠ نيسان ١٩٢٣ ص ١١٨ ـ ١١٩ •

وفي عام ١٩٢٤ قـــدم « م٠ نوفو » من مولوز ، ممثلا لفئة من الغزالين الفرنسيين ، واقام في جبلة ليجري زراعة نوع من القطن يسمى « لون ستار » مجلوبا من الولايات المتحدة ٠ فنجحت التجربة وامتدت زراعته من جبلة الى حمص ٠ فأنشأ نوفو مصنعا في كل من المدينتين لحلج القطن وبيعت البذور بأسعار مرتفعة لمزارعي ادلب ، واعزاز وحارم ٠ وجنت سورية موسما قدر بين ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ بالفي طن من القطن المسمى تكساس : وهو النوع الذي أدى الى تحسين صناعة النسيج في سورية ولبنان(١) ٠

لقد تعددت تجارب زراعة القطن التي أثلجت نوعيته صدور الصناعيين الفرنسيين ٠ وانشئت المحالج والمكابس وغيرها ، وعقدت الاتفاقات مع المزارعين، ووزعت الكريدي ٠ وتوقع الخبراء ان يجنوا ، في كل عام، من سهل عكار ووادي العاصي ، وسهل العمق ، والبقاع ، وشمالي سوريا ، فقط ٩٠ الف طن من القطن ، أي ربع حاجة فرانسا ٠وهكذا اخذ انتاج القطن في التزايد ٠ ثم ان هبوط قيمة الفرنك السريع عام ١٩٢٥ ، وارتفاع اسعار القطن الأميركي في الهافر نتيجة ذلك ، فضلا عن سوء محصوله في الولايات المتحدة ، جعل الصناعة الفرنسية ، تزيد في اقبالها على طلب القطن السوري ذي التيلة الأقصر والنوعية الأخفض ٠ وهو أمر دفع المنتجين السوريين الى التوسع في الانتاج دون النظر الى طبيعة الظروف ٠ فاتسعت المساحات المزروعة قطنا اتساعا كبيرا ٠ ولكن بعض المصانع الفرنسية سرعان ما رجعت الى تفضيل القطن الاميركي ، فانعكس ذلك على طلب القطن السوري الوافر المحصول ، مما أدى الى نشوء صعوبة جدية في التصريف ٠ وانعكست هذه الصعوبة على العقود بين المنتج السوري والتاجر الفرنسي المقيم على الأرض السورية ٠ وطبيعي ان يحمل الفرنسيون المزراع السوري اعباء الخسارات الجسيمة ٠ كما سهل هذا الوضع على منظمات اجنبية ضخمة متخصصة بتجارة ونسج الأقطان الشرقية، أن تتغلغل وتزاحم الرساميل الفرنسية الموظفة في قطن سورية ٠

أما أهم المؤسسات المالية التي لعبت دورا هاما في تمويل الزراع بالرساميل فهي « البنك العقاري التونسي الجزائري » ، و « البنك السوري » وغيرهما ٠ فكانت العقود تعقد حسب طبيعة المؤسسة اما مبـــاشرة او عن طريق البنك الزراعي الحكومي ، اذ تقرض المؤسسات الفرنسية هذا البنك ، ليقرض الأموال بدوره لزراع القطن ، في اطار شروط معينة ٠

ومما يدخل في نطاق زراعة القطن بشكل خاص ، مشاريع الارواء واهمها مشروع سد الفرات ٠ فقد كان اهتمام الصناعة القطنية الفرنسية بسورية دافعا

(١) كوميرس دو لوفان : عدد (٢١٦٩) ٤ حزيران ١٩٥٢ ٠

على التفكير بارواء منطقة الفرات بالطرق الحديثة ، وتحويلها الى مزرعة قطنية وهذا ما تطلب التفكير الجدي باقامة سد ضخم على الفرات • الا أن ضخامة الرساميل التي تطلبها انشاء السد ، وايمان المستعمرين بعدم امكانهم فرض انتدابهم بالقوة على سورية الى زمن طويل ، جعل الرساميل الفرنسية تتقاعس عن التنفيذ عاما بعد عام الى أن تلاشى المشروع •

كما يتصل بهذا الموضوع ايضا المشروع الضخم الذي اطلق عليه اسم « شكور باشا » • انه مشروع فرنسي ذو واجهة مصرية ، يتناول اصلاح واستثمار ربع مليون دونم ، في اراضي انطاكية ، يخصص القسم الأعظم منها لزراعة القطن • وتضاف الى هذه المساحة أراضي اخرى تبلغ ضعفها للقيام بالأعمال الفنية والأقنية والسدود • وقد قدرت الأموال التي تتطلبها أعمال التطهير والتجفيف بنصف مليون جنيه مصري • وهذا عدا المبالغ التي تتطلبها الأعمال الزراعية ذاتها • وقدر ما يحتاجه هذا المشروع من اليد العاملة بثلاثة آلاف عامل ، على اقل تقدير • وقد اثار منح المفوضة العليا امتياز هذا المشروع للشركة المذكورة ، استياء واسعا في البلاد، انعكس صداه في الصحف المحلية(١) •

ونتيجة لهذه الجهود كلها ، ورغم الصعوبات الكثيرة الناجمة عن ظروف طبيعية واقتصادية عالمية ، أمكن لمنتوج القطن السوري ان يتطور وفق الجدول التالي :

انتاج القطن في فترة ١٩٢٢ ـ ١٩٤٠(٢)
(بالأطنان)

العام	قطن محلوج	العام	قطن محلوج
١٩٢٢	١١٧٥	١٩٣١	٤١١٧
١٩٢٣	١٨٠٠	١٩٣٢	٨٧٦
١٩٢٤	٣٠٠٠	١٩٣٣	٩٣٥
١٩٢٥	٣٠٨٠	١٩٣٤	٢٢٠
١٩٢٦	١٦٩٠	١٩٣٥	؟
١٩٢٧	١٩٢٠	١٩٣٦	٦٨١٦
١٩٢٨	٩٢٠	١٩٣٧	٥٦٥٠
١٩٢٩	٣١٠٠	١٩٣٨	٧٥٧٩
١٩٣٠	٢٦٨٥	١٩٣٩	٥٥٠٠
		١٩٤٠	٧٦٠٠

(١) راجع الف باء عدد ٢٤٠٨ تاريخ ١٤/١٢/١٩٢٨ •

(٢) ع• عظمة : تطور البنك التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٦٨ ـ ٧٧ ـ ٨٦ •

كما يمكن تصنيف المناطق المنتجة للقطن في سورية كما يلي :

حلب	٧٣٪ (١)
حماه	١٦٪
اللاذقية	٧ ٪
الفرات	٣ ٪
حمص	١ ٪

الحـــــرير

كان الحرير السوري ، منذ مدة طويلة ، احد مصادر الثروة الوطنية الهامة · وقد قامت صلات وثيقة وقديمة ، بين هذه الصناعة ، وبين الرساميل الأجنبية ، لاسيما الفرنسية · كان معظم انتاج سورية الحريري ، قبل الحرب الأولى يذهب الى معامل ليون ومرسيليا وغيرها في فرانسا · كما كانت تجري على قسم هام منه تحويلات محلية بفضل المصانع الأجنبية ، وجلها فرنسي · ففي عام ١٩١٤ كان في سورية الامبراطورية العثمانية ، كما ذكرنا سابقا ، ٩٣ مصنعاً لغزل الحرير ، تحتوي على ٥٤٠٠ حوض بخاري · وقد رأينا من قبل جدولا يبين انتاج شرانق الحرير حتى عام ١٩١٤ ·

بعد هذا التاريخ طرأت تطورات هامة على انتاج الحرير في سورية ·كانت السلطات التركية ، ابان الحرب ، قد عمدت بكل قسوة الى استهلاك كميات هائلة من الاشجار بما فيها شجر التوت ذاته ، تأمينا لوقود القاطرات والتدفئة · فلم تضع الحرب اوزارها حتى كان ماتبقى من شجر التوت نتيجة القلع ، او عدم العناية ، لايشكل الا جزء ضئيلا من الكميات السابقة · والمآسي التي أصابت الشجر ، شملت ايضا اليد العاملة ، والمصانع · فصدئت الآلات ، وحصد الجوع والمرض قسما هاما من اليد العاملة ، وتهدم الكثير من صانعيه · وبذلك أصبح انتاج الشرانق الذي كان يتراوح بين ٤ ــ ٥ ملايين كيلو قبل الحرب ، يهبط عند بدء الاحتلال الفرنسي الى الخمس كما هبط عدد الأحواض من ١١ الفا الى العشر(٢) ·

لقد وضعت الحرب ، والاحتلال ، امام الصناعة الحريرية الفرنسية مهمة

---

(١) عدنان الفرا : التصنيع في سوريا ص ٧٤ ·

(٢) مجلة اسيا الفرنسية عدد تشرين اول (٢٠٥) عام ١٩٢٢ ص ٣٧٥ ·

انعاش هذا الانتاج في سورية ، وربطه بمصالح الانتاج الفرنسي • فبذلت السلطات الفرنسية ورجال المال الفرنسيون جهودا واسعة في هذا السبيل عبر عنها أحد اعضاء مجلس الشيوخ بقوله :

« ولي الشرف ان اعلم مجلس الشيوخ ان غرفة تجارة ليون ، والصناع واصحاب البنوك فيها يبذلون الجهود الواسعة لانعاش تربية الحرير في لبنان، وخاصة من اجل اعادة تسيير مغازل الحرير هناك »(١) •

كانت غرسيات التوت ، وتربية بيوض الحرير ودوده والعناية بانتاج الحرير وتحويله تجري تحت رعاية الفنيين الفرنسيين • وقد غرس في كل من عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ وحدهما اكثر من ٩٠٠ الف نصبة توت ، كما كانت بيوت المال تقدم السلف الواسعة على كميات الحرير التي ستنتج • وبذلك ارتفع المنتوج تدريجيا تحت تأثير الطلب وارتفاع السعر • كان سعر كيلو الشرانق عام ١٩٢١ يتراوح بين ٧ ـ ٨ فرنكات وبيع عام ١٩٢٢ بوسطي قدره ١٠ فرنكات ، وبلغ في نهاية آب عام ١٩٢٢ ١٥ وحتى ١٨ فرنكا • وظلت الأسعار في ارتفاع تدريجي متفاعلة مع تزايد طلبيات اوروبا ولا سيما ليون ومارسيليا • أما في مارسيليا فكانت اسعار الشراء في السنة المذكورة تتراوح بين ٥ر٤١ ـ ٤٣ فرنكا تسليم ايلول وتشرين اول • في حين ان اسعار كيلو الحرير الشاب الواصل اليها من سورية ، في الفترة نفسها كانت تتراوح بين ١٦٥ و ١٩٥ فرنكا حسب النوعية(٢) • وقد عبر الجنرال ويغاند عن هذا الظفر في تطور الانتاج بقوله :

« لقد عدنا الى الانتاج ما قبل الحرب • ومن الممكن مضاعفته بيسروسرعة• ان هذا الانتاج كله سيذهب الى فرانسا تحت شكل شرانق طازجة او حرير شاب »(٣) •

وهكذا أصبح انتاج سورية من شرانق الحرير في تطور مستمر تقريبا كما يتضح من الجدول التالي :

---

(١) مجلة اسيا الفرنسية عدد ١٩١ عام ١٩٢١ ص ٢٠٦ •

(٢) مجلة اسيا الفرنسية عدد تشرين اول ١٩٢٢ ص ٣٥٧ •

(٣) سوريل : الانتداب الفرنسي وتوسع سوريا الاقتصادي ص ٢٠٦ •

انتاج الحرير بين عامي ١٩١٩ ـ ١٩٤٠

العام	الحرير كغ	العام	الحرير كغ
١٩١٩	٥٠٠٠٠٠٠	١٩٣٠	٣٥٥٠٠٠٠٠
١٩٢٠	٨٠٠٠٠٠٠	١٩٣١	٢٧٦٠٠٠٠٠
١٩٢١	١٨٠٠٠٠٠٠	١٩٣٢	١٧٦٢٠٠٠
١٩٢٢	١٩٠٠٠٠٠٠	١٩٣٣	١٤٠٠٠٠٠٠
١٩٢٣	٢٢٠٠٠٠٠٠	١٩٣٤	١٣٠٠٠٠٠٠ (١)
١٩٢٤	٢٨٦٠٠٠٠	١٩٣٦	٩٥٦٠٠٠
١٩٢٥	٢٩٠٠٠٠٠٠	١٩٣٧	١٣٢٦٠٠٠
١٩٢٦	٢٩٦٠٠٠٠	١٩٣٨	١٢١٥٠٠٠
١٩٢٧	٣١٨٥٠٠٠	١٩٣٩	–
١٩٢٨	٣٣٥٠٠٠٠٠	١٩٤٠	– (٢)
١٩٢٩	٣٤٦٠٠٠٠٠		

كان المزارع السوري بحاجة الى المال ليستطيع تربية الدودوانتاج الحرير . ولم يكن لديه ، في الغالب الأعم ، شيء منه ، فكان يضطر الى الاستقراض . وكثيرا ما كان وسطاء صاحب المغازل ، او التجار يلجأون الى شراء محصول الزارع قبل تكونه ، أيام زيادة الطلب على الحرير ، ليقيدوا الفلاح ويمنعوه من بيع محصوله لجهات أخرى . وهكذا استطاع صناعيو وتجار ليون ومارسيليا ان يمولوا باستمرار تجار الحرير وصانعيه في سورية بأموال طائلة ، ويضعوا أيدهم على معظم المحصول .

كان الزارع السوري يشقى وعائلته طوال العام ليقدم معظم نتاجه الى الرسمال الفرنسي لقاء ١٠ فرنكات وسطيا للكيلو الشرانق من انتاج عام ١٩٢٢ ، كما تبين لنا من قبل . وما ان يصل هذا الكيلو الى مرسيليا ، على المركب الفرنسي ، وبواسطة التاجر الفرنسي او عميله ، حتى يباع هناك بأربعة امثال قيمة الشراء . فاذا كان منتوج سورية في هذا العام ١٩٠٠٠٠٠ كيلو شرانق وبيع كله ، فهذا يعني ان سورية نالت من الرسمال الأجنبي قرابة مليون ليرة سورية ، لينال هذا الرسمال من جراء النقل والسمسرة فقط ثلاثة

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ٣٢٨ آذار ١٩٣٥ ص ٧٩

(٢) الأرقام من عام ٣٦ الى ٣٩ مأخوذة عن كتاب عظمة : تطور البنك التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٨٦

ملايين ليرة سورية ، بغض النظر عن سعر كيلو الحرير الفاحش بعد غزله ونسجه وارجاعه الى سورية معدا للاستهلاك الانتاجي وغير الانتاجي · ونحن عندما قلنا ١٠ فرنكات ثمنا للكيلو ، انما قلناه تجاوزا · فهذا السعر هو ثمن الكيلو الجاهز من الشرانق · في حين رأينا ان معظم الفلاحين يبيعون محصولهم سلفا قبل ان يخلق ، وهذا البيع يفرض عليهم اسعارا متدنية جدا ، مما يحملهم خسارة مبالغ كبيرة ·

على أن مصيبة الزارع السوري لم تكن منحصرة في استثمار الرسمال الأجنبي فقط · بل كان على هذا المنتج أن يتحمل ايضا مزاحمة أجنبية خطيرة ، لاسيما مزاحمة الحرير الياباني · وقد اضطرت المفوضية أمام خطورة المزاحمة، ان ترفع التعرفة الجمركية على الحرير الياباني المزاحم الى ٢٥٪ ، ومع هذا فكانت المزاحمة حادة هدمت كثيرا من منتجي الحرير · ولم يدب النشاط من جديد في هذا الانتاج الا بعد عام ١٩٣٦ ·

ولكي نعطي القارىء فكرة عما كانت تدفعه سورية ثمنا للخيوط والمنسوجات الحريرية العائدة الينا من فرانسا خاصة ، بعد ان نبيعها انتاجنا بأبخس الأثمان ، نورد الجدولين التاليين ، للمدة الواقعة بين عامي ١٩٢٣ — ١٩٣٣ ·

١ : المستورد من المنتجات الحريرية (غزل ونسيج)(١)

بالقروش السورية	بالكيلوغرام	عـــام
٩٥٨٨٥٠٠٠	—	١٩٢٣
١٤٧٣٨٠٢٤٦	٣٢٠٥٠٨	١٩٢٤
١٩٣٣٧١٨٠٣	٣٨٣٤٤٣	١٩٢٥
٢٦٩٩٧٦٠١٤	٤٣١٤٢٩	١٩٢٦
٢٧٨٠٥٧٥٦٥	٥٩٣٥٤٠	١٩٢٧
٢١٠٤١٧٩٧٩	٥٧٨٠٦١	١٩٢٨
١٥٤٤٥٣٢٢٢	٦٧٧٤٦٦	١٩٢٩
١٦٥٨٢٢٧٦٩	٨٤٥٨١٤	١٩٣٠
٢٤٢٢١٥٦٠٣	١٣٢٥٩٣٥	١٩٣١
١٥٦٩٠٠٦١٣	١٣٣٢١٤٠	١٩٣٢
١١٦٨٦٣٦٠٠	١٢٦٦١٨١	١٩٣٣

(١) اسيا الفرنسية : عدد آذار ١٩٣٥ ص ٨١ ·

٢ : المصـــدر من المنتجـــات الحريرية(١)

نفايات بالكيلوغرام	حرير خام بالكيلوغرام	شـــرانق بالكيلوغرام	عـــام
١١٥٢٧٣	١٢٧٩٦٢	٢٣٧٧٥٧	١٩٢٤
١٢٠٣٣٥	١٤٩١٣٩	٢١٤٨٤٦	١٩٢٥
١١٣٥٧١	١٢٥٣٧١	٢٤٥٧٤٨	١٩٢٦
ـ	٦٤٥٤٠٣	١٩٠٢٠٩	١٩٢٧
١٢٦٥٦٨	١٨٥٤٨٢	٤٢٣٩٤٥	١٩٢٨
١٥٦٠٦٧	ـ	٢٨٦٠٧٤	١٩٢٩
٨٢٤٥٧	١٣٨٤٩٢	١٩١١٠٢	١٩٣٠
٥٤٦٣٧	٣٤٤٥١	١٢٢١٤٦	١٩٣١

البترول

رأينا فيما مضى صورة عن النــزاع البريطاني الفرنسي الأميركي حول بترول الشرق الأوسط ، وكيف ان فرانسا تنازلت عن الموصل لقاء ٢٣٫٧٥ من اسهم الشركة التي ستثتثمر بترول العراق ، وان امريكا نالت نصيبا مماثلا لنصيب فرانسا · كما رأينا كيف اعد الاستعمارالانكليزيوالعالمي العدةلالباس هذا النهب الاستعماري صفة الشرعية ، عندما وافق العراق على اتفاقية التنقيب عن البترول واستثماره ، مع شركة البترول التركية ، التي أصبحت فيما بعد « شركة بترول العراق »·لقد التقى أساطين الاستعمار العالمي آنذاك ، انكلترا وفرانسا والولايات المتحدة على صعيد تقاسم البترول العراقي ، وكان هذا الالتقاء سببا لالتقاءات كثيرة على صعيد مكافحة الحركات التحررية في المنطقة ، وتوطيد مراكز الاستعمار فيها كما كان سببا لتناقضات حادة فيما بينهم من أجل التفرد في السيطرة على المنطقة وبترولها ، وأزاحة الخصوم · ومما قوى هذا الصراع هذه السمة الاقتصادية الستراتيجية التي يتمتع بها بترول الشرق الأوسط ، بما فيه بترول العراق ، من حيث الغزارة والرخص ، وقرب وجوده بالنسبة الى حدود الاتحاد السوفياتي ·

كانت انكلترا لاتخشى فرانسا خشيتها من أمريكا·ففرانسا بلد رأسمالي ضعيف ، لاسيما في موارده البترولية(١) التي لاتشكل غير نسبة زهيدة من البترول العالمي ، ومواقعها في المنطقة مزعزعة لاتعرف الثبات · كانت فرانسا بالنسبة الى انكلترا الولد الجائع الذي يمكن توجيهه في مصلحة الامبراطورية البريطانية لقاء فتات من الخبز البترولي احيانا ،وبالتهويل عليه والمساهمة في تعقيد مشاكله في الأماكن التي يسيطر عليها أحيانا أخرى · حقا لقد كانت فرانسا شريكة في « آي بي سي » ، ولكنها كانت الشريك العامل على خدمة سادة هذه الشركة الحقيقيين ، لا الشريك الذي يقف بحزم على قدم المساواة مع الشركاء الآخرين ويفرض احترام مصالحه عليهم· كانت السلطات الفرنسية في سورية تستخدم نفوذها في سبيل تلبية مطالب الشركة ، رغم علمها بعمل

(١) انظر جدول الحاشية على الصفحة التالية ·

ادارتها في صالح بريطانيا في سورية ، واتخاذها كثيرا من التدابير المؤدية الى تغلغل النفوذ الانكليزي ، وبناء القواعد اللازمة له · لقد خدمت هذه السلطات الشركة في فرض امتياز مد الأنابيب وملحقاته ، على سورية ، بالشروط الاستعبادية التي تميزت بها اتفاقية الشركة مع العراق · وسمحت لفرع هذه الشركة بالتنقيب عن البترول في سورية · وتغاضت عن نشاطها السياسي الموجه نحو توطيد النفوذ الانكليزي الى ما هنالك · كما كانت تسهل لشركات التوزيع التحكم في رقاب الشعب السوري ، واستنزاف الأموال الطائلة منه · هذه الخطوات الخانعة ، نجد صداها حتى في جلسة مجلس الشيوخ الفرنسي المنعقدة

---

(١) اليك صورة عن قوة فرانسا البترولية حتى عام ١٩٤٥ ·

الاشتراك الاجنبي في أهم الدول المنتجة للبترول

البلد المنتج	الحائز				
	الشركات الانكليزية والانكليزية الهولندية ٪	الشركات الامريكية ٪	الشركات الفرنسية والفرنسية الانكليزية ٪	الدولة ٪	أخرى ٪
الولايات المتحدة	٤	٩٦	–	–	–
الاتحاد السوفياتي	–	–	–	١٠٠	–
فينيزويلا	٣٠	٧٠	–	–	–
الهند الشرقية الهولندية	١٠٠	–	–	–	–
الهند	٦٠	٤٠	–	–	–
رومانيا	٤٥	١٦	٢٠	١٩	–
العراق	٤٧ر٥	٢٣ر٧٥	٢٣ر٧٥	٥	–
كولومبيا	–	١٠٠	–	–	–
ترينيداد	١٠٠	–	–	–	–
الأرجنتين	٢١ر٥	٧ر٥	٧١	–	–
البيرو	٢٠	٧٨	١	١	–
بورما	١٠٠	–	–	–	–
البحرين	–	١٠٠	–	–	–
السعودية	–	١٠٠	–	–	–
كندا	١٠٠	–	–	–	–
مصر	١٠٠	–	–	–	–
هنغاريا	–	٩٦	–	٤	–

(المصدر بروكسي : البترول والاستعمار في الشرق ص ١٦) ·

في آذار ١٩٣٠ ، عندما أعلن مقرر الشؤون البترولية : تحبيذه خدمة شركة البترول الفرنسية مصالح (آي· بي· سي) عسى ان تحصل فرانسا على خط ناقل للبترول عبر سورية :

« اذا كانت شركة البترول الفرنسية التي عهدت اليها الحكومة عام ١٩٢٣ ، على ما اعتقد ، برعاية حقوق الدولة البترولية ترغب بخدمة مصالح الآي· بي· سي· ، التي نساهم فيها الآن بـ ٢٠٪ ، فانا على يقين بأنناسنتوصل الى أخذ أحد الخطين على الأقل لفرانسا »(١) ·

اذن لم تكن فرانسا لتشكل خطرا على مصالح بريطانيا البترولية ·ولكن الخطر الجدي كان متأتيا من جانب الولايات المتحدة نفسها · لذلك كان هم انكلترا ان تتكيء على فرانسا لتدعمها هذه في صراعها ضد ارادة الإحتكارات البترولية الأميركية في السيطرة على بترول المنطقة · وانتهت مساعي انكلترا الى اقرار اتفاقية الخط الأحمر (١٩٢٨/٧/٣١) التي تمكنت بواسطتها انكلترا من وضع عقبات كاداء امام السيطرة الأميركية · ولم تتمكن الاحتكارات الأميركية من ازاحة هذه العقبات بعض الشيء الا باتفاقية عام ١٩٤٨ ·

اذن فالحديث عن البترول في سورية مرتبط بالحديث عن « آي· بي· سي· » وما تفرع عنها من شركات وانابيب نقل ·

ولهذا نرجئه ، مع البحث عن شركات توزيع البترول الى حين نبحث الرسمال الانكليزي ، اما الحديث عن شركة الاسفلت والبترول فنؤجله الى حين نبحث هذه الشركة نفسها ·

---

(١) مجلة اسيا الفرنسية ع ٢٧٩ عام ١٩٣٠ ص ١٤٦ ·

استثمارات شتى

كان الرسمال الفرنسي يحاول التغلغل في كل ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية ، ليضع يده عليها ويستغلها في صالحه . ومن الصعب احصاء هذه المجالات والمشاريع ، ومعرفة الرساميل الموظفة في كل منها على انفراد . ونحن هنا نكتفي بايراد بعض الأسماء والمعلومات البسيطة لمجرد اعطاء فكرة عامة تضاف الى ما أوردناه من قبل .

ففي اللاذقية قامت « شركة صناعة الاسفلت وزيوت اللاذقية » ، ذات رسمال قدره ٥٦ مليون فرنك ، ومركزها الرئيسي باريس . كانت هـــذه الشركة تستثمر اهم صناعة منجمية في سورية آنذاك ، وهي صناعة الاسفلت فتستخرجه وتصعنه وتبيعه وتصدره . وقد بدأت انتاجها عام ١٩٣١ فبلغ نحوا من ١٣ ألف طن من الصخور الاسفلتية . وفي عام ١٩٣٣ تقدمت هذه الشركة الى الحكومة السورية بطلب للتنقيب عن البترول والاسفلت في منطقة دير الزور والجزيرة ، فنالت اذنا بالتنقيب عنهما في اراضي قاراتشوك والجزيرة العليا لمدة اربع سنوات . وظلت هذه الشركة مواصلة استثمارها حتى بعد المرحلة الانتدابية .

– كما تمركزت في بيروت « شركة المشاريع العقارية » للمتاجرة بالعقارات وبنائها . وتأسست ايضا «شركة الفنادق الشرقية الكبرى» التي كان لها فنادق ضخمة في كثير من مدن سورية ولبنان . وقد ساهمت فيها مؤسسات فرنسية ضخمة بين مالية ، وكهربائية ، وحديدية ، كالبنك السوري ، والبنك الفرنسي السوري ، وشركة ترام بيروت ، والبنك العقاري التونسي وشركة الخطوط الحديدية الى ما هنالك .

و « شركة راديو اوريان » و « شركة معامل القطن السورية » و «الشركة الصناعية لدول الشرق » ، و « شركة تلفون سورية » ، وشركات تأمين ، ونقل ، ومؤسسات تجارية ، وطواحين ، ومعاصر ، واسمنت ، والهواء السائل ،والمنارة وغيرها وغيرها .

* * *

كانت توظيفات فرانسا الخارجية عام ١٩١٤ تساوي ٢١٪ من التوظيفات العالمية . فكانت فرانسا تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد انكلترا وقبل امريكا . أما الجهة التي قصدها هذا التوظيف فكانت روسيا القيصرية ٢٥٪ ، واوروبا الغربية والمركزية ٢٣٪ ، وامريكا اللاتينية ١٣٪ والامبراطورية العثمانية بما

فيها سورية ومصر وغيرها ، ١٩٪ . وما تبقى كان موزعا في الأنحاء الأخرى من العالم(١) .

أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد أخذت فرانسا بتصدير قسم هام من رسمالها الموظف في الخارج الى المستعمرات ، وقد بلغ هذا القسم بين عامي ١٩١٩ – ١٩٣٤ ، ٢٤ مليار فرنك . وهو مبلغ يعتبر أعظم من جميع المبالغ التي وظفتها فرانسا في المستعمرات في مرحلة ما قبل الحرب . كما بلغت توظيفات فرانسا في المستعمرات بين عامي ١٩٢٧ – ١٩٣٣ خاصة ، ٧٥٪ من مجموع توظيفاتها الخارجية(٢) .

أما ما وظفته فرانسا في سورية ولبنان بعد الحرب الأولى فيمكن أخذ فكرة عنه من الرجوع الى التقديرات التالية :

في تقدير لمجلة آسيا الفرنسية عن توظيفات فرانسا في البلدين حوالي عام ١٩٣٠ نتبين أنها بلغت في المؤسسات الصناعية والمالية ، « ٣٠٠ مليون فرنك ذهبي ، أي ١٥٠٠ مليون فرنك ورقي »(٣) .

ومن الرجوع الى تقدير « لشوكين » نتبين ، ان الرسمال الفرنسي الموظف في البلدين حتى عشية الحرب العالمية الثانية بلغ ٣ر٥ مليارات فرنك قيمة ما قبل الحرب »(٤) . فاذا اضفنا الى هذا تقديرا لجريد « كوميرس دولوفان » الذي يقدر الرسمال الفرنسي الموظف في سورية وحدها حتى عام ١٩٥٢ بمبلغ ٥٠٠ر٩٦٠ر٧٣٩ر٤(٥) فرنك ، أمكن من هذا كله ان نأخذفكرةعامة ولو غامضة، عن هذا التوظيف . ولا يضير التقدير الأخير انه صادر عام ١٩٥٢ ، وذلك لتوقف توظيف رساميل فرنسية جديدة ، بعد الحرب الثانية ، توقفا يكاديكون تاما ، ان لم يكن هناك تراجع فيه ، نتيجةالجلاء عن سورية، وفقد دعمالسلطات السابقة ، ونتيجة كره الشعب السوري لكل ما كان يحمل طابعا فرنسيا استعماريا ، ونتيجة تغلغل الرساميل الانكليزية الأميركية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فلابد من اخذ انخفاض قيمة الفرنك بعين الاعتبار ، منذ الحرب العالمية الثانية .

---

(١) ب . بالماد : الرأسمالية والرأسماليون الفرنسيون في القرن التاسع عشر ص ٢٢٧ .
(٢) : لينو بليزدات : فرانسا : الدليل الاقتصادي السياسي ص ٤٣ .
(٣) مجلة آسيا الفرنسية عدد نيسان ١٩٣٠ ص ١٤٧ .
(٤) شوكين : سوريا : لوحة اقتصادية جغرافية ص ٨ .
(٥) كوميرس دولوفان عدد ٢١٦٧ .

مواقع الرسمال الانكليزي والأميركي والايتالي والعربي في اقتصاد سورية

هذه الرساميل لم تكن لتمتع ، في السنوات الأولى من الانتداب ، بوزن كبير . ولكنها أخذت مع الزمن تتكاثر شيئا فشيئا ويزداد تغلغلها في الحياة الاقتصادية .

أهم هذه الرساميل ، على ضآلتها ، الرساميل الأنكلوساكسونية ، والايتالية ، والعربية .

أ : ـ الرساميل الانكلوساكسونية

ـ هذه الرساميل بدأت تغلغلها الجدي ، بشكل خاص ، مع دخول شركة آي . بي . سي . البلاد عام ١٩٣١ . ورغم ان هذه لشركة كانت موزعة بين فرانسا وانكلترا وامريكا ، بشكل أساسي ، فان الرسمال الانكليزي كان يمسك بادارة دفتها ، ويخضعها للقوانين الانكليزية ، ويسيرها، بالدرجة الأولى، وفق المصالح الانكليزية . لهذا كان دخولها سورية انما يعني بدء التغلغل الجدي الانكلوساكسوني بشكل عام ، والانكليزي بشكل خاص .

اضف الى ذلك ان اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وانهيار فرانسا امام المانيا النازية،وقيام حركة فرنسية في الخارج تعتمد على انكلترا وامريكا، واحتلال سورية ولبنان من قبل الجيوش الحليفة ، فتح الباب واسعا امام تغلغل هذه الرساميل ، وتراجع الرساميل الفرنسية . ولئن كانت بريطانيا عمدت ، عند فرض انتدابها على فلسطين ، الى تصفية الرساميل الفرنسية تدريجيا فيها، واتخاذ فلسطين والأردن والعراق وحتى مصر ، نقطة انطلاق في مزاحمة فرانسا على سورية ولبنان ، فانها ، بعد ان أوجدت الحرب الثانية الشروط الملائمة لاضعاف النفوذ الفرنسي وضربه ، بذلت كل ما في وسعها لاستغلال هذه الظروف في صالحها ، وكذلك فعلت امريكا بالنسبة الى فرانسا وانكلترا ، وهو أمر سنتبينه فيما بعد .

أما الآن فسنتحدث قليلا عن شركة الآي . بي . سي ، ثم عن خط طرابلس

الناقورة ، ثم عن بعض الشركات الاحتكارية الأخرى ، باعتبارهما جميعا صورة أولية لتطور هذا النفوذ · كما سيضطرنا الحديث عن البترول الى الحديث عن شركات توزيع مشتقاته ·

ـ البترول ـ

آي· بي· سي·

تحدثنا ، في مرحلة ما قبل عام ١٩١٨ ، عن المعركة التي دارت بين الدول الاستعمارية للحصول على امتيازات البترول ، وكيف تطورت « شركة البترول التركية » الى أن نالت امتيازا بالتنقيب عن البترول العراقي واستثماره في آذار سنة ١٩٢٥ · كان رسمال الشركة عام ١٩٢٤ عبارة عن ١٦٠ الف جنيه ، ثم ارتفع حتى اصبح في كانون الأول عام ١٩٣٢ يساوي ٥ر٨٠٠ ملايين جنيه · وقد اصبحت اسهم الشركة عام ١٩٢٨ موزعة بين الدول الاستعمارية كما يلي:

	النسبة المئوية	
فرانسا ـ بلجيكا	٢٣ر٧٥٪	لفرانسا : ١٨ر٧٥٪
		بلجيكا : ٠٥ر٠٠٪
الولايات المتحدة	٢٣ر٧٥٪	
بريطانيا ـ هولاندا	٤٧ر٥٠٪	لبريطانيا : ٢٣ر٧٥٪
		لهولاندا : ٢٣ر٧٥٪
كلبكيان	٥٪	

ان دخول بلجيكا في هذه الشركة يعود الى عام ١٩٢٦ ، حين نالت ٢٠٪ من حصة فرانسا في « شركة البترول التركية » ، أي ما يساوي ٥٪ من رسمال هذه، وذلك لقاء مساهمتها في شركة البترول الفرنسية ·

لقد وضع تدفق نفط البئر الأولى ، في بابا كركر ، في ١٩٢٧/١٠/١١ ، امام الشركة قضية جدية ، هي قضية نقل البترول الى شواطىء البحر الأبيض المتوسط · وقد رافقت هذه القضية ملابسات كثيرة عكست تناقض المصالح لاسيما بين فرانسا وانكلترا · كانت انكلترا تود الاستئثار بالسيطرة على خطوط نقل البترول · فاتجهت اول الأمر الى محاولة امرار الخطوط عبر الأردن الى فلسطين في ميناء حيفا ، وبذلك يمكن حرمان فرانسا من أية سيطرة كانت على هذه الأنابيب · هذه المحاولة أخافت فرانسا وحركت احتكاراتها ودبلوماسيتها ورجال ساستها · وانتهى الصراع الى الاتفاق · فأجرى في ٣/٢٤/ ١٩٣٠ تعديل جوهري على اتفاقية بترول العراق(١) انعكس اهمه في البند

(١) غيرت الشركة اسمها عام ١٩٢٩ فأصبح « ايراك بتروليوم كومباني ليمتد الشهيرة » (أي· بي· سي) ·

الثالث القائل : « ينبغي على شركة نفط العراق انشاء خط انابيب للنفط من منطقة كركوك الى البحر الأبيض على ان يكون استيعابه ٣ ملايين طن وان ينتهي هذا الخط ممتدا الى الساحل ومنتهيا في طرابلس الشام ، مارا عبر الأراضي السورية على الا يتأخر اتمام هذا المشروع عن ٣١ آب سنة ١٩٣٥(١) ·

وعلى هذا الأساس قررت الشركة مد خطين اولين اساسيين ، احدهما يبدأ من كركوك الى حيفا ، تحت السيطرة الانكليزية ، وثانيهما من كركوك الى طرابلس ، تحت السيطرة المشتركة بين الشركة والسلطات الفرنسية · ومن أجل هذا العمل قرر أصحاب شركة الآي· بي· سي· تأسيس شركة فرعية لمد الخطوط ، « ميديتيرانيان بيبلاينز » ساهم فيها كل عضو من أعضاء الآي· بي· سي ، بنسبة مساهمته في رسمال الشركة الأم ·

لقد تطلب مد الخطين مقدار ١٢٠ الف طن من الأنابيب · وقد اتفق على ان تقدم فرانسا ٥٢ الف طن منها ، وانكلترا ٥٠ الف طن ، والمانيا عشرة آلاف طن ، والولايات المتحدة ٨ آلاف طن ·

وبعد تصفية نقاط الخلاف موقتا بين الدولتين الاستعماريتين فرانسا وانكلترا ، اتجه نشاطهما الى تأمين امتياز للشركة يسمح لها بمد الأنابيب عبر سورية ولبنان والأردن وفلسطين ·

هذا الأمر لم يكلف الشركة جهودا ذات شأن ، وذلك بفضل ما قدمته السلطات الاستعمارية في كل من هذه البلاد من تسهيلات لفرض امتيازات مد الخطوط على الشعوب ، بشروطها الاستعمارية القاسية · فتمكنت الشركة من الحصول على هذه الامتيازات عام ١٩٣١ لمدة ٧٠ عاماً ·

هذه الامتيازات تقوم في اساسها على اتفاقية البترول العراقية من حيث منح الشركة حق امرار انابيبها عبر اراضي هذه الدول ، ومد السكك الحديدية ، والتلغراف ، والتلفون ، وحفر الآبار وانشاء الجسور والعمارات والخزانات واعمال اخرى ضرورية لانشاءاتها ، وكحق استعمال الطرق والسكك الحديدية والطرق النهرية واستخدام اي نوع من المواصلات لنقل مستخدميها وادواتها ، وكحق انشاء المصافي والمضخات والانشاءات الأخرى · كما أعفيت الشركة من دفع رسوم استيراد ادواتها وآلاتها وخططها ، وذخائرها اللازمة لأعمالها ، وامرار الأدوات اللازمة لبناء وعمل وحفظ الأنابيب عبر الحدود ··· ثم ان حقوق الشركة التي يتضمنها امتيازها يمكن ان تنتقل الى كل شركة فرعية لها ، كشركة نقل بترول العراق التي تمتعت بكافة حقوق الشركة الأم بموجب قرار

(١) بروكس : « البترول والاستعمار في الشرق » عام ١٩٤٨ تعريب محمود الشنيطي ص ١١٣ ·

من المفوض السامي · ولقاء جميع الحقوق التي تتمتع بها الشركة وبناتها تدفع هذه لحكومات البلدان المعنية نصيبا تافها كرسم على مرور النفط عبر الأنابيب، وكثمن للأراضي المستملكة لصلحة الشركة ، والتعويض عن الأضرار التي تصيب المواطنين في املاكهم ، كما سنرى ·

وبعد ان نالت الشركة امتيازها عام ١٩٣١ ، عمدت عام ١٩٣٢ الى اقامة انشاءاتها ومد الخط الأول عبر سورية ولبنان · وقد تم تمديد هذا الخط في الساعة ٥ر٣ من بعد ظهر التاسع عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ · كما تم في ايار ١٩٣٤ مد انابيب البترول في مرفأ طرابلس تحت البحر على شكل يجعل البترول المتدفق من الموصل بواسطة الأنابيب يفرغ رأسا في أحواض المرفأ · وقد وصل البترول الى ميناء طرابلس لأول مرة ، في ١٤/٧/٩٣٤ ، وتمت حفلة تدشين الخط بحضور المفوض السامي في ١٨/٧/١٩٣٤ · سعة الخط ١٢ عقده وطوله من كركوك الى طرابلس ٩٢٠ كيلو مترا ، منها ٤٠٠ في الأراضي السورية، وفي لبنان ٣٢ كم · وهو يشتمل على ٣ محطات رئيسية وعلى مستودع للنفط في حمص ، ومحطة في طرابلس · وفي عام ١٩٤٠ ، وتحت تأثير ضرورات الحرب، تم بناء مصفاة طرابلس من قبل آي· بي· سي· وسوكوني فاكوم ·

اما نشاط الآي· بي· سي ، في مجال التحري عن البترول فقد بدأته منذ ان توطد مركزها في سورية · ففي كانون الأول عام ١٩٣٣ تقدمت الشركة الى الحكومة السورية بطلب ترخيص لها بالتحري عن البترول في منطقتي دير الزور والجزيرة · كما تقدمت شركة زفت اللاذقية بطلب مماثل · وقد نالت الأولى الاذن بالتنقيب عن البترول لمدة اربع سنوات · كما نالت الثانية اذنا بالتنقيب عن البترول والاسفلت في اراضي قاراتشوك طاغ ، والجزيرة العليا ، لمدة اربع سنوات أيضا · وقد تمكنت شركة الآي· بي· سي ، من العثور على البترول في مناطق من الجزيرة والفرات · فاكتشفت خمس مناطق بترولية في ١) نجيف قرب قوصرا ، ٢) في بشرى حيث وجد الاسفلت بكثرة ، ٣(في قطرى من قضاء الرقة ، ٤) في عين عيسى قرب الرقة ، ٥) في مناطق السبكة (١)· وقد أعاق اندلاع الحرب هذه التحريات فتوقفت لتستأنف من جديد فيما بعد ·

· · ·

لقد أخذ دعاة الرسمال الأجنبي يصورون مد الخطوط البترولية عبر سورية كسفينة الانقاذ بالنسبة الى البلاد · فالشركة ستوظف عشرات الوف العمال برواتب باهظة ، والحرفيون سيتنفسون الصعداء ويغتنون ، والتجارة ستزدهر ، والصناعة ستتطور ، والذهب الأسود سيتحول الى ذهب رنان في صناديق خزينة الدولة واصحاب الأراضي ···

---

(١) كوميرس دولوفان عدد ٣٠/٦/٣٦ ·

ولكن ماذا حدثتنا الوقائع ؟ .

كان أصحاب الأراضي يأملون ان ينالوا ثمنـــا مرتفعا لأراضيهم التي سيجتازها الخط . ولكن السلطات المحلية سرعان ما كانت تعطل قانون العرض والطلب ، فتسرع بالاستملاك أو تهدد به اذا لم يحصل التفاهم السريع بين الشركة والملاكين على البيع بالتراضي . والمرسوم التالي يعطينا فكرة واضحة عن ماجريات الأمور :

« اصدرت رئاسة الجمهورية المرسوم التالي :

... الأراضي البالغ عرضها ١٥ م ، والتي تجتاز قرى خربة الحمام ، وام العظام ، وخرب التين ، والنويرة ، ودنها ، وبرابو ، وعيصوصة ، وباب عمرو ، وباب السباع ، وباب الدريب ، وفيروزة ، وزيدل ، وبربان ، وشتاى، وعين خير ، المدونة اسماؤها في القائمة وفي الخرائط المربوطة بهذا المرسوم ، والمحدودة فيها بخط أخضر ، واللازمة لابلاغ عرض خط اسالة النفط الى ٣٠م ، تستملك وفقا لأحكام القانون المؤرخ في ٢١ جمادى الأول عام ١٣٢٩ اذا لم يحصل بادىء بدء تفاهم بين الشركة والملاكين على شرائها بالتراضي »(١) .

وفي الخبر التالي الوارد من مدينة طرابلس دلالة بليغة اخرى .

« يضج الأهلون ضجيجا بلغ عنان السماء من ارهاق هذه الشركة لأصحاب الأراضي ، وتوسلها بوسائل القهر والعنف لاستملاك اراضيهم واشغالها . ومع انهم راجعوا الحكومة ومازالوا يراجعون فالشركة مازالت تستبد بهم وتغتصب منهم أملاكهم اغتصابا ، ثم تعين لجانا لا تثمن هذه الأملاك بأكثر من نصف او ثلث او ربع قيمتها أحيانا . أما اصحاب الأبنية فقد تبددت احلامهم ايضا ، لأن الشركة اخذت تبني أكواخاً من الخشب في امكنة العمل ، وعلى طريق الأنابيب، تحشر فيها العمال حشرا ».(٢)

هذا بعض ما كان من نصيب الأهالي ، امـا نصيب الدولة من اشـــغال اراضيها الواسعة ، فقد كان مبلغا تافها يدعو الى التندر . فقد نشرت الجريدة المذكورة المرسوم الجمهوري التالي :

١ : – يسمح لبيت المال ان يستوفي سنويا من شركة النفط العراقيـــة واعتبارا من أول ك٢ ١٩٣٣ مبلغ ٢٨٤٫٤٥ ليرة سورية اجرة عن اراضي الدولة التي شغلتها الشركة المذكورة .

---

(١) جريدة الف باء تاريخ ١٩٣٣/١٢/٥ .
(٢) جريدة الف باء عدد ١٩٣٢/٨/١٩ .

٢ : ـ يسمح لادارة املاك الدولة ان تستوفي من شركة النفط العراقية لحساب بيت المال مبلغ ٣٥٠ ليرة سورية منها :

أ) ١٢٣ ليرة سورية قيمة ما أتلفه الخط من مزروعات مستأجري املاك الدولة ضمن أراضي الدولة التي شغلها الخط المذكور ٠

ب) ٢٢٧ ليرة سورية قيمة أعمال عمارة الأرض واصلاحها من قبل المستأجرين المتضررين ٠

٣ : ـ تحتفظ ادارة أملاك الدولة لبيت المال من مبلغ ١٢٣ ليرة المبحوث عنها في المادة الثانية (الفقرة الأولى) بمبلغ ٢٧٫٦٧٥ ليرة سورية ، وهي حصة الدولة اي ٢٢٫٥٪ ، وتقوم بتوزيع الباقي اي ٩٥٫٣٢٥ ليرة سورية ، على ذوي الاستحقاق من المستأجرين ٠

٤ : ـ يوزع مبلغ ٢٢٧ ليرة المبحوث عنه في المادة الثانية (الفقرة الثانية) بمعرفة ادارة املاك الدولة على المستحقين من المستأجرين ٠

٥ : ـ يعلن ويبلغ من يلزم ٠(١)

أما واردات الحكومة الأساسية المرتبطة بسيلان النفط ، فقد ذكرت مجلة آسيا الفرنسية عنها ان الشركة تعهدت بأن تدفع اعتبارا من ١ ك٢ سنة ١٩٣١، مبلغا سنويا قدره ٤٠٠ الف ليرة استرلينية ، منها ٢٠٠ الف ليرة تسترجع بدون فائدة من أصل العائدات المحددة في الامتياز ، عندما تتجاوز العائدات مبلغ ٤٠٠ الف جنيه ، أي عندما يتجاوز الانتاج السنوي الواقعي «مليوني طن»(٢)٠

فالحكومة اذن تتقاضى ، لقاء رسم التفريغ والتحميل في موانىء الصب ورسم نقل الزيت بالأنابيب ولقاء اعفاء مواد الشركة وآلاتها من الضرائب والرسوم ، ولقاء تمتع الشركة بجميع الحقوق الأخرى الواردة في امتياز الخط، مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية ، فقط ، تزيد مع الزمن عند زيادة ضخ النفط ٠ وعندما يتجاوز الضخ مليوني طن ، آنذاك تستحق مبلغ ٤٠٠٠٠ ليرة استرلينية.

هذا ما أوردته المجلة الفرنسية ، أما جريدة الف باء فقد ذكرت تصريحا لرئيس الوزراء السوري عام ١٩٤٧ يقول فيه : « ان حصة سورية من الاتفاقية السابقة مع شركة بترول العراق هي ١٥٠ الف ليرة استرلينية سنويا مقابل مرور البترول في أراضي سورية على مسافة ٤٠٠ كم وما يقتضيه هذا المرور من حراسة ، وذلك بسبب حكم الأجنبي للبلاد »(٣) ٠

---

(١) الف باء عدد ١٩٣٣/١١/٢٩ ٠

(٢) مجلة آسيا الفرنسية : عدد تشرين ٢ عام ١٩٣١ ص ٣٥٦ ٠

(٣) الف باء عدد ١٩٤٧/٤/٢٩ ٠

أما ما يتعلق بأجور العمال فنحن لا نملك عن تلك الفترة معلومات وافية الا بعض الاخبار المتفرقة . فقد نشرت جريدة الطيار اللبنانية خبرا نقلته الف باء عنها يقول بأن الشركة ستستخدم ٥٠ الف عامل وأجرة كل عامل ستكون خمسين قرشا سوريا في اليوم[١] .

كانت أجور العامل السوري أخفض مما أملته جريدة الطيار . وذلك لسبب بسيط هو أن الشركة ، على فرض تخصيص هذا الأجر للعامل ، كانت تأخذ عمالها واشياءها عن طريق متعهدين ثانويين يفرضون اجورهم المنخفضة على العمال ، عدا ما يحملونهم من نفقات وترضيات من أجل تشغيلهم في الشركة .

ففي خبر من عمان ان الشركة تصادف صعوبات كثيرة بايجاد العدد الكافي من العمال لضآلة الأجور التي تدفعها والتي لا تزيد على عشرة قروش فلسطينية[٢] .

وتذكر الجريدة المذكورة في عدد ١٩٣٢/٨/١٩ أن أجور العمال (في طرابلس) تدنت بسبب تدفقهم على مكاتب الشركة طلبا للعمل . وتدفع الشركة للعامل الواحد ٤٠ قرشا ، وللبناء ١٢٥ قرشا ، ولقاطع الحجارة ٨٠ قرشا . وهو أجر ضئيل جدا بالنسبة لما يتقاضاه العمال في المؤسسات الوطنية . لقد جاء هذا المشروع لفائدة أصحابه لا لفائدة أصحاب البلاد .

والرسالة التالية الواردة من الأردن والتي تصف أحوال عمال الشركة فيها تنطبق على جميع أماكن العمال الأخرى : « ونكتفي بالتلميح لما يحصل بين عمال شركة البترول ، وما يلاقونه من ضروب العناء وقلة الأجرة ، وكثرة المشقات وتعرضهم لأخطار الهلاك من غير شفقة ولا رحمة . فالعامل يشتغل ١١ ساعة متوالية من غير كلل ولا ملل ، وبأشغال تعجز عنها الحيوانات الشديدة . وهو لايتقاضى أكثر مما يتقاضى عامل في أبسط الأشغال في بلاد أخرى . زد على ذلك أن عدم اهتمام الرؤساء والمديرين بتنبيه العمال لما قد يتعرضون اليه من الأخطار القاتلة ، كان سببا لدهس أكثر من بضعة عمال ماتوا تحت ضغط الأنابيب الضخمة الحديدية فذهبوا ضحية غيرهم[٣] .

ورغم قساوة شروط العمل ، وزهادة الأجور كانت الشركة تعمد الى اقتناص كل مناسبة تمكنها من تخفيض الأجور . فتحدثنا الجريدة «أن الشركة (في طرابلس) أخطرت عمالها في الاسبوع الماضي بأنها قررت تخفيض رواتبهم ٢٥٪ اعتبارا من هذا الاسبوع . وعلى أثر هذا القرار عقد هؤلاء اجتماعا قرروا

---

(١) الف باء عدد ١٩٣٢/٣/١٠ .
(٢) الف باء عدد ١٩٣٢/٤/٩ .
(٣) الف باء رسالة الاردن عدد ١٩٣٢/١٠/١٨ .

فيه عدم قبول هذا التخفيض ، وتأييدا لقرارتهم قاموا بمظاهرة اشترك فيها ٥٠٠ عامل ٠(١)

وليس هذا كل شيء ، كانت الشركة تنتهج في أجورها وعلاواتها سياسة مستمدة من المفاهيم العرقية ، فقد كانت تخصص للعمال ٣ جنيهات شهريا للغذاء في حين كانت تخصص للموظفين الانكليز وغيرهم ١٨ جنيها ، أي ٦ أمثال العامل(٢) ٠

ولكن الشركة لم تكن ذات وجه اقتصادي فقط ، بل كان لها وجه سياسي يقوم على محاولة تثبيت دعائم الاستعمار عامة ، والدعاية للاستعمار الانجليزي بشكل خاص ٠ وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف كانت تلجأ الى طرق مختلفة٠

كانت الشركة توظف في المراكز الحساسة الانكليز ، أولا ثم الفرنسيين ، كما كانت تنطلق في توظيف الأهلين لا من حاجة الموظف الى العمل ، وكفاءته ، بل من ضرورة خدمة الشركة سياسيا ٠ كما كانت تأخذ في توظيفها اعتبارات تنمي الروح الطائفية والعنصرية في البلاد ٠ وكثيرا ما كان التوظيف يتخذ أداة لشراء من لهم نشاط في الحركة الوطنية ، أما عن طريق توظيفهم مباشرة أو توظيف أقارب لهم ، وأداة لابعاد المناضلين العماليين الوطنيين الشرفاء الذين لايرجى شراؤهم ٠ كما كانت تقوم بالدعاية الاستعمارية العلنية(٣) ، وضد الحركة الوطنية ، وتشجع نشر روح اللامبالاة واليأس من كل نضال وطني ، بين الأوساط العمالية ٠ وكانت تشجع الاتجاهات السياسية الرجعية ، وتقدم الخدمات المادية والمعنوية التي تقوي الحركات الرجعية ٠ والى جانب ذلك فقد كانت تقوم بدور الجاسوس المحترف حتى على الفرنسيين ومشاريعهم وتصرفاتهم ، وحركة المقاومة ضدهم ٠ وكثيرا ماكانت تغذي الكره للفرنسيين وتشجع كثيرا من الاضطرابات ضدهم بقصد اضعافهم وتهيئة السبيل لاحلال النفوذ الانكليزي محل الفرنسي ٠ وعندما اقتلع النضال الوطني العنيف الاعتراف بالاستقلال عام ١٩٣٦ ، ووقعت المعاهدة بالأحرف الأولى بين فرانسا وسورية ، وخاف المستعمرون من أن يجرفهم هذا النضال ، قاومت شركة

---

(١) ألف باء رسالة بيروت عدد ١٩٣٣/٣/٣١

(٢) الف باء عدد ١٩٣٢/٤/٩ ٠

(٣) يقول مواسل الف باء من بيروت في عدد ٩٣٣/٧/٢٥ :

« ان مدير الشركة انكليزي واسمه المستر « كبوت » ومستشاره فرنسي ٠ فالمدير يعمل للدعاية لسياسة دولته ومثله المستشار ٠ الأول يوظف من المواطنين من يقوم بهذه الدعاية ، والثاني كذلك ومن هنا انتشرت في المدينة دعايتان : انكليزية وفرنسية ٠ وكذلك وجد حزب يعمل للدعاية الانكليزية وآخر للفرنسيين ، وانقسمت السياسة الى قسمين اجنبيين ٠٠٠ وحصرت وظائف الشركة بين العاملين للدعاية فقط » ٠

البترول الحكم الوطني الذي قام عام ١٩٣٦ ، ومابعده ، ولعبت دورا في التآمر ضده ، واثارة الرجعيين العملاء ، ومدهم بالمال وحتى بالسلاح ليثوروا عليه في أكثر من بقعة من الوطن السوري . وقد تبدى هذا في الجزيرة بشكل خاص ، حيث كانت ظهرت تباشير النفط وظن بوجود كميات وفيرة منه . فدفع أعداء الحكم الوطني من المستعمرين وعملائهم العصاة حتى الى طلب فصل الجزيرة عن سورية وابقائها تحت الانتداب الفرنسي المباشر . كما لعبت الشركة عند انهيار فرانسا في الأيام الأولى من الحرب العالمية الثانية ، وعند طرد قوات فيشي من سورية على يد الانكليز وفرانسا الحرة ، دورا هاما ، في الدعاية للاستعمار الانكليزي ، وفي العمل لتوطيد نفوذه في البلاد .

شركات توزيع مشتقات البترول

هذه الشركات مرتبطة ، مبدئيا ، بالرسمال التجاري ، لا الانتاجي ، باعتبارها ، من حيث المبدأ ، تعمل على تغيير شكل الرسمال من سلعي الى نقدي . ولكن هذه الشركات لابد لها من نقل مقدار من رسمالها لتوظيفه في سورية لتأمين نفقات محلات فروعها ومستخدميها وكومسيون وكلائها . فنحن عندما نبحث اذن شركات التوزيع ، فانما ندخل في بحثنا هذا القسم من رساميلها . وهذا أولا .

ثم أن أسعار هذه الشركات غالبا ماتبتعد عن القيمة ، بسبب الوضع الاحتكاري الذي تتمتع به ، وحماية السلطات لها وضرورة المادة بالنسبة الى حياة الناس المعاشية والاقتصاد الوطني . ولهذا تصبح هذه السلع التي يعمل رسمال شركات البترول المصدر الى سورية ، على تصريفها وسيلة لاستنزاف قسم آخر من ثروتنا الوطنية . وهو قسم هام اذا عرفنا ضخامة الكميات التي تستهلكها سورية من مشتقات مادة البترول . مما يؤثر تأثيرا هاما على تطور وطننا اقتصاديا ، وهذا ثانيا .

أما الاعتبار الثالث الذي دعانا الى بحث هذه الناحية هنا ، فهو أن قسما هاما مما يستهلكه الوطن من هذه المادة ، أصبح ، بعد بناء مصفاة طرابلس ، عام ١٩٤٠ ، من قبل الرساميل الأجنبية ينتج بأيد عربية .

كما أن الصلة الوثيقة القائمة ، أخيرا بين البترول ومشتقاته ، هي عامل ايجابي في ربط هذا البحث ببحث البترول .

. . .

لقد أصبح البترول حاجة من حاجات سورية الأساسية . فهي بلد لم يتوفر فيه الفحم الحجري ، وغاباته ضئيلة ، وزادت في ضآلتها وحشية الأتراك في استنزاف هذه الثروة الوطنية ، من قبل . كانت أهمية البترول في السنين

الأولى من الانتداب تتبدى قبل كل شيء في الانارة ، فلم يكن أي بيت يخلو من مصابيح زيت الكاز المتعددة . كما كانت الشوارع في القرى وكثير من المدن تنار بالزيت أيضا . وظل هذا ينافس الكهرباء في الانارة ، بعد تكون شركاتها في كثير من المدن ، منافسة واسعة ولمدة طويلة وهو مايزال تقريبا حتى الآن مصدر النور في معظم أنحاء ريفنا .

وتأتي أهمية « زيت الكاز » ثانيا كمادة للطهي في البيوت . فقد أخذ ينافس الحطب والفحم في هذا الميدان منافسة جدية لسهولة اقتنائه ، ويسر احتراقه ، وسرعة الطهي عليه .

ومع انتشار السيارة والمحرك الانفجاري ، أخذت الحاجة تشتد الى مادتين آخريين من مشتقات البترول هما البنزين والمازوت . ونظرة واحدة الى أرقام تطور السيارات ترينا تعاظم الحاجة الى هاتين المادتين . زد على ذلك انتشار مدافىء البيوت التي تستهلك المازوت وزيت الكاز ، انتشارا كبيرا في البلاد لاسيما في الفترة الأخيرة من مرحلة الانتداب وبعدها ، وقضائها القضاء الكامل تقريبا ، في المدن خاصة ، على تدفئة الفحم والحطب .

اذن فمشتقات البترول تلعب دورا أساسيا في حياة سورية المعاشية والاقتصادية . ومن هنا كان خطر شركات التوزيع الأجنبية لهذه المشتقات . فهي تملك توزيع المادة التي تهم كل فرد من أفراد الشعب وتنعم بحماية السلطات الاستعمارية . ولذلك كانت أداة هامة في استنزاف جانب كبير من ثروتنا الوطنية ، يضاف الى ماتستنزفه الشركات الاحتكارية الأخرى .

كانت مشتقات البترول التي تحتاجها سورية تتأمن عن طريق مراكز اقامتها في سورية ، أهم الشركات البترولية العالمية كشركة شل ،وسوكوني فاكوم ، والستاندارد وغير ذلك . كما كان الرسمال الوطني أحيانا يستورد هذه المشتقات من هذه الشركات رأسا لتقوم مراكزه بالتوزيع . ولكن هذا الرأسمال لم يستطع المزاحمة ، ولم يبق أمام معظم أصحابه أخيرا الا التحول الى وكلاء للتوزيع ، لقاء عمولة معينة يأتمرون بأمر الشركات الأجنبية ، وينفذون مخططها .

هذه الشركات لم تقتصر في استنزاف قسم كبير من ثروتنا الوطنية ، على انتهاج طريق العرض والطلب ضمن الاحتياجات الاقتصادية ، بل كثيرا ماكانت تلجأ الى أساليب كثيرة لاستنزاف مايمكن من الربح . فهي اما أن تلجأ الى تقليل المادة في الأسواق فيكثر الطلب ، ويزيد في كثرته الخوف من فقده أو ارتفاع سعره المقبل ، وزيادة الطلب ، هذه أداة هامة تفسح المجال واسعا أمام المضاربات ورفع الأسعار الى حد كبير . واما أن تلجأ الى رفع الأسعار ، بكل بساطة ،

مستفيدة من الحاجة الملحة الى هذه المادة ، وعدم امكان تأمينها من جهات أخرى فتحقق بذلك أرباحا احتكارية عالية • كانت أسعار الشركات شديدة الحساسية لكل انخفاض في قيمة الفرنك لا لارتفاعها ، ولكل خبر سياسي عالمي يحمل رائحة انفجار البارود • وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية ، استطاعت هـــذه الشركات ، وحتى كثير من متعديها أن يجنوا الأرباح الطائلة ، عن طريق التخزين الاحتكاري ، ورفع الأسعار المتواصل والشاقولي أيضا • وقد اضطرت السلطات الحاكمة الى اخضاع بعض مشتقات البترول الى نظام التقنين • فنشأ في السوق سعران ، سعر رسمي وسعر أسود بينهما فرق كبير ، رغم غلاء السعر الأول وتصاعده المستمر • وكان ارتفاع أسعار هذه المواد يسرع في ارتفاع أسعار مواد أخرى : كأجور ركوب السيارات والشحن بها ، وأثمان بعض السلع ، وغلاء تعرفة الكهرباء • وكثيرا ماكان سوء التوزيع يؤدي الى نشوء الطوابير الطويلة ، لاسيما في أيام الشتاء القارصة ، عندما كان يصطف الناس صفوفا طويلة ، يحمل كل فرد منها وعاءه ، وينتظر رحمة الموزع ، وقد تنتهي الكمية المعينة للتوزيع والكثيرون مايزالون في انتظار دورهم الذي يعاودونه في مناسبة أخرى • وفيما يلي قصاصـــات تبـــين ألوانـــا من تعسف هـــذه الشركات في فترات مختلفة :

« مايزال وكلاء شركات البترول والبنزين في الحاضرة ، متفقين عـــلى رفع الأسعار • والاقبال على مشتري هذه المواد طبيعي ، لعدم امكان الاستغناء عنها • والأهلون يعانون أشد الألم من هذا الاتفاق ، حيث يبيع صندوق البترول من عيار ١٥٠ بواحد وسبعين قرشا ذهبيا ، ومن عيار ١٢٥ بثمانية وستين قرشا ، والبنزين بمائة وعشرين قرشا ذهبيا »(١) •

« لا حديث للناس في هذين اليومين الا عن غلاء زيت الكاز وزيادة أسعاره ٩٠٪ تقريباً وهذا السائل كما لايخفى ركن من أركان الحياة العائلية »(٢) •

« رفعت شركات الكاز والبنزين أســعار صفائح الكاز عشـرة قروش سورية ، وأسعار صفائح البنزين خمسة قروش ، وليس هناك من سبب غير طمع الشركات المذكورة • ومن يعود الى رقم الاستهلاك العام يدرك فداحة هذه الضريبة المباشرة التي تفرضها الشركات على رقاب الأهلين • وانا نرجو أن تهتم وزارة الداخلية ، والمجلس البلدي ، بهذه الزيادة التي أوحت بهـــا الاطماع وحدها ، فيعملان على ازالة هذا الحيف عن الأهلين المساكين الذين لايعلمون من أين يتلقون المصائب »(٣) •

(١) الف باء عدد ٢٤٠١ تاريخ ١٩٢٨/١٢/٧ (عن أخبار بيروت) •
(٢) الف باء عدد ١٩٣٢/٩/٣ •
(٣) الف باء عدد ١٩٣٣/١٢/١٤ •

« عاد وكلاء شركات البنزين والزيوت الى الاتفاق على رفع أسعار البنزين فجعلوا ثمن الصفحة الواحدة ٦٠ قرشا سوريا بعد أن كان ١٥٠ ـ ١٥٢ ٠ وقد تذمر أصحاب السيارات وسائقوها من هذا الاحتكار ،وقرروا رفع عريضة الى الحكومة يطلبون منها وضع حد لاطماع هذه الشركات »(١) ٠

« كتبت رئاسة البلدية الى وزارة الداخلية (دمشق) تلفت نظرها الى اقدام بائعي الكاز والبنزين على مزج هذه الزيوت بالماء ، وبيعها بهذا الشكل في الأسواق وطالبت البلدية الوزارة باصدار مرسوم يقضي بمجازاة هؤلاء(٢)٠

« علمنا أن شركات الكاز والبانزين تمنعت عن انزال الكاز والبنزين الى الأسواق التجارية اثر رفعها الأسعار وذلك ريثما يتصرف الكاز الموجود عند الباعة ويستهلك الموجود منه بين أيدي الناس عندئذ يباشر ببيع ما لديها بالأسعار الجديدة المرتفعة »(٣) ٠

ويمكننا أن نعتبر اضراب سائقي السيارات الذي اندلع في آذار ١٩٣٣ في بيروت ، احدى الصور التي يعبر بها الشعب عن نقمته ضد استثمار هذه الشركات الأحتكارية ٠ كان هذا الاضراب عاما شاملا اضطر السلطات الفرنسية الى اتخاذ التدابير الكثيرة لتأمين النقل بين مختلف المدن الهامة ، بالاعتماد على الشركات الأجنبية كشركة الأوتوروتيير ٠٠٠ كانت مطالب السائقين كثيرة من بين أهمها تخفيض أسعار البنزين المرتفعة ، والغاء امتياز شركة الأوتوروتيير الأجنبية ٠ وقد تضامنت مدينة بيروت مع المضربين فأغلقت حوانيتها عدة أيام ٠ وفي محاولة لانهاء الاضراب حضر الى بيروت مدير شركة شل وأبدى استعداده لتخفيض خمسة قروش على سعر صفحة البانزين ٠ غير أن الشركات الأخرى كالسوكوني فاكوم ، والستاندار ، وغيرها هددت شل بالعودة الى المضاربة اذا قبلت بالتخفيض فامتنعت شل عن التخفيض ٠ وتواصل الاضراب مدة أخرى(٤)٠

خط حديد طرابلس ـ الناقورة

كان من جملة المشاريع التي أراد الرسمال الفرنسي سابقا ، القيام بها في سورية ولبنان هو مد خط حديد طرابلس ـ الناقورة ٠ وجرت مفاوضات عديدة بين ممثلي الاستعماريين الفرنسي والانكليزي بشأن مد هذا الخط لم تؤد الى نتيجة ايجابية حاسمة ٠ فلما اشتعلت الحرب ، وأصبحت الضرورة

---

(١) الف باء عدد ٩٣٤/٥/١٥ ٠
(٢) الف باء عدد ٩٣٤/٧/٢٧ ٠
(٣) الف باء عدد ٣٤/٦/٣٠ ٩
(٤) راجع عدد ٩٣٣/٣/٢١ ٠

ماسة لمدة هذا الخط عمد الرسمال الانكليزي مستفيدا من ضعف مواقع الرسمال الفرنسي والسلطات الفرنسية ، الى مد هذا الخط في السنوات الأولى من الحرب · كان الخط ، في هذه الظروف ذا أهمية حربية قبل كل شيء ، ولكنه كان أيضا ذا أهمية تجارية · فبواسطته أصبح بالامكان وصل باريس بالقاهرة ووصل أهم المرافىء التجارية على شاطىء البحر الأبيض كطرابلس وبيروت وحيفا بعضها ببعض ·

لقد استفادت السلطات الانكليزية من ظروف الحرب القاسية لتنفق أقل مايمكن على مد هذا الخط · فأصحاب الأراضي التي استملكت للخط ، والبيوت التي هدمت في سبيله ، لم يعوض عليهم آنذاك · والأجور التي دفعت للعمال العرب كانت من النقد الورقي المصدر لقاء كفالة من الجنيهات لـم تدفع · واستخدمت السلطات كل مايلزمها من مرافق البلاد دون تعويض ، واستعملت الخط واستثمرته دون مقابل · وهذا ماعبرت عنه صوت الشعب في عددها الصادر في ٦/٩/٩٤٦ ، مطالبة باستملاكه دون مقابل ·

وعندما تبين لانكلترا أن الخط لم يحقق الأرباح الطائلة بسبب مزاحمة السيارات والبواخر ، بالاضافة الى ماكان يبدو لها من مستقبل قاتم لهذا الخط عندما ستنفذ مخططها الاستعماري في خلق دولة اسرائيل على حساب العرب ، فضلت أن تبيع هذا الخط من الحكومة اللبنانية · « فتنازلت » عنه عام ١٩٤٦ اليها لقاء مبلغ ٥ملايين ليرة سورية · لقد بيع الخط بحالة يحتاج معها الى أموال طائلة للاصلاح ، وزمن طويل يعطل فيه الاستثمار ، كما يحتاج الى أموال كثيرة للتعويض على أصحاب الحقوق المتبقية · وهكذا مدت انكلترا هـذا الخط واستثمرته عددا من السنين ، ثم « تنازلت » عنه لقاء هـذا المبلغ الضخم ، وبالصورة التي ذكرت ·

شركات احتكارية أخرى

على أثر احتلال سورية ولبنان ، ابان الحرب ، من قبل القوات الانكليزية وقوات فرانسا الحرة ، عمد الرسمال الانكليزي الى التغلغل في البلدين · ونظرا الى أهمية المواد الغذائية الفائقة في ظروف الحرب ، لجأ هذا الرسمال الى فرض سيطرته في هذا المجال · فاحتكرت مؤسسة الميرة الانكليزية شراء القمح والشعير وغيرهما ، وتزويد السلطات المحلية بهذه المواد الحيوية · وعن طريق هـذا الاحتكار تحمل الفلاح السوري خسائر فادحة ، عن طريق اضطراره الى بيع القسم الأعظم من محصوله الى هذا الاحتكار بأسعار متدنية · كما تحمل الشعب السوري خسارات مماثلة أيضا عن طريق دفعه الأموال الطائلة ثمن الحبوب التي تنبت في أرضه ، ويجنيها فلاحه ورسماله ، ثم يجبر على شرائها

من هذا الاحتكار ذاته بأسعار مرتفعة · وهذا عدا عن أن طحين هذه الحبوب المقدم لاستهلاك الشعب كان يتضمن خلائط مختلفة متنوعة تبدأ بالحمص والعدس والنخالة وتنتهي بالحصى ·

كان الفلاح مجبرا على تقديم الكمية المفروضة عليه من الحبوب ، والمقدرة من الاحتكار ذاته حسب مساحة الأرض ونوعها · وهذه الكمية المفروضة عليه ينال لقاءها ثمنا هو أدنى بكثير من أسعار الحبوب في السوق العادية · وكثيرا مايكون التقدير أعلى من طاقة الأرض على الانتاج بشكل عام · أو أن يكون المحصول دون النصيب المفروض نتيجة العوامل المختلفة · آنذاك يجبر الفلاح على شراء مانقصه من السوق الحرة ، وبأسعار باهظة ،ليقدم نصيبه الى الاحتكار وبأسعار زهيدة ·وكان هذا الاحتكار يستطيع ، بعد تأمين بعض الحاجات المحلية ، أن يبيع الحبوب حيث يجد الربح الأوفى ، سواء في أسواق سورية بالأسعار العالية ، أو في الخارج ، مستفيدا من صعوبات الحرب ، وحاجة الانسان الى لقمة العيش ·· وبذلك جنى هذا الاحتكار أرباحا طائلة من دم الفلاح وعرقه ، ومن دم الشعب السوري كله · وقد قدر الاستاذ ماناسا أرباح هذا الاحتكار في عام ١٩٤٦ وحده بعشرة ملايين ليرة سورية ·(١)

ـ كما احتكر الرسمال الانكليزي استيراد بعض المواد الغذائية الأخرى كالسكر والرز وغيرهما · فكانت الشركة الانكليزية التي حازت على احتكار استيراد هذه السلع تبيع المؤسسات التجارية المحلية كيلو السكر ب (٧١) قرشا سوريا في حين كان يكلف في انكلترا ٢١ قرشا سوريا(٢) · واذا عرفنا حاجة سورية ولبنان الملحة الى مثل هذه المواد وفقرها بها ، أمكن تصور الأرباح الطائلة التي جنتها هذه الشركة من هذا الاحتكار ·

وهذان الاحتكاران لم يقتصرا اطلاقا على وجههما الاقتصادي ، بل كانا دائما وسيلة للتغلغل الاستعماري ، وأداة للضغط على السياسة الداخلية والخارجية لحكومتي البلدين لتوجيهها في غير مصلحة الشعبين ·

· · ·

مما تقدم كله نتبين أهم مؤسسات الرسمال الانكليزي في سورية ولبنان مرحلة الانتداب · وليست لدينا معلومات دقيقة عن مجموع هذا الرسمال الموظف في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي · كل مانعلمه أن هذه التوظيفات قليلة الشأن من حيث مجموع المبالغ الموظفة ، ولكنها تبقى ، نقطة انطلاق هامة في التغلغل الاستعماري الانكليزي ، وفي اضعاف مواقع الاستعمار الفرنسي ، لاسيما في السنوات الأخيرة من المرحلة المدروسة وبعدها ·

---

(١) ماناسا : منهاج اعادة بناء الاقتصاد اللبناني واصلاح الدولة · عام ١٩٤٨ ص ١٤٥ ·

(٢) صوت الشعب : عدد ٣٠/٧/٩٤٧ ·

ب : ـ الرسمال الايتالي

هذا الرسمال ضئيل جدا في سورية ، سواء أكان الأمر يتعلق بما قبل الحرب العالمية الأولى أو بالمرحلة الانتدابية • ويمكن اعتبار « بنك دي روما » أهم مؤسسة تمثل هذا الرسمال •

هذه المؤسسة هي فرع للشركة الأم ، باشرت أعمالها في سورية عام ١٩١٩ ، وأسست ثلاثة فروع لها في بيروت ودمشق وحلب • ثم أسست ثلاثة فروع أخرى في حمص واللاذقية وطرابلس • وتكاد أعمالها تنحصر في الصرافة •

أما البنك الأم فقد أسس عام ١٨٨٠ ، برسمال قدره ٢٠٠ مليون لير ايتالي ، زاد فيما بعد ، وهو مدفوع بكامله وموزع على مليوني سهم • وقد كان لهذا البنك عام ١٩٣٠ ، ١٢٢ فرعا في ايتاليا ، و ١٧ فرعا في مدن شواطىء البحر المتوسط •وقد وزع أرباحا لأسهمه منذ عام ١٩٢٠ بمعدل ٨٪ وفي عام (١٩٢١) ٦٪ ، ولا شيء عن عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، ثم ٥٪ لعام (١٩٢٤) ، و ٦٪ عن أربع سنوات انتهت في عام ١٩٣٠ • وفي عام ١٩٣٤ أعلن البنك في سورية ، عن استعداده لقبول الاكتتاب للأسهم المالية التي ستصدرها الحكومة الايتالية • وهي أسهم تستهلك في ٩ سنوات وتعطي فائدة قدرها ٤٪ سنويا • وفي السنوات الخمس الاولى يجري عليها سحب جوائز ، كل عام مرتين ، ذات قيمة مغرية •

ويبدو أن رقم أعمال هذا البنك لم تكن على جانب كبير من الأهمية ، وهذا طبيعي بالنسبة الى مزاولة نشاطه في بلد تتقاسمه الاحتكارات الفرنسية، بتشجيع ومساعدة السلطات ذاتها • لذلك كان يستعمل مختلف الطرق لتشجيع الآخرين على التعامل معه • فهو يقول مثلا في اعلان له « انه البنك الذي يملك أكبر رسمال بين جميع الشركات المالية الموجودة في بلاد الانتداب ، وهو يثابر على تشجيع الطبقة المتوسطة التي مازالت تتعاطى الأعمال معه • لذلك قرر اجراء تسهيلات لهذه الطبقة تمكنها من السحب من ودائعها ، وقرر ابقاء الفائدة ٣٪ » •

ج : ـ الرسمال العربي

ظلت سورية ولبنان ، طوال أيام الانتداب ، تعيشان في وحدة اقتصادية تامة . ولم تعرف الرساميل السورية واللبنانية أي حد يفصل بينها . في حين أن هذين البلدين أحيطا بأسيجة شديدة من الحواجز الجمركية مع العراق وفلسطين والأردن ومصر ، بشكل خاص . وأصبح ، لهذا ، تنقل الرساميل بين المنطقتين الانكليزية والفرنسية خاضعا لقيود ثقيلة كثيرة . وقد كان للسياسة الاقتصادية الاستعمارية التي انتهجتها فرانسا في سورية ولبنان آثارها السيئة على نمو الاقتصاد السوري ، فاضطرت الناس الى الهجرة ، واضطر كثير من الرأسماليين والصناعيين الى نقل رساميلهم وحتى صناعتهم الى الاقطار المجاورة كفلسطين ومصر والعراق .

ومع هذا كله ، فقد كانت سورية ولبنان ، في المرحلة الانتدابية ، مسرحا لنشاط مالي عربي رغم أنه كان مايزال ضئيلا ولم يكن خاليا من مساهمات أجنبية الى هذا الحد أو ذاك . وقد تمثل هذا بشكل خاص في تأسيس « بنك مصر وسورية ولبنان » .

ففي عام ١٩٢٩ تم تأسيس هذه المؤسسة من قبل متمولين سوريين ومصريين على رأسهم بنك مصر ، برأسمال قدره مليون ليرة سورية ، مدفوع نصفه . ويسيطر العنصر المصري على ادارة البنك رغم أن الأسهم كانت موزعة تقريبا مناصفة بين السوريين والمصريين . كان مركز البنك الرئيسي في بيروت، وكان له فرعان آنذاك أحدهما في دمشق وآخر في طرابلس ثم زاد عدد الفروع . وقد نص نظام هذا البنك على أنه يعمل على تمويل الأعمال التجارية والصناعية وقد اقتصرت أعماله ، عمليا ، على أعمال الصرافة التجارية ، وهو يساعد كثيرا على تنمية العلاقات التجارية بين مصر من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى(٢) .

---

(١) الف باء ١٩٣٤/٣/٣٠ .

(٢) ذكرت جريدة الف باء في عدد ١٩٢٩/٦/٨ أن رئيس الجمهورية اللبنانية وافق على انشاء هذا البنك بناء على الطلب المقدم من طلعت بك يكن رئيس بنك مصر ، وبنك مصر ـ فرانسا ، ومن السيد طلعت بك حرب ، نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر ، ومن السيد واصف بك عز الدين التاجر الملاك الطرابلسي ، برأسمال قدره مليون ليرة سورية .

تأثير الرسمال الأجنبي والسياسة الاستعمارية على تطور سورية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا

ـ مدخل ـ

لم يكن « الانتداب » عمليا بالنسبة الى سورية أكثر من تعبير دبلوماسي ناعم لاخفاء الحكم الاستعماري المباشر . فلئن اعترف نظام « الانتداب » بتطور سورية وجدارتها بالاستقلال والحرية مبدئيا ، وأقر ضرورة وجود دولة كبرى تساعد سورية في تطورها الاستقلالي ، وتقدمها الاقتصادي والسياسي والفني والاجتماعي ، فان واقع الانتداب لم يكن غير الاحتلال العسكري المباشر ، واستخدام القوة في قمع كل حركة تحررية فيها ، ومركزة السلطات كلها في يد ممثل السلطة الاستعمارية ، واستخدام هذه السلطة في صالح الاحتكارات الفرنسية أولا والأجنبية ثانيا ضد المصلحة الوطنية السورية ، وتطوير سورية لافي الطريق التي تنسجم وأماني شعبها في الحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي ، بل في الطريق التي تنسجم ومصالح هذه الاحتكارات والبلد المستعمر فرانسا . لهذا فعند بحث العوامل المؤثرة على تطور سورية في هذه المرحلة الانتدابية ، لايمكن اغفال السياسة الاستعمارية والاقتصار على الرسمال الأجنبي فقط . بل لابد من الجمع بينهما ، لأن الجوهر الذي ينبعثان منه هو الاستثمار والاستعمار . والهدف الذي يسعيان اليه هو توطيد هذا الاستثمار وتشديده ، واحكام الطوق الاستعماري في رقبة الشعب السوري . كانت السياسة الاستعمارية في سورية تعبيرا عن مصالح الرسمال المالي الفرنسي ، هدفها استخدام السلطة الحكومية في ازالة العقبات التي تقف أمام تطور استثمار الرسمال الأجنبي لخيرات سورية ، ومنتوج شعبها ، وفتح كل الطرق الممكنة أمام تشديد هذا الاستغلال . كما كان الرسمال الفرنسي خاصة ، يعمل على توطيد السيطرة الاستعمارية ، ويساهم كل المساهمة في تنفيذ السياسة الاستعمارية . ولم يتحطم هذا التلاحم بين السياسة الاستعمارية والرسمال الفرنسي خاصة ، الا حين تحطمت السياسة الاستعمارية في سورية ، ونالت سورية استقلالها السياسي ، فأصبح الرسمال الفرنسي وجها لوجه أمام سلطة الرسمال الوطني ، وتحولت السلطة الحكومية من أداة فعالة في سبيل توطيد استثمار الرسمال الأجنبي واستقلاله ، الى أداة فعالة ، الى حد كبير ، ضد هذا الاستثمار والاستغلال .

وقبل الدخول في البحث لابد لنا من تذكر الأمور التالية ، نظرا لما كان لها من أهمية وتأثير على تطور سورية في هذه المرحلة :

١ : ـ معاهدة عام ١٨٣٨ التجارية التي عقدت بين انكلترا والامبراطورية العثمانية ثم شملت معظم الدول الأجنبية ، وكان من نتائجها أن بقيت تعرفة الرسوم الجمركية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، التعرفة ذاتها التي كانت قبل اندلاعها ، أي ١١٪ من قيمة السلعة ، وبقيت هذه التعرفة جوهر السياسة الجمركية ، كما قلنا .

٢ : ـ المادة ١١ من نظام الانتداب التي تنص :

« على الدولة المنتدبة أن تعمل على ألا تتخذ أي تدبير ، في سورية ولبنان ، من شأنه أن يجعل رعايا وشركات وجمعيات دولة من دول عصبة الأمم في وضع أدنى من وضع رعاياها الخاصين ، وشركاتها وجمعياتها ، أو رعايا وشركات وجمعيات أية دولة أجنبية أخرى ، سواء في ميدان الضرائب والتجارة أو في مجال ممارسة الصناعة والحرف والنقل البحري ، ومعاملة الناقلين بحرا أو جوا . كما أن على هذه الدولة ألا تعامل ، في سورية ولبنان ، السلع الواردة والصادرة من والى أية دولة عضوة في العصبة ، معاملة مفضلة ، وأن تؤمن حرية النقل عبر أراضي الدولتين ، ضمن شروط واحدة .

... على أن الدولة المنتدبة ،تستطيع بعد مراعاةالشروط السابقة ،أن تفرض الرسوم الجمركية التي تراها ضرورية ، أو تطلب من الحكومات المحلية فرضها ، كما تستطيع الدولة المنتدبة ، والحكومة المحلية العاملة بتوجيهاتها ، أن تعقد أيضا اتفاقات جمركية خاصة مع البلدان المجاورة لأسباب يستدعيها الجوار » .

٣ : ـ ولما كانت الولايات المتحدة قد انسحبت من عصبة الأمم ، وأصبح ، بالتالي ، نص المادة ١١ من نظام الانتداب لايشملها ، فقد عمدت الى الاتفاق مع السلطات الفرنسية كي تؤمن لنفسها الميزات التي تضمنتها هذه المادة . وبذلك تم اتفاق بين الطرفين في ١٩٢٤/٤/٤ .وقضت المادة الثانية والسادسة من هذا الاتفاق بما يلي :

« م٢ : ـ ان الولايات المتحدة ورعاياها ، تتمتع وتستفيد من جميع الحقوق والمزايا التي ضمنتها نصوص الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها ، وان لم تكن الولايات المتحدة من أعضاء عصبة الأمم .

م٦ : ـ كل تعديل يطرأ على نصوص الانتداب لايكون له أي تأثير على هذا الاتفاق ما لم توافق عليه الولايات المتحدة » .

٤ : ـ لقد أقر مؤتمر الصلح المنعقد في ١٩١٩/١/٣٠ فصل البلدان العربية ، ومنها سورية ، عن تركيا ، كما وافق في ١٩١٩/٤/٢٨ على ميثاق عصبة الأمم ، الذي فرضت مادته ٢٢ نظام الانتداب على البلاد العربية المنفصلة عن تركيا ، ومنها سورية · كما أقر مؤتمر سان ريمو المنعقد في ٩٢٠/٤/٢٦ ، توزيع البلدان العربية المنتدب عليها بين فرانسا وانكلترا · وبذلك اقتطع من سورية الطبيعية فلسطين والأردن ، وجزء من أراضيها الشمالية · ووضع ماتبقى تحت الانتداب الفرنسي ·

٥ : ـ انتهج الاستعمار الفرنسي سياسة تجزئة لما تبقى من سورية · فأعلن غورو في أول ايلول ١٩٢٠ · دولة لبنان الكبير ، أي قضي بالحاق قسم واسع من سورية بجبل لبنان وتأليف دولة منفصلة عن سورية ، وفي ٨ منه أعلن عن انشاء دولة حلب · وفي ٢٣ منه أنشأ دولة العلويين ، ثم دولة الدروز · وبذلك أصبحت سورية المنتدب عليها مؤلفة من خمس دويلات هي دولة دمشق ، ودولة حلب ، ودولة لبنان الكبير ، ودولة العلويين ودولة الدروز ، مع انشاء نظام خاص للواء الاسكندرون وابقائه مرتبطا بدولة حلب · وفي ١٩٢٢/٦/٢٨ أعلن غورو اتحادا بين دول حلب ودمشق والعلويين · وفي ١٩٢٤/١٢/٥ ألغي الاتحاد المذكور ، ووحد دولتي حلب ودمشق في دولة واحدة هي الدولة السورية ابتداء من أول كانون ٩٢٥/٢ مع الابقاء على الأوضاع الأخرى ·

٦ : ـ انتهج الفرنسيون في سورية سياسة السيطرة التامة · فحرمت أجهزة الحكم المحلية من أي استقلال في السلطة · ولم تنعم البلاد بنوع من الحكم الوطني النيابي الا خلال عامي ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ اثر توقيع المعاهدة · ثم عاد التحكم الاستعماري الى سابق عهده حتى عام ١٩٤٣ ، عندما تمتعت البلاد بالحكم الوطني النيابي الاستقلالي وتم الاتفاق على استلام الصلاحيات · وفي هذه المرحلة الانتدابية ، وضعت واردات الجمارك والمصالح المشتركة تحت تصرف المفوض السامي المباشر ·

النتائج الاقتصادية

في الصفحات الماضية التي تحدثت عن الرسمال الأجنبي في عنفوان سيطرته ، في سورية ولبنان ، عرضنا لوحة عن توظيف هذا الرسمال في مختلف أهم ميادين الحياة الاقتصادية • وقد تبينت لنا ، من خلال هذا العرض ، صور متعددة عن كيفية استثمار الرسمال الأجنبي لخيرات بلادنا وجهود شعبنا ، ومدى هذا الاستثمار ، وارتباط ذلك بتطور بلادنا الاقتصادي• فنحن لن نعود اذن الى بحث النتائج الاقتصادية لتوظيف الرسمال الأجنبي في ميدان من الميادين الاقتصادية التي رأينا أبحاثها ، بل سنحاول ، فيما يلي ، عرض لوحة تكميلية موجزة ، عن النتائج الاقتصادية لهذا التوظيف بصورة عامة ، أي عن الشروط التي كان يتم فيها تجديد الانتاج السوري ، في فروع الانتاج الرئيسية ، نتيجة سيطرة الرسمال الأجنبي والاحتلال العسكري •

شروط تجديد الانتاج اللا رأسمالي الوطني

أ : ـ في الزراعة

عندما دخلت سورية في حوزة الاستعمار الفرنسي كان الريف السوري مكان الانتاج اللا رأسمالي ، وظل الأمر من حيث الأساس على ذلك حتى عند انتهاء هذه المرحلة • أي أن ٢٣ عاما مرت على دخول الريف السوري في نطاق سيطرة الرسمال الأجنبي دون أن يتمكن هذا الرسمال من اجراء تحويل جذري في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الريفية • وبمعنى آخر أن جماهير الفلاحين الواسعة كانت عاجزة خلال هذه الفترة الطويلة عن تطوير القوى المنتجة ، في الريف ، وعن تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية الموروثة عن الماضي السحيق ، وعن استبدالها بعلاقات رأسمالية متطورة • أي أن المتنفذين والاقطاعيين كانوا يخرجون دائما من عملية الانتاج المتجدد ، خلال هذا الزمن ، مالكين للقسم الأعظم من وسائل الانتاج والمنتوج ، في حين يخرج الفلاحون ، من عملية الانتاج ، دوما حائزين للقسم الأقل من وسائل الانتاج والمنتوج • كان تطور العلاقات الرأسمالية في البلاد المتطورة هو العامل الحاسم في القضاء على النظام الاقطاعي، وتصفية علاقاته في الريف • ولكن هذه العلاقات نفسها كانت تبقى على

العلاقات الاقطاعية في الريف السوري ، بل وتوطدها أحيانا • فكيف انتهى حادث واحد الى نتيجتين متناقضتين ؟ هنا يكمن أثر الرسمال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، في الريف •

ان أي بلد كان لايمكنه أن يسير في طريق التقدم والتطور اذا لم يطور وسائل انتاجه ، وينمي قواه المنتجة • وتنمية هذه القوى لايمكن الا عن طريق التجديد الموسع للانتاج ، وتحسين انتاجية العمل • والعامل الأول في التجديد الموسع هو تراكم الرساميل وتحويل قسم هام من المنتوج الفائض الى رسمال جديد يدفع الى حلبة الانتاج • فتأخر الانتاج في الريف السوري اذن هو ضعف القوى المنتجة وعدم امكان تطويرها ، وبالتالي هو ضعف التراكم الناجم عن سيطرة العلاقات الاقطاعية ، والرسمال الأجنبي والحكم الاستعماري •

كانت الزراعة قبل الحرب الأولى تشكل أساس الاقتصاد السوري • ويقدر السيد « م• روبين » أن ٦٠ ــ ٧٠ ٪ من السكان كانوا آنذاك يعيشون من الزراعة ، في حين كان يعيش ١٠ ــ ١٥ ٪ من الصناعة والتجارة(١) • وكان دخل سورية عام ١٩١٢ يقدر ب ٨٧٠ مليون فرنك ، يتأتى معظمه من الزراعة (٦١٠ ملايين فرنك) ويحتل قطاع الحبوب والخضار القسم الأعظم منه (٤٥٠ مليون فرنك)(٢) • أما الملكية فكانت نسبتها كما يلي :

٦٠ ٪ ملكية كبيرة ، و ١٥ ٪ متوسطة و ٢٥ ٪ ملكية صغيرة •(٣) و « أكثر الملكيات لاتستثمر من قبل أصحابها بل تؤجر للفلاحين ، والنوع الشائع هو المحاصصة » •

أما في نهاية المرحلة الانتدابية ، فكان توزع الملكية كما هو مبين في الجدول التالي :

---

(١) عظمة : تطور البنك التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٢٨ •
(٢) ج • سوريل : الانتداب وتوسيع سوريا الاقتصادي ص ١٢١ •
(٣) ج• سوريل : الانتداب وتوسع سوريا الاقتصادي س ١٢٦ •

الملكية الزراعيــة

(الملكية الصغيرة دون ١٠ هـ ، والمتوسطة بين ١٠ ــ ١٠٠ هـ ،
والكبيرة أكثر من ١٠٠ هـ)

المحافظات	الملكيات الارضية الخاصة			ملكية الدولة	المساحة العامة
	الصغيرة	الوسط	الكبيرة		
دمشق	١٧٨٠٠٠ ٪ ٢١	٢٨٨٠٠٠ ٪ ٣٤	٣٤٧٧٠٠ ٪ ٤٢	٢٤٥٠٠ ٪ ٣	٨٣٣٢٠٠
حوران	١٩٤٨٠٠ ٪ ٤٦	١٨٨٠٠ ٪ ٤٥	٢٧٠٠٠ ٪ ٦	١٠٩٠٠ ٪ ٣	٤٢٠٧٠٠
جبل الدروز	١١٠١٠٠ ٪ ٣٣	١٧٥٠٠٠ ٪ ٥٣	٤٥٠٠٠ ٪ ١٤	٠٠٠٠	٣٣٠١٠٠٠
حمص	٣٧٥٠٠ ٪ ٤	١٣٠٤٠٠ ٪ ١٢	١٥٧٠٠٠ ٪ ١٥	٧٢٠٠٠٠ ٪ ٦٩	١٠٤٤٩٠٠
حماة	٨٣٥٠ ٪ ١	١٤٥٢٠٠ ٪ ٢٤	١٩٤٦٠٠ ٪ ٣١	٢٦٩٢٠٠ ٪ ٤٤	٦١٧٣٥٠
لاذقية	١٧٥٠٠٠ ٪ ٢٨	٢٤٠٠٠٠ ٪ ٣٢	٢٠٧٠٠٠ ٪ ٣٣	٨٠٠٠ ٪ ١	٦٣٠٠٠٠
حلب	٢٦٤٨٠٠ ٪ ١٣	٦٤٥٥٠٠ ٪ ٣٠	٧٤٤٨٠٠ ٪ ٣٥	٤٦٢٨٠٠ ٪ ٢٢	٢١١٧٩٠٠
الفرات	١٣٣٢٠٠ ٪ ١٥	٢٨٦٣٠٠ ٪ ٣٢	٢٤٦٣٠٠ ٪ ٢٨	٢٢٤١٠٠ ٪ ٢٥	٨٨٩٩٠٠
الجزيرة	٥٥٦٠٠ ٪ ٥	٥٢٨٣٠٠ ٪ ٥٢	٣٤٢٨٠٠ ٪ ٣٤	٩٥٦٠٠ ٪ ٩	١٠٢٢٤٠٠
المجموع	١١٥٧٣٥٠ ٪ ١٥	٢٦٢٦٧٠٠ ٪ ٣٣	٢٣١٢٢٠٠ ٪ ٢٩	١٨١٥١٠٠ ٪ ٢٣	٧٩٠٦٤٥٠

(وزارة الاقتصاد الوطني : احصائيات مصلحة المساحة دمشق ١٩٤٥)

من هـذا الجدول نتبـين ان الملكيات الصـغيرة التي هي أقل من عشرة هكتارات ، كانت تجمـع فقط ١٫١٥٧٫٣٥٠ هـ من مجموع مسـاحة زراعيـة قـدرها ٧٫٩٠٦٫٤٥٠ هـ ، أي ما يقرب من ربع الاراضي الزراعيـة . أي ان الملكية الصغيرة ، على فرض وحدة القياسين بين احصاءي الملكية المذكورين ، قد تراجعت لصالح الملكية اللا صغيرة .

واذا عرفنا ان السـكان الريفيين كانوا يشكلون بعد نهـاية المرحلـة الانتدابية ما يقـرب من ٢٫٠٧٦٫٠٠٠ (١) ، وأن المالكين الـكبار والمتوسطين قليلو العدد جدا بالنسبة الى سكان الريف ، تبـين لنا أن قرابة مليوني ريفي كانوا يحوزون أكثر بقليل من مليون هكتار من الاراضي الزراعية ، أي بوسطي تقريبي يعادل نصف هكتار للشخص الواحد .

ولقد اعتبر الكسندر جيب أن الوحدة الزراعية السورية التي يمكن أن توفر لاسرة الفلاح المتوسطة العدد (٦ أشخاص) حياة كريمة ، ماديا ومعنويا هي أراضي لا تقـل عن عشرة هـ (٢) . ومن هـذا نتبين ان مالـكي هذه الملـكية الصغيرة كانوا يعيشون دون الحد الادنى الى هذا الحد أو ذاك .

هذا التملك الواسع للارض من قبل حفنـة ضئيلة من الناس ، وحرمان الملايين من الارض كليا أو من الحد الادنى للتملك الذي يسمح لعائلة الفـلاح بالعيش الكريم لم يكن كل شيء في الريف السوري . كان هـذا التملك يقوم على طرق استثمار تزيد في سوءاته ، وتفاقم شروط معيشة الملايين من الفلاحين . فاذا أجر المالك قطعة من أرضه للفلاح تطلب ريعا عقـاريا مرتفعا . وكثـيرا ما ينتهي الاستثمار بالمستأجر الى الخراب . واذا شـارك الفلاح في استثمارها وفقا لأشكال المزارعة المعهودة ، خرج المالك دائما بحصة الاسد ، وترك الفلاح يتخبط في بؤسه وديونه الربوية التي لا تكاد تنتهي الا بتحويله الى عبد للسيد في الريف ،، أو الى عامل مأجور في المدينة ، أو الى مهاجر خارج الوطن . ولعل الارقام التالية التي أوردها المفوض السامي عام ١٩٢٢ في تقريره ، تلقي بعض الضوء على هذا التحول الواسع المتكرر . فقـد كان عدد المحرومين من الارض في هذا العام ، وفي المناطق المذكورة تاليا :

٧٩٫٠٠٠ في لبنان (٣)
٤٢٧٫٠٠٠ في دولة سورية
١٥٥٫٠٠٠ في منطقة العلويين .
٠٦٥٫٠٠٠ في الاسكندرون .

---

(١) عدنان فرا : التصنيع في سورية ص ٣١
(٢) أحمد السمان : اقتصاديات سورية ص ١٥٣
(٣) كيتانيفارودسكي : سورية في لهب الثورة

وتتبدى أهمية هذه الارقام اذا نسبناها الى مجموع السكان الذي نملك أقرب احصاء عنه هو احصاء عام ١٩٢٣(١) :

لبنان الكبير	٦٢٨ر٨٦٣	
دولة العلويين	٢٦١ر١٦٢	
دولة حلب	٣٩٧ر٥٠٧	٦٠٤٥٠٧
اسكندرون	٢١٢ر٠٠٠	
دولة دمشق	٠٩٤ر٣٢٢	
دولة الدروز	٥٠ر٣٢٨	

يضاف الى ما سبق أيضا أدوات استثمار بدائية ، وشروط طبيعية متقلبة ، تجعل انتاجية الارض ضعيفة جدا (٢) ٠

لقد تطلب توطيد سلطة الرسمال الاجنبي والاستعمار في سورية ايجاد أساس اجتماعي مضمون لا سيما في الريف السوري ، الذي حوله الفلاح السوري الى ساحات معارك مسلحة في السنوات التسع الاولى من الاحتلال الفرنسي ٠ فوجد الاستعمار هذا الاساس في شخص الاقطاعيين وكبار الملاكين وزعماء العشائر وبعض رجال الدين ٠ فعمل على تقوية هذه القاعدة بأساليب وطرق متعددة :

عندما تحدثنا عن الاصلاح الزراعي الذي نفذته السلطات الاستعمارية تبينت لنا الاهداف الحقيقية ، والنتائج العملية لمثل هذا الاصلاح ٠ فكان في رأس هذه الاهداف والنتائج ، تقوية العلاقات الاقطاعية في الريف السوري على النحو الذي رأيناه من قبل ٠

ثم ان مختلف التشاريع المتعلقة بالعقارات كانت تسهل تغلغل الرسمال الاجنبي في الريف السوري ، وكان طريق هذا التغلغل الاساسي يمر عبر الاقطاعيين وكبار الملاكين ٠ كانت الكريدي تفتح لهؤلاء بالسهولة والسعة التي تتناسب وصلاتهم الحميمة بالسلطات الفرنسية الحاكمة٠كما كانوا يستفيدون من قروض هذه المؤسسات الاجنبية بالفائدة المعتدلة نسبيا ليقرضوها الى الفلاح بالشروط الاستعبادية ، على النحو الذي تبين لنا من قبل أيضا ٠ كما رأينا كيف كانت السلطات الاستعمارية تخضع مالية الدولة لصالح الاحتكارات

---

(١) آسيا الفرنسية عدد تشرين ٢ عام ١٩٢٣

(٢) يذكر الدكتور أحمد السمان في كتابه « اقتصاد سورية » ان مردود الهكتار المزروع قمحا ، وهي الزراعة الرئيسية في البلاد ، هو ٦٠٠ كغ في السنين العادية ، في حين ان مردوده في أوروبا يتراوح بين ١٥٠٠ ـ ٢٥٠٠ كغ ص ٣٠

والاقطاعيين عندما أقرت العمل باتفاقات تحمل الدولة وبالتالي المكلف السوري وأغلبه من العمال الفلاحين جزء من أعباء الفوائد العالية ، وتخففها عن كاهل المتنفذين والاقطاعيين وكبار الملاكين · وهذا عدا عن قروض المؤسسات العقارية الاجنبية التي كانت توظف في الزراعة عبر البنك الزراعي الحكومي ، وتذهب غالبيتها الى كبار الملاكين والمتنفذين ·

كان الاقطاعي في الريف سيدا اقتصاديا بالنسبة الى الفلاحين المحرومين من كل دعم اقتصادي · كانت بين يديه الاموال التي يحتاجها الفلاح لتجديد انتاجه ، وبين يديه البذار الذي يحتاجه الفلاح لموسمه · وهو الذي يستقبل ويضيف الجابي والدركي لتحصيل الضرائب ، وهو الذي يدفع بمنتوج الموسم الى تاجر المدينة أو التاجر المصدر · وكان موئل الفلاح في المدينة اذا استدان أو باع أو اشترى أو حوكم · وفي كل هذه الوجوه كان الاقطاعي يبرز دوما على حقيقته ، يبرز في دور الطفيلي الذي يريد استمرار حياة البذخ والترف على حساب حياة المئات من الكادحين ·

كما كان الاقطاعي في الريف سيدا اجتماعيا ، يستمد قوته من حراب المحتلين · فهو موضع الحفاوة عند المستشارين وزلمهم من أصحاب السلطة الوطنيين · وكلمتهم ومطالبهم لا ترد عند الموظفين الوطنيين · ورجال الدرك وقوى الامن الاخرى في خدمتهم ضد كل حركات لا تتفق ومصالحهم · وغالبية رجال القضاء يعملون على أن يكون الحق دائما الى جانبهم · فكان الفلاح أينما تحرك وفي أية قضية تعرض له ، يرى ويلمس عظم هذه السلطة الاجتماعية التي دعم بها الاستعمار أسياد الريف · حتى التعليم نفسه كان تحت وصاية الاقطاعي ، فان راق له فتح مدرسة في قرية أمكن فتحها ، وان لم يشأ لم تكن · وحتى برامج الدراسة تخضع لتوجيهه عندما يروق له افتتاح المدرسة · فالمعلم النشيط الوجداني مذموم · والتعليم الذي يتجاوز حدود مبادىء القراءة والكتابة خطر يجب استئصاله ·

ولقد لعب كثير من الاقطاعيين دورا قذرا حين حمل الفلاح السلاح ضد الاحتلال الفرنسي ، خلال السنوات التسع الاولى من عمر الاحتلال ، سواء في العلويين والدروز ، أو الغوطة أو سهول حمص وحماة أو حوران ، أو جبل الاكراد أو غيرها من المناطق الثائرة · كان هؤلاء الاقطاعيون عين السلطات الفرنسية في الريف تراقب حركات الفلاحين وتتلمس أخبارهم وتدل على مراكز لجوئهم وتموينهم ، ومؤيديهم · كما كانوا أحياناً يؤلفون الفرق المسلحة المناوئة للثورة لتفتك بالابرياء الشرفاء والثائرين ·

وكانت السلطات الاستعمارية تجد في الاقطاعيين وعائلاتهم وزلمهم خير

دعامة لتنفيذ سياستها الاستعمارية • ففي العلويين والدروز لعب الاقطاعيون دورا هاما في تنفيذ السياسة الاستعمارية القاضية بفصل هاتين المقاطعتين عن أمهما سورية • وكانوا جهاز المستعمر الاداري الانفصالي • وكانوا المحركين والدعاة للانفصال • وكانوا أبواق المشاريع الاستعمارية أمام لجنة الانتداب وعصبة الامم وغيرهما من المحافل الدولية والوطنية • وعندما تنكر الفرنسيون لمعاهدة عام ١٩٣٦ كان الاقطاعيون الأداة الضاربة بيد الاستعمار في الجزيرة ، والعلويين والدروز وغيرها ، يحملون السلاح ، ويهاجمون مراكز الحكومة الوطنية ، ويعتقلون بعض ممثليها ، ويجردون قواتها من السلاح ، ويهاجمون الوطنيين الشرفاء ، وينهبون ويقتلون ، ويعلنون ارادتهم بالانفصال والبقاء تحت حكم الانتداب الفرنسي •

وقد عمد الاستعمار الى توظيف أبناء الاقطاعيين وأعوانهم في مختلف مراكز الدولة الهامة • فكان هؤلاء الموظفون يد الاستعمار الوطنية المنفذة لسياسة مشاريعه وألاعيبه ، وقمعه • يفرضون الضرائب الفادحة على جماهير الشعب الكادحة ويتشددون بجباية الضرائب والغرامات دون رحمة ، ويقمعون بكل شدة مظاهرات الشعب وانتفاضاته • ويوافقون على منح الشركات الاجنبية امتيازات استعبادية ، ويسهلون كل طريق أمام استثمارها ، ويتشددون في قمع كل حركة عمالية ضدها • يبددون الاموال الطائلة على الموظفين الفرنسيين وأعوانهم ، في حين يشددون الخناق على معيشة الموظفين الوطنيين • ويسنون القوانين التي تؤمن مصالح المستعمرين على حساب جماهير الشعب • انهم يزورون الانتخابات ، ويعملون على شراء الضمائر ، ويكافحون كل اتجاه وطني ، في أية ناحية كانت ، ويشجعون كل تخاذل أمام المستعمر وكل وسيلة تؤدي الى اضعاف المقاومة الوطنية •

كان أول من تعاون مع السلطات المحتلة ، اثر وقعة ميسلون ، الاقطاعي علاء الدين الدروبي ، الذي أخذ على عاتقه توطيد الاحتلال ، وجباية ٢٠٠ ألف ليرة ذهبية فرضها المحتلون على الشعب السوري ، ثم توالى أبناء الاقطاعيين وكبار الملاكين على سدة الحكم ، يعملون بوحي الاجنبي ، ضد أماني الشعب ، ويضربونه بنار المستعمرين وسوطهم •

ومن نتائج دعم السلطات الاستعمارية للاقطاع هذا الريع الارضي المرتفع الذي يناله الاقطاعي من جهود الفلاح • ان الملكية الاقطاعية الواسعة ، وسيادة مبدأ من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك ، فرض على الفلاح المستأجر للارض أو الشريك المزارع تقديم ريع أرضي للاقطاعي لا نجده في البلاد الاوروبية • ولما كانت المزارعة هي شكل الاستثمار السائد في ظروف تملك الارض القائم في

سورية ، لذلك فاستعراض أشكال هذه المزارعة يعطينا فكرة عن ضخامة هذا الريع الارضي . كانت هنالك أربعة أشكال أساسية للمزارعة .

١ ـ طريقة المرابعة :

فيها يقدم الاقطاعي للفلاح الارض والسكن والماشية ، والبذار ، ويدفع الضريبة ، والفلاح لا يطالب بأكثر من عمله وعمل عائلته . وعند توزيع المحصول ، ينال الملاك ٣/٤ المحصول ويبقى للفلاح الربع فقط . هذا مع العلم أن أجور العمال الذين يحصدون المحصول يساهم فيها الفلاح بمقدار الربع . فاذا عرفنا غلاء أجور اليد العاملة في هذا الظرف بالذات لشدة الاقبال عليها ، وهبوط أسعار المحصول لتكاثر العرض ، وحاجة الفلاح للنقد لوفاء ديونه ، أمكننا تصور ما يبقى للفلاح من هذا الربع .

٢ ـ طريقة الشراكة الحموية :

فيها يقدم المالك السكن والارض ، في حين يقدم الفلاح العمل . أما النفقات الاخرى من بذار وماشية وغيرها فتدفع مناصفة . وبعد دفع الضرائب وغيرها من النفقات يقسم المحصول مناصفة .

هنا الفلاح يتحمل نصف النفقات ، بما فيها الضرائب التي هي خاصة بصاحب الارض كنتيجة للتملك أو التصرف ، ويقدم جهوده كلها وجهود عائلته طوال العام مقابل أرض المالك . أي في الوقت الذي لم يعتد المالك ارجاع شيء الى الارض لتجديد قوة انباتها ، يضطر الفلاح كل يوم لانفاق الحد الادنى الضروري لتجديد قوة عمله وعمل عائلته . ومن هنا نتبين عظيم الفارق بين دخل يناله المالك دون أن يرد منه شيئا للارض ، دون أن يقابله أي عمل يقوم به ، وبين دخل الفلاح المضطر كل يوم للانفاق على تجديد قوة عمله وعمل عائلته .

٣ ـ طريقة الشراكة الحلبية :

فيها يقدم الملاك البذار والسكن والارض ويدفع الضريبة . في حين يقدم الفلاح الماشية والعمل . والنفقات الاخرى تكون مناصفة بين الطرفين . وفي نهاية السنة وبعد رفع الضريبة يقسم المحصول مناصفة .

٤ ـ طريقة الخمس :

يقدم الملاك الارض والسكن ، ويدفع الضريبة في حين يقدم الفلاح العمل والماشية والبذار والنفقات الاخرى . وبعد نهاية السنة يسترجع الملاك الضريبة (١٢٫٥ ٪) أولا ، ثم خمس ما تبقى ، ويسلم الباقي للفلاح ، أي ينال من

المحصول ٣٠ ٪ لقاء الارض فقط ٠ في حين ان الفلاح الذي يقدم العمل والماشية والنفقات الاخرى ينال ٧٠ ٪ فقط ٠

الى جانب هذه الطريقة القاسية في استثمار الفلاح يمكن ذكر الربا الذي يعتبر وسيلة هامة من وسائل تهديم الفلاح وتحويله الى عبد للسيد ٠ ان الفلاح بحاجة دائمة الى المال بسبب فقره الخالد ، وحاجاته الضرورية الكثيرة ٠ اما البنوك فقد اغلقت في وجه هذا الفلاح الذي لايملك عقارا يرهنه او يملك على الشيوع فلا يعود أمامه الا تاجر المدينة أو مرابيها او السيد ٠ والسيد في الغالب، هو ملجأ الفلاح في الاستدانه ٠ فيسلفه هذا عادة ضمن حدود تتفق وطريقة المزارعة ٠ ففي الطريقة الحلبية يسلف الملاك فلاحه ٤ ــ ٥ ليرات ذهبية تركية لكل فدان مزروع من قبله ولقاء فائدة ٢٠٪ ٠ ويرتفع المبلغ في الطريقة الحموية الى ١٥ ــ ١٩ ليرة ذهبية للفدان بفائدة ٢٠٪ ، أما في طريقة الخمس فيكون الاسلاف بين ١٥ ــ ٢٠ ليرة ذهبية وبفائدة ٢٥٪ ٠ وهذه المقادير من الفائدة ليست أكثر من حد أدنى يصعب تقدير حده الأعلى الذي يختلف باختلاف حاجة الفلاح والمبلغ المقرض ، وقوة احد الطرفين المتعاقدين وضعف الآخر ٠ هذا الحد قد يبلغ ٥٠٪ او ٧٥٪ أو حتى ١٠٠٪ أو اكثر احيانا ٠ وهكذا تتحول قروض المصارف الأجنبية او الحكومية ، والمصرف الزراعي ، للاقطاعيين الى دجاجة ذهبية تعصر دم الكادحين لتقدم بيضات ذهبية على موائد ترف الأولين ٠

هذه الطريقة السهلة في الحصول على المنتوج الفائض وحتى على قسم من المنتوج الضروري ، مع حاجة الاقطاعي الدائمة تقريبا الى النقد لتأمين نفقات الترف اللا انتاجية كانت تتيح للاحتكارات الأجنبية الحصول على منتوجات الاقطاعي بأسعار زهيدة تجبر الفلاح نفسه على بيع ما لديه منها وفقا لتلك الأسعار ٠

كانت سيطرة العلاقات الاقطاعية في الريف عائقا كبيرا أمام تطوير الزراعة وتحرير الفلاح من قيوده ٠ فالفلاح فقير جاهل ضعيف على العموم ٠ لا يعرف كيف يحسن زراعته ، ولا يملك المال من أجل هذا التحسين اذا أراده ٠ مع العلم أنه لايريد الاصلاح لأنه ليس بالمالك ، ولأن سيف الاقطاعي مجرد دائما فوق رأسه ٠ في حين ان الاقطاعي الذي يستقل بمعظم غلات الأرض لا ينفق على الأرض الأموال التي تساعدها على تطوير الانتاجية ، وتحسين النوعية ٠ بل يقنع بما تعطيه أرضه ، وينفقه في اقنية التبذير العديدة التي ليس لها اي ارتباط بالانتاج ٠ وهذا الأمر عامل هام في ضعف الانتاجية وغلاء سعر الكلفة ،وصعوبة مقاومة مزاحمة السلع الأجنبية حتى في مجال السلع التي تنتجها ارضنا ٠

ان توطيد الاستعمار للعلاقات الاقطاعية ، والتملك الضخم طوال مرحلة الانتداب ، انعكس في معطيات الجدول المذكور من قبل ٠ كما يمكن توضيحه

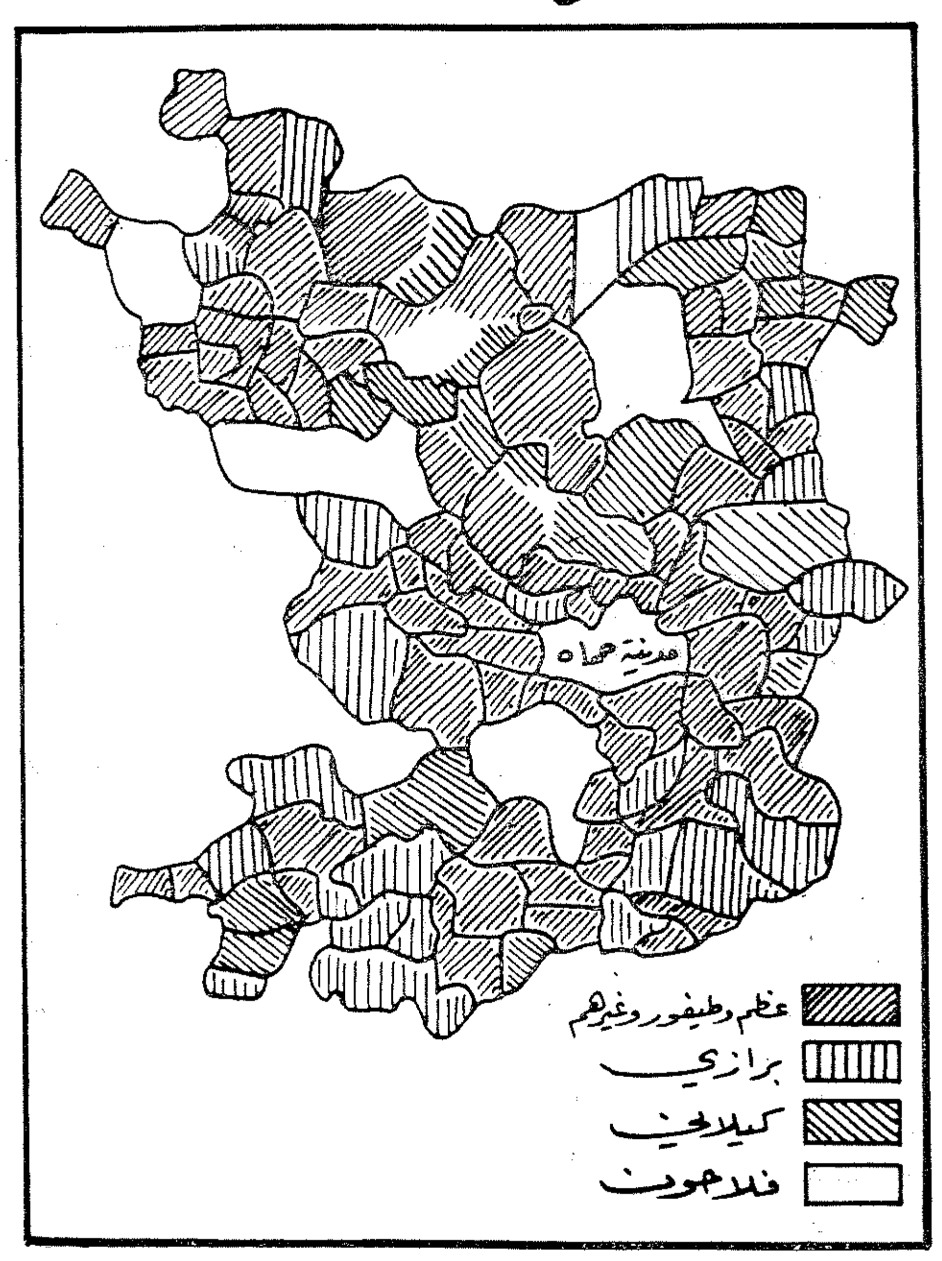
ايضا باعطاء صورة عن التملك الاقطاعي في منطقة حماة ذاتها ، وهو مثل ليس وحيدا • هذا المثل مأخوذ عن دراسة نشرتها مجلة آسيا الفرنسية(١) ، وهي تعود الى مطلع الأعوام الثلاثينيات • ففي هذا الوقت كانت منطقة حماة تشتمل على ١١٤ قرية متنوعة في طيبها ومساحاتها وبعدها عن المدينة • كان القسم الأعظم من هذه القرى مملوكا من قبل العوائل الاقطاعية في مدينة حماه أما ملكا تاما للعائلة او بالاشتراك مع عوائل اقطاعية اخرى • والجدول التالي يوضح لنا هذا التملك :

العوائل	القرى المملوكة بالاستقلال	القرى المملوكة بالاشتراك	المجموع	
آل البرازي	٤١	٨	٤٩	منها ٩ قرى في منطقة مصياف (حكومة العلويين) •
آل العظم	٢٢	٣	٢٥	منها ٤ في منطقة مصياف و ٢ في المعرة •
آل الكيلاني	٢٢	٢	٢٤	منها خمس في منطقة مصياف وواحدة في حمص وواحدة في المعرة •
آل طيفور	٧	٣	١٠	

فاذا أضفنا الى هذه العوائل عوائل أخرى أقل منها شأنا ، تبين لنا ان ما تبقى من مجموع ١١٤ قرية هو أربع قرى تعود ملكيتها للفلاحين ، مع قسم من قريتين آخريين ، كما يبدو من اللوحة التالية :

(١) آسيا الفرنسية عدد ٣٠٩ نيسان ١٩٣٣ ص ١٣٠ •

قرى حماه



ثم ان العلاقات الاقطاعية كانت وسيلة هامة بيد الشركات الاحتكارية الأجنبية المهتمة بمنتوج زراعي معين ٠ فعن طريق الملاك الكبير والاقطاعي المتنفذ كان الفلاحون يجبرون على التوجه نحو الزراعات التي تهم هـــذه الشـركات الاحتكارية ، وعلى الارتباط بسوق عالمية سريعة التقلب ، خطيرة النتائج ٠ وهذا التخصص الذي كان يجبر عليه الفلاح كان يضطره الى تأمين حاجاته الغذائية من السوق المحلية او الوطنية وبالأسعار المرتفعة نسبيا عن اسعار المنتجات التي كان ينتجها لنفسه وبنفسه ٠ وهكذا كان تطور الزراعات الصناعية(١) ،وخاصة القطن وتوت الحرير والتبغ والتنباك والقمح المعد للتصدير ، عبارة عن تطور ارتباط انتاج الفلاح بالسوق العالمية ، وخضوعه لتأثيراتها العنيفة ، وتحمله نتائجها التي كثيرا ما تكون قاسية على المنتج المتوسط والصغير وهذا عدا عن توضع سلسلة من الوسطاء الذين كانوا يبتلعون قسما كبيرا من مجهود المنتج ٠ ثم ان هذه الزراعات إذا ما استغلت مباشرة من قبل الاحتكارات الأجنبية ، واستخدمت هذه في استثمارها الفن التكنيكي الحديث ، انعكس ذلك على المنتج الوطني أسوأ انعكاس ٠ ذلك أن انتاجية العمل عند الاحتكارات أوسع كثيرا مما هي عند المنتج الوطني،مما يجعل سعر كلفة الوحدة اقل بكثير عند الأول منه عند الثاني ٠ ولذلك تستطيع الاحتكارات البيع بأسعار أرخص ، ويجبر المنتج الوطني على البيع بمثلها وفقا لقانون القيمة ٠ وهو أمر يحد كثيرا من تطوير الفلاح لقواه المنتجة ، وذلك ان لم يؤد الى سحقه ٠

أما المنتج الصغير من مستأجر للأرض او مالك ، فحال تجديد انتاجهما أحسن على العموم ٠ ولكن انتاجهما غالبا ما يتعرض لأخطار كثيرة ٠ فالفلاح المستأجر مضطر اول الأمر لتحمل ريع عقاري كبير يدفعه لصاحب الأرض ، ويتحمل نصيبا وافراً من الضرائب ٠ كما يقع عبء الاستثمار كله على عاتقه ٠ وهو والمالك الصغير غالبا ما يحتاجان الى المال من أجل مواصلة الاستثمار ٠ ويكفي ان يقع المحل عاما ، او تموت بقرة ، او يضطران الى دفع نفقات طارئة تقتضيها ظروف المرض او الموت او الزواج او الحج ، حتى يضطرا الى الاستدانة ٠ وحيثما وليا وجههما سواء الى الاقطاعي او تاجر البلد، او المرابي او البنك الزراعي او البنوك العقارية الأجنبية ، فهما لا ينالان الا دينا محدودا بحدود الأرض المرهونة او الرهنيات الأخرى ولقاء فائدة عالية ٠ وغالبا ما يعجز الدائن عن وفاء دينه مع الفوائد العالية ، فيجدده والتجديد يضعف مقاومته وفي كثير من الأحيان، ان لم يكن في الغالب الأعم ، ينتهي الدين الى العجز وبيع المرهون ، فيخسر المستأجر ماله ويخسر المالك أرضه ٠

---

(١) راجع ابحاث الحرير والقطن والتبغ والتنباك خاصة ٠

ثم ان ضعف مال هذين المنتجين يمنعهما عن احداث تحسينات هامة في طرق الاستثمار • فشراء الآلة الزراعية او السماد وغير ذلك من التحسينات يتطلب أموالا يصعب عليهما تأمينها ولذلك يبقيان على الطرق القديمة في الاستثمار ، وبالتالي يثابران على نوال المردود الضعيف ، ذي الكلفة العالية • كما ان تأثير قانون القيمة يجبرهما على البيع بالسعر الرخيص نسبيا ، بسبب رخص سعر كلفة الاحتكارات المنتجة لمثل موادهما ، وبسبب بيع الاقطاعي سلعة بالسعر الرخيص نسبيا ايضا نتيجة ارتفاع ريع أرضه ، كما رأينا من قبل •

كانت العوامل العديدة المذكورة من قبل ، تجعل توظيف المنتج الوطني رأسماله في الزراعة اقرب الى عملية المغامرة منها الى العملية القائمة على الأسس العلمية والثقة بالمستقبل • مغامرة كان يعتمد نجاحها على احسان الطبيعة ، وانعدام الظروف الاستثنائية المحيطة بالمنتج وعائلته والتي تتطلب النفقات الباهظة ، او على احداث عالمية ترفع الأسعار الى ما هنالك • فاذا انعدم هذا كان حظ المزارع الى الفشل أقرب • فالدخل اذن كان مرتبطا بالحظ أكثر من ارتباطه بالعلم • وكان يساعد على تخليد هذه الاوضاع تجاهل السلطات المطلق تقريبا لكل ما يخدم الزراعة ، ويزيل عقبات تطورها ويساعد على انمائها • فالري الذي يلعب دورا أساسيا في حياة بلادنا لم تحظ مشاريعه باهتمام السلطات الحاكمة • مع ان امكانيات المشاريع واسعة ، والحاجة اليها ماسة • وكل ما فعلته السلطات من عمل يذكر هو تعلية سد بحيرة حمص بحيث تزيد المساحات المروية عن السابق الى ما يقرب من ١٥ الف هـ(١) • وحتى الآلات الزراعية لم يشجع ادخالها ونشرها في البلاد • ففي عام ١٩٤٥ لم يكن في سورية كلها اكثر من ١٠٠ جرار(٢) ، مع العلم ان ضرورات الانتاج ابان الحرب دفعت السلطات الى العناية نوعا ما بالزراعة ، فأدخل قسم كبير من الجرارات المائة اليها •

والى جانب العوامل المذكورة لعبت أجور النقل دورا هاما في اضعاف التراكم عند المنتج الوطني • فالنقل كان يتم اما على الدواب او بالسيارات او القطار • أما النقل الأول فكان نطاقه ضيقا ، واثره محدودا ، واما النقل بالقطار ، فقد كان يخضع لسياسة الشركة الاحتكارية القائمة • انها شركة أمنت لنفسها الضمانة الكيلومترية ، او ضمان الخسارة حيث انعدمت هذه الضمانة ولم تعد الواردات تلعب ، بالنسبة اليها ، الأهمية الأولى • ولذلك كانت تنتهج سياسة تساعد الاحتكارات الأجنبية الأخرى على منافسة الانتاج الوطني ، فتعرفة النقل والخزن والتعبئة ••• عالية ، والتحسين في النقل يكاد ينعدم ، وبطء الحركة شديد • ثم ان الخط بعيد عن متناول القسم الأعظم من المزارعين • وسواء أعمد

(١) عبد الرحمن الكيالي : المراحل الجزء الثاني ص ٢٢٩ •
(٢) منير الشريف قضية الأرض ، بعد ص ٨٣ •

المنتج الى نقل منتجاته بالقطار او السيارة ، فالأجور عالية تزيد كثيرا في سعر الكلفة ، الذي يعيق ارتفاعه امكانيات مزاحمة السلع الأجنبية المماثلة في السوق الخارجي وحتى في السوق الداخلي · وهذا بالاضافة الى أن نقل السيارات يكلف البلاد اموالا طائلة تتركها كل عام الى جبوب الاحتكارات الأجنبية عبر الحدود ·

ولقد لعبت المزاحمة الأجنبية والسياسة الاستعمارية دورا هاما في اضعاف المنتج الوطني الزراعي ، وضرب تراكمه · فكثيرا ما كنا نشاهد الطحين الأجنبي والقمح الأجنبي يغزو السوق الوطنية ، ويزاحم القمح والطحين المحليين · وزراعة الحبوب هي الزراعة الأساسية في بلادنا(١) · كما أن هذه المزاحمة قضت الى حد كبير على تربية دود الحرير في البلاد · فرغم أن الرسمال الفرنسي بذل الجهود الكثيرة لتطوير هذه التربية ، وشجع على نشر زراعة التوت ، وطور انتاج هذا الدود ، الا أن مزاحمة اليابان خاصة ، لهذا المنتوج ، واستفادتها من ميثاق الانتداب والتعرفة الجمركية القائمة على أسس سياسة الباب المفتوح ، وجهت ضربة ساحقة لهذا الانتاج · ولم يتمكن من الاحتفاظ ببعض آثاره ، الا بعد وضع تعرفة جمركية حدت بعض الشيء من سياسة اليابان الاغراقية · كما أن منتوج البلاد من القطن ظل يخضع لاضطرابات السوق العالمية ، فيقلل من انتاجه آنا ، ويسارع فيه آنا آخر(٢) · ومن خلال تقلب الأسعار والانتاج هذا غالبا ما توجه الضربات الشديدة للمنتج الصغير · أما انتاج التبغ والتنباك فقد كان تحديد اسعار شرائهما مناطاً بالريجي ذاتها ، وهي التي تفرض المساحة ، وتفرض الشروط التي ينبغي ان تتوفر في المنتوج · ومن جراء هذا التحكم القاسي كان كثير من المنتجين الوطنيين يتلقون ضربات تهدمهم وتحولهم الى معدمين ·

ثم ان ضعف التطور الصناعي في الوطن ، تحت تأثير السياسة الاستعمارية ، وتسلط الاحتكارات الأجنبية ، واتسام الانتاج الصناعي السوري بالصفة الحرفية حتى زمن طويل من سنوات الانتداب ، وتأخر الحرف التي تعتمد على انتاج الزراعة ، كالنسيج مثلا ، جعل متطلبات الصناعة الوطنية من الزراعة محدودة في الكم والنوع الى حد بعيد ، مما ساعد ايضا على اضعاف تطوير الانتاج الزراعي ، وبنيته ، وساعد على ان تحتفظ الزراعة ببنيتها السابقة التي تقوم اساسا على انتاج الحبوب · وهي زراعة قليلة المردود ، ضعيفة الثمن نسبيا ، مما كان يقلل الدخل الوطني ، ويضعف التراكم في الزراعة ·

---

(١) عدنان فرا : « تصنيع سورية » يقدر المؤلف المساحات المزروعة بالحبوب بـ ٧٢ر٧ من الأراضي المزروعة (حسب وسطي ١٩٣١ ـ ١٩٣٨) في حين تغطي الزراعات الصناعية ٣٪ ، والخضراوات ٤ر١٠٪ ، والأشجار المثمرة ٨ر١٣٪ ·

(٢) راجع ما ذكر من قبل عن الحرير والقطن والتبغ ·

ثم ان تبدل ذوق الفلاح ، مع تبدل العصر ، وتنوع السلع الأجنبية ، وتزايد حاجات الفلاح المرتبطة بهذه السلع ، مع بقاء مستوى الانتاج الزراعي ، والعلاقات الزراعية على ما كانا عليه من قبل نسبيا ، كل هذا زاد في متطلبات الفلاح ونفقاته مع بقاء دخله على حاله ان لم يكن في تأخر • فلم يعد الفلاح يعتمد في سفره الى البلدة أو المدن الأخرى او نقله سلعه ، على حماره او حصانه ، بل اخذ يمتطي السيارة والقطار ، كما أخذ يتناول كثيرا من السلع الأجنبية في لباسه واستثمارته ومتعه • وحتى معظم السلع الوطنية التي كان يستهلكها وزاد اعتماده عليها أصبح فيها جانب هام من النفقات الناشئة عن استهلاك سلع وانتاج أجنبي ، كالمواد الخام ، او القوة المحركة ، أو غير ذلك • وبذلك ضؤلت ايضا امكانية التراكم وتطوير الانتاج الفلاحي • وغالبا ما كانت تنتهج السلطات المحلية بأمر من المستعمرين لمعالجة الصعوبات المادية التي تتخبط فيها موازناتها ، سياسة قاسية في تحصيل الضرائب من الريف ، غير عابئة بالصعوبات القاسية التي يلاقيها الفلاح ، وضيق اليد الذي يعيشه ، ودونما اخذ اي اعتبار للظروف التي استدعت هذه الصعوبات • كان الدركي والجابي والحرس السيار ، يسيرون جنبا الى جنب في غاراتهم على المتأخرين عن دفع الضرائب ، ليجبروه ، بالقوة ، على الدفع ، او على بيع اشيائهم الأساسية لتأمين المبالغ المطلوبة(١) • ولعل العريضة التالية المرفوعة الى رئيس الجمهورية اللبنانية تعطينا فكرة عما كان يتعرض له الفلاح المكلف من عنت الحكومات الوطنية المؤتمرة بأوامر الحكومة الفرنسية :

« نحن موقعي هذه العريضة صغار الفلاحين والزارعين التابعين لقرية المعلقة واهالي البقاع واهالي مرجعيون نعرض لفخامتكم :

أنه رغما عن الحالة السيئة التي اوصلتنا اليها هذه الأزمة المالية المستحكمة في هذا البلد اللبناني ، ورغما عن هذا الضيق الذي يشد بخناقنا ، ويزيد في تعاستنا كل يوم عن يوم • صغارنا حفاة عراة يشتغلون محرومين من كل عناية وتعليم ••• نساؤنا يعملن • جميعنا يشقى لتحصيل قوتنا الضروري فلا نلقاه • مساكننا غير صحية ، ولا مال لدينا ندفع به الأمراض عنا ، ورغما عن كل هذه المصائب التي تكتنفنا من كل جانب ، نرى ان المالية تشد علينا الخناق ،

---

(١) يقول الدكتور عبد الرحمن الكيالي في كتابه « المراجع » الجزء الثاني ص ١٨٣ مايلي :

« لم يكن في صندوق الدولة دراهم للنفقات . فصدرت الأوامر بتحصيل الأموال الأميرية الباقية والقديمة قسرا وجبرا وما مضى قليل من الأيام حتى كانت العساكر الملبس « عساكر ضباط الاستخبارات » والدرك ، وهي كلها مؤتمرة بأمر الفرنسيين تجوب القرى لتجمع الأموال مع الجباة ، تبيع الحيوانات وتحجز العلف والمؤونة ، بلا رحمة ولا هوادة ، الى أن جمعت لبيت المال المقدار المطلوب »•

فتجبرنا ، ابان محنتنا هذه ، على دفع الضرائب • فتمنع علينا قوتنا وقوت اولادنا الصغار ، ونؤديها صاغرين •

وقد زاد بلاؤنا بلاء ، انه بينما كنا ننتظر من حكومتنا مساعدتنا على اجتياز هذه المرحلة الصعبة الخانقة من الحياة ، نراها تبعث بجباتها تحجز نتاج أرضنا وقوتنا الضروري من الحبوب ، بحجة ان علينا أموالا لابد من دفعها، فنرى أمام أعيننا مزروعاتنا المحجوزة ، غنيمة لطيور السماء ، وديدان الأرض، تنعم بها ونحن نموت أمامها جوعا ، وليس باستطاعتنا ان نمد اليها يدا »(١) ثم يتقدمون بطلبات منها رفع الحجز عن حاصلاتهم الزراعية ،وإلغاء الضرائب الأميرية عن صغار الفلاحين •

ومما يتصل بذلك تلك الغرامات الباهظة التي كان الفرنسيون يفرضونها على المواطنين ، وجلهم من الفلاحين ، أيام الاضطرابات المسلحة التي لم تكن لتنقطع طوال السنوات التسع الأولى من سني الانتداب وتلك التدابير الوحشية التي كانت تتخذ ضد الفلاحين الآمنين • فقد فرض المحتلون على سورية اثر معركة ميسلون ٢٠٠ الف ليرة ذهبية تركية ، وحين تمكن الفرنسيون في نهاية المرحلة الأولى من ثورة الشيخ صالح العلي ، في العلويين ، من الثورة ، قام الجيش الفرنسي بتحصيل الضرائب عن ٣ سنوات • كان الأهلون يبيعون ماشيتهم ، وقسما من اراضيهم للتسديد • وكان الجباة يجبرون من لايجدون عنده شيئا على تأجير بناته لبعض اثرياء المدن ، ومن ذلك الوقت نشأت عادة تأجير البنات لفترات طويلة »(٢) (وهو تأجير يطلق عليه عادة اسم « بيع البنات ») • واثر مقتل رئيس الوزراء عام ١٩٢٠ في حوران شن الجيش الفرنسي حملات تأديب مروعة استخدمت فيها الطائرات والمدفعية ، وفرضت على الفلاحين غرامات باهظة • ولنستمع الى بيان المفوضية الرسمي اثر محاولة فاشلة لاغتيال غورو : « في ٢٣ يونيو ظهرت على طريق القنيطرة عصابة قادمة من شرقي الأردن ، وبعد أن قضت مآربها عادت في اليوم نفسه الى عجلون وهذه نتائج التحقيق والعقوبات :

زحفت حملة بقيادة الكولونيل روكرو من دمشق يوم ٢٣ يونيو فوصلت القنيطرة يوم ٢٦ منه ، فدمرت بأمر من المفوض السامي قرى جباية الخشب ، المنشية ، عوفاني ، طرنجة ، الأحمر ، تل الفسحة لأنها آوت مجرمي القنيطرة • فأصبحت شريكة لهم في الجناية ، وقد حجزت اموال أهليها ، وحكم فوق ذلك على كل قرية بغرامة من خمسين الى مائة جنيه ذهبا ، ودمرت الحملة نفسها

---

(١) الدكتور عبد الرحمن الكيالي » المراجع « الجزء الثاني ص ٣٤١ •

(٢) عبد اللطيف اليونس : ثورة الشيخ صالح العلي • ص ١٧٨ •

١٧ مزرعة في جباية الخشب ، وأطانيا وترانك ، وفي ٢٩ منه زحفت على مجدل شمس وجباية الزيت ، وفي ٣٠ منه عادت الى القنيطرة حيث باعت الأموال المحجوزة »(١) .

ما تقدم لم يكن الا صوره مصغرة جدا عما تعرض له الريف السوري ايام الاضطرابات المسلحة لاسيما أيام الثورة السورية التي شملت سورية من أقصاها الى أقصاها تقريبا ، فهدمت فيها ونهبت عشرات الوف البيوت والمزارع والقرى ، وتحملت غرامات بمئات الوف الليرات الذهبية العثمانية . مما أضعف التراكم في مناطق الاضطرابات الى زمن طويل .

ثم ان الاقتصاد البدوي لم يبق بمعزل عن حدوث تبدلات هامة فيه . كان النقل الحيواني يلعب دورا أساسيا في تأمين معيشة القبائل بالاضافة الى منتجات الماشية التي تجد سوقها الطبيعية في القرى او المدينة المجاورة . الا أن هذا الاقتصاد تعرض لتبدلات هامة اثر انتشار النقل الآلي ، وشق الطرق ، وانشاء الجسور ، نتيجة تغلغل الرسمال الأجنبي والسلع الأجنبية . ففقدت القبائل احتكارها للنقل الحيواني ، وفقدت الابل والخيل أهميتها السابقة ، وأصبح تصريف منتجات القبيلة يصادف مزاحمة أجنبية جديدة . وقد أدى هذا كله ، الى جانب انتشار الأمن ، وتطور الزراعة ، الى بعض التفكك في رباط العشيرة ، والى انتشار كثير من افرادها في مناطق أخرى طلبا للرزق .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لاحتلال الحلفاء سورية ، وسيطرة الاحتكارات الانكليزية على موارد سورية الغذائية الأساسية، واحتكارهم استيراد بعض المواد الغذائية الأخرى كالرز والسكر وغيره ، قام في الريف وضع فريد في بابه تحمل الفلاح الضعيف نتائجه القاسية . فقد أنشأت مصلحة الميرة التي احتكرت حاصلات البلاد من أهم الحبوب وأوجبت على الفلاح ، بالنسبة الى جزء هام من محصوله ، قبول أسعار منخفضة كثيرا بالنسبة الى اسعار الحبوب العادية . كما طالبته بتقديم كميات معينة تابعة لتقدير المصلحة . وكثيرا ما كان الاقطاعي والمتنفذ يتملصان ، بطرق مختلفة ، من اعباء تسليم الكميات المطلوبة بتحميلها كلها او قسم منها على عاتق الفلاحين ذاتهم . كان دخل الفلاح اذن مقننا ، ثابتا ، نسبيا ، من حيث الأسعار ، في فترة يرتفع فيها سعر كل شيء ، وبسرعة كبيرة . ثم ان سيطرة الفرنسيين على القطع النادر الناجم عن شراء الحلفاء السلع السورية ، وابداله بورق سوري ، وقف عائقا أمام تطوير الفلاح السوري انتاجه في هذه الفترة الهامة من تعاظم الطلب على المنتجات . فلم يكن

---

(١) الدكتور محي الدين السفرجلاني : تاريخ الثورة السورية ص ٧٨ .

بوسعه اعادة قسم مما تعطيه الأرض الى الأرض على شكل آلات وجرارات ومواد وبزور منتجة تزيد في الانتاجية وتحسن النوعية ٠

أما تأثير ربط النقد السوري بالفرنك الفرنسي،على تراكم الفلاح وتطوير قواه المنتجة ، وانهيار قيمة هذا الفرنك بشكل مستمر تقريبا طوال مرحلة الانتداب ، فقد تحدثنا عن نتائجه في الفصل الثاني ، وأبنا اهمية هذا العامل الفائقة في عرقلة نمو القوى الانتاجية في الريف٠

الى جانب ذلك كله يمكن اضافة عامل آخر شديد الأهميةعلى تطوير القوى المنتجة في البلاد ٠ وقد كانت لهذا العامل نتائج سيئة جدا على تطوير سورية٠ هذا العامل هو احتجاز السطات الفرنسية ، منذ الاحتلال الى الجلاء تقريبا ، موارد سورية الجمركية ، وموارد المصالح الأخرى المشتركة بين لبنان وسورية ودويلات هـذه عندما قامت ٠ وسنتحدث عن هـذا العامل فيما بعد ، ولكننا لا نستطيع ألا أن نقول ، بأن احتجاز هذه الأموال الضخمة ، والتصرف بها على هوى المفوض السامي نفسه وفي صالح الاحتكارات الفرنسية بالدرجة الأولى وحرمان الموازنات الوطنية منها ، أو من قسمها الأعظم ، لم يفسح المجال ، امام هذه الحكومات ، لتنفيذ المشاريع الهامة في ميدان الزراعة ، وأهمها مشاريع الري ٠ هنا وقف الرسمال الأجنبي والسياسة الاستعمارية عائقا جديا أمام تطوير التراكم الوطني ، والقوى الانتاجية ، في الزراعة ٠

هذه العوامل المختلفة هي التي حددت سمات الزراعة السورية ، وخلقت هذا الفلاح السوري ، وهذه العـلاقات الاقطاعيـة ، وهـذه الطرق المعينـة في الاستثمار ٠٠٠ فما هي نتائجها على مستوى المعيشة والهجرة ؟

هذا الضعف في التراكم ، وفي تطوير القوى المنتجة ، نتيجة الاستعمار وسيطرة الرسمال الأجنبي ، نجد تعبيرا واضحا عنه اذا ما قارنا مردود الأرض السورية بمردود غيرها من أراضي الدول بالوحدات الدولية على أساس محصول ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ على سبيل المثال ٠

مردود التشغيل الزراعي بالوحدات الدولية
على اساس محصولي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥(١)

البلد	المردود بالوحدة الدولية	
الولايات المتحدة	٦٦١	الوحدة الدولية حسب تعريف « كلارك » تساوي متوسط كمية الخبرات والخدمات التي يمكن تأمينها لقاء دولار واحد في الولايات المتحدة خلال فترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٤٠
هولاندا	٥٧٩	
المانيا	٤٩٠	
بريطانيا	٤٧٥	
فرانسا	٤١٥	
بولونيا	١٩٥	
سورية	٠٩٨	

وخطورة هذه النسبة تتبين بوضوع اكثر كلما كان نصيب الزراعة في الدخل الوطني أعظم٠٠ فاذا أخذنا فترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٨ وهي فترة انتهاء النضال المسلح في سورية ، وقبل اندلاع الحرب العالمية ، ودرسنا وسطي أهم حقول الصادرات السورية خلال هذه الفترة ، تبينت لنا اهمية المنتجات الزراعية في الصادرات ٠

أهم الصادرات الخارجية(٢)
(وسطي ١٩٢٩ ـ ١٩٣٨)

	بالنسبة الى مجموع الصادرات	
	الوزن٪	قيمة٪
١ ـ منتجات غذائية وغيرها من المنتجات ذات الأصل النباتي والحيواني	٦٣	٣٢
٢ ـ مواد خامية زراعية معدة للصناعة	٠٦	٢١ر٥
٣ ـ منتجات الصناعة الغذائية	٠٧	٢٧ر٠٩
٤ ـ منتجات أخرى صناعية	٥٩ر٠١	١٥ر٧٢

تتضمن الفئة الثانية : الصوف ، والقطن ، وشرانق الحرير ، والحرير ، والجلود الخامية ، والسمسم ٠٠٠ أما الفئة الثالثة فتشتمل على المنتجات الصناعية الغذائية التي تستمد موادها الأولية من الزراعة : كزيت

---

(١) عدنان فرا : تصنيع سورية ١٩٥٠ ص ٤٧ ٠

(٢) عدنان فرا : تصنيع سورية ٠

الزيتون ، والطحين ، والنشا ، ومعلبات الخضروات والفاكهة ··· أما الفئة الرابعة فتشتمل على القطنيات ، والحريريات والألبسة ، والصابون وجلود الأحذية ، والأحذية ···

ومن هذا الجدول نتبين ان الفئة الاولى والثانية اللتين تشتملان على مواد خامية زراعية كانتا تؤلفان ٦٩٪ من كمية التصدير العام و ٥٣٫٥٪ من قيمته.
ومن الرجوع الى جدول تقريبي يبين فيه الأستاذ فرا توزيع دخل سورية الوطني عام ١٩٣٦ على مختلف فئات السكان نتبين مايلي(١) :

	نسبتهم الى السكان	نصيبهم من الدخل الوطني
١ : ـ الفلاحون (غير الأجراء) الذين يعملون في اراضي الاقطاعيين وعددهم ٢٤٠ الف عائلة ، متوسط دخل العائلة السنوي ٢٠ ليرة ذهبية تركية ·	٤٠٪	١٢٫١٤٪
٢ : ـ الفلاحون المالكون لأراضيهم ، وعددهم تقريبا ٨٧ الف عائلة متوسط دخل العائلة ٣٠ ليرة ذهبية تركية ·	١٤٫٥٪	٧ ٫٠٧٪

أي أن أكثر من نصف السكان كان يحوز فقط ٢١٫٨٢٪ من مجموع الدخل الوطني · في حين أن هؤلاء الفلاحين انفسهم هم الذين قدموا ٦٩٪ من كميات التصدير العام ، و ٥٣٫٥٪ من قيمته ، عدا عن استهلاك الوطن الانتاجي وغير الانتاجي ·

فاذا عرفنا أن متوسط العائلة الفلاحية هو في الغالب الأعم ٦ أشخاص ، تبين لنا أن متوسط دخل الفرد السنوي في الفئة الاولى هو ٣٫٣٣ ليرات ذهبية، وفي الفئة الثانية ٥ ليرات ذهبية ·

هذا الدخل الزهيد ، على فرض سلامته من الضرائب والديون والنهب ، والنفقات الضرورية الطارئة وغيرها ، لايؤمن للفلاح الا مستوى معيشة عميق الانخفاض · فغذاؤه يعتمد على الخبز والحبوب والحليب بالدرجة الأولى · أما اللحم فقل أن يتذوقه الا في أيام معدودة من السنة · وفي معظم المناطق البعيدة عن المدن ، قل ان يتناول الفلاح الخضار · أما شرابه فلا يعدو الماء العادي الذي غالبا ما يكون بعيدا عن توفر الشروط الصحية ·

---

(١) عدنان فرا : تصنيع سورية ص ٥١ ·

ان بساطة الغذاء ومحدوديته ليست كل شيء في حياة الفلاح · فعامل السكن يلعب دورا هاما ايضا في الاساءة الى صحته · فغالبا ما تنام العائلة في غرفة واحدة ، وكثيرا ما تتقاسمها مع حيواناتها بالذات · وفي الشتاء ، تغلق المنافذ ، وتشعل الأحطاب اليابسة طلبا للدفء فيمتلىء جو الغرفة بالدخان الخانق · وفي ايام السنة التي تعج فيها الرياح تتطاير أقذار المزابل المحيطة بالدور ، وتقتحم عيون الناس ، لاسيما صغارهم · ان شروط الغذاء والسكن واللباس القاسية ، بالاضافة الى عامل الجهل المطبق ، هي أساس انتشار الأمراض والأوبئة في الريف السوري· وهذه الأمراض ترافق الفلاح منذ ولادته الى أن تسلمه للتراب جثة هامدة · وأغلب هذه الأمراض هي مرض العيون والجهاز الهضمي والجهاز التنفسي ، والبولي · وقل ان تجد فلاحا واحدا لايجمع في جسمه عددا من الأمراض ·

وما قيل عن شروط معيشة الفلاح المالك والفلاح المحاصص لا يختلف ، من حيث الأساس ، كثيرا عن شروط معيشة العمال الزراعيين ·

فالأجير الزراعي ، كما جاء في مجلة آسيا الفرنسية(١) ، ينال من المعلم من أجل غذائه ½ قنطار حنطة ، و ½ قنطار شعير ، ½ قنطار ذرة · وبالاضافة الى ذلك فهو ينال أجرة نقدية تتراوح بين ٢ ـ ٤ ليرات ذهبية (في منطقة حماة) ·

أما العمال الزراعيون الآخرون فقد جاء في تقرير لعصبة الأمم عام ١٩٣٥ أن اجورهم في هذا العام كانت ٣ فرنكات يوميا ، اي ١٥ قرشا سوريا(٢) · كما يذكر كيتايغارودسكي أن اجور الفلاح اليومية هي ١٥ ـ ٢٠ قرشا سوريا اي ما يعادل ٤٠ ـ ٥٠ كيبيكا ، في حين ان الأطفال كانوا يتناولون أجورا قدرها ١٠ ـ ٢٠ كبيكا ، اي بين ٣ر٧ ـ ٤ر٧ قروش سورية ، والنساء العاملات بين ٢٠ ـ ٢٥ كبيكا ، اي ٤ر٧ ـ ٣ر٩ قروش سورية في اليوم(٣) ·

ان ضعف التراكم الوطني في الريف للأسباب التي سبقت، وبالتالي ضعف تطوير القوى المنتجة فيه ، مع زيادة نسبة المواليد على الوفيات ، أدى بشكل حتمي الى فيض اليد العاملة الزراعية ، وهو أمر سنتحدث عنه فيما بعد ·

---

(١) مجلة اسيا الفرنسية

(٢) عدنان فرا : تصنيع سورية ١٩٥٠ ص ٥٢ ·

(٣) كيتايغارودسكي : سوريا في لهيب الثورة ص ١٥ ·

ب : في الحرفة والصناعة المنزلية

رأينا كيف يتجدد الانتاج اللارأسمالي في الزراعة في ظل سيطرة الاحتكارات الأجنبية والاستعمار . وعلينا أن نرى الآن كيف يتجدد هذا الانتاج في الحرفة والصناعة المنزلية في الشروط المذكورة .

في البلاد الاوروبية المتطورة انتهت المزاحمة بين الحرفة والصناعة المنزلية من جهة والانتاج الرأسمالي الآلي الوطني من جهة أخرى الى اندحار الاولين وتعاظم نمو الثاني وسيطرته . كذلك اندحرت الحرفة والصناعة المنزلية في سورية في مرحلة ما بين الحربين ، ولكن لا نتيجة لنمو الانتاج الرأسمالي الوطني وسيطرته ، بل نتيجة للتسلط الاستعماري في جميع مظاهره . فما هي العوامل الرئيسية الناشئة عن هذا التسلط ، والتي أدت لا الى تجديد الانتاج الموسع في الحرفة والصناعة المنزلية ، بصورة عامة ، والى تطوير القوى المنتجة ، وانتقالها الى الانتاج الآلي الرأسمالي الضخم بل الى تجديد الانتاج البسيط ، آنا ، والى تجديد الانتاج المتقلص أحيانا أخرى ، اي الى تقهقر الحرفة وتحطمها . ومما يكسب هذا الموضوع أهمية فائقة ، هو أن هذا الانتاج كان الانتاج الرئيسي في المجال الصناعي السوري . وضربه ، في ظل السيطرة الاستعمارية ، ومقاومة نشوء الانتاج الرأسمالي الوطني ، كان يعني ضرب الاقتصاد السوري واحكام السيطرة الاحتكارية الأجنبية ، وتحويل سورية الى مستعمرة ضعيفة المقاومة ، مقيدة بأغلال العبودية الثقيلة .

عندما تحدث « سوريل » عن دخل سورية عام ١٩١٢ أشار الى أهمية الزراعة في هذا الدخل (٦١٠) ملايين ، من مجموع قدره ٧٨٠ مليون فرنك يتأتى عن الفروع الأخرى ايضا بما فيها الانتاج الصناعي الوطني(١) . كان هذا الانتاج ، في معظمه ، عبارة عن مؤسسات ذات طابع عائلي وحرفي ، رأسمالها قليل ، وأدواتها في منتهى البساطة ، وتقسيم العمل فيها بدائي ، ونتاجها يجمع خبرة الماضي دون اتقان الآلة الحديثة وانتاجيتها . كان عدد العمال المستخدمين

---

(١) سوريل : الانتداب الفرنسي وتوسع سورية الاقتصادي ص ١٢١ .

في ٢٠٣ فروع ، عام ١٩١٣ يبلغ ٣٠٩٥٢٥ ، يعمل في الصناعة المنزلية منهم ٢٠٧٩٢٠ ، بينهم ١٣١٦٥١ امرأة ، و ٣٤٩٤٠ طفلا[١] . كان المعلم ينتج بناء على الطلب ، وللتاجر الذي يحقق المنتوج في سوق المدينة، او سوق سورية، أو اسواق الامبراطورية العثمانية الواسعة . وكان اتساع هذا السوق يساعد الانتاج الحرفي على البقاء في وجه مزاحمة السلع الأجنبية الضارية .

أما في المرحلة الانتدابية فقد عملت عوامل عديدة على خنق الحرفة ، يهمنا منها ما اتصل بالرسمال الأجنبي والسياسة الاستعمارية .

١ : ـ كان من نتائج انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، ان فصلت البلدان العربية ، ومنها سورية، عن تركيا ، وظهر في عالم العلاقات الاستعمارية تعبير « الانتداب » الذي فرض على هذه البلدان العربية ، وجعل سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، بعد اقتطاع الأردن وفلسطين منها . هذا الوضع الجديد وجه ضربة قاصمة للصناعة السورية التي كانت وسعت انتاجها بشكل يتلاءم الى حد ما مع سعة السوق العثمانية ، ولا سيما القطاع العربي ، دون ان تقتصر على انتاجها وفق ما تقتضيه طاقة سوقها السورية الضعيفة . ومنذ اليوم الأول لقيام الحواجز الجمركية بين سوريا والبلاد التي كانت تشكل السوق العثمانية ، اخذت الصناعة السورية تتحمل عبء الأزمة الجديدة . ولم يبق أمام هذه الصناعة في الظروف الجديدة الا التلاؤم السريع مع طاقة السوق السورية . اي كان لابد من تقليص الانتاج وتهدم قسم كبير من القوى المنتجة في هذا الفرع . ولكن هذا لم يكن كل شيء . فقد كانت للمسألة وجوه أخرى .

٢ : ـ كانت هنالك المادة ١١ من صك الانتداب . فقد فتحت أبواب سورية أمام كل شركة أو مؤسسة أو رسمال يعود الى احدى الدول الداخلة في عصبة الأمم . وفرضت على سورية ان تعاملهم على قدم المساواة ، في جميع الميادين . كان على سوق سوريا أن يتسع للجميع ، كما كان على المنتوج الفائض السوري ان يكون نهبا لكل مستثمر من هؤلاء . كان على سورية ان تطبق معاملة جمركية ورسوما جمركية واحدة على الجميع ، ولم يكن لها أي حق في انتهاج اية معاملة تفضيلية وعقد أية معاهدة تجاريه تفرضها مصلحتها ، الا مع البلاد المجاورة ، او البلاد التي ليست عضوا في عصبة الأمم . وهذا كله دون ان تجبر أية دولة على معاملة سورية بالمثل . كانت سورية مجبرة على التضحية في سبيل الآخرين وان تتحمل في الوقت نفسه الشروط القاسية التي تضعها دول العصبة

---

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٢٩ .

أمام دخول المنتجات السورية اليها · وهي شروط تستمد قسوتها من تفاقم أزمة سوق التصريف العالمية ، واندلاع حمى الاكتفاء الذاتي في العالم · كل دولة كانت تريد أن تكتسح أسواق العالم ، وان تحمى اسواقها بمختلف التدابير من الآخرين · وهنا لعبت سياسة الاغراق التي انتهجتها اليابان والمانيا خاصة ، دورا هاما في معركة الأسواق · وحتى الدول التي كانت تنسحب من عصبة الأمم ، كان على سورية ان تواصل سياستها السابقة معها خلال عدد من السنين، كما حدث مع البرازيل واليابان وغيرها(١) · ولكي لاتتأخر الولايات المتحدة عن المساهمة في نهب الشعب السوري ، عن هذا الطريق ، أسرعت الى عقد اتفاق مع السلطات الفرنسية ضمن لها الحقوق التي ينتفع بها اعضاء عصبة الأمم · كان على سورية اذن ان تقاوم بانتاجها الصناعي الضعيف الذي يتسم بالصفة الحرفية ، انتاج اعظم الدول الرأسمالية تطورا ، كأمريكا واليابان وفرانسا وانكلترا ···

ومما زاد في خطورة هذه المادة ، ان السلطات الفرنسية الاستعمارية ، أقرت التعرفة الجمركية التي أجبرت الدولة العثمانية على قبولها من قبل ، وفق احكام معاهدة عام ١٨٣٨ وما تلاها من تعديلات · كانت التعرفة الجمركية (١١٪) عامة موحدة ، تطبق على جميع البضائع المستوردة مهما كان المنشأ ، وهي التعرفة الدنيا ·

ويعتبر عام ١٩٢٤ نقطة انطلاق هامة في السياسة الجمركية · فلأول مرة في عهد الانتداب ترفع التعرفة الجمركية عن حدها الموروث السابق لتصبح ١٥٪ · ولأول مرة يفرق بين الدول المتاجر معها ، فتطبق على بعضها تعرفة الحد الأدنى ، وهي ١٥٪ ، ويطبق على بعضها الآخر تعرفة قصوى هي ٣٠٪ · ومنذ عام ١٩٢٦ رفعت التعرفة العادية من ١٥٪ الى ٢٥٪ ، والقصوى من ٣٠ الى ٥٠٪ · كما حدثت ، في عام ١٩٢٨ ، تعديلات في التعرفة مالت بها الى الهبوط ، لاسيما على المواد الخام ، دون القيام بدراسة ملموسة مبنية على حاجات حماية الصناعة الوطنية وتطويرها ، مما سبب تهديم بعض الصناعات الهامة ، كمعمل الجلود

(١) انسحبت البرازيل من عصبة الأمم في ك٢ ١٩٣٠ وظلت تتمتع بحقها كدولة « مفضلة » حتى ١٩ ك٢ ١٩٣٢ وكان ينبغي تطبيق التعرفة العليا على اليابان منذ ٢٧/٣/٩٣٥ ، ولكنها ظلت تتمتع بحقها الأول حتى ٢٩/٧/٩٣٦ · وكذلك المانيا بقيت تتمتع بالتعرفة العادية ، رغم انسحابها من العصبة في ت١ ٩٣٣ . حتى عقدت اتفاقية تجارية معها في ٢/٢/١٩٣٧ ·

العصري قرب دمشق(١) • وبعد عام ١٩٣١ ارتفعت التعرفة الى ٢٠٪ عام ١٩٣٢ ، والى ٢٦٪ عام ١٩٣٣ والى ٢٨٪ عام ١٩٣٤ • هكذا أخذت التعرفات بالارتفاع شيئا فشيئا لمقاومة سياسة الاغراق التي انتهجتها اليابان والمانيا بشكل خاص • ومع هذا فقد كانت سياسة الحماية، من حيث الاساس، آخر ماتفكر به السلطات الفرنسية في السياسة الجمركية • كل ما كان يهم السلطات الفرنسية هو تأمين المال لصندوق المصالح المشتركة حتى تتصرف به على الوجه الذي تريده ،لا وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد • ويمكن تبيان ضرر هذه السياسة على الصناعة الوطنية القائمة بايراد مثل حرفة النسيج والحرير •

فقبل الحرب كانت المدن السورية التالية تحتوي على :

قبل الحرب(٢)	المدينة	أنوال النسيج	العمـال
	حلب	١٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
	دمشق	٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	(٣)٢٠٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠
	حمص	٨٠٠٠	

فأصبح الوضع عام ١٩٣٠(٤)

حلب	٣٠٠٠	٢٥٠٠٠
دمشق	٦٠٠ ـ ٧٠٠	٤٠٠٠
حمص	٢٠٠٠	٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠

هذا الجدول يظهر أن هذه الحرفة لم تصب بالتأخر فحسب ، بل أنها تحطمت الى حد بعيد • واذا عرفنا أن النسيج ترتبط به حرف أخرى فرعية ، كحرفة الكباب والصباغ والمسدى والملقى والدقاق ، والكوى وغيرذلك، تشغل عددا كبيرا من الشغيلة ، وان تحطم صناعة النسيج تعني ايضا تحطيم هذه الحرف الفرعية ، أدركنا مدى الخراب الذي أصاب البلاد من جراء السياسة الاستعمارية •

(١) نشأ المعمل في ظل حماية التعرفة الجمركية البالغة ٢٥٪ • فلقيت منتجاته نجاحا باهرا في سورية والبلدان المجاورة • ولكن هذه التعرفة لم تلبث ان خفضت عن هذه المادة الى ١٥٪ ، مما جعل الجلود الأجنبية ولا سيما الفرنسية تغزو الاسواق السورية ، وتضطر هذا المعمل الى الافلاس •

(٢) صالح الصالح : وضع الاقتصاد السوري حاليا ص ١٢٩ •

(٣) المصدر ذاته ص ١٣٦ •

(٤) المصدر ذاته ص ١٣٠ •

ولم تكن صناعة النسيج الحريري بأحسن حالا . فقد أصابتها سياسة الباب المفتوح ومزاحمة اليابان الشديدة ، بأضرار كبيرة تتبدى في تدهور هذه الصناعة في حلب ، مثلا ، وهي المركز الصناعي الهام .

عدد انوال النسيج اليدوي الحريري في حلب[١]

العام	الأنوال	انتاجها بالنسبة الى مجموع انوال النسيج
١٩٠٩	٤٥٠٠	٪٤٥
١٩١٣	٣٩٤٠	٪٢١
١٩٢٦	١٥٠٠	٪٣٠
١٩٢٧	١٨٣٥	٪٣١
١٩٢٨	١٨٠٠	٪٣٤

ولم يقتصر تحطم صناعة الحرير على النسيج فحسب بل شمل تربية دوده وشرانقه وانتاجه وكذلك غزله . لقد بذل الرسمال الفرنسي جهودا كبيرة لتنشيط انتاج الحرير في سورية ولبنان . ولكنه رغم هذا التشجيع تقلص الانتاج والغزل تحت تأثير الأزمة وضربات المزاحمة اليابانية . فاذا كان انتاج شرانق الحرير عام ١٩١٤ بلغ (٦٠٠٠) طن ، فقد هبط عام ١٩٢٠ الى ٨٠٠ طن ، ليرتفع في عام ١٩٣٠ الى ما يقرب من ٣٥٠٠ طن . ثم أخذ الانتاج بالتقهقر بفعل المزاحمة حتى اصبح كما يلي[٢] :

١٩٣١	٢٧٦٠ طنا
١٩٣٢	١٧٦٢ طنا
١٩٣٣	١٤٠٠ طن
١٩٣٤	١٣٠٠ طن
١٩٣٦ (٣)	٠٩٥٦ طنا

وينعكس اثر المزاحمة بشكل واضح عند معرفتنا مقدار المستورد من الحرير وخيطانه ونسيجه في تلك الفترة ذاتها .

---

(١) المصدر السابق ص ١٤١ .

(٢) مجلة اسيا الفرنسية : عدد آذار ١٩٣٥ ص ٧٩ .

(٣) عدنان فرا : التصنيع في سورية .

عـــام	كيلـــو	قروش سورية(١)
١٩٢٦	٤٣١٤٢٩	٢٦٩٩٧٦٠١٤
١٩٢٧	٥٩٣٥٤٠	٢٧٨٠٥٧٥٦٥
١٩٢٨	٥٧٨٠٦١	٢١٠٤١٧٩٧٩
١٩٢٩	٦٧٧٤٦٦	١٥٤٤٥٣٢٢٢
١٩٣٠	٨٤٥٨١٤	١٦٥٨٢٢٧٦٩
١٩٣١	١٣٢٥٩٣٥	٢٤٢٢١٥٦٠٣
١٩٣٢	١٣٣٢١٤٠	١٥٦٩٠٠٦١٣
١٩٣٣	١٢٦٦١٨١	١١٦٨٦٣٦٠٠

اما بالنسبة الى مصانع غزل الحرير فقد اضطر معظمها الى التوقف . فاذا كان عدد المصانع العاملة (عام ١٩١٠) ١٢٤ ، فقد هبط هذا العدد الى ٣٥ عام ١٩٣٣(٢) .

كانت المواد الأولية الخاصة بالمنسوجات ، من حرير وغيره خاضعة لرسوم جمركية عالية ، بلغت مدة من الزمن ٢٥٪ مما كان يزيد كثيرا في نفقات انتاج النسيج ، ويجعل من المستحيل الصمود أمام مزاحمة المنسوجات الأجنبية بشكل عام واليابانية الشهيرة برخص أسعارها ، بشكل خاص .

هذه السياسة الجمركية لم تحطم هذه الحرفة ، كغيرها ، فقط ، بل وأجبرت كثيرا من الصناعيين على هجرة البلاد بأموالهم ومصانعهم وخبرتهم وحتى بعمالهم والانتقال الى بلاد أخرى تنعم الصناعة فيها بشروط أفضل ، كفلسطين ومصر وتركيا وغيرها . ان كثيرا من العوائل الصناعية السورية قطنت مصر وفلسطين ، واحتلت فيهما مكانة مرموقة ، كعائلة الحسيني ، والشربجي ، وعبد الدائم ، وتوكل والبستاني ... وقد جاء في تقرير اول مؤتمر لغرف التجارة المنعقد في ١٥/٥/١٩٢٨ مايلي : « لقد تحملت صناعة النسيج والملابس كثيرا من جراء زيادة التعرفة الجمركية . ان خيطان الصوف ، والقطن والحرير الاصطناعي والطبيعي تدخل الى فلسطين معفاة من كل رسم . كما أن الجوارب المصنوعة في فلسطين أخذت منذ شهور تباع في أسواقنا بأسعار لا تقف امامها اية مزاحمة . ان صناعتنا النسيجية ، التي كانت بدأت التعرف الى الازدهار ، أصبحت الآن في وضع كثير الصعوبة(٣) ، وقد رأينا منذ اسابيع كيف انتقلت

(١) مجلة آسيا الفرنسية عدد آذار ١٩٣٥ ص ٨٢ .

(٢) عدنان فرا : التصنيع في سورية ص ١٦٤ .

(٣) بعد فرض رسم جمركي على جميع المنتجات ، بما فيها المواد الأولية الضرورية للصناعة ، مقداره ٢٥٪ من القيمة .

مانيفاكتورة نسيج وخياطة ملابس كاملة الى فلسطين ، مع عدد كبير من عمالنا المهرة »(١) • وهذا مثل من مصانع كثيرة للمربيات والجوارب والنسيج وغيرها تمركزت في حيفا ويافا وعكا والقاهرة وغيرها • ومن العوامل الهامة في عرقلة نمو الحرفة ، وفي تفسخها وتحطمها ، سيطرة العلاقات الاقطاعية في الريف بتشجيع من السلطات الاستعمارية ، والشركات الاحتكارية ، وتجمع قسم هام من الدخل الوطني بين أيدي قلة من الأفراد ، وحرمان جماهير الفلاحين الواسعة من منتوجهم الفائض ، وحتى من قسم كبير من منتوجهم الضروري • ثم ان طريقة التبذير التي اعتادها أسياد الارض ، وتغلغل البنوك الأجنبية في الزراعة عن طريق هؤلاء الأسياد ، وتحول كثير منهم الى عملاء للرسمال الأجنبي ، كل ذلك كان كفيلا بحرمان الزراعة ، بل الوطن ، من اموال كثيرة • وهكذا أدت سيادة العلاقات الاقطاعية ، والروابط القائمة بين الاقطاع والرسمال الأجنبي ، الى اضعاف الزراعة ، وافقار الفلاح ، وبالتالي الى ضيق السوق الوطنية ، وخلق الصعوبات المتزايدة امام تراكم الرسمال الوطني ، وأمام تصريف وتطوير الصناعة الحرفية الوطنية •

وقد لعب التمويل دورا هاما في اضعاف الحرفة وتقهقرها • فالجهاز المصرفي القادر على التمويل هو أجنبي على العموم • ولم يكن من مصلحة الرسمال الأجنبي تطوير الصناعة الوطنية ، ومدها بالأموال اللازمة • لذلك كان يضع عراقيل كثيرة أمام التمويل • فالبنك السوري مثلا لايقبل بحسم السندات التي تحمل توقيعا واحدا ، كما أنه لايحسم السندات المؤرخة لمدة تزيد على ٩٠ يوما • ثم ان معدل الحسم أعلى من مقدرة الحرفي المالية • كل هذه العقبات وغيرها كانت تقف حاجزا قويا بين الحرفي والبنوك الأجنبية ، وتضطره الى اللجوء الى المؤسسات المالية الوطنية الضعيفة القليلة العدد ، التي تقبل المخاطرة الجسيمة مقابل الفائدة المرتفعة • والفائدة المرتفعة تزيد في سعر الكلفة ، وتضعف التراكم ، وتجعل الحرفي أضعف مقاومة امام المزاحمة الأجنبية •

ثم ان سيطرة الرسمال الأجنبي على كثير من فروع الاقتصاد السوري ، كالمرافىء ، والنقل ، والكهرباء ، وبعض المواد الأولية الهامة كالبترول وغيره ، والتجارة الخارجية ، وفي التجارة الداخلية الى حد ما ، وغير ذلك ، وجنيه الأرباح الطائلة كل عام ، واخراج قسم كبير منها خارج البلاد ، وتشديد استثماره لليد العاملة الوطنية والمستهلك الوطني ، كل ذلك ايضا كان يضعف من مقدرة السوق الوطنية على التصريف كما يزيد في تكاليف الانتاج الحرفي ، ويضعف امكانيات تطوير الحرفة من حيث الانتاجية والنوعية ، كما يضعف امكانيات دفعها الى الامام في تطويرها نحو الشكل الرأسمالي الالي •

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : نيسان ١٩٢٩ ص ١٣٨ •

كل ذلك ، الى جانب عوامل أخرى منها ارهاق المستعمرين الفرنسيين المنتج السوري بالضرائب الثقيلة لتأمين الأموال اللازمة لنفقات المستعمرين ، ولضمان أرباح الشركات الاحتكارية ، حمل الحرفة عبئا لم يطقه قسم كبير من مؤسساتها ، فانهار بعضها كليا ، وتحول معظم اصحابها الى مجردعمال مأجورين في المؤسسات الرأسمالية ، او اجراء في الزراعة ، كما اضطر قسم كبير من الحرفيين الى مغادرة البلاد ونقل رساميلهم وخبرتهم وعمالهم الى الخارج ، او أجبر قسم منهم وهم الذين ساعدتهم ظروف مختلفة ، على تحديث انتاجهم وتطويره ليأخذ شكل الانتاج الآلي الرأسمالي الذي يستطيع ان ينعم بشروط أفضل للتمكن من المقاومة والاستمرار في الحياة الى هذا الحد أو ذاك .

هكذا طورت حرفة الدباغة ، والنسيج ، والمطاحن ، والمعاصر ، والمصابن ، والميكانيك ، والتريكو والجوارب وصناعة بعض المشروبات ....

بعض هذه الصناعات انتقل الى الشكل الصناعي الحديث الضخم ، مثل بعض مصانع النسيج الكبيرة ، كالشركة السورية للغزل والنسيج في حلب ومصانع نسيج عريضة في طرابلس ، والمدابغ الحديثة ، والمطاحن الكبرى ... وبعضها أدخل الآلة الحديثة ولكن في نطاق ضيق ، كورشة كسم وقباني للنسيج التي تأسست عام ١٩١٥ ، وبدأت العمل بثلاثة انوال يدوية ، فاصبح لديها عام (١٩٣٦) ٢٠ نولا ميكانيكيا ، وفرعان في فلسطين وبغداد ، تنتج نسيجا بقيمة ١٥ الف ليرة ذهبية في العام وتستخدم ٤٠ عاملا . وكورشة نحاس التي انشئت عام ١٨٩٠ بأنوال يدوية ، ثم فتحت عام ١٩٣٢ فرعا لها بأنوال ميكانيكية . كانت تستخدم الحرير الطبيعي الياباني والاصطناعي الاوروبي ، وتنتج ١٠٠ الف متر في السنة ، وتشغل ٢٥ ـ ٣٠ عاملا .(١)

وكان من نتائج هذا التحديث ، سواء منه الواسع او الضيق ، أن اخذ بدوره ، يضارب الانتاج الحرفي المماثل أو القريب ، ويعجل مع العوامل الأخرى في تحطيم الانتاج الحرفي .

ومن مساوىء القضاء على الانتاج الحرفي ، دون الاستعاضة عن هذا الانتاج بانتاج الصناعات المتطورة والضخمة المماثلة ، أن البلاد أصبحت تستهلك عوضاً عن الانتاج الحرفي سلعا أجنبية ، وبذلك كانت تنتقل مبالغ كبيرة الى الخارج ، بعد أن كانت تبقى كليا او معظمها في البلاد ، قبل تهدم الحرفة .

ولابد في النهاية ، من الاشارة الى قضية هامة ، هي أن عمل الرسمال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، واثر الرسمال الوطني الرأسمالي على الحرفة

---

(١) صالح الصالح : وضع الاقتصاد السوري حاليا ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .

لا يحدث دائما نتائجه السلبية الحتمية . فالى جانب حتمية تحطيم بعض الحرف واضعاف بعضها الآخر ، تبقى امكانية تطوير بعض الحرف الأخرى . فالرسمال الأجنبي او الوطني بحاجة في بعض الظروف الى الانتاج الحرفي في عملية تجديد انتاجهما . ذلك أن الانتاج الحرفي رخيص اليد العاملة، ومحدود الحاجة الى الرساميل، كما يرضى الحرفي بمعدل ربح دون معدل الربح الوسط في السوق ، بالاضافة الى ان الاحتكارات تستطيع فرض اسعار شراء منخفضة لابتياع المنتوج الحرفي ، مع العلم ان الرأسمالين المذكورين لو أرادا بناء مؤسسات خاصة لتأمين هذا الانتاج ، لاحتاجا الى تخصيص نصيب هام من الأموال منه ، وهو أمر لايريدانه دائما ، لذلك يبقى هنالك ميل لدى الرسمال الكبير للابقاء على بعض وجوه الانتاج الحرفي وتطويرها .

ظروف تجديد الانتاج الرأسمالي الوطني

في ظروف العلاقات الاقطاعية التي سادت الامبراطورية العثمانية،طوال مئات السنين ، وفي ظروف تحول هذه الامبراطورية الى نصف مستعمرة نتيجة سيطرة الرسمال الأجنبي في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولاسيما في نهايته ، لم تتمكن سورية من تطوير انتاجها السلعي الى انتاج رأسمالي . كانت الحرفة بأدواتها البدائية ، وضعف رسمالها ، وصفتها العائلية هي العنصر السائد في الانتاج . ومع هذا ، فقد نشأت مانيفاكتورات عديدة في هذا الفرع او ذاك ، كانت على جانب من الاهمية . ذلك ان اشتهار سورية ، منذ القديم ، بانتاج النسيج مثلا ، واتساع سوق الامبراطورية العثمانية ، وضع امام الانتاج الحرفي السوري مهمة التلاؤم ، الى هذا الحد او ذاك ، مع حاجات السوق الواسعة . وهكذا نشأت تلك المانيفاكتورات . الا أن سيطرة الرسمال الأجنبي في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وعدم تطور المانيفاكتورات الى حد الانتاج الآلي الرأسمالي ، وفتح ابواب الامبراطورية امام السلع الأجنبية المتفوقة على السلع الوطنية المماثلة ، وجه ضربة قاسية لهذه المانيفاكتورات ، وحطم الكثير منها . ثم جاءت الحرب الأولى بويلاتها ، ونتائجها ، فوجهت ايضا ضربات قاسية اخرى لما تبقى منها . حتى ليمكن القول بأن سورية بدأت انتاجها الرأسمالي الوطني الحديث في المرحلة الانتدابية انطلاقا من الصفر تقريبا .

كان ضعف التراكم عاملا أساسيا في عرقلة نشوء وتطور الصناعة الوطنية الحديثة . وضعف هذا التراكم تأتي عن عوامل عديدة أهمها : (١) اخضاع الوطن الى السيطرة الاستعمارية المباشرة ، (٢) واضطرار البلاد الى خوض نضال سلبي مسلح ، وغير مسلح ، طوال فترة الانتداب، (٣) وانتهاج سياسة اقتصادية استعمارية تقوم على نهب البلاد ، وربطها باحتياجات الاقتصاد الفرنسي ، (٤) وعرقلة التصنيع الوطني ما أمكن ، عن طريق انتهاج سياسة جمركية اعاقت دخول الآلات ، وجعلت الباب مفتوحا امام السلع الأجنبية ، وفرضت رسوما جمركية كانت غايتها تأمين المال، من حيث الاساس، دون النظر الى التفريق بين المواد الأولية والآلات الضرورية لتطوير القوى المنتجة في البلاد وبين المواد

المصنوعة · (٥) وهذا فضلا عن أثر ارتفاع العبء الضرائبي ،(٦) وضعف الميل الى الادخار الانتاجي ، واقتصار الادخار اذا وجد على النقد الذهبي ، او الحلي والمجوهرات ، او شراء العقارات ·· (٧) كما أن سيطرة الرسمال الاحتكاري الأجنبي ، وفرض امتيازات شركاته على البلاد ، بشكل تضمن فيه الأرباح الطائلة، وتؤمن له السيطرة بلا منازع ، ضيق ميادين العمل على الرسمال الوطني ، وجعله مقتصرا في معظمه على التجارة والحرفة والانتاج الزراعي ·

في هذه الظروف القاسية وغيرها ، التي جابهت الصناعة الوطنية ، اضطر الرسمال الوطني الصناعي الى الوقوف أمام طريقين فاصلين : اما البقاء على الانتاج الصغير السابق ، وهو معظمه حرفي والسير بالبلاد الى الافلاس الشامل في ظروف السيطرة الاحتكارية الاستعمارية والمزاحمة القاتلة · واما تطوير الحرفة الى الانتاج الرأسمالي الآلي ، وانشاء صناعات جديدة تقوم على الأسس الحديثة التي تستطيع معها مقاومة المزاحمة والاستمرار في التطور · وقد اتجه الميل نحو الوجهة الثانية · وساعدت على هذا الاتجاه الأمور التالية :

أ : ـ تعديل في السياسة الجمركية

ان تاريخ نشوء الصناعة السورية الحديثة مرتبط بعدد من التعديلات التي طرأت على السياسة الجمركية واهمها :

١ : ـ تعديل عام ١٩٢٤ الذي قضى باعفاء المعدات الصناعية من الرسوم الجمركية ، اذا ما اقرت ضرورة هذه المعدات « لجنة خاصة » تابعة للمفوضية· فرغم القيود التي قيدت هذا التدبير ، ورغم انه اتخذ في الأساس لاعفاء معدات بعض الشركات الاحتكارية الضرورية لاستثمارها ، من الرسوم الجمركية ،فقد تمكن الرسمال الوطني من الاستفادة منه في حدود موافقةهذه «اللجنة الخاصة»، وبذلك أمكن لسورية أن تستورد كمية لابأس بها من الآلات والمعدات(١) ·

٢ : ـ والتدبير الثاني هو الذي اتخذ عام ١٩٢٦ وقضى برفع الرسوم الجمركية من ١٥٪ (حسب القيمة) الى ٢٥٪ على جميع المواد المستوردة ، باستثناء المواد الغذائية الضرورية والأخشاب ومواد البناء ···

ولئن كان هدف هذا التعديل تأمين الأموال لتسديد النفقات الهائلة التي استدعاها سحق الثورة السورية ، وكان فرض رسم عال واحد على الاستيراد المذكور بمجموعه دون تفريق بين السلعة التي تضارب انتاجنا ، وبين المادة الأولية المستوردة ، فلا شك أنه أفاد الصناعات الأخرى التي تعتمد على المواد الأولية الوطنية ، اذ حد من خطر مزاحمة السلع الأجنبية لها ·

(١) انظر جدول استيراد الآلات والأدوات المقبل ·

٣ : ـ وفي عام ١٩٢٨ أمكن تعديل التدبير السابق بحيث ان المواد الأولية المستوردة للانتاج الصناعي الوطني أصبحت اما خاضعة لرسوم جمركية مخففة، او اعفيت من الرسوم اطلاقا . وبقدر ما كانت سياسة الاكتفاء الذاتي تنتشر في اصقاع كثيرة من العالم ، وترتفع ، بالتالي ، الرسوم الجمركية على الاستيراد ، وبقدر ما كانت تشتد عملية غزو الأسواق الأخرى عن طريق سياسة الاغراق التي زاحمت مزاحمة خطيرة الانتاج الفرنسي في الأسواق السورية ، كانت المفوضية تعمد الى اجراء تعديلات متواصلة في الرسوم الجمركية بعضها في صالح البلاد وبعضها ضد صالحها .

ب : ـ كما ساعد على ذلك أيضا انتهاء النضال الوطني المسلح . ان عودة السلم الى ربوع الوطن ، اوقف التهديم الوحشي الذي خلفته العمليات العسكرية ، في كل مكان ، واتاح للحياة الاقتصادية اعادة الجو الطبيعي الذي لابد منه للسير في طريق التطور .

جـ : ـ ثم ان البرجوازية الوطنية التي كانت تقود النضال الوطني السياسي ، أخذت تستشعر الحاجة الى ضرورة النضال في سبيل بناء اسس قوية للاقتصاد الوطني ، ولاسيما بناء صناعة حديثة في البلاد. فأخذت الشركات الوطنية الصناعية المساهمة تنشأ تباعا ضمن جو لاهب من الحماس الوطني ، كما انتشرت في البلاد موجة قوية تدعو الى دعم الانتاج الوطني ، ومقاومة السلع الأجنبية التي ينتج الوطن مثيلها . وشملت هذه الموجة حتى المجال الرسمي ، عندما أبدى بعض المسئولين الوطنيين استعدادهم لمؤازرة المشاريع الوطنية ، واتخذوا بعض التدابير الآيلة الى ذلك .

ان تحديث الحرف القديمة باقامتها على اسس رأسمالية ذات انتاج آلي ، كالنسيج ، والدباغة ، وصناعة الأحذية ، والصابون ، وتقطير الكحول ، وغزل الحرير .. الخ ، واقامة بعض الصناعات الحديثة كالاسمنت ، والكونسروة ، وغزل القطن ، والتريكو الميكانيكي ، والسكاير ، جرى في بطء كبير نسبيا ، وتخطى العقبات التي كانت تقف امامه ، ولاسيما المزاحمة الأجنبية ، بصعوبة كبرى . لنأخذ مثلا القرار رقم ١٦١ الصادر عن المفوضية في ١٣/٧/٩٣٥ ، وهو مثال على اتخاذ التدابير دون ربطها بمصالح تطور البلاد صناعيا . لقد خفض القرار المذكور الرسوم عن بعض السلع التي بينها سلع كثيرة تنتج البلاد مثلها . هذا القرار :

١ : ـ لم يخفض رسوم المواد الغذائية الضرورية للبلاد حتى يتأمن مستوى معيشة لائق ضمن نطاق الأجور المقررة .

٢ : ـ أبقى الرسم على السكر في حدود ١٨٠٪ مما أضر بصناعة السكاكر

الوطنية ، في حين ان الرسوم المفروضة على السكاكر الأجنبية كانت لاتزيد عن ٢٥٪ ، مع العلم ان مصنوعات السكاكر الفلسطينية كانت لاتدفع رسوما جمركية على السكر وتدخل سورية معفاة من الرسوم · وبذلك أصبحت هذه الصناعة الوطنية تحت رحمة المزاحمة الأجنبية ·

٣ : ـ خفض الرسوم على الخيوط الحريرية والقطنية الضرورية للبلاد تخفيضا كان دون الحد الذي تستطيع معه سورية ولبنان تصدير منتوجاتهما معه الى الخارج · مع العلم ان منتوجات البلاد المجاورة كانت تدخل بلادنا طليقة من الرسوم الجمركية وتتمتع باعفاء المواد الأولية والآلات من الرسوم · مما كان يخلق منافسة خطرة لصناعة النسيج · وفي الوقت نفسه خفض القرار المذكور الرسوم على بعض منتجات النسيج التي يصنع منها في البلاد · وكذلك على الجلود والأحذية ···

٤ : ـ خفض الرسم على الاسمنت المستورد ٧٥ قرشا سوريا للطن مما عرض هذا الانتاج الوطني الناشىء لخطر كبير · لا سيما وان هذا القرار قد سبقته قرارات أخرى الغت اعفاء الآلات من الرسوم ، وفرضت عليها رسما جديدا كلف شركة الاسمنت الوطنية دفع ٢٥ الف ليرة سورية على آلات اشترتها ، واخبر عنها الجهات المختصة ، عندما كان قرار الاعفاء قائما ·

٥ : ـ لم يتناول التخفيض السكر والأرز والقهوة وغيرها مما هو ضروري للبلاد ، لعدم انتاجها منه ، في حين خفضت الرسوم عن الشمبانيا ، ولحم الخنزير ، والجبن وهي مواد كمالية ·

٦ : ـ تناول التخفيض سيارات السياحة دون تحديد العدد في ادخالها ، ودون تخفيض تعرفة المواد المشتعلة ، مما كان يساعد على خروج قسم هام من الثروة الوطنية الى الخارج ·

كان رخص اليد العاملة الوطنية والمواد الأولية الوطنية ، وانعدام اي تشريع للعمل ، وانتشار موجة الحماس الوطني ، عوامل ساعدت بعض هذه المشاريع على تخطي العقبات · ولكن بعضها الآخر لم يستطع المقاومة فتوقف عن العمل ·

ان الجداول التالية تبين لنا لوحات عن بطء التطور الصناعي في سورية · ففي عام ١٩٣٠ قامت المؤسسات التالية(١) :

---

(١) عدنان فرا : التصنيع في سورية ص ١٧١ ·

ورشات ميكانيكية لصنع السواكير	٣٥
معمل لعيـــدان الكبريت	١
تقطـــير الكحـــول	١
حلـــج القطـــن	١
غـــزل الحـــرير	٣
غـــزل القطـــن	١
مدابـــــغ	٢
معمـــل اسمنت	٢
معمـــل للخـــزف	١
معمـــل للاوعيـــة	١

وهذا الجدول يبين لنا كمية الآلات والادوات التي دخلت سورية بين عامي ٢٤ ـ ٩٤٠ وقيمتها :

كمية وقيمة الآلات والأدوات المستوردة
خلال فترة ١٩٢٤ ـ ١٩٤٠(١)

عـــام	الكمية بالاطنان	القيمة بالوف الليرات
١٩٢٤	١٠٥٤	ـ
١٩٢٥	١٤٢٠	٥٧٢
١٩٢٦	٢٢٨٧	٤٨٠
١٩٢٧	١٨٤٨	١١٠٤
١٩٢٨	٢٥٢٥	١٤١٦
١٩٢٩	٣٠٩٠	١٨٦١
١٩٣٠	٣١٥٩	١٧٨٧
١٩٣١	ـ	٧٨٨
١٩٣٢	١٩٨٦٣	٢٦٠٢
١٩٣٣	٤٤١٠٧	٣٢١٩
١٩٣٤	٢٠٩٤	٨٥٨
١٩٣٥	٣٨٢٠	١٤٤٦
١٩٣٦	٤٢٠٥	١٤١٥
١٩٣٧	٥٠٢٣	٢٣٩٧
١٩٣٨	٤٧٤٧	٣٩٧٦
١٩٣٩	٤٣٢٠	٤١٥٤
١٩٤٠	١٦٢٩	١٨٦٢

وتجب الاشــارة الى أن ضعف الاستيراد بعد عام ٩٣٣ يعود ، بالدرجــة الاولى ، الى أن المفوضــية ، بعــد أن كانت تعفي الآلات والادوات من الرســوم الجمركية ، بموجب قانون تشجيع الصناعة ، عمــدت مؤخرا الى تقييــد هذا القــرار • فبموجب القــرار ٧٩ ل٠س ٢٣/٦/٩٣٣ والقرار رقم ٢٣٢ ل٠س تاريخ ٤/١٠/٩٣٤ أصبح على أصحاب المعامل دفع رســوم جمركية بمعــدل ٥ و ٧ ٪ من قيمة الآلات بعد أن كانت معفاة تماما • ثم خطت نحو التشــديد خطــوة أخرى بالقــرار رقم ١٣ ل٠س تاريخ ١٧/٥/٩٣٥ فجعلت الرســم ١١ و ١٢ ٪ على أي نوع من المكنات الصناعية (١) •

كما يمكننا الجدول التالي من رؤية عدد الشركات المساهمة المغفلة التي نشأت في سورية فقط بين عامي ١٩٢٨ ــ ١٩٤٤ ، ورساميلها الموظفة (٢) •

عام	عدد المؤسسات	الرساميل بالليرات السورية
١٩٢٨	١	٧٥٠٠٠٠
١٩٢٩	١	١٠٠٠٠٠٠
١٩٣٠	١	٥٧٦٠٠٠٠
١٩٣٢	١	٤٥٠٠٠٠
١٩٣٣	١	٥٠٠٠٠٠٠
١٩٣٦	٢	٥٦٥٠٠٠
١٩٣٧	١	٧٠٠٠٠٠٠
١٩٣٨	١	٥٥٠٠٠
١٩٤١	١	١٠٠٠٠٠٠
١٩٤٣ ــ ١٩٤٤	٢	١٣٠١٠٠٠
المجموع	١٢	٢٢٤٨١٠٠٠

أي أنه خلال ما يقرب من ٢٤ عاما من الاحتلال الفرنسي ، لم ينشــأ في البلاد أكثر من ١٢ شركة مساهمة مغفلة وطنية هامة نسبيا ، برساميل يقرب مجموعها من ٢٢٫٥ مليون ليرة سورية ، وهي شركات حديثة العهد •

على أن الحــرب العالمية الثانية ، تعتبــر انعطافا عظيما في تاريخ تراكم الرسمال الوطني ، وفي محاولة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صناعية •

١ ــ فقد سببت الحرب تضــاؤلا كبيرا في استيراد سورية ، ســواء منه

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٧٠ ، ٨٧

(٢) عدنان فرا : التصنيع في سورية ص ٤٦

الاستيراد لغايات انتاجية أم لغايات استهلاكية · ومن هنا كان تأثيران متعاكسان على التصنيع · فالصناعات الحديثة والحرفية التي كانت تعتمد على المواد الاولية الاجنبية اضطرت اما الى التوقف أو الى الحد من نشاطها ما دام الاستيراد متوقفا أو ضعيفا ، واما الى الاستعاضة عن المادة الاولية الاجنبية بمواد أولية وطنية اذا سمحت الامكانيات · أما الصناعات التي كانت تعتمد على المواد الاولية الوطنية ، فقد كان توقف الاستيراد أو تضاؤله عاملا أساسيا في زيادة تراكم رساميلها ، وفي انماء تجديد انتاجها الموسع ، وفي تطويرها حسبما تسمح به الظروف القائمة ·

٢ ــ وكان من نتائج اشتعال الحرب ، واحتلال الحلفاء لسورية ولبنان ، أن زاد التداول النقدي زيادة كبرى بسبب نفقات الجيوش المحتلة ، وتضاؤل الاستيراد ، ورقابة القطع ، والمضاربة ·

٣ ــ وكان من نتائج هذا كله ارتفاع الاسعار بشكل صاعد ، مكن المنتج الوطني من تحقيق أرباح عامة ، ودفعه الى التماس جميع الوسائل الممكنة لتوسيع انتاجه وتطويره ·

٤ ــ كما ان السلطات المحتلة عمدت ، تحت تأثير الضرورات التي فرضتها الحرب ، الى هجر نظام الحرية الاقتصادية ، الذي ساد الاقتصاد السوري خلال فترة ما بين الحربين ، واستعاضت عنه بالتدخل في الحياة الاقتصادية والنقدية والمالية ، ونتج عنه نتائج متباينة ·

فاحتكار الحلفاء للحبوب مثلا ، وفرضهم على الفلاح أسعار شراء رخيصة وتقديم كميات كبيرة ، في مرحلة ترتفع فيها أسعار السلع كثيرا ، أرهق الفلاح ، وأعاق تطور الزراعة الى حد كبير · في حين ان تدخل السلطات لاستيراد المواد الاولية والمعدات وبعض المواد الغذائية ، واقامة نظام توزيع يسمح الى حد ما بتأمين المواد الاولية للصناعة ، سمح لمؤسسات كثيرة أن تتغلب على الصعوبات الناشئة عن الحرب · كما ان فروعا كثيرة تمكنت من العمل بشكل متواصل تقريبا على أساس ورديتين وثلاث ورديات في اليوم · وقد لعب بناء المصفاة في طرابلس ، عام ١٩٤٠ ، دورا هاما في حل قضية القوة المحركة ، اذ أصبح انتاجها يغذي المحطات الكهربائية والصناعية ، ولولا هذا الانتاج لجابهت البلاد أزمة عصيبة في المحروقات الضرورية للاستهلاك الانتاجي والعادي · كما ساهم انشاء المكتب الاقتصادي الحربي ، عام ١٩٤٢ ، مساهمة هامة في خدمة الصناعة المحلية في القضايا التكنيكية وغيرها · وقد أمكن انتاج بعض الآلات التي تحتاجها الصناعة الوطنية ، محليا ·

وتجب الاشارة هنا مرة أخرى ، الى أهميـة المبالغ التي أنفقها الحلفاء في سورية ولبنان والتي بلغت قرابة ٨٠٠ مليون ليرة سورية (١) والى أهمية القرار رقم ٢٣٥ ق٠س تاريخ ٣٠/٥/٩٤٣ ، الذي خول مكتب القطع بيع الاسترليني لكل شخص طبيعي أو حكمي ، يطلب شراءه ، دون تحـديد المقدار أو تبيـان السبب ، مما مكن البـلاد من التغلب على التضخم النقـدي الناشىء ، وتحويل نصف المبلغ المذكور تقـريبا الى جنيهات استرلينية استخدمت لتأمين حاجات البلاد ومنها التصنيع ، كما سنرى ٠

• • •

من هذا نتبين ان الانتاج الرأسمالي الوطني الحديث ، بدأ وجوده وتطوره في مرحلة ما بين الحربين ، وان الحـرب كانت عنصرا أساسيا في تطوير هـذا الانتـاج ، على العموم ٠ كما أن قسـما من الانتاج الحرفي البدائي أخذ سبيل التطور الرأسمالي في هذه الفترة أيضا ٠ ثم ان التطور الصناعي الحديث ، من حيث الاساس ، قام على أساس زراعي ٠ فتطور الزراعة والصناعة ، مشيا جنبا الى جنب ٠ وهذه خاصة تسم الانتاج الصناعي السوري الحديث ٠ فاذا كانت الصناعة في البلاد الرأسمالية المتطورة قد تطورت على حساب الزراعة ، وأصبح الانتاج الصناعي يشكل العنصر الاسـاسي في الدخل الوطني ، محولا البـلاد الزراعية الى بلاد صناعية ، فان تطوره عندنا بقي قائما على أساس تطور الزراعة ، أي بقيت بلادنا زراعية ، تمد صناعتنا بالمادة الاولية ، ويشكل انتاجها الزراعي العنصر الاول في الانتاج الوطني ، وفي التصدير ٠ ولعبت صـناعتنا ، من حيث الاساس ، دور المحول لموادنا الاوليـة الزراعيـة ٠ أي أن الرساميل الوطنيـة الصناعية كانت تتوجه الى حيث تتوفر المادة الاولية الوطنية سواء منها الزراعية وغيرها ، وهو أمر اذا أضيف الى عامل اليد العاملة الوطنية الرخيصة ، أمكن توفير عنصرين هامين في معركة مزاحمة السلع الاجنبية ٠

ومن السمات المميـزة لهذه الصـناعة الوطنية الحديثة في هـذه المرحلة الانتدابية ، أنها نشأت من حيث الاساس من تجميع رساميل وطنية تجـارية وصناعية وزراعية وعقارية ، ترتبط الى هذا الحد أو ذاك ، بالنضـال الوطني ضد المستعمر المحتل وشركاته الاحتكارية ٠ فالتجارة التي كادت تسحق تحت عامل المزاحمة الاجنبية والضرائب ، والصناعة التي أرهقتها السياسة الجمركية الاستعمارية والمزاحمـة وضعف المقـدرة الشرائية الوطنية وعبء الضرائب ؛ والزراعـة الغارقة في التأخر وفي عـدم اهتمام المسؤولين بالمشاريع الحيـوية الضرورية لها وفي الضرائب وتحكم الشركات الاجنبيـة ٠٠ كل هذه الاسـباب

---

(١) راجع ص ١١١ من الاطروحة ٠

دفعت هذه الفئات وجماعات من المثقفين وأصحاب المهن الحرة الى تدعيم نضالها الوطني المناوىء للاستعمار وشركاته ، بنضال اقتصادي موجه نحو بناء اقتصاد جديد ، وصناعة جديدة · كان الوضع الاقتصادي كلما ازداد سوء في البلاد ، ازدادت النقمة على الاستعمار وشركاته ، واشتدت المقاومة السلبية · وكلما كان القمع الاستعماري يزداد حدة ، ويزداد تصلب المستعمرين في عدم تنازلهم للبرجوازية الوطنية عن مكتسبات تناضل في سبيلها ، ازداد ضعف امكانيات التقارب بين الرساميل الوطنية والاجنبية ، وتعاونها على أساس انشاء نوع من التحالف الطبقي ضد المصالح الشعبية · لهذا بقي الرسمال الوطني ، من حيث الاساس ، في هذه الفترة ، رسمالا وطنيا في تكوينه ، وخططه ، وأهدافه ، ويستخدم مختلف الطرق المعتمدة على اثارة الحماس الوطني لتوطيد مركزه في السوق الوطنية ، ومقاومة المشاريع والسلع الاجنبية · وعلى هذا فالعامل السياسي لعب دورا هاما في انشاء وتطوير الصناعة الوطنية في حين ان العملية الاقتصادية لعبت الدور الاول في تطوير الصناعة في البلدان الرأسمالية المتطورة ·

مما تقدم نتبين ان الانتاج الصناعي الوطني الرأسمالي وغير الرأسمالي قد تطور ، على العموم ، تطورا بطيئا ، تحت سيادة الرسمال الاحتكاري الاجنبي والسيطرة الاستعمارية ، في المرحلة المحكى عنا · والجداول التالية تعرض لنا ثلاث صور عن الانتاج السوري في مراحل تطوره المتباينة :

عدد العمال في سورية ١٩١٣ ــ ١٩٣٧ (١)

	عدد العمال والحرفيين الكلي	رجال	نساء	أولاد	في الورشة	في البيت	أجور يومية بالليرات السورية	أجور حسب القطعة
عام ١٩١٣								
الصناعات القديمة	٣٠٩٥٢٥	١٤٢٩٣٤	١٣١٦٥١	٣٤٩٤٠	١٠١٦٠٥	٢٠٧٩٢٠	٦٢٢٩٤	٢٤٧٢٣١
عام ١٩٣٧								
الصناعات القديمة	١٧٠٧٧٨	٩٠٠٦٥	٥٨٤٣١	٢٢٣٠٠	٨٩٠٦٣	٨١٧١٥	٥٤٧٣٩	١١٦٠٣٩
الصناعات الحديثة	٣٣١٤٩	٢٤٠٠٧	٦٣٧٩	٢٧٦٣	٣٣١٤٩	—	١٧٧١٠	١٥٤٣٩
	٢٠٣٩٢٧	١١٤٠٧٢	٦٤٨١٠	٢٥٠٦٣	١٢٢٢١٢	٨١٧١٥	٧٢٤٤٩	١٣١٤٧٨

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٨٧

هذا الجدول يوضح الامور التالية :

١ ـ ان عدد العمال الحرفيين في الصناعة القديمة والحديثة الاجمالي الذي كان عام١٩١٣ يساوي ٣٠٩٥٢٥ عاملا وحرفيا لم تستعده سورية عام ١٩٣٧ ، (٢٠٣٩٢٧) رغم أنها تغلبت على صعوبات الحرب والازمة الاقتصادية العالمية ، ورغم ان عدد سكانها زاد عن قبل كثيرا · وهو أمر ينعكس على مستوى معيشة السكان ، ويجعله يهبط الى حد كبير ·

٢ ـ أن عدد العمال والحرفيين فيالصناعة القديمة قد تضاءل من ٣٠٩٥٢٥ الى ١٧٠٧٧٨ ، وهذا الفرق لم تستوعبه الصناعة الحديثة الناشئة ، مما يدل على تحطيم قسم هام من المؤسسات الحرفية ، وانتقال قسم آخر الى الانتاج الحديث ، واضطرار بعض الحرفيين الى الهجرة ، أو الى التحول الى التجارة ، أو جهاز الادارة ، أو الزراعة أو شراء العقارات كما يدل على انتشار البطالة ·

٣ ـ ان الصناعة المنزلية تقهقرت أكثر من سواها اذ انخفض عدد عمالها من ٢٠٧٩٢٠ عام ١٩١٣ الى ٨١٧١٥ عام ١٩٣٧ · وهو أمر أدى الى تضاؤل هام في عدد النساء العاملات ، اذ هبط من ١٣١٦٥١ عام ١٩١٣ الى ٦٤٨١٠ عام ١٩٣٧ · وهو أمر يدل على انتشار البطالة في أوساط النساء ، وخروج قسم هام منالنساء مندائرة الانتاج · كما تجبملاحظة انالعمل الحرفي في الورشات ، بعد أن كان يؤلف قرابة الثلث بالنسبة الى عمال الصناعة المنزلية عام ١٩١٣ ، أصبح يزيد قليلا عن عدد عمال الصناعة الاخيرة ، مما دل على ابتعاد مكان العمل أكثر فأكثر عن البيوت ، واستقلاله أكثر فأكثر عن الصلات العائلية ، ليجتمع في الورشات ، وليصبح أقرب الى العلاقات الرأسمالية المتطورة ·

٤ ـ نشوء الصناعة الحديثة بشكل بطيء وقيام قسم هام منها على أنقاض الحرفة والصناعة المنزلية بشكل خاص · وان نموها هذا كان ما يزال دون الصناعة الحرفية والمنزلية سواء من حيث عدد اليد العاملة ، أو العمل في الورشات · ان عدد عمال ورشات الحرف كان وما يزال متفوقا على عدد عمال ورشات الصناعة الحديثة بما يقرب من ثلاثة أضعاف · وهو أمر يوضح ضعف تطور العلاقات الرأسمالية في الانتاج السوري ·

٥ ـ أن الانتاج السوري ما يزال يعتمد ، من حيث الاساس على عمل النساء والاطفال · فاذا كان عدد هؤلاء يزيد قليلا عن نصف مجموع عدد العمال عام ١٩١٣ ، فان عددهم ما يزال قريبا من نصف مجموع العمال عام ١٩٣٧ · وهو أمر يوضح شدة الاستثمار ، ويبين أحد الاسس التي كان يعتمدها الانتاج الوطني في محاولته التغلب على صعوبات المزاحمة الاجنبية بشكل خاص ·

هذا وقد رأينا من قبل ، ان الانتاج الصناعي السوري ، عام ١٩١٢ كان لا يشكل الا جزء ضئيلا من انتاج مجمله ٧٨٠ مليون فرنك فرنسي ، ونصيب الزراعة منه ٦١٠ ملايين . وبين أعوام ١٩٣١ – ١٩٣٤ ، وهي فترة أزمة اقتصادية ، وصعوبات في التصدير لا سيما مع البلدان المجاورة ، كتركيا والعراق ومصر وغيرها ، كان أهم الانتاج الصناعي ينعكس فيما يلي :

	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤ (١)
خيطان حرير طبيعي بالطن	٢٠٧	١٤٢	٨٧	–
خيطان قطن بالطن	٣١٢	٣٠٠	٣٠٠	٥٧٠
قطنيات (بالقطع)	٢٥٨٩٥٠	٨٦٨٧٥	١٢٣٠٥٠	١٨٦٥٣٥٠
قطنيات (بالامتار)	–	–	–	٤٨٠٠٠
حريريات (بالقطع)	١٣٦٢٥٠	١٢٠٤٠٠	٢٥٣٨٥٠	١٥٦٧٠٠
حريريات (بالامتار)	٢٤٥٥٠٠	٢١٨٣٠٠	١٢٥٣٠٥٠	٨٧٨٤٠٠٠
ملابس داخلية (دزينة)	–	٧٢٩٢٠	١١٥٦٥٠	١٩٦٦٥٥
زيت زيتون (طن)	١٢٠٤٠	٦٠٠٠	٧٥٢٥	١٢٨٩٦
صابون (طن)	٧٠٠٠	٢٢٢٥	–	١٤٣٧
جلود مدبوغة (قطعة)	١١٧٣٤٦	١٢٧٣٥٠	١٠٦٥٥٠	١٥٦٩٤٠
أسمنت (طن)	–	٤٧٢١٠	٦٤٥٠٠	١٧٣٠٠

واذا كان هذا الجدول لا يعطي الا فكرة عن أنواع المنتجات الصناعية ومقاديرها ، ولا يعطي فكرة واضحة عن الطاقة الصناعية في الوطن ، بسبب صعوبة مرحلة الازمة بشكل خاص ، فهو على كل حال ، يعطي فكرة بسيطة عن تطور سورية الصناعي في مرحلة يمكن اعتبارها وسطا بين عام ١٩١٢ ، وعام ١٩٤٣ الذي استلم فيه الوطنيون الحكم ، وفيه أصبح الانتاج الصناعي في سورية وحدها مبينا بالجدول المفصل التالي :

الانتاج الصناعي في سورية فقط دون لبنان (٢)

المنتجات	الوحدة	عام ١٩٤٣	عام ١٩٤٤
أ – المنتجات الغذائية :			
محفوظات الخضار			
محفوظات الفواكه	طن	٦٠٠٠	٣٢٥٠

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٧٩

(٢) منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى بين سورية ولبنان ص ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩

المنتجات	الوحدة	عام ١٩٤٣	عام ١٩٤٤
زبدة		٦٢٨	٣٨٣
سمنة		٤٥٨٨	٤٩٥٠
جبنة		٥٠٨٠	٤٧٠٠
دقيق		٢٨٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
نشا		١١٧	١٤٦
معجنات		٥ر٣	٢٦٠
ب ـ الكحول المقطرة :			
الكحول المكررة	هيكتو ليتر (١٠٠ ل)	٧٢٩٠٠	٣٢٣٣٢
الكحول المغشوشة		٣٧٤٩١	٣٠٧٨٥
النبيذ	هيكتو ليتر	١٦٠٩٥٢	١٠٤٩٣٠
العرق	هيكتو ليتر	٢٤٧٠٠٠	٥٩٩٠٤٥
مشروبات مقطرة مختلفة	هيكتو ليتر	٦٥٦٩	٧٨٥٣
جـ ـ الدخان :			
دخان مصنوع	كغ	٤٣٩٠٣٦	٦٠٨١٨٨
تنباك		٢٧٠٢٢٣	٣٣٣٩٤٨
سجاير		١٢٢٣٦٠٩	١٢٢١٢١٩
نيكوتين	ليتر	٢٤٣٩	٢١٨٥
د ـ الزيوت والشحوم :			
زيت الزيتون	طن	٢٣١٠٧	٤٠٠٠
هـ ـ الصناعة الكيماوية :			
الثقاب	١٠٠٠ علبة	٧٢٥٠	١٦٢٥٠
صابون	طن	٣٣٠٠	٣٧٣٨
و ـ صناعة الجلود المعدة للاستعمال والجلود الخام :			
بقر ـ نعل	طن	٨٢	٩٥
شيفرو	قدم مربع	٦٨٨٠٠٠	٥٦٠٠٠٠
جلود غنم وماعز	قطعة	٢٩٥٠٠٠	٢١٠٣٤٦

ز ـ صناعات النسيج :

منسوجات حرير طبيعي	متر	٧٣٧٠٠	١٠٦٥٠٠
منسوجات حرير اصطناعي	متر	١٨٣١٠٠٠	٢٤٦٠٠٠٠
أقمشة من الحرير الخالص والمخلوط	قطعة طولها ٥ ـ ٦ م	١١١٥٥٠٠	١٣٠٠٠٠٠
منسوجات الاثاث المصنوعة من الحرير الطبيعي والاصطناعي الخالص والمخلوط	متر	٩٢٥٠٠٠	٤٢٥٠٠٠
خيوط قطن	طن	٨٥٠	١٣٥٠

منسوجات قطنية :

صاية ديما	قطعة بين ٥ ـ ٦ م	١٤٣٢٠٠٠	٢٥٥٠٩٠٠
كوتيل دريل	متر	١٢٧٢٥٠٠	١٠٤٣٠٠٠

منسوجات قطنية أو بوبلين :

مقشش	متر	١٩٨١٠٠٠	٦١٠٠٠٠
أغباني	قطعة	١٦٤٠٠	٢٤٦٠٠
لفحات وحطات وزنانير	قطعة	٦٨٧٨٠٠	١٢٧٩٥٢٠
شراشف سرير قطن	قطعة بطول ٢ ـ ٥م	١٢٤٠٠٠	١٢٥٠٠٠
منسوجات قطنية تقليد الجوخ	متر	٢٥٠٩٠٠	٩٠٧٩٠٠
عبايات		٢٦٧٠٠٠	٩٨٧٠٠
أقمشة من الصوف الخالص والمخلوط	متر	١٢٥٠٠	١٠٠٠٠٠

جرسة ، بلوزات كنزات : ـ

١ ـ من الصوف الخالص	قطعة	٢٨٠٠٠	٢١٠٠٠
٢ ـ من الصوف والقطن	قطعة	٨٥٠٠٠	٥٧٥٠٠
٣ ـ من القطن الخالص	قطعة	٢١٦٠٠٠	١٤٥٠٠٠
٤ ـ من القطن والحرير الصناعي	قطعة	٦٠٠٠	٥٠٠٠
٥ ـ من الحرير الصناعي	قطعة	١٠٠٠	١٠٠٠
جوارب للسيدات	دزينة	١٣٥٠٠٠	٧٨٠٠٠

جوارب للرجال	دزينة	٢٥١٠٠٠	١٥٦٠٠٠
مكبات وخيطان	طن		٢١٣٠
انتاج القوة الكهربائية	كيلوات	٢٩٠٥٢٠٠٠	
صناعة المواد المنجمية غير المعدنية			
الاسفلت	طن	١٧٦٠٠	
اسمنت	طن	٣٣٥٨٤	٣٥١٠٦
البلاط المصنوع من الاسمنت	متر مربع	٧١٦٠	٣٠٠٥٠
الملح	طن	١٧٠٩٩	٢١٧٨٣

واذا أضفنا الى هذا الجدول جدول الانتاج الزراعي في العام المذكور نفسه ، أمكن أخذ فكرة عن الانتاج المادي العام في سورية في نهاية المرحلة الانتدابية ٠

الانتاج الزراعي في سورية ولبنان (١)

	سورية		لبنان	
	المساحة بالهكتار	الانتاج بالطن	المساحة بالهكتار	الانتاج بالطن
١ ـ قمح وشعير وذرة وشوفان وأرز	١١٤٨٩٧٥	٨٨١١٦٧	٧٨٤٦٥	٣٥٣٨٢
٢ ـ عدس وفول وحمص فاصوليا كرسنة جلبان بطاطا بصل ثوم بطيخ	٢٢٥٩٧٩	٤٨٦٦٠٣	٢٧٣٢٠	٩٤٤٣٨
٣ ـ تنباك ، قطن محلوج قنب سمسم قصب سكر	٣٤٣٤٠	١٦١٩٠	٢٠٢٩	٦٩١١
٤ ـ أشجار : زيتون كروم برتقال فستق لوز مشمش جوز تين تفاح كمثرى خوخ دراقن سفرجل رمان موز	١٦٦٥٦١	٣٩٥٨٨١	٥١٨٧٧	٢٣٠١٣٥
• ـ الخضار	٢٦٩٦٥	١١٠٠٦٠	٦٢٦٠	٨٧١٦

(١) منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى بين سورية ولبنان ص ٤٠

ان مجرد القاء نظرة فاحصة على مجموع الانتاج السوري ومقارنته بعدد السكان الذي بلغ ما يزيد قليلا عن ٣ ملايين عام ١٩٤٥ ، لمعرفة حصة الفرد الواحد من هذا الانتاج كلا وتفصيلا ، يبين لنا ضعف هذا الانتاج الفاضح ، وعدم امكانه تأمين الحد الادنى الضروري للمعيشة ، وذلك على افتراض الاستهلاك الكلي في الوطن ، والاستهلاك بالتساوي بين الافراد • ان ضعف هذا الانتاج يتبدى بشكل أساسي في استيراد سورية ولبنان من المنتجات الصناعية والغذائية الاجنبية استيرادا يفوق بكثير وبشكل مستمر طاقتنا على التصدير • كان انتاجنا الصناعي ، من حيث الاساس ، للاستهلاك المحلي لا للتصدير ، في حين ان تصديرنا كان يقوم ، مبدئيا على المنتجات الزراعية • ومع ان وطننا زراعي ، وأراضيه تكفي من حيث عدد الهكتارات ، فقد كنا نضطر الى استيراد كثير من المواد الغذائية الاساسية طوال مرحلة الانتداب : كالقمح والارز ، والزيوت النباتية ، ومنتجات الالبان وغيرها • وهذا يعني بكل وضوح عجز المستعمرين عن تطوير مصادر انتاجنا الوطني ، واحتفاظهم بالبلدين سوقا للانتاج الاجنبي ، وتوظيف الرساميل الاجنبية ومكانا للسيطرة السياسية • ولم يكن ضعف الانتاج السبب الوحيد لهذا الفارق الكبير بين التصدير والاستيراد ، بل كان هنالك عامل أساسي آخر (كما بينا من قبل) هو سياسة الباب المفتوح التي أكرهت سورية على قبولها ، وأدت الى منعها من اتخاذ أي تدبير جمركي يحفظ مصالحها ، ومن عقد أي اتفاق اقتصادي على أساس المقابلة بالمثل ، الا مع الدول المجاورة التي ليست عضوا في عصبة الامم ، كما عرفنا من قبل ، مما فتح الباب واسعا أمام المنتجات الاجنبية الرخيصة الراقية ، وشل قوانا أمام هذه المزاحمة الضارية •

كان استيراد سورية ، قبل الحرب العالمية الاولى ، وفي آخر عام عادي قبل اندلاعها ، وهو عام ١٩١٠ ــ ٩١١ ، قد بلغ ٧٤٤٩١٢٠٠٠ قرشا تركيا ، أي ما يعادل ١٦٩٫٣٠٠٫٠٠٠ فرنكا فرنسيا في تلك الايام ، من انكلترا وفرانسا والنمسا وايتاليا ، وألمانيا ••• وكنا ندفع لقاء قسم من هذا الاستيراد ، ما نستطيع تصديره من انتاجنا الوطني ، وقد بلغ ما صدرناه في العام المذكور ٣٧٥٫٧٠٢٫٠٠٠ قرشا تركيا ، أي ما يعادل ٨٥٫٣٣٦٫٠٠٠ فرنك فرنسي ، الى فرانسا ومصر وانكلترا والولايات المتحدة وايتاليا وغيرها • كان العجز التجاري اذن في هذا العام وحده يساوي ٨٣٫٩٦٤٫٠٠٠ فرنك ، أي ان المصدر كان يغطي نصف المستورد (١) •

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٣٢ •

وفيما يلي نستعرض جدولا يبين ميزاننا التجاري منذ عام ١٩٢١ ـ ٤٣ :

ميزان سورية التجاري بين عامي ١٩٢١ ـ ١٠٤٣ (١)

	الاستيراد		التصدير		العجز
عام	بالاطنان	بالليرات السورية	بالاطنان	بالليرات السورية	بالليرات
١٩٢١		٣٠٠٨٢٨٥٠		٣٤٤٢٠٠٠	٢٦٦٤٠٨٥٠
١٩٢٢		٢٦٣١٢٧٠٠		٥٧١٥١٥٠	٢٠٥٩٧٥٥٠
١٩٢٣		٢٨٠٢٨٨٦٠		١٢٣٤٢٠٦٢	١٥٦٨١٧٩٨
١٩٢٤		٣٩٨٣١٧٣٨		١٦٩٩٦٦٨٣	٢٢٨٣٥٠٥٥
١٩٢٥		٤٨٧٧٩٩١٠		٢٢٩٥٩٥٥١	٢٥٨٢٠٣٥٩
١٩٢٦		٦٣٣٥٧٠٣٤		٢٧٢٤٠٩٧٢	٣٦١١٦٠٦٢
١٩٢٧		٦٤١٢٣٢٧٢		٢٧٣٨٦٩٢٧	٣٦٧٣٦٣٤٥
١٩٢٨		٦٦٠٠٢٠١١		٢٦٧٤١٧٠٥	٣٩٢٦٠٣٠٦
١٩٢٩		٧٢٩٩٨٤٠١		٣٤٢٣٧٦٢٣	٣٨٧٦٠٨٧٨
١٩٣٠		٦٣٥٢٦٣٠٨		٣٠٦١٦٠٨٣	٣٢٩١٠٢٢٥
١٩٣١	٥٦٩٨١٦	٥٠٥٠٥٠٠٠	١٥٨٢٠٧	١٢٠٠٧٠٠٠	٣٨٤٩٨٠٠٠
١٩٣٢	٦٣٦٧٢٤	٤٠٠٤٧٠٠٠	١٠٤٠٦٥	٧٩٠٩٠٠٠	٣٢٠٦٨٠٠٠
١٩٣٣	٦٨٨٣٩١	٣٥٥٨٤٠٠٠	١٠١٥٤٣	٧٤٥٤٠٠٠	٢٨١٣٠٠٠٠
١٩٣٤	٥٥٨٦٣٦	٢٩٨١٧٠٠٠	١٣٣٤٣٤	٨١٩٥٠٠٠	٢١٦٢٢٠٠٠
١٩٣٥	٥٦١٢٤٤	٢٩٧٨٩٠٠٠	١٧٥٧٤٨	١١٧٣٥٠٠٠	١٨٠٥٤٠٠٠
١٩٣٦	٥٣٥٠٨١	٢٨٩٣٩٠٠٠	٣٢٥٤٧٩	١٦٤٧٩٠٠٠	١٢٤٦٠٠٠٠
١٩٣٧	٥٦٩٣٥٦	٥٣٥٩٩٠٠٠	٢٨٣٧٢٨	٢٥٧١٤٠٠٠	٢٧٨٧٥٠٠٠
١٩٣٨	٥٦١٢٣١	٧٠٨١١٠٠٠	٣٧٦٢٠١	٢٩٢٧٨٠٠٠	٤١٥٣٣٠٠٠
١٩٣٩	٥٤٢٢٣٤	٧٥٥٦٧٠٠٠	٣٢٥٨٣٠	٣٦٥١٧٠٠٠	٣٩٠٥٠٠٠٠
١٩٤٠	٨١٤١٤٧	٥٧١٥٦٠٠٠	١٢١٥٦٣	١٩٣٠٢٠٠٠	٣٧٨٥٤٠٠٠
١٩٤١	٢٧٣٥٤٢	٤٠٥٢٧٠٠٠	٢٩٤٨٧	١١٢٢٨٠٠٠	٢٩٢٩٩٠٠٠
١٩٤٢	٥٠٣٤٦٤	١٠٧٠٨٤٠٠٠	٢٣٧٨١	٢٣٧٥٣٠٠٠	٧٣٣٣١٠٠٠
١٩٤٣	٤٢٨٤٨٣	١١٠١٣٧٠٠٠	٥٢٨٢١	٣٢٠٣١٠٠٠	٧٨١٠٦٠٠٠

(١) الارقام من عام ١٩٢١ حتى ١٩٣٠ مأخوذة عن (عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٧٢) ومن عام ١٩٣١ حتى عام ٤٣ من (منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى بين سورية ولبنان ص ٩٥) .

هكذا نرى ان ميزاننا التجاري كان عاجزا منذ أول عام حتى آخر عام من المرحلة الانتدابية · والعجز في خط تصاعدي رغم بعض التعرجات · ومما تجب ملاحظته أن أرقام العجز الصحيحة بالنسبة الى كل عام بمفرده ، لا يمكن أن تعتبر ، نتيجة أرقامه المتسلسلة بتسلسل السنين ، دليلا على تساوي القيم بتساوي الارقام ، اذ ينبغي أخذ عامل الهبوط المتواصل تقريبا في قيمة الفرنك بعين الاعتبار · فرقم عجز عام ١٩٢٥ ، القريب كثيرا من رقم عجز عام ١٩٣٧ ، لا يعني تقارب قيمتي العجز في هذين العامين ، لان ليرة عام ١٩٣٧ تقل كثيرا عن قيمة الليرة عام ١٩٢٥ · ولهذا فعندما نقول أن مقدار العجز العام الواقع في المرحلة الانتدابية بين ١٩٢١ ــ ١٩٤٣ ، يساوي ٧٨٤١٣٩٤٢٨ ليرة سورية ، لا نكون أعطينا فكرة صحيحة عن العجز ، اذ ينبغي تقويم المجموع حسب هبوط قيمة الفرنك خلال هذه الفترة كلها ، مما يجعل الرقم الاخير أقل كثيرا من الرقم الحقيقي حسب قيمة فرنك ١٩٤٣ · ومع هذا فاذا تغاضينا عن هذا العامل ، وأخذنا هذا الرقم على علاته ، تبين لنا أن المتوسط السنوي لهذا العجز ، كان يبلغ ٣٤ مليون ليرة سورية · فكان على سورية أن تؤمن هذا المبلغ التقريبي ، كل عام ، من مختلف عناصر ميزانها الحسابي كالرصيد الذهبي ، والارباح المتأتية عن تجارة الترانزيت واعادة التصدير ، ونفقات الجيوش المحتلة ومساعدات المهاجرين لاقربائهم ، والسياحة وغير ذلك ·

كانت تجارتنا الخارجية تجرى ، بالدرجة الاولى ، مع فرانسا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة وبريطانيا والعراق وايتاليا واليابان ورومانيا وتركيا وفلسطين ومصر والاردن · ومن الاهمية بمكان أن نعرف درجة تعامل هذه الدول معنا من حيث البيع والشراء ، ومن حيث الميزان التجاري · كما لا يقل عن ذلك أهمية معرفة روح سياسة السلطات الانتدابية في مادة الاتفاقات التجارية المناوئة لمصالح السوريين ·

ان درجات الدول التي كانت تصدر الينا سلعها ، خلال فترة ٢٩ ــ ٣٨ ، على سبيل المثال ، موضحة بالجدول التالي :

درجات الدول المصدرة الى سورية(١)

عام	فرانسا	المانيا	بلجيكا	الولايات المتحدة	انكلترا	العراق	ايتاليا	اليابان	رومانيا	تركيا	فلسطين
تجارة عامة											
١٩٢٩	١	٨	٧	٢	٣	—	٤	—	٦	٥	—
١٩٣٠	١	٩	٦	٥	٢	—	٣	١٠	٨	٤	—
تجارة خاصة											
١٩٣١	١	٨	٦	٥	٢	—	٣	٩	٧	٤	—
١٩٣٢	١	٩	٥	٧	٢	١٠	٨	٣	٦	٤	—
١٩٣٣	١	٥	٧	٨	٢	—	٦	٤	٩	٣	—
١٩٣٤	١	٥	٩	٦	٣	١٠	٧	٢	٨	٤	—
١٩٣٥	١	٥	٧	٤	٢	٩	١٠	٣	٨	٦	—
١٩٣٦	١	٤	٥	٦	٥	١٠	—	٢	٧	—	٨
١٩٣٧	١	٩	٨	٦	٣	—	٧	٢	٥	—	٤
١٩٣٨	٢	٦	٩	٤	١	١٠	٨	٣	٥	—	٧

(١) صالح الصالح : وضع الاقتصاد السوري حاليا ص ٢٤٢ .

في حين كانت درجات الدول المستوردة منا على الشكل التالي :

درجـات الـدول المسـتوردة من سـوريا(١)

عام	فرانسا	المانيا	مصر	الولايات المتحدة	انكلترا	العراق	ايتاليا	فلسطين	الأردن	تركيا
تجارة عامة										
١٩٢٩	٤	–	٣	١	٩	٧	٥	٢	٨	٦
١٩٣٠	٢	–	١	٥	٨	٧	٤	٣	٦	٩
تجارة خاصة										
١٩٣١	٢	٩	٣	٤	٨	٦	٥	١	٧	–
١٩٣٢	٢	١٠	٥	٥	٧	٤	٣	١	٨	٩
١٩٣٣	٢	١	٥	٣	٨	٤	٦	١	٧	١٠
١٩٣٤	٢	٩	٥	٧	٤	٣	٦	١	٨	–
١٩٣٥	٢	٨	٤	٥	٣	٩	٦	١	٧	١٠
١٩٣٦	٢	–	٥	٣	٤	٨	٧	١	٦	١٠
١٩٣٧	٢	١٠	٧	٢	٥	٨	٤	١	٩	٦
١٣٩٨	٢	٧	٦	٥	٤	٩	٣	١	٨	١٠

(١) صالح الصالح : وضع الاقتصاد السوري حاليا ص ٢٤٦ .

ومن الجدولين المذكورين نتبين أهمية الدرجة التي كانت تشغلها فرانسا. كانت تشغل خلال هذه الفترة كلها تقريبا الدرجة الأولى في التصدير الينا ، اي أنها كانت تتخذ كل الوسائل التي تساعدها على الاحتفاظ بهذا السوق لتصريف سلعها . في حين كانت تشغل ، خلال المدة كلها تقريبا ، الدرجة الثانية في شراء منتجاتنا ، بعد فلسطين ، أي أنها كانت تحتل الدرجة الأولى في استيراد موادنا الأولية الضرورية لصناعتها ، اذا عرفنا ان شراء فلسطين يقوم على القمح والسمن والبيض والثياب ، والنسيج الحريري والاسمنت وجلود الأحذية ....

ومن الرجوع الى مفردات سنوات هذه المرحلة بالأطنان والليرات السورية، نتبين جسامة عجزنا التجاري معها ، وهو عجز استمر طوال المرحلة الانتدابية :

ميزانـــا التجـــاري مع فرانسا (١٩٣١ ـ ١٩٤٣)[1]

عـــام	الاســـتيراد بالليرات السورية	الاســـتيراد بالأطنان	التصـــدير بالليرات السورية	التصـــدير بالأطنان	العجز بالليرات السورية
١٩٣١	٦٩٦٨٠٠٠	٣٦٢٦٠	١٥٨٣٠٠٠	١٠٤٥٥	٥٣٨٥٠٠٠
١٩٣٢	٦٧٣٣٠٠٠	٧٠١٠٧	١٦٠٧٠٠٠	١٤٧٩١	٥١٢٦٠٠٠
١٩٣٣	٧٣٦٩٠٠٠	١١٠٣٥٨	١١٣٧٠٠٠	١٧٩٢٢	٦٢٣٢٠٠٠
١٩٣٤	٤٨٢٤٠٠٠	٧٦٨٨٠	١٣٦٣٠٠٠	٢٣٨٢٢	٣٤٦١٠٠٠
١٩٣٥	٤٢٧٨٠٠٠	٥٢٨٤٥	١٤٩٩٠٠٠	١٣٩٤٦	٢٧٧٩٠٠٠
١٩٣٦	٣٨٥١٠٠٠	٣٢٢٨٢	٢٨٤٥٠٠٠	٦٢٥٠٨	١٠٠٦٠٠٠
١٩٣٧	٧١٧٢٠٠٠	٣٣٤٧٩	٣٦٣٤٠٠٠	٦١٠٠٥	٣٥٣٨٠٠٠
١٩٣٨	٩٢٣١٠٠٠	٣٣٩٤٤	٥١٣٩٠٠٠	٦٧٦٦١	٤٠٩٢٠٠٠
١٩٣٩	١٠٩٢٣٠٠٠	٣٧٥٨٧	٥٦٩٦٠٠٠	٦٢٠٦٥	٥٢٢٧٠٠٠
١٩٤٠	٩٨٢٧٠٠٠	٢١٨٧٢	٥٣٩٢٠٠٠	٤١٥٢٢	٤٤٣٥٠٠٠
١٩٤١	١١٩٦٠٠٠	٣١٥	٧٠٠٠	١	١١٨٩٠٠٠
١٩٤٢	١١٨٠٠٠	٢٨	٠	٠	١١٨٠٠٠
١٩٤٣	—	—	٠	٠	

(١) الأرقام حتى عام ١٩٣٨ مأخوذة من كتاب « صالح الصالح » المذكور ص ٢٢٩ ومن ١٩٣٩ حتى ١٩٤٢ مأخوذة من كتاب منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى ص ١٠٩ .

كانت فرانسا تصدر لنا المعادن الثمينة والحديد والفولاذ ، والآلات الميكانيكية ، والطحين ، والخيوط والنسيج الصوفيين ، والخيوط والنسيج الحريريين من طبيعي واصطناعي ، والقطنيات ، والمنتجات الكيماوية ، والبورسولين ، والمشروبات والسوائل الكحولية • في حين كانت أهم صادراتنا اليها : القطن ، الحبوب ، الحرير ،المنتجات الحيوانية ، والفواكه والخضار •

على أن عجز ميزاننا التجاري لم يكن مقتصرا على فرانسا وحدها ، بل كان يشمل ، الى هذا الحد او ذاك ، قرابة جميع الدول الأجنبية التي كنا نتعامل معها ، وبشكل خاص ، الدول العظمى •

أما عن السياسة الانتدابية الاستعمارية التي كانت تضحي بالمصالح السورية ، في المجال التجاري ، حتى عندما لاتتطلب المعاهدات الدولية ، ولا مصالح فرانسا المباشرة في سورية هذه التضحية ، فنكتفي بذكر مثل تركيا ومثل اليابان •

كانت سورية قطعة من الامبراطورية العثمانية ، وكان انتاجها يجد سوقا هاما له في تركيا ولا سيما في الأناضول منها • حتى ان صادراتنا كانت تشكل ربع ما تصدره الى الخارج • ومع أن تركيا كانت عضوا في عصبة الأمم ،وأتاحت لنا المادة ١١ من صك الانتداب عقد اتفاقات خاصة مع البلدان المجاورة لسورية حسبما تتطلب مصلحة البلدين المتعاقدين ، فان المفوضية العليا في سوريا لم تلجأ الى هذا التدبير ، بل اقتصرت على تطبيق اتفاق جمركي معها مؤرخ في ٢٦/٧/٩٢٥ • ومنذ عام ١٩٢٩ لم يعد هنالك اي اتفاق تجاري بين البلدين يحمي منتجاتنا ضد المزاحمة التركية • فقد تمكنت تركيا ، بموجب الاتفاقات الدولية ، من وضع تعرفة جمركية جديدة متبدلة وفق ما تقتضيه مصلحتها ، وتقوم على سياسة اكتفاء ذاتي شديدة • وأصبح محور تجارتها يعتمد على اتفاقات التقاص • كانت تركيا تطبق على السلع المستوردة من سورية تعرفة قصوى ، في حين ان السلع المستوردة الى سورية كانت تخضع للتعرفةالعادية • وبذلك كانت سورية تتحمل ، دون اي مبرر ، خطر المزاحمة التركية • كما أدت هذه السياسة الى تضاؤل الصادرات السورية الى تركيا ، فأصبحت عام ١٩٣٣ ، مثلا ، اقل بتسع مرات من استيراد سورية منها دون ان تتمكن سورية من فعل شيء ضد هذا الخطر الجدي •

وحتى تجارتنا القائمة على اعادة التصدير اليها ، والتي كانت على درجة واسعة من الازدهار ، هبطت الى الصفر منذ انتهاج تركيا سياسة الاكتفاءالذاتي القائمة على اتفاقات التقاص التي تجعل تجارة اعادة التصدير بحكم المستحيل •

وفيما يلي جدول يعكس التجارة معها بين عامي ١٩٣١ ـ ١٩٤٣ :

جدول تجارتنا مع تركيا

٩٣١ – ٩٤٣(١)

التصدير		الاستيراد		
بالليرات السورية	بالاطنان	بالليرات السورية	بالأطنان	العام
٢٧٥٠٠٠	٢٨٣٩	٤٠٥٢٠٠٠	٥٤٢٤٩	١٩٣١
٢٤٩٠٠٠	٣٩٩٢	٢٦٨١٠٠٠	٤١٥٦١	١٩٣٢
١٤٤٠٠٠	٤١٠٢	٢٩٠٣٠٠٠	٤٦٨٧٠	١٩٣٣
٢٢٦٠٠٠	٤٦٥٦	٢٤٠٩٠٠٠	٣٨٧١٧	١٩٣٤
٢١٥٠٠٠	٣٠٠٦	١٧٥٧٠٠٠	٣٩٩٥٣	١٩٣٥
٣٢٧٠٠٠	٢٥٢٤	٧١٥٠٠٠	٣١٩٩٥	١٩٣٦
٩٦٦٠٠٠	٤٣٣٩	٧٨٨٠٠٠	٢٦٣٧٩	١٩٣٧
٦٦٨٠٠٠	٤٦٤٣	٢٠٢٣٠٠٠	٢٢٦٨٩	١٩٣٨
١٢٧٠٠٠	٦٩٣	٢٢٥٣٠٠٠	٢٩١٠٤	١٩٣٩
١٧٠٠٠٠	٢٣٣٣	١٨٥٧٠٠٠	٧٥٠٨	١٩٤٠
٧٦٥٠٠٠	١٠٣٩	١٩١٣٠٠٠	٩٧٦٢	١٩٤١
٨٥٠٠٠	١٥٣	٤٠٣٢٠٠٠	٥١٨٩	١٩٤٢
١٠١٠٠٠	٦١١	١٠٠١٦٠٠٠	٩٨١٣	١٩٤٣

أما اليابان فقد كانت تنعم بشرط الامة الأكثر رعاية عندما كانت عضوا في عصبة الأمم . فلما انسحبت من العصبة ظلت تتمتع بهذا الشـرط منـذ ٩٣٥/٣/٢٧ حتى ٣٦/٦/٢٩ ، حين عقد اتفاق تجاري بين البلدين تمتعا بموجبه بشرط الأمة الأكثر رعاية ، على ان تقوم اليابان بفرض ٣٪ على صادراتها من بعض المنتجات الى سورية بقصد تنشيط الصادرات السورية نحو اليابان . ولكن هذا التدبير لم يحقق النتائج المرجوة ، وظلت السلع اليابانية ، لاسيما الحرير بمختلف انواعه ، تزاحم السلع السورية مزاحمة عنيفة . ثم استبدل هذا الاتفاق باتفاق ١٩٣٩/٧/٢٧ ، الذي قرر الغاء الرسم ٣٪ شريطة ان تشتري اليابان من سورية بمقدار ٢٠٪ من صادراتها الى سورية .

---

(١) الارقام من عام ١٩٣٢ الى ١٩٣٨ مأخوذة من كتاب صالح الصالح المذكور ص ٢١٨ ومن ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٣ مأخوذة من القضايا الاقتصادية الكبرى (منير الشريف) ص ١١٦ .

لقد قفزت اليابان ، كبلد مزود لنا ، من الدرجة ١٣ عام ١٩٢٦ الى المرتبة الثانية عام ١٩٣٤ والى الثالثة عام ١٩٣٥ ، ثم عادت الى الثانيةعام ١٩٣٦٠وحين كان استيرادنا منها حتى عام ١٩٢٩ لا يمثل أكثر من ٢٪ من استيرادنا العام ، أصبح ، عام ١٩٣٤ ، يمثل ١١٪ منه ٠أما تصديرنا الىاليابان فلميكن عام١٩٣٤ اكثر من ١٠١ ليرة سورية ، اي ١٢٠ر٠ من تصديرنا ، ثم أصبح عام ١٩٣٥ يعادل ١٦٠ ليرة سورية ، اي ٠١٤ر٠ من تصديرنا ٠

والجدول التالي يبين لنا هذه التجارة بين عامي ١٩٣١ ــ ١٩٤٣ ٠

تجارتنا مع اليـــابان

١٩٣١ ـ ١٩٤٣(١)

التصدير		الاستيراد		
بالوف الليراتالسورية	بالأطنان	بالوف الليراتالسورية	بالأطنان	العام
ـ	ـ	٢٩٧٧	٤٣٢٥	١٩٣١
١	٣	٢٧٩١	٤٦٥٤	١٩٣٢
ـ	ـ	٢٨١٨	٦٢٣٢	١٩٣٣
ـ	ـ	٣٣٧٣	٩٣٤١	١٩٣٤
ـ	ـ	٢١١٣	٩٦٠٤	١٩٣٥
٩٢	٣٥٨	٣٦٤٠	٩٤٠٥	١٩٣٦
٣٤٠	٩٦٤	٦٦٥٥	٩٨٧٥	١٩٣٧
٢٧٧	٨٧٢	٦٣١٩	٧٧٠٥	١٣٩٨
١٤٦	٤٣١	٧٢٢٠	٩١٦١	١٩٣٩
١٤	٩٢	٧٥٣٩	٧٣٩٣	١٩٤٠
		٤١٦١	١٨٩٩	١٩٤١
		٣٥٥٠	٨٩٦	١٩٤٢
		٨٢٧	٩٧	١٩٤٣

لقد وجهت هذا المزاحمة ضربات قاصمة لبعض المنتجات السورية، كصناعة النسيج والحرير مثلا ، ولم ينحصر ضررها بالسوق السورية فقط ، بل وتجاوزها بعيدا ، وذلك عن طريق سيطرة السلع اليابانية في الأسواق التي

(١) الأرقام حتى عام ٩٣٥ مأخوذة من كتاب صالح الصالح المذكور ص ٢٣٦ والأرقام الباقية مأخوذة من كتاب « القضايا الاقتصادية الكبرى بين سورية ولبنان » ص ١١٣ ٠

كانت منافذ طبيعة للسلع السورية · كما ان خطر هذه المزاحمة لم يقتصر على الاسهام جديا في تحطيم الانتاج السوري المماثل ، بل وشمل منتجات الكثير من البلدان الرأسمالية المتطورة ، التي تباع في السوق السورية ذاتها ، ولاسيما المنتجات الفرنسية ·

· · ·

بعد كل ما تقدم نستطيع ان نتساءل،هل كان بامكان الرسمال الاحتكاري الأجنبي ان يدفع سورية في طريق العلاقات الرأسمالية المتطورة ، وأن يبني لها اقتصادا مستقلا ذا فروع نامية وطيدة ؟

لقد تسرب الرسمال الأجنبي، بمختلف اشكاله، الى سورية منذ المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكل خاص · واستطاع هذا الرسمال ان يحتل مكان الصدارة خلال جهاز السلطة الوطني · وفي مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي دام ربع قرن، كان الرسمال الأجنبي هو القابض على أعنة السلطة مباشرة ، وهو الموجه المطلق تقريبا لجميع ظواهر الحياة السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية · في مثل هذه الأوضاع كان بامكان هذا الرسمال ان يلعب دورا اساسيا في تطوير القوى المنتجة ، وتنمية العلاقات الرأسمالية ، وتصفية العلاقات اللارأسمالية او اضعافها الى حد بعيد ، وانشاء حياة اقتصادية مزدهرة · فهل فعل ذلك ؟ أم انه كان لابد له من السير في طريق آخر ؟

ان مجرد كلمة الرسمال تعني انشاء العلاقات الرأسمالية · انه ليس اكثر من القيمة المتنامية بذاتها ، عبر انشاء العلاقات الانتاجية في عملية الانتاج · انها القيمة التي تدخل الانتاج لتخرج منه وقد زاد مقدارها · هذه العملية الخاصة تجري في أي مكان يخضع للعلاقات الانتاجية الرأسمالية ، سواء في البلاد المتطورة او البلاد المتخلفة · ولكن هل تؤدي العلاقات الرأسمالية الى نتائج واحدة ، رغم اختلاف الزمان والمكان ؟·

في مرحلة رأسمالية حرية المزاحمة سادت العلاقات الرأسمالية · وفي مرحلة رأسمالية الاحتكار سادت ايضا العلاقات الرأسمالية · ولكن لكل من نوعي هذه العلاقات خصائصه الناجمة عن خصائص المرحلة المعنية · كما ان العلاقات الرأسمالية الاحتكارية التي تسود في بلد رأسمالي متطور ، تختلف في خصائصها عن خصائص هذه العلاقات الرأسمالية الاحتكارية في بلد متخلف، يخضع لسلطان البلد المتطور · صحيح أن الرسمال الأجنبي أوجد في سورية علاقات رأسمالية ، واقام فروعا اقتصادية لم تعرف من قبل ، او طور ما أوجده بنفسه سابقا · فهو ، كما رأينا ، اوجد الخطوط الحديدية ، وانشأ المرافىء ،

وشق الطرق ، وطور انتاج الحرير والقطن وغيرهما ، وأولد الطاقة الكهربائية ، واحتكر باستمرار تقريبا ، صناعة التبغ والتنباك وتجارتهما ، واعتنى بتنظيم النقل ، وأنشأ جهازه المصرفي الواسع ، ومؤسساته التجارية المختلفة وأجرى تحرياته عن البترول ،ومد خطوطهالحديدية عبر سوريةولبنان ،واقاممصفاةله، واستثمر الاسفلت ، الى ما هنالك • ان شركاته هذهالتي لاتتجاوز بضععشرات، قامت على أسس رأسمالية ، مستخدمة العمل المأجور ، وهادفة الى حيازة فضل القيمة الناشيء عن هذا العمل •

ولكن هل اعتمدت هذه المؤسسات في نشاطها ، على القوانين الاقتصادية التي تسير زميلاتها في الوطن الأم نفسه ؟ صحيح ان المؤسسات الاحتكارية في البلدين تسعى الى تحقيق هدف واحد هو الربح الأعلى • ولكن هل كانت طرق تحقيق هذا الهدف واحدة في البلدين ؟

كانت في المفوضية العليا في سورية ، دائرة تدعى « بدائرة الشركات ذوات الامتياز » ، وشخص تجمعت في يده جميع السلطات الأساسية ، يقال له المفوض السامي • هذا المفوض كان يمنح هذه الشركة او تلك امتيازا لممارسة نشاط معين في مجال معين • ومعنى هذا الامتياز حصر ممارسة هذا النشاط او ذاك بهذه او تلك من الشركات وليس لأية شركة أخرى مهما كانت عليه من رسمال ، او معدات ، او شروط افضل ، حق الوجود ، دع عنك حقالمنافسة•ثم ان هذا الامتياز الذي تناله الشركة يضمن لها الربح الأعلى بمجرد اقراره ،دون ان يضطرها تأمين هذا الربح الى خوض معركة المزاحمة ، وما تتطلبه هذهالمعركة من تطوير للقوى المنتجة ، وتحسين للطرق التكنيكية ، لتخفيض سعر الكلفة •

فشركة الخطوط الحديدية مثلا تؤمن ربحها عن طريق الضمانة الكيلو مترية ، وضمان الحكومات الوطنية لكل خسارة يلحقها•وشركاتالكهرباءتؤمن لنفسها هذا الربح عن طريق حساب سعر الكلفة ، وضمان الخسارة • وشركة الريجي تحدد لنفسها ، بالاتفاق مع المفوضية ، سعر المبيع وسعر الشراء والمساحة المزروعة ، مما يؤمن لها الأرباح الطائلة • وهذه الأمثلة ابعد من أن تكون وحيدة • ولم تكن المفوضية لتكتفي بهذا وحده ، بل انها كانت تتخذ التدابير الضرورية لتجعل الأرباح مضمونة ببعض الموارد المالية السورية • ولهذا عمدت المفوضية ، منذ الأيام الأولى من فرض الانتداب الى وضع يدها على موارد سورية ولبنان الجمركية ، وألفت ما يدعى بمجلس المصالح المشتركة الذي يعني بجميع القضايا التي تشتبك فيها مصالح سورية ولبنان ، وتديره أصابع المفوض السامي وأعوانه • في صندوق هذا المجلس كانت تتجمع أموال موارد البلدين ، ويتصرف بها المفوض السامي كما يريد ، دون اية رقابة او

محاسبة وطنية • وقد رأينا من قبل كيف فرض اتفاق عام ١٩٢٥ على الشعب السوري اللبناني لضمان خسارات خطي حديد بيروت ـ دمشق ، وطرابلس ـ حمص ، وغيرهما ، لأن الضمانة الكيلومترية التي كان خط رياق حلب ، مثلا ، ينعم بها ، لم تشملهما • وفي سبيل تأمين هذه الخسارات ضمنت للشركة واردات الجمارك اولا ثم واردات الأعشار ثانيا الى ما هنالك : كما رأينا أن « الديون العمومية ، الموروثة عن الامبراطورية العثمانية كانت مضمونة بواردات البلدين من ارباح شركة التبغ ، والجمارك وغيرها ، وان بعض موارد بلدية حلب كانت مرهونة لتغطية ما يمكن ان يتبدى من عجز في حسابات شركة « كهرباء ، وماء وترام حلب » • وهذه الأمثلة كلها اوردناها للدلالة لا للحصر •

والى جانب ذلك ، فقد كانت بعض الشركات الاحتكارية تغترف ما تحتاج اليه من اموال من صندوق المصالح المشتركة لانفاقها فيما يحتاجه استثمارها • كما حدث عند مد خط حديد بغداد من تل زيوان الى حدود الموصل ، وعندما وسع مرفأ بيروت لأهداف ستراتيجية • فأخذت هاتان الشركتان ، كما رأينا ، عشرات ملايين الفرنكات من الصندوق المذكور في حين كانت تحرم موازناتنا من هذه المبالغ وأمثالها ، ويحال بين هذه الأموال وبين تحولها الى مشاريع ونفقات تعود على الشعبين بالفوائد الكثيرة ، لاسيما في وقت استفحلت فيه الأزمة الاقتصادية ، واشتد الضيق بمختلف فروع الاقتصاد من تجارة وصناعة وزراعة •

هكذا يتبين ان العلاقات الرأسمالية التي أنشأها الرسمال الأجنبي في سورية كانت علاقات محدودة ، مقتصرة على بعض الفروع دون غيرها • ثم أن هذا الرسمال الموظف لم يذهب لتطوير الانتاج المادي المباشر ، بل تركزمعظمه في التجارة والنقل والكريدي والقروض ، كما رأينا ، وهذا الأمر على اهميته ، لايمكن وحده من بناء اقتصاد مستقل قوي في البلاد •

ولكن للقضية وجها آخر ، كما يقول المثل • فاذا كان الرسمال الأجنبي قد ساعد على نشر العلاقات الرأسمالية في سورية الى هذا الحد او ذاك ، وربطها بالسوق الرأسمالية العالمية ، فهو في الوقت نفسه ، عرقل نشوء العلاقات الرأسمالية في مجالات اخرى ، وأخر سير البلاد نحو بناء اقتصاد متعدد الفروع، واسع التطور • ففي الريف أبقي ، كما رأينا ، على العلاقات الاقطاعية الموروثة، ووطد هذه العلاقات بتوطيد مراكز الاقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين ،ودعمه اياهم في استثمارهم الفلاح ، وهو القوة المنتجة الرئيسية في الريف ، ابشع استثمار • وبعدم افساحه المجال امام تطوير القوى المنتجة • فبقي الريف ، كما رأينا ، محروما ، بصورة عامة ، من الاعتمادات الهامة ، والآلات الزراعية الحديثة والسماد ومشاريع الري الواسعة ، والتعليم الزراعي الراقي ،والتوجيه

الزراعي القائم على الأسس العلمية • وبقي الفلاح جاهلا ، بائسا مريضا ، مستثمرا ، مضطهدا •

كما أدت السياسة الجمركية القائمة على اساس الجباية ، لا على اساس الاحتفاظ بالقوى المنتجة في البلاد وتطويرها والدفاع عنها ، الى تحطيم فروع واسعة وهامة من الانتاج الحرفي ، والى اضعاف فروع أخرى ، والى عرقلة قيام صناعة وطنية حديثة قوية ، والى عدم حمايتها من المزاحمة الأجنبية الخطيرة اذا قامت • ان العوامل العديدة التالية : كعامل السياسة الضرائبية القائمة على اساس الجباية ايضا لا العناية بالمصالح الوطنية، وعامل صعوبة التمويل بسبب سيطرة المؤسسات الأجنبية المصرفية وانتهاجها سياسة فعلية معادية لكل تصنيع وطني ، وعامل نهب الاحتكارات للثروة الوطنية ، وتصديرها ، كل عام ، قسما هاما منها الى الخارج ، بالاضافة الى ما كانت تتحمله البلاد من غرامات حربية، ومن تهديم للقوى المنتجة ، ومن تأمين رواتب باهظة للموظفين الأجانب ، ومن تغطيتها قسما من نفقات جيوش الاحتلال ، ونفقات المفوضية ، ومن تحميل البلاد فقدان قسم هام من ثروتها الوطنية نتيجة ربط النقد السوري بالفرنسي وهبوط قيمة هذا ، الى ما هنالك ، هذه العوامل ، بالاضافة الى عامل السياسة الجمركية السابق ، ادت ، كما أشرنا من قبل الى تحطيم بعض قوانا المنتجة القائمة، وعرقلة نشوء قوى انتاجية حديثة، ووقف عائقا جديا امام توطيد العلاقات الرأسمالية وتطويرها في جميع الفروع بشكل يؤدي الى خلق اقتصاد وطني قوي مستقل •

لهذا كله ، تتمتع العلاقات الرأسمالية التي أوجدها الرسمال ا لاجنبي في سورية أو طورها ، بخصائص تختلف جذريا عن خصائص العلاقات الرأسمالية التي نشأت وتطورت في الوطن الام • فالرأسمالية طورت الوطن الام من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي ، ومن الانتاج السلعي البسيط ، الى الانتاج السلعي المتطور ، ومن الحرفة الى المانيفاكتورة فالانتاج الآلي الضخم ، تحت تأثير قانون القيمة ، والعرض والطلب ، وحرية المزاحمة • كما أنتجت جميع أشكال الانتاج الضرورية لحاجات السوق ، وكونت الاقتصاد الوطني القادر على التطور المستقل • هذه الرأسمالية لم تكن ذات الرأسمالية التي دخلت سورية فأبقت على العلاقات الاقطاعية في الريف • وأقامت علاقات رأسمالية في فروع معظمها لا يطور الانتاج مباشرة • ووقف عائقا أمام تطوير هذه العلاقات في فروع أخرى • ولم تكن مرتبطة بحاجات السوق الوطنية • وأخضعت أسس الاقتصاد السوري الى رقابة ومصالح الاحتكارات الاجنبية ورسمالها المالي على العموم ، هادفة قبل كل اعتبار آخر ، الى تأمين عملية تجديد الانتاج الرأسمالي في الوطن الام ، لا تأمين عملية تجديد الانتاج الوطني • وهذا يعني عمليا عرقلة نشوء البروليتاريا الصناعية ، واعاقة نشوء طبقة برجوازية صناعية ، وحصر

الرسمال الوطني في مجال التجارة والانتاج الحرفي والزراعي والسير بهذا الرسمال شيئا فشيئا نحو الاضعاف وتوطيد التبعية · ولقد رأينا من قبل المحاولة التي بذلها الرسمال المالي الفرنسي لتوجيه البلاد نحو التخصص في انتاج الحرير والقطن وغزلهما ، والحبوب والتبغ والتنباك وغيرهما من المزروعات الصناعية والغذائية التي يتطلبها اقتصاد الوطن الام بشكل خاص · وكان من جراء هذه المحاولة أن أصبحت هذه المواد مرتبطة بأسعار السوق العالمية وتقلباتها ، أكثر من ارتباطها بقانون العرض والطلب في السوق الوطنية ، التي تكون حاجاتها ، عادة ، محدودة بطاقة سكانها وانتاجها على الاستهلاك الانتاجي وغير الانتاجي ، فتؤمن نوعا من الاستقرار للاسعار · ونشأ عن هذا بالضرورة ، عدم امكان تجديد قسم هام من الانتاج في سورية ولبنان ، بمعزل عن تقلبات أحوال السوق العالمية ، هذه التقلبات التي اشتدت وتفاقم خطرها في مرحلة ما بين الحربين خاصة ، ونتجت بالتالي عنها صعوبات كبرى في التصريف ، وعدم استقرار واسع في اقتصادنا الضعيف التطور ·

وكنتيجة لطبيعة هذه الرأسمالية التي فرضها الرسمال الاجنبي على بلادنا ، دون أن تكون وليدة تطور طبيعي للانتاج السلعي الوطني ، يتبدى اضطراب خطير في انصباب الرساميل وفي تراكم الرسمال على صعيد الانتاج السوري ، على العموم · ان « فائض » الرساميل الاجنبية التي تستعد لمغادرة وطنها الام الى سورية ولبنان بحثا عن توظيف يؤمن لها الحد الاعلى من الربح الذي فاتها في الوطن ، تقصد وطننا شريطة سيادة الامن الداخلي ، وعدم نشوء الاضطرابات التي قد تهدد وجودها · كما أن الرساميل التي وظفت لم تكتسب أيضا صفة الاستقرار النهائي في البلاد · فهي عندما تستنزف مصدر مادة أولية ، أو تفقد امتيازا لها ، أو يتعاظم النضال الوطني وتشتد سمته العدائية للمستعمرين مما يوحي لها بمستقبل غير مضمون ، آنذاك تغادر هذه الرساميل البلاد ، تاركة الفروع التي وظفت فيها · مما يسيء كثيرا الى الاقتصاد الوطني ، ويحيطه بصعوبات خطيرة ، وهذا فضلا عن ترحيل قسم هام ، كل عام ، من فضل القيمة الناتج في وطننا الى الخارج ، كما أبنا من قبل ·

هكذا أدت سيطرة الرسمال الاجنبي في سورية ولبنان الى عدم تطوير القوى المنتجة فيهما تطويرا قويا وسريعا ، كما أدت ، في الوقت ذاته ، الى اقامة التبعية الاستعمارية على أساس علاقات اقتصادية معينة ، فضلا عن العلاقات السياسية الاستعمارية · ولم يكن بمكنة هذا الرسمال أن يفعل غير ذلك ، ما دام هو رسمالا احتكاريا أجنبيا ، اتخذ البلاد الضعيفة مكانا لنشاطه الاستعماري ·

النتائج الإجتماعيّة

كان لابد لعلاقة التبعية التي قامت بين سورية وفرانسا ، في شكلها الاقتصادي والسياسي ، نتيجة سيطرة الرسمال الأجنبي ، من ان تنتهي الى النتائج الاجتماعية التالية :

أ : ـ نشوء طبقة عاملة

لقد رأينا من قبل كيف أن الرسمال الأجنبي انشأ في سورية ولبنان علاقات انتاجية رأسمالية في فروع معينة . وان هذه العلاقات لم تنشأ عن تطور طبيعي للقوى المنتجة في البلاد ، اي من القاعدة ، بل نشأت في البلاد من الأعلى ، من قبل حفنة من الاحتكارات ، ومن اجل تسهيل استثمارها ثروات البلاد . كما تبين لنا من قبل ايضا ان الانتاج الوطني في سورية ولبنان كان ، من حيث المجموع ، يقوم على علاقات اقطاعية في الزراعة ، وعلاقات انتاجية حرفية في المجا لالصناعي يغلب عليها الطابع العائلي ، الى جانب علاقات رأسمالية ، ضعيفة تبدت في المشاغل القليلة التي كانت مبعثرة هنا وهناك .

لقد عرف الريف العمل المأجور ولكن في شكل بدائي . فهو اما ذو طابع بطريركي يكاد يجعل من الأجير ملحقا بالعائلة التي يخدم في مزرعتها ، فينال اجرة سنوية زهيدة منها العيني المتمثل في الكسوة والتغذية ، ومنها النقدي. أو انه ذو طابع موقت ، كأن تتطلب الأعمال الزراعية الضرورية وفرة في اليد العاملة ، فيستأجر المزارع بعض هذه القوى لقاء أجر يومي معين ، كما يحدث اثناء الحصاد مثلا . هذا العمل المأجور كان بعيدا عن التغذي بروح الطبقية ، واضعف من ان يحدث اثرا ذا شأن في التحول الاجتماعي . وظل هذا الضعف حتى عندما أخذت الالة بالانتشار ، في الزراعة ، أو بدأ العمل المأجور ، بمفهومه الحديث ، ينتشر شيئا فشيئا ، ولكن ببطء كثير . أما العمل في الصناعة الوطنية فكان قائما ، من حيث المجموع ، على اسس حرفية تمت الى نظام الأصناف الذي عرفته القرون الوسطى . كان الاجير يتطور الى صانع ، وهذا يتطور الى رب عمل . كما كانت الحرفة تنظمها علاقات معينة تقوم بين معلميها . كما تنظم العلاقات بين الحرف تقاليد واعراف معينة . هذا النوع من العلاقات الانتاجية لايسمح بانتشار الروح الطبقية التي تبقى ضعيفة حتى في المشاغل الصناعية التي تقوم على علاقات انتاجية ، اكثر تطورا ، هي العلاقات الرأسمالية ، ولكن ماتزال في شكل بسيط ايضا .

اذن لقد عرفت بلادنا العلاقات الرأسمالية المتطورة ، اول ما عرفتها ، في المؤسسات الأجنبية التي قامت في البلاد ، وبالتالي فقد ولدت طلائع الطبقة

العاملة السورية في هذه المؤسسات · هذه الطليعة الجديدة للطبقة الجديدة اخذت بالتطور والنمو مع تطور السيطرة الاستعمارية وتوطد سيطرة الرسمال الأجنبي فيها · لقد تحملت هذه الطليعة عبء الاستثمار الرأسمالي الأجنبي وأدى هذا الاستثمار الى نشوء الوعي الطبقي وتطوره ، ترافقه نزعة وطنية تحررية ·

هذا ومن جهة ثانية ، فقد رأينا ان الحرفة عانت كثيرا من هجوم الرسمال الأجنبي والسياسة الجمركية ، وانتهى الأمر بها الى تحطم قسم هام منها ، والى تحديث قسم آخر ، وقيامه على اساس رأسمالي آلي متطور · وبذلك انتهت في هذا القسم تلك العلاقات الحرفية ذات النزعة العائلية او النزعة الحرفية الموروثة عن الماضي البعيد · لم نعد نشاهد في هذا القسم المعلم والصانع والأجير بل اصبحنا نرى رب العمل والعامل ، واصبح الوعي الطبقي عند كل من الطرفين يصل الى النمو والتطور · كما رأينا قيام صناعة حديثة متطورة سواء في فروع انتاجية قديمة او محدثة ، تقوم علاقاتها الانتاجية على أساس علاقات رأسمالية نامية · اي ان طليعة أخرى من الطبقة العاملة ولدت ايضا في الصناعة الوطنية من محدثة أو جديدة ·

صحيح ان عدد طلائع الطبقة العاملة في الانتاج السوري كان ضعيفا حتى عام ١٩٣٧ · اذ كان ٣٣٤٩ من أصل مجموع قدره ٢٠٣٩٢٧ شغيلا صناعياً · ولكن هذه الطلائع كانت كافية لولادة الوعي الطبقي ، والتقارب الطبقي ، وبدء التنظيم النقابي القائم على اساس طبقي ، وخوض معارك نضالية ضد الرسمال سواء كان وطنيا ام أجنبيا · على أنه لاينبغي ان نغالي في قوة هذا الوعي ، وفي قوة المعارك الطبقية · فقد كانت الايديولوجية الدينية والاصلاحية مازالت قوية التأثير · كما كان النضال الوطني هو النضال الجارف ، في هذه المرحلة الانتدابية · ولئن تمكن حزب الطبقة العاملة ، على حداثة عمره ، ان يلعب دورا هاما في هذا النضال ، فان قيادة النضال الوطني ظلت بين يدي البرجوازية الوطنية ، بشكل مطلق تقريبا ، طوال هذه المرحلة · ولطالما سعت الرأسمالية السورية ان تستغل الشعور الوطني ، لتوجهه ضد المؤسسات والمنتجات الأجنبية ، ولتبرر استثمارها الشديد لعمالها أو لتغطية هذا الاستثمار · وكما ولدت الطبقة العاملة في هذه المرحلة ، ونشأ الوعي الطبقي في صفوف العمال ، كذلك ولدت البرجوازية الصناعية الحديثة ونشأ وعيها الطبقي المتطور الذي أرادت ستره بغشاء وطني لتستعين به في معركة المزاحمة الاقتصادية الضارية ، ضد السلع والمؤسسات الأجنبية ، ولتخفي استثمارها الشديد لعمالها ، ولتحاول انتزاع ما يمكن من السلطة من ايدي الفرنسيين المحتلين ، كما سنرى فيما بعد ·

ب ـ البـــؤس

البؤس هو احدى النتائج الحتمية لسيطرة العلاقات الاستعمارية القائمة على الاستثمار والنهب الشديدين ، وعرقلة تطوير قوى الانتاج ، وتحطيم مايمكن تحطيمه منها . لقد عرفت سورية ولبنان بؤسا شديدا ابان الاحتلال التركي . الا أن هذا البؤس أخذ بالاتساع والتعمق مع زيادة تغلغل الرسمال الأجنبي وسيطرته على مراكز الاقتصاد الحساسة سواء في العهد العثماني او العهـــد الانتدابي . وكثيرا ما كانت عوامل البؤس الاقتصادية ، ترافق بعامل سياسي يخطط لتعميق هذا البؤس وتوسيعه ، كما فعل السفاح جمال باشا ابان الحرب العالمية الأولى ، وكما فعل المستعمرون الفرنسيون في المرحلة الانتدابية ، من تهديم وتخريب وفرض غرامات حربية ، بحجة اعادة الأمن الى نصابه ، ومن مقاومة لتطور الانتاج الوطني ودعم للاحتكارات الأجنبية بمختلف الطرق الممكنة. ان مؤلف كتاب « الانتداب الفرنسي وازدهار سورية » يعرض لنا صورة مصغرة عن سورية اثر انتهاء الأعمال الحربية بقوله :

« كانت سورية انذاك ذات منظر رهيب : كل شيء فيها مدمر ، كل شيء يحتاج الى بناء وتنظيم من جديد . كان الجوع يفترس مئات السكان في القرى والمدن ، على أرصفة الطرقات . لم يكن شيء من قمح او منتجات غذائية او لباس(١) » . ولم يكن لبنان خيرا من سورية الداخلية في هذه المآسي . وقد اوردت احدى المجلات(٢) هذه الارقام كمثل على ضحايا الجوع فيه :

صور عن ضحايا الجوع في لبنان

البترون	**كان فيها ٥٠٠٠**	**نسمة فأصبح سكانها عام ١٩١٦**	**٢٠٠٠**
مارينما	**٢٠٠**		**٦**
راشا	**١٦٠**		**٣٠**
عبدلي	**٢٠٠٠**		**١٥٠**
ابرين	**٣٠٠٠**		**١٥٠٠**
ذوق	**٣٠٠٠**		**٧٠ (٣)**

وسكان الذهب اختفوا جميعا بعد ان باعوا حتى جرس كنيستهم .

(١) سوربل الانتداب الفرنسي وازدهار سورية ص ١٧٤ .

(٢) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ١٩٨ كانون ثاني عام ١٩٢٢ ص ٢١ .

(٣) ويقول الاستاذ الشهابي في كتابه « محاضرات في الاستعمار » « يحسب العارفون ان اكثر من ثلث سكان جبل لبنان لقوا حتفهم من الجوع والأمراض المنبعثة عن ضعف البنية . وأما في سائر البقاع الشامية ، فقد كان معظم الشعب لايجد القمح فيقتات بخبز الشعير والذرة والحشائش. والسعيد من كان يجد الكفاف من القوت . ولو وصفت لكم حالة الجياع الذين كنت أشاهدهم في دمشق نفسها ، وهم مستلقون على الأرض يئنون ويجودون بالنفس لاقشعرت أبدانكم ولعرفتم كيف كان يعيش سكان الشام في تلك الأيام الحوالك » ص ٥٢ .

هذا الجوع كان عاملا هاما في تجريد صغار الملاكين من ملكياتهم آنذاك ٠ كان هؤلاء يبيعون ، في سبيل رد غائلة الجوع ، أملاكهم بعشر قيمتها او بواحد من عشرين ٠ وكثيرا ما كانت عقود البيع صورية لاتنطوي واقعيا الا على كمية ضئيلة من غذاء ، او مبلغ تافه من نقد ، او يكون الثمن بعض المبلغ التي لاتفيد البائع شيئا ، فيضطر الى بيعها من جديد ، من البائع ذاته لقاء مبلغ زهيد ٠ كانت عقود البيع هذه عديدة بلغت في المدن والساحل بين ١٠ ــ ١٢ الف عقد ٠ في حين بلغت في جبل لبنان مايقرب من ٨٠ الف عقد ٠ وقد اضطرت هذه الأوضاع السلطات الى اصدار القرار ٧٩٧ تاريخ ١٩٢١/٣/٢١ الذي اعتبر مثل هذه البيوع غير قانونية وأتاح للمتضررين اقامة الدعوى لابطالها خلال ٣ أشهر من نشر القرار لقاطني لبنان ، و ٦ أشهر للآخرين ٠ فأقيمت في جبل لبنان ١٠ آلاف دعوى ، وفي المدن ١٢٠٠ دعوى(١) ٠

ولكي نلم بموضوع البؤس هذا لابد لنا ، على اقل تقدير ، من عرض لوحات موجزة عن الدخل الوطني ، ومستوى المعيشة ، والبطالة ، والأجور ٠

ان الجدول التالي يبين لنا تطور السكان بين عامي ١٩٢٢ ، ١٩٤٢(٢) :

١٩٢٢	١٫٢٩٨٫٠٠٠	+ قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ بدوي
١٩٣٧	٢٫٣٦٧٫٧٣٤	
١٩٤٢	٢٫٧٩٢٫٣٨٨	

هذا الجدول يبين لنا ان زيادة السكان خلال ١٥ عاما كانت مليون نفس ، وخلال السنوات الخمس التالية كانت اقل من نصف مليون انسان ٠ وعلى العموم فقد كانت الزيادة ، خلال عشرين عاما ، قرابة الضعف ، رغم الأعداد الكبيرة التي هاجرت من البلاد لعوامل مختلفة ٠ وعلى هذا فاذا اعتبرنا سكان سورية ولبنان عام ١٩١٢ معادلين لسكان ١٩٢٢ ، باعتبار أن الزيادة التي حصلت خلال السنوات الأربع التالية للحرب معادلة للنقص الذي حدث بسبب الحرب، يكون نصيب الفرد الواحد من السكان من الدخل القومي الذي قدره «سوريل»، كما رأينا من قبل ، بـ ٧١٠ ملايين فرنك ذهبي ، ما يقارب ٤٧٣ فرنكا ذهبيا ، او ٢٣٫٦٦ ليرة ذهبية فرنسية ، تساوي مثلها تقريبا من الليرات الذهبية العثمانية ٠ ويقدر الاستاذ منير الشريف دخل سورية عام ١٩٤٥ ، بمبلغ ٧٨٦٫٧٥٠ مليون ليرة سورية اذا وزعت على سكان سورية المقيدين في النفوس، والبالغين ٢٩٠١٣١٦ نسمة ، كان متوسط دخل الفرد السنوي مبلغ ٣٠٢ ليرة سورية ، وهو يعادل ١٠٫٥ ليرات ذهبية عثمانية (باعتبار الليرة العثمانية

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد كانون الثاني رقم ١٩٨ عام ١٩٢٢ ص ٢٠ ــ ٢١ ٠

(٢) مجلة التطور الاقتصادي في سورية من عام ١٩٣٥ عام ١٩٦٠ ص ٩ ٠

الذهب تساوي ٢٨٫٧٤ ليرة سورية ، حسب ما اورده الاستاذ المذكور)(١) ٠ أي أن دخل الفرد نزل مستواه الى اكثر من النصف في نهاية المرحلة الانتدابية، مما يدل على عدم تلاؤم تطور القوى المنتجة ، وانتاجية العمل ، مع تطور زيادة السكان ، وعلى عظيم نهب واستثمار الاحتكارات للثروة الوطنية ٠ ولا حاجة الى التذكير بأن قسما كبيرا من الثروة الوطنية قد تمركز بين ايدي قلة من الناس نتيجة الحرب ، وانه اصبح من المألوف التحدث عن اثرياء الحرب ، وعن مليونيريي الحرب ، مما يجعل متوسط الدخل المذكور ينخفض كثيرا بالنسبة الى جماهير واسعة من السكان ٠

ان ضعف هذا الدخل الوسطي بالنسبة الى الفرد من السكان يمكن ايضاحه ايضا اذا ما قارناه مع دخل دول أخرى ٠ ان الجدول التالي يرينا الدخل الوطني لعدد من البلدان بالوحدات الدولية على اساس (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨) بالجنيهات الانكليزية :

البلـــد	الوحدة(٢)
الولايات المتحدة	١٠٩
انكلترا	١٠١
المانيـــا	٩٥
هنغـــاريا	٣٣
تشيكوسلوفاكيا	٣٠
بولونيـــا	١٨
فلسطين	١٩
سورية ولبنان	١٣
مصـــر	١٢
العـــراق	١٠

واذا عرفنا الدخل فنستطيع التحدث عن مستوى المعيشة ٠ ان مثل هذا الدخل لايمكن ان يعني غير انخفاض خطير في مستوى المعيشة ٠ فاذا ترجمنا الدخل المتوسط المذكور الى لغة اسعار المفرق لبعض المواد الغذائيـة ،أعطـانا الكميات التقريبية التالية :

اما ٤٧٩ كغ من الحنطة البلدية(سعر الكيلو غرام منها ٦٤ قرشا سوريا)(٣)
أو ١٥٣ كغ من الرز (سعر الكيلو غرام منه ١٩٧ قرشا سوريا)
أو ٩٠ كغ من السكر (سعر الكيلو غرام منه ٣٣٦ قرشا سوريا)
أو ٦٠٤ كغ من البطاطا (سعر الكيلو غرام منه ٥٢ قرشا سوريا)

(١) منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى ص ٣٣ ـ ٣٧ ٠

(٢) عدنان فرا : « تصنيع سورية » ص ١٨ ٠

(٣) نشرة احصاء مجلس المصالح المشتركة لعام ٩٤٥ ـ ٩٤٧ صفحة أسعار المفرق ٠

كما ندرك ضآلة هذا الدخل ، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة ، اذا عرفنا ان متوسط ما يحتاجه الانسان ليعيش في سورية ، كان عام ١٩٢٣، وقبل انخفاض قيمة الفرنك وارتفاع الأسعار الهائل ، ٨٠٠٠ فرنك في العام ، او ٤٠٠ ليرة سورية ذلك الزمن حسب التقرير الذي القي في مجلس الشيوخ الفرنسي في حزيران سنة ١٩٢٣ بصدد مناقشة نفقات جيش الشرق (١) ٠

هذا ما يمكن ان يقال عن مستوى المعيشة بصورة عامة ، فاذا بحثنا عن هذا المستوى عند طبقة العمال والفلاحين ، آنذاك نتبين احدى المآسي الانسانية الناشئة عن سيطرة الرسمال الأجنبي وعلاقات التبعية الاستعمارية ٠ أما مستوى معيشة الفلاح فقد اوجزنا الحديث عنها في بحث تجديد الانتاج اللارأسمالي في الزراعة ٠ بقي ان نتناول مستوى معيشة العمال ٠

في تقرير قدم الى جمعية الأمم عام ١٩٣٧ قيل ان الأجر اليومي قد ارتفع من قرابة ثلاثة فرنكات ذهبية (٨٨ر٢) عام ١٩١٣ الى ٧٣ر١١ فرنكاً فرنسياً عام ١٩٣٧ (مع العلم ان القيمة الاسمية للفرنك الفرنسي منذ اول اكتوبر ٩٣٦ حتى ٣٠/٦/ ١٩٣٧ كانت بالنسبة الى فرنك عام ١٩١٣ تتراوح بين $\frac{١}{٦ر٥٨٢}$ و $\frac{١}{٥ر٧}$ ٠ وقد قدر ان متوسط المصروف الشهري الضروري لعائلة عمالية متوسطة ، كان يبلغ ٦٠ر٦٤ فرنكا ذهبيا لما قبل الحرب ، و ٥٠ر٥٦٠ فرنكاً فرنسياً عام ١٩٣٧ ٠ وعلى هذا فالعامل كان مضطرا ، في سبيل تأمين معيشته وعائلته ، اي لشراء كمية واحدة في تاريخين مختلفين أن يعمل اكثر من ٢٢ يوما بقليل ، عام ١٩١٣ ، و ٤٨ يوما عام ١٩٣٧ ٠ أي ان الاجر الحقيقي لهذا العامل هبط الى اكثر من النصف(٢) ٠

ومن الدلائل القوية على انخفاض مستوى المعيشة عند العامل ، هو عظيم ما ينفق من دخل العائلة على الغذاء ، ذلك أن ايقاف آلام الجوع يحتل الدرجة الأولى من اهتمام العائلة ، ثم تأتي النواحي الأخرى ٠ فكلما كان نصيب الانفاق على هذه النواحي كبيرا من مجموع دخل العائلة ، كان ذلك دليلا على ارتفاع مستوى المعيشة ٠ لقد كانت الميزانية الشهرية لعائلة عمالية مؤلفة من خمسة اشخاص ، في بيروت ، عام ١٩٣٢ موزعة كما يلي:

---

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد تموز ص ٢١٣ عام ١٩٢٣ ٠

(٢) عدنان فرا : التصنيع في سورية ص ٥٢ ٠

أبواب الانفاق	بالفرنكات الفرنسية	النسبة المئوية(١)
أجور السكن	٦٠	١٤ر٣
الثيـــاب	٧٠	١٦ر٧
التدفئـــة والنور	٢٠	٤ر٧
غـــذاء	٢١٠	٥٠
نفقات مختلفة أخرى	٦٠	١٤ر٣
	٤٢٠	١٠٠

واذا تتبعنا أجور عمال بعض المهن نجد صورة عن المستوى الذي انحطت اليه معيشتهم • فلنأخذ على سبيل المثال مهنة النسيج، اهم واوسع مهنة في سورية، وعمالها يشغلون اعظم نسبة عددية بين عمال المهن الأخرى • كان صناع النول في حلب، وهم الفئة الكبرى من اصحاب المهن فيها ، وعددهم لايقل عن ٢٠ الف عامل ، بعد ان كانوا خمسين الفا ، ينالون اجورا اسبوعية قدرها ٥ ـ ٦ مجيديات ، اي ١٠٠ ـ ١٢٥ قرشا سوريا • اي ان نصيب كل فرد من افراد عائلة هذا العامل، وليكن وسطيهم ٤ أفراد ، كان ٢٥ قرشا سوريا في الاسبوع ، في أحسن الأحوال(٢) •

أما اجور عمال شركة الاسمنت الوطنية فقد كانت ٤٠ قرشا في اليوم في نهاية عام ١٩٣٣ ، لقاء ١٢ ساعة عمل(٣) • وعلى اثر نشوب الحرب العالمية الثانية ، تلقى العمال هجوما عنيفا من الرسمال الأجنبي والوطني على السواء• فعندما كانت اسعار الحاجيات تتوالى في صعود اشبه بالشاقولي ، كانت الأجور تراوح في مكانها أو تتصاعد ببطء كبير • فبين عامي ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦ زادت الأجرة الاسمية ٣ ـ ٤ امثالها ، في حين ارتفع مستوى الأسعار ١٠ ـ ١١ مثلا(٤) • ويذكر لنا « لوكونين » : « ان الشغيلة يعملون في ظروف عمل قاسية• وانعدمت في المؤسسات اية شروط عمل صحية ، ولم يكن ليراع تكنيك الأمان، وطال يوم العمل ، وازدادت شدته ، مما أدى الى وقوع حوادث عمل كثيرة • والى جانب شروط العمل القاسية ، كانت تحيط بالعمال شروط سكن سيئة، فمعظمهم كانوا يعيشون في كهوف محرومة من النـــور ، والمجارير ، والمياه النظيفة ، ويعيشون في شروط صحية قاسية • امراض عمل ، وامراض وبائية، حطمت صحة العمال ، ودفعت بهم الى القبر قبل الأوان »(٥) •

(١) مجلة العمل الدولية عدد تشرين ثاني عام ١٩٣٣ •
(٢) الف باء تاريخ ١٩٣٣/٣/٢٣ •
(٣) الف باء تاريخ ٩٣٣/١٢/٢١ •
(٤) صوت الشعب ١٧ ـ ٤٦/١١/١٨ •
(٥) لوكونين : شيوعيو سوريا ولبنان في النضال من اجل الحرية والاستقلال ص ٢٤٤ •

ولم تكن ضآلة الأجور ، وانخفاض مستوى المعيشة هي كل شيء في حياة العامل ، فقد كان من نتيجة سيطرة الرسمال الأجنبي والتبعية الاستعمارية في البلاد ان اتسع خطر البطالة • وفي جدول سابق رأينا كيف ان عدد العمال والحرفيين الكلي قد تضاءل قرابة الثلث بين عامي ١٩١٣ ـ ١٩٣٧ بدلا من ان يزيد • وكيف ان تطور الصناعة الحديثة كان اعجزمن ان يؤمن العمل لمن اصبحوا عاطلين عنه • كان جميع من استوعبهم لايتجاوزون ٣٣١٤٩ عاملابينهم ٦٣٧٩ امرأة و ٢٧٦٣ طفلا • وبذلك نشأ احتياطي دائم من العاطلين عن العمل يتفاعل تضاؤله او كثرته حسب الطلب والعرض والأوضاع الاقتصادية • ولاشك ان هذا الاحتياطي كان عاملا اساسيا في تخفيض اجور العمال العاملين وفي تشديد استثمارهم ، وفي تأمين الأرباح الطائلة لأرباب العمل •

ومن الممكن عرض صورة عن هذه البطالة ، بالاعتماد على احصاء دقيق قامت به الحكومات المحلية عام ١٩٣٥ ، استجابة لطلب المفوضية • وطرافة هذا الاحصاء انه يتناول حتى بطالة التجار وبعض الحرف ، الى جانب العمال » ففي دمشق بلغ عدد العاطلين ٩٠٠ تاجر ، و ١٤٢٥٠ عاملا منهم ٦٥٠٠ من عمال النسيج ، و ٤٠٠ سائق سيارة ، و ١٠٠٠ عامل بناء ، و ٥٧٠ من عمال الاحذية •

وفي حمص ٢٠٠ تاجر ، و ٤٥٥٠ من عمال النسيج ، و ٢٠٠ نجار ، و٧٥ خياطا و ٥٠ سائقا ، و ٥٠ جوهريا •

وفي حماه ٣٤٠ تاجرا ، و٩٤٠٠ عامل ، (منهم ٣٨٠٠ من عمال النسيج)، و ٢٢٥ نجارا ، و ٤٧٠ حذاء ، و ٣٩٠ خياطا •

وفي شمالي سورية بلغ عددهم ١٢٠٠ تاجر ، و ١٨٥٠٠ عامل جلهم من عمال النسيج • أما في لبنان فلم يتم وضع مثل هذا الاحصاء ، ومن المؤكد ان عدد العاطلين عن العمل فيه لايقل عن ٣٠ الف نفس(١) » •

هذا الدخل الضعيف ، وسوء التوزيع فيه ، وانخفاض مستوى معيشة الجماهير الواسعة ، وانتشار البطالة ، كل ذلك يزيد في انتشار البؤس عمقا واتساعا في الريف بشكل خاص • ولا بأس من ايراد بعض السطور التي تعطي صورة صغيرة عما كان يعانيه الشعب السوري من البؤس •

« ان السجون في حلب وحماه وحمص والسلمية امتلأت بالمسجونين من العرب (البدو) لتراكم الديون عليهم وعدم مقدرتهم على وفائها »(٢) • « فائز الزعبي ، نائب حوران ، يسعى لدى وزير المالية لوقف دفع الديون والضرائب المتوجبة على أهل حوران بسبب سوء الوضع الاقتصادي والزراعي بشكل خاص،

---

(١) عبد الرحمن الكيالي : المراحل ج ٣ ص ٤٤ •

(٢) الف باء ١٩٣٣/٨/١٣ •

ويقول ان اكثر اهالي حوران غادروا قراهم الى لبّنان وفلسطين طلبا للعيش(١) « ··· تدفقت في هذين اليومين جماعات من الفلاحين وقد اتوا من الملحقات ذرافات يحملون على مناكبهم أطفالهم وأغطيتهم البالية وتتبعهم نساؤهم أيضا · وقد جاؤا الى المدينة وفي ظنهم انهم يلاقون فيها الخبز الذي ينشدون · انتشرت هذه الجماعات في الأزقة والشوارع وهم مدثرون باطمارهم البالية ، يجرون وراءهم اطفالهم ونساءهم ويطوفون على الناس مستعطين مستجدين ، واطفالهم تلتقط فضلات الخضر وما يرمي على جوانب الطريق»(٢) · كما تنقل الينا مجلة اسيا الفرنسية في عدد ك٢ عام ١٩٣٣ الخبر الطريف التالي القائل بأن اسعار الماشية تدنت كثيرا بسبب قلة الحبوب فأصبح الجمل يباع بمجيدي واحد، والخروف بنصف مجيدي(٣) » ·

أما النتيجة الحتميــة لمثل هذه الاوضاع المعاشــية فهي تدني المســتوى الصحي ، وانتشار الأمراض ، وتأصلها في الجسم ، وبالتالي زيادة الوفيات ، وقصر عمر الانسان ، لاسيما في الريف ، حيث تنعدم تقريبا العناية الصحية الحكومية ، وتصعب المواصلات ، وتعظم اجور النقل ، ويندر ان تجد في ربوعه الواسعة طبيبا ، ما عدا المشعوذين ·

والجدول التالي يبين لنا نسبة الولادة والوفيات في سورية بمقارنتها مع ولادة ووفيات بعض الدول الأخرى · ومما تجب ملاحظته أن الوفيات الواقعة في سورية هي اعظم بكثير من الوفيات المسجلة ·

الولادة والوفيات في سورية وبعض الدول الأوروبية(٤)
(١٩٣٦ ـ ١٩٤٠)

البلد	الولادة في الألف	الوفيات بالألف	زيادة الولادة على الوفيات بالألف
انكلترا	١٥ر٢	١٢ر٣	٢ر٦
المانيا	١٩ر٦	١٢ر٦	٧ر٠
فرانسا	١٤ر٤	١٧ر٩	٣ر٥
الدانمارك	١٨	١٠ر٥	٧ر٥
ايتاليا	٢٣ر٢	١٤ر٨	٨ر٤
سورية (١٩٤٤)	٤٢	٢٠	٢٢

(١) الف باء ٩٣٣/٧/٢٢ ·
(٢) الف باء ٩٣٤/٣/٦ ·
(٣) المجيدي عملة عثمانية فضية كان يساوي قبل الحرب خمس الليرة الذهبية العثمانية ، ويعادل ٨٧٩٣ر٠ من الدولار اي ان الليرة العثمانية الذهبية كانت تساوي ٥ مجيديات او ٣٩٦٥ر٤ دولارات · وقد اصبحت قيمة المجيدي ، وحسب الخبر الذي اوردناه عن الف باء ، من قبل ،تساوي ٢٠ قرشا سوريا او اربعة فرنكات·
(٤) عدنان فرا : التصنيع في سورية ص ٣٧ ·

هذا الجدول يبين لنا ان نسبة الـولادة في سورية هي اعظم من نسـبة الوفيات ، على ضخامتها ، ولولا هذا الفارق لكانت سورية سائرة في طريق الاضمحلال · وفي نسبة الوفاة هذه تحتل وفيات الأطفال نسبة كبيرة · ولكي نوضح هذه النسبة نورد خبرا صغيرا اوردته جريدة الف باء في عددها الصادر في ١٩٣٤/١/٥ عن الوفيات في مقاطعة واحدة من سورية : « كثرت حوادث الوفيات في مركز لواء حوران كثرة تسترعي الاهتمام · فقد بلغ عدد الذين ماتوا في العام المنصرف ٦٠٠ طفل و ٨٠ رجلا ، عدا الوفيات من النساء ، وهو رقم ضخم بالنسبة الى عدد السكان ، وسبب ذلك سوء الغذاء والجوع والفقـر والحصبة ، وقد احصيت الوفيات يوم امس الماضي ، فكانت ١٢ شخصا بين امرأة ورجل وطفل مما لم يسبق له مثيل » ·

أمام هذه الحال من البؤس المدقع ، في المدينة والقرية ، كانت الهجرة أحد الحلول الممكنة للخلاص من الصعوبات الاقتصادية التي لم يكن بمستطاع نظام العلاقات التبعية الاستعمارية حلها · وقد شملت الهجرة الفلاح والعامل والحرفي والمثقف وحتى الصناعي · وانتشرت انتشارا واسعا في البلاد لاسيما فيما بين الحربين · كانت الهجرة تأخذ اتجاهين متغايرين ، اتجاها الى خارج الوطن ، الى مختلف انحاء العالم ،واتجاها من الريف الى المدينة او من المدينة الصغيرة الى الكبيرة ، بحثا عن لقمة العيش · لم يكن المهاجر ، على العموم ، يبغي من هجرته الغنى والمستوى الرفيعمن الحياة ، بل كان يهاجر لأنه استعصىعليه أمر الجوع ، واصبح امام احد امرين : اما الموت جوعا كما يموت غيره ، واما الهجرة الى حيث يتبدى له أفق الحياة واسعا · والجدول التالي يبين مثلا عن الهجرة الى خارج الوطن بين عامي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨(١) :

عـام	رجـال	نساء واطفال	مجموع
١٩٣٤	١٢٠١	١٣٠٨	٢٥٠٩
١٩٣٥	٢٠١٥	١٧٢٠	٣٧٣٥
١٩٣٦	١٦٣٧	١٤٤٥	٣٠٨٢
١٩٣٧	٢٣٥٩	١٨١٦	٤١٧٥
١٩٣٨	١٢١٧	٧٨٩	٢٠٠٦
	٨٤٢٩	٧٠٧٨	١٥٤٩٧

هذا الجدول المأخوذ من تقرير مقدم الى عصبة الأمم هو عام يشمل القرية والمدينة · ومن المعتقد انه لايعكس الواقع بصدق · لأن السلطات الاستعمارية

(١) صالح الصالح : الوضع الاقتصادي في سورية حاليا ص ٢١ من تقرير الى عصبة الأمم بين عامي ٣٤ ـ ٣٨ ·

لا يروق لها ان تعطي منافسيها في عصبة الأمم دلائل على فساد ادارتها وسوء تصرفها في سورية • ويؤيد هذا المعتقد ان مجلة آسيا الفرنسية ذكرت في عدد تشرين ثاني عام ١٩٢٧ ان عدد المهاجرين من سورية ولبنان عام ١٩٣٥ بلغ ١٨٩٨٣ ، وفي عام ١٩٢٦ ، ١٦١٥٢ • فوتيرة الهجرة السنوية كما تبين هي اعلى بكثير من الوثائر التي يوردها التقرير السابق(١) • ثم ان الاستاذ « كيتايغارودسكي » يذكر ان القرية السورية صدرت عددا كبيرا من المهاجرين الى اوروبا وافريقيا ومصر والولايات المتحدة ••• يبلغ ٨٠٠ الف مهاجر(٢) • ومن المعتقد ان هذا الرقم يتناول الهجرة قبل الحرب العالمية الأولى وما بين الحربين ، بشكل خاص •

ثم ان الهجرة الى الخارج في السنوات الثلاثينيات، كانت من الاتساع بحيث اقلقت رجال الأعمال الوطنيين • فتحدثنا « الف باء » أن « رجال الأحياء (دمشق) يجتمعون لدراسة المطالب الاقتصادية ، ولتهيئة التقارير الواجب رفعها الى العميد • كما يدرسون قضية هجرة الحوارنة ، وسكان وادي العجم والقلمون الى فلسطين وما ينتج عن ذلك من فقدان اليد العاملة، ومطالبة المندوب بري حوران بمياه تل شهاب »(٣) •

ومن الصعب اعطاء ارقام عن الهجرة من المدن الصغيرة الى الكبيرة • بل كل مايمكن قوله ، هو أن عددا كبيرا من سكان المدن الصغيرة قد هاجر ، بفعل الضيق الاقتصادي ، الى المدن الكبيرة واستقر فيها نهائيا •

على أن الهجرة الى الخارج على ضخامتها ، تبقى دون هجرة الفلاحين الى المدن ، بسبب ما تتطلبه الأولى من نفقات وصعوبات ومخاطرة • اما الهجرة الى المدينة فأسهل شأنا واسرع تلبية للحاجة ، واقل مخاطرة •

ليست لدينا معطيات عن حجم هذه الهجرات وازمانها ، وعن درجة استيعاب مختلف المدن لها • ولكن الشيء الواضح هو ان سكان الاحياء الفقيرة في اطراف المدن ، تكثر بينهم نسبة القرويين المهاجرين ، او الذين هم من اصل قروي • فالمهاجر الى المدينة يقيم ، قبل كل شيء ، حيث السكن الرخيص القائم على أرض رخيصة • في حين يندر ان تجد المهاجر يأوي الى الأحياء المركزية او الأحياء الجانبية المسكونة من الأغنياء والمتوسطين ، نظرا لغلاء الأرض ، وبالتالي غلاء السكن •

---

(١) مجلة اسيا الفرنسية : عدد تشرين ثاني عام ١٩٢٧ ص ٣٥٠ •

(٢) كيتايغارودسكي : سوريا في لهيب الثورة ص ١٥ •

(٣) الف باء عدد ١٩٣٤/٧/٤•

ان هجرة الجائعين الذين طردهم الريف الى المدينة ، في ظروف يكون فيها تطور العلاقات الرأسمالية ضعيفا نتيجة سيطرة الاحتكارات الأجنبية والسياسة الاستعمارية ، تسيء كثيرا الى عمال المدن ، اذ تتدنى اجور هؤلاء تحت تأثير قانون العرض والطلب في سوق العمل ، وتسوء شروط عملهم ، وتضعف امكانية النضال من اجل تحسين مقبل ·

ولئن كانت هجرة الريف الى المدن لعبت دورا هاما في تطوير العلاقات الرأسمالية ، ونمو الصناعة ، في الدول الرأسمالية الكلاسيكية ، فان هذه الهجرة في ظروف تعجز فيها الصناعة عن استيعاب المهاجرين ، تؤدي الى تفاقم البؤس ، وانتشار الشحادة ، والجرائم ·

ج : فرض جهاز اداري أجنبي ثقيل

كان على رأس البلاد المفوض السامي المتمتع بالسلطات الكاملة ، يعاونه مندوب فرنسي في بيروت ، وآخر في دمشق · وفي كل مدينة هامة معاون مندوب ، وفي كل قضاء ضابط استخبارات ، ولكل وزارة مستشار · كان عدد ضباط الاستخبارات قرابة ٦٠ هم عين فرانسا الساهرة على حركات الشعب السوري · لا سلطة للحكومات المحلية على اجهزتهم ، ويتدخلون عمليا في كل امر يهمهم او له علاقة بالسياسة العامة ·

أما المستشارون فهم يعتبرون ، نظريا ، مساعدين للسلطات المحلية وتحت امرتها · ولكنهم عمليا كانوا رسول المفوض السامي ومندوبيه الى السلطات المحلية ، يراقبون كل تدبير ، ويفرضون الاتجاه الذي يراد فرضه على البلاد · كانوا يعينون بعقد بينهم وبين الحكومة · ولكن المفوضية هي التي كانت تقدمهم الى السلطات المحلية ، دون ان يكون لهذه اي رأي في اختيارهم · كان لابد من موافقة المفوض السامي عند ارادة فسخ عقدهم او تجديده · وكان على الحكومات المحلية أن تؤمن لهم الرواتب التي تحددها المفوضية وهي رواتب تعادل رواتب الوزراء ، بالاضافة الى التعويض العائلي وحق تمضية شهرين كل سنة في فرانسا مع ضمان نفقات ذهابهم وايابهم · كان كل مستشار عين المندوب الساهرة · يعرقل كل قرار لاينسجم ومصالح المحتلين الفرنسيين ويفرض باسم الخبرة القرار الذي تريده المفوضية ، ويسهر بكل يقظة على ان يكون جهاز وزارته خاليا من كل عنصر يمت الى الحركة الوطنية باية صلة كانت · يساعده في ذلك ضباط الاستخبارات وعملاؤهم ــ كما كان لكل مستشار مكتب يضم ترجمانا ومنشئا وضاربا على الآلة الكاتبة وآذنا خاصا ·

وكان في كل بلدية هامة مهندس فرنسي ، هو رئيس مهندسي البلدية ، بطبيعة الحال . وفي كل مدرسة تجهيزية « مدير للدروس الفرنسية » ، وكذلك في مؤسسات تعليمية وحكومية اخرى . كما كانت دائرة الشرطة والدرك السوري تحتويان على عدد من الضباط الفرنسيين . اضف الى ذلك عددا هاما من القضاة الفرنسيين الذين كانوا يرأسون ويديرون المحاكم المختلطة ، التي فرضها الانتداب بعد الغاء الامتيازات الأجنبية . وقد أحصي عدد الموظفين الفرنسيين في حكومتي سورية ولبنان فكانوا ١٣٠ موظفا اذا اضيف اليهم الفرنسيون في الدوائر التابعة للمفوضية من جمارك وغيرها يصبح المجموع ٤٦٠ موظفا(١) .

يضاف الى هذا ان قسما من الجيش الفرنسي كان يتناول رواتبه من موازنة الجمارك السورية ، وان الحرس السيار الذي شكل من الأقليات في البلاد ، ووضع تحت تصرف ضباط الاستخبارات ، كان يتناول رواتبه من موازنة الدولة السورية ايضا . واذا أردنا اعطاء صورة حسية عما كانت تتكبده البلاد من رواتب ضخمة للفرنسيين المفروضين على الشعب السوري ، مع مقارنتها بأجور العمال والموظفين السوريين ، تبينت لنا لوحة مضحكة تعكس جوهر العلاقات التبعية الاستعمارية .

كانت أجرة العامل الزراعي اليومية ، حسب تقرير قدم الى عصبة الامم ١٩٣٥ ١٥ قرشا سوريا أي ٧٨ فرنكا في ٢٦ يوم عمل في الشهر(٢) .

واجرة عامل النسيج الاسبوعية عام ١٩٣٣ بين ١٠٠ ـ ١٢٥ قرشا أي ٨٠ ـ ١٠٠ فرنكا في اربعة اسابيع(٣) .

واجرة عامل في معمل الاسمنت (عام ١٩٣٣) ٤٠ قرشا اي ٢٠٨ فرنكات في ٢٦ يوم عمل في الشهر(٣) .

وكان راتب قاضي التحقيق في لبنان ومساعد النائب العام ، عام ١٩٢٨ ٢٨٠ فرنكا .

وراتب رئيس المحكمة والمدعي العام بين ٤٦٠ ـ ٥٠٠ فرنكا .

وراتب مستشار في محكمة الاستئناف ذي خدمة ٢٥ سنة لايتجاوز ٦٢٠ فرنكا .(٤)

---

(١) مصطفى الشهابي : محاضرات في الاستعمار ص ١٦٧ .
(٢) راجع ص .
(٣) راجع ص ٢٩٠ .
(٤) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ٢٥٨ آذار عام ١٩٢٨ ص ١٦٣ وقد بذلت محاولة لتخفيض عدد المحاكم الى النصف لرفع الرواتب الى الضعف .

وكان عدد موظفي الدولة السورية مع الدرك والشرطة(١) عام ١٩٣٣ : ٧٩٠٩ يتناولون من صندوق الدولة سنويا مبلغ ٤٫٢٢٩٫٠٣٨ ليرة سورية .

منهم ٤٣١ كان راتب كل منهم ٢٢٠٠ ـ ٣٠٠٠ فرنك في الشهر .
و ٧٤٧٨ كانت تتراوح رواتبهم الشهرية بين ١٨٠٠ ـ ٣٦٠ فرنكا .
منهم ٢٦٤٣ براتب شهري لكل منهم قدره ٧٦٠ فرنكا .
و ٩٣٦ براتب شهري لكل منهم قدره ٧٤٠ فرنكا .
و ٩٦٠ براتب شهري لكل منهم قدره ٩٢٠ فرنكا .

في حين ان مجموع ما كان يتناوله الموظفون الفرنسيون ، اصحاب الرواتب الضخمة « فقط » وهم ذو عدد ضئيل لايتجاوز بضع عشرات ، أكثر من مليون ليرة سورية، اي اكثر من ٢٠٠٠٠٠٠٠ فرنك وهو مبلغ يعادل رواتب ربع موظفي الدولة البالغ عدده قرابة ١٩٧٧ موظفا .

ويعيش قرابة ٢٢٢٢٢ عاملا زراعيا	وفق اجورهم التي ذكرت من قبل .
او قرابة ١٦٦٦٦ عامل نسيج	
او قرابة ٨٠١٤ عاملا في معمل الاسمنت .	

وعندما الغيت المحاكم القنصلية واستبدلت بالمحاكم المختلطة التي يسيطر عليها الفرنسيون ، لبحث القضايا التي يكون احد الأطراف فيها أجنبيا ، اصدر المفوض السامي القرار رقم ٢٠٣٠ المحدد لرواتب القضاة الفرنسيين على الوجه التالي :

رئيس أول في محكمة التمييز	٤٠٠٠٠ فرنك
مستشار فيها	١٥٠٠٠
مدعي عام في محكمة الاستئناف	٣٦٠٠٠
رئيس محكمة الاستئناف	٣٤٠٠٠
قاضي التحقيق	٢٥٠٠٠
قاضي مساعد في محكمة الاستئناف	٢٢٠٠٠
كاتب محكمة الاستئناف	١٦٠٠٠
مترجم لدى السلطة القضائية	١٥٠٠٠
كاتب في محكمة الدرجة الأولى	١٥٠٠٠

وهذا عدا تعويضات الانتقال والعطل السنوية ونفقات السفر ، والتعويض العائلي (٢) ... والطريف في الامر انه في الوقت الذي كان فيه المترجم المتنقل

(١) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » ج ١ ص ٢٢٧ .
(٢) مجلة آسيا عدد ٢٢٠ آذار عام ١٩٢٤ ص ١٦٣ .

الفرنسي يتناول ٢٢٥٠٠ فرنـك ، كان المترجم الوطني المتنقل يتنـاول فقط ٧٥٠٠ فرنك ·

وفي الوقت الذي خفضت فيه رواتب نواب دمشق وضواحيها الى ٥٠ ليرة سورية ، عام ١٩٣٤ ، ونواب بقية الدوائر الى ٧٥ ليرة سورية ، اي الى ١٠٠٠ و ١٥٠٠ فرنك ، بقصد التوفير ، صدر عن رئاسة الجمهورية في ١٩٣٤/٨/٥ مرسوم باعطاء المسيو « فوكينو » مستشار الداخلية اكراميـة شهرية قدرهـا ١٠٠٠ فرنك علاوة عن راتبه البالغ ٣٨٠٠٠ فرنك(١) اي ما يعادل راتب ٣٨ نائبا دمشقيا فقط ·

هذه الأموال التي كان يخسرها الرسمال الـوطني والشعب السـوري ، ولاتتحول الى قوى منتجة قادرة على تطوير الاقتصاد السوري ، هل كانت تعود الى البلاد لقاء استهلاك سلعها ؟ كلا لأن معظم الجاليات الفرنسية كانت تشتري معظم حاجاتها من المخازن التعاونية العسكرية التي تعفي سلعها المستوردة من الرسوم الجمركية ، ويذهب قسم كبير من اثمان مبيعاتها الى الخارج · وهذا عدا عن التوفيرات التي تودع البنوك الأجنبية لتنفق في الخارج ايضا ·

أما عن نوعية هؤلاء الموظفين فلنترك الحديث عنها الى الفرنسيين انفسهم يقول ريموند بوانكاره :

« يقال ان بعض الوزارات اصبح من دواعي سرورها ان ترسل الى سورية الموظفين السقط ، وان الشرق اصبح النعيم الموقوف على الناس الذين دفعهم سوء طالعهم الى عدم النجاح في الوطن الأم · صحيح ان هنالك استثناءات ، والحمد لله ، ولكن الواقع ، بصورة عامة ، هو أن المستخدمين كثيرو العدد ، ولم يحسن اختيارهم »(٢) ·

ويتحدث « جونار » في المجلس الفرنسي عن هؤلاء الموظفين فيقول :

« ان الادارات المركزية والوزارات تجد من السهل عليها ارسال الموظفين غير الاكفاء الى سورية ، هؤلاء الذين يصعب استخدامهم ، اذا لم يكن مستحيلا، في الوطن الأم ، انهم غالبا ما يرسلون الى سورية اولئك الذين لم ينجحوا في فرانسا »(٣) ·

---

(١) عبد الرحمن الكيالي « المراحل » ج ٢ ص ٢٥٠ · ،
(٢) مجلة تطور سورية الاقتصادي ص ٨٩ ·
(٣) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ١٩٠ نيسان ١٩٢١ ص ٢٠٥ ·

د : الجهل والمرض

لكي يستطيع الرسمال الأجنبي تحقيق عملية الاستثمار ، ولكي يسهل على المستمرين فرض سيطرتهم كان لابد من التعليم • ولكن، في الوقت نفسه، كان لابد من الحد من نشر العلم والثقافة ، كيلا تستفيد حركة التحرر منهما وتتخذهما سلاحا ضد السيطرة الاستعمارية • وأهم سلاح اتخذه المستعمرون للحد من التعليم ، هو نشـــر الفقر ، واضعاف الاعتمادات المخصصة للتعليم ، وتشجيع المدارس الأجنبية ، ولاسيما الفرنسية ، بجميع الوسائل الممكنة ، لتكون غالبية المتعلمين مطبوعة بالطابع الفرنسي ، ولتعمل ضمن اطار مصلحـة الاستعمار الفرنسي • ضمن هذا الاطار العام تطور التعليم في البلاد تطورا بطيئا جدا ،ولم يستطع خلال مرحلة الانتداب كلها ان يجعل المتعلمين في البلاد بما فيها المتعلمين من العهد التركي ، يزيدون عن ٢٠٪ من مجموع السكان العام • في حين ان هذه النســـبة ارتفعت الى ٤٠٪ بعد عشـــر سنوات فقط من الحكم الوطني (١٩٤٦ ــ ١٩٥٦)(١) •

ان الاحصاءات القليلة التي بين ايدينا تشير الى ما يلي :

١ : ــ عند بدء الاحتلال الفرنسي للبلاد ، كانت في دولة دمشق وحدها ، وهي المؤلفة من منطقة دمشق وحماه وحمص وحوران ، المدارس التالية :

رسمي	مدارس ابتدائية	١٧١
	مدارس ثانوية	٣
	مدرسة معلمين	١
	تعليم عــالي	معهد حقوق، ومعهد طب •
مدارس خاصة		١٢١ (٢)

كما كان في دولة حلب عدد من المدارس التجهيزية والابتدائية ، وفي دولة العلويين والدروز عدد ضئيل • اما في لبنان فقد كانت هنالك جامعتان ، الجامعة الأميركية ، والجامعة اليسوعية ، بالاضافة الى عــدد من المــدارس التجهيزية والابتدائية •

٢ : ــ وفي نهاية عام ١٩٢٥ كان عدد المدارس الرسمية في سورية ولبنان ٤٩٢ موزعة كما يلي :

١١٣ في لبنان ، ٢٨٥ في سورية ، ٩٥ في العلويين •

وكانت هذه المدارس تضم ٣٥٣٨٥ طالبا وطالبة (٣) •

٣ : ــ أما في عام ١٩٤٤ فقد كان عدد المدارس ودرجاتها وجنسياتها ، ونوعيتها مبينة بالجدول التالي المتعلق بسورية وحدها ، من دون لبنان :

---

(١) ستلطانوف وغيره : سورية المعاصرة ص ٢٠٤ •

(٢) الكولونيل كاترو : الانتداب الفرنسي في سورية ص ٢٨ •

(٣) مجلة آسيا الفرنسية : عدد كانون أول عام ١٩٣٧ •

عدد الطلاب في مدارس الذكور والاناث والمختلطة (١)

لأعوام (٤٤ ـ ٤٥) ، (٤٥ ـ ٤٦) ، (٤٦ ـ ٤٧)

النوع	الاعوام	عدد المدارس: المجموع	بنون	بنات	مختلط	عدد التلاميذ: المجموع	بنون	بنات
				التعليم الابتدائي				
المدارس الرسمية	٤٤ـ٤٥	٦٥٨	٥٤٢	١١٦	ـ	٨٥٥٣٥	٦٣٧٥٥	٢١٧٨٠
	٤٥ـ٤٦	٧٣٧	٦٠٧	١٣٠	ـ	٩٩٧٠٣	٧٣١٣٧	٢٦٥٦٦
	٤٦ـ٤٧	٨٢١	٦٦٩	١٥٢	ـ	١١٤٥٤٩	٨٥١٤٥	٢٩٤٠٤
المدارس الخاصة	٤٤ـ٤٥	٢٨٧	١٥٨	٤٠	٨٩	٤٣٠١٠	٢٨٨٠٠	١٤٢١٠
	٤٥ـ٤٦	٣١٢	١٢٢	٣٩	١٥١	٤٧٢٢٤	٣٠٦٣٩	١٦٥٨٥
	٤٦ـ٤٧	٣٠٣	١٤٠	٣٧	١٢٦	٤٤٧١٩	٣٠٦٥٥	١٤٠٦٤
المدارس الأجنبية	٤٤ـ٤٥	١٢٧	٥٠	٣٨	٣٩	١٩٨٧٨	٩٩٤٢	٩٩٣٦
	٤٥ـ٤٦	٣١	٨	٩	١٤	٣٢٠٧	١٦٢٨	١٥٧٩
	٤٦ـ٤٧	٤١	١٧	١٠	١٤	٤٣٨٨	٢٠٦٠	٢٣٢٨
المجموع	٤٤ـ٤٥	١٠٧٢	٧٥٠	١٩٤	١٢٨	١٤٨٤٣٣	١٠٢٤٩٧	٤٥٩٣٦
	٤٥ـ٤٦	١٠٨٠	٧٣٧	١٧٨	١٦٥	١٥٠١٣٤	١٠٥٤٠٤	٤٤٧٣٠
	٤٦ـ٤٧	١١٦٥	٨٢٦	١٩٩	١٤٠	١٦٣٦٥٦	١١٧٨٦٠	٤٥٧٩٦

(١) الجداول الثلاثة المذكورة مأخوذة عن احصاءات المصالح المشتركة ص ٤٣ .

التعليم ، التكميلي ، الثانوي ، دور المعلمين والمسلكي

		عدد المدارس				عدد التلاميذ		
النوع	الأعوام	المجموع	بنون	بنات	مختلط	المجموع	بنون	بنات
المدارس الرسمية	٤٤ـ٤٥	٢٦	١٧	٩	—	٧٣٤٤	٥٥٧٠	١٧٧٤
	٤٥ـ٤٦	٣٧	٢٥	١٢	—	٩٥٤٥	٧١٦٥	٢٣٨٠
	٤٦ـ٤٧	٤٠	٢٦	١٤	—	١١٢٣١	٨٣١٦	٢٩١٥
المدارس الخاصة	٤٤ـ٤٥	١٨	٨	٩	١	١٧٤٣	١٢٨٣	٤٦٠
	٤٥ـ٤٦	٣٨	٢٢	١٤	٢	٣٣٤٢	٢٧٣٧	٦٠٥
	٤٦ـ٤٧	٤١	٢٥	١٤	٢	٣٤١٤	٢٨٨٤	٥٣٠
المدارس الأجنبية	٤٤ـ٤٥	٣٣	١٢	١٥	٦	٤٠٠٩	٢٧٤٠	١٢٦٩
	٤٥ـ٤٦	٩	٥	٤	—	١٠٧٨	٧٢٤	٣٥٤
	٤٦ـ٤٧	١٤	٦	٦	٢	١٣٣٧	٧٩٦	٥٤١
المجموع	٤٤ـ٤٥	٧٧	٣٧	٣٣	٧	١٣٠٩٦	٩٥٩٣	٣٥٠٣
	٤٥ـ٤٦	٨٤	٥٢	٣٠	٢	١٣٩٦٥	١٠٦٢٦	٣٣٣٩
	٤٦ـ٤٧	٩٥	٥٧	٣٤	٤	١٥٩٨٢	١١٩٩٦	٣٩٨٦

التعليم العالي

عدد التلاميذ			عدد المدارس					
بنات	بنون	المجموع	مختلط	بنات	بنون	المجموع		
٦٩	٧٦٦	٣٨٥	٥	—	—	٥	٤٤ـ٤٥	المدارس الرسمية
٦٨	٩٩٠	١٠٥٨	٥	—	—	٥	٤٥ـ٤٦	
٧٠	١٦٥٢	١٧٢٢	—	١	٨	٩	٤٦ـ٤٧	
المجموع العام								
٢٣٦٢٣	٧٠٠٩١	٩٣٧١٤	٥	١٢٥	٥٥٩	٦٨٩	٤٤ـ٤٥	المدارس الرسمية
٢٩٠١٤	٨١٢٩٢	١١٠٣٠٦	٥	١٤٢	٦٣٢	٧٧٩	٤٥ـ٤٦	
٣٢٣٨٩	٩٥١١٣	١٢٧٥٠٢	—	١٦٧	٧٠٣	٨٧٠	٤٦ـ٤٧	
١٤٦٧٠	٨٠٠٨٣	٤٤٧٥٣	٩٠	٤٩	١٦٦	٣٠٥	٤٤ـ٤٥	المدارس الخاصة
١٧١٩٠	٣٣٣٧٦	٥٠٥٦٦	١٥٣	٥٣	١٤٤	٣٥٠	٤٥ـ٤٦	
١٤٥٩٤	٣٣٥٣٩	٤٨١٣٣	١٢٨	٥١	١٦٥	٣٤٤	٤٦ـ٤٧	
١١٢٠٥	١٢٦٨٢	٢٣٨٨٧	٤٥	٥٣	٦٢	١٦٠	٤٤ـ٤٥	المدارس الأجنبية
١٩٣٣	٢٣٥٢	٤٢٨٥	١٤	١٣	١٣	٤٠	٤٥ـ٤٦	
٢٨٦٩	٢٨٥٦	٥٧٢٥	١٦	١٦	٢٣	٥٥	٤٦ـ٤٧	
٤٩٤٩٨	١١٢٨٥٦	١٦٢٣٥٤	١٤٠	٢٢٧	٧٨٧	١١٥٤	٤٤ـ٤٥	المجموع العام
٤٨١٣٧	١١٧٠٢٠	١٦٥١٥٧	١٧٢	٢٠٨	٧٨٩	١١٦٩	٤٥ـ٤٦	
٤٩٨٥٢	١٣١٥٠٨	١٨١٣٦٠	١٤٤	٢٣٤	٨٩١	١٢٦٩	٤٦ـ٤٧	

هذه الجداول الثلاثة تعطينا الملاحظات التالية :

١ : ـ كان تطور التعليم في الوطن يتم ببطء شديد . فاذا أخذنا عدد المدارس الرسمية في الجدول الثاني والأخير تبين ان عدد مدارس سورية وحدها كان ٣٨٠ مدرسة مختلفة ، اصبح بعد ١٩ عاما ٦٨٩ مدرسة . اي ان عدد المدارس تضاعف تقريبا خلال هذه المدة (مع العلم انه يجب رفع مدارس اسكندرون من بين ٣٨٠ بسبب الحاقها عام ٩٣٩ بتركيا) . في حين نجد ان عدد الطلاب في المدارس المذكورة انتقل من قرابة ٢٧ الف (ما يعود ل ٣٨٠ مدرسة في سورية ، وبشكل نسبي) ، الى ٩٣٧١٤ . أي زاد ثلاثة أمثاله خلال ما يقرب من عشرين عاما (مع العلم أن عدد السكان كان قرابة ١,٥ مليون عام ١٩٢٣(١) ، وأصبح قرابة ثلاثة ملايين عام ١٩٤٥) .

٢ : ـ كان عدد المدارس الاهلية عام ١٩٤٤ يشكل أقل بقليل من نصف عدد المدارس الرسمية . كانت هذه المدارس تضم قرابة نصف طلاب المدارس الحكومية . واذا عرفنا ان هذه المدارس الاهلية كانت تتناول اجورا على التعليم في مختلف مراحله ، نتبين الحاجة التي كان يستشعرها اولياء الطلاب لتعليم ابنائهم ، ولو لقاء اجور تستهلك قسما من موازنتهم العائلية ، بعد ان سدت أبواب المدارس الرسمية في وجوههم .

٣ : ـ كانت المدارس الأجنبية ، من فرنسية وانكليزية واميركية وايتالية، تحتل مركزا ليس بسيطا في جهاز التعليم . فكانت تضم ، عام ١٩٤٤ ،مايقرب من ربع تلاميذ المدارس الحكومية ، او نصف تلاميذ المدارس الخاصة ، واكثر من نصف طلاب مدارس التعليم التكميلي والثانوي الرسمية.

٤ : ـ كانت نسبة تعليم الاناث الى الذكور في المدارس الرسمية ضئيلة لا تتعدى الثلث سواء في التعليم الابتدائي او الثانوي ، في حين كانت هذه النسبة تقرب من التعادل في المدارس الأجنبية الابتدائية ، وتقرب من النصف في التعليم المتوسط الاجنبي ، وبقيت ضعيفة جدا في التعليم العالي .

٥ : ـ بقيت نسبة التعليم الحكومي الرسمي الى التعليم العام ضئيلة نوعا ما، فهي لاتتجاوز النصف الا قليلا . (٩٣٧١٤ من أصل ١٦٢٣٥٤) وهو امر له خطورته بالنسبة الى تعدد النزعات والاتجاهات والمقاصد في التعليم.

٦ : ـ وهناك أمر خطير آخر ، هو هذا الفارق الكبير بين عدد طلاب التعليم الابتدائي والثانوي والعالي . ففي الوقت الذي كان فيه التعليم الابتدائي بمجموعه يعادل ١٤٨٤٢٣ عام ١٩٤٤ ، كان مجموع التعليم الثانوي يساوي ١٣٠٩٦ والتعليم العالي ٨٣٥ فقط ، وهو امر له دلالته . فالاستعمار الذي

(١) مجلة آسيا الفرنسية عدد تموز ١٩٢٣ .

تسامح قليلا بنشر التعليم الابتدائي ، كان يتصلب اكثر في معارضته نشر التعليم الثانوي ، واكثر فاكثر في نشر التعليم العالي · كان معظـم تلاميـذنا الذين يحصلون على شهادة التعليم الابتدائي خاصة وثم الثانوي ينصرفون الى العمل، لحاجة اهلهم الى دخلهم البسيط ، ولعجزهم عن تأمين نفقات الدراسة الثانوية والعليا ·

٧ : — ثم ان الاحصاء الأخير يبين ايضا ضعف نسبة الذين احتوتهم المدارس على اختلاف انواعها ودرجاتها ، الى الذين ، هم في الاعمار التي تتطلبها المدارس وبقوا خارجها · أي انه لم يكن من مجموع سكان في حدود الثلاثة ملايين ، غير ١٦٢٣٥٤ انسانا · اي قرابـة ٥٥ ألفا لكل مليون نفس ، في حين ان هذه النسبة اصبحت عام ١٩٦٠ ، قرابة ١١٠ آلاف لكل مليون(١) ·

ان الجهود التي بذلت في التعليم طوال المرحلة الانتدابية كلها ، اي خلال ٢٥ عاما ، لم تجعل نسبة الأمية اقل من ٨٠٪ من مجموع السكان كما تبين لنا من قبل · هذا بالاضافة الى ان التعليم المهني كان جد ضعيفا ، ولم يكون ملاكات للصناعة والزراعة الا في منتهى القلة والبساطة · ويكفي ان نذكر مثلا مدرسة صنائع بيروت لنتبين ضآلة العدد · كان طلاب هذه المدرسة في ١/١/٩٣٠ ، ١٤٤ طالبا ، مقابل ١١٢ عام ١٩٢٩ · وقد خرجت في حزيران ٦ دبلومات ، و ٩ سرتيفيكات(٢) ·

كانت أهم وسيلة لاضعاف التعليم هي اضعاف الموازنات ، ثم اضعاف المخصصات · وكان اضعاف الموازنات يتم عن طريق وضع المفوضية يدها على اهم واردات البلاد وهي واردات البلاد الجمركية ، كما ابنا من قبل ، وانفاق هذه الواردات وغيرها ، دون اية رقابة وطنية ، على الديون العمومية ، وسد جانب من نفقات الاحتلال ، وسد عجز بعض الشركات كشركة الخطوط الحديدية، وغير ذلك · واذا تبقى شيء بعد هذا الانفاق كان يوزع على الحكومات المحليـة بنسب مفروضة · كان مجموع الموازنات الخاصة بحكومة لبنان والعلويين وسورية واسكندرون والدروز عام ١٩٢٥ ، يعادل ١٢٫٠٧٣٫٧٤٣ ليرة سورية وفر منها ٣٫٢٣٤٫٣٥١ · أما في عام ١٩٢٦ فكانت ١٥٫٩٣٠٫٥٩٢ ليرة سورية، وفر منها ٢٫٣٢٢٫٢٥٤ ليرة · وقد أخذ من الموازنة الأولى مبلغ ١٫١٣٩٫٩٤٥ ، ومن الموازنة الثانية ٥٫٤٤٥٫٢٧٢ ليرة سورية كاحتياط لصندوق الدين العمومي · في حين كانت واردات الجمارك وحدها ٦٫٦٢٤٫٤٤٣ ليرة عام ١٩٢٥ ، و ٩٫١٧٩٫١٨٩ عام ١٩٢٦ · ومنذ هذا العام خصص دخـل الجمـارك الصافي ليكون احتياطياً ايضا لصندوق الدين العمومي ·(٣)

(١) منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى ص ٨٨ ·

(٢) مجلة آسيا الفرنسية عدد ٢٩١ حزيران سنة ١٩٣١ ص ٢٢٢ ·

(٣) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ٢٥٣ تشرين ٢ عام ١٩٢٧ ص ٣٤٨ ·

وفي عام ١٩٤٢ ، و ١٩٤٣ ، اصبحت موازنة سورية ، من غير لبنان واسكندرون ٥ر١٤ مليون ليرة ، و ٤٨ر٤ مليون ليرة سورية ، وهو اكبر رقم بلغته حتى هذا التاريخ • مع الانتباه الى قيمة الفرنك التي كانت لاتتوقف تقريبا عن الهبوط ، في حين ان موازنة سورية بلغت عام ١٩٥٦ ، ٣٤٢ مليون ليرة سورية(١) •

أما مخصصات التعليم والصحة ، فكانت أقرب الى المخصصات الرمزية منها الى المخصصات اللازمة لمكافحة الأمية والأمراض المتفشية • لقد أسست المفوضية بقرار صادر في ٢١/٣/٩٢١ دائرة مالية بين مهماتها العديدة مراقبة موازنات الحكومة المحلية • كما كان الى جانب كل حكومة مستشار ماليبراقب كل انفاق مالي ، ولاتستطيع اية حكومة انفاق اي شيء ، ولو كان مقررا في الموازنة الا بموافقته • وسواء أكانت الموازنة مصادقا عليها من قبل المجلس النيابي او التمثيلي ، او المفوض السامي ذاته ، فلا تستطيع الحكومة مباشرة اي انفاق بدون رأيه • وكثيرا ما كان يعارض انفاق أموال مقرر انفاقها ، بحجج مختلفة ، فلا تنفق • كما أن أية اضافة على الموازنة ، او نقل اموال من فصل الى فصل ، او من مادة الى مادة لم يكن ليتم بدون موافقته • وحتى تنظيم الموازنة نفسها كان أمرا من اموره فلا تصدر الا موازنته ، رغم المسرحيات التي كانت تمثل في اوساط الوزارات ، والحكومة وحتى المجلس النيابي او التمثيلي •

كانت سياسة التعليم قائمة على فرض اللغة الفرنسية منذ الصف الأول الابتدائي ، وعلى فرض الاساليب والمناهج الفرنسية ، وتشجيع المدارس الفرنسية ، التي تدرس باللغة الفرنسية ، وتتبع ، في الغالب ، المناهج الفرنسية • كانت المفوضية تدفع لهذه المدارس ، عند انشائها ، مبالغ من الموازنة الفرنسية ، وتمدها باعانات سنوية من موازنة المفوضية • كما كانت فرنسا تفرض رقابتها على المدارس الأهلية عن طريق الاعانات ومدها ببعض معلمي اللغة الفرنسية •

هذه السياسة العامة كانت ترافقها سياسة خاصة في المناطق الحساسة كجبل العلويين ، وجبل الدروز • كان هدف هذه السياسة انتزاع الأجيال الجديدة من بيئتها التاريخية والمحلية وتربيتها تربية مناهضة لكل اتجاه عربي ووطني ، كي تكون دعامة فرنسا في توطيد استثمارها • كان معلمو المدارس التي ينشئونها ينتقون على أساس طائفي ولا وطني • فيستبعد كل معلم دمشقي او سوري ، وتسلم ادارة كثير من المدارس الى الآباء اليسوعيين • وعندما كان التلميذ ينهي دراسته الابتدائية ، كان يحال بينه وبين اتمام دراسته في سورية ذاتها ليذهب الى المدارس المسيحية في لبنان •

---

(١) مصطفى الشهابي : محاضرات في الاستعمار ص ١٩٦ •

وكانت المفوضية تسيطر على شؤون التعليم ، عن طريق مراقبة المدارس الأجنبية وتوجيهها وفق المخطط الذي تريده وعن طريق منح او رفض الرخص بفتح المدارس الخاصة ، وعن طريق مستشار المعارف ، الذي يشرف على التعليم الحكومي ، وعن طريق تحديد الموازنات المحلية (١) ٠

كانت المفوضية تسعى الى تطوير جامعة الجزويت في بيروت وعرقلة تطوير جامعة دمشق لتكون الاولى محط أنظار الذين يرغبون باتمام تحصيلهم العالي ٠ فعندما خصص للجامعة الاخيرة عام ١٩٢١ مبلغ ٢٠٠ ألف فرنك فرنسي ، أي عشرة آلاف ليرة سورية من أصل مخصصات التعليم البالغة ٣٦٥ ألف ليرة سورية ، صرح أحد المسؤولين الفرنسيين قائلا : « أنا واثق من أن ٢٠٠ ألف فرنك لن تؤثر على تطور جامعة بيروت التي يديرها الجزويت ٠ فهي ذات شهرة لاتبارى في هذه البلاد »(٢) هذا هو سر عدم تطور جامعة دمشق التي لم تستطع أن تضم حتى عام ١٩٤٤ أكثر من ٨٢٥ طالبا وطالبة ، في حين ضمت بعد عشرين عاما من هذا التاريخ قرابة ثلاثين مثلا ٠

. . .

وبينما كان المرض يفتك في أجسام الجماهير الفقيرة من الشعب السوري ، والاطباء قلة ، والدواء نادرا كانت موازنة الصحة والاسعاف العام عام ١٩٢١ لا تعدو ٥ر٦ ملايين فرنك ، أي ٢٨٠ ألف ليرة سورية فقط (٢) ٠ وقد توالى تطور هذه المخصصات ببطء شديد ، شأنها شأن تطور مخصصات التعليم ، فانتقل عدد المستشفيات من ٢ الموروثين عن العهد العثماني الى ١٢ مستشفى عام ١٤٩١ ، والمستوصفات من ٤ الى ٦٠ والمخابر والمؤسسات الصحية من ١ الى ٨ ، وعدد أسرة المرضى من ١٢٠ الى ٨٠٠(٣) ٠

أما في عام ١٩٤٥ ، وهو أقرب تاريخ الى نهاية الفترة التي نبحث عنها ، وآخر عام اي في فترة الاحتلال الفرنسي ، فنملك بعض المعطيات الهامة في هذا الخصوص ٠ لنأخذ أول الامر توزيع السكان حسب المحافظات كي نبين درجة كثافة كل محافظة ٠ والجدول التالي يعطينا لوحة مفصلة في هذا الشأن :

---

(١) راجع مصطفى الشهابي : محاضرات في الاستعمار (١٨٣ ـ ١٨٦) ٠
(٢) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ٢٠٠ آذار ١٩٢٢ ص ١٢٣ ٠
(٣) مصطفى الشهابي : محاضرات في الاستعمر ص ١٩٧ ٠

توزيع السكان حسب المحافظات والجنس ١٩٤٥(١)

المحافظات	ذكور	اناث	المجموع
دمشق	٣٢٥٣٣٢	٣١٤٣٥٠	٦٣٩٦٨٢
حلب	٤٥٤٢٥٦	٤٥٧٥٩٩	٩١١٨٥٥
حمص	١١٨٩٦٧	١٠٥٥٥٦	٢٢٤٥٢٣
حمـاة	٨٦٢٦٥	٨١٤٤٩	١٦٧٧١٤
حوران	٦١١١٥	٥٧٦٨٦	١١٨٨٠١
فرات	١١٦٢٩٩	١١٥٥٢١	٢٣١٨٢٠
جزيرة	٨١٣٦٣	٦٩٨١٠	١٥١١٧٣
دروز	٤٦٧٨٤	٤٢٠٠٣	٨٨٧٨٧
لاذقية	٢٣٣٦٤٢	٢٣٨٠٣١	٤٧١٦٧٣
	١٥٢٤٠٢٣	١٤٨٢٠٠٥	٣٠٠٦٠٢٨

هذا الجـدول يرينا ان أول محافظة من حيث عـدد السكان هي محافظة حلب فدمشـق ، فاللاذقيـة ، فالفرات فحمص فحمـاة فالجزيرة ، ثم حوران فجبل الدروز ٠

أما المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة فهي موزعة كما يلي :

المؤسسات الصحية(٢)
٤٥ ـ ٤٦

المؤسسات الصحية	١٩٤٥ المستشفيات	١٩٤٥ الاسرة	١٩٤٦ المستشفيات	١٩٤٦ الاسرة
١ ـ المستشفيات الحكومية حسب المحافظات :				
دمشق	٥	٦١٠	٦	٦٦٠
حوران	١	٢٥	١	٢٥
حمص	١	٥٠	١	٥٠
حمـاة	١	٥٠	١	٥٠
حلب	٥	٣٤٠	٥	٣٠٤

(١) احصاءات المصالح المشتركة ص ٣ ٠

(٢) مصطفى الشهابي : « محاضرات في الاستعمار » ص ١٩٧ ٠

	الاسرة	المستشفيات	الاسرة	المستشفيات
١ ـ المستشفيات الحكومية حسب المحافظات				
لاذقية	١٩٠	٢	ـ	ـ
الفرات	٥٠	١	٥٠	١
الجزيرة	٤٥	٢	٢٥	١
الدروز	٥٠	١	ـ	ـ
المجموع	١٤٢٤	٣٠	١١٥٠	١٥
٢ ـ المستشفيات الخاصة حسب المحافظات :				
دمشق	٣٤٠	٩	٣٥٠	١٠
حماة	٢٠	١	٢٠	١
حلب	٢٥٥	٨	٢٥٥	٨
الفرات	١٠	١	١٠	١
المجموع	٦٢٥	١٩	٦٣٥	٢٠
المجموع العام	٢٠٤٩	٣٩	١٧٨٥	٣٥
٣ ـ مستوصفات خاصة حسب المحافظات :				
دمشق		٥		٥
حلب		٢		٢
الفرات		١		١
المجموع		٨		٨

أي ان عشرة مستشفيات ، ذات ٩٥٠ سريرا ، كانت متمركزة فيمحافظتين فقط ، تضمان ١٥٥١٥٣٧ انسانا في حين أن خمسة مستشفيات حكومية ، ذات ٢٠٠ سرير فقط كانت موزعة في ٧ محافظات أخرى ، تضم نصف السكان تقريبا وليس هذا كل شيء : ففي محافظة العلويين التي تعتبر ثالث محافظة من حيث السكان ، كان لا يوجد مستشفى حكومي ، كما لا يوجد مستشفى في محافظة جبل الدروز • أما المحافظات الباقية فلا تشتمل كل منها على أكثر من مستشفى يحتوي على عدد من الاسرة مجموعها ٢٥ ـ ٥٠ سريرا • فكان لكل سرير ، كما في محافظة الفرات مثلا ، ٤٦٢٠ انسانا •

(١) من احصاءات المصالح المشتركة ص ٢٤

أما عدد الاطباء ، وأطباء الاسنان ، والصيادلة والقابلات القانونيات وأماكن عملهم ، فهو موضح بالجدول التالي :

الطب والصيدلة وممارسوها في سورية (١)

١٩٤٥ – ١٩٤٦

	قابلات		صيادلة		أطباء أسنان		أطباء	
	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٥
دمشق	٩١	٩٠	١٠٨	١٠٢	١٥٤	١٤٩	٣٤٢	٣١٧
حلب	١١٣	١٠٤	١٤	١٠	٥٥	٥٥	١٧٢	١٤٧
حماة	١٤	١٤	٨	٧	٩	٨	٢٣	٢١
لاذقية	٤	٢٥	١١	١٥	٢٢	١٠	٥٩	٥٩
حمص	٣	٣	٦	٥	١٠	١٠	٣١	٣٠
الفرات	٧	٧	٧	٦	٤	٣	١٥	١٣
الجزيرة	—	—	٣	٢	٣	٣	١٥	١٤
حوران	١	١	—	—	٣	٣	١٠	٩
دروز	١	١	—	—	—	—	٣	٦
المجموع	٢٣٤	٢٤٥	١٥٧	١٤٧	٢٦٠	٢٤١	٦٧٠	٦١٦

تقول لنا الارقام ان ٤٦٤ طبيبا كانوا يعملون عام ١٩٤٥ في محافظتين بمعان قرابة نصف السكان ، في حين أن ١٥٢ طبيبا كانوا يعملون في المحافظات الباقية التي تضم قرابة نصف السكان الآخر . أي أنه كان لكل ٣٢٣٢ انسانا من مجموع سكان المحافظتين ، الاوليتين ، طبيب واحد . في حين كان لكل ٩٨٦٨ انسانا في المحافظات الاخرى طبيب واحد . وهذا ليس كل شيء طبعا . ذلك ان معظم المؤسسات الصحية من حكومية وخاصة ، والاطباء والصيدليات انما كان يتمركز في المدن ، لا سيما في مدينة دمشق وحلب . في حين كان سكان الريف ، وهم الذين يؤلفون غالبية السكان يكادون يكونون محرومين من الطبيب ، والصيدلي ، والقابلة ، وطبيب الاسنان ، والمؤسسات الصحية ، من حكومية وأهلية . لم تكن لمرضى الريف ، عمليا امكانية المعالجة الصحية . فالقرى مبعثرة ، والطرقات رديئة طويلة ، والمواصلات ضعيفة غالية ، والمداواة ذاتها تحتاج الى مال كثير . فلا مناص اذن من بقاء المريض حيث يكون ، وانتظاره رحمة القدر . ولذا كانت نسبة الوفاة كبيرة في سورية ، كما يتبين من الجدول التالي :

---

(١) من احصاءات المصالح المشتركة ص ٢٤

الولادة والوفيات المسجلة عام ١٩٤٥ حسب المحافظات والجنس (١)

المحافظة	١٩٤٥			١٩٤٦		
	الوفيات			الولادات		
	مجموع	نساء	ذكور	المجموع	بنات	بنون
دمشق	٧٠٠٤	٣١٤٢	٣٨٦٢	١٦٩١١	٨١٧١	٨٧٤٠
حلب	٧٧٣٣	٣١٠٧	٤٦٢٦	٢٢٦٨٧	١٠٦٢٨	١٢٠٥٩
حمص	١٧٥٥	٧٥٥	١٠٠٠	٤٩١٦	٢٢٧٢	٢٦٤٤
حماة	١٦٨٩	٧٧٩	٩١٠	٥٠٧٥	٢٤٥٢	٢٦٢٤
حوران	٧٠١	٢٧٠	٤٣١	٢٣٧٠	١١٣٠	١٢٤٠
الفرات	٧٢٣	٢٢٠	٥٠٣	٢٦٠٧	١١٦٧	١٤٤٠
الجزيرة ×	١٧٢	٥٧	١١٥	١٢٠٧	٥٤٨	٦٥٩
الدروز	١٧٧	٥٥	١٢٢	١٢٠٩	٥٥٦	٦٥٣
اللاذقية	١١٠٠	٣٦٣	٧٣٧	٣٥٨٥	١٦٧٩	١٩٠٦
	٢١٠٥٤	٨٧٤٨	١٢٣٠٦	٦٠٥٦٧	٢٨٦٠٢	٣١٩٦٥

كانت وفياتنا تشكل ما يقرب من ثلث المواليد ، على العموم • وهي وفيات تعظم بينها نسبة وفيات الاطفال • وتجدر الملاحظة في هذا الخصوص أنه كلما ابتعدنا عن دائرة المدن ، وأوغلنا في الريف ، ابتعدت الاحصائيات عن الدقة • كان الناس الذين يولدون ويموتون دون أن تتعرف دوائر النفوس عليهم كثيرين ، مما يجعلنا نعتقد ان الوفيات ، لا سيما في الريف البعيد عن المدن الهامة هي أكثر بكثير مما يتبدى في هذا الجدول •

(١) من احصاءات المصالح المشتركة ص ٣

النتائجُ السِياسيّة

التجزئة السياسية

تآمر المستعمرين أدى الى اقتطاع الاردن وفلسطين عن سورية ، واقتطاع قسم من أراضيها في الشمال لصالح تركيا • كما أدى الى فرض الانتداب على عدد من البلدان ، بما فيها سورية واحتلالها عسكريا ، اثر وقعة ميسلون ، وبذلك خنقت المحاولة الاولى لاقامة حكم وطني مستقل في سورية • هذه المحاولة التي قامت اثر احتلال الجيش العربي لها ، واقامة الحكم الفيصلي فيها •

كان الانتداب من الوجهة الحقوقية ، لفظا جديدا ذا جوهر حائر • فهو ليس الاستعمار الذي يجد تعبيره الحسي عادة ، في اقامة حكم استعماري مباشر في بلد يقال له صراحة مستعمرة ، وهو ليس استقلالا يجد تعبيره الحسي عادة في قيام حكم وطني مستقل • كان الانتداب من جهة ، اعترافا صريحا أيضا بأن هذه الدرجة من التطور لم تبلغ بعد حد الاستغناء عن دولة كبرى ترشد سورية وتعينها في تطوير اقتصادها ، وبناء دولتها ، وتنظيم أمورها • هذا التناقض الحقوقي المثبت بنصوص اعترف بها دوليا ، كان يخلق لفرنسا بعض الصعاب في ايجاد التفسيرات لسياستها الاستعمارية المنتهجة في سورية ولبنان ، لا سيما اذا كان المحاسب بلدا مستعمرا آخر يريد استثمار المثالب في سبيل جر المغانم الاستعمارية • الى جانب هذا فقد كانت فرانسا تلقى الامرين من منافس خطير ، فني في منافسته ، هو حليف الامس و « صديق » اليوم الممثل بشخص انكلترا ، المحيطة بسورية من الجنوب والشرق • كانت سورية بالنسبة الى انكلترا مفتاحا هاما من مفاتيح الهند ، وقلبا خفاقا في جسم العالم الاسلامي ، وعقدة مواصلات هامة بين ثلاث قارات ، وممرا للبترول ••• لذلك كان يهمها أن تقصي فرانسا عنها ، وأن تحل نفوذها ، ان لم تكن جيوشها ، محل النفوذ الفرنسي • كان هذا التنافس ، الى جانب نضال وطني شامل لاهب ، عاملا هاما في تخطيط السياسة الفرنسية • كانت هذه السياسة في جوهرها سياسة السيطرة الاستعمارية المباشرة ، ولكن فرانسا كانت أحيانا تجبر على المناورة • فتعطي بعض الحقوق ، وتحاول استرداد ما أعطته عند أول فرصة سانحة •

كانت السياسة الاستعمارية فيسورية تخشى أول ما تخشاه وحدة صفوف الشعب ، وتجميع طاقاته المادية والمعنوية ضد احتلالها . لذا كانت تنطلق دائما من مبدأ « فرق تسد » ، فرق في جميع الميادين لتسود في جميع الميادين ، معتقدة أن القرارات المعتمدة على القوة كافية لتحطيم الروابط العديدة التي أنشأها تاريخ طويل . فلم تمض على احتلال البلاد بضعة أسابيع حتى أعلن غورو في ١٩٢٠/٩/١ ، قيام دولة لبنان الكبير ، ملحقا بجبل لبنان مناطق واسعة في الجنوب والشمال والشرق . ثم أعلن في ٨ منه قيام دولة حلب ، وفي ٢٣ منه قيام دولة العلويين ، ثم دولة الدروز ، مع تخصيص لواء الاسكندرون الملحق بحلب ، بنظام معين تمهيدا لفصله عن سورية ، الذي تم عام ١٩٣٩ . هذه التجزئة التي حملت البلاد نفقات كبيرة ، وزادت في صعوبات البلاد الاقتصادية ، وفي عرقلة نموها الاقتصادي ، ظلت محور السياسة الفرنسية طوال المرحلة الانتدابية . كما أدت ، من جهة أخرى ، الى ظهور شعار « الوحدة السورية » الذي ظل أحد المطالب الوطنية طوال هذه المرحلة . ولئن طرأ بعض التعديل على هذه التجزئة ، باقامة اتحاد بين دويلات دمشق وحلب والعلويين ، في ٢٨ حزيرانسنة ١٩٢٢ ، ثم حلهذا الاتحاد في ١٩٢٤/١٢/٥ ، والاستعاضة عنه بانشاء دولة واحدة من دولتي حلب ودمشق (١٩٢٥/١/١) ، فان ارادة المستعمرين الفرنسيين في فصل منطقة العلويين والدروز ولبنان واسكندرون نهائيا ، عن سورية ، ظلت متبعة عمليا باستمرار ، حتى آخر يوم بقي فيه للفرنسيين بعض الامر في توجيه سياسة البلاد .

حرمان الشعب من سلطاته

والى جانب التجزئة السياسية ، كان لابد للرسمال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، لاحكام الاستثمار ، من حرمان الشعب من حقوقه السياسية والتشريعية ، ومركزة السلطة كلها تقريبا في يد الجهاز الاستعماري الحاكم . كان المستعمرون يريدون الابقاء على كل سلطة في ايديهم ، وكان الشعب يريد انتزاع كل سلطة منهم . وفي اطار هاتين الارادتين دارت معارك النضال الوطني منذ اول يوم من الاحتلال الفرنسي الى آخر يوم منه . كان الجانب الفرنسي طوال هذه المدة يتشبث في مراكزه ما أمكنه التشبث ، فاذا اضطر الى التخلي عن بعضها لصالح الشعب ظل مثابرا في اغتنام الفرص لاسترجاع ما اجبر على التنازل عنه . ولكي يراعي الاستعمار الفرنسي ما اقتضاه نص الانتداب من ضرورة ايجاد نظام اساسي في البلاد ، وجهاز سلطة وطنية ، عمد الى المراوغة ، وخلق بعض الأجهزة « الوطنية » التي لم تكن لتستطيع الحركة عمليا ،الا بمقدار ما تريده السلطة المنتدبة ، وفي الاطار التي تريده .

في القمة ، كان المفوض السامي • وفي شخصه تتمثل كل السلطات • ثم يليه السكرتير العام الذي ترتبط به دوائر عديدة ، على رأسها مستشارون فنيون ، كالمالية والقضاء والزراعة والتعليم والتشريع والآثار والجمارك والبريد والبرق ، والمصالح الاقتصادية والعقارية والوقاية الصحية والبحرية والتجارة والاحتكارات ، ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ، والملكية الأدبية والصناعية والمعادن والبيطرة والأمن العام والمطبوعات ، تضاف الى ذلك سلسلة في اجهزة الحكم المحلي تحدثنا عنها سابقا • وكان يدعم هذا الجهاز جيش كبير مؤلف من الكتائب الفرنسية ، والافريقية والسنغالية ، والكتائب الخاصة الشرقية والسورية والكتائب المساعدة •

كانت صلاحيات السلطة المحلية محدودة جدا ، وفوق هذا فهي مقيدة بتخطيط المستشارين وغيرهم من الجهاز الفرنسي الحاكم • ولما أعلن الاتحاد بين دويلات دمشق وحلب والعلويين اعلن عن تشكيل مجلس اتحادي لادارته ، مؤلف من خمسة ممثلين معينين ، عن كل دويلة • وكانت قرارات رئيس الاتحاد لاتنفذ ، حتى في الحدود الضيقة المعينة له ، الا بعد الموافقة عليها من المفوض السامي او مندوبيه •

وفي ١٩٢٣/٨/٣٠ انشئت مجالس تمثيل لهذه الدويلات صلاحيتهاالنظر في الميزانية ، واقرار الضرائب ، والتشريع المحلي ، والادارة وابداء «التمنيات»، وتملك حق الاقتراحات • وللمفوض السامي ان يعلق دورة المجلس او يحله •

وعندما الغي الاتحاد واستبدل بوحدة دولتي دمشق وحلب ، انشىءمجلس تمثيلي واحد لهما يتمتع بصلاحيات المجالس التمثيلية السابقة ، وينتخب رئيسه من قبل اعضاء المجلس • وهذا الرئيس يقوم بوظائف رئيس الاتحاد السابق ، ويساعده وزراء يعينهم ويستبدلهم • ويمثل المفوض السامي لدى هذه الدولة الجديدة مندوب عام يصادق على اعمال رئيس الدولة في الامور التي لاتعود لتصديق المفوض السامي ، ويساعده معاونون • ونتيجة للاضطرابات الواسعة ، وبعد محادثات بين الجانب الوطني والفرنسي تألفت حكومة الشيخ تاج (٩٢٨/٢/٨) لاجراء انتخابات من أجل اخراج جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد • فلما وضع الدستور كما يريده الوطنيون وطالب المفوض بحذف ست مواد منه تحطم اسس الانتداب ، رفض الطلب فأجل المجلس ثم عطل • ثم اضاف المفوض من نفسه المادة ١١٦ على الدستور السابق التي تشل مفعول المواد الست المذكورة • وبقيت البلاد تدار ادارة مطلقة ، الى أن اعيد الدستور بمادته ١١٦ في ٩٣٠/٥/١٤ • ثم تقرر انهاء الحكومة الموقتة في ٩٣١/١١/١٩ ليقوم على أثرها مجلس استشاري يعد العدة لاجراء انتخابات مجلس نيابي ، عرض عليه مشروع معاهدة لاتلبي المطالب الوطنية فرفضها في ٢١/ت٢/٩٣٣•

ثم عطل المجلس وعاد الحكم المطلق الى سابقه • ونتيجة لمعاهدة ايلول ١٩٣٦ أنتخب مجلس نيابي ، وتألفت حكومة وطنية مارسا سلطات واسعة أخذت بالتضاؤل ، اثر تنكر الفرنسيين للمعاهدة• مما أدى الى استقالة رئيس الجمهورية (٣٩/٧/٧) وتعطيل المجلس النيابي ، وتعليق الدستور ، والعودة من جديد الى الحكم المطلق• وفي ٤٣/٣/٢٥ عاد دستور ١٩٣٩ ، وقام مجلس نيابي وحكومة وطنية ، في ١٩٤٣/٨/١٧ ، وتم استلام المصالح المشتركة من الجانب الفرنسي في ٤٤/٦/٥ • على أن هذه السلطات لم تسلم من كل قيد ، ولم تتحرر من كل تهديد الا اثر جلاء آخر جندي اجنبي عن البلاد عام ١٩٤٦ •

هذا الحكم المباشر ، من حيث الأساس ، حرم الشعب من حقه في السيادة، وجرده من حقوقه السياسية(١) ، وترك المفوض مع جهازه ، يتصرف بشئون البلاد وسلامة اراضيها وأموالها وثرواتها وضرائبها وجماركها ، تصرف السيد، وأفسح المجال امام الشركات الاحتكارية لفرض امتيازاتها المجحفة ، ونهبها الوحشي ، على الشعب السوري ••وسلحها بالمحاكم المختلطة لتضمن تفوقها على الرسمال الوطني ، وسيطرتها الاقتصادية ، وتأمين مصالحها • كما اعاق تطوير البلاد ، واضعف قواها المنتجة ومنعها من اتخاذ التدابير الدفاعية التي تصون حقوقها ومصالحها • وما نال الشعب كمجموع ، اصابه كأفراد وجماعات • فسلب المواطن حرياته الديموقراطية الأساسية ، ومنع قيام الأحزاب والانتساب اليها ، وساد البطش والارهاب وامتدت الاحكام العرفية ، وكثرت الملاحقات، وامتلأت السجون بالموقوفين والمحكومين لاسيما في ظل قانون قمع الجرائم الشهير (٢) ، وعمرت المنافي بالاحرار ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وعطل الكثير منها • وحتى منظمات الكشافة ، والنوادي الأدبية والفنية لم تسلم من سيف الحل والاغلاق • كما حارب المستعمرون وشركاتهم الحركة العمالية وحاولوا اخضاعها لتوجيهاتهم ومآربهم ، وقاوموا كل تنظيم ثوري في صفوفها ، وكل محاولة لتنظيم صفوفها بعيدا على رقابتهم • وتصامموا عن كل مطلب لها في ايجاد تشريع عمل يحفظ لها حقوقها ، ويحدد واجباتها • ولم تتورع السلطات عن اصدار التشاريع التي تمنع الاجتماعات والمظاهرات ضد الشركات الأجنبية • لقد كانت الشركات حرة في استثمارها الوحشي للعمال ، أما العمال

---

(١) تستثنى فترة وجيزة ، ايام المفوض السامي سراي الذي انتهج سياسة جديدة عند قدومه في اواخر عام ١٩٢٤ ، فالغي احكا م الاعدام وعفا عن بعض المحكومين السياسيين ، وسمح بتأليف الأحزاب • ولم يطل الأمر على ذلك ، اذ تبدل كل شيء اثر انفجار الثورة السورية عام ٩٢٥ •

(٢) يضاف الى ذلك القرار رقم ٥٣ الذي كان يمنع المظاهرات ، وحمل الرايات ، وانشاد الأغاني ، والقاء الخطب في الجماهير • كانت هذه « الجرائم » تستوجب عقوبة الحبس من شهرين الى سنتين وغرامة بين ١٠٠ الى ١٠٠٠ فرنك او احداهما (الدكتور عبد الرحمن الكيالي : المراحل • الجزء ١ ، ص ١٥٥) •

فكانوا يتعرضون ، اذا ما دافعوا عن مصالحهم ضد تعسف هذه الشركات ، الى احكام قوانين اشد قسوة من قانون قمع الجرائم ذاته ·

كان جهاز الاستعمار السياسي والاقتصادي والتشريعي والعسكري موجها كله ضد الشعب ، ضد مصالحه وحقوقه ·

التفرقة الطائفية والعنصرية

لم يتورع المستعمرون والشركات الاحتكارية عن انتهاج اية وسيلة لتفريق صفوف الشعب ، واثارة فريق ضد آخر · وكان أخطر هذه الوسائل السياسة الطائفية والعنصرية المعادية لوحدة الشعب · كانت روح هذه السياسة تتغلغل في كل مكان ذي صلة بالفرنسيين قربت أم بعدت · وكانت تغذي بمختلف الطرق والوسائل ، وباستمرار · كانت احصاءات النفوس وسجلاتها وبطاقاتها تقوم على اعتبارات طائفية · وكانت وظائف الدولة والشركات تخضع لهذه الاعتبارات · حتى انتخابات المجالس النيابية ،وتوزيع المقاعد الرئيسية ، كانت تقوم على هذا الأساس · وكذلك القوات المسلحة المحلية ، قامت ، في اساسها ، على اعتبارات طائفية وعرقية · كان كل شيء يحاول صبغه بالصبغة الطائفية او العرقية ، او هما معا · كان لكل مكان في سورية خصائصه ولكل مكان سياسته · ففي جنوب سورية يعيش الدروز فكان ينبغي ان يؤلبوا على غيرهم من المسلمين لاسيما في دمشق وحلب · وفي الغرب يعيش العلويون ، فكان ينبغي ان يؤلبوا على اخوانهم المسلمين حيث كانوا · وفي مناطق أخرى اقلية مسيحية او اقلية اسلامية · فكان ينبغي ان يثار الفريق ضد الفريق الآخر وحتى الفئة ضد الفئة الأخرى من دين واحد · كما انتشرت اقليات قومية هنا وهناك ، فكان ينبغي ان تثار بينها وبين العرب الحزازات والضغائن والصدامات · كان للاستعمار لدى كل طائفة وكل فئة دينية ، وكل جماعة عرقية رسله وعملاؤه · وكان نجاح سياسة التفرقة هذه مرتبطا كل الارتباط بنشر التعصب الديني والطائفي والعرقي ، ولذلك كانت تبذل المساعي الكبيرة لتنمية مثل هذا التعصب وخلق الزعامات الدينية الموالية، واضعاف الوعي الوطني والانساني على السواء ·

هذه السياسة التي كانت تنفذ في سورية ، كانت تخطط في باريس وفي المجلس النيابي الرسمي · ففكتور بيرار ، تحدث ، في جلسة حزيران سنة ١٩٢٣ ، عن الطريقة الاستعمارية المسماة « بالمخزن » ، والمطبقة في مراكش ، وينصح بتطبيقها في سورية نظرا لفوائدها الكثيرة·وهي تنحصر، على حد قوله : « في ايجاد سلطة وطنية تسيطر عليها ، وتدعمها ، وتحميها من رعاياها ، ولكن تستثمرها السلطة المحلية · وهذا أولا · وتحت ستار هذه السلطة نقيم جيشا

وطنيا من الفرق المخزنية ، يتيح للسلطات المستعمرة فرض ارادتها في البلاد ، بواسطة ابنائها انفسهم وهذا ثانيا • انها سياسة هامة جداً ، لاسيما عندما نطبقها في بلد يمكن تطبيقها فيه • لقد وجدنا « الشريف » في المغرب ثم وجدنا هذا الاحتياطي الهائل من اليد العاملة العسكرية التي تدعى البربر • بهذا سيطرنا ونسيطر على مراكش دون صعوبة تذكر »• ثم يضيف قائلا : « علينا ان نجد هذه اليد العاملة العسكرية في سورية ، مهما كلف الأمر »• ثم قال مصرحا أن هنالك مصدرين للتجنيد اولهما المسيحيون الجبليون، اي السوريون الكلدانيون ، وثانيهما المسلمون الجبليون وهم الأكراد » • ثم يتساءل عن مصير الفرق التي شكلت من الكلدانيين ، وعن علاقة الفرنسيين بالقبائل الكردية التي يجب أن تكون لهم ، في سورية ، بمثابة عشائر البربر في مراكش »(١)•

ثم يتحدث منتقدا اعتماد السلطات الفرنسية في سورية على الجزويت وحدهم من بين المسيحيين قائلا : « ومن الأسباب التي لعبت دورا اساسيا في اخفاقنا ، هو اننا بدلا من ان نعامل مسيحيي سوريا ، جميعا ، دون تمييز ، ولأتكلم بوضوح اكثر : بدلا من ان نعامل السوريين جميعا كشركاء لفرانسا ، وان نعامل المسيحيين جميعا ، كمحميين من قبل فرانسا ، عمدنا الى تدبير فاشل وفريد ، هو اعتمادنا على الجزويت ليكونوا أداة فرنسا ، ليكونوا المستشارين بل زمراء سياستنا »(٢) •

ولما نشبت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ ، تألفت فرق « الحرس السيار » للمساهمة في القمع • فممن تألفت ؟ تألفت من حيث الأساس من المسيحيين اللبنانيين ، ومن فرق الجركس ، ومن متطوعي الأرمن ، ومن عناصر قومية أخرى حديثة العهد باستيطان البلاد • وقد اشتهرت هذه الفرق بأعمالها البربرية ، سواء في اعمالها الحربية مع الثوار ، او في حركاتها الوقائية ضد السكان المسالمين ، مما اثار احتجاج كثير من الفرنسيين أنفسهم •

هذه السياسة الطائفية والعرقية كانت قوية في جميع فترات المرحلة الانتدابية ، ولكنها بلغت ذروتها في فترة التعاون بين الوطنيين والفرنسيين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) • واخذت اشكالا متعددة متنوعة وخطيرة • كان مسرحها الأساسي في العلويين والدروز والجزيرة ولبنان • فلم تكد تبدأ المفاوضات بين الطرفين ، لاقامة اسس تعاون قائم على اساس انهاء الانتداب والاعتراف بالاستقلال على اساس معاهدة تحالف بين الطرفين ، ودخول سورية عصبة الأمم ، حتى قامت دوائر الاستخبارات الفرنسية ودوائر الأمن ، ورجال الجيش

(١) مجلة آسيا الفرنسية : عدد ٢١٣ عام ١٩٢٣ •

(٢) المصدر المذكور ذاته •

الفرنسي وكثير من رجال الادارة الفرنسيين ببث الدعايات ضد امكانية التفاهم، وابتداع صور عن الأخطار التي تنتظر الأقليات الدينية والعنصرية وحتى مختلف الاتجاهات في الدين الواحد فيما اذا انتهت المفاوضات الى الاتفاق . كما قاموا بحث الناس في مختلف الأماكن على القيام بمختلف الأعمال لمقاومة الاتجاه نحو وحدة الشعب والوطن . لقد شجعوا على طلب الانفصال ، وسلحوا القبائل ذات النفوذ لاثارتها في الوقت المناسب ، وعملوا على ايجاد تنظيمات دينية او عرقية لتنتصب ضد تنظيمات أخرى . حتى اعمال السلب والنهب والسرقات والقتل لم يتورعوا عنها في سبيل خلق المصاعب أمام المفاوضات ، او ضد الحكم الوطني عند استلام الوطنيين الحكم في فترة ٣٦ ـ ٣٩ .

لقد أقام بعض رجال المفوضية ودوائر الاستخبارات جمعية دينية كاثوليكية تدعى « الشارة البيضاء » في حلب والجزيرة ، غايتها الظاهرية الدفاع عن حقوق المسيحيين وتنظيم وحدتهم . أما الهدف العملي فكان تحريك الطائفية وتهيئة المجازر بين المسلمين والمسيحيين ، والاستفادة من ذلك لتوطيد دعائم المستعمرين . وقد بدأت رسالتها في حلب اذ دفعت مسيحيا للاعتداء على امرأة مسلمة ، مما سبب تدخل الناس ، وبدأ التجمع في كتلتين . ولم يلبث الخصام أن تحول الى معركة بالرصاص اسفرت عن مقتل وجرح ٣٠ شخصا . ثم انتشرت اخبار المعركة في البلدة ، واخذ التجمع الطائفي المسلح يشتد حتى كادت المعركة تتحول الى معركة بين المسلمين والمسيحيين عامة . وقد تبين فيما بعد ان الموظفين الفرنسيين هم الذين اوحوا بتشكيل هذه الجمعية وأمدوها بالمال والمساعدة .(١)

كما نشطت في اوساط دينية اخرى جمعيات ذات اسماء مختلفة ، استغلها بعض المتزعمين لاثارة طائفة ضد طائفة أخرى باسم «النهي عن المنكر» ، و«نصرة الدين» و « مكافحة الخمرة والميسر » ... ، وكاد نشاط مثل هذه الجمعيات يؤدي الى صدامات دينية واسعة لولا تدارك الأمر قبل استفحاله(٢) .

وفي الجزيرة ، المحاذية للحدود التركية العراقية ، والمظنون في اراضيها البترول بكميات وافرة ، تمردت بعض العناصر الرجعية من دينية وقومية على الحكم الوطني بتحريض من مختلف المؤسسات الفرنسية ، وهاجموا المحافظ، واطلقوا عليه النار ، وخطفوا محافظا آخر . وقتل المسلحون منهم سبعة من رجال الدرك ، واخذوا يهددون ويتوعدون كل وطني مخلص مناصر للحكم الوطني . ولم يتورعوا عن المطالبة حتى بفصل الجزيرة عن سورية وابقائها تحت الانتداب الفرنسي . وفي الجبل الدرزي نشطت الحركات الانفصالية ،ومضايقة

---

(١) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » الجزء الرابع ص ٣١٠ .

(٢) الدكتور عبد الرحمن الكيالي : « المراحل » الجزء الرابع ص ٢٥٥ ـ ٢٦٥ .

دعاة الوحدة ومقاومة كل عمل جماهيري لهم بمنتهى القسوة والشدة . وكثرت الاساءة لموظفي الحكومة المركزية . ولم يلبث بعض الغلاة ان انزلوا العلم السوري عن دوائر الحكومة بحضور المسئولين الفرنسيين انفسهم ، واعتدوا على سيارة المحافظ ، واطلقوا عليها الرصاص .

وفي العلويين نظم حاكم اللاذقية « شوفلر » حملات واسعة ضد الوحدة وفي سبيل تكريس الانفصال . فحث على تنظيم العرائض وعمل على تسليح القبائل الموالية . ودعم نفوذ الاقطاعيين المناهضين للوحدة ضد فلاحيهم ومواطنيهم ونشط اعمال السرقة والاعتداءات الشخصية ضد الوطنيين وحتى ضد المنادين بالوحدة اللامركزية مع دمشق . وقاوم مظاهرات الوطنيين بمنتهى القسوة والشدة . وشجع المظاهرات الانفصالية المسلحة . وزج بالكثيرين من الشرفاء في السجون لمجرد تهم كان يبثها اعوانه ورجاله عنهم . وأساءوا الى المحافظ حتى اضطروه الى الرحيل . كما لم يتورعوا اخيرا عن دفع احد العملاء سليمان المرشد ، الى ادعاء الألوهية ، وهيئوا له الوسائل التي تؤيد ادعاءه امام الجماهير البسيطة ، من فعل المعجزات ، والتنبؤ بالمستقبل . واحاطوه بمظاهر « العظمة » و « الاحترام » ليسهل جر الجماهير وراء اهدافه الانفصالية، ومحاربة الاتجاهات التحررية .

وفي لبنان كان النشاط الرجعي بالغا اشده . وتعاون على تسعيره بعض اجهزة الحكم القائم ومختلف الدوائر الفرنسية ، والمؤسسات الدينية وبعض اعضاء المجلس النيابي . وقد تتابع هذا النشاط بمختلف الأشكال وانتهجت مختلف الطرق . فمن ارسال للبرقيات والعرائض ، الى الوفود ، الى المظاهرات المناوئة الى تعطيل الصحف الوطنية ، ومنع الاجتماعات والمظاهرات المنادية بالوحدة مع سورية وقمعها بالرصاص . ولم تتورع بعض الاقلام والخطباء من المطالبة بابقاء الاحتلال الفرنسي في لبنان ومقاومة كل ميل الى التحرر والانعتاق . كما لم تتورع بعض المنظمات الدينية من اثارة النفوس ضد اتجاهات دينية اخرى ، ومن القيام باعتداءات شخصية كثيرا ما انتهت باسالة الدماء .

أما في لواء اسكندرون ، فقد كانت جهود اجهزة الحكم الفرنسية ،وجهود عملائها موجهة كليا الى تقوية الأقلية التركية ، واتخاذ جميع التدابير التي تضعف الأكثرية العربية ، وتفرق بين مختلف اتجاهاتها الدينية ، وتعمل على الايقاع بين مختلف العناصر اللا تركية . وتتابعت هذه الجهود بدأب واستمرار وحزم الى أن تقرر فصل اللواء عن سورية ، واحتله الأتراك والحقوه بتركيا .

هذه النشاطات العديدة المتلونة كانت تعمل كلها لتنفيذ مخططات المستعمرين في الابقاء على الاحتلال وسيطرة الرسمال الأجنبي وفي ضرب الحركة التحررية الوطنية .

هذا الجهاز الواسع الذي اوجده الفرنسيون لتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية لم يخلق دفعة واحدة ، وانما بذلت في سبيل اعداده جهود كثيرة متواصلة ، واتخذت جميع التدابير الايلة الى تكونه وتقويته وتطويره • كان من جملة هذه الوسائل ، وسيلة التبشير ، وأدواته المعروفة من مدرسة ، ومستشفى ، وأديرة ، و « اعمال خيرية » • هذه الوسيلة لم تكن بنت اليوم ، بل كانت سلاحا فعالا منذ العهد العثماني ، ولاسيما منذ تغلغل الرسمال الأجنبي فيها في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر • كان التبشير متنوع الأهداف ، متعدد الدول التي ينتمي اليها ، ولكنه مع هذا كان موجها قبل كل شيء ضد المصلحة الوطنية ومن اجل خدمة المصالح الأجنبية • ولبيان اهمية هذا العامل وخطورة شأنه يكفي ان نذكر انه في عام ١٩٠٩ كان للأميركيين وحدهم ١٧٤ مدرسة في سورية وحدها ، منثورة في القرى والمدن(١) ، وان المبشرين البروتستانت اقاموا في بيروت عام ١٨٦٢ كلية اصبحت فيما بعد الكلية السورية الانجيلية ، ثم أخذت اسم الجامعة الاميركية في بيروت (١) • وانه كان في سورية كلها عام ١٩١٢ ، ٣٨ مؤسسة تبشيرية ، ما بين انكليزية واسكوتلاندية وايرلندية والمانية وسويدية ودانيماركية واميركية مع ما يتبعها من الأجهزة التعليمية(١) وان أول مدرسة للبنات في الامبراطورية العثمانية فتحها المبشرون في بيروت عام ١٨٣٠ ، كما فتحوا مدارس اخرى ، في سورية وغيرها ، فيما بعد (١) •

كان التعليم اليسوعي ، مثلا ، قائما في سورية منذ عام ١٨٦٤ ، على تبني البرامج الفرنسية مع اضافة دروس اللغة العربية • وكان هدفه البين من ذلك تعريف الطلبة السوريين على فرانسا ، وتحبيبهم بها ، وتربيتهم على الطراز الفرنسي ، والتنكر لكل ما هو وطني ، وتنشئتهم على الروح التي كان اليسوعيون يباهون بها وتعبر عنها هذه الجملة « او لم نكن نحن ورثة الصليبيين ؟ او لم نرجع تحت راية الصليب لنستأنف التسرب التبشيري والتمدين المسيحي ، ولنعيد في ظل العلم الفرنسي ، وباسم الكنيسة ، مملكة المسيح ؟ » (٢)• ولما فرض الانتداب على سورية نعمت منظمات التبشير بالحرية المطلقة ، ومدت بالمساعدات اللازمة ، ودعمت من قبل السلطات الفرنسية بمختلف اشكال الدعم والتأييد • وكان مكان عمل هذه المنظمات محددا بستراتيجية الاستعمار ذاته• فكان النشاط يوجه ، بالدرجة الأولى ، الى لبنان ، والعلويين ، والدروز ،

---

(١) مصطفى الخالدي ، وعمر فروخ : « التبشير والاستعمار في البلدان العربية ص ٧٨ ، ٧٩، ٨٠ ، ٨٧ •

(٢) المصدر السابق ص ١١٥ •

والجزيرة ، حيث تقطن اكثرية تختلف باتجاهاتها الدينية عن دين اكثرية سكان سورية . في هذه المناطق كانت تقام المدارس ، وتنشر المستشفيات ، وتنشط الهيئات الاجتماعية الدينية والخيرية لتنشئة أجيال مرتبطة بفرانسا المستعمرة ، عاملة على خدمة مصالحها ، ومتنكرة للغة البلاد وتقاليدها الوطنية ، ولتكون اداة لمكافحة حركات تحررها الوطني ، وعقبة كاداء امام توحيد صفوفها . وكما كانت هذه المؤسسات ، قبل الانتداب ، اسباب اضطرابات اجتماعية خطيرة ، أتاحت للمستعمرين التدخل في شئون الامبراطورية العثمانية ، كذلك كانت في المرحلة الانتدابية اداة تفرقة خطيرة ، وعائقا جديا امام حركة التحرر ، ووسيلة فعالة في تنفيذ المشاريع الاستعمارية وتوطيد اقدام المستعمرين .

ولم تكن الاحتكارات الأجنبية بعيدة عن انتهاج هذه السياسة حتى على صعيد العمل . فكانت مراكزها الهامة والمتوسطة الاهمية ، موقوفة على بعض الاتجاهات الطائفية والمذهبية والعنصرية ، ومحرمة على كل مناضل وطني ، مهما كان دينه ، وعنصره .

ونظرا لأهمية هذا السلاح بيد الاستعمار ، فقد اكدت الولايات المتحدة رغبتها بالتمتع بهذه الأداة ، ولضمان الحرية لرعاياها المبشرين ، فكان لها ما أرادت . فنصت المادة العاشرة من اتفاقية ٤/٤/٩٢٤ على أن « اشراف الدولة المنتدبة على الارساليات الدينية في سورية ولبنان يجب ان يقتصر على حفظ الأمن والادارة الحسنة . ان اوجه نشاط هذه الارساليات الدينية يجب الا تخضع لتدبير يضيق مجال عملها ، ولا ان يخضع اعضاء هذه الارساليات لتدبير يضيق مجال عملهم بسبب اختلاف جنسيتهم ، على شرط ان تنحصر أوجه هذا النشاط في حقل الدين » .

أمام خطورة هذه المؤسسات ، وامام التجارب المريرة التي مرت بها سورية قبل الانتداب وخلاله ، لم يكن بد من اتخاذ التدبير الملائم ، فكان من اولى الأعمال التي اتخذتها سورية ، في ابتداء حياتها الاستقلالية عام ١٩٤٣ ، أن الغت المادة السابقة واخذت بوضع القوانين اللازمة لفرض اشرافها الفعال على المدارس الأجنبية والخاصة ولتحول بين مقاعد الدراسة والاستغلال السياسي .

ان خطورة التفرقة الطائفية ، كانت تقرن دائما بخطورة التفرقة العنصرية . وكانت هذه السياسة عزيزة على ممثلي رؤوس الأموال الأجنبية والاستعمار يخططونها لمراحل طويلة ، ويعملون على التنفيذ خطوة اثر خطوة ، معتمدين على جميع الوسائل الممكنة ، ومستفيدين من جميع الظروف . كان هدف هذه السياسة زرع جماعات اقلية مختلفة الجنس والعادات والتقاليد والمفاهيم ، وحتى اللغة ، بين الأكثرية من السكان الأصليين ، ومحاولة استخدام هذه

الجماعات في تنفيذ المخططات الاستعمارية . وهمها عرقلة وحـــدة الصفوف الوطنية ، وضرب حركة التحرر بتأليب فريق على فريق وجماعة على جماعة . وهذا اذا لم يكن الهدف تمكين جماعة أجنبية معينة لتطرد سكان البلادالأصليين من أراضيهم ، ولتقيم دولة لهم تدخل في ستراتيجية الاستعمار العالمي الكبرى ، كنقطة استناد استراتيجية قوية للاستعمار ، ولعرقلة قيام وحدة عربية شاملة، ولاغراق موازنات البلاد العربية المختلفة بنفقات عسكرية باهظة ، ولتكون مخلب القط في العدوان ، لدى كل رغبة استعمارية في تنفيذ مشروع استعماري معين، كما كان شأن فلسطين مع الاستعمار الانكليزي والصهيونية ، ولواء اسكندرون مع الاستعمار الفرنسي والدولة التركية .

كان من بين الذين سمحت لهم السلطات الفرنسية باللجوء الى البـلاد والاقامة فيها ، عدد غير قليل من الكلدانيين الاشوريين الذين اخرجوا من العراق ، اثر حركات مسلحة لهم . وقد تم أمر ادخالهم عام ١٩٣٤ ، دون علم السلطات السورية وموافقتها . وأقطعت هذه الجماعات أفضل الاراضي السورية في منطقة الجزيرة ، في الوقت الذي كانت الألوف من السوريين تغادر البلاد كل عام من الضيق المحيط بها ، ويبقى مئات ألوف الفلاحين الوطنيين لا يجدون الأرض التي يستطيعون تملكها واستثمارها بأنفسهم . وهذا عدا عن اهمية هذه المنطقة الستراتيجية ، وصلتها بالحدود التركية والعراقية(١) .

كما كان من جملة برامج السلطات الاستعمارية ايواء الصهيونيين في بعض مناطق سورية . وقد بدأت المحاولات الجدية لتنفيذ هذا المشروع . ولكن النجاح لم يكن حليفه لاعتبارات كثيرة . ولما سئل المفوض السامي « دي مارتيل » عن هجرة الاشوريين ومشاريع ايواء الصهيونيين اليهود ، حاول القاء تبعة اسكان الأولين على عصبة الأمم ، دون ان يتمكن من اخفاء رغبة المستعمرين الفرنسيين في ذلك عندما قال : « ومع ذلك ففرانساوسورية لاتجدان مانعا يمنع هؤلاء اللاجئين من الاقامة في منطقة بائرة (كذا) وغير مأهولة تقريبا . والاشوريون ينصرفون الى اخصاب الاراضي ، توصـلا الى نتائج تستفيد البلاد جميعها من القسم الأوفر منها » . ثم تحدث عن هجرة الصهيونيين قائلا : « أما الهجرة اليهودية ، فلن تكون ابدا هجرة جماعات ، وانما هجرة افراد ، ولا يسمح بشراء الأراضي لجاليات صهيونية ، بل يحق للمهاجرين الأفراد الاقامة في البلاد شرط ان يكونوا من اصحاب الثروات المحددة »(٢) .

• • •

(١) راجع الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » الجزء ١ ص ٢٥٢ .

(٢) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » الجزء ٣ ص ١٨٢ .

هذه اللوحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعكس لنا صورة واضحة، وان تكن غير كاملة ، عن نتائج سيطرة الرسمال الاجنبي والاستعمار في سورية ، في المرحلة الانتدابية المذكورة • وطبيعي ان يكون لهذه النتائج القاسية ردود فعلها العنيفة عند شعب استهان بالموت في سبيل الحياة • لهذا لابد لاستكمال دراستنا ، في هذه المرحلة ، من استعراض نشوء وتطور النضال التحرري في سورية ، وتوزع القوى في هذا النضال ، وما كان لثورات التحرر ، والثورة الاشتراكية الظمى ، من تأثير في سورية ، على هذا النضال •

نشوء وتطور حركة التحرر الوطني

لقد احتلت فرانسا سورية عسكريا ، واقامت حكما مباشرا في البلاد ، وحرمت الشعب من أبسط حقوقه الديموقراطية • كما انتهجت سياسةالتجزئة والتفرقة العنصرية والطائفية ، وسياسة جمركية وضرائبية ثقيلة الأعباء على الشعب ، وواسعة الاضرار بالاقتصاد الوطني • وهذا كله عدا عن وضع الجهاز الاداري كله في خدمة الاحتكارات الأجنبية ، ومن اجل فرض امتيازاتها القاسية على الشعب ، وربط اقتصادنا الوطني بمصالح الرسمال الأجنبي • فكان لابد لهذه السياسة الاستعمارية من ان تكون لها ردود فعل عنيفة ، انعكست في نشوء وتطور حركة التحرر الوطني •

فما هي جذور هذه الحركة التاريخية ، وما هي قواعدها في المرحلة الانتدابية ، وما هي اهم الأحزاب التي حملت لواءها بصورة عامة،وما هو موقف هذه الاحزاب من الرسمال الاجنبي بشكل خاص ، وما هو أثر حركات التحرر العربية والاجنبية على هذه الحركة التحررية ؟•

• • •

كانت حركة التحرر السورية جزء من حركة التحرر العربية التي ولدت واشتدت في الكفاح ضد السيطرة التركية ، وضد استعمار الدول الغربية • وكان اختلاف الأوضاع في البلدان العربية يوجب اختلاف مهمات حركةالتحرر• فحين كانت انتفاضات سورية والجزيرة العربية ، مثلا ، ترمي الى التحرر من الاضطهاد التركي ، كانت الثورات في الجزائر وتونس ومصر توجه ضد الاحتلال الفرنسي والانكليزي • ونظرا لاختلاف المحتلين ، وتجزؤ البلدان العربية ، وصعوبة التنقل ، وتأخر طرق المواصلات والاعلام ، لم تكن هنالك حركة مركزية عامة للتحرر ، ولا قيادة عامة موحدة لها ، ولا تكتيك وستراتيجية خاصان بها •

لقد عرفت سورية ، كما رأينا من قبل ، ولادة العلاقات الرأسمالية منذ نهاية القرن الثامن عشر ، وولادة البرجوازية الصناعية المانيفاكتورية • وقد اخذت هذه العلاقات بالتطور خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر • كما

رأينا كيف ان السلطات التركية المتخاذلة أمام المستعمرين فتحت الابواب واسعة امام المنتجات الاوروبية ، مما ضرب الحرفة ، وهدم المانيفاكتورات ، ووجه ضربة قوية للرسمال الوطني من تجاري وحرفي وصناعي . ثم ان تحميل الفلاحين الضريبة الأساسية ، وسوء جباية هذه الضريبة وغيرها ، وقلة العناية بمؤسسات الري العامة ، وعدم اهتمام السلطات التركية باجراء اي اصلاح جذري في ميدان العلاقات الزراعية ، كل ذلك هدم الفلاح واثار نقمته وايقظ شعوره الثوري ضد الاضطهاد والاستثمار والتسلط ، سواء من جانب الاقطاعيين العرب ام الترك .

وعلى أثر الاحتلال المصري لسورية في أوائل السنوات الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، وانتهاج المصريين سياسة منافية لصالح الجماهير الشعبية ، من زيادة اعباء الضرائب ، ونشر السخرة ، ومحاولة التجنيد ، وعدم اجراء اصلاحات اساسية في البلاد ، كل ذلك أدى الى قيام حركات جماهيرية واسعة مناهضة للاحتلال المصري ومن اجل التحرر الوطني ، والاجتماعي . وكان لانتفاضات عامي ١٨٣٩ – ١٨٤٠ اثر هام في تحرر الأراضي السورية من الجيوش المصرية . ومع زيادة تغلغل الرسمال الأجنبي في الامبراطورية في اواسط القرن التاسع عشر ، وتخاذل الحكام الأتراك المتوالي امامه ، وسوء الادارة المتفشي ، وزيادة أعباء الضرائب على السكان ، واللجوء الى فرض التجنيد ، وعدم حماية الصناعة والتجارة الوطنية من اخطار المزاحمة الاجنبية ، عمت سورية ولبنان وفلسطين موجات من الاضطرابات . وأغلقت دمشق أسواقها في حزيران سنة ١٨٥٠ ، وثار البقاع ، وثارت مدينة حلب في تشرين الاول سنة ١٨٥٠ ، وطالبت فيما طالبت به الغاء التجنيد ، وأية ضريبة كانت في صالح الخزينة ، وانشاء « شرطة وطنية » . كما حدثت ثورة حوران عام ١٨٥٢ ، وانتفاضة طانيوس شاهين الفلاحية ، عام ١٨٥٩ ، في لبنان ، التي طردت الاقطاعيين ، وصادرت أراضيهم وأعلنت أوامرها باسم الجمهورية اللبنانية .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تحولت الامبراطورية الى نصف مستعمرة للرسمال الاجنبي الذي أصبح السيد في البلاد . كما قام في هذه الفترة أعنف حكم رجعي استبدادي دموي مناهض لكل تقدم وتحرر ، هو حكم السلطان عبد الحميد . وفي ظل هذا الحكم اشتد استثمار الشغيلة ، ونهب جماهير الشعب ، وتقوت مراكز الرسمال الأجنبي . فنشأ ميل في سورية نحو الاستقلال السياسي الكامل عن الامبراطورية ، او الحصول على الاستقلال الذاتي على الأقل .

في هذه الفترة بدأت المقاومة تكتسب طابعا تنظيميا جديدا ، وتأخذ شكلا سريا . فكان أن تأسست في بيروت عام ١٨٧٥ اول جمعية سياسية في سورية

من خمسة شباب ، ثم انضم اليهم آخرون من مختلف الطوائف الدينية · وكانت لها فروع في بيروت ودمشق وطرابلس · كانت هذه الجمعية تدعو الى النضال ضد الاستعباد التركي وتنبه الى خطر الاستعمار الأوروبي وتطالب بالحكم الذاتي ، وذلك اما شفهيا بشكل سري ، او بالصاق المناشير · ويشتمل المنشور الذي علق على جدران بيروت في ١٨٨٠/١٢/٣١ على اربعة نقاط : ١) استقلال سورية متحدة مع لبنان ٢) الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد ٣) الغاء الرقابة والقيود التي تحول دون حرية الرأي وانتشار المعرفة ٤) عدم استخدام الوحدات العسكرية العربية الا ضمن حدود البلاد·(١)

كما عمد بعض السوريين المهاجرين الى تنظيم كتل سياسية سرية ، في بدء القرن العشرين ، تتطلع الى التحرر من النيرالتركي ، والى تأليف حكومة عربية مستقلة « كاللجنة السرية » التي أسسها عبد الرحمن الكواكبي حوالي عام ١٩٠٠ ، و « حزب سورية الفتاة » الذي تألف في نيويورك ، في الوقت ذاته تقريبا ، و«عصبة الوطن العربي » الذي تألفت عام ١٩٠٤ في باريس ·

وبانهيار حكم عبد الحميد ، عام ١٩٠٨ واستلام البرجوازية التركية الحكم وانتهاج هذه البرجوازية سياسة عنصرية مقاومة لمطالب القوميات الأخرى المشروعة ، نشأت ظروف ملائمة اكثر لوضع القضية العربية بشكل اوضح ، وبجرأة اعظم ، ولدفع حركة التحرر الوطني الى العمل بشكل اقوى · اصبحت ضرورة تغيير الأوضاع السابقة حاجة لابد منها · ولكن الحل النهائي بقي موزعا بين اتجاهين اثنين : اما الاستقلال الذاتي ضمن كيان الامبراطورية او الاستقلال السياسي الكامل عنها ·

ومما تجب الاشارة اليه أنه مع تغلغل الرسمال الأجنبي وتوطد النفوذ الاستعماري في الامبراطورية ، خلال فترة طويلة اهمها فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وخاصة الثلث الأخير منه ، ومع توطد المؤسسات الأجنبية في التجارة والصناعة والنقل وغيرها ، وتأصل فئة الكومبادرور في أهم المدن السورية ، أصبح في حركة التحرر ذاتها تيار يرمي الى التحرر ، ويعمل من أجله ولكن ليمهد السبيل للسيطرة الاستعمارية الانكليزية والفرنسية في البلاد ، وهذا التيار سنلمس أثره السلبي في كثير من الظروف ·

بعد انقلاب عام ١٩٠٨ قام عدد من المنظمات العربية النضالية · «كجمعية الاخاء العربي العثماني » التي بقيت مخلصة للدولة العثمانية ، وتتعاون مع جمعية الاتحاد والترقي · وتسعى في الوقت ذاته الى رفع شأن العرباقتصاديا

---

(١) محمد حرب فيرزات : الحياة الحزبية في سورية بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥ ص ٢٨ ·

وثقافيا ·.و « كحزب الحرية والائتلاف العثماني » المؤلف من كتل برلمانية عربية وغير تركية ، ومن عناصر تركية معتدلة ، يهدف الى تحقيق اللامركزية الادارية ··· ـ كما عمد العرب ، بعد ان اسفرت الحكومة التركية عن عدائها لمطالب القوميات الأخرى ، الى التنظيمات السياسية السرية ، ذات الواجهة اللاسياسية ، « كالمنتدى الأدبي » الذي تأسس في الأستانة ، ونشر فروعه العديدة في الشام والعراق وبيروت · وقد عمد بعض المهاجرين السوريين مع بعض العرب الآخرين الى تاليف حزب «اللامركزية الادارية العثماني» فيالقاهرة، في اواخر عام ١٩١٢ · كان هذا الحزب يعتبر اللامركزية الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه الدولة العثمانية في مختلف اقطارها · ثم تحول الى المطالبة بالانفصال التام ، نتيجة مواقف الاتحاديين من القوميات الأخرى · وقد اعتمد التنظيم السري القائم على اساس الوحدات ، والفئات ، والفروع · كان هذا الحزب الذي تولى سكرتارية لجنته العليا ، حقي العظم ، الذي سيكون احدى الأدوات الطيعة في نظام الادارة الفرنسي بعد احتلال سورية ، كان على صلة بمنظمات كثيرة منها « جمعية النهضة اللبنانية » في بيروت المشربة بالميول الفرنسية ، وبـ « عصبة الاصلاح البيروتية » التي انعكست فيها أيضا مطالب الرسمال الأجنبي الى جانب الرسمال الوطني ومصالح الاقطاعيين ·

لقد قبل الباب العالي تحت ضغط الدول الاوروبية ، عام ١٩١٢ ، وبعد خسارة تركيا حرب البلقان ، توسيع استقلال لبنان الذاتي الممنوح عام ١٨٦١ · وسمح لسلطات بيروت بوضع مشاريع القوانين المتعلقة بالاصلاح المنشود · وفي مطلع عام ١٩١٣ انتخب « مجلس الولاية العام » لجنة لوضع مشروع الاصلاح، مؤلفة من كبار التجار والاقطاعيين والمثقفين البرجوازيين· وقد انطلق المشروع من تطبيق لا مركزية ادارية واسعة · والذي يعنينا من مواده : الاصرار على ان يكون من حق مجلس الولاية العام السماح بتأسيس الشركات المساهمة ، وهو امر يخص الرسمال الوطني والأجنبي على السواء ، لتسهيل أمر توظيفه في الصناعة والتجارة · كما قضى المشروع بدعوة مستشارين أجانب ، للدرك والمؤسسات المالية وغرفة التجارة ، وادارة البريد ، والبرق ، والتلفون ، والجمارك · كما قضى أيضا بضرورة تعيين هؤلاء المستشارين في مجلس الولاية العام ، وفي المحاكم ، وادارة شئون الاجتماعية ، وفي الشرطة، على ان ينظم امور هؤلاء المستشارين « مجلس المستشارين » الذي يتمتع بصلاحيات هامة في وظائف السلطة التنفيذية · فهو الذي سيفصل في تصادم القوانين والمراسيم الصادرة عن الحكومة المركزية ومجلس الولاية العام · كما نص المشروع على حق « مجلس المستشارين » في المصادقة على تعيين جميع الموظفين في الولاية ، ما عدا بعضهم ، ويدخل حكما بين السلطة التنفيذية ومجلس الولاية العام · كما اقترح ايضا دعوة شبكة واسعة من الفنيين الأجانب للادارات

الثانوية • وقضى المشروع بحق الوالي في تسريح المستشارين والمفتشين الأجانب، ولكن بعد موافقة « مجلس المستشارين » نفسه •

وهذا يعني ، بكلمات اخرى ، تخليص لبنان من السيطرة التركية لوضعه تحت السيطرة الاجنبية الواسعة • وهذا ما كان يسعى اليه كومبرادور لبنان • هذه المواد بالاضافة الى مواد اخرى هامة في نطاق التحرر كانت تشكل برنامج « عصبة الاصلاح البيروتية » التي تحدثنا عنها ، والتي حلت السلطات نواديها بعد رفض برنامجها(١) •

في هذه الفترة تطورت حركة التحرر الوطني تطورا هاما • فلم يعد العمل مقتصرا على تأليف الجمعيات السرية والمؤسسات الثقافية ، والعمل السري ، بل جرت محاولة هامة لالتقاء ممثلي كثير من الحركات التحررية ، ولوضع خط عام يجسد الأماني القومية ، ويوحد الجهود المختلفة • وهذا ما قام به مؤتمر باريس العربي في حزيران عام ١٩١٣ • لقد اشتركت في هذا المؤتمر «الجمعية الفتاة » السرية التي ساهم في تأسيسها جميل مردم بك ، وحزب اللامركزية في القاهرة ، وعصبة الاصلاح البيروتية ، والمنتدى الأدبي ، ووفود من سوريي امريكا ، وبعض شباب العراق • وكان اهم ما تقرر في هذا المؤتمر مبدأ الاصلاح على اساس اللامركزية ، والمحافظة على وحدة المملكة العثمانية ، شريطة المحافظة على حقوق العرب كشركاء •

ومن المنظمات السرية التي تأسست في هذه الفترة ، ولعبت دورا هاما في حياة سورية السياسية ابان الحرب العالمية الأولى ، وزمن العهد الفيصلي « جمعية العهد » و « الجمعية العربية الفتاة » •

تأسست الأولى في الاستانة عام ١٩١٣ ، واقتصر نشاطها على العسكريين العرب • وانتهجت أسلوب العمل السري الدقيق • وأسست لها فروعا عديدة في مدن الشام والعراق • وقد دعت الى الاستقلال التام عن الامبراطورية العثمانية، واقامة حكم ملكي عربي •

أما الثانية فقد تأسست في باريس عام ١٩١١ من قبل مجموعة من الشباب السوريين بينهم عراقي • عملت اولا للنهوض بالأمة العربية ضمن نطاق الامبراطورية العثمانية • ولكنها لم تلبث عقب اعلان الحرب ان اخذت تدعو الى الاستقلال التام عن الامبراطورية • وكان بين أعضائها الأمير فيصل بن الملك حسين ، والذي سيصبح ملكا على سورية قبل احتلال الفرنسيين لها •

ومع اعلان الحرب العالمية ، وانتهاج العثمانيين سياسة التنكيل بالعرب ،

---

(١) ابحاث في تاريخ البلدان العربية ص ١٢٧ _ ١٢٨ •

وانتهاء المباحثات العربية الانكليزية الى اتفاق حول ضرورة العمل ضد الاتراك بعد اعتراف انكلترا باستقلال العرب ، وحقهم في تأليف دولة لهم ، توحدت اهداف الجمعيات العربية ، وأصبح مطلبها الرئيسي ، الاستقلال التام ، واقامة دولة عربية مستقلة • وهكذا اشتعلت الثورة العربية ضد الأتراك ، وتحررت سورية نهائيا من السيطرة التركية في عام ١٩١٨

• • •

يتضح مما سبق ان حركة التحرر العربي مرت ، في القرن التاسع عشر ، في أدوار كثيرة ، تتلاءم والاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتباينة حسب المراحل الزمنية • فالانتفاضات الجماهيرية في نهاية القرن الثامن عشر وبدء التاسع عشر ، تختلف عنها في أواسط القرن المذكور ، وهذه تختلف عنها في نهاية هذا القرن وبدء القرن العشرين • ان انتفاضات مرحلة منتصف القرن التاسع عشر كانت أكثر تأثرا وارتباطا بعضها ببعض من الانتفاضات السابقة • كانت تبدأ لاسباب ضرائبية أو بسبب التجنيد ، أو نتيجة تحكم محلي ، أو سعيا لنصرة متنفذ عربي ضد متنفذ تركي • ولكنها تنتهي بنقمة قوية ضد الاضطهاد التركي • فلم تعد القضية قضية هذا الاقطاعي أو ذاك ، وهذا الوالي أو ذاك ، ولكنها أصبحت توجه ، أكثر من قبل ، نحو السبب الرئيسي لمصائب الجماهير ، أي ضد الاستعباد التركي • كما اتسعت الفئات المشاركة في النضال ، فأصبحت تشمل بعض التجار والحرفيين وأصحاب المانيفاكتورات ، المتضررين من المزاحمة الاجنبية نتيجة سياسة التخاذل التركية أمام الرسمال الاجنبي • ومع سير النضال نحو الانصهار في مقاومة موحدة ضد الاستعباد التركي ، كان يحدث التقارب بين حركات الفلاحين وحركات شغيلة المدن ، وحتى بين بعض الصناعيين والتجار ، والمتنفذين • ومع هذا فلم يخل النضال الوطني ، في فترة منتصف القرن التاسع عشر ، من نضال طبقي بدائي بين شغيلة المدن ضد المستثمرين أيا كان لونهم ، كما حدث في ثورة حلب عام ١٨٥٠ • الا أن سيادة الجهل بين أوساط الشعب ، وضعف المواصلات بين المدن ، وسيادة ايديولوجية توطدت خلال عشرات القرون ، ووجهت نحو توطيد السلطة القائمة ، وضعف نشوء سوق وطنية ، كل ذلك جعل الحركة التحررية ضعيفة ، مبعثرة ، غير موحدة القيادة ، وغير ذات أهداف واضحة بينة ، ومن دون تكتيك وستراتيجية خاصين •

أما في نهاية القرن التاسع عشر ، وخاصة في مطلع القرن العشرين حين تحسنت طرق المواصلات نسبيا ، وزاد ارتباط المدن والمناطق بعضها ببعض ، وتقوت العلاقات الرأسمالية ، وتقوت السوق الوطنية ، وانتشرت الثقافة نسبيا ، واتسم الاضطهاد التركي بروح عرقية تعصبية ، آنذاك بدأت حركات نضالية منظمة ، تقوم على أسس الجمعيات السرية ، والعمل السري ، وتنتهج

هدفا واحدا هو النضال من أجل تمتع العرب بحقوقهم القومية ، سواء من خلال استقلال ذاتي ضمن اطار الامبراطورية ، أو من خلال الاستقلال التام • وهو الخط الذي تغلب في النهاية •

ومن سمات ضعف حركة التحرر هذه ان قيادتها بقيت في أيدي أبناء المتنفذين ، والاقطاعيين ، والبرجوازية التجارية ، والى حد ما الصناعية • وكانت هذه القيادة تفضل العمل من فوق على العمل بين أوساط الجماهير • كانت تريد أن تكون الجماهير اداة فقط ، اداة تتحرك عندما يراد لها التحرك وتسكن عندما يراد لها السكون • وبذلك بقيت الحركة من غير ملاكات شعبية تدفع الحركة بكل حزم ، وتكافح بصلابة أقوى ، وتجنب حركة التحرر التطبيقات العلوية ، وتنقيها من شوائب التيارات الاجنبية المستفحل أمرها في ذلك الحين •

• • •

رأينا فيما سبق طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة في سورية خلال المرحلة الانتدابية • وقد تبين لنا ان عملية تفسخ النظام الاقطاعي سارت ببطء شديد تحت تأثير التطور البطيء للعلاقات الرأسمالية في الزراعة والحرفة والصناعة ، وتحت تأثير تطور الانتاج السلعي والعلاقات النقدية السلعية ، وتفتت الاقتصاد الطبيعي وتفسخ الحرفة والانتاج المانيفاكتوري ، مع تطور الانتاج الرأسمالي الحديث والصناعة الوطنية الحديثة • ويمكن أن نترجم هذا الكلام الاقتصادي الى لغة اجتماعية فنقول : لقد تبين لنا ، ان سكان الريف كانوا يشكلون الاغلبية الساحقة من الناس • وان الاقطاعيين وكبار ملاكي الاراضي هم الذين كانوا ما يزالون يسيطرون ويستغلون مئات ألوف الفلاحين ، ضمن شروط قاسية من الجهل والبؤس والتأخر • كان في الريف اذن طبقتان أساسيتان هما طبقة الفلاحين ، على اختلاف فئاتها ، وطبقة الاقطاعيين وكبار ملاكي الاراضي • أما المدينة التي كان سكانها موزعين بين التجارة والحرفة والصناعة المانيفاكتورية ، والصناعة الحديثة ، وجهاز الادارة ، فقد كانت موزعة بين فئات متعددة منها المثقفون ، والحرفيون والصناعيون والتجار ، والملاكون العقاريون مع بعض العوائل الاقطاعية الاصل ، والتي أخذت تجمع بين تملكية الارض في القرية وملكية العقار في المدن أو مزاولة نشاط تجاري أو حرفي أو صناعي ، أو مهنة حرة أو وظيفة في المدينة • هذه الفئات يمكن تقسيمها الى الطبقة البرجوازية التي تشمل البرجوازية العقارية وبرجوازية المثقفين وبرجوازية الحرفة ، والتجارة والصناعة • ثم الطبقة العاملة مع مختلف فئات الشغيلة الكادحين • ومن الضرورة بمكان تقسيم الطبقة الاولى الى فئات ثلاث : فئة البرجوازية العليا ، وفئة البرجوازية المتوسطة ، وفئة البرجوازية الصغيرة ،

لتضم الاولى كبار الملاكين العقاريين ، وكبار التجار ، وكبار الصناعيين وكبار الموظفين ، وكبار المثقفين ذوي المداخيل العالية ، ولتضم الفئة الثانية متوسطيهم ، والثالثة صغارهم • كما لا ينبغي اغفال التمايز بين مختلف هذه الفئات ، مع العلم ان اتجاه التمايز نحو الاسفل كان الغالب في مرحلة ما بين الحربين بسبب السياسة الاقتصادية التي اتبعت ، في حين كان هنالك ميل هام للتمايز نحو الاعلى في سنوات الحرب العالمية الثانية •

كما تقتضي الضرورة أيضا التنويه الى حداثة نشوء الطبقة العاملة تاريخيا ، في البلاد ، والى قلة أهميتها العددية نسبيا ، والى أن قسما هاما منها كان يعمل في المؤسسات الاجنبية التي كانت تحارب كل حركة تحررية ، وكل فكر تحرري ، وحتى كل صلة بالروح التحررية • وذلك بالاضافة الى اتساع الجهل بين صفوف مختلف فئات الكادحين ، والى سيطرة الايديولوجية الدينية خلال العصور العديدة من السنين •

أما السياسة الاستعمارية فقد عمدت ، كما رأينا ، الى ابقاء العلاقات السائدة من قبل في الريف ، والى تقوية نفوذ الاقطاعيين وكبار الملاكين والمتنفذين ، كما سهلت في الوقت نفسه سيطرة الاحتكارات الاجنبية على الاقتصاد ، ونهب مؤسساته لثروات الشعب • وعملت في الوقت ذاته على تكبيل الزراعة والتجارة والصناعة بمختلف أنواع الضرائب المرهقة • وأرهقت الشعب بالرسوم الجمركية المرتفعة ، وفتحت الباب أمام السلع الاجنبية التي حطمت الحرفة والصناعة المانيفاكتورية وأفلست كثيرا من التجار • كما عرقلت نمو الصناعة الوطنية ، وتطور الرسمال الوطني ، ووضعت كثيرا من العقبات أمام دخول الآلات الى مختلف ميادين الانتاج •

وبالاضافة الى ذلك فقد فرضت هذه السياسة على البلاد احتلالا عسكريا عنيفا وأخرت تقدم التعليم ، ومنعت الشعب من التمتع بحرياته وحقوقه ولجأت الى القمع والعنف بمختلف صوره ، وفي شتى المناسبات ، وشجعت مختلف أنواع الرجعية من دينية وعرقية •

في مثل هذه الشروط تحددت معالم حركة التحرر الوطني ، وتبينت التربة التي تستطيع النمو فيها ، والعوائق التي تقف أمامها • فكان الاقطاع وكبار ملاكي الاراضي في الريف وكبار الملاكين العقاريين في المدن ، وفئة الكومبرادور الى جانب فئة من كبار التجار ومن المثقفين ومن رجال الدين ، يشكلون المستنقع الذي يجد فيه الاستعمار حرابه المسمومة الموجهة ضد حركة التحرر الوطني • في حين كانت طبقة العمال والكادحين وطبقة الفلاحين وفئة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة وجانب كبير من الكبيرة ، ومن المثقفين ، يحملون على سواعدهم حركة

التحرر ويقدمون لها الجند والاموال والنفوس بدرجات تتفاوت الى هذا الحد أو ذاك ٠

فما هي الاحزاب التي وجدت في المرحلة الانتدابية ؟ وما هو موقفها من حركة التحرر الوطني عامة ، والرسمال الاجنبي خاصة ؟ وما هي الاحزاب التي قادت النضال الوطني ، والى م انتهى نضالها ؟ هذا ما نجيب عليه فيما يلي :

• • •

عندما نزل الفرنسيون في الساحل السوري ، في ١٩١٨/١٠/٨ ، كان الداخل قد سبق أن احتلته القوات العربية والانكليزية ٠ وأقيم فيه ، على الاثر حكم عرف بعهد الاستقلال الاول ٠ وقد قضى اتفاق انكلترا وفرانسا في ١٠/ ١٩١٩/٩ بجلاء البريطانيين عن المنطقة الغربية ، وجزء من الشرقية (حاصبيا ، وراشيا ، وبعلبك ، والبقاع) ، لتحل القوات الفرنسية مكانها ، فكان هذا الاتفاق بدء لوضع معاهدة سايكس بيكو المعقودة ، عام ١٩١٦ ، موضع التنفيذ ، كما كان نقطة انطلاق الصدام بين القوات العربية في سورية ، والقوات الفرنسية ٠ وفي هذه الفترة الاستقلالية التي بدأت باحتلال العرب لسورية وانتهت في وقعة ميسلون ، قامت عدة جمعيات وأحزاب لتعالج القضايا السياسية والعسكرية الموضوعة بشكل ملح أمام سورية ٠ أما الدور الاول في هذه الفترة فقد لعبته الجمعية الفتاة ، وجمعية العهد السوري ، الناشئتان في نهاية العهد العثماني ٠ كما ظل كثير من رجال هاتين المنظمتين يشكلون القواعد الاساسية في ملاكات المنظمات السياسية البرجوازية في المرحلة الانتدابية ٠ ورغم ان « الجمعية الفتاة » كانت أكثر تنظيما ، وأوسع انتشارا ، وأعظم أثرا في حياة البلاد ، فمن الملاحظ انه كان هنالك خطان في معالجة الامور التي واجهت سورية آنذاك ٠ خطان يوحدان بين المنظمتين ويفرقان بينهما ٠ خط يدعو الى الدفاع عن الاستقلال حتى النفس الاخير ، ومقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وعدم قبول أي تنازل أمام المستعمرين ٠ وخط آخر يدعو الى « التعقل » ومعالجة الامور « بالحكمة » والتنازل حيث لا تنفع المقاومة ، ودرء الخطر الكبير بالتضحيات الصغيرة ٠ كان على رأس هذا الفريق الملك نفسه ، والحاشية ، وكثير من أعضاء الحكومات المتعاقبة ، وكثير من أعضاء المؤتمر السوري ، سواء في صفوف هذه الجمعية أو تلك ٠ هذا الخط دفع فيصل الى الاتفاق مع الصهيونيين في لندن (١/٣/ ١٩١٩) ضد عروبة فلسطين ، ومع كليمنصو (١٩١٩/١/٢٦) ضد استقلال سورية ٠ وأوجد ثغرات قوية في صفوف الحركة الوطنية ، انعكست في عدم اعداد البلاد اعدادا كاملا للمقاومة ، وفي افساح المجال أمام العناصر المشبوهة بصلاتها مع الاجنبي ، وفي انتهاج القمع ضد جماهير الشعب الغاضبة ، وفي قبول الانذار الفرنسي من قبل الحكومة والملك ، وفي تسريح الجيش السوري ٠ هذه الثغرات الخطيرة ، التي حدثت في ظروف استعداد العدو القوي للهجوم ،

ضربت صلابة الخط الاول وحزمه ، وسرعت في انهياره رغم اقراره رفض الانذار والتوجه للدفاع في سهول ميسلون بعدد ضئيل من المقاومين ، وباستعدادات بدائية لا تغني شيئا ٠

كان خطأ الحركة الوطنية الاساسي في هذا الدور ، هو الخطأ السابق عينه المتضمن اعتمادها على النخبة ، وتفضيلها حل القضايا الاساسية في دوائر الحكومة وأروقة بناية المؤتمر السوري ، وفي بيوت المتنفذين والمتزعمين ، دون الاعتماد على جماهير الشعب ، في المدينة والقرية ، ودون اعداد هذه الجماهير فكريا وتنظيميا ، وعسكريا ٠ كما يتبدى الخطأ الهام أيضا في جهل طبيعة الاستعمار ، والعوامل التي تدفع المستعمرين الى الفتح والالحاق ، وبالتالي في الثقة بهذه الدولة الاستعمارية أو تلك ، وعدم وعي التكتيك الاستعماري الذي يأخذ في صفوف الحركة الوطنية ، شكل اليسارية المتطرفة أحيانا ، وشكل اليمينية المتطرفة أحيانا أخرى ، وهو في كلا الشكلين يكون رابحا ، لربطه اياهما بستراتيجيته التي تتطلب هذا الشكل آنا ، وذاك آونة أخرى ٠

ليست الوطنية دائما في التصلب ، كما ان الخيانة ليست دائما في التنازل ٠ فقد تتطلب المصلحة الوطنية التنازل آنا ، وقد تتطلب الخيانة الوطنية التصلب أحيانا ٠ ان الوطنية هي وعي الظروف ، واتخاذ تكتيك الكر والفر ، وفق هذه الظروف ، مع ربط كل ذلك بمصالح الجماهير الشعبية لا بمصالح المستعمرين والطبقات السائدة المستثمرة ٠

كانت هذه الاخطاء منبعثة من صميم البنية الطبقية « للنخبة » القائدة ، وهي ستتكرر ما دامت بنية القيادة الطبقية هي ذاتها ٠

أما موقف هذا العهد من الرساميل الاجنبية فيمكن تلخيصه بعرض فقرات من قرار المؤتمر السوري عند زيارة لجنة الاستفتاء الامريكية سورية عام ١٩١٩ ، وفقرات البيانين الوزاريين اللذين تقدمت بهما حكومتا العهد الاستقلالي الى المؤتمر السوري المذكور لكسب الثقة على أساسهما ٠ فقد جاء في قرار المؤتمر السوري :

« ٤ ـ اذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل (ضد المادة ٢٢ من نظام الانتداب) لاعتبارات لا نعلم كنهها ، فاننا بعد ما أعلن الرئيس ويلسن ان القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا السياسي التام ٠ وحيث اننا لا نريد ان تقع بلادنا في أخطار الاستعمار ، وحيث اننا نعتقد ان الشعب الامريكي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار ، وانه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ، فاننا نطلب هذه المساعدة

الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الاميركية ، على ألا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ، ووحدتها ، وعلى الا يزيد أمد هذه المساعدة عن ٢٠ عاما .

٥ - اذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها ، فاننا نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى ، على ألا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها ، وعلى الا يزيد أمدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .

٦ - اننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في أية بقعة كانت من بلادنا السورية ، ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الاحوال » (١) .

وجاء في بيان الحكومة الاولى الوزاري أمام المؤتمر السوري :

« وفوق ذلك فهما (فرانسا وبريطانيا) تعلمان علم اليقين اننا لا نرغب الا الحياة المطمئنة الهادئة في ظل سلم عام . ولا يمكن أن يستقر ذلك في سورية مع تجزئتها وحرمانها من الحكم الذاتي ، وتثقان أننا نصون مصالح جميع الامم في بلادنا خصوصا مصالح هاتين الدولتين العظيمتين بحيث نفيد ونستفيد (٢) »

وجاء في بيان حكومة الدفاع التلميح التالي :

« نريد أن نعيش أحرارا في عقر دارنا ، مسالمين من يسالمنا ، ومحترمين منافع من يحترم منافعنا ، وبالله التوفيق (٣) » ولكن هذه التلميحات لم تغن الفرنسيين شيئا . فكان انذار غورو للملك فيصل بضرورة تنفيذ عدد من الشروط منها : قبول الانتداب الفرنسي « الذي يحترم استقلال أهالي سوريا ، ولا يناقض مبدأ قيام سلطة «سورية» تستمد قوتها من ارادة الشعب ، ولا يتضمن سوى معاونة بشكل مساعدة فنية من الدولة المنتدبة ، دون أن يتخذ مطلقا شكل استعمار أو الحاق أو ادارة مباشرة » . ومنها قبول العملة الورقية السورية كعملة وطنية في المنطقة الشرقية . وازاء قبول الحكومة والملك بشروط الانذار ، اتخذ المؤتمر السوري في آخر جلسة له ، قرارا يعتبر فيه قبول الحكومة لشروط الانذار مخالفا لبيان الوزارة التي نالت الثقة على أساسه ، ومخالفا لقرارات المؤتمر حول استقلال البلاد التام ووحدتها . ويعتبر الحكومة بعد توقيعها قبول الانذار » غير شرعية ، والصك غير صحيح ، ويحمل أشخاص

(١) ساطع الحصري « يوم ميسلون » ص ٢٤٨

(٢) ساطع الحصري « يوم ميسلون » ص ٢٣٨

(٣) ساطع الحصري « يوم ميسلون » ص ٢٤٤

الوزارة كل تبعة ومسؤولية تجاه الوطن . ويعتبر ان البلاد مستقلة استقلالا تاما كما جاء في قرار المؤتمر التاريخي واستندت فيه على حقها الطبيعي والشرعي وجهادها المديد ، وان كل مداخلة أجنبية في البلاد هي غير مشروعة . سواء وقعت بالقوة أو بموافقة أشخاص لا نيابة لهم عن الامة تخولهم هذا الحق ، ويحق للامة السورية أن ترفضه في كل وقت . وهو يشهد العالم على بيانه هذا ، ويذيعه للامة ، ويرفعه لمعتمدي الدول(١) » .

. . .

في هذه الفترة ما يزال اطار كلمة « الحزب » أوسع كثيرا من محتواها . ما زالت الحزبية تعني التحزب الشخصي أو العائلي أو الاقطاعي ، أو تحزب فئة معينة لبلوغ أهداف معينة عن طريق العمل السياسي . وغالبا ما تكون هذه الاهداف جارية في نطاق مصلحة الشخص أو الفئة المذكورة .

ان مفهوم الحزب القائم على أساس الايمان بمبادىء معينة ، تتمثل فيها مصلحة شعب معين ، في مراحل معينة ، بغض النظر عن روابط الصداقة والقرابة ، والعائلية والمصلحة الضيقة ، ان مفهوم الحزب القائم على أساس النضال السياسي في سبيل هذه المبادىء ، وتحويل هذه الى قوة خلاقة تدفع الجماهير للنضال في سبيل تحقيق مصلحتها وبناء وطنها ، القائم على أسس تنظيمية معينة تفرضها مصلحة الشعب ، ويدعمها نضال الشعب ، ولا تسمح بخرقها أية اعتبارات ضيقة ، هذا المفهوم القائم على أساس انتهاج تكتيك وستراتيجية مرتبطين بتأمين مصالح المجموع ، عبر الظروف المتطورة والمشاكل المختلفة المتتابعة ، حتى هذا الحد من المفهوم الحزبي لم تعرفه أحزاب هذه المرحلة ، باستثناء جد ضئيل . فعند التحدث عن الاحزاب في سورية مرحلة الانتداب ينبغي أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار .

. . .

لقد قامت ، في هذه الفترة ، أحزاب كثيرة بعضها داخل البلاد وبعضها خارجها ، واشتهر نشاط هذه الاخيرة باصدار البيانات وارسال البرقيات ، واجراء بعض الاتصالات على الصعيد الدولي ، والقيام ببعض المفاوضات حسب الظروف والاحداث الطارئة .

ويمكن تقسيم هذه الاحزاب من الناحية الوطنية الى قسمين ، قسم عمل تحت لواء الانتداب ، ومن أجل دعمه ووفق توجيهاته ، وقسم ناوأ الانتداب وكافح ضده ، وخاض المعارك القاسية من أجل انهائه ، وفي سبيل اقامة حكم وطني ، في ظل الاستقلال والحرية . وقد ضم القسم الاول خاصة كثيرا من الاحزاب التي كانت على شكل تكتل برلماني لاتخاذ موقف معين في ظروف معينة ، أو تكتل

(١) ساطع الحصري « يوم ميسلون » ص ٢٦٠ .

عائلي ، أو تجمع حول أشخاص معينين للوصـول الى مركز معين ، أو لخوض معركة انتخابية ، أو لمساندة الفرنسيين في خطة معينة • لقد عرفت دمشـق بين عامي ١٩٢٨ ـ ١٩٣٤ قرابة ٢٥ حزبا من مثل هذه الاحزاب ، كحزب الاصلاح والاتحاد الوطني والحزب الملكي ••• ثم ان بعض أحزاب المرحلة الانتدابية ولد وتلاشى سريعا ، وبعضـها رافق هذه المرحلة وامتـد بعدها قليـلا ثم تلاشى ، وبعضها ولد فيها واستمر نشاطه الى يومنا هذا •

واذا كانت أحزاب العهد الاستقلالي الاول قد تشتت شملها بعد احتلال الفرنسيين سوريا ، ولم يعد يسمع لها صـوت كحزب ، فان كثيرا من قادتها وأعضائها عاودوا نشاطهم السياسي في الاحزاب الناشئة في المرحلة الانتدابية •

ان اطار دراستنا لا يسـمح لنا بالتحـدث عن مجمـل أحزاب المرحـلة الانتدابية • لهذا فنحن سنقتصر هذه الدراسة على أقـدم المنظمات السياسية التي لعبت دورا أساسيًا في أحداثها : كالكتلة الوطنيـة ، والحزب الشيوعي ، وقـد يضطـرنا الحديث الى التطرق الى هـذا الحزب او ذاك من الاحـزاب الاخـرى •

• • •

قبل أن تبرز الكتلة الوطنية الى عالم الوجود منذ نهاية عام ١٩٢٧ ، سبق أن قام في البلاد أول حزب سياسي بعد فرض الاحتلال العسكري ، وهو حزب الشعب • فبعد أن وصل المفوض السامي « سراي » البلاد ، بدأ عهده بسياسة لينـة • فألغى الاحكام العرفيـة ، وعفى عن المحكومين من المحاكم العسكرية ، واستنكر عـدد الموظفين الفرنسيين الكبير ، وأعلن أن أبوابه مفتحة لسـماع شكوى الناس ، وسمح بتشكيل الاحزا بالسياسية ، كما رأينا • فنشأ هذا الحزب في ٩/٢/١٩٢٥ وعقد أول اجتماع علني له في أيار سنة ١٩٢٥ • الا ان عمر هذا الحزب لم يطل اذحل على أثر اعلان ثورة ١٩٢٥ ولوحق قادته • ويهمنا في بحث هذا الحزب أمران • أولهما انه كان ملتقى كثير من رجال « الجمعيـة الفتاة » و « جمعية العهد » السابقتين ، ومنه استمدت الكتلة الوطنية فيما بعد أهم ملاكها القيادي • وثانيهما ان برنامج هـذا الحزب تضـمن العمل لتأمين استقلال سورية ووحدتها ، وانتخاب مجلس تأسيسي انتخابا حرا لسن دستور البلاد ، وقيام حكومة دستورية تضع أسس العلاقات بين سورية وفرانسا ، مع المحافظة على « حقوق ومصالح فرانسا » في وقت واحد • الى جانب العمـل في سبيل الاصلاح الاجتماعي وتشجيع الصناعة الوطنية • كما كان الحزب يعتمد في سبيل تحقيق ذلك على « الطرق القانونية المشروعة » (١) •

---

(١) محمد حرب فرزت : الحياة الحزبية في سورية ص ١٠٢

هذا الحزب اذن ليس بالحزب الثوري · انه حزب يعمل بالطرق المشروعة ، وضمن الامكانيات المتوفرة ، ليؤمن استقلال سورية على أساس التعاقد مع فرانسا ، معضمان حقوقها كدولة ، وضمان مصالحها الممثلة بشخص احتكاراتها ورساميلها · وهذا كله الى جانب تشجيع الصناعة الوطنية وتطويرها ، وتدعيم مراكزها · وبكلمة أوجز ، كان هذا الحزب يود العمل في ظل التعاون والمشاركة وضمن اطار دستوري استقلالي · واذا كان اشتعال الثورة السورية في مطلع النصف الثاني من عام ١٩٢٥ ، قد ضرب الحزب ، فان خط هذا الحزب العام بقي في رؤوس الكثيرين الذين سيبرزون فيما بعد تحت اسم الكتلة الوطنية ·

واثر احتلال الفرنسيين للسويداء معقل الثورة في الجبل الدرزي في ٢٥/٤/١٩٢٦ ، وكانت الثورة ما تزال مستمرة في نواح عديدة من الوطن السوري ، حاول المفوض السامي استدراج الوطنيين الى التعاون في حكومة مؤتلفة ، على أساس برنامج قومي معين ، بقصد ضرب الثورة معنويا وسياسيا ، حيث ما زالت تشتعل · فأمكن في ٤/٥/١٩٢٦ تأليف وزارة ائتلافية ضمت فارس الخوري ، ولطفي الحفار ، وحسني البرازي من الجانب الوطني · كانت هذه المحاولة ، أول تجربة عملية في ميدان التعاون بين حركة التحرر الوطنية ، التي ما زال رصاص ثورتها يلعلع هنا وهناك وبين الجانب الفرنسي ·

كانت هذه التجربة تجسيدا لفكرة التعاون التي نبتت في العهد الفيصلي ، وانعكست في برنامج حزب الشعب ، والتي ستتبناها الكتلة الوطنية طوال عملها السياسي ، فيما خلا الظروف التي كانت تفرض عليها ايقاف هذا التعاون لتعود الى العمل السلبي ضمن اطار الطرق المشروعة · ولكن هذه المحاولة لم تلبث أن أخفقت نتيجة الاعمال العسكرية القاسية التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية ضد حي الميدان الشعبي في دمشق أثناء الثورة ، ونتيجة اعلان الدستور اللبناني في ٢٦/٥/١٩٢٦ الذي نص على سلامة الاراضي اللبنانية ، بما فيها الاقضية المقتطعة من سورية لتلحق بلبنان ، وهو أمر مخالف لميثاق الحكومة القومي ·

ونتيجة للصراع الذي قام بين الرجال الوطنيين حول تكتيك التعاون وعدمه ، حدث انقسام بينهم · فقسم كان يريد السير بسياسة التعاون حتى النهاية ، وهو القسم الذي أطلق عليه اسم « الكتلة الوطنية » وقسم عارض هذا الخط وأصبح مناهضا للكتلة · هكذا ولدت الكتلة الوطنية في نهاية عام ١٩٢٧ ، في جو دعا فيه المفوض السامي بونسو الوطنيين الى سياسة التفاهم والتعاون ·

هذه الكتلة الوطنية لعبت ، منذ هذا التاريخ تقريبا ، أهم دور في حياة

سورية السياسية . فاستطاعت كسب ثقة الجماهير الواسعة من الشعب . وقادت نضاله الوطني دون منازع تقريبا ، وخططت الشعارات ، وحددت الاهداف . وبلغت زعامتها أوج مجدها عام ١٩٣٦ ، حين أجبر الشعب ، بقيادتها ، السلطات الفرنسية على التسليم بضرورة انهاء الانتداب ، واستبداله بالاستقلال ، وادخال سورية عصبة الامم ، وعقد معاهدة تحالف بين البلدين تنظم علاقاتهما وحقوقهما . ولكن هذه الزعامة ما لبثت أن أخذت بالتلاشي سريعا بعد فشل التعاون من جديد ، حتى كادت تنعدم خلال عدد من السنين . ثم انبعثت شيئا فشيئا من جديد حتى كان عام ١٩٤٣ ، حين تتابع الصعود ، ولو تحت اسم آخر ، الى أن حققت الزعامة ذروة أخرى أثناء معركة الجلاء عام ١٩٤٦ . وما لبثت بعد ذلك في انخفاض مستمر حتى كان الانهيار .

لم تكن الكتلة الوطنية حزبا بالمعنى المعروف للكلمة . لقد كانت كتلة من السياسيين الذين رافق معظمها الحركة الوطنية منذ نشوئها في صفوف الجمعية الفتاة وجمعية العهد ، في أواخر العهد العثماني ، وحزب الشعب . كتلة انحدرت من بيوت الملاكين العقاريين والبرجوازية التجارية والصناعية ، الى جانب عدد من كبار المثقفين . هذه البنية الطبقية فرضت على الكتلة نوعا من الايديولوجية والعمل السياسي المنسجم معها . انها تريد الاستقلال والوحدة بمختلف الطرق الايجابية منها أو السلبية ، ولكن باستثناء الطريق الثوري . كانت تؤثر العمل الايجابي عن طريق التفاهم والتعاون ، ولا تلجأ الى الطرق السلبية الا بعد افلاسها في التفاهم . ثم ان خلو الساحة أمامها من معارضين أو حلفاء أقوياء ، جعلها تعتقد انها هي الهيأة الوحيدة المخلصة لشعبها ، والقادرة على قيادته نحو تحقيق أهدافه ، وبالتالي فكل خروج على ارادتها ، وكل انتقاد لخططها ، انما كان ، على الاكثر ، ملطخا الى هذا الحد أو ذاك بالتنكر لمصالح الشعب ، أو وحتى بالخيانة . هذه العقلية المسيطرة طبع نضالها بطابع التفرد وعدم الايمان بجدوى الجبهة الوطنية ، وعدم الاصغاء الى آراء الهيئات السياسية الاخرى . كان التيار الغالب بين أوساط الكتلة هو التعاون ، والوصول الى الحكم عن طريق هذا التعاون . وكان التمسك بفكرة التعاون والتفاهم كثيرا ما كلف الكتلة تنازلات خطيرة عرض مراكزها في أوساط الشعب للهزات القاسية . كما كانت هذه الفكرة أساس تمسكها الشديد بكراسي الحكم عندما تبلغها ، ولا يقتلعها من هذه الكراسي الا الخوف من تفاقم غضب الشعب ، واتهامه لها بالخيانة . وكان من حظ حركة التحرر ان الجانب الفرنسي لم يحسن استثمار شهوة هذا التيار للحكم . كان الجانب الفرنسي يأبى التخلي عن الحكم . وهو اذا اضطرته الظروف أحيانا الى التنازل ، فلا يلبث أن يخلق الظروف التي تجعل بقاء الوطنيين في الحكم مستحيلا . كما أن الكتلة لم تحسن

استخدام الحكم ، عندما بلغته بعدد من الكراسي الوزارية ، أو بجميع كراسيه ، كوسيلة ناجعة لخدمة الشعب واقتصادياته • فكانت تتخذه اداة للكسب السياسي الرخيص عن طريق ارضاء زعماء الاحياء والمتنفذين أو شراء بعضهم الآخر من اتجاهات أخرى • كما كانت تتخذه اداة لتخدير طاقات الشعب النضالية ما دامت هي في الحكم • وسواء أكانت في الحكم أو خارجه ، فانها لم تكن لتهتم بمعالجة قضايا الشعب الاساسية معالجة جذرية ، قائمة على التحليل التاريخي ، والدراسة الموضوعية ، لتعطي الحلول العلمية الصحيحة • فلم تعالج مثلا ، قضية تجزئة سورية سياسيا ببحث أسبابها ، وكيفية نشوئها ، وعوامل تطورها ، وما هي الطرق التي ينفذ منها الاستعمار لاستغلال هذه القضية ، وما علاقة هذه القضية بالمشكلة الدينية تاريخيا وموضوعيا ، وهل كان شعار « الدين لله والوطن للجميع » الذي تبنته كافيا لحل المشكلة الدينية ، والتجزئة السياسية ، دون اقرار فصل الدين عن الدولة ، وجعل جهاز الدولة حقا وصدقا للجميع دون تمييز بين هذه الفئة وتلك • وما يقال في هذه القضية يقال في القضايا الاخرى كقضية الاقليات العنصرية ، وقضية أمية الشعب وجهله القائم على اجترار مفاهيم تتكرر منذ مئات السنين ولا يربطها بالعلم أي رابط ، وكانت سببا عميقا من أسباب تأخر بلادنا وتخلفنا عن الامم المتقدمة في جميع الميادين ••••

كانت الكتلة في الحكم وخارج الحكم ، تريد أن تكون ، وحدها ، الممثلة للشعب ، والناطقة باسمه ، والمحامية عنه • في حين لا ينبغي أن يكون الشعب ، في اعتقادها ، أكثر من رافع لها الى مراكز القيادة ، وأكثر من داعم لها في وصولها الى الحكم ، ومن قوة استناد لها عندما تحتل مراكز الحكم • كانت تريده أن يتحول رأسا من قوة لاهبة متأججة حين كانت تناضل لاجبار الفرنسيين على تسليمها الحكم ، الى قوة هادئة ، وادعة ، طائعة ، تأتمر بالحدود التي تحددها له عندما تبلغ مراكز الحكم ، وتدعمها في جميع تدابيرها ، ولو كانت قائمة على التنازلات أمام الاجنبي ولا تؤمن المصلحة الوطنية •

• • •

هنا كانت تتبدى طبيعة الكتلة اللاشعبية ، طبيعة الكتلة البرجوازية ، طبيعة الديكتاتورية الطبقية ، التي تريد كل شيء للطبقة السائدة ، عن طريق تضحية الطبقة الكادحة بكل شيء تتطلبه الديكتاتورية المذكورة • وفي هذا يستقر معنى تدابير الحكم الكتلوي لتقنين حريات الجماهير ، وخنق ديموقراطيتها ، وبالتالي خنق مبادراتها الخلاقة ، وفعالياتها البناءة ، واضعاف حماسها الوطني ضد المستعمرين •

أما موقف الكتلة من الرسمال الاجنبي فلم يقم على أساس مبدئي . لم يكن في برنامجها ، عندماوضعته ، أي موقف معين من هذا الرسمال . وقد يخيل للمرء أحيانا ان الكتلة كافحت الرسمال الاجنبي . فهي مثلا ، احتجت مرارا ضد استثمار الشركات الاجنبية ، وضد امتيازاتها . وساهمت مساهمة فعالة في الاحتجاج على تجديد امتياز الريجي . وكثيرا ما ربطت خراب البلاد ، وفقر الشعب ، بتسلط هذه الاحتكارات الاجنبية ولا سيما الفرنسية على ثروات الامة . وشجعت أحيانا على مقاطعة البضائع الاجنبية التي يصنع مثلها في البلاد . وأيدت أحيانا الحملات ضد بعض الشركات ، كشركة الجر والتنوير في دمشق مثلا ، فأيدت مقاطعتها ، وسارت في هذه المقاطعة شوطا بعيدا . ولكن هذا كله ، على أهميته ، لم يكن ، على ما يبدو لنا ، أكثر من سهم في اطار تكتيك الكتلة التحريضي . كما أن الكتلة لم تكن منسجمة ، في هذا المجال ، حتى مع طبيعة الطبقة التي تمثلها ، ومع صالح الرسمال الوطني ، لا سيما الصناعي نفسه ، الذي كان عليه أن يشق طريق تطوره وسط صعوبات قاسية أوجدتها وما تزال توجدها سيطرة الرسمال الاجنبي . كان ينتظر من الكتلة ، ككتلة برجوازية تمثل البرجوازية الناشئة ، أن تنتهج سياسة واضحة حاسمة من الرسمال الاجنبي ، تهدف الى تقويض أسسه وتحطيم امتيازاته ، وازالة التشاريع التي تعيق نشوء وتطور الرسمال الوطني ، وتمكن سيطرة منافسه الخطير ، الرسمال الاجنبي . كان ينتظر منها أن تبين للشعب أسس الاستعمار الاقتصادية ، وطرق مكافحة هذه الاسس ، وأن تقود نضاله السياسي ضد سيطرة هذا الرسمال . ولكن الكتلة ، كانت الى حد بعيد ، مقادة في هذا المجال أكثر مما كانت قائدة . كان عنف استثمار الشركات الاحتكارية ، وطرق نهبها لثروات الشعب ، واخضاع جهاز الادارة والتشريع لتسهيل هذا الاستثمار والنهب ، سبب نقمة الجماهير العارمة ، وعاملا أساسيا من العوامل التي تدفعه الى النضال ضد الاستعمار . فكانت الكتلة تستغل هذه النقمة لتوجيهها في نطاق تحريضها ، ومن أجل اقناع المحتلين بالتفاف الشعب حولها ، وبضرورة وصولها الى السلطة لتتعاون باسم الشعب . أو كانت أحيانا مضطرة الى مسايرة الشعب في نقمته هذه ، وتبني بض التدابير التي يقوم بها الشعب ضدها . فاذا تم التفاهم بينها وبين السلطة الفرنسية رجع كل شيء الى مجراه الطبيعي ، وأصبح النظر الى المؤسسات الاجنبية ينطلق من اطار التفاهم ذاته ، دون أن ينطلق من واقعه الموضوعي القائم على أن سيطرة هذه المؤسسات واستثمارها هو علة استعباد سورية ، ونهب شعبها .

فالكتلة اذن لم تتبن محاربة الرسمال الاجنبي بشكل مبدئي . واذا كانت قامت ببعض الاعمال ضده أحيانا ، فقد كان هذا من قبيل الاضطرار الى التجاوب

مع نقمة الشعب أحيانا ، أو اتخاذه وسيلة من وسائل التحريض ضد عنت الفرنسيين ، في مقاومة وصولها الى الحكم أحيانا أخرى • بل ويمكن الذهاب الى أبعد من ذلك أيضا ، والقول بأن الكتلة اعترفت بمصالح الرسمال الاجنبي في البلاد ، وسهلت نشاطه في سورية عن طريق عدم توجيه نار مقاومة الشعب ضده ، وعن طريق اقرار مصالحه في بعض القرارات والمعاهدات والاتفاقات •

واذا كانت الكتلة قد نقمت على السلطات الفرنسية احتلال البلاد ، وحكمها المباشر لها ، وعدم افساح المجال أمام التعاون والتفاهم ، بل والتنكر لهذا التعاون والتفاهم بعد أن وطدت أسسه معاهدة عام ١٩٣٦ ، فان هذه النقمة كانت في ظل ، المصالح الطبقية ، وفي ظل أوضاع دولية ملائمة لنهوض قوى التحرر الشعبي والوطني ، أساسا للتقارب الكتلوي الانكليزي ، لزعزعة مواقع الاستعمار الفرنسي في سورية ، وتسهيل تغلغل الرسمال الانكليزي الاميركي والنفوذ الانكلو أميركي في البلاد ، لا سيما عند عودة رجال الكتلة الى استلام الحكم في نهاية الحرب العالمية الثانية وما بعدها •

لننتقل الآن الى بعض الوقائع المؤيدة لاهم الاستنتاجات السابقة :

١ ـ لقد قضى قانون الكتلة الاساسي المقرر في مؤتمر حمص في ٤/١١/١٩٣٢ ، أي بعد خمس سنوات من النشاط تحت اسم الكتلة الوطنية ، بتحديد غاية الكتلة : في تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وايصالها الى الاستقلال التام ، والسيادة الكاملة ، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة ، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة » • وقضت المادة الثانية بأن « من الواجب جمع قوى الامة ، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الاحزاب السياسية مخالفا لوحدة الجهود » •

ويقضي القانون الاساسي بانشاء مكتب دائم من سبعة أشخاص ينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية مدى الحياة ، ومعظم الاعضاء الذين انتخبوا كانوا أعضاء في الجمعية الفتاة ، وحزب الشعب السابقين •

كما يقضي بتأليف مجلس للكتلة الوطنية مؤلف من ٣٨ عضوا اتفق عليهم في المؤتمر ، وتحددت أسماؤهم ، ومن بينهم أعضاء المكتب الدائم • فاذا خلا مركز أحد أعضاء المجلس بسبب من الاسباب رشح المكتب الدائم ٣ أسماء على المؤتمر لانتخاب أحدهم •

أما ما يسمى بالمؤتمر العام فهو مؤلف من المكتب الدائم ، ومجلس الكتلة الوطنية ومندوبي اللجان الرئيسية والفرعية • ففي المراكز الهامة تقوم لجان

رئيسية ، وتلحق بهذه المراكز ، الفروع التي تقوم عليها لجان فرعية • واللجان الفرعية والرئيسية ، منتخبة من قبل أعضاء الكتلة في المراكز والفروع ، على أن يصادق المكتب الدائم على انتخاب اللجان الرئيسية ، وهذه على انتخاب اللجان الفرعية • ويربط جميع الاعضاء قسم بالمحافظة على مبادىء الكتلة ، وتوحيد التضامن بين أعضائها والتضحية ، واطاعة نظم الكتلة ومقرراتها ••• (١)

هكذا فهمت الكتلة الديموقراطية الوطنية ، والديمقراطية الحزبية ، وحددت أهم أهدافها •

٢ ـ بدأت الكتلة حياتها السياسية ككتلة اعتبارا من اجتماع بيروت ١٩/ ١٠/١٩٢٧ الذي ضم ١٥ رجلا من سياسيي سورية ولبنان السابقين • وذلك للرد على بيان المفوض بونصو الداعي الى التفاهم والتعاون • فصدر بيان عن المجتمعين يؤيد التفاهم والتعاون ، ويطلب توضيح بعض النقاط الغامضة في بيان المفوض ، وينتهي البيان بقوله : « طلبتم منا الصبر فصبرنا ، وحسن الثقة فوثقنا ، فهل يا ترى يرضيكم بقاؤنا متذمرين ، شاكين ، مقيدي الحرية مفككي الاجزاء ؟••• ولهذا قصدنا بهذا الاجتماع تذكيركم بأن الشعب السوري مستعد لمد يد الصداقة ، والمصافحة ، ونسيان الماضي المؤلم كلما وجد تحقيقا لامانيه ولسيادته القومية » (٢) • ثم جرت انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور للبلاد في ٢٤/٤/١٩٢٨ ، فكانت أغلبية المجلس الى جانب الكتلة الوطنية ، ووضع أول دستور للبلاد يتألف من ١١٥ مادة • ولكن المفوض السامي لم يوافق على ٦ مواد من هذا الدستور فطلب حذفها ، فرفض المجلس ذلك • وتحت اصرار ممثلي السلطة الفرنسية على ضرورة حذف هذه المواد ، وخوفا على سياسة التعاون من الفشل ، اقترحت الجمعية التأسيسية في ٢٥/١/١٩٢٩ ايقاف انفاذ المواد الست المختلف عليها ، الى حين عقد المعاهدة وتعديل المادة الثانية المتعلقة بتجزئة سورية • حتى قال ابراهيم هنانو ، قطب الكتلة الوطنية : « لقد تساهلنا حتى كدنا نقع في الخيانة » (٣) • ولكن جواب الفرنسيين كان تعطيل المجلس •

وبعد تعطيل المجلس أصدر المفوض السامي بقرار ١٤/٥/١٩٣٠ دستور سورية باضافة المادة ١١٦ التي تشل عمل المواد الست المذكورة ، واجراء بعض التعديلات الاخرى البسيطة • ثم دعا المفوض البلاد الى اجراء انتخابات مجلس نيابي في ٢٠/١٢/٣١ ، على أساس الدستور المعدل • فوافقت الكتلة على

(١) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » ص ١٨٤ وما بعدها •
(٢) الدكتور عبد الرحمن الكيالي « المراحل » ج ١ ص ٧١
(٣) محمد فرزات : الحياة الحزبية في سورية ص ١١٢

ذلك ودخلت المعركة الانتخابية ، بعد أن كانت أعلنت مرارا ان الشعب لن يعترف بدستور غير دستور الجمعية التأسيسية ، وان كل حكومة تقوم على أساس الدستور المعدل هي حكومة غير شرعية ، ولا يكون الشعب مسؤولا عما تتخذه من قررات ، وتوقعه من عقود وتمنحه من امتيازات • ونتج عن هذه الانتخابات مجلس أكثريته الى جانب الفرنسيين ما عدا ١٧ نائبا كانوا الى جانب الكتلة الوطنية • كما انتخب هذا المجلس ، نتيجة الاتفاق مع الكتلة الوطنية محمد علي العابد ، رئيسا للجمهورية ، وتم الاتفاق على تأليف حكومة يشترك فيها عن الكتلة مردم ، ورسلان ، تمهيدا لاعداد معاهدة بين فرانسا وسورية لا تقل عما تضمنته معاهدة انكلترا مع العراق من حقوق •

ولما تبين للشعب من تصريحات العميد أمام لجنة الانتدابات ، في نهاية عام ١٩٣٢ ، ان الجانب الفرنسي غير جاد في قضية انهاء تجزئة سورية ، وجمع أجزائها في دولة واحدة ، انتشر القلق بين صفوفه ، وأصبح ينظر الى بقاء التعاون مع الفرنسيين في الحكم نوعا من التنكر لقضايا الوطن الاساسية • وظل الوزيران متمسكين بالحكم ، بحجة متابعة التفاهم حتى نهايته ، الى أن اضطر الغليان الشعبي الكتلة الى عقد مؤتمر لبحث قضية التعاون في ١٩٣٣/٤/٥ ، حيث تبدى تباين شديد في الآراء ، وظهرت بوادر انقسام خطير في صفوف الكتلة ، ووجد المؤتمرون أخيرا ان أفضل حل يتجاوب من الظروف هو في قطع التفاهم ، واستقالة الوزيرين من الحكومة ، وانسحاب النواب الوطنيين من المجلس •

وحين عرضت المعاهدة التي أعدتها السلطات الفرنسية مع الحكومة التي اشترك فيها الوزيران الوطنيان ، على المجلس دعت الكتلة كل مواطن الى « بذل قصارى جهده لمقاومة هذا المشروع ، وشل المساعي الرامية الى تقييد الامة بمعاهدة تحرمها الاستقلال الحقيقي والوحدة الصحيحة » (١) • وهكذا رفض المجلس المعاهدة بأغلبية ٤٤ نائبا ، في جو حماسي لاهب هز سورية من أقصاها الى أقصاها •

وفي مطلع عام ١٩٣٦ ، واثر حفلة تأبين أحد زعماء الكتلة ، هنانو ، انفجرت حركة نضالية جبارة اضطرت المستعمرين الفرنسيين الى التنازل • فدعي وفد من الوطنيين الى اجراء مباحثات في باريس تضع أسس معاهدة التعاون والتحالف • فكانت الكتلة خلال مرحلة المفاوضات التي اكتنفتها الصعوبات الكثيرة ، تحاول اقناع جماهير الشعب بنجاح سياسة التفاهم ، وان المعاهدة

---

(١) من بيان الكتلة الى الشعب بمناسبة عرض المعاهدة على المجلس أذيع في ١٩٣٣/١١/١٩ • نشر في « المراحل » ج ٢ ص ٩

لا بد لها من آن توقع ، وانه لا ينبغي القيام بأي عمل نضالي حتى لا يكون سببا لعرقلة المفاوضات • فأصبح كل اضراب ، وأي تظاهر ممنوعا باسم الوطنية ، ومحط أعنف الاتهامات • لقد أوحى للشعب ان قضيته الوطنية هي قضية المعاهدة • فاذا تمت المعاهدة ، ظفر الشعب بأمانيه ، وان لم تتم خابت هذه الاماني • وبذلك تضاءلت حدود القضية الوطنية من كفاح ضد الاستعمار ، والاحتلال ، وجذور الاستعمار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى حدود المعاهدة ، وتوقيع المعاهدة ، وحتى دون التفكير بمضمون المعاهدة • يضاف الى ذلك ان الكتلة بقيت طوال مدة المفاوضات وحتى بعد توقيع المعاهدة بزمن ، تخفي عن الشعب ما يدور بين الطرفين المتفاوضين ، ومواضيع التفاوض ، ووجهات النظر المتباينة وعما تم الاتفاق عليه • فلما وقعت المعاهدة أخيرا ، بالاحرف الاولى زين لجماهير الشعب ان الهدف الاسمى قد تحقق ، وان الاماني الوطنية أصبحت واقعا ، وان الفرنسيين انقلبوا بين عشية وضحاها من مستعمرين أعداء الى أصدقاء حلفاء • لقد انقضى الماضي بآلامه ومرارته ، وأشرق عهد الحرية والسعادة والتعاون في صالح الطرفين • ولم يبق أمام الشعب غير الطاعة للكتلة الوطنية ، « الطاعة في غير مؤاربة ، والاخلاص لها من غير حد » • وأصبحت صفوف « القمصان الحديدية » الكتلوية ، تخترق شوارع المدن بنظامها العسكري لتردد بأعلى صوتها « الطاعة للكتلة الوطنية » • ولكن أعين الشعب بدأت تتفتح شيئا فشيئا • وأخذ يتطلع الى جوهر المعاهدة فتبين له انها ليست الهدف المنشود ، ولا تتضمن الاماني الوطنية التي ناضل وضحى من أجلها ، وانها لا تعدو أن تكون خطوة ، دون أن تكون كل شيء • وانها تشتمل على نقائص خطيرة تشبه الى حد بعيد نقائص معاهدة ١٩٣٣ • وبدلا من أن تستخدم الكتلة المراكز التي حصلت عليها في البرلمان والحكم • دون منازع ، اثر انتخابات تشرين ثاني سنة ١٩٣٦ ، لتقوية الحركات الشعبية ، وتنظيمها ، وتوجيهها ، وتثقيفها بأن هذه المعاهدة ، على نقائصها ليست أكثر من خطوة ، تتطلب النضال المقبل للحصول على خطوات أكمل وأشمل ، أخذت تخدر كل روح نضالية ، وتتهم كل ناقد ، وترفض كل تعاون مع هيئات أخرى ، وتوجه كل جهودها للدفاع عن المعاهدة ، واظهارها بمظهر المكسب الوطني الاعظم • وحتى عندما بدأ الفرنسيون بالتنكر للمعاهدة ، وأخذ الموظفون الفرنسيون في سورية يخلقون الاضطرابات والقلاقل ، ويثيرون العملاء في الجزيرة والدروز والعلويين ، وفي كل مكان آخر ، كان موقف حكومة مردم موقف المخدر لكل روح وطنية ، والمستهين بكل تلك القلاقل على خطورتها ، والواثق بأن الفرنسيين لا بد لهم من توقيع المعاهدة • ولم يكتف بهذا كله ، بل سافر منفردا الى باريس مرتين ، وكان في كل مرة يقدم التنازلات الهامة قصد توقيع المعاهدة

ودعم موقف الكتلة في الحكم · فلما أعلن جورج بونة ، في ١٣/١٢/١٩٣٨ ان فرانسا لن توقع المعاهدة ، ظلت الكتلة مع هذا تطالب الجانب الفرنسي بتوقيع المعاهدة ، وتعلن انها ماضية في التعاون والتفاهم الى النهاية · لقد خسرت سورية معركة لواء اسكندرون باسم التعاون والتفاهم · وخسرت وحدتها الوطنية ، اذ أصبحت مسرحا للحركات الانفصالية المساحة نتيجة التعاون والتفاهم ، وفقد الشعب ديموقراطيته وحقوقه ومكتسباته الوطنية باسم التفاهم · وحينما اضطرت وزارة مردم للاستقالة في ١٨/٢/٣٩ ، ورئيس الجمهورية في ٧/٧/٣٩ ، وحل المجلس في ٩/٧/٣٩ ، كان كل شيء قد انتهى : خسرت الكتلة شعبيتها ، وخسر الشعب ثقته بها ، وتفككت وحدة البلاد ، وسيطرت الرجعية في كل مكان ، واستعادت فرانسا كل مراكزها دون أية مقاومة تذكر ·

وعندما اشتعلت الحرب ، وانهارت فرانسا ، واحتل الحلفاء من انكليز وفرنسيين أحرار ، سورية في حزيران سنة ١٩٤١ بدأ النفوذ الانكليزي بالتغلغل في البلاد · وأخذت الصلات بين ممثلي انكلترا والكتلة الوطنية تتقوى أكثر فأكثر · لقد أعلن كاترو عشية مهاجمة سورية ، استقلال سورية · ولم يلبث سفير بريطانيا في القاهرة أن أعلن باسم حكومته ضمان هذا الاستقلال · وفي ٩/٩/٤١ صرح تشرشل بأنه لا مطامع لبريطانيا في سورية ، وانه متفق مع حلفائه الفرنسيين لمنح السوريين الفرصة الطيبة ليتمتعوا باستقلالهم وسيادتهم ، وان ليس من الضروري ارجاء ذلك الى ما بعد انتهاء الحرب ، بل ينبغي أن تساهم سورية منذ الآن المساهمة العملية في السلطة التي كانت فرانسا تمارسها وحدها · لقد أتت الفرصة الملائمة لتنحي انكلترا فرانسا عن هذا المركز الستراتيجي الهام الذي تشغله سورية ، ولتحتفظ لنفسها بحرية العمل فيه · وبعد محاولات فاشلة يذلها الفرنسيون لتثبيت أقدامهم في حكم سورية ، اضطر كاترو ، تحت ضغط حركة التحرر والانكليز ، الى اصدار ٣ قرارات في ٢٥/٣/١٩٤٣ تعيد تطبيق الدستور ، وتنظم السلطات ، وتعين حكومة انتقالية للاشراف على الانتخابات التي أسفرت عن فوز ساحق لرجال الكتلة الوطنية ، وظفر القوتلي برئاسة الجمهورية ، والغاء المادة ١١٦ من الدستور السوري · كما قام في لبنان أيضا في هذا الوقت حكم وطني ، أراد تعديل دستوره ليتخلص من النفوذ الفرنسي · ولكن السلطات الفرنسية رفضت ذلك وأجرت اعتقالات واسعة شملت رئيس الجمهورية ذاته والوزراء · وهنا تدخلت انكلترا تدخلا حاسما ، منذرة الفرنسيين باستخدام القوة لاطلاق سراح المعتقلين واستلام السلطة · مما اضطر كاترو الى الاذعان · وكان من نتيجة ذلك أن أمكن التوصل الى اتفاق بين حكومتي سورية ولبنان ، وبين كاترو نفسه ، في ٢١/١٢/ ١٩٤٣

يقضي بنقل المصالح المشتركة الى الحكومتين الوطنيتين مع حق الادارة والتشريع اعتبارا من مطلع عام ١٩٤٤ ·

في هذا الدور وما يليه يتابع رجال الكتلة الوطنية خطيآتهم : خطيئة الاعتماد على النفوذ الانكليزي الاميركي ، والتساهل أمام تغلغله وتغلغل رساميله ، والسير بعيدا في ممالأته · وخطيئة عدم الاعتماد على الجماهير الشعبية مع ما يتطلبه هذا الاعتماد من ايمان بها ، وتثقيف لها وتنظيمها ، وافساح المجال لها بالتمتع بالديموقراطية والحرية وهو أمر نرجىء بحثه الى الفصل الثالث ·

٣ – كثيرا ما هاجمت الكتلة « الشركات الاستعمارية » في بياناتها ، كما حملتها مسؤولية فشل التعاون أحيانا · وقد ساهمت الكتلة في العمل على مقاطعة البضائع الاجنبية التي يصنع مثيلها في البلاد ، عام ١٩٣٤ · وتبنت مقاطعة شركة الجر والتنوير في دمشق · ولكن عملها في هذا الميدان لم يكن مبدئيا ، بل كان يدور في اطار التحريض السياسي العام · كما قلنا من قبل · في حين ان الكتلة كانت جدية وعملية في الاقرار بالمصالح الفرنسية · فهي في المعاهدة التي أقرتها مع الجانب الفرنسي عام ١٩٣٦ حفظت للرسمال الفرنسي مراكزه · كما اتخذ المجلس النيابي المؤلف من أكثرية كتلوية قرارا في أيار عام ١٩٣٧ « بتسهيل استثمار رؤوس الاموال الاجنبية » · ثم ان الوزارة الكتلوية التي استلمت الحكم اثر معاهدة ١٩٣٦ ، جددت امتياز البنك السوري ، وعقدت اتفاقية استثمار البترول ، وأجرى رئيسها اتفاقات مع الوزارة الفرنسية أقرت تنازلات هامة فيما يتعلق بالبنك السوري ، والبترول ، وانشاء نظام خاص للخبراء الفرنسيين ، والمساعدة المالية من فرانسا ···· كما سهلت الوزارات الكتلوية ، خلال الحرب ، وبعدها ، تغلغل الرساميل الانكليزية والاميركية كما سنرى فيما بعد ·

· · · · · · · ·

· · · · · · · ·

· · · · · · · ·

ان عهد النضال السلمي الذي دشنته الكتلة الوطنية في نهاية عام ١٩٢٧ ، كان قد أنهى عهد النضال المسلح الذي ابتدأ في نهاية عام ١٩١٨ · بدأ هذا العهد بثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين ، وانتهى بانتهاء الثورة السورية عام ١٩٢٧ · في هذا العهد قامت ثورات كثيرة متلاحقة · فلم تكن تخمد في مكان حتى كانت تشتعل في مكان آخر · بعضها كان قصير العمر ، وبعضها امتد به الزمن عددا من السنين · وهي ثورات ، لم تقم ، من حيث العموم ، على التهيئة المسبقة ، والتنظيم الدقيق ، وربط النضال المسلح بنضال الجماهير السياسي في المدن والاماكن الاخرى · كان الكثير منها يندلع لاسباب محلية ، ويجد له قيادة محلية ، ويتمول بموارد محلية ، مما ساعد المحتلين على

سحق هـذه الثورات بيسر شديد ، وبشـدة كانت تدعو الى التمرد أحيـانا ، ولكنها أيضا كانت عامل تثبيط أحيانا أخرى ٠

كانت القوة الرئيسية في هـذه الثورات جمـاهير الفلاحين ٠ كما كانت القيادة الاساسية في يد المتنفذين ، والبرجوازيين ٠ ولم يكن باستطاعة الطبقة العاملة الحديثة النشوء ، والتي لم يخلق طليعتها الحزب الشيوعي الا مؤخرا ، أن تلعب الدور القيادي فيها ٠ ومن طبيعة نوعية القوى هذه نتبين نقاط الضعف في هذه الثورات ٠ ففي بعض الثورات انقلبت القيـادة من جانب الثـورة الى جانب المستعمرين ٠ وكان هذا عاملا أساسيا في تحطيم الثـورة ٠ وفي ثورات أخرى لم يتح للثائرين ملاكات قيادية قوية ٠ فتفرق شمل الثورات وما تزال فيهـا الطاقات الـكثيرة ٠ وفي ثورات أخرى أيضـا لعبت العنـاصر الاقطاعية والبرجوازية دور اضعاف كبير للثورة أكثر ما لعبته القوات الفرنسية المسلحة ٠ ورغم هذا كله فقد استطاعت جماهير الشغيلة الثائرة ، رغم ضعف العدد والعدة والتنظيم ، أن تصمد أمام جيش كان من أعظم جيوش العالم آنداك ٠ وأن يمتد صمودها في بعض الثورات الى عدد من السنين ٠ هذا النضال المسلح لم يحفظ شرف الشعب السوري فقط ، ولم يقدم البرهان للعالم أجمع على صعوبة استعباد هذا الشعب ، بل قلب استراتيجية وتكتيك الرسمال الاجنبي رأسا على عقب ٠ كان هذا الرسمال يأمل أن يجد في سورية الهدوء والطمأنينة ليسهل التوظيف والاستثمار ٠ ولكنه لم يجـد غير المقاومة العنيفـة ، والامن المضطرب ، والجو العدائي في كل مكان ٠ وهذا هو سـبب ضآلة الرساميل الاجنبيـة الموظفة في سـورية ، في المرحلة الانتـدابية ، حسـب اعترافات الرأسماليين الفرنسيين أنفسهم ، كما رأينا من قبل ٠

كانت ثورة الشيخ صـالح العلي أولى الثورات المسـلحة التي صـادفت المحتلين الفرنسيين ٠ اندلعت ضـدهم في نهـاية عام ١٩١٨ ، واثر احتـلالهم اللاذقية ٠ واستمرت قرابة ثلاث سنوات ونصف السنة ، منها سنة بعد معركة ميسلون ، وانتهاء العهـد الاستقلالي الاول في ١٩٢٠/٧/٢٤ ٠ وقد تعرضت هذه الثورة لمختلف أنواع المؤامرات الفرنسية الانكليزية ، ولمختلف دسـائس الرجعية وعملاء المستعمرين ٠ ومع هذا فقد صمدت طوال هذه المدة ، ولم تتحطم الا حين تمكن الجيش الفرنسي من التغلب في جميع أنحاء سـورية ، ومحاصرتها من جميع الجهات ٠

أما في الاسكندرون فقـد اندلعت ثورة صـبحي بركات وزملائه ٠ وكان الصدام الاول مع الفرنسيين في أيار ١٩١٩ ٠ وقد شملت الثورة منطقة انطاكية وقرقخان ، والحمامات ، والعمق ، وباب الهوا ٠٠٠ وكانت حجر الزاوية لثورة

الشيخ صالح العلي وابراهيم هنانو · ولـكن الفرنسيين تمكنوا من استدراج صبحي بركات الى جانبهم · ورضي هـذا بالاتفاق معهم ضد الثـورة ذاتها · وأخلص للفرنسيين في عمالته ، ضد الشعب ، الى أن اختلف معهم ·

وتعتبر ثورة ابراهيم هنانو احدى الثورات السورية الهامة · كان ابراهيم هنانو عضو المؤتمر السوري في العهد الاستقلالي الاول · وحين بدأت الجيوش الفرنسية باجتياح البلاد ، بدأ ثورته ، في مطلع عام ١٩٢١ ، وقد شملت مناطق ادلب ، وحارم ، وجسر الشغور ، والمناطق الغربية المطلة على العاصي في منطقة حلب · لقد نظم المناطق الخاضعة لنفوذه ، وجبى الضرائب ، وأوجد فيها جهازا للامن ، وقوى شرطة ثورية ، ومحكمة خاصة · وتعاون مع الشيخ صالح العلي في تنسيق كثير من الاعمال ، وفي تبادل المعلومات · وفي نهاية آذار سنة ١٩٢١ هاجمه الفرنسيون بـ ٢٠ ألف جندي مع الطائرات والمصفحات · فلما نفـذت ذخيرة الثوار اضطروا للتفرق ، وبذلك انتهت الثورة ·

وهناك ثورات صغيرة دارت بين عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢١ كثـورة تلكلخ ، والحولة والجولان ، وثورة الفرات وثورة حوران وثورة الدروز ·

ولم تخمد الثورات في عام ١٩٢١ ، حتى قامت في دمشق ، بمناسبة زيارة « كراين » مظاهرات صاخبة ، في نيسان سنة ١٩٢٢ ، تطالب بسحب الجيوش الفرنسية ، والغاء نظام الانتداب ، واعلان استقلال البلاد ووحدتها · وكان قمع السلطات لهذه المظاهرات ، واعتقال بعض قادتها ، سببا لاشتعالها من جديد ، وفي كثير من المدن السورية · وفي تموز هذا العام اندلعت ثورة الدروز بقيادة سلطان الاطرش ، كما اندلع ، في عام ١٩٢٣ ما يقرب من ٣٥ انتفاضة محلية ·

أما ثورة عام ١٩٢٥ ، فقد كانت أعظم ثورة تحـررية في تاريخ سـورية الحديث · كانت عظيمة في اتساعها وشمولها مناطق سورية كلها تقريبا ، وفي تنظيمها النسبي ، وخضوعها لقيادة موحدة ، وفي طابعها الجماهيري الواسـع الناجم عن اشتراك جماهير الفلاحين الواسعة والطبقة العاملة ، ومختلف فئات الشـغيلة الاخـرى ، وفي طابعها الوطني العام الناجم عن انضـمام كثـير من البرجوازيين والحرفيين والمثقفين وحتى بعض الاقطاعيين الى صـفوفها · كانت قيادة الثورة في يد البرجوازية الوطنية يدعمها بعض الاقطاعيين ، ولكن جماهير العمال والفلاحين استطاعت أن تقدم كثيرا من القادة أيضـا · واذا كان بعض القادة البرجوازيين والاقطاعيين لم يطل بهم النضال حتى انسحبوا ، أو وقف بعضهم الى جانب السـلطة ، فان جماهير الشـغيلة بقيت ماضية في مقـاومتها المسـلحة حتى تمكنت القوة الاستعمارية من الثـورة ووجهت لهـا الضربات القاضـية ·

كانت مطالب الثورة مطالب تحررية لا طبقية ، تتمثل في وحدة سورية ، واقامة حكم وطني دستوري ديموقراطي مستقل ، وجلاء القوات الاجنبية وانشاء جيش وطني ، وتنفيذ مبادىء الثورة الفرنسية في حق الانسان في الحرية والعدالة والاخوة • كما أشير الى مسؤولية المستعمرين في نهب الثروات الوطنية ، والسيطرة على موارد البلاد • وكانت الجماهير تؤمن ان الخطر الاساسي في مرحلة التحرر هذه ، انما هو الاحتلال العسكري والسيطرة الاقتصادية الاستعمارية وما هذه المطالب الوطنية الا مرحلة لا بد منها لتحقيق خطوات أخرى في طريق التحرر الاجتماعي • فدفاع الجماهير الشعبية الثائرة عن هذه المطالب هو دفاع حازم لتجاوبها مع المصلحة الوطنية العامة ، في حين كان انخراط كثير من العناصر الاخرى مرتبطا بمصالح طبقية وشخصية الى هذا الحد أو ذاك •

كانت الثورة قوية الى حد استطاعت معه نقل معاركها الى قلب مدينة دمشق ، في عدد من الاحياء الشعبية التي لا تبعد الا مئات الامتار عن مركز الحكومة • وكان خوف السلطات الفرنسية من تطور هذه القوة يدفعها الى ارتكاب أفظع أساليب القمع لا ضد الثوار فقط ، بل وحتى ضد المدنيين العزل • ففي تشرين الاول عام ١٩٢٥ قصفت مدفعية سراي بعض أحياء دمشق لا سيما الفقيرة منها ، طوال يومين ، ولم يكف عن القصف الا بتقديم ١٠ ملايين فرنك ، و ٣٠٠٠ بندقية • كما قصفت من قبل مدينة حماة • ولم يلبث الفرنسيون أن عادوا الى قصف دمشق طوال يومين أيضا ، في أيار ١٩٢٦ ، بحجة تسرب الثوار اليها • وهذا كله عدا عن حملات التفتيش الرهيبة التي كانت تتعرض لها الاحياء الشعبية في المدن ، أو قرى الفلاحين ، مع ما رافق هذه الحملات من قتل ونهب وتهديم واحراق واعتداء على النساء والاطفال والعجز •

كما دفع تطور هذه الثورة ، وشمولها مناطق الوطن الهامة كلها تقريبا الى التقارب الانكليزي الفرنسي ، وحل القضايا المعلقة بين الاستعماريين بغية توحيد الجهود لخنق الثورة •

كانت انكلترا تخشى من تطور الثورة التحررية في سورية ، قلب العالم العربي ، على مصالحها في العراق وفلسطين بشكل خاص • كما كانت تحاول استغلال ضعف مواقع فرانسا في سورية ، نتيجة الثورة ، للضغط عليها من أجل أن تدعم فرانسا موقف انكلترا في عصبة الامم لحل مشكلة الموصل في صالحها • ولقد نشأ في عصبة الامم جو في غير صالح انتداب فرانسا على سورية • ونشأ خطر نزع يد فرانسا عن الانتداب على سورية • لهذا كانت فرانسا بحاجة الى دعم انكلترا آنذاك •

ولهذا نشأ نوع من التضامن بين الدولتين الاستعمارتين ضد الثورة السورية ، تبدى في عزل سراي ، وفي التصريحات الرسمية الانكليزية المؤيدة لفرانسا ، وفي تأييد الصحف الاستعمارية الانكليزية للتعاون بين البلدين من أجل تثبيت مواقعهما في الشرق الادنى والاوسط • كما صفيت في الوقت نفسه الخلافات الفرنسية الاميركية ، وكسبت فرانسا ، بالتالي تأييد أمريكا في انتدابها على سورية ، وفي تصفيتها لقضية الحركة التحررية العاصفة • هكذا خلقت الظروف لنجاح محادثات دى جوفنيل ـ تشمبرلن ، والعمل على خنق الثورة السورية وتصفيتها •

• • •

لقد خنقت الثورة السورية عام ١٩٢٧ ، ولكن شعلتها التحررية بقيت في قلب كل سوري ، وكل عربي ، تنير طريق النضال ، وتدفع الى التضحية ، وتشير دائما باصبع من نور الى عدو الشعب اللدود : الاستعمار والاستثمار •

الفصل الثالث

الرسمال الأجنبي في مرحلة تمتع سورية باستقلالها السياسي

(١٩٤٣ - ١٩٥٨)

أهم خصائص التطور التاريخي لسورية في هذه المرحلة

أ ـ في مطلع هذه المرحلة انطفأت نيران الحرب العالمية الثانية ، بانهيار معسكر الفاشيستية وظفر المعسكر الديموقراطي • وبانتهاء هذه الحرب التي فجرتها التناقضات الحادة بين الدول الاستعمارية في أواخر المرحلة الاولى من أزمة الرأسمالية العامة ، دخلت هذه الازمة المرحلة الثانية من تطورها ، مستمرة الى قبيل دخول سورية في نطاق الجمهورية العربية المتحدة •

في هذه المرحلة من أزمة الرأسمالية العامة تحطم جهاز الفاشية العسكري تحت ضربات الاتحاد السوفياتي بشكل خاص • وضرب الاستعمار في أضعف نقاطه • مما أدى الى تحرر بلدان كثيرة من عبودية الرأسمالية ، ونشوء المعسكر الاشتراكي ، وتبدل نسبة القوى في صالح الاشتراكية على النطاق العالمي •

كما تحقق في هذه المرحلة نهوض عاصف لحركة التحرر الوطني ، وخروج كثير من البلدان من ربقة الاستعمار والتبعية الاستعمارية ، الى الحياة الحرة المستقلة •

وطبيعي أن يؤدي هذا كله الى زيادة تفاقم تناقضات الدول الرأسمالية ، والى استفحال أزمة أسواق التصريف والتوظيف ، والمواد الاولية ، مما كان عاملا في زيادة تعفن الاستعمار ، وانتشار عسكرة الاقتصاد ، والركض وراء التسلح ، وزيادة أنواع المشاريع الاستعمارية وخطورتها على حريات الشعوب ، والسلم العالمي •

ب ـ وكما حدث تبدل في نسبة القوى لصالح الاشتراكية ، كذلك حصل تبدل في نسبة القوى بين الدول الاستعمارية لصالح الولايات المتحدة • فأصبحت هذه أقوى وأغنى دولة في المعسكر الاستعماري ، وزعيمة الرجعية العالمية ، وأصبح خطها الاول السيطرة على العالم ، وانتزاع أعظم ما يمكن من مناطق نفوذ وسيطرة الدول الاستعمارية الاخرى •

جـ - وعلى صعيد توظيف الرساميل ، حدثت تبدلات هامه ، يعكسها الجدول التالي :

الرساميل الخاصة الموظفة في الخارج (١)

بمليارات الدولارات

عام	انكلترا	فرانسا	ألمانيا	الولايات	بلدان أخرى	المجموع
١٩٣٨	١٨ـ٢٢	٣ر٩ـ٤ر٥	١ـ٥ر٢	١١ر٥	١١ر٨	٤٦ـ٥٣
١٩٤٤	١٢ـ١٤	١ر٥ـ ٢	ـ	١٤	٥ـ٨	٣٣ـ٣٨
١٩٥٨	١٨ـ٢٠	٦ـ ٧	٠ر٩ـ١ر١	٣٧ر٥	١٠	٧٢ـ٧٥

فانكلترا تخسر كثيرا من توظيفاتها أثناء الحرب ، ولا تستعيد مكانتها السابقة للحرب ، الا خلال مدة طويلة ٠ وفرانسا تخسر كثيرا خلال الحرب أيضا ٠ ولئن استطاعت أرقام عام ١٩٥٨ ، أن تظهر تفوقا بالنسبة الى توظيفات عام ١٩٣٨ فانها ، مع ذلك ، كانت دون أرقام ما قبل ١٩١٤ ٠ وعلى كل فقد تحملت هاتان الدولتان منافسة عنيفة من قبل الولايات المتحدة ، أجبرتهما على التخلي عن كثير من مراكزهما ، وعلى التحول ذاتهما الى حد كبير ، الى سوق لتوظيف رساميل الولايات المتحدة ٠ كما أخذت هاتان الدولتان بتوجيه معظم توظيفاتهما الى مستعمراتهما ٠

كما خسرت ألمانيا كل شيء تقريبا خلال الحرب ، واحتاجت الى زمن غير يسير للعودة الى ميدان التوظيف الخارجي ، ولكنها لم تستطع حتى عام ١٩٥٨ استرجاع قدرتها التي كانت عليها عام ١٩٣٨ ٠

أما الدولة الرابحة الوحيدة بين كبريات الدول الاستعمارية ، فكانت الولايات المتحدة التي نمت توظيفاتها الخاصة الخارجية من ١١ر٥ مليار دولار عام ١٩٣٨ ، الى ١٤ عام ١٩٤٤ ، الى ٣٧ر٥ عام ١٩٥٨ ٠

ومع نمو حركة التحرر على نطاق واسع ، وتوجيه بعض ضرباتها للرساميل الاجنبية الموظفة في البلاد التي كانت مستعمرة أو تابعة ، أخذت القروض والمساعدات الحكومية تشكل جانبا أساسيا في مجموع التوظيفات الخارجية ٠ فاذا كانت توظيفات الولايات المتحدة الخاصة قد زادت بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨

(١) كالانتاي : التوظيفات الاجنبية في البلدان المتخلفة اقتصاديا ص ٥٤

مقدار ٢٤ مليار دولار ، فان التوظيفات الحكومية ، في الفترة المذكورة ، بلغت ١١٫٨ مليار دولار على شكل قروض ، و ٥٥٫٢ مليار دولار على شكل « مساعدات » (١) . كان هذا الشكل الذي نما كثيرا في المرحلة الثانية من أزمة الرأسمالية العامة ، وسيلة خطيرة في التوسع الاستعماري ، واحكام الطوق على البلدان الضعيفة التطور ، وجرها الى عجلة المشاريع الاستعمارية ، وادخالها في ستراتيجية الاستعمار الحربية . كما كان دليلا واضحا على تحول الجهاز الحكومي ، أكثر من أي وقت مضى ، الى أداة فعالة في خدمة الاحتكارات الخاصة . كانت الدولة تضمن لهذه الاحتكارات رساميلها المقرضة ، وتؤمن لها المداخيل الهامة .

د ـ وعلى الصعيد الداخلي ، تعرفت سورية في هذه المرحلة على أعظم حدث في تاريخها الطويل ، هو جلاء الجيوش الاجنبية عن أراضيها دون قيد أو شرط ، ودون ارتباط بأية معاهدة أو حلف ، بعد أن اعترف باستقلالها في نهاية المرحلة السابقة . وعادت البرجوازية الوطنية الى الحكم في أعقاب انتخابات عام ١٩٤٣ النيابية . وتم استلام المصالح المشتركة والتشريع اعتبارا من مطلع عام ١٩٤٤ . هذا الحدث العظيم ، وطد استقلال الوطن . ومركز السلطات كلها في يد البرجوازية الوطنية . وفتح الابواب واسعة أمام امكانية تحويل الاستقلال السياسي الى وسيلة تمكن الجماهير من أن تنعم بحرياتها الديموقراطية . وتساهم بشكل خلاق في بناء وطنها ، وتصنيعه وتقدمه . ولتقضي على مخلفات الماضي من تأخر ، وبؤس ، وجهل ، وتفرقة ، واستثمار أجنبي . ولتساهم مساهمة فعالة في معركة تحرير الاقطار العربية الاخرى التي ما زالت تعاني وطأة التحكم الاجنبي والاحتلال العسكري .

هـ ـ ونتيجة لظروف الحرب الملائمة ، فقد تمكنت البرجوازية من تطوير الجهاز الصناعي السابق نسبيا ، ومن تكديس رساميل وافرة استخدمتها عقب الحرب في تحديث رسمالها الثابت ، وفي تأسيس فروع صناعية هامة ، وتوسيع فروع أخرى على أسس حديثة . مما كان نقطة انطلاق هامة في حركة التصنيع التي توالت بوتائر واسعة حتى دخول سورية في الجمهورية العربية المتحدة . يضاف الى ذلك ادخال الآلة الى الزراعة بشكل واسع ، واعتماد أساليب حديثة في انتاجها ، مما زاد في انتاجيتها ، وساعد على تطور الصناعة التحويلية ذاتها .

و ـ ومن العوامل الهامة التي ساعدت ، على تطور الاقتصاد السوري ، في هذه المرحلة ، هو انهاء الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة بين سورية ولبنان طوال المرحلة الانتدابية ، وبعدها قليلا . مما ساعد على قيام الكيان

(١) المصدر ذاته ص ٢١٤

الاقتصادي السوري المستقل • وزاد في فعالية سياسة الحماية • كما ان السياسة التي انتهجها الحكم الوطني للحد من نفوذ الرسمال الاجنبي الفرنسي خاصة في مجال الاصدار والكريدي والنقل ، والكهرباء ، والريجي وغيرها ، ولحماية الانتاج الوطني ، ولمساعدة المؤسسات الوطنية الحديثة ، ساعدت كثيرا على توطيد اقتصادنا وتطويره •

ز — وفي هذه المرحلة ، تعرضت سورية لاعنف هجوم استعماري • لقد كانت سورية أول بلد متحرر في المنطقة ، لا يقيده أي قيد مع الدول الاستعمارية • وكانت أنشط بلد عربي مكافح في سبيل تحطيم قيود البلاد العربية الاخرى ، وفي سبيل اقامة وحدة عربية تحررية مكافحة ضد الاستعمار • كما كانت منارة للحرية والديموقراطية وحافزا لتشديد النضال بالنسبة الى كل عربي في أي قطر كان • وفضلا عن ذلك فان موقع سورية الهام في ستراتيجية السياسة الاستعمارية العدوانية ، ومركزها كممر للبترول العراقي وكمنبع مظنونة فيه كميات كبيرة منه ، كل ذلك جعل الاستعمار يبذل كل جهد ممكن من أجل تكبيل سورية بقيود استعمارية جديدة ، أو للحؤول دون الشعب وتمتعه بحقوقه الديموقراطية على أقل تقدير • وهذا ما يفسر معنى المؤامرات والمشاريع الاستعمارية العديدة ، ومعنى كثير من الانقلابات العسكرية والانظمة الديكتاتورية التي قامت خلال هذه المرحلة •

ح — وكان من أخطر المشاريع الاستعمارية التي كتب لها النجاح ، مؤقتا ، على سورية والعالم العربي ، هو انتزاع أرض فلسطين من أيدي العرب • وطرد أكثر من مليون عربي • واقامة دولة اسرائيل الصهيونية ، لتكون مخلب القط في تنفيذ المشاريع الاستعمارية ، ولتقطع الارض المشتركة بين المشرق العربي وبين مصر وبقية بلدان الشمال الافريقي العربية ، ولتبقى دائما نقطة تهديد لامن البلدان العربية المجاورة ، لتجبرها باستمرار على بذل أعظم مما تستطيعه طاقاتها المادية في سبيل اعداد جيش يستطيع رد العدوان عندما تريده أو يريده الاستعماريون • وبذلك كانت تجبر سورية وغيرها على انفاق أموال طائلة كان يمكن أن يستخدم الكثير منها في طرق انتاجية تقوي اقتصاديات البلاد وترفع مستوى شعبها المادي والثقافي •

ط — واذا كان هدف النضال الوطني الاول في المرحلة الانتدابية ، هو التحرر من الاحتلال الفرنسي ، وحيازة الاستقلال وتأمين الوحدة بين أجزاء الوطن الواحد ، فان هدف النضال الوطني أصبح في هذه المرحلة ، توطيد الاستقلال السياسي ، ورد المشاريع والاحلاف الاستعمارية ، والاطاحة بالحكومات العسكرية الديكتاتورية من أجل اقامة أنظمة ديموقراطية برلمانية ، والعمل على بناء الاستقلال الاقتصادي •

وقد لعب دورا قياديا في النضال الوطني ، في هذه المرحلة ، الحزب الوطني وليد الكتلة الوطنية ، وحزب الشعب ، والحزب الشيوعي ، وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض الضباط الوطنيين ، والتجمع القومي المنبثق عن تآلف بعض الاحزاب المذكورة حول ميثاق وطني ، قاد البلاد في الفترة الاخيرة من هذه المرحلة ، وهي أعمق فترة ديموقراطية عرفتها سورية في تاريخها ٠

وفي هذه المرحلة الاستقلالية اقترن نضال الجماهير الوطني ، أكثر من أي وقت مضى ، بنضال طبقي هدفه تصفية آثار العلاقات الاقطاعية الموروثة في الريف ، واقامة علاقات زراعية تصون كرامة الفلاح وتحفظ له حقوقه ٠ كما هدف في المجالات الاخرى الى الحد من استثمار الرسمال ، والى تنظيم العلاقات بين العمل والرسمال بصورة تؤمن للعمال بعض المكتسبات التي تسمح لهم بتحسين شروط العمل وتأمين بعض الحقوق ٠ وفي الوقت نفسه ، تبدى بوضوح أكثر ميل عناصر كثيرة من البرجوازية الوطنية وأجنحة عديدة من أحزابها الوطنية الى التفاهم مع الاستثمار والعمل على تقبل مشاريعه وأحلافه ، ضد المصلحة الوطنية ، وضد نضال الجماهير الوطني والنقابي ٠

اشكال ونطاق الحد من نشاط الرسمال الأجنبي في الاقتصاد السوري

لأول مرة منذ مئات السنين ، تحصل سورية على استقلالها السياسي في عام ١٩٤٣ ، ويتمتع الحكم الوطني فيها بسلطة الادارة والتشريع ، ثم ينشىء جيشه الوطني ، وينهي الاحتلال العسكري الأجنبي الى الأبد ·

لقد كان الاستقلال السياسي أهم مكسب ناله الشعب السوري بعد جهاده الطويل · ولكن هذا الكسب لم يكن غاية بنفسه ، بل كان وسيلة هامة تفتح الطريق واسعا امام تطوير البلاد ، ودفعها في سبيل التقدم والازدهار · بيد أن هذه الوسيلة ، على أهميتها ، تبقى محدودة الفعالية ، مادام الرسمال الأجنبي مسيطرا على أعنة الحياة الاقتصادية · كما انه لابد لهذه السيطرة ، اذا ما استمرت وعززت ، من ان تشمل الحياة السياسية ايضا ، وبذلك تحول الاستقلال السياسي الى مجرد الفاظ خاوية ، ويعود التحكم الاستعماري السابق ولكن في ثوب جديد ·

هذه الحقيقة الموضوعية وضعت أمام الشعب السوري مهمة كبيرة ، مهمة تخليص سورية من السيطرة الاجنبية الاقتصادية ، وبناء اقتصاد وطني متطور ، يدعم استقلالها السياسي ، ويساعدها على تحقيق واجباتها نحو الاقطار العربية الشقيقة ، وفي معركة التحرر العامة ضد الاستعمار ومشاريعه ·

وكانت الظروف الخارجية والداخلية التي تعيشها سورية آنذاك مساعدة على تحقيق تلك المهمة الى حد بعيد ، لو ان البرجوازية الوطنية القائمة على رأس الحكم تجاوبت كل التجاوب مع مطالب الشعب ، واستخدمت الحكم وسيلة فعالة لبلوغ ذلك الهدف ·

فعلى الصعيد الخارجي ادى انهيار الفاشية عسكريا الى اضعاف جبهة الامبريالية ، وتقوية قوى الديموقراطية والاشتراكية في العالم · كما ان ضرب الامبريالية في أضعف نقاطها في اوروبا وآسيا ، ادى الى انسلاخ بلدان عديدة من نطاق النظام الرأسمالي ، وتكوينها مع الاتحاد السوفيتي ، المعسكر

الاشتراكي • وهو أمر وجه للامبريالية ضربة موجعة اخرى • الى جانب هذا ، رافق دخول الرأسمالية في المرحلة الثانية من أزمتها العامة انطلاق جبار لحركة التحرر الوطني في مختلف انحاء آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، نتج عنها تحرر كثير من المستعمرات والبلاد التابعة ، وتحولها من احتياطي للدول الاستعمارية الى احتياطي لقوى الحرية والديموقراطية في العالم •

وكثيرا ما كانت بلدان الديموقراطية الشعبية التي انتهجت سياسة حازمة ضد الرسمال الأجنبي ومواقع الاستعمار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيها ، مثالا حيا أمام جميع الشعوب الناهضة الحديثة ، يدل على طريق التحرر والبناء والتقدم • كما وجدت هذه الشعوب في المعسكر الاشتراكي ، وفي تطوره الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري المتعاظم ، خير معين لها على ان تكون سياستها التحررية أكثر حزما ، ومقاومتها لمختلف المشاريع الاستعمارية اكثر عنادا وثباتا ، وعلى ان تبني اقتصادها بعيدا عن وساطة الدول الرأسمالية ، وبمعونة الدول الاشتراكية •

واذا كان الامبرياليون في المرحلة الأولى من أزمة الرأسمالية العامة صادفوا بعض الثورات هنا وهناك ، وعانوا بعض الصعوبات امام نهوض الحركة التحررية ، واستطاعوا بالقوة أو المناورة ، سحق الثورات ، وضرب وحدةالقوى احيانا كثيرة ، فانهم ، في المرحلة الثانية من هذه الأزمة أصبحوا امام نهوض تحرري عارم ، وغدوا عاجزين ، امام تبدل نسبة القوى على الصعيد العالمي في صالح قوى الحرية والديموقراطية والاشتراكية ، عن سحق حركات الشعوب التحررية ، واصبحوا مضطرين بالتالي ، الى التنازل امام مطالبها •

بيد ان الامبرياليين الذين اصبحوا يعيشون في ظروف جديدة ، سرعان ما أخذوا يعملون على تبديل وسائل عملهم ، وانتهاج طرق جديدة تنبذ الشكل الاستعماري السابق لتحافظ على جوهره • كما ان ضعف مواقع الرأسمالية العالمية ، وتوطد النظام الاشتراكي ، وتعاظم نفوذ الاشتراكية ، دفع الاستعمار الى دعوة البرجوازية الوطنية الى التفكير في وحدة المصير ، والى قامة نوع من التعاون والعمل المشترك ، ضد مصالح الجماهير الشعبية ، او على الأقل من أجل عزل الجماهير وابعادها عن حلبة النضال السياسي • هذه الدعوة لقيت اذنا صاغية عند بعض أجنحة هذه البرجوازية مما اضطرها ، في ظروف ضعفها وتعاظم كفاح الجماهير ، الى المناورة ، والخداع ، أحيانا ، والى التآمر احيانا أخرى ، او الى القيام في أحسن الأحوال ، بدور الكابح لنضال الجماهيرالتقدمي • وفي هذا العامل نجد سر محدودية وبطء التدابير التي اتخذت ضد مواقع الاستعمار الاقتصادية ، احيانا ، وسبب توطيد وتوسيع هذه المواقع ، احيانا

أخرى . كما قد تعمد البرجوازية أحيانا ، في ظروف التنافس الاستعماري العنيف ، الى الحد من نشاط رسمال أجنبي معين في صالح رسمال أجنبي آخر .

أما على الصعيد الداخلي ، فقد حظيت البرجوازية الوطنية بالسلطة السياسية والادارية والتشريعية دون ان تحد من هذه السلطات أية معاهدة أو قيد استعمار .

لم يعد لنظام الانتداب السابق وجود في سوريه ، وهذا يعني التحرر من كل عبء فرضه نظام الانتداب بما فيه المادة ١١ التي فتحت ابواب البلاد امام رساميل وسلع بلدان عصبة الامم وامريكا . كما لم يعد هنالك شخص يقال له المفوض السامي جمع السلطات كلها بين يديه ، وحول جهاز الادارة والتشريع الى أداة في صالح الرسمال الأجنبي ، وانتهج سياسة اقتصادية وجمركية تعرقل نمو الرسمال الوطني ، وتؤخر تطور البلاد الصناعي ، وتوطد بقايا العلاقات الاقطاعية في الريف . لقد غدت البرجوازية متربعة على مقاعد الحكم ، ومتمتعة بجميع الامكانيات التي تحد من نشاط الرسمال الأجنبي ، او تصفيته اذا ارادت . والى جانب التمتع بسلطات الحكم الكاملة كانت البرجوازية الوطنية تنعم بتأييد الجماهير الشعبية في معركتها ضد الاستعمار ، ومن اجل تصفية كل أثر من آثاره .

هذه الظروف الداخلية والخارجية أوجدت كل الامكانيات امام سورية لتتخلص من سيطرة الرسمال الأجنبي على اقتصادها . الا ان البرجوازية الوطنية لم تستخدم كل هذه الامكانيات ، ولم تذهب بعيدا في الحد من نشاط هذا الرسمال ، كما ظلت وتيرات هذا الحد ضعيفة الى حد غير قليل .

فما هي اشكال ونطاق الحد من نشاط الرسمال الأجنبي في الاقتصاد السوري ، في الفترة المبحوث عنها ؟

قبل الدخول في هذا البحث يستحسن اعطاء صورة موجزة عن مدى تغلغل هذا الرسمال وفروع تغلغله ، وهويته . وليس لدينا في هذا المجال غير دراسة قام بها السيد عادل فرعون عام ١٩٥٢(١) . هذه الدراسة لا تعطينا غير لوحة موجزة ولكنها واضحة على كل حال . كما لابد من الاشارة الى حركة الرساميل الأجنبية خلال المرحلة المذكورة . فبعض الرساميل خرجت من البلاد او من دائرة الرسمال الأجنبي ، قبل الدراسة المذكورة او بعدها ، وبعضها دخلت هذه الدائرة قبل قليل ، او بعدها .

---

(١) كوميرس دولوفان عدد ٢٨/٥/٩٢٥ .

الشركات الأجنبية في سورية

الهويــة	العــــدد	الرســـمال	
لبنانية	٩٨	٤٨ر٢٩٣ر٣٤٥	ليرة لبنانية
انكليزية	٢٧	٥٤ر٠٢٠ر٦٠٠	جنيه إسترليني
افرنسية	٢٦	٤ر٧٣٩ر٩٦٠ر٥٠٠	فرنك فرنسي
فلسطينية	٧	٢ر٢٦٩ر ٠٠	ليرة فلسطينية
فلسطينية	١	٣٠٠ر٠٠٠	ليرة لبنانية
مصرية	٧	٨١٥ر٥٥٠	جنيها مصريا
اميركية	٦	٦٣١ر٥٩٩ر٥٣٠	دولارا
سويسرية	٣	٧٧ر٠٠٠ر٠٠٠	فرنكسويسري
أردنية	٤	١٤٥ر٠٠٠	دينار اردني
عراقيــة	٣	١ر٠١٠ر١٠٠	دينار عراقي
بلجيكية	٢	٦٥٣ر٣٣٣ر٣٠٠	فرنك بلجيكي
هندية	٢	١٠٥ر٠٠٠	جنيه انكليزي
ايتالية	٢	٥ر٠٦٢ر٨٢٥ر٥٠٤	لــير
هولاندية	١	١ر٠٠٠ر٠٠٠	غيلدرز
بانامية	١	٩٠ر٥٠٠	دولار
دانيماركية	١	؟	
سعودية	١	؟	

هذه اللوحة تظهر الملاحظات التالية :

١ : ـ الرسمال الفرنسي ، والرسمال الانكليزي يتنافسان حول المقام الأول في عدد الشركات الاستعمارية ٠

٢ : ـ مايزال الرسمال الاجنبي العائد للبلدان الاستعمارية كانكلترا وفرانسا ، والولايات المتحدة ، وغيرها يحتل الدرجة الأولى في اقتصاد سورية من حيث مجموع الرسمال الموظف ٠

٣ : ـ مايزال الرسمال العربي الموظف في سورية ضعيفا بالنسبة الى الرسمال الأجنبي ٠ كما تحتل الرساميل اللبنانية الدرجة الأولى في هـــذا الرسمال ، والفلسطينية ، فالعراقية فالمصرية ٠

ثم يعمد السيد فرعون الى تبيان الفروع التي اتجهت اليها هذه الرساميل المختلفة في اقتصادية سورية ، وهو امر تظهره اللوحات التالية :

الرسمال الانكليزي

ميدان النشاط	العدد	الرساميل (بالجنيهات الاسترلينية)
بترول	٥	١٩ر٩١٠ر١٠٠
تجارة التبغ	١	١٥ر٠٠٠ر٠٠٠
ضمان	٥	١٤ر٢٢٧ر٥٠٠
نقل وسياحة	٣	١ر٦٦٠ر٠٠٠
مؤسسات	٢	١ر١٠٠ر٠٠٠
عمليات مصرفية	١	١ر١٠٠ر٠٠٠
تجارة شوكولاته	١	١٠٠ر٠٠٠
تجارة مختلفة	٣	٩٨٥ر٠٠٠
استيراد وتصدير	١	٣٠ر٠٠٠
ملاحة	٢	١٥ر٠٠٠
تجارة منتجات صيدلية	١	١٣ر٠٠٠
تجارة خيطان	١	١٠ر٠٠٠
طيران	١	غير معروف
المجموع	٢٧	٥٤ر٠٥٠ر٦٠٠

الرسمال الأميركي (بالدولارات)

بترول	٢	٦٠٣ر٠٠٠ر٠٠٠
طيران	١	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
تجارة مكنات خياطة	١	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
طيران	١	؟
تجارة	١	٨ر٥٩٩ر٥٤٠
المجموع	٦	٦٣١ر٥٩٩ر٥٤٠

الرسمال الفرنسي

ميدان النشاط	العدد	الرسمال
مصارف	٥	١ر٦٦٨ر٠٠٠ر٠٠٠
الهواء السائل	١	١ر٥٤٦ر٠٨٠ر٠٠٠
ضمان	٦	٨٦٨ر٦٧٢ر٠٠٠
مؤسسات	٣	٢٩٠ر٧٥٠ر٠٠٠
كهرباء حلب	١	٥٤ر٠٠٠ر٠٠٠
خطوط حديد	٢	٢١٠ر٠٠٠ر٠٠٠
تجارة برادات	١	٤٧ر٥٥٠ر٠٠٠
تجارة مختلفة	٢	٢٨ر٠٠٠ر٠٠٠
اسفلت وتحري عن البترول	١	٢٢ر٤٠٠ر٠٠٠
المنارات	١	٣ر٠٠٠ر٠٠٠
صناعة وتجارة	١	١ر٥٠٠ر٠٠٠
الطيران	٢	؟
المجموع	٢٦	٤ر٧٣٩ر٩٦٠ر٥٠٠

الرسمال البلجيكي (بالفرنكات البلجيكية)(١)

شركة كهرباء وترام دمشق (قبل التأميم)	١	٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠
شركة الخطوط الحديدية	١	٦١٣ر٣٣٣ر٣٠٠

الرسمال السويسري (بالفرنكات السويسرية)

شركات مختلفة	٥	٧٧ر٠٠٠ر٠٠٠

الرسمال الايتالي (لير)

ضمان	٢	٥ر٠٦٢ر٨٢٥ر٥٠٤

الرسمال الهولاندي

طيران	١	؟

الرسمال البانامي (بالدولارات)

في الخدمات العامة	١	٩٠ر٥٠٠

الرسمال الهندي (بالجنيه الاسترليني)

تجارة	٢	١٠٥ر٠٠٠

(١) الشركتان المذكورتان يتشابك فيهما الرسمال الفرنسي والبلجيكي (المؤلف) .

الرسمال اللبناني

ميدان النشاط	العـــدد	الرسمال (ليرة لبنانية)
تجارة عامـة	٣٠	٢٧ر٦٢٢ر٦٣٧
شركات بيع المنتجات الاستعمارية	٢	٤ر٠٥٢ر٥٠٠
استيراد وتصدير	٣	٣ر٩٧٩ر٠٠٠
مـــواد بنـــاء	٧	١ر٨١٨ر٦٦٣
ســـــينما	١	١ر٨٠٠ر٠٠٠
مؤسســـــات	٢	١ر٧٠٠ر٠٠٠
اعمال مصرفية	٢	١ر٥٠٠ر٠٠٠
تجارة النسيج	١٥	١ر٤١٥ر٠٠٠
تجارة زيوت معدنية	٢	١ر١٠٠ر٠٠٠
وكالة ملاحة	٢	١٠٠ر٠٠٠
تقطـــــير	١	١٠٠ر٠٠٠
تجارة مواد كهربائية	١٠	٧٥١ر٠٠٠
تجارة جلود ومواد دباغة	٥	٥٣١ر٠٠٠
نقليـــــات	٤	٥١٠ر٠٠٠
طـــيران	١	٥٠٠ر٠٠٠
ترانزيت وكومسيون	٣	٣٢٢ر٠٠٠
تجارة مواد صيدلانية	٣	٢١٦ر٥٥٤
تجارة بذور	١	٢٠٠ر٠٠٠
تجارة زجاج	٢	٧٥ر٠٠٠
المجمـوع	٩٦	٤٨ر٢٩٣ر٣٤٥
ويضاف الى هذه **الرسامیل** شـــركة قبرصية تعمـل في التجـــــارة العــــامة	١	١٥ر٠٠٠
وشركة قبرصية اخرى تعمل في الضمـــــان	١	١٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني

الرسمال الفلسطيني (بالجنيهات الفلسطينية)

ميدان النشاط	العدد	الرسمال	
مصارف	٢	٢ر١٠٠ر٠٠٠	
ضمان	١	١٢٥ر٠٠٠	
تجارة	٢	٢٨ر٠٠٠	
سفريات	١	١٠ر٠٠٠	
محاسبة	١	٦ر٠٠٠	
المجموع	٧	٢ر٢٦٩ر٠٠٠	
؟	١	٣٠٠ر٠٠٠	ليرة لبنانية

الرسمال العراقي (بالدنانير العراقية)

مصرف	١	١ر٠٠٠ر٠٠٠
نقل	١	١٠ر٦٠٠
طيران	١	؟
المجموع	٣	١ر٠١٠ر٦٠٠

الرسمال المصري (بالجنيهات المصرية)

ضمان	٢	٥٠٠ر٠٠٠
تجارة عامة	٢	١٠٥ر٠٠٠
بترول	١	١٠٠ر٠٠٠
سفريات	١	١٠٠ر٠٠٠
تصدير واستيراد	١	١٠ر٥٠٠
المجموع	٧	٨١٥ر٥٠٠

الرسمال الاردني (بالدنانير الاردنية)

مؤسسات	٢	١٢٥ر٠٠٠
تجارة عامة	١	٢٠ر٠٠٠
طيران	١	؟
المجموع	٤	١٤٥٠٠٠

الرسمال السعودي

طيران	١	؟

من قائمة الرساميل والشركات الانكليزية نتبين أن التمركز كان قبل كل شيء في البترول ثم في التبغ والضمان ، ثم في النقل والمصارف الى ماهنالك من فعاليات مختلفة · في حين كان تمركز الرسمال الأميركي يقتصر على البترول في الدرجة الاولى ، فالطيران ، ومن ثم في بعض الاعمال التجارية · أما الرسمال الفرنسي ، فقد بقي متمركزا في البنوك والضمان والهواء السائل ، ثم في السكك والكهرباء ، ثم في بعض المؤسسات التجارية والصناعية الأخرى ، والطيران ·

وقد حاول الرسمال العربي التغلغل في ميدان البنوك والضمان والطيران بشكل ملحوظ ، ولكن مجال تغلغله كان محدودا لضعف الامكانيات المادية · أما الرسمال اللبناني فقد كان كبيرا نسبيا ، وموزعا في فروع كثيرة ، وذلك بسبب التكامل الاقتصادي بين البلدين ، والوحدة الاقتصادية ، التي عاشت بينهما زمنا طويلا · في حين نرى ان رساميل الدول الأخرى ، كالهند ،وايتاليا، والدانمارك ، وغيرها ، بقيت ضئيلة الأهمية ، ومقتصرة على مجالات محدودة جدا ·

• • •

ما هي التدابير التي اتخذت للحد من نشاط الرسمال الأجنبي وما هي حدودها ؟

فيما يلي بعض التدابير المباشرة وغير المباشرة التي كان لها أثرها في الحد من حرية الرسمال الأجنبي :

أ ــ استلام المصالح المشتركة

لم يكد الوطنيون يستلمون الحكم ، اثر انتخابات تموز عام ٩٤٣ ، حتى قاموا بمفاوضات مع الجانب الفرنسي لاستلام المصالح التي تديرها السلطات الفرنسية باسم سورية · وقد انتهت هذه المفاوضات الى اتفاق ٢٢/١٢/٩٤٣ القاضي بنقل المصالح المشتركة الى الدولتين السورية واللبنانية ، مع حق التشريع والادارة ، وذلك اعتبارا من اول عام ١٩٤٤ · كان هذا الاتفاق الشامل اساسا لاتفاقات متعددة تختلف باختلاف نوع المصلحة التي يراد تسليمها · وقد تم تسليم جميع المصالح خلال ستة شهور تقريبا · كان آخرها تسليم رقابة السكك الحديدية والموانىء ، في ٥/٦/٤٤ · وفي هذا اليوم بالذات صدر البلاغ المشترك عن الجانب الوطني والفرنسي يعلن عن اتفاق الطرفين الكامل حول نقل المصالح ، وعن الاستلام الفعلي لها من قبل الحكومتين الوطنيتين في سوريا ولبنان · ولم يبق امام الوطنيين غير استلام الجيش الذي تم فيما بعد في ظروف غير اعتيادية ·

أما أهمية هذه المصالح بالنسبة الى سيادة سورية واستقلالها والاشراف على الرسمال الاجنبي ، فنتبينها من مجرد ذكر أهم هذه المصالح التي زادت

على العشرين مصلحة : كمصلحة المعادن والمطاط ، ومصلحة مراقبة السيارات والارصاد الجوية ، ومصلحة الشئون الاقتصادية للمصالح المشتركة ،ومصلحة الشؤون المالية للمصالح المشتركة ، ومصلحة البارود والمفرقعات ، ومصلحة العشائر ، ومصلحة اموال مكتب القطع ، ومصلحة الصيدلة ، ومصلحة المراقبة العامة للبرق والبريد ، ومصلحة رقابة السكك الحديدية والموانىء ، ومصلحة الشركات ذوات الامتياز ، ومصلحة الجمارك ، ومصلحة مراقبة حصر الدخان ، ومصلحة المنارات ... كان من جراء هذا الاستلام ان اصبحت هذه الشركات الاحتكارية خاضعة لرقابة السلطات الوطنية المباشرة . وانتقل جهاز الحكم من اداة لخدمتها الى أداة مراقبة واشراف في غير صالحها على العموم . وحيل الى الأبد بين الشركات الاحتكارية الاستعمارية وبين اموال المصالح المشتركة .فلم تعد هذه الأموال تذهب الى هذه الشركات لمساعدتها على استثمار الشعب ، كما كان يحدث من قبل ، بل أصبحت تذهب الى موازنتي البلدين لخدمة الشعبين . هذا مع العلم أن عقود « الامتيازات » التي كانت تفرض على الشعب بجرة قلم وتكبله بقيودها الاستثمارية الاستعبادية مدة طويلة من الزمن ، أصبحت تقريبا من ذكريات الماضي . ولم تعد تظهر عقود مماثلة الا في ظل الأحكام الديكتاتورية التي نتجت عن بعض الانقلابات العسكرية . كما ان استلام مصلحة الجمارك ، وحق التشريع جعل سورية تضع السياسةالجمركية الملائمة الى حد بعيد لمصلحة اقتصادها ، لا لمصالح المؤسسات الاستعمارية الأجنبية ورساميلها ، كما كان الأمر من قبل .

هكذا كان استلام حق التشريع والادارة والمصالح المشتركة حجر الأساس في استكمال السيادة الوطنية ، وفي احتفاظ الاستقلال السياسي بجوهره التحرري .

ب ـ الغاء المحاكم المختلطة

هذه المحاكم التي تطلب وجودها الرسمال الأجنبي ، ولاسيما الفرنسي ، لاحكام سيطرته الاقتصادية ، وتوطيد استثماره العنيف والتي بقيت تعمل في صالح هذا الرسمال ربع قرن ، فقدت مبررات وجودها بالغاء الانتداب ، وقيام الحكم الوطني ، اثر اعلان الاستقلال واعتراف الدول به ، وانهاء قضية الاحتلال العسكري . وهكذا تقرر الغاؤها عام ١٩٤٦. فانتهى عهد الامتيازات الأجنبية الذي عاشته سورية ابان الحكم التركي ، وعهد المحاكم المختلطة الذي كان بمثابة وليد لتلك الامتيازات ،طوال المرحلةالانتدابية وبعدها بقليل . وبذلك استكمل القضاء الوطني سيادته ، واصبح صاحب الحق في الفصل في جميع الأمور العائدة للأجانب .

ج ـ قانون العمل

ظلت العلاقات بين أرباب العمل والعمال غير خاضعة لأي

تشريع كان يحدد حقوق وواجبات كل من الطرفين ، طوال الفترة الانتدابية . فلم يصدر عن المفوضية الا القرار ٢٣٣٠ عام ١٩٣٠ لتنظيم عمل الأطفال في المؤسسات . وكان انعدام مثل هذا التنظيم يعني اطلاق العنان امام الرسمال الأجنبي ، بشكل خاص ، لاستثمار قوة العمل الى أبعد الحدود . كان الرسمال الأجنبي يحارب تنظيم العمال ، ويرفض الاعتراف بالنقابات العمالية ، ويستخدم سلاح الفصل من العمل ، ضد كل مناضل نقابي يعمل من اجل توحيد قوى العمال ، ورفع مستوى وعيهم السياسي والنقابي للحد من استثمار ذلك الرسمال . كما كان حق الاضراب ممنوعا على العمال تحت طائلة العقوبات المختلفة . ولم يكن تحديد الأجور وساعات العمل وشروط العمل الأخرى لتخرج عن نطاق قانون العرض والطلب ، في ظل العلاقات المتباينة بين عامل ضعيف ، محروم من كل حق ، وبين رب عمل ، يدعم استثماره جهاز السلطة بأشكال مختلفة . ورغم نضال العمال ، والقوى التقدمية الأخرى من أجل سن قانون للعمل يحفظ للطبقة العاملة بعض حقوقها ، لم تتمكن هذهالقوى من تحقيق هذا المطلب الهام .

ولما اضطرت السلطات الوطنية السورية ، في حزيران عام ١٩٤٦ الى اصدار قانون العمل ، تحت ضغط نضال الجماهير العمالية السورية والقوى التقدمية الأخرى ، وتحت تأثير النهوض العارم للطبقة العاملة العالمية وقوى التحرر في العالم ، حاولت المؤسسات مقاومة تطبيقه ، والتهرب من احكامه . لقد كان هذا القانون ، رغم جميع نقائصه خطوة هامة في تحديد العلاقات بين العمل والرسمال . فاعترف للعمال بحق تأليف النقابات ، وبالعمل النقابي، وبحق الاضراب ضمن حدود معينة ، ونص على حد أدنى للاجور ، وعلى ساعات العمل اليومية ، والعطلة الاسبوعية ، والاجازة السنوية المأجورة ، واجور بعض الأعياد ، وتعويض التسريح التعسفي وتعويض طوارىء العمل والأمراض المهنية ، والاجازة المرضية الى ما هنالك . هذه الحقوق التياكتسبها العمال بفضل نضالهم ، تحولت الى عقبات تحد من استثمار الرسمالسواء منه الأجنبي او الوطني ، وتحرمه من بعض أرباحه . وتخفف من مختلف اشكال ضغطه عليهم .

د ـ تحرير النقد السوري من السيطرة الأجنبية

لقد فرض الاستعمار على سورية ربط نقدها بالفرنك الفرنسي ، ومنح البنك السوري امتياز اصدار النقد السوري،وحددلنا شروط الاصداروالتغطية ومكان وجودها ، بشكل لاينسجم مع مصلحة الشعب السوري واقتصاده . وقد تحملت سورية من جراء ذلك كثيرا منالأضرار التيرأينا بعضها فيماسبق.

كان لابد للاستقلال السياسي من استقلال نقدي ، يكون عونا للاقتصاد

الناشىء ، وعاملا هاما في تطويره • وقد تم لسورية تحقيق ذلك في هذه المرحلة • فلم يأت عام ١٩٥٦ حتى أمكن تحرير اصدارنا من سلطة البنك السوري، واصبح لسورية بنكها المركزي المتمتع بحق الاصدار ، كما سبق ان تحقق استقلال الليرة السورية عن الفرنك ، وصفيت قضية التغطية النقدية التي كانت في خزانة فرانسا •

هذا الحدث الهام مر بالأدوار التالية :

فيما مضى تحدثنا عن الاتفاق المالي الفرنسي الانكليزي عام ١٩٤١ الذي قضى بتحديد سعر الجنيه بمقدار ١٧٦ر٢٥ فرنكا فرنسيا ، و ٨٨٣ر١٢٥ قرشا سوريا ، وكيف ان هذا الاتفاق عدل باتفاق ٢٥ ك٢ عام ١٩٤٤ ، نتيجة هبوط قيمة الفرنك • فقضى الاتفاق الجديد بتحديد قيمة الجنيه بـ ٢٠٠ فرنك فرنسي، في حين بقيت قيمة الجنيه بالليرات السورية كما كانت في السابق (٨٨٣ر١٢٥ قرشا سوريا) • اي اصبحت الليرة السورية تساوي ، لأول مرة في تاريخها مبلغ ٢٢ر٦٥ فرنكا فرنسيا • وقضى هذا الاتفاق بعودة سورية الى كتلة الفرنك ولكن على اساس الاستقلال عن تقلباته • ولهذا تعهدت فرانسا بتعويض كل خسارة تصيب التغطية السورية ناشئة عن تخفيض قيمة الفرنك ، مما يعيد قيمتها الى ما كانت تساويه من الجنيهات الاسترلينية قبل التخفيض •

فلما انخفضت قيمة الفرنك في ٩٤٥/١٢/٢٥ ، اصبحت قيمة الليرة السورية تعادل ٥٤ فرنكا • واضطرت فرانسا الى اضافة ١٦ر٥ مليار فرنك على تغطية النقد السوري للمحافظة على القيمة السابقة لهذه التغطية بالنسبة الى الجنيهات الانكليزية •

ان ضخامة هذا التعويض وعدم ثقة فرانسا بفرنكها الذي سيضطرها هبوط قيمته الى دفع مبالغ أخرى ، دفعها الى التنكر لاتفاق عام ٩٤٤ ، وادعائها ان الإتفاق على التعويض لا يسري مفعوله الا مرة واحدة • وكان هذا التنكر اساسا لمباحثات باريس في تشرين الأول عام ١٩٤٧ ، التي لم تسفر عن اتفاق • فعمدت فرانسا اخيرا الى انذار كل من سوريا ولبنان ، على شكل اولتيماتوم ، بقبول المشروع الذي تقدمه فرانسا او برفضه • وحددت مدة لذلك تنتهي في ٩٤٨/١/٣١ • رفضت سورية المشروع لعدم تأمينه استقلال النقد السوري ، في حين قبله لبنان وعقد اتفاقية مع فرانسا على أساسه • فانفصل النقدان نهائيا ، واصبح لكل من البلدين سياسته النقدية الخاصة • ولم يلبث البنك السوري ، والحكومة اللبنانية ، بوحي من السلطات الفرنسية ، أن عمدا الى تدبير خطير ، كانت فرانسا تأمل منه ان تخضع سورية لمشيئة الرسمال الأجنبي • فأعلن المصرف السوري في لبنان ، ان الليرة السورية فقدت قوتها



الابرائية فيه ، وأن على حاملها ان يسرع الى تبديلها خلال ثماني ساعات فقط. فانتشرت الفوضى ، وعم الذعر ، وهرع الناس من كل صوب الى المراكز المعينة للتخلص من الليرة السورية . ورافق ذلك حملة من الدعاية الماهرة لضعضعة الثقة بالنقد السوري ، ومن ثم لخلق المشاكل الجدية امام السلطات السورية لاجبارها على الركوع . الا ان سورية تلقت الصدمة برباطة جأش . وتبين للشعب حقيقة المناورة الاستعمارية فزاد في دعم الحكومة في موقفها الدفاعي . واعلمت الحكومة المصرف السوري انها قررت المحافظة على ثبات قيمة نقدها مهما اختلفت قيمة الفرنك ، وانها ستؤدي فروق التغطية باصدار سندات على الخزينـــة السورية بلا فائدة تضاف الى التغطية . واعلنت عن رغبتها هذه امام صندوق النقد الدولي ، وانها ماضية في التمسك بتعهداتها .

تغلبت سوريا على العاصفة ، واستقرت قيمة نقدها . ولم تلبث ان دخلت في مفاوضات مع فرانسا لتصفية العلاقات المالية بين الطرفين . وانتهت المباحثات الى اتفاق التصفية في ٧/٢/٤٩ .

كانت موجودات سورية من التغطية بالفرنكات قد بلغت قرابة ١٠٢٠٤ ملايين فرنك في ٢٤/١/٩٤٨ . فقسم هذا المبلغ الى قسمين . القسم الأول ، والبالغ ٧٠١٥ مليون فرنك ، كفلت الحكومة الفرنسية ثبات قيمته بالنسبة الى الجنيه الاسترليني خلال فترة قدرها عشر سنوات ، ابتداء من ك٢ عام ١٩٤٩. كما اتفق على تسليم هذا المبلغ لسورية ، على دفعات عددها ١٤ ، فترة كل منها ستة اشهر ، وتنتهي عام ١٩٥٥ .

أما القسم الثاني وقدره ٣١٨٩ مليون فرنك فلم يكن خاضعا للضمان . وقد استخدم لتسديد ديون فرانسا على سورية ، لقاء املاكها القائمة في سورية. وجعل لما تبقى حساب خاص يمكن استخدامه لشراء قطع اجنبي بالسعر الرسمي للفرنك ، او لشراء سلع من كتلة الفرنك .

أما قضية الاوراق النقدية السورية التي جمعت في لبنان ، اثر اعلان البنك السوري ، وفقد الليرة السورية فيه قوتها الابرائية ، والتي بلغت ٦ر٤٤ مليون ليرة ، فقد تم الاتفاق بين الجانب السوري واللبناني ، في شباط ١٩٥٢ ، على ايجاد حل لها . فتستلم سورية الأوراق النقدية المذكورة لقاء حوالة قدرها ٤ مليارات فرنك فرنسي . هذه الحوالة تسمح بنقل المبلغ المذكور من حساب سورية ، في صندوق فرانسا وفقا لاتفاق التصفية السابق، الى حساب لبنان(١) .

هكذا خرجت الليرة السورية نهائيا من كتلة الفرنك ، وصفيت العلاقات

---

(١) الدكتور عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٥٠ .

المالية بين سورية وفرانسا ولبنان ، واصبحت سورية حرة في تعديل انظمة قطعها .

ان استقلال سورية النقدي ، وتحديد قيمة النقد بالذهب ، بالنسبة الى النقود الأجنبية الأخرى وضع امام البلاد مهمة تنظيم امور النقد ، وانهاء امتياز البنك السوري في الاصدار ، وايجاد المؤسسات الضرورية لذلك .

ففي آذر عام ١٩٥٠ صدر المرسوم التشريعي رقم ٧٦ الذي جمع ما سبق صدوره من نصوص متعلقة بالنقد ، ونسق احكامها ، واصدرها في قانون نقدي جديد . وقد نص على حق الدولة وحدهـا في اصدار الورق النقدي والمعدني . اما الورقي فيصدر عن طريق بنك وطني للاصدار ، يعمل على تأسيسه فيمابعد . في حين خول المرسوم المذكور الحكومة باصدار النقد المعدني مباشرة من قبل وزارة المالية . كما قضى المرسوم ، في مجال الاصدار ، بانتهاج قواعد جديدة اكثر مرونة من قبل وحدد شروط لجوء الدولة الى مؤسسة الاصدار الوطنية من أجل تطوير الاقتصاد عن طريق تمويل مشـــاريع الدولة او ضمـان قروض المؤسسات الوطنية الكبرى من المؤسسة المذكورة .

ولكن النقائص التي تبدت في هذا المرسوم ، لم تلبث ان دفعت الى اجراء تعديلات اخرى ، اوسع واعمق انعكست في اصدا ر المرسوم التشريعي رقم ٨٧ في ١٩٥٣/٣/٢٨ الذي جهز سوريا بنظام نقدي ومصرفي مترابط . فقضى : ١) : ـ بتأسيس « مجلس النقد والتسليف » الذي يعمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الوطن ، وينسق فعاليتها ليحقق تنمية السوق النقـدية والمالية وينظمها وفق حاجات الاقتصاد الوطني ، وتثبيت النقد السوري ،وتأمين تحويله الى العملات الأخرى ، وتوسيع امكانيات التوظيفوزيادة الدخل الوطني . ومن أجل ذلك ، يتولى المجلس المذكور ادارة مصرف سورية المركـزي وادارة الصندوق النقدي ، ويراقب مهنة الصرافة ويوجه فعاليتها ، ويجري جميـع التحريات والدراسات اللازمة لاداء مهمته ، ويقوم بمهمـة مشاور الحكومـة المالي ... كما قضى ٢) : ـ بايجاد نظام جديد للنقد ، تبنى بعض مـــواد النصوص التشريعية النقدية السابقة ، واضاف نصوصا جديدة لم تكن من قبل . هذا النظام اعتبر الليرة السورية الوحدة القياسية للنقد السوري . وقسمها الى مائة قرش سوري ، وجعلها معادلة لـ ٤٠٥ر٥١٢ ميلغرامًمن الذهب . وجعل اصدار النقد امتيازا محصورا بالدولة ، عن طريقمصرفسورية المركزي فيما يتعلق باصدار الأوراق النقدية ، وعن طريق الدولة مباشرة فيما يتعلق باصدار النقد الذهبي والقطع النقدية الصغيرة . ثم عرف الأوراق النقدية ، وحدد شروط اصدارها وتداولها وسحبها وتغطيتها ، كما حدد شروط صك النقود الذهبية والنقود المعدنية الصغيرة . ونظم مؤسسة « الصندوق النقدي» .

كما قضى ٣ : ـ بتأسيس مصرف سورية المركزي ، الذي اعتبر مؤسسة عامة مستقلة تحت رقابة الدولة وضمانتها • وتكتتب الدولة بكامل رأسماله • وهو يمارس ، لحساب الدولة امتياز اصدار الأوراق النقدية ، ويكون عميل الحكومة المالي ، ويتولى بصورة عامة سائر الأعمال المالية المتعلقة بالقروض التي تصدرها الدولة او تكفلها ، ويساهم في مفاوضات القروض، والاستقراضات الخارجية المعقودة لحساب الدولة • ويمثلها في المفاوضات المذكورة ضمن الشروط التي يحددها وزير المالية • ويساعد الدولة في علاقاتها مع المنظمات المالية ، ذات الطابع الدولي المحدثة لتشجيع التعاون الدولي في الشئون النقدية والمصرفية والمالية •

كما يتولى المصرف المذكور ادارة مكتب القطع لحساب الدولة ، وينظم ويدير لحساب الدولة صندوق الودائع والتأمينات ، وصندوق التوفير والتقاعد •••

ثم يحدد المرسوم المذكور اعمال المصرف الأخرى ، ويبين احكام الادارة والمراقبة ، وميزانية المصرف ، وتوزيع ارباحه ، واموال الاحتياطية • كما قضى اخيرا بتنظيم مهنة المصارف والصرافة من تعريف ، وتسجيل مسبق ، وشطب، ورأس مال المصارف وأموالها الاحتياطية ، والنسب الاجبارية المتعلقة بالأموال الجاهزة ، والتغطية والملاءة وغير ذلك • وابان الأعمال المصرفية التي يسمح بها للمصارف ، والشروط التي ينبغي توفرها في اعضاء مجلس الادارة والمديرين • واوجب على المصارف تقديم ميزان سنوي وحساب مفصل عن الأرباح والخسائر الى مجلس النقد والتسليف ، خلال ٩٠ يوما من تاريخ اغلاق الدورة الحسابية السنوية ، الى جانب بيانات هامة أخرى • ثم يبحث قضية المراقبة ومفوضية الحكومة لدى المصارف واحكام تصفية المصارف •••

بعد هذه التشريعات الناظمة لقضايا النقد والمصارف ، اصبح لابد من معالجة قضية امتياز البنك السوري في اصدار الورق النقدي • كان امتياز البنك في الاصدار لاينتهي ، حسب الاتفاقية المرعية ، قبل نهاية عام ١٩٦٤ • اي ان ممارسة المصرف المركزي حقه في الاصدار كانت ماتزال بحاجة الى وقت طويل • لهذا دخلت الحكومة في مباحثات مع ادارة البنك السوري قصد تصفية هذا الحق ونقله ، بالتالي ، الى البنك المركزي • وقد انتهت هذه المفاوضات الى اتفاق ١/٩/٩٥٥ ، الذي صادق المجلس النيابي عليه بالقانون رقم ١٦٤ تاريخ ١/٢/٩٥٦ • وقد قضى الاتفاق بتخلي البنك عن امتياز الاصدار لقاء دفع الدولة له كل عام من الأعوام الباقية من امتيازه مبلغ ٣٠٠ الف ليرة سورية • وفي ١/٨/١٩٥٦ افتتح البنك المركزي ابوابه • وبذلك دخلت سورية في مرحلة جديدة من تطور نقدها هي مرحلة الاستقلال التام في القضايا النقدية،

واصبح بامكانها ، بعد الآن انتهاج السياسة النقدية التي تتلاءم مع اوضاعها ، ومصالحها بعيدة عن اي تدخل اجنبي ، او مراعاة لمصالح اجنبية ٠

هـ ـ التأميــــم

كان التأميـــم احـدى الوسـائل الهامـة التي اتخـذت بعـــد الحرب للحـد من سلطان الرسـمال في كثـــير من البلدان سواء منها الرأسماليـة المتطورة ، او التي انفصلت عن النظام الرأسمالي ، او في البلدان المتحررة حديثا من التبعية والعبودية الاستعمارية ٠ واذا كان التأميم في البلدان الرأسمالية المتطورة أداة هامة للحد من سلطة الرسمال وتقوية القطاع العام ، ودفع البلاد بضع خطوات نحو التطور اللارأسمالي ، فيما اذا فرضته القوى التقدمية في البلاد ، ولم تفرضه مصالح الرسمال نفسه ، فان هـــذا التأميم في البلدان الناشئة هو ضرورة كبرى للحد من سيطرة الرسمال الأجنبي واستثماره ولتطوير الاقتصاد الوطني ، ورفع مستوى الجماهير ، ودفع البلاد خطوات كبرى في التطور اللارأسمالي ٠ ان أهمية التأميم هذه هي التي دفعت هيئة الأمم المتحدة ، الى اتخاذ قرار في ١٩٥٢/١/٢١ بأغلبية ٣٦ صوتا ، ضد اربعة اصوات واستنكاف ٢٠ صوتا ، فسر على انه اعتراف بشرعية التأميم وحق الأمم ، لاسيما في البلدان النامية ، باستثمار ثرواتها الطبيعية بنفسها(١) ٠٠٠

الا أن سلاح التأميم هذا لم تستخدمه البرجوازية الوطنية في سورية الى حدود بعيدة ٠ فاقتصرت على تأميم بعض المؤسسات الفرنسـية وما ارتبط بها من مؤسسات بلجيكية ٠ ودفعت لهذه المؤسسات مبالغ هامـة على سبيل التعويض ٠ فاكتسب التأميم بذلك صفة البيع والشراء لا صفة المصادرة بلا تعويض او لقاء تعويض بسيط ٠ ثم ان معظم المؤسسات المؤممة لم تؤمم الا بعد زمن طويل من استلام البرجوازية الوطنية زمام السلطة ٠

في العهد الانتدابي كانت وسائل المواصلات في ايدي سلطات الانتـداب العسكرية تستخدمها في صالحها قبل كل شيء ٠ فلما حصلت سورية عـلى استقلالها ، أممت هذه الوسائل واصبحت من قطاع الدولة العام ٠

وفي عام ١٩٥١ أمكن تأميم شركة كهرباء الجر والتنوير والمياه في حلب ، وشركة كهرباء وترام دمشق ٠ وقد توصلت الحكومة في عام ١٩٥٥ الى اتفاق مع الشركة الأخيرة لتصفية حقوقها لقاء مبلغ اجمالي قدره ٧٫٦ ملايين لـيرة سورية ٠ وقد صادق المجلس النيابي على هذا الاتفاق ، واقره بالقانون رقم ١٠٢ تاريخ ١٩٥٥/٨/١٥ ٠

كما عمدت الحكومة عام ١٩٥٢ الى تصفية امتياز شركة الريجي ٠ واممت

(١) اولبفير مورو نيري : السندات الاجنبية ص ٣٥٧ ٠

شركة كهرباء حمص وحماه عام ١٩٥٣ ، وغيرها من الشركات الكهربائية في بعض المدن الصغيرة ٠

وفي عام ١٩٤٩ فاوض حسني الزعيم شركة د٠ش٠ب من أجل شراء خطوطها الحديدية ، وتصفية امتياز استثمارها لهذه الخطوط في سورية ٠ ثم تعاقبت المفاوضات بتعاقب الحكومات ، حتى انتهت الى الاتفاق الموقع في١٩/٧/٩٥٥ ، وصودق عليه من قبـــل المجلس النيـــابي بالقانون رقم ١٢٧ تاريخ ٢٠/١١/٩٥٥ ٠ وبذلك تخلت الشركة عن خطوطها في سورية ، وعن كل ماهو مرتبط باستثمار هذه الخطوط من أبنية ومنشئات وآلات ومعدات وحقوق ٠ كما قضى الاتفاق بتصفية الحسابات المعلقة بين هذهالشركة وبين الحكومةوبعض الادارات الحكومية ، وكان ثمن الشراء مبلغا لايتجاوز ٨ ملايين ليرة سورية٠ ومنذ ١/١/٩٥٦ بدأت الحكومة بادارة الخطوط المذكورة ٠

هكذا خرج من نطاق استثمار الرسمال الأجنبي اصدار الورق النقدي ، والنقل الحديدي ، وشركات الجر والتنوير والمياه ، واستثمار التبغ ، وهي كلها رساميل فرنسية ذات تشابك ضعيف مع رساميل أخرى ٠

ولئن كان مجموع رساميل هذه الفروع يشكل نسبة ملحوظة بالنسبة الى مجموع الرسمال الفرنسي والبلجيكي ، فهو يبقى ذا نسبة ضعيفة جدا بالنسبة الى مجموع الرسمال الأجنبي بشكل عام ، ورسمال الدول الاستعمارية بشكل خاص ٠ ومع هذا فالفروع التي أممت كانت ذات أهمية ملحوظة بالنسبة الى الاقتصاد السوري ٠

و ـ المرسوم التشريعي ١٥١

اتخذ هـذا المرسوم التشـريعي في ٣/٣/١٩٥٢ ٠ وهو يطالب جميـع الشركات الأجنبية العاملة في سورية ، بأن يكون ممثلها من الرعايا السوريين٠ كما سمح لكل مؤسسة أجنبية تعمل في الأراضي السورية ، أن تواصل نشاطها شريطة ضم شركاء سوريين اليها يبلغ اسهامهم فيها مقدار الثلثين ٠

كان هدف الشارع من هذا المرسوم فرض قيود جديدةعلى الشركاتالأجنبية في البلاد ، وصبغ الشركات الأجنبية بالطابع السوري وتشجيع السوريين على الاتصال المباشر مع الأسواق الخارجية ، بعد ان كان معظم الاستيراد والتصدير يتم عن طريق لبنان واللبنانيين ٠ فمنع المرسوم المذكور الاستيراد الا من بلد

المنشأ ، كما منع الاستيراد بواسطة وكيل للشركات الأجنبية غير سوري · مما وجه ضربة قوية بشكل خاص ، الى ممثلي الشركات الاجنبية من البيوتات اللبنانية التي استقرت في سورية بعد الانفصال الجمركي عن لبنان (كما سنرى) ، وكانت ممثلة لهذه الشركات في سورية ولبنان · الا ان رد فعل ممثلي الرسمال الأجنبي كان قويا · فارتفعت احتجاجات كثيرة ضده ، وسرت مخاوف جدية في صفوفهم من نتائج هذا المرسوم على توظيف الرسمال الأجنبي في سورية · مما دعا الحكومة الى اجراء بعض التعديلات التي تسمح للأجانب بالاحتفاظ بوضعهم السابق حتى نهاية عام ١٩٥٣ ، شريطة ان يكون سبق لهم الاقامة في سورية مدة أربع سنوات ·

• • •

مما سبق نتبين بعض وجوه الحد من نشاط الرسمال الأجنبي في سورية ومدى هذا الحد · وسنتبين في الفصل التالي بعض الوجوه الأخرى التي أثرت، الى هذا الحد او ذاك ، على نشاط الرسمال الأجنبي ، عند بحث تطور الاقتصاد الوطني في المرحلة المذكورة ، ودور الدولة في هذا التطور · وذلك لاعتبار أن هذه الوجوه الأخرى لايمكن فصلها عن البحث التالي وضمها الى هذا الفصل دون الاضطرار الى الوقوع في خطيئة التكرار ·

اشكال وتوجيه ووتيرات تطور الاقتصاد الوطني ودور الدولة في ذلك

أ : ـ دور الدولـــة

في احتفال عيد الجلاء الأول ألقى رئيس الجمهورية ، شكري القوتلي ، خطابا مطولا جاء فيه :

« اننا نودع اليوم عهد الهدم ، وقد كانت له سبله وأساليبه ، ونستقبل عهد البناء وله سبله وأساليبه . كنا نقارع بالأمس الأجنبي المستعمر باعتباره مصدر كل داء واساس كل بلاء ، فصار لزاما علينا ان نجادل اليوم الفقر ، وان نبدد ظلمات الجهل وان نحارب الفوضى والشغب وان نوطد النظام ... علينا ان نصلح أداة الحكم ، وان ننصرف الى العمـران ، وان نعد الخطـوط والبرامج الانشائية بل والتجديدية الانقلابية التي تؤدي الى رفع مستوى الفرد الخلقي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي ... علينا ان نرقى باقتصادياتنا ، بزراعتنا وصناعتنا وتجارتنا الى المستوى اللائق بشعبنا الذكي الفعال »(١)...

هكذا عبر الرئيس القوتلي عن معنى انتقال السلطة الى يد البرجوازية الوطنية ، الى يد الرسمال الوطني . ولئن كان قدر لهذه البرجوازية ان تستلم اعنة الحكم منذ النصف الثاني من عام ١٩٤٣ ، ثم حق التشريع والادارة منذ بدء عام ١٩٤٤ ، فان السلطة الحقيقية التامة ، لم تتمتع بها البرجوازية الوطنية الا بانسحاب القوات الأجنبية من البلاد عام ١٩٤٦ . بعد هذا التاريخ اصبح الحكم كليا بين يدي السلطة . وأصبحت امام الحكومة الوطنية مهمات كبيرة : مهمات البناء ، مهمة اعداد الخطوط والبرامج الانشائية ، مهمة تطوير الاقتصاد بزراعتـه وصنـاعتـه وتجـارته . كانت المهمـات صعبـة ، والملاكات الفنيـة ضعيفة ، والصعوبات التي يجابهها الحكم الوطني بفعل المستعمرين خطـيرة . ومـع هذا كله فقـد استطاع هـذا الحكم ان يحقـق كثـيرا من

---

(١) اربع سنوات من الحكم الوطني ص ١٦٩ .

المهمات ، وان يتغلب على كثير من الصعوبات ، وأن يكون عاملا ايجابيا ، الى حد كبير ، في تطوير الاقتصاد . ولو أن هذا الحكم وثق بالجماهير الشعبية واعتمد عليها اكثر من ثقته واعتماده على بعض الدول الاستعمارية ، وانتهج سياسة جريئة في صالح الجماهير لا تهتم بمغازلة المستعمرين وارضائهم ، لاستطاع آنذاك دفع سورية اشواطا بعيدة جدا في طريق التقدم والرقي .

فما هي أهم التدابير التي اتخذتها الدولة لتثبيت دعائم اقتصاد سورية وتطويره في المرحلة المذكورة ؟

الانفصال الجمركي عن لبنان

عاشت سورية ولبنان منذ القديم في وحدة اقتصادية تامة ، تشمل جميع مظاهر العلاقات الاقتصادية : من وحدة جمركية ونقدية ، ونظام ضرائبي موحد ، وحرية النقل للرساميل والأشخاص والسلع ، وحرية العمل ... وكانت المفوضية الفرنسية ، ايام الانتداب ، تدير المصالح المشتركة بين البلدين ، مستأنسة برأي « المجلس الأعلى للمصالح المشتركة » . ونتيجة لهذا الوضع كان لكل دولة من دول سورية انذاك ميزانية خاصة تتولاها الحكومات المحلية باشراف المفوض او ممثليه . والى جانب هذه الموازنة كانت توجد موازنة مشتركة بين هذه الحكومات ، يتولى امرها المفوض السامي مباشرة ، وهي خاصة بالدوائر التي يشمل نشاطها مختلف انحاء البلاد . أما واردات هذه الموازنة فتتأتى بشكل رئيسي عن الواردات الجمركية في حين تذهب نفقاتها الى دوائر الجمارك ، وسد عجز الشركات ، ونفقات الانتداب المدنية ، ونصيب البلاد من نفقات جيش الاحتلال ... وما تبقى بعد هذا يوزع على الدول القائمة بالنسب التي يراها المفوض نفسه دون اتباع اية قواعد منطقية . فمثلا كان ينال :

	نسبة مئوية من الواردات		نسبة مئوية من النفقات(١)
لبنان	٤١	ويتحمل	٣٣
سورية	٤٢ر٩	وتتحمل	٥٠ر٥
اللاذقية	٧ر٩	وتتحمل	٨ر٥
اسكندرون	٦	وتتحمل	٦ر٣
جبل الدروز	٢ر٢	وتتحمل	١ر٧
	١٠٠		١٠٠

(١) أحمد السمان : « اقتصاديات سورية » ص ٧٧

اي ان حكومات سورية كانت تنال من الواردات ٥٩٪ وتدفع ٦٧٪ من النفقات • بينما كان لبنان ينال ٤١٪ ويدفع ٣٣٪ ، وعلى كل فان هذا التوزيع نفسه ظل نظريا ، والكلمة الأولى والاخيرة كانت تبقى خاضعة لمشيئة المفوض: ان شاء ساعد موازنات الحكومات المحلية بشيء ، وان شاء انفق ما تجمع لديه على بعض المشاريع الستراتيجية وغيرها ، وان شاء ابقى المال حيث هو • اما السياسة الجمركية التي اتبعت فقد كانت ، كما رأينا ، تبغي الجباية أكثر من الاهتمام بمصلحة الانتاج الوطني ، والثروة الوطنية •

ومع نشوب الحرب ، وتحت تأثير ضروراتها ، اهملت سياسة الحرية الاقتصادية السابقة ، وخضعت الفعالية الاقتصادية لتنظيمات وقيود عديدة •

فقد قامت في البلاد ، لاسيما بعد احتلال الحلفاء لها ، لجان مختلطة من الحكومات المحلية والسلطات العسكرية قصد تنظيم الانتاج والتوزيع والاستيراد والتصدير • وقامت مؤسسات متعددة كالميرة ، والاعاشة ، ومكاتب الاستيراد والتصدير ، ومصلحة القطع ••• وبعد ان كان الاستيراد يتم لصالح المؤسسات والأفراد ، ومعظمه ان لم يكن كله ، يتم عن طريق بيروت ، وبواسطة اللبنانيين، فقد اقترح على الحلفاء ان يتم التوزيع المستورد بين الدولتين لا بين الافراد • وهكذا تقرر • وبذلك صارت سورية تستورد حاجاتها بنفسها، للمرة الاولى•

وعلى أثر استلام الوطنيين الحكم في البلدين ، واستلام المصالح المشتركة، تم الاتفاق بين البلدين في ١/١٠/٩٤٣ عرف باتفاق شتورا • لقد قضى هذا الاتفاق بانهاء الوحدة الاقتصادية التامة السابقة ، والابقاء على الوحدة الجمركية بينهما ، ذات الادارة الواحدة ، والنظام الجمركي الواحد • كما قضى بتصنيف المصالح المشتركة الى قسمين : قسم تنتقل ادارته فورا الى حكومة كل من البلدين ، كالبرق والبريد ، والامن العام ، والشركات ذوات الامتياز المحلية•• وقسم يبقى مشتركا بين البلدين يديره « المجلس الاعلى للمصالح المشتركة » كالجمارك ، والشركات ذوات الامتياز العاملة في البلدين ••• وقضى ايضا باتباع نسبة موقتة في توزيع واردات الجمارك ، (٥٦ سورية ٤٤ لبنان) •

هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، وانهارت الوحدة الجمركية عام ١٩٥٠ ، تحت تأثير تباين مصالح البلدين • كان لبنان يرى انه بلد تجاري ، ولا يزدهر الا بازدهار التجارة ، وهذه لاتزدهر الا بفتح ابواب البلاد امام السلع الاجنبية • ان ارباح الوساطة التجارية ، ورسوم المرفأ ، وتجارة النقود والذهب ، والسياحة والاصطياف ، كلها سبب ازدهار لبنان، وكل توجيه اخر يراد للبنان لا يلحق به الا الخسارة والدمار •

في حين كانت سورية تنطلق من نقطة أخرى : ان الاستقلال السياسي لايمكن ان يعيش بدون استقلال اقتصادي • وبناء الاستقلال الاقتصادي يتطلب تنمية الانتاج ، وتطوير الزراعة والصناعة ، وتطوير التصدير ، ومراقبة

الاستيراد كي يكون الاستيراد عاملا في التطوير الانتاجي لا في هدمه ، لذلك كان لابد من توجيه اقتصادي • وتحديد استيراد بعض السلع ومنع بعضها • وتشجيع بعضها الآخر ، وتشجيع التصدير • فخضوع سورية لسياسة الحرية التجارية اللبنانية معناه قتل الاقتصاد السوري الناشيء ، وفقد الاستقلال السياسي في التالي • لذلك كانت حماية الانتاج السوري قضية حياة او موت بالنسبة الى سورية •

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان بقاء الوحدة الجمركية كان يتطلب اقامة وحدة اقتصادية ، أي كان لا بد للبنان من العمل التدريجي من أجل تقارب التشريع المالي والاقتصادي والنقدي لتقوم الوحدة على أسس قويمة • وبدلا من أن يحقق لبنان هذا كله لجأ الى الانفراد في الاتفاق مع فرانسا حول النقد ، عام ١٩٤٨ • فعقد اتفاقا يضر بمصالح الاقتصاد السوري في ظل الوحدة الجمركية القائمة • وكان من نتائج ذلك أن أعلن لبنان والبنك السوري فقد الليرة السورية قوتها الابرائية في لبنان • كما أدى الامر الى نشوء فرق بين سعري الليرة السورية واللبنانية لصالح الليرة اللبنانية • وزاد في تفاقم الامور أيضا تعديل لبنان بعض الانظمة الضرائبية • كل ذلك كان يهدد الاقتصاد السوري بأخطار جسيمة •

وعندما وقع البلدان اتفاق ١٩٤٩/٧/٨ ، أملت سورية ، أن يبذل لبنان جهودا لتحسين العلاقات بين البلدين ، ما دام الاتفاق يقضي بأن تتخذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفرق الموجود بين النقدين ، والغاء أو تخفيض الرسوم على المواد الاولية المستوردة اللازمة للصناعة ، وأن تزاد الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة ، وأن يوحد نظام القطع بين البلدين ، وتوحد الرسوم المحلية •

ولكن لبنان لم يحقق شيئا من هذا الاتفاق مما اضطر سورية ، بعد أخذ ورد ، الى اتخاذ تدابير مؤقتة تطبق اعتبارا من ١٩٥٠/٣/١٤ • هذه التدابير كانت تقضي بتطبيق أنظمة القطع على العمليات بين سورية ولبنان ، ومنع سفر السوريين الى لبنان الا باجازة ، واقامة مراكز جمركية على الحدود ، ومنع نقل السلع الاجنبية من لبنان الى سورية ما عدا المحروقات والترانزيت ، والسلع المعفية من الرسوم الجمركية • ولما عمد لبنان الى استيراد السلع الاجنبية بدلا من السورية ، واعفاها من الرسوم الجمركية ، ومنع استيراد معظم الانتاج السوري ، اضطرت سورية الى ايقاف الاستيراد والتصدير عن طريق لبنان ، والتوجه نحو اللاذقية لبناء مرفأ حديث فيها ، يتجاوب ومتطلبات الاقتصاد السوري • كما عمدت فيما بعد ، في ١٩٥٢/٣/٣ الى اصدار المرسوم التشريعي رقم ١٥١ الذي تحدثنا عنه قبلا •

ونظرا للخسائر الكبيرة التي أصابت بعض فروع الاقتصاد اللبناني من جراء الانفصال المذكور ، جرت مفاوضات عديدة ، تحت الضغط الشعبي انتهت الى اتفاق ك ١ (١٩٥٠) ، ثم الى اتفاق ٤/٢/١٩٥٢ ثم الى اتفاقات أخرى هدفها تخفيف أثر الانفصال على الاقتصاد اللبناني ، ولكنها مهما اختلفت نصوص هذه الاتفاقات فمبدأ الاستقلال الاقتصادي ظل هو المرعي من حيث الاساس ٠

ماذا كانت النتائج العملية لهذا الانفصال ؟

استكملت سورية شخصيتها التجارية بالخلاص من الوساطة اللبنانية ، وبالاتصال مع بلاد المنشأ مباشرة ٠ ودلت احصاءات ا لاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٥٠ على زيادة الصادرات عن الواردات (٢٠٧ ـ ١٩٧ مليون ليرة سورية) ولا شك ان عوامل أخرى لعبت هنا دورها كالوضع الدولي المتأزم وغير ذلك ٠ وقد أكد وزير المالية آنذاك ، أن الدخل الوطني زاد كثيرا ، وان واردات الطوابع المالية فقط قد ارتفعت من وسطي قدره مائة ألف ليرة سورية في السنة ، الى مليون ليرة سورية ، وان دخل البرق والبريد زاد كثيرا وان نشاطا كبيرا طرأ على أعمال المصارف ، وأسواق القطع ٠٠٠

سياسة جمركية للحماية

عند بحث السياسة الجمركية ينبغي التمييز ، بين فترتين على الاقل ، فترة الوحدة الجمركية مع لبنان ، وفترة الاستقلال الاقتصادي عنه ٠ أما الفترة الاولى فقد تميزت سياستها الجمركية بالمرونة الكثيرة الناجمة عن مراعاة المطالب اللبنانية ٠ وذلك في سبيل تدعيم الوحدة الاقتصادية وتقويتها على أسس أقوى في المستقبل ٠ أما الثانية فقد أخذت تتلاءم تلاؤما أكثر من قبل مع المتطلبات الاقتصادية ٠

رأينا في المرحلة الابتدائية أن التعرفة الجمركية كانت في البداءة ، هي التعرفة الموروثة عن الدولة العثمانية ، (١١ ٪ بالنسبة الى القيمة) ، وتشمل جميع السلع دون تمييز ٠ كما رأينا أن تعديلا طرأ على هذه التعرفة في ٣/٤/١٩٢٤ يقضي بايجاد تعرفتين : عليا وقدرها ٣٠ ٪ من القيمة تصيب سلع الدول غير الاعضاء في العصبة ما عدا تركيا والولايات المتحدة ، وتعرفة عامة قدرها ١٥ ٪ من القيمة ، تصيب الدول الاخرى ٠ وفي عام ١٩٢٦ زيدت التعرفتان الى ٥٠ ٪ و ٢٥ ٪ كما أنشئت تعرفة نوعية أصابت ٥٢ سلعة ٠

وقد اختط « مجلس المصالح الا على » للبلدين سياسة جمركية تقوم ، من حيث الاساس ، على تعرفات عام ١٩٢٦ ، المذكورة مع بعض التعديلات ٠ وفي ١٣/٣/٤٦ صدر مرسوم يعدل التعرفة السابقة تعديلات جوهرية مالت بالتعرفة الى ا لارتفاع ، وذلك قصد حماية الصناعة الوطنية والتخفيف من عجز

الميزان التجاري . ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا . فعادت التعرفة الى الهبوط بموجب المرسوم المؤرخ في ١٣/٧/١٩٤٨ (١) . وفي عام ١٩٥٥ أصبح بالامكان تمييز ٣ فئات في التعرفة الجمركية :

١ ـ فئة المواد الاولية ، والآلات ، وقطع التبديل ، كانت معفية من الرسوم . أما الحديد ، والمنتجات الكيماوية ، والصيدلانية فكانت تخضع لرسم لا يتجاوز ١١ ٪

٢ ـ وفئة بعض السلع الضرورية للاستهلاك كالقهوة والشاي وبعض المواد الغذائية : طبقت عليها تسعيرة تتراوح بين ١١٪ و ٤٠٪ من القيمة .

٣ ـ فئة سلع الكماليات ، والمواد الاولية والسلع التي ينتج مثلها في البلاد ، طبقت عليها تعرفة تفوق ٤٠ ٪ . وفي عام ١٩٥٦ نحت التعرفة نحو الارتفاع لا سيما على المواد الغذائية ، والنسيج ، والاحذية ... بقصد حماية الصناعة الوطنية .

تنظيم الاستيراد والتصدير

الى جانب تدابير الحماية المتخذة عن طريق انتهاج سياسة جمركية ملائمة لتطور الاقتصاد كما رأينا ، فقد عمدت الحكومة الى وجه آخر من وجوه الحماية، هو تنظيم الاستيراد والتصدير في مصلحة الاقتصاد . فأخضعت الاستيراد الى اذن مسبق . وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد ، لاسيما المواد الأولية الزراعية والصناعية ، والآلات . ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي تنتج الصناعة السورية مثلها : كاستيراد الزجاج ، والكبريت ، والصابون والموبيليا ، والجوارب ، والكلسات ، والمعجنات والفواكه المحفوظة ، والسكاكر ، والملابس الداخلية والخارجية ... وشجعت على تصدير القطن بعد تأمين حاجات الصناعة المحلية ، وذلك لتأمين القطع النادر . ولكي تؤمن حاجات البلاد من القمح ومشتقاته ، وتتقي ارتفاع اسعار هذه المواد الضرورية ، كثيرا ما عمدت الى منع تصدير هذه المواد ، او اخضعتها الى الرسوم عند التصدير .

تنظيم الانتاج

وكذلك اتخذت الحكومة بعض التدابير لتنظيم الانتاج في ميدان الصناعة والزراعة . فعمدت في الصناعة الى تنظيم اسعار ونوعية بعض المنتجات الوطنية الواسعة الاستهلاك : كالاسمنت وخيطان القطن ، والزيوت النباتية ... كما اتخذت بعض التدابير لحفظ سمعة الصناعة الوطنية المعد انتاجها للتصدير . فأخضعت نوعية المنتجات والماركة لرقابة الدولة .

---

(١) الدكتور عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٣٢ .

ولكي تمنع الحكومة التزاحم الأعمى في الانتاج الوطني، وتجميد الرساميل الكبيرة في صناعات لاتحتاجها البلاد ، عمدت الى اخضاع انشاء المصانع الجديدة، او توسيع القائمة الى الترخيص المسبق من وزارة الاقتصاد • كان لابد من ارفاق الطلب بدراسة اقتصادية دقيقة تثبت حاجة البلاد لذلك ، وامكانية النجاح •

كما أسست الحكومة ، بناء على القانون ١٩٦ تاريخ ٥٦/٢/٢٣، صندوقا لتشجيع صناعة النسيج القطني ، وتنشيط تصدير خيطان القطن ومنسوجاته ، ولايجاد ما يلزم من مكاتب ومراكز أبحاث لزيادة الانتاجية ، وتحسين النوعية ، وتخفيض سعر الانتاج •

وفي ميدان الزراعة ، حاولت الدولة تنظيم انتاج الحبوب • فحددت سعر القمح ، وأسست عام ١٩٥٢ مكتب الحبوب للاشراف على تصدير القمح وتنظيمه ، بعد تأمين الحاجات المحلية منه ، ولحماية اسعاره • كما كلف بشراء الأدوات والمواد اللازمة لمكافحة آفات هذه المنتجات • وقضت تنظيمات الحبوب بالاعتماد على البذور الجديدة المنتقاة ، وبايجاد محطات اختبار • وألغت الحكومة اعتبارا من حزيران ١٩٥٤ ، رسم التصدير على القمح والشعير ، وابدت اهتماما ملحوظا من أجل تأمين الأسواق الخارجية ، وتوسيع القروض الزراعية •

أما القطن فقد حظي باهتمام الدولة الكبير : فحددت اراضي زراعته • وفرضت رقابة على بذوره ، واوجبت اتلاف شجيرات القطن بعد جنيه •وطالبت باستخدام ما تستورده من السموم المضادة لحشراته • وأوجدت مكتب القطن ليمد المزارعين بالمعلومات اللازمة ، واشرفت على التصدير •••

المساعدات والاعفاءات

الى جانب اعفاء الآلات والأدوات من الرسوم الجمركية ، وغير ذلك من التدابير التي ذكرت من قبل ، فقد عمدت الدولة الى مساعدة الشركات المساهمة الناشئة مساعدة مادية هامة • فاتخذت في حزيران عام ١٩٤٩ ، المبادرة الاولى من نوعها ، آذنة لوزارة المالية ان تضمن للبنوك قروض الشركات السورية المساهمة ، سواء أكانت هذه القروض للتأسيس او لمواصلة الاستثمار •وحددت مدة القرض المضمون على ألا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما عينت مقاديرها بحيث لا تزيد عن نصف رسمال الشركة المدفوع • ولقاء هذا الضمان تخضع الشركة لرقابة الدولة • وترهن اموالها لدى الوزارة الضامنة • وقد بلغ مجموع هذه القروض المستقرضة من البنك السوري ، حتى نهاية عام ١٩٥٣ ، ١٧ مليون ليرة سورية • وقد مددت فيما بعد مدة الوفاء الى خمس سنوات أخرى ، فضلا عن السنوات الثلاث المذكورة •

هكذا كفلت الدولة قروض شركة الزجاج • ومنعت استيراد المنتجات البلورية الى البلاد • كما كفلت قروض شركة السكر ، ومنحتها احتكار استيراد السكر

الاحمر لتكريره وتبيعه بأسعار محددة . وما ذكر كان على سبيل المثال لا الحصر .

ومن جهة اخرى فقد اتخذت الحكومة بعض التدابير الأخرى الهادفة الى تنشيط الصناعة ، وتأمين الشروط المساعدة على تطورها وازدهارها . فمنحت المؤسسات الصناعية اعفاءات من بعض الضرائب . كضريبة ريع العقارات ، والتمتع والدخل ، كما قدمت بعض اراضيها ، على سبيل الايجار مع الوعد بالبيع لمدة خمس سنوات لاستخدامها في الاستثمار الصناعي ...

ولتشجيع صناعة البناء ، اعفيت البيوت الجديدة من تطبيق قانون الايجار الذي يحدد اجور العقارات بنسبة معينة من قيمتها المخمنة . ويظل هذا الاعفاء قائما لمدة خمس سنوات وبذلك تصبح اجور مثل هذه العقارات خاضعة لقانون العرض والطلب ، وغالبا ما كانت أجورها فاحشة .

السياسة المالية

في بلد بدأ عمر استقلاله السياسي عمليا عام ١٩٤٣ وخرج من عهود طويلة من الاستبداد والنهب الاستعماريين ، وفي وضع كانت طاقات الجماعات والأفراد على التطوير الاقتصادي محدودة ، كان لابد للدولة من الاسهام الواسع في التطوير المذكور ، اذا ارادت حفظ استقلالها وعدم العودة الى القيود الاستعمارية . ولما كانت السياسة المالية في سورية تتحقق عن طريق الموازنات الحكومية ، لذلك كان على الموازنة أن تلعب دورا ملحوظا في التطوير الاقتصادي كان اهتمام الحكومة بتطوير الاقتصاد يزداد مع توطد اركان الحكم الوطني ومع استكمال سورية استقلالها الاقتصادي والجمركي عن لبنان . ان عظم المهمات التي وضعت امام الدولة من اقتصادية ودفاعية وغيرها تطلب منها تضخيم موازناتها بشكل مستمر ، وتأمين الموارد اللازمة لها . وكان معظم هذه المواد يتأتى عن الضرائب ، وعن سلف مؤسسة الاصدار .

في العهد الانتدابي والعهد الاستقلالي كانت الضرائب غير المباشرة تشكل الأساس الأول في العبء الضرائبي مع فارق ان الضرائب المباشرة اصبحت نسبتها في العهد الاستقلالي اوسع من قبل . كانت الضرائب المباشرة في العهد الانتدابي تتكون من ضريبة الأعشار ، ثم ضريبة التمتع التي تنال التجارة والصناعة والمهن الحرة والرواتب والأجور(١) ، ثم ضريبة الويركو التي تنال العقارات غير المبنية ، وضريبة العقارات المبنية ومنها المسقفات ، ثم ضريبة الأغنام . اما الضرائب غير المباشرة فكانت تضم ضريبة البنزين ، والكحول ، والملاهي ، واحتكار الملح ، والتبغ ، ثم ضريبة العقود والطوابع ، ورسوم الجمارك ...

كان لابد من اصلاح ضرائبي جذري يتلاءم والمهمات الجديدة . فالغيت ضريبة الأعشار لتقوم مقامها ضريبة الانتاج الزراعي . وعدلت الضرائب العقارية

---

(١) كانت تنال الاجور والرواتب بنسبة ٤٪ بعد حسم ٢٤٠ ليرة سورية سنويا على اعتبارها حدا ادني للمعيشة . (أمين الحافظ : بنية السياسة الاقتصادية في سورية ولبنان ص ١٦٤) .

بادخال مبدأ التصاعد ، والغيت ضريبة بدل الطريق . وحسنت الضريبة على الدخل ، حسب المرسوم رقم ٨٥ تاريخ ٢١/٥/٤٩ . فأصبحت تشمل الضريبة على ارباح المهن التجارية ، والصناعية والحرفية ، وضريبة الرواتب والأجور ، وضريبة الرساميل المتنقلة . وقد عدل هذه المرسوم بالمرسوم التشريعي رقم ٢٤ ك٢ ٩٥٢ ، وتناول التعديل معدل الضريبة بشكل خاص . فأصبح ٣٦٪ لقسم الدخل الذي يتجاوز ٧٥٠ الف ليرة سورية ، بعد ان كانت ٣٠٪ . وخفض الحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة في المهن الصناعية والتجـــارية وغير التجارية من ٣ آلاف ليرة الى ١٥٠٠ ليرة .(١)

واذا كانت نفقات موازنة سورية عام ١٩٣٩ ،من دون النفقات المشتركة مع لبنان ، تساوي ١٢ر٩٩٦ر٥٢٤(٢) ليرة سورية ، فان هذه النفقات أصبحت في الموازنة العادية ٩٩ر١ مليون ليرة سورية عام ١٩٤٥ ، و ٣٩٩ مليــونا عــام ١٩٥٧ . كما يقابل هذه النفقات الواردات التالية ، في الأزمان المذكورة ،قرابة ١٣ مليون ليرة(٢) ، و ١١٩ر٤ مليونا و ٣٨٧ر٣ مليونا ، وهو أمر يوضحه الجدول التالي :

بملايين الليرات السورية (٣)

عــام	التقديرات النهائيــة للواردات والنفقــات	الواردات الفعلية	النفقات الفعلية	الفضل والعجز	دليل سعر المفرق ١٩٣٨ = ١٠٠
١٩٤٥	١٠٣ر٧	١١٩ر٤	٩٩ر١	+ ٢٠ر٣	٨٣٠ر٥
١٩٤٦	١١٣ر٥	١٢٩ر٧	١١٢ر٥	+ ١٧ر٢	٧٦٦ر١
١٩٤٧	١٢٥ر٨	١٢٨ر٨	١٢٣ر٢	+ ٥ر٦	٦٩٩ر١
١٩٤٨	١٢٧ر٩	١٢٣ر٤	١٣٦ر٣	− ١٢ر٩	٦٦٢ر١
١٩٤٩	١٥٣	١٥٢ر٤	١٤١ر١	+ ١١ر٣	٤٧٧ر٩
١٩٥٠	١٦٦ر٥	١٦٤ر٧	١٥٦ر١	+ ٨ر٦	٤٧٧ر٩
١٩٥١	١٨٠ر١	١٨١ر٤	١٦٦ر٦	+ ١٤ر٨	٥٥٥ر٩
١٩٥٢	١٩٣ر٧	١٩٨ر١	١٧٧	+ ٢١ر١	٥٩٤ر٢
١٩٥٣	٢٠٨	٢١٩	١٩٦ر٨	+ ٢٢ر٢	٥٤٣ر٨
١٩٥٤	٢٢٣ر٣	٢٤٦ر٨	٢١٩ر٢	+ ٢٧ر٦	٥٠٠ر١
١٩٥٥	٢٦١ر١	٢٧٩ر٧	٢٤٩ر١	+ ٣٠ر٦	٤٩٦ر٢
١٩٥٦	٣٨٣ر٩	٣٧٠	٣٤٣	٢٧	٥٦٦ر٨
١٩٥٧	٤١٥ر٥	٣٨٧ر٣	٣٩٩	− ١٢	٦١٨ر٨

(١) المصدر السابق ص ١٧٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥٩ ــ ١٦٦ .

(٣) المصدر : عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٧٤ .

والى جانب هذه الموازنات العادية التي تنفق وارداتها على الجيش والاشغال العامة ، والزراعة ، والاقتصاد الوطني ، والصحة ، والتعليم ... تقوم موازنات خاصة : كموازنة مكتب الحبوب ، وموازنة مكتب القطع ، والبرق والبريد ، والخط الحجازي ... وموازنات استثنائية دشنها المرسوم التشريعي رقم ٣٧ في ١/٨/٩٤٩ في حدود ٩٠ مليون ليرة سورية تنفق على سنتين . وتمول نفقاتها من ضرائب استثنائية ، ونصيب الدولة من تصفية الأوقاف الذرية ، واعتمادات بنك الاصدار ، وقروض ، وعائدات البترول ... كما أقر المرسوم رقم ٦٧ تاريخ ٨/١/٩٥١ الموازنة الاستثنائية الثانية في حدود ١٤ مليون ليرة سورية ، استقرضت من بنك الاصدار لتضاف الى وزارة الدفاع الوطني في موازنة عام ١٩٥٠ . واستخدمت الدولة مثل هذه الموازنات لتمويل مشاريع اقتصادية متعددة ، لا تتحمل تمويلها الموازنات العادية . ويمكن ان يقال بأن الدولة مولت كثيرا من المشاريع ، منذ عام ١٩٤٥ حتى نهاية عام ١٩٥٥ ، بمبلغ قدره ١١٩ر٩٥٧ر٤٢٧ ليرة سورية ، أخذ من خزانة الدولة من أصله مبلغ ٦٤٢ر٢٦٧ر٢٠٩ ليرة سورية ، والباقي من معهد الاصدار ، كما هو مبين في اللوحة التالية :

طبيعة المشروع	من موازنة الدولة	من معهد الاصدار	المجموع(١)
تليفون آلي وراديو	٣٦٨٢٢٠٠٠	–	٣٦٨٢٢٠٠٠
مشاريع كبرى للري	١٢٥٨٣٩٠٠	–	١٢٥٨٣٩٠٠
البلديات	٤٠٢٨٠٠٠	١٩٣٦٤٠٠٠	٢٣٣٩٢٠٠٠
عجز الميرة	٥٢٠٧٧٢٩	٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٢٠٧٧٢٩
مكتب الحبوب	–	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
الخطوط الحديدية	١٥٥٥٨٢٠١	٣٠٠٠٠٠٠	١٨٥٥٨٢٠١
البنك الزراعي	٢٩٩٠٢٠٨٣	١٩٣٩٨٣٧٧	٤٩٣٠٠٤٦٠
مرفأ اللاذقية	١٨٧٥٣٠٠٠	–	١٨٧٥٣٠٠٠
مياه حلب	٥٦٢٥٢٦٥	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٦٢٥٢٦٥
مؤسسات الكهرباء	١١١٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٢١١٣٥٠٠٠
مؤسسة الغاب	٦٦١٧٣٣٥	–	٦٦١٧٣٢٥
مستودعات المواد المشتعلة	٧٧٤٠٠٠	–	٧٧٤٠٠٠
الشركات المضمونة	–	١٦٩٢٧٠٠٠	١٦٩٢٧٠٠٠
مشروع اليرموك	٣٠١١	–	٣٠١١

(١) المصدر : تقرير وزارة المالية عن وضع سورية الاقتصادي والمالي ص ١٦ .

طبيعة المشروع	من موازنة الدولة	من معهد الاصدار	المجموع (١)
تحديد وتحرير الجزيرة	١٩٣٢٢٣٧	ـ	١٩٣٢٢٣٧
تأميم الكتب المدرسية	٥٠٠٠٠٠	ـ	٥٠٠٠٠٠
معرض دمشق	١٥٥٠٠٠٠	ـ	١٥٥٠٠٠٠
البنك المركزي	٢٥٠٠٠٠٠	ـ	٢٥٠٠٠٠٠
انشاء القصر الجمهوري	١٤٢٨	ـ	١٤٢٨
انشاء سفارات في الخارج	٣١٥٠٠٠	ـ	٣١٥٠٠٠
برامج طرق ومشاريع انشائية	١١٠٧٥٥	ـ	١١٠٧٥٥
برامج حفر آبار	١٤٠٨٩٦	ـ	١٤٠٨٩٦
برنامج استثنائي للدفـاع الوطني			
١) ميزانية استثنائية ١٩٤٩	٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
٢) برنامج ١٩٥١	ـ	٣٤٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠
٣) برنامج ١٩٥٥	٥٢٠٧٨٠٢	ـ	٥٢٠٧٨٠٢
	٢٠٩٢٦٧٦٤٢	٢١٨٦٨٩٣٧٧	٤٢٧٩٥٧٠١٩

وفي ١٩٥٥/٨/٢٩ صدر القانون رقم ١١٥ القاضي باحداث « المجلس الاقتصادي الدائم » من أجل البحث عن الثروات الوطنية ، وتنسيق الاعمال الاقتصادية ، لتطوير الدخل الوطني ، وتحسين مستوى المعيشة • كما قضى القانون المذكور باحداث مؤسسة أخرى ، هي « مؤسسة التطوير الاقتصادي » مهمتها دراسـة موارد سورية الاقتصـادية لاستثمارها وتطويرها ولاعـداد مشاريع الموازنات الضرورية لتنفيذ برامج التطوير الاقتصادي •

وقضى القانون ١١٦ تاريخ ٩٥٥/٨/٢٩ بتنفيذ البرنامج السباعي المعتبر جزء من برنامج تطوير أوسع ، مداه خمسة عشر عاما ، ويتطلب انفاق ١٫٥ مليار ليرة سورية • وقد مولت خزانة الدولة بعض نفقات هـذه الموازنة الاستثنائية بالمبالغ التالية ، اعتبارا من ٩٥٥/٩/١ •

(١) المصدر ذاته ص ٢٠

مجموع نفقات مشاريع الموازنة الاستثنائية المنفقة (١)
عمليا من صندوق الدولة اعتبارا من ايلول سنة ١٩٥٥

طبيعة المشروع	المبالغ المنفقة عليها
مشاريع الري الكبرى	٩١٦٠٦٥ ل٠س
شراء خطوط د٠ ش٠ ب	٦٣٣٦٠١٥
زيادة رسمال البنك الزراعي	٢٠٠٠٠٠٠٠
تمويل مرفأ اللاذقية	٤٠٠٠٠٠٠
تمويل مصلحة مياه حلب	١١٣٦٥٨٢
تعويضات تأميم شركة كهرباء دمشق	٧٦٠٠٠٠٠
تمويل مؤسسة الكهرباء بحلب	٤٥٠٠٠٠٠
تمويل مؤسسة كهرباء حمص وحماة	٧٦٠٠٠٠
ادارة مؤسسة الغاب	٩٩٦٣٧٦
برنامج الدفاع الوطني	١٢٥١٦٤٩٥
تحديد وتحرير أراضي الجزيرة	٥٤٧٠٦٩
برامج الطرق ومشاريع انشائية	١١٠٧٥٥
برامج حفر آبار	١٤٠٨٩٦
	٥٩٥٦٠٢٥٣ ل٠س

يضاف الى ذلك انفاق أكثر من ١٥ مليون ليرة سورية للتلفون الاوتوماتيكي والري ، وعجز سكة الحجاز ، ومرفأ اللاذقية ، ومصلحة مياه حلب وادارة مشروع الغاب وتحديد وتحرير الجزيرة ٠٠٠

أما مجموع الاموال اللازمة لهذا المشروع السباعي ، فتؤخذ من الجهات التالية وفق النسب المبينة أدناه :

	بملايين الليرات السورية (٢)
الموازنة العادية	٩٠
عائدات البترول	١٥٥
صندوق الاحتياطي	٦٩
طابع فلسطين	١٧
قروض داخلية	٣٤
موارد أخرى	٥
قروض البنك الدولي	٧٧
بيع سندات على الدولة ، مؤسسة الاصدار وأموال من صندوق الخزينة	٢٥٨
	٦٥٥

(١) المصدر السابق ٠ (٢) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٧٧

وهكذا تابعت الدولة مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني حتى نهاية المرحلة المذكورة ، مساندة بذلك الفعاليات والمبادرات الفردية ٠

المعاهدات والاتفاقات التجارية

وفي هذا الميدان لعبت الدولة دورا هاما أيضا ، فساعدت بذلك على تدعيم أسس الاقتصاد السوري ٠ وهيأت له بعض ظروف النجاح ٠ والخطوة الهامة في نطاق هذه الاتفاقات والمعاهدات ، هي ضرب الطوق الاستعماري ، والوصاية الاستعمارية ، والخروج بالعلاقات التجارية عن اطارها الكلاسيكي الدائر في أفق الدول الاستعمارية ، الى اقامة علاقات واسعة نسبيا مع دول المعسكر الاشتراكي ٠

بين الاتفاقات مع البلدان العربية يمكن ذكر الاتفاق السوري السعودي (كانون الثاني ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) ، والسوري المصري (ايلول ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧) ، ومع البلدان الرأسمالية ، والناشئة : اليونان ، الهند ، ايتاليا ، اليابان ٠٠٠ أما مع المعسكر الاشتراكي فقد عقدت اتفاقات تجارية مع تشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا ، كما عقدت اتفاقات دفع ثنائية مع الاتحاد السوفييتي ، وألمانيا الشرقية ، ورومانيا ، وبولونيا ، والصين الشعبية ٠٠٠

• • •

من هذه اللمحة نتبين الاثر الهام الذي أحدثته الدولة بتدخلها في الشؤون الاقتصادية ٠ فاذا أضيف الى هذا ما كنا ذكرناه من قبل ، من تأميم بعض الشركات الاجنبية ، ومن انهاء امتياز البنك السوري في الاصدار ، ومن ارساء النقد والصرافة على أسس قوية تمثلت في التشريعات التي أوجدت مجلس النقد والتسليف والبنك المركزي ، وتنظيم مهنة الصرافة وغيرها ، ومن انهاء الوحدة الجمركية والاقتصادية مع لبنان ، وتعمير مرفأ اللاذقية ٠٠٠ واذا تذكرنا أن ما قيل كله لا يشمل كل شيء قامت به الدولة ، آنذاك ندرك أهمية الخطوات التي قامت بها الدولة في تطوير الاقتصاد ،وأهمية أداة الجهاز الحكومي عندما تستخدم في الصالح الوطني ،لا في صالح الرسمال الاجنبي كما كان الامر من قبل ٠

ان تعاون الدولة مع مبادرات الافراد الخاصة أدى الى تطوير الاقتصاد الوطني على الشكل الذي سنعرض عنه صورة موجزة فيما يلي ٠

أهم وجوه تطور الاقتصاد الوطني

أ : ـ الزراعـة

في هذه المرحلة الاستقلالية ، بقيت الزراعة الركن الاساسي في الاقتصاد السوري ، والمورد الرئيسي للثروة الوطنية • منها كان يتأتى أكثر من نصف الدخل الوطني ، ويعمل في نطاقها أكثـر من مليون وربع المليـون عامل (١) • كان انتاجها يغطي قسما هاما من الاستهلاك الفردي ، ومن اسـتهلاك الصناعة التحويلية ، كما كان يشكل القسم الاعظم من بنية صادراتنا الى الخارج • وفي هذا القسم الاعظم من صادراتنا ، كان تصـدير المواد الغذائية الزراعيـة يلعب الدور الاول ، ثم تأتي المواد الزراعية المستخدمة مادة أولية للصناعة • كما أن معظم ما كنا نصدره من الانتاج الصناعي كان من أصل زراعي • وهذا عدا عما يدخل من الانتاج الزراعي في بنية انتاجنا الصناعي المستهلك في الداخل •

كان اقتصادنا الزراعي في هذه الفترة ما يزال اقتصادا لا يعرف الاستقرار ، بسبب خضوعه لرحمة العوامل الطبيعية • فان قست اضطر الوطن الى استيراد الكثير من المواد الغذائية ، وان جادت أمكنه أن يصدر الكثير من انتاجه • كما أن هذا الاقتصاد كان ما يزال ، من جهة أخرى ، عرضة لتقلب الاسعار العالمية ، فان ارتفعت أسعار المواد الزراعية ، جنينا الكثير ، وان هبطت ضاع علينا الكثير •

في هذه المرحـلة الاستقلالية ، ما زال كثـير من الاراضي القابلة للزراعة مهملا لا يستثمر • وما يزال كثير من الاراضي القـابلة للارواء لا يروى • وما يزال قسم عظيم من المياه الجوفية ، ومياه الانهر يذهب هدرا دون انتفاع • ان الحاجة القصوى الى مشاريع الري الكبرى ، والمتوسطة الاهمية ، ما زالت تفرض

---

(١) اذا كان عدد سكان سورية عام (١٩٣٩) ٢٥١٦٠٠٠ نفس ، فقد أصبح العدد في عام ١٩٥٧ ٤١٦٥٠٠٠ يشكل سكان الريف منهم أكثر من الثلثين ، ويعمل من هؤلاء في الزراعة :

١٫٢٧٠٫٠٠٠ انسان بين:
- رجل : ٦٦٥٠٠٠
- امرأة : ٥٢٠٠٠٠
- طفل : ٨٥٠٠٠

(المرجع : عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٧٨ ـ ١٧٩)

نفسها ، وتبقى احدى الوسائل الهامة لتطوير الاقتصاد الزراعي ودفعه خطوات هامة الى الامام ٠

وفي هـذه المرحلة الاستقلالية ما زالت أيضـا طرق الاسـتثمار الزراعي السابقة هي المرعية من حيث الاساس ، رغم كل التطورات الجديدة ٠ وما زالت بقايا العلاقات الاقطاعية في الريف هي السائدة ٠ كان الحكم الوطني من حيث الاساس أداة بيد الاقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين والبرجوازيين الآخرين ٠ وكانت كل فئة تحاول توطيد مراكزها ، وتوسيعها بقدر ما تسمح نسبة القوى والظروف ٠ وطبيعي بعد هذا أن يبقى الفـلاح محل الاستثمار ٠ وأن يبقى ، رغم كل تحسن في الاوضاع السابقة ، فريسة الفقر ، والجهـل ، والمرض الى هذا الحد أو ذاك ٠

كما لا بد أخيرا من القول بأن نفوذ الرسمال الاجنبي بقي قويا في الزراعة في سنين عديدة من هذه المرحلة ٠ ولم يضعف هذا النفوذ نسبيا الا بعد تصفية الميرة ، واستقلال النقد السوري عن الفرنك ، وبعد تأميم شركة الريجي ، وشركة الخطوط الحديدية ، والتدابير التي اتخذت في مجال الكريدي والنقد وغير ذلك ٠

بيد أن ما سبق قوله لا يعطينا صورة واضـحة عن الاقتصاد الزراعي في هـذه المرحلة اذا لم نذكر الجديد في هـذا الاقتصاد فما هو الجـديد في نطاق الاقتصاد الزراعي في هذه المرحلة ؟

• • •

كانت الحرب الثانية حافزا هاما لتطوير الاقتصاد الزراعي في سورية ٠ لقد أصبحت الحاجة في الظروف الجـديدة الى المواد الزراعيـة السورية كمادة غذائية ، وكمادة أولية ، كبيرة جدا ٠ كان على سورية أن تؤمن حاجاتها من هذه المواد ، وحاجات القوات المحتـلة ، وأن تصـدر ما يزيد عن ذلك الى الخـارج ليستخدم في نطاق حاجة الدول المحتلة ٠ فكان الطلب على هذه المواد الزراعية كبـيرا ، وزيادة الطلب دعت الى توسيع المساحات المزروعة ، والى اسـتخدام الألات والسماد بقدر ما تسمح به ظروف الاستيراد الصعبة ، والى اجراء بعض التحسينات في الري وطرق الاستثمار ٠

وفي الفترة التالية للحرب ، وحتى انتهاء هذه المرحلة ، لوحظ استمرار في اتساع المساحات المزروعة سواء منها المروية أو غير المروية ، والجدول التالي يبين لنا هذا التطور :

الاراضي المزروعة بألوف الهكتارات (١)

عام	المروية	غير المروية	المجموع
١٩٤٦	٢٨٤	٢٠٠٦	٢٢٩٠
١٩٥٣	٥٠٩	٣١٦٠	٣٦٦٩
١٩٥٤	٥١٤	٣٥٢٠	٤٠٣٤
١٩٥٥	٥٩٠	٣٥١٣	٤١٠٣
١٩٥٦	٦٨٢	٣٩٠٨	٤٥٩٠
١٩٥٧	٥٨٣	٤٠٦٦	٤٦٤٩

أي أن الاراضي المزروعة تضاعفت خـلال عشر سـنوات فقط ، دون أن تقتصر هذه الزيادة على الاراضي البعلية بل وشملت المروية أيضا ٠ مع العلم ان زيادة الاراضي المروية كانت نتيجة المبادرات الشخصية في الدرجة الاولى ٠ فاذا كان الارواء بواسطة المحركات ، قبل الحرب ، يكاد يكون معـدوما ، فان عـدد المحركات المستخدمة لارواء الاراضي عام ١٩٥٠ ، أصـبح ٢٨٧٠ محركا موزع أهمها على المحافظات السورية كما يلي :

محافظة دمشق	٣٢٧
محافظة حمص	٢٣٢
محافظة حمـاة	٨٤٥
محافظة الفرات	٢٧٤
محافظة الجزيرة	٢٨٠
محافظة حلب	٦٣٦
	٢٥٩٤

أما تطور استخدام الآلات الزراعية والاسمدة الكيماوية والمحركات لنزح المياه في السنوات العشر الاخيرة من المرحلة المذكورة ، فيتبدى في الجدول التالي :

---

(١) وهذا من أصل مساحة عامة ، قدرت عام ١٩٥٤ ب ١٨٣٧٤٠٠٠ هـ ٠ موزعة كما يلي :

أراضي قابلة للزراعة	٧٠٠٠٠٠٠ هـ
مراعي	٦٣٠٠٠٠٠ هـ
أحـراج	٤٥٠٠٠٠ هـ
مسـتنقعات	٤٢٠٠٠ هـ
لأراضي صحراوية غير قابلة للزراعة	٤٥٨٢٠٠٠ (عن المصدر السابق ذاته ص ١٨٠)

الآلات الزراعية والاسمدة الكيماوية والمحركات

عام	الجرارات	محركات الضخ	الآلات الحاصدة الدارسة	الاسمدة الكيماوية المستوردة بالوف الاطنان
١٩٤٦	٢٣٠	٤٥	١٥٧	؟
١٩٥٣	١١١٥	٨٦٨٧	٦٢٧	١١٣٤٠
١٩٥٤	١٤٥٤	٩١٨١	٦٦١	١٥٥٦١
١٩٥٥	١٧٨٦	١٣٢٦٧	٦٩٣	٢٥٠٧٤
١٩٥٦	٢٠٧٤	١٥٨٢٤	٧٨٧	٢٤٠٧٣
١٩٥٧	٢٧٩٢	١٦٩٤٩	٧١٨	٢٥٠٦٩

ان معظم الاراضي التي شملها توسع الاستثمار في هذه المرحلة كانت في محافظة الجزيرة التي كانت حتى الحرب مغلقة في وجه السوريين لاعتبارات استعمارية • ولكن ضرورات التموين التي فرضتها الحرب ، وضعف مركز الاستعماريين الفرنسيين ، ثم انتهاء الانتداب وقيام الحكم الوطني ، كل ذلك تطلب فتح الجزيرة أمام الاستثمار • فتدفقت الرساميل عليها • وانتشر العمل المأجور فيها • وكثرت الآلة أكثر من أي مكان لضعف كثافة السكان ، فكان فيها وحدها حتى عام ١٩٥٥ ما يقرب من ٧٠٠ جرار و ٣٠٠ آلة حاصدة دارسة (١) •

ولقد رأينا من قبل جدولا يبين وضع ملكية الاراضي الزراعية عام ١٩٤٥ • هذا الوضع القائم على ضعف نصيب الملكية الصغيرة (١٥ ٪) ، وعظم نصيب الملكية المتوسطة (٣٣ ٪) ، والكبيرة (٥٢ ٪) ، لم يتبدل من حيث الاساس في هذه المرحلة • فالملكية اللاصغيرة التي أورثتها المرحلة العثمانية ، والانتدابية لم تمتد اليها يد الاصلاح الجذري في هذه المرحلة الاستقلالية ، رغم الحاجة الملحة اليه • وعلى العكس ، فان سلطة الحكم التي ساهم فيها ممثلو الملكية الزراعية الكبرى ، طوال هذه المرحلة ، كانت أداة هامة لتوطيد وتوسيع كثير من هذه الملكيات • ولئن بذلت بعض المحاولات في السنوات الاخيرة من هذه المرحلة للحد من الملكية الضخمة ، فانها ظلت محاولات بعيدة عن أن تحدث ، فيما لو طبقت بحذافيرها ، أي تغيير جذري في العلاقات الزراعية • وحتى الاصلاح الزراعي الذي شرع عام ١٩٥٨ لم يكن ، في واقعه العملي ، آنذاك ، أكثر من خطوة بسيطة في مكافحة الملكية الضخمة • كانت البرجوازية الوطنية في هذه المرحلة ماتزال في دور النشوء • ولم تبلغ بعد دور القوة التي تتيح لها وحدها السيطرة في مراكز الحكم ، وتوجيه الضربة لبقايا العلاقات الاقطاعية

---

(١) أحمد السمان : اقتصاديات سورية ص ٢٣

التي تعيــق تطور الزراعــة ، وتضعف الســوق الوطني · وكانت الحــركات الجماهيرية الوطنية والطبقية ، قد بلغت حدا من الوعي والتنظيم أخــذ يخيف الطبقة البرجوازية وطبقــة الاقطاعيين وكبــار الملاكين العقاريين · وكان هــذا الخوف كثيرا ما يقرب الطبقتين المذكورتين من بعضهما · ويوحد خطاهما ضد الجمــاهير الشعبية · ويمــكن من حــل بعض التناقضات بينهما على أســاس التسويات والتنازلات ، وما أورده جــدول عام ١٩٤٥ ، يدعمه جــدول أورده الاستاذ منير الشريف ، لعام ١٩٥١ (١) · ورغم أن الجــدول المذكور لا يعطي الا فكرة عن الملكية الزراعية في الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب فقط ، وتبلغ وحدتها ٤٠ هكتارا فما فوق ، فانهيبقى دليلا هاما علىضخامة الملكية اللاصغيرة ، لا ســيما اذا عرفنا أن زراعة الحبــوب كانت ما تزال تحتــل المركز الاول في البلاد ، سواء من حيث مساحة الاراضي أو المنتوج ·

يقول الاستاذ الشريف : « ان عدد الذين يملكون ٤٠ هكتارا فأكثــر من أراضي الحبوب فقط ، ومساحة ما يملكون من الاراضي بحسب كل محافظة ، استنادا لاحصاء قام به مخاتير القرى عام ١٩٥١ عندما طلبت عن طريق وزارة الداخلية ، وكنت آنذاك مديرا عاما لمكتب حبوب سورية ، كان كما يلي :

المحافظة	عدد المالكين	مساحة ما يملكون بالهكتارات
دمشق	٥٣٥	٥٥٣٢٤
حمص	٩٨٥	١٣٢٠٨٥
حمــاة	٩١٨	١٦٨٠٩٩
حلب وادلب	١٦٦٠	٣٢٨٣٩٩
اللاذقية	٢٨٦	٥٠٠٥٤
الجزيرة (الحسكة)	١٤٧٣	٥٠١٨٥١
الفــرات	١٠٣١	١٥٤٨٥٨
درعــا	٧٠٣	٦٠٨٢٠
السويداء	٢٢٤	٢٢٥٠٥
	٧٨١٥	**١٤٧٣٩٩٥**

أي أن الفرد ، في هذه الفئة ، يملك متوسطا قدره قرابة ١٩٠ هكتارا · واذا أحصينا الذين يملكون بين ٤٠ ــ ٤٠٠ هكتار نجدهم :

٧١٩٦ يملكون ٧٩١٠١٢ هكتارا أي ٥٣٫٦٪ من مجموع الاراضي الزراعية التي تزيد مساحة ما يملكه الفرد فيها على ٤٠ هكتارا ·

(١) منير الشريف : قضية الارض في سورية ص ١٠٨ ــ ١٠٩

وهذا يعني أن الفرد يملك وسطيا ١١٠ هكتارات ٠

ـ وعدد الذين يملكون بين ٤٠١ ـ ٨٠٠ ه هو ٤٣٦ شخصا يملكون ٢٤٤٤٨٧ ه ٠ أي أنهم يملكون ٦ر١٦ ٪ من مجموع تلك الاراضي ، والفرد يملك وسطيا ٥٦١ هكتارا ٠

ـ وعدد الذين يملكون ٨٠١ ـ ١٦٠٠ ه ١٤٣ شخصا يملكون ١٦١٦٤٩ أي ١١ ٪ من مجموع تلك الاراضي ، والفرد يملك وسطيا ١١٣٠ ه ٠

ـ أما الذين يملكون ما يزيد على ١٦٠٠ ه فعددهم ٤٠ شخصا يملكون ٨٤٧ر٢٧٦ ه ٠ أي ٨ر١٨ ٪ من مجموع مساحة الاراضي التي تزرع حبوبا ، وبذلك تكون حصة الفرد الواحد ٦٩٢١ ه وسطيا ، أي ٦٩ كم٢ » ٠

ان وضوح الارقام المذكورة لا يترك مجالا لضرورة التعليق ٠

وما أورده جدول عام ١٩٥١ عن الملكية الزراعيــة اللاصغيرة في أراضي الحبوب ، يمكن أن يتممه جدول آخر نظم اثر صدور قانون الاصلاح الزراعي في ١٩٥٨/٩/٢٧ ، لاحصاء عدد الذين ينالهم القانون ، والمساحات المحتفظ بها للمالكين ، والمساحات الخاصــة بالاستيلاء من مجموع الاراضي المملوكة ٠ ان تنظيم الجدول المذكور في السنة الاولى من المرحلة التالية للمرحلة الاستقلالية التي نبحثها ، لا يبدل شيئا جوهريا في عدد المالكين ومقدار الملكيات في آخر عام من المرحلة المذكورة ٠ ولهذا يمكن اعتباره صورة حقيقية لوضع الملكية الزراعية في نهاية هذه المرحلة ٠ وهذا مع العلم أن القانون المذكور قد جعل الحد الاقصى للملكية الزراعية ٨٠ هكتاراً من الاراضي المروية والمشجرة ، أو ٣٠٠ هكتار من الاراضي البعلية ، مع السماح للمالك فوق ذلك أن يتنازل لكل زوجــة وولد عن مساحة لا تتجاوز ١٠ هكتارات مروية و ٤٠ بعلية ، على ألا يتجاوز مجموع المساحة المتنازل عنها للزوجات والاولاد ٤٠ هكتارا مروية و ١٦٠ ه بعلية :

عدد الذين ينالهم القانون (١)

المحافظة	عدد الملاك	المساحات المحتفظ بها بالهكتار	المساحة الخاصة بالاستيلاء	المجموع
دمشــق	٤١٥	٣٦٩٠٠	٧١٩٤١	١٠٨٨٤١
درعــا	٢٧	٨٤٥٠	٤١٨٦٧	٥٠٣١٧
السويداء	١١	٣٥٨٦١	١٨٠٠	٣٧٦٦١
حمص	٢٠١	١٠٣٥٩٣	١٠٩٩٦١	٢١٣٥٥٤

(١) منير الشريف : قضية الارض ص ١٠٧

المحافظة	عدد الملاك	المساحات المحتفظ بها بالهكتار	المساحة الخاصة بالاستيلاء	المجموع
حماة	٢٦١	٨٨٣٦٠	١٢٩٢٦١	٢١٧٦٢٦
حلب وادلب	٦٠٨	٢٠٣٢٠٨	٢١٦٠٢٣	٤١٩٨٣١
اللاذقية	٥١	١٠٦٦٤	١٣٣٣٣	٢٣٩٩٧
دير الزور والرشيد	٨٨١	٢٣٢٨٩٠	٣٨٥٧٧٠	٦١٨٦٦٠
الحسكة	١٠٦٢	٣٦١٦٧٢	٣٢٦٣٤٠	٦٩٨٠٢٢
	٣٢٤٧	١٠٨١٦٣٨	١٣٨٦٣٢١	٢٤٦٧٩٥٥

هذا ولكي نتبين الجديد الطارىء على العلاقات الانتاجية الزراعية في هذه المرحلة الاستقلالية ، لا يكفي أن نتبين طبيعة شكل التملك السائد . بل لا بد من معرفة الجديد الطارىء على طرق الاستثمار . لقد أصبحنا نشاهد في هذه المرحلة انتشار العلاقات الانتاجية الرأسمالية في الريف ، نتيجة انتشار الآلة والعمل المأجور ونمو العلاقات السلعية النقدية . كانت الحرب ، وما لابسها من ظروف ، دافعا قويا لانماء العلاقات السلعية النقدية . ان انقطاع الاستيراد كليا تقريبا وزيادة الطلب كثيرا على المنتجات الزراعية ، جعل كل شيء محلا للبيع والشراء . ووجه هذا ضربة قوية للاقتصاد الطبيعي حيث كان يسود ، أو لبقاياه حيث كانت ما تزال له بقايا . ولئن مضت ظروف الحرب بانقضائها ، أو بعد انقضائها بفترة ، فان تطور العلاقات السلعية في الريف ، تابع تطوره الى هذا الحد أو ذاك . ونتج عن تطور هذه العلاقات ، وانتشار الآلة والعمل المأجور توسع كبير في العلاقات الرأسمالية ، لا سيما في محافظتي الجزيرة والفرات . وكثيرا ما أصبحنا نرى ظاهرة الانتقال السريع من شكل الاستثمار الاقطاعي القائم على المحاصصة التي كانت شائعة جدا ، أو على الاجارة التي تليها في الانتشار ، الى الشكل الرأسمالي في الاستثمار . فيشتري المالك الكبير الآلات ، ويستخدم الميكانيكيين ، ويدفع الرسمال ، ويستأجر العمال ، ويستأثر بالمحصول . وحين يعجز المالك عن دفع هذه الرساميل ، كان يتعاقد مع مالك الآلة ليقوم هذا بحراثة الارض وبذرها وحصدها ودراسة المحصول ، ثم يتقاسم المحصول معه . وهذه الطريقة ليست أكثر من الجمع بين شكل استثمار قديم يحتضر وبين شكل استثمار رأسمالي يلد . انها تذكرنا ، من ناحية بطريقة المحاصصة التي كان ينتهجها الاقطاعي في استثمار أرضه حين كان يقدم الارض للفلاح ، والفلاح يقدم ما تبقى ، مع فارق قيام الرأسمالي الآن مقام الفلاح ، ومن جهة ثانية ، بالطريقة الرأسمالية في الاستثمار ، حين يقدم الرأسمالي الرسمال تحت شكل آلة وأجور عمل وغير ذلك ، مع تقديم الاقطاعي للارض .

هذا ومع أن العلاقات الرأسمالية في الزراعة قد تطورت كثيرا في هذه المرحلة ، فان الشكل الرأسمالي في الاستثمار ما زال يحتل المكانة الثانية ، بالنسبة الى استمرار المحاصصة الموروثة عن العلاقات الاقطاعية · كما أن بقايا هذه العلاقات في الانتاج الزراعي كانت ما تزال قوية ، وتشكل عائقا جديا أمام تطوير الاقتصاد الوطني ·

أما نصيب الزراعة من الدخل الوطني ، فما يزال ، في هذه المرحلة ، يحتل المرتبة الاولى بين جميع قطاعات الدخل الوطني الاخرى · فاذا أخذنا تقديرات الدخل القومي على أساس الاسعار الجارية ، بعد تحويل التقديرات بالاسعار الثابتة لعام ١٩٥٦ على أساس النسبة المئوية للفارق السنوي في مستوى الاسعار بين كل من الاعوام المذكورة تاليا وعام ١٩٥٦ ، نتبين نصيب الزراعة في الدخل الوطني للاعوام الخمسة الاخيرة من المرحلة الاستقلالية :

	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧ (١)
تقديرات الدخل القومي (بملايين الليرات السورية)	١٨٣٤	٢٠٤٤	١٨٢٣	٢٣٠٣	٢٣٧٦
نصيب الزراعة منه (بملايين الليرات)	٧٩٩	٨٧١	٦٠٤	٩٣٦	١٠٣٥

واذا اعتبرنا نصيب الزراعة من الدخل الوطني في عام ١٩٥٨ يساوي ١٠٠ على أساس الاسعار الجارية ، أمكن اعطاء الارقام القياسية التالية للاعوام المذكورة :

	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨ (١)
دخل الزراعة	١٢١	١٣٢	٩٢	١٤٢	١٥٧	١٠٠

هذه الارقام تبين لنا نمو الاقتصاد الزراعي المتوالي خلال السنوات الخمس الاخيرة ، باستثناء عام ١٩٥٥ الذي كان عاما غير مخصب · واذا حذفنا الارقام المتكررة الناشئة عن الطريقة المتبعة في حساب الدخل القومي نتبين بوضوح أكثر أهمية نصيب الزراعة في هذا الدخل ·

والشيء البارز في هذه المرحلة ، بالنسبة الى بنية انتاج الاقتصاد الزراعي

---

(١) بنك سورية المركزي : النشرة السورية ، السنة الاولى ، العدد الاول ، عام ١٩٦٣ ص ١٢ ـ ١٣ (ومما ينبغي ذكره بالنسبة الى أرقام الدخل الوطني المعتمد عليها هنا ، هو أن هذه الارقام تتناول القطاعات التالية : الزراعة ، والصناعة ، البناء والتشييد ، ايجارات دور السكن ، القطاع المالي والمصرفي ، القطاع الحكومي العام ، النقل والمواصلات ، القطاع التجاري ، الخدمات · وهذا يعني تكرار كثير من الارقام مما يضخم أرقام الدخل الوطني الحقيقية ·

هو تعاظم أهمية الزراعات الصناعية بالنسبة الى الزراعات الاخرى ، وزيادة اعتماد الوطن ، بشكل خاص ، على تطوير زراعة القطن سواء لسد الحاجات المحلية المتنامية ، أو للتصدير ٠

فاذا كانت الحبوب في المرحلة الانتدابية تغطي وسطيا ٧٢٫٧ ٪ من الاراضي المزروعة (وسطي سنوات ١٩٣١ ـ ١٩٣٨) فان الزراعات الصناعية آنذاك لم تكن تغطي أكثر من ٣ ٪ من الاراضي المزروعة ٠ وقد هبطت هذه النسبة في فترة الحرب ، نتيجة ارتفاع أسعار الحبوب وارتفاع الطلب عليها ٠ ثم عادت فارتفعت ، نتيجة زيادة الطلب المحلي ، وعظم مردود بعض هذه الزراعات بالنسبة الى القمح ، كالقطن مثلا ٠

لنأخذ القطن مثلا على تطور الزراعات الصناعية ٠

في عام ١٩٢٢ بلغت الارضي المزروعة قطنا ٢٢ ألف هكتار ٠ وقد ارتفعت المساحة عام ١٩٣٦ الى ٤٠٨٠٠ هـ ٠ ثم نزلت ابان الحرب الى ١٥٤٨٠ هـ (١٩٤٢) ثم عادت الى الارتفاع فبلغت ١٩٣٣٥ هـ عام ١٩٤٧ ٠ ثم توالى الصعود حتى أصبحت عام (١٩٥٣) ١٢٧٥٥٨ هـ ، وفي عام (١٩٥٤) ١٨٧٢٨٧ هـ ، وفي عام (١٩٥٥) ٢٤٧٧٧٨ هـ ٠ وقد أنتجت المساحات المزروعة قطنا في السنوات الخمس التالية ، الكميات المبينة أدناه (١) :

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
المحصول بالاطنان	٦٢٩٢٤	٤٥٠٠٠	٤٦٩٨٤	٧٢٧٢٩	٨٣٩٤٤
وصدر منه بالاطنان	٢٤٠٨٨	٣٧٧٨٦	٥٣٩٤٦	٣٠١٣٧	٤٤٨٥٩

وكان مردود القطن بالنسبة الى القمح والشعير مقدرا بسعر الطن وبالليرات السورية ، كما يلي :

القمح التجاري	٣١٠	٢٧٠	٢٤٠	٢٦٧
الشعير	٢٢٠	١٨٠	١٧٥	٢١٨
القطن	٣٠١٠	٢٤٢٠	٢٤٥٠	٢٣٥٢

أما تطور الزراعات الصناعية ، على العموم ، في السنوات العشر الاخيرة ، فيمكن اعطاء فكرة عنها بالارقام التالية :

(١) تقرير وزارة المالية عن الوضع الاقتصادي والمالي في سورية عام ١٩٥٥ ص ١ ، ٢

العام	الكمية بألوف الهكتارات (١)
١٩٤٦	٣٦
١٩٥٣	١٦٤
١٩٥٤	٢٢٥
١٩٥٥	٢٨٣
١٩٥٦	٣١٤
١٩٥٧	٢٨٠

- وأما من حيث انتاج أهم المحاصيل الزراعيــة ، فيمكن اعطاء فكرة عنــه بالجدول التالي ، خلال السنوات الاخيرة من المرحلة الاستقلالية :

أهم المحاصيل بآلاف الاطنان (٢)

عام	حنطة	شعير	عدس	ذرة بيضاء	قطن محبوب	شوندر سكري	تبغ وتنباك	زيتون
١٩٥٢	٩٠٠	٤٦٧	٥١	١٠٦	١٧٦	٥٥	٧	٣٣
١٩٥٣	٨٧٠	٤٧٢	٦٣	١٢٤	١٢٦	٥٠	٥	٤٩
١٩٥٤	٩٦٥	٦٣٥	٥٣	١١٤	٢٢١	٥١	٦	٣٦
١٩٥٥	٤٣٨	١٣٧	٣٧	٧١	٢٣٣	٣٥	٥	٢٩
١٩٥٦	١٠٥١	٤٦٢	٧٥	٧٥	٢٥٣	٤٥	٥	٧٨
١٩٥٧	١٣٥٤	٧٢١	٣٦	٥٢	٢٩٢	٦١	٦	٣٨

واذا أخذنا الارقام القياسية لمجموع الانتــاج الزراعي ، بفرعيه النبــاتي المكون من ٦٤ مادة مدموجة في خمســة زمر ، والحيــواني المكون من ٢٣ مادة مندمجة في أربعة زمر ، نتبين الارقام التالية :

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٨٠

(٢) مصرف سورية المركزي : النشرة الدورية ، السنة الاولى ، العدد الاول ١٩٦٣ ص ١٩

الارقام القياسية للانتاج الزراعي (الأساسي عام ١٩٥٨ = ١٠٠)

المجموعات	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٥٩٦	١٩٥٧(١)
١ : الانتاج النباتي					
الحبوب	١٧٢	١٩٤	٨٠	١٨٩	٢٤٩
البقول	١٩٢	١٩٢	١٢١	١٩٦	٢١٠
الخضـــار	١٧٣	١٧٨	٨٩	١٢٢	١٢٩
محاصيل صناعية	٥٤	٨٨	٩١	١٠٠	١١٣
الفاكهـــة	١٠١	١٠١	٨١	١٠١	٩٦
المجمـــوع	١١٦	١٣٦	٨٥	١٣٥	١٦١
٢ : الانتاج الحيواني					
الحليب ومشتقاته	١٧٤	١٧٤	١٤٩	١٨٢	١٦٠
واللحوم والاحشاء والجلود	٦٥	٦٧	٨٠	٨١	٨٥
الصوف والشعر	٨٨	٩٥	١٠١	١٠٥	١١٢
منتوجات اخرى	١١٩	١١٩	١٠٧	١٠٧	١٠٣
المجموع	١١٨	١١٩	١١٣	١٢٨	١٢٢
الانتاج الزراعي العام	**١٠٧**	**١٢٩**	**٩١**	**١٣٣**	**١٥٢**

ويمكن أن نلحق بهذا الجدول الارقام التالية عن أهم الثروة الحيوانية(٢):

١٩٤٥	٣٥٠٦٠٠٠	١٤٢٨٠٠٠	—	٤٢٢٠٠٠
١٩٤٦	٣٢٦٠٠٠٠	١٢٥٧٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٧٦٠٠٠
١٩٥٣	٣٧٤٦٠٠٠	١٦١٤٠٠٠	٨٢٠٠٠	٥٠٧٠٠٠
١٩٥٤	٣٩٥٥٠٠٠	١٦٥٢٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٥٥٢٠٠٠
١٩٥٥	٤٣٤٠٠٠٠	١٦٩٠٠٠٠	٧٦٠٠٠	٥٣٧٠٠٠
١٩٥٦	٤٧٠٣٠٠٠	١٧٤١٠٠٠	٨٣٠٠٠	٥٧٣٠٠٠
١٩٥٧	٥٤٦٥٠٠٠	١٨٠٢٠٠٠	٧٨٠٠٠	٥٩٤٠٠٠

اما ما نصدره من المنتجات الزراعية ، وما نستورده منها فسنرجئه الى حين البحث عن صادراتنا واستيرادنا ٠

(١) المصدر ذاته ص ٢٠
(٢) المصدر ذاته ١٨١

٢ : الصناعة

اذا كانت الصناعة الوطنية السورية قد صادفت العقبات الكبيرة في المرحلة الانتدابية ، واصبحت لذلك ضعيفة التطور ، هزيلة الجهاز ، فان كثيرا من هذه العقبات قد زال او تضاءل اثره في المرحلة الاستقلالية • كما قام كثير من الشروط الملائمة لنموها واتساعها • ولهذا تطورت الصناعة الوطنية نوعا وكما ، لا سيما في السنوات الأخيرة من المرحلة الاستقلالية •

لقد زال الانتداب وزالت معه سياسة الباب المفتوح • وانتهى عهد تسخير جهاز الحكم كله في صالح الرسمال الأجنبي لتقوم امكانية تسخير هذا الجهاز كله في صالح الرسمال الوطني • والغيت التشريعات التي كانت تعيق تطور الصناعة الوطنية لتسن تشريعات جديدة تحمي وتنشط • كما أدت ظروف الحرب الى تكديس اموال كثيرة سرعان ما وظف معظمها في مختلف فروع الاقتصاد ، ولاسيما في الصناعة الحديثة • ولعب تطور الاقتصاد الزراعي دورا هاما في تهيئة المادة الاولية لفروع كثيرة من الصناعة الناشئة ، كما قدمت التربة السورية المادة الاولية لفروع أخرى •

على أن تطور الصناعة ، في هذه المرحلة ، بقي خاضعا الى تأثير الرسمال الأجنبي السلبي ، لاسيما في السنوات العشر الاولى من هذه المرحلة ، والى تأثير بقايا الاقطاعية في الريف • ثم ان اشتراك سورية في الاتحادات الاستعمارية الدولية ، كاتفاقات هافانا ، وجنيف حول التعرفات الجمركية ، اضعف موقف الحكم الوطني في الدفاع عن تطور الصناعة ، وحمايتها ، اذ اتاح للاحتكارات الاستعمارية ، ولا سيما الاميركية ، التغلغل في السوق السورية ومزاحمة المنتجات الوطنية • وبذلك بقيت الصناعة الوطنية تقتسم السوق السورية ، على ضيقها ، مع الشركات الأجنبية • كما ان البرجوازية الوطنية لم تكن حازمة كل الحزم في ضرب مواقع الاستعمار الاقتصادية • فبقيت الشركات الاجنبية السابقة تحتل مراكز هامة في الاقتصاد السوري ، وتنهب كثيرا من الثروات الوطنية لتصدرها الى الخارج • مما عرقل نمو الصناعة ايضا • واذا كانت هذه البرجوازية قد صفت ، من ناحية ، بعض المراكز ، رغم ان هذه التصفية جاءت متأخرة ، ولقاء تعويضات كبيرة ، فانها ، من ناحية أخرى ، سمحت بتغلغل رساميل استعمارية اخرى ، وباحتلال الاحتكارات الأجنبية مراكز جديدة في الاقتصاد السوري • ثم ان قضية الوقود بقيت عقبة هامة امام تطور الصناعة ، ومقاومتها للمزاحمة الاجنبية • وذلك بسبب انعدام الفحم الحجري، وعدم استثمار البترول السوري ، وتحكم الشركات الاستعمارية باسعار

المحروقات البترولية ، وضعف انتاج الكهرباء وغلاء اسعارها • ولم تتمكن الحكومة السورية من حل هذه القضية ، عن طريق بناء مصفاة وطنية للبترول الا بشكل متأخر • فبدىء ببناء المصفاة في آخر هذه المرحلة ، واعطت اول انتاجها في عام ١٩٥٩ •

ولم تكن قضية الكريدي بالقضية التي سهل حلها • ذلك ان البيوتات المصرفية الهامة بقيت في يد الشركات الاجنبية • ولم تكن بنوكنا الوطنية أكثر من مؤسسات ربوية هزيلة • رساميلها محدودة وفوائدها مرتفعة • كانت البنوك الاجنبية تجمع الرساميل الوطنية في صناديقها وتتحكم في توجيهها وفق مخططها الاستعماري • فكانت تفضل منح قروضها للمؤسسات الاجنبية قبل كل شيء • وتضع العراقيل امام اقراض المؤسسات الوطنية • واذا اقرضتها فلقاء فائدة مرتفعة ولمدة قصيرة • ولولا تدخل الدولة لدعم المؤسسات الصناعية الكبيرة عن طريق كفالة القروض ، وتمديد أزمانها ، لما تمكنت تلك المؤسسات من نوال ما يلزمها من الاعتمادات •غير ان تدخل الدولة هذا لم يشمل كافة المؤسسات الصناعية ، مما جعل فائدة مثل هذه القروض مقتصرة على بعض المؤسسات فقط • ان تأسيس بنك سورية المركزي كان عملا هاما جدا ، ولكن تأسيسه كان متأخرا فهو لم يبدأ عمله الا في آب سنة ١٩٥٦ • ومع هذا فتأسيسه لم يحل قضية الكريدي بالنسبة الى الصناعة الوطنية • كما ان الدولة السورية لم تتمكن ، في هذه المرحلة ، من تأسيس البنك الصناعي ، الدعامة الاساسية في تطوير الصناعة الوطنية •

ومع سيطرة بقايا العلاقات الاقطاعية في الريف ، تكدست رساميل كثيرة بين يدي قلة من الاقطاعيين وكبار الملاكين ، حرمت منها الصناعة الوطنية ، لاسيما اذا تذكرنا ان كثيرا من هؤلاء ينفقون اموالهم جزافا في طرق غير انتاجية • ثم ان هذه العلاقات سببت افقار جماهير الفلاحين ، وبالتالي ، اضعفت طاقة السوق الوطنية على الاستهلاك وعرقلت نمو الصناعة •

كما أن ضعف الملاكات التكنيكية ظل عاملا هاما في ضعف الصناعة الوطنية الحديثة • كانت هذه الصناعة تستمد حاجتها لهذه الملاكات من الصناعة الحرفية ، ومن خريجي المدارس المهنية المحدودة الامكانيات • كما كانت تضطر في كثير من الأحيان الى استخدام الاخصائيين الأجانب لقاء تعويضات باهظة •

ولما كانت الصناعة السورية صناعة خفيفة ، لا وجود فيها لفروع انتاج وسائل الانتاج الحديثة ، لذلك بقيت هذه الصناعة مرتبطة بالدول الرأسمالية ، ولا سيما الاستعمارية ، من أجل تأمين ما تحتاجه من آلات ومعدات وتجهيزات ،

وقطع تبديل . وهذا الارتباط كان عاملا هاما في عرقلة نمو الصناعة الوطنية بسبب تعارض هذا النمو مع مصالح الدول الاستعمارية .

وعلى هذا فيمكن استخلاص سمات صناعتنا الحديثة في هذه المرحلة كما يلي :

١ : ــ قيام معظمها على شكل شركات مساهمة تتجاوز رساميل بعضها عددا من ملايين الليرات السورية ، وتتمتع بطاقة انتاجية واسعة ، ويوظف بعضها ما يزيد على الفي عامل . فاذا كان عدد كبريات الشركات الصناعية عام ١٩٣٩ تسعا فقط ، فقد أصبح ، عام ١٩٥٦ ١٧٧ شركة(١) .

٢ : ــ بعض المؤسسات الصناعية الناشئة لم تقتصر في انتاجها على مادة واحدة ، بل شملت انتاج مواد أخرى .كمعمل السكر مثلا الذي تناول نشاطه انتاج السكر من الشمندر الوطني ، وتحويل السكر الخام الأجنبي ، وصنع الكحول ، والنشا ، والكلوكوز ، والزيوت والسمن النباتي .

٣ : ــ مؤسساتها تبقى ، اذا قيست بالمؤسسات الحديثة في اوروبا وامريكا ، صغيرة ذات مردود ضعيف ، وانتاجية ضئيلة ، وسعر كلفة عال . ومع هذا فهي قادرة على انتاج سلع جيدة تضاهي السلع الأوروبية وتنافسها في بعض الأسواق .

٤ : ــ توسع كثير من الصناعات كان على حساب الحرفة .

٥ : ــ ضعف سوقها الوطني والعربي بشكل خاص ، نتيجة ضعف القوة الشرائية عند الجماهير ، وعدم الاستقرار السياسي الذي يمنع قيام برامج طويلة المدى ، وعظم النفوذ الاستعماري ، وثقل مخلفاته .

٦ : ــ ولهذا كله فصناعتنا كانت بحاجة الى الحماية والدعم المتواصلين.

• • •

وقد استطاعت صناعتنا الوطنية ، رغم الصعوبات المحيطة بها ، ان تحقق نجاحات كبيرة نسبيا ، نعرض عنها موجزا فيما يلي :

في تقدير لعدد الشغيلة السوريين العاملين في مختلف فروع الاقتصاد ، عام ١٩٥٧ ، نتبين عدد العمال في الصناعة كما يلي :

---

(١) سلطانوف وغيره : سورية الحديثة ص ٦٩ .

عدد الشغيلة بالألوف[1]

القطـــاعات	المجموع	رجال	نساء	اطفال	نسبة مئوية
الزراعـــــة	١٢٧٠	٦٦٥	٥٢٠ ×	٨٥	٧٥ر٤
الصناعة المانيفاكتورية (أ)	٧٠	٦٠	١٠ ×	؟	٤ر١
الصناعة الحرفية	٣٠(س)	٣٠	؟	؟	١ر٨
البنـــــاء	٢٠	٢٠	؟	؟	١ر٢
مستخدمو الدولة (ب) (باستثناء شغيلة الدفاع)	٢٢	٢٠	٢	؟	١ر٣
النقل والتجارة وغيرها	٢٧٣	٢١٥	٣٨ ×	٢٠ ×	١٦ر٢
	١٦٨٥	١٠١٠	٥٧٠	١٠٥	١٠٠

(أ : ـ استثني منهم الشغيلة المستقلون ٠

ب : ـ عام ١٩٥٦ ، اذ استثني العمال العاملون في الصناعات المشرفة عليها الدولة ٠

س : ـ على اساس تقديرات احدى المؤسسات عام ١٩٥٠ ، مع أخذ مساحات الأبنية التي شيدت حتى عام ١٩٥٧ بعين الاعتبار ٠

× : ـ تقديرات) ٠

من استعراض ارقام هذا الجدول نتبين الأمور التالية :

١ : ـ ماتزال نسبة العمال في الصناعة ضعيفة جدا بالنسبة الى شغيلة الزراعة ٠ وهي نسبة تسم البلاد الناشئة ٠

٢ : ـ تراجع الصناعة الحرفية تراجعا كبيرا بفعل المزاحمة الأجنبية ومزاحمة الصناعة الوطنية الحديثة ٠ فبعد أن كان عدد عمال الصناعات القديمة، ومعظمها حرفي ، ١٧٠٧٧٨ عام ١٩٣٧ ، كما ذكرنا من قبل ، أصبح العدد ٣٠ ألفا عام ١٩٥٧ ٠

٣ : ـ أما الصناعات الحديثة ، فقد أحرزت تقدما واسعا نسبيا ٠ فاذا كان عدد عمالها عام ١٩٣٧ يقدر ب ٣٣١٤٩ ، فانه تجاوز هذا الرقم كثيرا عام ١٩٥٧ ٠

أما أهم الشركات الصناعية التي نشأت في السنوات الاولى من المرحلة الاستقلالية فيمكن التعرف اليها استنادا الى الجدول التالي :

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٧٩ ٠

اسم الشركة	تاريخها	رسمالها	هدفها(١)
الشركة السورية للبناء	١٩٤٤	١١٠٠٠٠٠	بناء مدينة عصرية
شركة الزجاج والبورسولين	١٩٤٥	٧٠٠٠٠٠	لصنع الزجاج والبورسولين والكرتون ٠
شركة السكر والمنتجات الزراعية	١٩٤٦	١٢٠٠٠٠٠٠	لصنع السكر وغير ذلك
شركة المصابغ الفنية	١٩٤٦	٥٠٠٠٠٠٠	للصبغ والطبع
الشركة المتحدة للصناعة والتجارة	١٩٤٦	٥٠٠٠٠٠٠	للغزل والنسيج
شركة التبريد دمشق	١٩٤٦	٥٠٠٠٠٠٠	انشاء مستودعات تبريد
شركة صناعة الزيوت والصابون	١٩٤٦	٢٥٠٠٠٠٠	لصنع الزيوت والصابون وغيره ٠
شركة المشاريع السورية	١٩٤٦	٣٠٠٠٠٠٠	بناء بيوت
شركات الكهرباء (٧)	١٩٤٦ ـ ١٩٤٧	١٣١٥٠٠٠	لانتاج الطاقة الكهربائية
الشركة السورية اللبنانية للسينما	١٩٤٧	١٦٢٠٠٠٠	لانتاج الافلام
شركة النسيج السوري	١٩٤٧	١٠٠٠٠٠٠	غزل ونسيج
الشركة الصناعية للزيوت النباتية	١٩٤٧	٣٠٠٠٠٠٠	لانتاج الزيوت النباتية وغير ذلك ٠
شركة الشهباء	١٩٤٨	٦٠٠٠٠٠٠	لصنع الاسمنت وغيره
الشركة المغفلة للمشاريع الزراعية	١٩٤٨	٣٠٠٠٠٠٠	لاصلاح وارواء الاراضي البور
شركة الاقطان والزيوت	١٩٥١	١٢٥٠٠٠٠	لصنع الزيوت وغيرها
شركة حلج وكبس الاقطان السورية	١٩٥١	٥٠٠٠٠٠	لحلج القطن وصنع الزيوت
شركة صنع الاحذية والكاوتشوك	١٩٥١	١٥٠٠٠٠	
		٥٠٢٤٧٠٠٠	

(١) م٠ طعمة : دور الكريدي في تطور سورية الاقتصادي ص ٢٢١ ٠

غير أن هذا الجدول الذي يبين تاريخ نشوء بعض المؤسسات ومقدار رساميلها ، والجهة التي تتوجه اليها هذه الرساميل لايعطي فكرة صحيحة ، او قريبة من الصحة عن مقدار الرساميل الموظفة ٠ اذ أن مجموع رساميل هذه الشركات ، الذي يزيد قليلا عن ٥٠ مليون ليرة سورية ، والموظف في الصناعة حتى عام ١٩٥١ ، لا يشكل الا جزء من التوظيفات التي تمت فعليا ، بل وهو دون ما وظف في عام واحد هو عام ١٩٤٦ ٠ لهذا يحسن ايراد جدول آخر يبين مقدار التوظيفات في الصناعة ، ولو على وجه التقريب ، خلال المرحلة الاستقلالية :

التوظيفات في الصناعة السورية(١)

بملايين الليرات

عام	المبلغ	عام	المبلغ
١٩٤٣	٠ر٧٧٠	١٩٥٠	٠ر٧٥
١٩٤٤	٠ر٣٥	١٩٥١	٥ر٠٠
١٩٤٥	١٤ر٠٠	١٩٥٢	١ر١٦
١٩٤٦	٥٨ر٢٠	١٩٥٣	٤ر٠٦
١٩٤٧	٣ر٧٠	١٩٥٤	١٩ر١٣
١٩٤٨	٩ر٠٠	١٩٥٥	٢٥ر٥٥
١٩٤٩	٧ر١٠	١٩٥٦	٢٨ر٠٢

المجموع ١٧٦ر٧٩ مليون ليرة سورية

هذا الجدول يبين لنا الأمور التالية :

١ : ـ ان التوظيفات في الصناعة الحديثة التي لم تتجاوز في المرحلة الانتدابية (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣) ٢١ر٧١ مليون ليرة سورية(١) ، أصبحت خلال ١٤ عاما فقط من المرحلة الاستقلالية ١٧٦ر٧٩ مليون ليرة سورية ٠ وقد قدرها « ديمتشنكو » حتى عام ١٩٥٥ بمبلغ ٢٢٥ مليون ليرة سورية، مع اعتبار ان الليرة السورية تساوي ١ر١٥ روبلا(٢) ٠

٢ : ـ عند ربط هذه التوظيفات بالوضع السياسي القائم يتبين لنا ان التوظيفات في مطلع المرحلة الاستقلالية ، مع بقاء قوات الاحتلال الاجنبية ، كانت بطيئة ٠ وقد بلغت هذه التوظيفات حدا كبيرا في السنوات التاليةللجلاء

---

(١) سلطانوف وغيره : سورية الحديثة ص ٢٧٦ ٠

(٢) ديمتشنكو : الجمهورية السورية في الدفاع عن استقلالها ص ١٣ ٠

ذات الحكم البرلماني الديموقراطي · (١٩٤٦ ـ ١٩٤٩) ، ثم تضاءل التوظيف في مرحلة الانقلابات المتوالية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ · ثم أخذ بالتعاظم في فترة الحكم البرلماني الديموقراطي الممتدة من عام ١٩٥٤ الى قيام الوحدة السورية المصرية في شباط ١٩٥٨ ·

٣ : ـ واذا قارنا هذه التوظيفات بتوظيفات الرسمال الأجنبي ، التي ابرزنا جدولا فيما مضى عن أهمها ، نتبين البون الواسع بين هذين النوعين من التوظيفات ، وضعف التوظيفات الوطنية الكبير · فالتوظيفات الانكليزية التي بلغت وحدها ، آنذاك ، ٥٤٠٥٠٦٠٠ جنيه استرليني تفوق كثيرا التوظيفات السورية المذكورة · وهذا القول ينطبق ايضا على التوظيفات الاميركية التي بلغت ٥٤٠ر٥٩٩ر٦٣١ دولارا · وهذا عدا عن الرساميل الاجنبية الاخرى، كالفرنسية والبلجيكية وغيرها وغيرها ·

وفي هذه المقارنة البسيطة يتبدى خطر سيطرة الرساميل الأجنبية ، ونقطة من نقاط ضعف البرجوازية الوطنية ·

واذا نظرنا الى هذه التوظيفات من ناحية « وزن » التجهيزات الصناعية ، نتبين الأرقام التالية الخاصة ببعض السنين :

استيراد الآلات والتجهيزات بالاطنان(١)

عـام	اطنـان	عـام	أطنان(٢)
١٩٤٣	٣٧٠	١٩٥٠	٩١٠٠
١٩٤٤	٦٢٨		
١٩٤٥	١٨١٧	١٩٥١	١٩٥٠٠
١٩٤٦	٥٦٦٧		
١٩٤٧	١٢٦٥٢	١٩٥٢	١٠٨٠٠
١٩٤٨	١٩٨١٥	١٩٥٣	١٢٠٠٠

(١) أ· سليمان : التصنيع في سوريا (١٩٥٠) ص ١٧٦ ـ ١٧٧ ·
(٢) لد· حصني : مراقبة المصارف في سوريا ص ٢١

وقد بلغت قيم ما استورد من وسائل نقل وآلات وتجهيزات في السنوات الاخيرة من هذه المرحلة المبالغ التالية :

عـــام	وســائل نقل	آلات وأجهزة
	(بملايين الليرات السورية)[1]	
١٩٥٢	١٩ر٧	٥٢ر٨
١٩٥٣	٢٨ر١	٦٠ر٤
١٩٥٤	٥٣ر٨	٨٩ر٢
١٩٥٥	٤٧ر٩	٩٦ر٥
١٩٥٦	٥٧ر٩	٩٥ر٠
١٩٥٧	٢٩ر٠	٧٢ر٣
١٩٥٨	٣١ر٥	٨٧ر٨

اما من حيث التوزيع المكاني للصناعة ، فان دمشق وحلب تضمان أهم مؤسساتها ، ومعظم رساميلها ، وشركاتها ٠

(١) مصرف سورية المركزي : النشرة الدورية السنة الاولى ، العدد الاول عام ١٩٦٣ ص ٣٨ ٠

		مؤسسة						
فادا كان في سورية	١٠١٣	في صناعة الأغذية ،	ففي دمشق وحدها			٣٠١	منها أي	٣٠٪ (١)
و	١٥٢٦	في صناعة النسيج والالبسة	=	=	=	٥٧٥	=	٣٨٪
و	٣٥٣	في صناعة البناء ،	=	=	=	١٤٧	=	٤٢٪
و	٥٣٥	في صناعة التعدين ،	=	=	=	٢٦٠	=	٥٠٪
و	١٤٢	في صناعة الخشب ،	=	=	=	٤٥	=	٤٠٪
و	١١١	في صناعة الكيمياء والصناعة الطبية والصيدلانية	=	=	=	٥٧	=	٥٠٪
و	٥١	في صناعة الكاوتشوك	=	=	=	٣٩	=	٧٧٪
و	١٠٧	في صناعة الجلد	=	=	=	٣٥	=	٣٣٪
و	٣٤٣	في صناعات مختلفة	=	=	=	١١٢	=	٣٠٪

(١) أ٠ سليمان : الصناعة في سوريا (١٩٥٨) (في الجدولين المذكورين تباين مع الارقام الواردة في البحث من حيث عدد المؤسسات والرساميل الموظفة الى ما هنالك ٠ وهو أمر لايعنينا الان ، اذ المهم ابراز صورة عن التفاوت المكاني في توزيع الرساميل والشركات والمؤسسات) ٠

ومن حيث توزع الشركات ورساميلها بين مختلف المدن السورية يعطينا الجدول التالي لوحة واضحة عن الوضع في عام ١٩٥٦ :

المدينة	عدد الشركات	النسبة المئوية	رساميلها بالليرات السورية	النسبة المئوية
دمشق	٧٧	٥٧٪	٩٩ر٢٨٤ر٠٠٠	٤٨٪
حلب	٣٩	٢٩٪	٦٤ر٨٢٩ر٨٠٠	٣١ر٥٪
اللاذقية	٦	٥ ٪	٢٨ر١٦٠ر٠٠٠	١٣٪
حمص	٤	٣ ٪	١١ر٥٢٠ر٠٠٠	٥ ٪
حماه	٣	٢ ٪	١ر١١٨ر٥٠٠	٢ر٥ ٪
دير الزور	٣	٢ ٪	٧٩٠ر٠٠٠	٢ر٥ ٪
الحسكة	٢	١ ٪	٨٢٠ ٠٠٠	٢ر٥ ٪
	١٣٤			

اما ما يتعلق ببنية الانتاج الصناعي ، فقد لعبت ظروف الحرب دورا هاما في توسيعها وتنويعها . ذلك ان انقطاع الاستيراد الكلي تقريبا ، في السنوات الاولى من الحرب خاصة ، وازدياد الطلب على المنتجات المحلية ، ابان الحاجة الماسة الى صنع بعض السلع ، وضرورة تحسين وتوسيع بعض السلع الأخرى. ومن أجل هذا اتجه التصنيع نحو : ١) استبدال بعض المهن القديمة بمعامل حديثة كالزجاج والسيراميك ... و ٢) انشاء فروع جديدة كالسكر مثلا ... ٣) وتطوير بعض الفروع القائمة كالطاقة الكهربائية ، والاسمنت ، والزيوت ، وغزل القطن ، والنسيج . وعلى هذا فيمكن اعطاء فكرة عن الفروع الرئيسية للصناعة السورية ، كما كانت عام ١٩٥٤ ، وعن انتاجها السنوي ، وعدد مؤسساتها ، وعمالها والرساميل الموظفة فيها ، بايراد الجدول التالي :

الفروع الصناعية الرئيسية
في سورية عام ١٩٥٤

الفروع الصناعية	الانتاجية السنوية	عدد المؤسسات	عدد العمال	الرسمال بملايين ل.س
صناعة الغزل ـ النسيج الآلي (بألوف الاطنان)	٢٦ر٠	٧٩٧	٢٠٠٠٠	٤٠ر٠
صناعة الجوارب النسائية والرجالية (بملايين الأزواج)	١٨ر٠	٨٥	٨١٠	٥ر٠
صناعة الاسمنت (بألوف الاطنان)	٢٤٩ر٠	٢	٦٥٠	١٥ر٠
صناعة حلج القطن (بالوف الاطنان)	٧٢ر٧	١١١	٣٠٠٠	١٥ر٠
صناعة الزجاج	١٠ر٠	١	٣٣٥	٧ر٠
صناعة التريكو (بألوف القطع)	٥٧٠ر٠	٢٠٧	٣٥٠	٥ر٧
صناعة البناء	ـ	ـ	٩٠٠٠	٨ر٣
صناعة الجلود (بألوف الجلود)	٣٠٠ر٠	٥٠	٢٧٠٠	٢ر٠
صناعة انتاج الزيوت النباتية (بألوف الأطنان)	١٦ر٥	٢٠	٢٨٠٠	٢٥ر٠
صناعة الصابون (بألوف الاطنان)	١٢ر٣	٥٩	٦٠٠	١٠ر٠
صناعة السكر (بألوف الاطنان)	٣٥ر٧	١	٨٠٠	١٢ر٠
صناعة المحفوظات (بالوف الاطنان)	٣ر٧	٢	٣٠٠	٤ر٠
صناعة الكبريت (بألوف الكروزات)	٣٥٠ر٠	٧	٣٥٠	٢ر٠
صناعة الاحذية (بألوف الازواج)	٢٩٧ر٠	٤	١٢٥	٣ر٠
صناعة الحلويات (بالاطنان)	٣٥٠ر٠	٣١٠	٣٥٠٠	٢ر٥

هذا الجدول يبين لنا :

١ :ـ ان الفرع الاساسي في الصناعة السورية هو فرع الغزل والنسيج، سواء من حيث تمركز الرساميل أو اليد العاملة او عدد المؤسسات، او الانتاج.

ومن المؤسف ان هذا الجدول لم يبين قيمة الانتاج السنوي لنتبين نصيب كل فرع في الدخل الوطني او في الدخل الصناعي .

٢ : ـ واذا اعتبرنا الرساميل الموظفة ، نجد ان فرع النسيج هو الفرع الاول ، ثم يليه فرع انتاج الزيوت ، فحلج القطن والاسمنت ، فالسكر ، فصناعة الصابون ، فالبناء ، فالزجاج ، فالتريكو ، ثم المعلبات ...

٣ : ـ اما اذا اعتبرنا تمركز العمال حسب الفروع ، فيبرز فرع النسيج في المكان الاول ، ثم البناء ، فحلج القطن فالجلود والزيوت ، والحلويات ، ثم صناعة الجوارب والتريكو والسكر ، ثم الاسمنت والصابون ثم الزجاج والمعلبات والكبريت ، والاحذية .

٤ : ـ واذا اعتبرنا عدد المؤسسات نجد فرع النسيج في الطليعة ايضا ثم تليه صناعة الحلويات ثم التريكو ، ثم حلج القطن ، ثم صناعة الجوارب ، والجلود ، والصابون ، ثم صناعة الكبريت ...

اما الاستاذ عظمة فيورد جدولا آخر لعدد المؤسسات الصناعية بعد دمج بعض الفروع ، وذكر او اهمال فروع أخرى وبعد تقدم زمني ضئيل :

عدد المؤسسات الصناعية في سورية[١]
في نهاية عام ١٩٥٦

الفروع	المؤسسات
صناعة الاغذية	١٣٩٤
صناعة الثياب	١٨١٥
صناعة المواد المعدنية	٥٧٧
صناعة البناء ومشتقاتها	٣٤٦
صناعة الأخشاب	١٤٣
صناعة الكاوتشوك	٥٠
صناعة الورق والكرتون	١٤٥
صناعة الجلود	١٠٧
الصناعة الكيماوية والصيدلانية والطبية	١١٦
	٤٥٩٣

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٨٢ .

أما الجدول التالي فهو يظهر لنا أهم الانتاج الصناعي خلال السنوات الاخيرة من المرحلة الاستقلالية :

الانتاج الصناعي بآلاف الاطنان (×)

العام	احذية كاوتشوك بالوف الازواج	اسفلت	كونسروة	كبريت (٣)	نسيج قطن	حرير وغزل	سمن نباتي	زيت نباتي
١٩٥١	—	—	١	١٥٩	—	٧	—	—
١٩٥٢	٢ر١٥٠	١٠	١	٣٨٥	—	٨	—	—
١٩٥٣	٣١٢	١٣	١	٤٨٤	١٦	٩	—	—
١٩٥٤	٧٠١	١٦	٢	٥٤٦	١٩	١٠	—	٧
١٩٥٥	٩٥٠	٢٨ر٦	٣	٦٦٥	٢٠	١٠	٢	١٠
١٩٥٦	٧٨٩	٤٣	٣	٦٦٢	١٨	١١	٣	١٠
١٩٥٧	١١٢٥	—	٢	٧٣٦	٢١	١١	٣	١٢
١٩٥٨	—	—	٣	٨١٣	٢٢	١٢	٣	١٣

العام	زيت الزيتون	اجواخ(٢)	زجاج	سكر	الكهرباء(١) للصناعة	المجموع	التبغ والتنباك المصنوع	الاسمنت
١٩٥١	—	٧١	٣	١٠	٢٨	٨٧	٢	٣٩
١٩٥٢	—	٨٠	٦	١٩	٣١	٩٩	٢	١٥١
١٩٥٣	—	٨٢	٣	٣٠	٣٦	١١٤	٣	٢٢٤
١٥٩٤	—	١٠٣	٩	٣٦	٤٢	١٢٩	٣	٢٤٩
١٩٥٥	—	١٢٢	٨	٤٥	٤٧	١٤٧	٣	٢٦٤
١٩٥٦	١٢	٩٥	١١	٥٠	٤٦	١٦٦	٣	٣٢٦
١٩٥٧	٧	١١٩	٧	٤٥	١٣٧	٢٦٢	٣	٣١٥
١٩٥٨	١٥	١٢٣	١٣	٥٧	١٥٣	٢٩٣	٣	٤٠٨

(١) بملايين الكيلووات ساعي ·
(٢) بآلاف الأمتار ·
(٣) بآلاف الكروزات ·

(×) أرقام هذا الجدول مأخوذة عن نشرة مصرف سورية المركزي : السنة الاولى ، العدد الاول ١٩٦٣ ص ٢٢ ، وعن تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٨٣ ·

واذا أخذنا الارقام القياسية للانتاج المذكور باعتبار عام ١٩٥٨ = ١٠٠، نجد امامنا الجدول التالي(١) :

العام	كونسروة	كبريت	حرير وقطن نسيج	حرير وقطن غزل	سمن نباتي	زيت نباتي	زيت زيتون
١٩٥٢	٤٦	٤٧	—	٦٧	—	—	—
١٩٥٣	٥٠	٦٠	٧٣	٧٢	—	—	—
١٩٥٤	٦٢	٦٧	٨٤	٧٩	—	٥٦	—
١٩٥٥	١١٢	٨٢	٩١	٨٤	٨١	٧٩	—
١٩٥٦	١٠٠	٨٢	٨٢	٩٣	٩٦	٨٢	٨٥
١٩٥٧	٨٨	٩١	٩٥	٩١	١٠٠	٩٤	٥١
١٩٥٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

العام	اجواخ	زجاج	سكر	الكهرباء للصناعة	الكهرباء المجموع	التبغ التنباك المصنوع	الاسمنت
١٩٥٢	٦٥	٤٥	٣٤	٢١	٣٤	٨٤	٣٧
١٥٩٣	٦٦	٢٦	٥٣	٢٤	٣٩	٩٠	٥٥
١٩٥٤	٨٣	٧٣	٦٤	٢٧	٤٤	٩٩	٦١
١٩٥٥	٩٩	٦١	٨٠	٣١	٥٠	١٠٠	٦٥
١٩٥٦	٧٧	٨٤	٨٩	٣٠	٥٦	١٠٤	٨٠
١٩٥٧	٩٦	٥٣	٧٩	٨٩	٨٩	١٠٦	٧٨
١٩٥٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ولما كانت صناعة البناء قد احرزت تطورا هاما في المرحلة الاستقلالية ، واحتلت مركزا قويا في الصناعة السورية ، لذلك يحسن بنا ايراد جدول يبين بعض انشاءاتها في السنوات الاخيرة من المرحلة المذكورة ، سواء ما كان منها للابنية التجارية والصناعية ، او لأبنية السكن .

---

(١) جرى حساب هذه الارقام القياسية على اساس الكميات المنتجة لكل صنف على حدة . والجدول مأخوذ عن نشرة المصرف المركزي المذكورة سابقا ص ٢٣ .

نشـــاط البنـــاء(١)

بآلاف الامتار المربعة

عـــام	الأبنيـــة التجارية والصناعية					ابنيـــة الســـكن				
	دمشـــق		حلب		جميع مراكز	دمشق		حلب		جميـــع
	عدد الرخص	م٢	رخص	م٢	المحافظات	رخص	٢	رخص	م٢	المحافظات
١٩٥٢	٦٥	١٣	..	..	..	٤٥٨	١٧٨ر٩	..	..	..
١٩٥٣	٦٣	٣٣	..	..	..	٤٦٣	٢٣١ر٧	..	..	..
١٩٥٤	٥٤	٣٧ر٤	..	..	..	٥٢٠	٢٦٩ر٦	..	..	..
١٩٥٥	٨٠	٣٧ر٥			..	٥٣٠	٣١٤ر٣	..	..	..
١٩٥٦	٤٢	٣٤ر٧	٩٦	٣٩ر١	١٢٢ر٩	٤٦٥	٢٧٦ر٣	٤٨١	١٨٧ر٢	٤٨٤ر٦
١٩٥٧	٥٠	٢٥ر٧	١٠٤	٢٧ر٦	١٠٧ر٢	٤٧٠	٣٠٦ر٢	٤٥١	١٣٤ر٣	٦٦١ر٢
١٩٥٨	٣٥	٣٧ر٦	١٤٥	٣٣ر١	١٣٦	٣٦٣	٣١٢	٤٩٨	٢١١ر٥	٧٢٤ر٨

(١) مصرف سورية المركزي ، النشرة الدورية السنة الاولى ، العدد الاول ١٩٦٣ ص ٢١ .

هذا التطور في الصناعة الوطنية زاد كثيرا من الانتاج الصناعي ، وساهم في سد بعض الحاجات المحلية ، كما ساهم في تضخم الصادرات وتنويعها · ان نصيب الصناعة من الدخل الوطني الذي كان عام ١٩٤٤ (٩٠ مليونا) ، اي قرابة ١٠٪ اصبح عام (١٩٥٤) ١٦٥ مليوناً ، اي قرابة ١٣٪(١) ·

اما ما يتعلق بأهم صادرات المنتجات الصناعية ، فنؤجل الحديث عنه الى بحث التجارة ·

٣ ـ التجـارة

مع تطور الزراعة والصناعة ، وتحسن وسائل النقل والمواصلات ، ومع حل الاتحاد الجمركي بين سورية ولبنان ، استطاعت التجـارة أن تحقق تقدما ملحوظا في هذه المرحلة الاستقلالية ·

أ ـ النقل والمواصلات :

ففي ميدان النقل والمواصلات طرأت تحسينات هامة · فاتسعت شـبكة الطرق البرية من ٦٦٩٠ كم عام ١٩٤٤ ، الى ٩٣١٠ عام ١٩٥٧ ، والقسم المزفت منها من ١٥٠٠ الى ٣٠٠٠ كم في المدد المذكورة · بعض هذه الطرق ذو اهميـة دولية ، وبعضها ذو أهمية منطقية ، وبعضها ذو أهميـة محلية · وعلى هـذا فاذا كان لكل ١٠٠٠٠ نفس عام (١٩٤٦) ١٧ كم من الطرق ، فقـد أصبحت النسبة عام (١٩٥٧) ٢٣ كم(٢) · كما زاد عدد السيارات من ٤٦٠٠ عام١٩٤٦ الى ٣٠٣٧٠ عام ١٩٥٧ · منها ١٤٦١٥ سيارة شـحن ، و ١٣٦٥ أوتوبوس ، و ١٤٣٩٠ سيارة سياحية ·

أما الطرق الحديدية فلم يطرأ عليها أي تبـدل من حيث أطوالها ، وبقيت حمولتها ذات أهمية ثانوية · ومعظمها يتكون من نقل القمح والطحين والماشية · وهو أمر يتبدى في الجدول التالي :

---

(١) سلطانوف وغيره : سورية الحديثة ص ٦٩ ·

(٢) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ١٨٧ ·

النقل بالخطوط الحديدية بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥[١]
(بالطن الكيلو متري)

عام	عدد المسافرين كم	مجموع الحمولة	د·ش·ب	خط حديد الحجاز	الخطوط الشمالية
١٩٤٧	٥٧٩٢٧	١١٣٩٧٦	٨٠٧٧١	٤٧٦٤	٢٨٤٤١
١٩٤٨	٥١٤٨٢	١١٧٥١٢	٧٧٧٣١	١٢٥٨٨	٢٧١٩٣
١٩٤٩	٢٩٧١٥	٨٦٥٤٠	٣٨٦٥٩	١٦٣٨٩	٣١٤٩٢
١٩٥٠	٢١٨٧٦	١١٥٧٦٨	٥٢٥٤٩	٢٠٣٦٤	٤٢٨٥٥
١٩٥١	؟	١١٣٨٤٦	٥٧٩٩٩	١٦٦٦١	٣٩١٨٦
١٩٥٢	؟	١٢٤٤٤٧	٥٢٩٩١	٢١٧٧٢	٤٩٦٨٤
١٩٥٣	؟	١٣٠٤٤٠	٥١٧٥٧	٢٣٤٠٦	٥٥٢٧٧
١٩٥٥	؟	١٢٣٦٧٣	٥٦٧١٤	٢٣١٧٢	٤٣٧٨٧

أما تجهيزات هذه الخطوط فكانت كما يلي :

الجهاز المتحرك في خطوط حديد سورية ١٩٥٤[٢]

كيان الحركة	جميع الخطوط	الخطوط الضيقة: الحجازي: المجموع	الخطوط الضيقة: الحجازي: د·ش·ب	الخطوط الضيقة: الحجازي: الخط	الخطوط العريضة: الشمالية: المجموع	الخطوط العريضة: الشمالية: د·ش·ب	الخطوط العريضة: الشمالية: الخطوط
القاطرات	١٢٠	٥٩	٣٤	٢٥	٦١	٤٢	١٩
عربات الشحن والمسافرين	١٦٦	١٠٧	٧٩	٢٨	٥٩	٣٤	٢٥
عربات نقل البضاعة	١٩٢٥	٦٩٢	٣٧٦	٣١٦	١٢٣٣	٥٢٥	٧٠٨
سيترن	١٠١	٢٧	٤	٢٣	٧٤	١٥	٥٩
عربات أخرى	٥٩	١٤	٣	١١	٤٥	٣	٤٢

وبعد أن عزمت سورية على بناء استقلالها الاقتصادي ، وأنهت اتحادها الجمركي مع لبنان اتخذت التدابير اللازمة لايجاد مرفئها الحديث الخاص على البحر الابيض المتوسط · فألفت عام ١٩٥٠ ، شركة مرفأ اللاذقية برسمال أولي قدره ٢٤ مليون ليرة سورية ، اكتتبت الحكومة بـ ٩٠٪ منه · وقد ارتفع

(١) سلطانوف وغيره : سورية الحديثة ص ٢٧٦ ·
(٢) سلطانوف وغيره : سورية الحديثة ص ٢٧٧ ·

هذا الرسمال عام ١٩٥٦ الى ٥٤ مليونا · كان الهدف من ذلك بناء مرفأ حديث في اللاذقية يستطيع أن يتجاوب مع تطور الاقتصاد السوري المتنامي · وقد انتهت الاعمال فيه عام ١٩٥٧ · وتطورت أعمال هذا المرفأ كما يلي :

حمولة مرفأ اللاذقية بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥٦ (١)
بالاطنان

عام	استيراد	تصدير	الحمولة العامة
١٩٥٠	١١٧٩٥٥	١٤٦٧٣١	٢٦٤٦٨٦
١٩٥١	١٦٣٢١٧	٨٩٦٧٦	٢٥٢٨٩٣
١٩٥٢	١٤٧٣٩١	٢٤٦١٧٢	٣٩٣٥٦٣
١٩٥٣	١٦٧٧٤٧	٣٣٥٨٥٩	٥٠٣٦٠٦
١٩٥٤	١٩٧٦٤٤	٦٢٣٨٨٠	٨٦١٥٢٤
١٩٥٥	٢٧٠٩٢٨	٢٣٩٧٨٦	٥١٠٧٠٩
١٩٥٦	—	—	٩٦٢٠٠٠

ويحتل مرفأ بانياس المرتبة الثانية في الاهمية بعد مرفأ اللاذقيــة · وهو نقطة مصب لبعض خطوط البترول العراقي ·

أما النقل الجوي فقد تطور أيضا في هذه المرحلة · ففي عام ١٩٤٧ تألفت « شركة الخطوط السورية » الوطنية ، التي أخذت بتنظيم خطوط داخلية تصل دمشق ، بحلب باللاذقية ، بتدمر ، بدير الزور ، بالحسكة والقامشلي · كما قامت بتنظيم خطوط بين الدول العربيــة المجاورة ، تصل دمشــق بالقاهرة ، وبيروت ، وبغداد ، والمدينــة ··· في حين بقيت الخطوط الدوليــة من نصيب شركات الطيران الاجنبية وأهمها شركة طيران فرانسا ، شركة طيران سويسرا ، شركة ك· ل· م· ، شركة الطيران الانكليزية « أوفيس » وبان أميركان وغيرها · ويمكن تبيان أهمية النقل الجوي عبر أهم مطارات سورية ، المزة في دمشــق ، والنيرب بحلب ، بايراد الجدول التالي عن عام ١٩٥٠ :

السفر عبر مطاري المزة والنيرب عام ١٩٥٠ (١)

المطار	عدد الطائرات	جيئة	ذهابا	مرورا
المزة	٢٨٩٩	١٣٢١٦	١١٦٣٥	٩٢٠٩٩
النيرب	٢٠٣	١٧٦٢	١٩١١	٣٨٥

(١) حلباوي : سورية بلد متخلف ص ١٦٥

أما وسائل المواصلات من برق وبريد وتيلفون وراديو ، فكانت تعتبر أحسن المصالح المتلائمة مع مطالب الوطن الاقتصادية • لقد أصبحت مجهزة بأجهزة عصرية ، وتؤمن الاتصال الداخلي والخارجي على الوجه الملائم •

ب ـ التجارة الخارجية

سورية بلد زراعي ، ذو صناعة ناشئة ، تحيط بها بلاد ذات اقتصاد مشابه الى هذا الحد أو ذاك ، ومعظمها عربي • كما تتمتع سورية بمركز جغرافي هام يجعلها منفذا لكثير من الدول التي حرمت من منفذ على الشاطىء الشرقي للبحر الابيض المتوسط • زد على ذلك أن سورية هي احدى دول منطقة الشرق الادنى والاوسط ذات المركز الستراتيجي الهام ، وممر للبترول ، ومنبع له مظنونة أهميته ، وبالتالي فهي منطقة تصارع الدول الاستعمارية ، وتنافس احتكاراتها الهامة •

لهذا كله فمن الطبيعي أن تتفاعل تجارتها الى هذا الحد أو ذاك ، مع هذه الشروط • فحين اندلعت الحرب العالمية الثانية انقطعت علاقاتنا التجارية مع ألمانيا وغيرها من دول أوروبا الوسطى • وحين انهارت فرانسا ، عام ١٩٤٠ ، وظلت القوات الفرنسية في سورية موالية لنظام فيشي ، تحملت سورية وطأة حصار الحلفاء • وأصبحت العلاقات التجارية مع الخارج معدومة • وغدت سورية مهددة في معيشتها وانتاجها • وحين احتل الحلفاء سورية عام ١٩٤١ ، انضمت سورية الى كتلتهم • وربطت اقتصادها بمجهودهم الحربي ، وعلاقاتها التجارية بهم • وفي هذا الظرف استعادت سورية بعض نشاطها التجاري مع الخارج بين استيراد وتصدير • ونتيجة لما أنفقه الحلفاء من أموال ثمنا لما احتاجوه من سلع وخدمات ، ونظرا لضعف الاستيراد الشديد ، وزيادة الطلب ، وارتفاع الاسعار ، تجمعت أموال كثيرة بين يدي السوريين ، وأمكن تحويل قسم هام منها الى نقد أجنبي ، حسب الاتفاقات النقدية التي رأيناها من قبل • فلما انتهت الحرب واستعاد الاستيراد نشاطه المتنامي وظل التصدير أضعف من أن يغطي نفقات الاستيراد ، بدأت سورية تفقد ثروتها النقدية شيئا فشيئا ، وبشكل متسارع • ومما أعاق سورية المستقلة عن اتخاذ التدابير الحازمة لتلافي أخطار هذا الوضع هي سيطرة الاحتكارات الاجنبية ، وتغلغل النفوذ الاستعماري الانكلو سكسوني ، وقيام الاتحاد الجمركي بين سورية ولبنان ، أي بين بلدين يرى كل منهما حياته مهددة بما ينعش حياة الآخر • فاذا أرادت سورية انتهاج الحماية ، رأى لبنان في ذلك اضعافا له وقتلا • واذا أراد لبنان فتح أبواب الاتحاد الجمركي أمام السلع الاجنبية ، رأت سورية في ذلك استحالة بناء اقتصادها وصناعتها الناشئتين • وظلت سياسة أنصاف الحلول تلحق الاضرار

الجسيمة بسورية ، حتى اضطرت الى اتخاذ التدابير الحازمة التي انتهت بانهاء الاتحاد الجمركي ، عام ١٩٥٠ ، وبانتهاج سياسة جمركية وتجارية مستقلة ، تنسجم وحاجات اقتصادها المتطور ٠

في عام ١٩٥٠ تميزت التجارة بالنسبة الى عام ١٩٣٩ بنموها سواء من حيث الحجم أو القيمة ، وأصبح يلاحظ بعض التبدل في بنية الصادرات والواردات ٠ لقد زاد الانتاج الصناعي ، في التصدير ، سواء منه المنتهي أو المعد للانتهاء ٠ كما زادت المعدات والتجهيزات في حقل الاستيراد ٠ كما لوحظ اختفاء فلسطين من حقل البلدان المتاجر معها ، نتيجة قيام اسرائيل ٠ ثم ان زيادة هامة في تجارة الترانزيت لوحظت أيضا ، وذلك نتيجة انهاء الاتحاد الجمركي مع لبنان الذي احتكر من قبل هذه التجارة ، ونتيجة التحسينات التي طرأت على المواصلات ٠ وكان لانشاء مرفأ اللاذقية ، والمرسوم ١٥١ ، وتأميم بعض المؤسسات الاجنبية ، ونمو الانتاج الصناعي والزراعي ، وغيرها من التدابير الداعمة للاقتصاد الوطني ، أثر كبير في التطوير التالي للتجارة ٠

كانت سياسة سورية التجارية ، من حيث العموم ، تعمل على دعم الانتاج الوطني وتنميته ، وعلى توسيع العلاقات التجارية مع دول العالم ، ولا سيما الدول العربية الشقيقة ٠ كما عملت على تشجيع تصدير الانتاج الزراعي بالغائها أو تخفيضها رسوم التصدير على عدد من المنتجات الزراعية ٠ وسهلت ، بالتالي ، ادخال ما تحتاج اليه من آلات ومعدات ومواد أولية ، وفرضت كثيرا من القيود على المستوردات الاخرى ٠ فمنعت استيراد بعض السلع التي تنتج منها : كالكبريت ، والصابون ، وبعض الفواكه المعلبة ، والخضار ، وبعض المنسوجات ٠٠ كما رفعت كثيرا من رسوم السلع الكمالية ، أو منعت استيرادها أيضا ٠ وكثيرا ما طالبت المستوردين بالحصول على اذن مسبق باستيرادهم ٠

وبذلت سورية جهودا لتعزيز العلاقات التجارية مع البلدان العربية وبعض الدول الآسيوية ٠ ونحت في السنوات الاخيرة نحو اقامة هذه العلاقات وتطويرها مع بعض بلدان المعسكر الاشتراكي ٠

ومنذ عام ١٩٥٤ وسورية تقيم معرضا دوليا كل عام يعرف على المنتجات السورية والعربية ، ويساعد على تعريف التجار السوريين على المنتجات الاجنبية ، كما يساعد بالتالي على تقوية الصلات التجارية بين البلدان المشتركة فيه ٠

وفيما يلي جدول يبين استيراد وتصدير سورية ولبنان بين عامي ١٩٣٩ — ١٩٤٩ ووضع ميزانهما التجاري :

ميـزان سـورية ولبنـان التجـاري (١)

١٩٣٩ – ١٩٤٩

عـام	الاستيراد: بالاطنان	الاستيراد: بألوف الليرات السورية	التصدير: بالاطنان	التصدير: بألوف الليرات السورية	الميزان التجاري: بالاطنان	الميزان التجاري: القيمة بألوف الليرات
١٩٣٩	٢٦٩٢٢٣٠	١١٣٢٥٣	٢٤٨١١٤٦	٧٥٠٧٠	٢١١٠٨٤	٣٨١٨٣
١٩٤٠	١٢٨٣٠١٥	٨٣٩٣٦	١٠٩٠٨٠٦	٤٦٢٥٥	١٩٢٢٠٩	٣٨٦٨١
١٩٤١	٣١١٢٨٣	٧٧٨٦٣	٦٧٢٤٥	٤٨٦٠٨	٢٤٤٠٣٨	٢٩٢٥٥
١٩٤٢	٥٧٩٦٨٠	١٧٤٨٧٥	٩٩٩٩٦	٩١٥٤٨	٤٧٩٦٨٤	٨٣٣٣٨
١٩٤٣	١٠٨٣٠٩١	٢٤٦١٧١	٧٠٧٤٢٩	١٦٨٠٦٥	٣٧٥٦٦٢	٧٨١٠٦
١٩٤٤	٤٤١٨٧١	٩٨٨٥٢	١٢١٣٢٥	٤٦٩٨٤	٣٢٠٥٣٦	٥١٥٣٦
١٩٤٥	٥٢٢٥١٥	١٣٥٦٨٨	١٤٦١٨١	٤٥٧٨٩	٣٧٦٣٣٤	٨٩٨٩٩
١٩٤٦	٣٩٤٠٤٥	٢٦٨٨٢٣	١٩٧٠٩٣	٨٦٦٨٧	٢٨٦٩٥٢	١٨١١٤٦
١٩٤٧	٤١٣٦٥٣	٣٦١٤٣٥	١٥٠٤٤٦	٨٧١٠٧	٢٨٣٢٠٧	٢٧٤٣٢٨
١٩٤٨	٧٥٠٩٣٨	٤٧٧٢٢٦	١٢٣٥١٢	٧٧٩٣١	٦٢٧٤٢٦	٣٩٩٢٩٥
١٩٤٩	٩٥٧٠٤٤	٥١٧٤٦٢	٣٠٧٧٦٥	١١٢٨٠٠	٦٤٩٢٧٩	٤٠٤٦٦٢

وفيما يلي جـدول يبين الدول التي تاجـرت مع البـلدين عام ١٩٤٩ ، ومقدار العجز والوفر معها :

(١) الحافظ : بنية السياسة الاقتصادية في لبنان وسوريا ص ١٠٠

الميزان التجاري مع مختلف بلدان العالم (سورية ولبنان) عام ١٩٤٩

البلد	الاستيراد بالاطنان	الاستيراد بألوف الليرات	التصدير بالاطنان	التصدير بألوف الليرات	الميزان التجاري بالاطنان	الميزان التجاري بألوف الليرات
فلسطين	٥٩٧٥	١٢٢٨	٢٠٧٩٠	٨٠٦٩	+ ١٤٨١٥	+ ٦٨٤١
العراق	٢٦٨٠٥٤	٢٦٨١٣	١٩٩٢١	٢٢٣٥٣	+ ٢٤٨١٤٢	+ ٤٤٦٠
الاردن	٤٨٩٩	١٦٢٦	٤٢٢٤٧	٢١٠٦٦	+ ٣٦٩٤٨	+ ١٩٤٤٠
مصر	٢٧٥٩٩	٦٧٨٤	١٠٦٩٤	٣٣٨٨	— ١٦٨٥٠	— ٣٣٦٦
السعودية	١٣٥٩٧	١٢٧٥٧	٢٥٧٥	٥٧٨٧	— ٢٩٠٢٢	— ٦٩٧٠
تركيا	١٩٦٠٩	١٢٢٩٨	٥٥١٩	٥٥٦	— ١٤٠٩٠	— ١١٦٩٢
ايران	٣٦٤٣٣	٥٩٤٠	٢٨٦	١٤٤٠	— ٣٥٩٤٧	— ٤٥٠٠
قبرص	٥٣٥٥	١٢٤٠	٣٩٤	٢٤٢	— ٤٩٦١	— ٩٩٨
بريطانيا	١١٢٧٧٧	١٠٨١١٧	٥٢٠٥٨	٩٦٩٤	— ٦٠٧١٩	— ٩٨٤٢٣
فرانسا	٨٩٧٧٣	٧٠٨٢٣	٢٢١٥٨	٦٤١٧	— ٦٧٦١٥	— ٦٤٤٠٦
الولايات المتحدة	٨٣٣٤٨	١١٨٩٦٩	٣٢٥٥	٣٧٥٩	— ٨٠٠٩٣	— ١١٥٢١٠
بلجيكا	٤١٢٠٦	١٣٠١٢	١٩٨٩٨	٢٨٦١	— ٢١٣٠٨	— ١٠١٤٨
ايتاليا	١٧٨٧١	٢٦٨٧٢	٥٢٠٧٧	١٣٢١٩	— ٣٤٢٠٦	— ١٣٦٥٣

أمين الحافظ : بنية سورية ولبنان الاقتصادية والسياسية .

البلد	الاستيراد بالاطنان	الاستيراد بألوف الليرات	التصدير بالاطنان	التصدير بألوف الليرات	الميزان التجاري بالاطنان	الميزان التجاري بألوف الليرات
ألمانيا	٧٦٦	١٨٧٦	٧٠٤	٤٨٠	— ٦٢	— ١٣٩٦
تشكوسلوفاكيا	٤٩٢٧	٥٨٩٦	١٩٣٩	٧٩٤	— ٢٩٨٨	— ٥١٢٢
اسوج	٤٥٢٤	٢٣٢٠	١٨٩	٢٢١	— ٤٣٣٥	— ٢٠٩٩
رومانيا	٢٥٢٢٠	٣٥٤٠	١	٢	— ٢٥٢١٩	— ٣٥٣٨
سويسرا	١٢١٨	٧٣١٤	١٦	٧٧	— ١٢٠٢	— ٧٢٣٧
النمسا	٧٣٩٩	٢٤٢٣	٥٨	١٢٧	— ٧٣٤٧	— ٢٢٩٦
الهند	٩٦٢٩	١١٢٥٧	٣٢	١٠١	— ٩٥٩٧	— ١١١٢١
هولاندا	٥١٣٣	٤٤٧٦	٦٩٩	١٣٦	— ٤٤٣٤	— ٤٣٧٥
اليابان	٣٨٣	٨٧٧	٣٢٦	٤٣	— ٥٧	— ٨١٤
اليونان	١٥٣٦١	١٥٣٤	٣٦	٤٨٧	— ١٥٣٢٥	— ١٠١٧
يوغوسلافيا	٥٠٣٠	٩١٠	—	—	— ٥٠٣٠	— ٩١٠
الاتحاد السوفياتي	٥٣٢١	١٦٤٩	—	—	— ٥٣٢١	— ١٦٤٩
بولونيا	٢٦٠	٤٣٥	—	—	— ٢٦٠	— ٤٣٥
بلدان مختلفة	١٢٤٣٤٠	٦٥٢٢٢	٤٦٨٥٢	٩٨٠١	— ٧٧٤٨٨	— ٥٦٤٢١
المجموع الكلي	٩٥٧٤١٦	٥١٦١٨٨	٣٠٥٧١٥	١١١١٠٤	— ٦٥١٧٠١	— ٤٠٥٠٨٤

أمين الحافظ : بنية سورية ولبنان الاقتصادية والسياسية .

يتبدى مما سبق :

١ ـ ان الميزان عام ١٩٤٩ ايجابي مع ثلاث بلدان فقط ، وبمبلغ يزيد قليلا عن ٣٠ مليون ليرة سورية ، في حين يبقى عاجزا مع جميع الدول الاخرى ، ولقاء مبالغ تفوق أربعمائة مليون ليرة سورية ·

٢ ـ وأن الدول الاستعمارية الثلاث الولايات المتحدة فانكلترا ففرانسا ، هي المصدر الاول الينا ، في حين لا تستورد منا الا جزءا تافها ، مما جعل ميزاننا التجاري معها في عجز يفوق ٢٧٨ مليون ليرة سورية في عام واحد فقط · وهذا يعني أن هذه الدول الاستعمارية هي التي تستنزف ثرواتنا ، وقطعنا النادر ، وذهبنا ، وهي التي تسهم بالتالي في افقار بلادنا ، وتعيقنا عن التقدم ·

٣ ـ أن ميزاننا التجاري في عجز دائم طوال هذه المدة · مع انخفاض قيمة هذا العجز في سنوات الحرب بسبب تضاؤل الاستيراد ، ثم تعاظمه إثر انتهاء الحرب وعودة الاستيراد الى الصعود ·

وفي السنوات الاخيرة من مرحلتنا هذه كان ما يقرب من ٩٠ ٪ من الصادرات متأتيا عن الاقتصاد الزراعي في حين بقي الانتاج الصناعي لا يشكل الا نسبة ضئيلة من الصادرات · ففي عام ١٩٥٥ مثلا كان حجم الصادرات يشكل ٤٧٣ر٥ مليون ليرة سورية ، وكان الانتاج الصناعي المصدر لا يشكل من هذا المجموع الا ٤٢ر٢ مليون ليرة سورية أي ٨ ٪ فقط · وأهم صادراتنا الصناعية يتكون من النسيج القطني والصوفي ، والحريري الاصطناعي ، والتريكو ، والثياب ، والموبيليا والصابون ، والبلوريات ··· في حين يبقى أهم الصادرات الزراعية القمح والشعير والقطن والصوف وبعض المنتجات الحيوانية ·

الشيء البارز في التصدير الزراعي هو الدور الذي أصبح يحتله القطن في صادراتنا · ومن استعراض أرقام تصديره في السنوات الاخيرة بالنسبة الى مجموع الصادر نتبين الصورة التالية :

عام	قيمة ما صدر من القطن	مجموع الصادرات (١)
	بملايين الليرات	بملايين الليرات
١٩٥٢	١٢٤ر٣	٣١٩ر٥
١٩٥٣	١٣٤ر٧	٣٧٥ر٨
١٩٥٤	١٢٤ر٦	٤٦٥ر٧
١٩٥٥	٢٣٣ر٥	٤٧٣ر٥
١٩٥٦	١٤٩ر٠	٥١٥ر٩
١٩٥٧	١٨٨ر٦	٥٤٨ر٠
١٩٥٨	١٧١ر١	٤٣٦ر٦

ومن استعراض أهم مستورداتنا خلال السنوات الاخيرة من هذه المرحلة نتبين الملاحظات التالية :

١ ـ ما تزال بلادنا تستورد كميات هامة من المواد الغذائية تتراوح قيمتها حول المليون ليرة سورية كل عام ٠

٢ ـ كما لا تزال بلادنا تستورد كميات هامة من النسيج والملابس والغزل رغم التطور الواسع الذي شمل صناعة الغزل والنسيج والثياب ٠ كانت قيمة هذه المستوردات تقرب من مليون ليرة في كل من عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ولكنها أخذت بالارتفاع فيما بعد ٠

٣ ـ أما استيراد الآلات والاجهزة ووسائل النقل فيحتل أيضا مكانا هاما في حجم الاستيراد ٠ مما سينعكس أثره في المستقبل في تحسين وزيادة صادراتنا ٠

٤ ـ ثم ان نصيب المحروقات من الاستيرادات يشكل مبلغا هاما من النفقات التي ستتضاءل عند بدء مصفاة حمص بالعمل عام ١٩٥٩ ٠ وفيما يلي جدولان يبين أحدهما أهم الصادرات ، والآخر أهم الاستيرادات في أواخر المرحلة المذكورة ٠

---

(١) نشرة مصرف سورية المركزي السنة الاولى العدد الاول ١٩٦٣ ص ٣٩

أهم الصادرات بملايين الليرات السـورية (١)

مجموع الصادرات	أعوام	لحوم	حنطة	شعير	ثمار وخضروات وبذور	قطن	صوف	غزل ونسيج وملابس	منتجات صناعية
٣١٩ر٥	١٩٥٢	٢١ر٢	٢٩ر٧	٢٩ر٤	٢٠ر٢	١٢٤ر٣	١٤ر٧	٣٨ر١	٦ر٤
٣٧٥ر٨	١٩٥٣	٢٣ر٤	٤٦ر٠	٢٤ر٨	٢٥ر٥	١٣٤ر٧	٢١ر٥	٣٤ر٧	٥ر٤
٤٦٥ر٧	١٩٥٤	٢١ر٩	٧٠ر٣	٨٥ر٨	٣٢ر٦	١٢٤ر٦	٢٣ر٣	٣٤ر١	٥ر٨
٤٧٣ر٥	١٩٥٥	٢٨ر٩	١٠ر٦	٧ر٥	٣٧ر٩	٢٣٣ر٨	٣٢ر٩	٣٨ر٣	٧ر٧
٥١٥ر٩	١٩٥٦	٣٣ر٣	٥٦ر٧	٥٦ر٣	٣٩ر٨	١٤٩ر٠	٣٣ر٨	٤٠ر٩	١٠ر٣
٥٤٨ر٠	١٩٥٧	٧ر٣	٨٨ر٦	٥٢ر٠	٤٦ر٥	١٨٨ر٦	٢٩ر٩	٤٨ر٧	١٢ر٣
٤٣٦ر٦	١٩٥٨	١٣ر٥	٣٧ر٦	١٢ر٩	٣٦ر٥	١٧١ر١	٢٦ر٣	٤٣ر٦	١١ر١

(١) المصدر السابق ص ٣٨ ـ ٣٩

أهم المستوردات بملايين الليرات السورية

المجموع	أعوام	ثمار وخضراوات	مواد ومنتجات غذائية	محروقات	غزل ونسيج ملابس	لآلىء واحجار كريمة ومعادن ثمينة	مواد معدنية وحاجات مصنوعة فيها	آلات واجهزة	وسائل نقل
٤٥٩ر٤	١٩٥٢	٢٥ر٢	٧٩ر٩	٥١ر٠	٩٤ر٣	١٤ر٩	٣٦ر٧	٥٢ر٨	١٩ر٧
٤٦١ر٧	١٩٥٣	٢٤ر٨	٤٦ر٠	٥٨ر١	٩٤ر٢	٣١ر٤	٣٥ر٥	٦٠ر٤	٢٨ر١
٦٣٣ر٧	١٩٥٤	٢٧ر٩	٥٩ر٧	٧٠ر٤	١٢٢ر٦	٤١ر٩	٣٨ر٩	٨٩ر٢	٥٣ر٨
٦٧٦ر٩	١٩٥٥	٣٣ر٨	٧٦ر٢	٧٥ر٠	١٠٩ر٣	٦٠ر٣	٤٧ر٣	٩٦ر٥	٤٧ر٩
٦٩٠ر٠	١٩٥٦	٣٦ر٨	٦٧ر٥	٨٨ر٦	١٠٥ر٨	٥ر٥	٥٩ر٤	٩٥ر٠	٥٧ر٩
٦١٦ر١	١٩٥٧	٣٢ر٩	٧٠ر٢	٧٩ر٧	١١٩ر٥	٤٨ر٦	٦٥ر٥	٧٢ر٣	٢٩ر٠
٧٥٥ر٢	١٩٥٨	٣٨ر٦	٧٠ر٤	٦٩ر٧	١٢٠ر١	٨ر٩	١٠١ر٢	٨٧ر٨	٣١ر٥

أما ميزان التجارة الخارجية فيظهره الجدول التالي :

ميزان التجارة الخارجية بملايين الليرات

عام	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري	تجارة الترانزيت
١٩٥٢	٣١٩ر٥	٤٥٩ر٤	– ١٣٩ر٩	٢٠٥
١٩٥٣	٣٧٥ر٨	٤٦١ر٧	– ٨٥ر٩	١٩٠
١٩٥٤	٤٦٥ر٧	٦٣٣ر٨	– ١٦٨ر١	٢٣٨٢
١٩٥٥	٤٧٣ر٥	٦٧٦ر٩	– ٢٠٣ر٤	١٢٩٤
١٩٥٦	٥١٥ر٩	٦٩٠ر٠	– ١٧٤ر١	٨٩٤
١٩٥٧	٥٤٨ر٠	٦١٦ر١	– ٦٨ر١	٩٨٣
١٩٥٨	٤٣٦ر٦	٧٥٥ر١	– ٣١٨ر٥	١٢٩٠

في الجدول المذكور يتبدى عجز ميزاننا التجاري الدائم . الا أن الجديد في هذا العجز ، اذا ما قورن بعجز عام ١٩٤٩ المذكور سابقا ، هو أن نسبة العجز أصبحت أقل من قبل . فبعد أن كان العجز أكثر من ٤٠٠ مليون ليرة عام ١٩٤٩ أصبح دون ذلك بكثير في الاعوام الاخيرة المذكورة . ومع أن الاستيراد في معظم هذه الاعوام قد زاد عن استيراد عام ١٩٤٩ المعتبر ، عام اضطراب دولي ، زيادة ملحوظة ، فان ارتفاع قيمة الصادرات كان أسرع من ارتفاع قيمة المستوردات ، وبذلك قلت نسبة عجز الميزان التجاري .

كما يلاحظ في هذا الجدول من ناحية أخرى ، تعاظم تجارة الترانزيت الذي كان من أسبابه بناء مرفأ اللاذقية ، وتحسين طرق النقل ، واقامة المناطق الحرة .

فكيف كانت سورية تغطي عجزها الدائم تقريبا ؟

كانت سورية تغطي هذا العجز بموارد كثيرة منها عائدات البترول ، ومساعدات المهاجرين السوريين لاهاليهم ، وموارد السياحة ، وموارد الترانزيت ، ونفقات الجهاز الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي ...

بقي أن نتبين صورة عن التوزيع الجغرافي لتجارتنا الخارجية ، وحال ميزاننا التجاري مع أهم الدول المتاجر معها . والجدول التالي يرينا هذه الصورة :

الصادرات والاستيراد بحسب أهم الجهات (١)

بملايين الليرات السورية

عام	اليابان		الاردن		لبنان		السعودية		بريطانيا		الولايات المتحدة		الاتحاد السوفياتي	
	تصدير	استيراد	ت	ا	ت	ا	ت	ا	ت	ا	ت	ا	ت	ا
١٩٥٢	٠ر١	١ر١	١٦ر٨	٨ر٨	٧٠ر٣	٥٢ر٣	١٠ر٣	١١ر٦	٧٧ر٢	٥٧ر٤	١٥ر٩	٦٦ر٧	—	٠ر٣
١٩٥٣	١ر١	١ر٨	٢١ر٧	١٢ر٨	٩٠ر٤	٥٠ر٣	١٢ر٢	١٧ر٨	٤٦ر٣	٥٠ر٠	٢٠ر٨	٥٦ر٦	—	٠ر٢
١٩٥٤	٢ر٠	٩ر٣	٢٠ر٩	١٤ر١	١٢٣ر٨	٥٩ر٩	١٢ر٠	٢٢ر٩	٢٩ر٥	٥٧ر٧	١٩ر٢	٧٦ر٣	—	٠ر٤
١٩٥٥	١٤ر٠	١٦ر٨	١٧ر٢	١٤ر٨	١٠١ر١	٣٩ر٧	١٠ر٨	٢٣ر٤	٤٠ر٤	٨٦ر٤	٢١ر٣	٧٤ر٣	—	٠ر٦
١٩٥٦	٦ر٢	١٥ر٨	١٥ر١	١٥ر٥	١٢٠ر٧	٦١ر٧	١٩ر٣	٣٤ر٣	١١ر٠	٨١ر٢	٢١ر٢	٧٣ر٢	٤ر١	١ر٨
١٩٥٧	٧ر٥	٢١ر١	١٧ر٨	١٢ر٦	٩٢ر٩	٢٤ر٦	٢٢ر٣	٣٠ر٨	٦ر١	٤٧ر٥	٢٠ر٨	٦٩ر١	١٢ر٣	١١ر٥
١٩٥٨	٦ر٢	٢٨ر٠	٢٢ر٧	١٠ر٤	٥٦ر٨	٣٧ر٣	٢٤ر٩	١٨ر٨	١٠ر٦	٨٢ر٧	١٤ر٥	٦١ر٤	٦٦ر٦	١٣ر١

(١) مصرف سورية المركزي : النشرة الدورية ، السنة الاولى ، العدد الاول ص ٣٠ ــ ٣١ ، ٣٢ ــ ٣٣

عام	بلجيكا تصدير	استيراد	الصين ت	ا	تشيكوسلوفاكيا ت	ا	فرانسا ت	ا	ألمانيا الغربية ت	ا	العراق ت	ا	ايتاليا ت	ا
١٩٥٢	٣ر٨	٢٠ر٢	—	٢ر٢	—	٧ر١	٤٩ر٢	٤٣ر٤	٩ر٩	٢٨ر٠	١٧ر٢	١٢ر٤	١٦ر٦	٣٠ر٠
١٩٥٣	١٨ر٧	١٤ر٨	—	٣٢ر٩	—	٣ر٧	٥٨ر٥	٤٩ر٦	٢٤ر٢	٤٣ر٩	١٧ر٤	١٢ر٤	٣١ر٣	٣٢ر٤
١٩٥٤	٢٩ر٥	٢٠ر٩	٢١ر٤	٧ر٧	٠ر٠	٥ر٨	٧٢ر٣	٧٤ر٦	٢٧ر٩	٦١ر٣	١٦ر٣	٩ر٦	١٨ر٢	٣٩ر٩
١٩٥٥	١٤ر١	٢٠ر٩	٠ر٦	٠ر٥	٤ر٦	٨ر٣	٩٨ر١	٦٧ر١	٢١ر٤	٦٩ر٨	٢١ر٨	٤١ر٦	٤٨ر٦	٣٤ر١
١٩٥٦	١٥ر٣	٢٢ر٧	٥ر٦	١ر١	٢١ر١	٩ر٢	٦٣ر٤	٥٥ر٦	٣٠ر٦	٦٦ر٣	٢٨ر٤	٤٢ر٤	٥٦ر٨	٣٦ر٤
١٩٥٧	٢٠ر١	٢٧ر١	٣٥ر٦	١ر٨	٢٣ر٨	١١ر٧	٥٦ر٤	٤٢ر٨	٢٩ر٦	٦٥ر٧	٢٥ر٨	٣٤ر٠	٦٣ر٧	٤١ر٢
١٩٥٨	٢ر٧	٣٤ر١	٢٤ر١	٤ر١	٢١ر٠	٣٥ر٥	٤٢ر٣	٥٥ر٠	٩ر٩	٨٣ر٨	١٩ر١	٢٤ر٢	٣٩ر٥	٣٨ر٩

(١) المصدر السابق : ٣٠ ـ ٣١ ، ٣٢ ـ ٣٣

جدول التوزيع الجغرافي لتجارتنا الخارجية خلال السنوات الست المذكورة ، يبين :

١ ـ أن ميزاننا التجاري مع مجموع البلدان العربية كان ايجابيا ، في هذه السنوات الاخيرة من المرحلة المبحوثة • فقد بلغ التصدير ١٠٣١ر٧ مليون ليرة سورية في حين بلغ الاستيراد ٧٢٠ر٧ مليون ليرة •

٢ ـ وأن مجموع تجارتنا مع البلدان الاشتراكية لم يكن ليشكل رقما كبيرا نظرا لحداثة هذه المبادلات وضآلتها • وكان ، بالتالي ، عجز ميزاننا التجاري معها ضئيلا جدا لا يزيد الا قليلا عن ١٤ مليون ليرة سورية طوال المدة المذكورة •

٣ ـ أما مع الدول الرأسمالية الكبرى : الولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية وبريطانيا ، فقد كان ميزاننا التجاري عاجزا الى حد خطير • كان العجز مع الاولى يقرب من ثلاثمائة مليون ليرة سورية ، ومع الثانية ١٩١ر٤ مليون ليرة سورية ومع الثالثة قرابة ١٧٠ مليون ليرة سورية ، أي أن العجز مع هذه الدول مجتمعة تجاوز مبلغ ٦٦١ مليون ليرة سورية في السنوات المذكورة ، من مجموع العجز البالغ ٨٣٩ر٥ مليون ليرة سورية •

٤ ـ وأما مع فرانسا وايتاليا ، فقد كان مجموع ميزاننا التجاري عن هذه المدة ايجابيا بزيادة ٢١ر٢ مليون ليرة سورية مع الثانية ، و٦٤ر٨ مليون ليرة مع الاولى ، وهو حدث هام في تاريخ العلاقات التجارية السورية الفرنسية •

كان تقدم الزراعة والصناعة والتجارة ، وتحسين طرق النقل والمواصلات ، وتأميم عدد من المؤسسات الاجنبية ، عاملا هاما في زيادة الدخل الوطني ، وارتفاع مستوى المعيشة العام • كما انعكس في هذا الدخل نمو الانتاج السوري ، لا سيما في السنوات الاخيرة من المرحلة المبحوثة • والجدول التالي يبين لنا تطور الدخل الوطني بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧ ، مع تطور نصيب الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها في هذا الدخل •

تقدير الدخل الوطني على أساس الاسعار الجارية (١)
(بملايين الليرات السورية)

عام	الزراعة	الصناعة	بناء وتشييد	ايجار دور وسكن	مالي ومصرفي	حكومي عام	نقل ومواصلات	تجاري	خدمات	المجموع	دخل الفرد ل.س
١٩٥٣	٧٩٩	٢٢٠	٥٨	١١٢	٢١	١١١	١٢٥	٢٦٢	١٢٦	١٨٣٤	٥٠٢
١٩٥٤	٧٨١	٣٢١	٧٥	١١٥	٣٥	١١٩	١٣٣	٣٢٨	١٣٧	١٩٥٤	٥٣٧
١٩٥٥	٦٠٤	٢٥١	٩٠	١٢٣	٣٩	١٣٣	١٣٢	٣٠٣	١٤٨	١٨٢٣	٤٦٦
١٩٥٦	٩٣٦	٢٦٧	٩٨	١٣٧	٤٤	١٥٠	١٣٧	٣٧٥	١٥٩	٢٣٠٣	٥٧٢
١٩٥٧	١٠٣٥	٢٧٩	٧٣	١٤٠	٤٦	١٥٢	١٢٠	٣٧٤	١٥٧	٢٣٧٦	٥٧٣
المجموع	**٤١٥٥**	**١٢٤٨**	**٣٩٤**	**٦٢٧**	**١٨٥**	**٦٦٥**	**٦٤٧**	**١٦٤٢**	**٧٢٧**	**١٠٢٩٠**	

(١) مصرف سورية المركزي ، النشرة الدورية ، السنة الاولى ، العدد الاول عام ١٩٦٣ ص ١٢ ٠ في هذا التقدير اتخذت أسعار عام ١٩٥٦ كاساس ، وعدلت حسب الفارق السنوي لاسعار الاعوام الاخرى بالنسبة للعام المذكور ٠

مساعدة المعسكر الاشتراكي لتطوير اقتصاد سورية وتوطيد استقلالها

هنالك مساعدات و « مساعدات » . مساعدات يمليها نظام ألغى استثمار الانسان للانسان ، وشعب لشعب ، وآمن بمساواة الشعوب كبيرها وصغيرها ، وحقها جميعا بالحياة والحرية والسعادة ، وفهم الاخوة بينها على أنها مساعدة على النهوض والتقدم . و « مساعدات » يمليها نظام قام على استثمار الانسان للانسان ، وبلد لبلدان ، وآمن بتفاوت الشعوب ، وبحق البقاء للاقوى . هذان النوعان من المساعدات ، عرفتهما الشعوب ، وعرفتهما سورية في هذه المرحلة الاستقلالية ، فعرفت ، بتجاربها الخاصة ، التفريق بين مساعدات للبناء والتعمير ، والحياة ، وبين « مساعدات » نصبت لتكون شركا ، واستدراجا لها للقضاء على حريتها واستقلالها . ان سورية لفخورة بصداقة الاتحاد السوفييتي ، والمعسكر الاشتراكي . انها مدينة لهذه الصداقة بالكثير وبأكثر من الكثير ، ومدينة لها في مجال السياسة والاقتصاد والدفاع والثقافة . انها ساعدتها على الاحتفاظ بحريتها واستقلالها ، وعلى بناء اقتصادها ، وتنشئة ملاكاتها العلمية ، وعلى تجهيز وتدريب جيشها . لقد وقف المعسكر الاشتراكي ، ولا سيما الاتحاد السوفييتي الى جانب سورية دائما ، وخاصة في الايام العصيبة ، حين كان الاستعمار العالمي يستخدم كل نفوذه ، وكل قواه ، وكل أعوانه ، وكل ذكائه للفتك بسورية ، واخضاعها ، وارجاعها الى قيود العبودية .

وفيما يلي سنحاول استعراض صور عن مساعدات المعسكر الاشتراكي المادية والمعنوية ، السياسية والاقتصادية وغيرها ، خلال التدرج الزمني لهذه المرحلة .

. . .

كان الاتحاد السوفييتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال سورية بعد أن أعلنه الجنرال كاترو باسم فرانسا المحاربة . وبعد أن قام الحكم الوطني ، اثر انتخابات عام ١٩٤٣ ، وأعرب هذا الحكم عن رغبته باقامة علاقات دبلوماسية بين سورية والاتحاد السوفييتي ، ببرقيته المؤرخة في ٩٤٤/٧/٢١ ،

أعلن الاتحاد السوفييتي في برقيتــه الجوابية المؤرخة في ١٩٤٤/٧/٢٢ ، عن موافقته على ذلك ، وعن اتخاذ التــدابير اللازمة لاقامة هــذه العلاقات في أقرب وقت ممكن (١) .

وعندما أقدمت فرانسا على انتهاك سيادة واستقلال سورية وضرب دمشق وغيرها من المدن السورية ، في أحداث أيار ١٩٤٥ ، توجه الاتحــاد السوفييتي بمذكرة الى كل من فرانســا وبريطانيا والولايات المتحدة والصــين ، مؤرخة في ١٩٤٥/٦/١ ، يطــالب باتخاذ التــدابير السريعة لوقف الاعمــال الحربيــة في سورية ولبنان ...

ولما عرضت سورية ولبنان قضية جلاء الجيوش الاجنبيــة عن أراضيهما أمام مجلس الامن ، فيمطلع عام ١٩٤٦ ، وقف الاتحاد السوفياتي موقفا مشرفا ، ودافع ممثله فيشنسكي في خطابه في ١٩٤٦/٢/١٥ ، عن هذه القضــية ، مفندا حجج بيــدو ، وكادوغان وكاشــفا أمام الرأي العــام العالمي مقاصــد دولهما الاستعمارية . وقد وصفمحاولة الفرنسييناشتراط الانسحاب علىعقد معاهدة غير متكافئة ، بأنها خرق فاضح لاستقلال وســيادة البلدين ، وأبان المحتــوى الاستعماري لاتفاقية ١٩٤٥/١٢/١٣ المعقودة بينهما ، دون اشــتراك البلدين المعنيين بالامر ، سورية ولبنان ، ودون استشارتهما . ونعت هــذه الاتفاقية بأنها خرق فاضح لابســط مبادىء الحقوق الدوليــة . ووجه الانتبــاه الى ما قضت به الاتفاقية من ان فرانسا وانكلترا تنويان ابقاء جيوشهما في البــلدين ما دامت هيئة الامم المتحدة لم تأخذ قرارا بشأن اقامة أمن جماعي في المنطقة . وأبان فيشنسكي أن القضية ليست قضية اقامة نظام أمن جماعي ، بل قضــية القضاء على الخطر الجماعي الناشىء عن وجود الجنود الاجنبية . وطالب أخيرا باتخاذ مجلس الامن قرارا بجلاء القوات الاجنبية معلنا ان الاتحــاد السوفييتي يؤيد كل التأييد مطلب البلدين .

وعند معالجة قرار مجلس الامن وجدت أربعة اقتراحات : اقتراح الولايات المتحدة واقتــراح هولاندا اللذان يدعوان الحكومات الاربع الى التفــاوض دون تحديد القضايا التي ينبغي أن يتضمنها التفاوض . وهو غموض مقصود باعتبار أن اجراء المفاوضات بوجود قوات أجنبية محتــلة ، يجعل شروط المفاوضات في صالح المستعمرين . وهذا عــدا عن تضامن الجبهــة الاستعمارية واستخدامها الضغط العسكري لاخضاع سورية ولبنان للمطالب الاستعمارية .

أما الاقتراحان المصري والمكسيكي فكانا يطالبان بسـحب القوات كلها ،

---

(١) « الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية » ص ٨٢ ـ ٨٣ .

ومعا ، وبسرعة ، ويوصـيان الدول ذات العلاقة باجـراء مباحثات تتعلق فقط بقضايا الانسحاب التكنيكية ٠

هنا ايضا لعب الاتحاد السوفييتي الدور الأساسي في احباط مشاريع المستعمرين ٠ فبعد أن رفضت اكثرية المجلس اقتراح مصر والمكسيك ، ولم يبق الا التصويت على الاقتراحين الاستعماريين ، اللذين ستنجحهما الاكثرية الدائرة في فلك المستعمرين ، اعلن الاتحاد السوفييتي استخدام حق الفيتو ضد المشروعين الاستعماريين ، وبذلك احبط آمال المستعمرين ٠

وعندما توجهت فرانسا وانكلترا والولايات المتحدة وتركيا في تشرين الاول عام ١٩٥١ ، بدعوة الى دول منطقة الشرقين الادنى والاوسط ، لانشاء « قيادة الشرق الأوسط » « للدفاع » عن أمن المنطقة تحت رعايتها ، وقامت تمارس ضغطها من أجل ذلك ، توجه الاتحاد السوفييتي بمذكرته المؤرخة في ٢١/١١/٩٥١ إلى دول المنطقة أبان فيها هدف هذا المشروع العدواني ، وارتباطه بحلف الأطلسي ، وانه لا يتلاءم اطلاقا مع أمن دول هذه المنطقـة ولا مـع مصالحها الوطنية ٠ ثم ان اقامة هذه المنظمة وثيقة الارتباط ببرامج واسعة لايجاد قواعد حربية جديدة ولتوسيع القواعد القائمة في هذه الدول ، وتمديد اقامة القوات العسكرية فيها ، واستدعاء قوات جديدة ٠ وهو أمر يؤدي عمليا الى احتلال هذه البلاد من قبل قوات حلف الاطلسي ولا سيما قوات الولايات المتحدة وانكلترا، وضياع استقلالها وسيادتها ٠٠

وفي ٢٤/١١/٩٥١ أرسل الاتحاد السوفييتي مـذكرات الى الـولايات المتحدة ، وانكلترا ، وفرانسا وتركيا حول دعوة هذه الدول حكومات الشرق الأدنى والأوسط الى انشاء « قيادة الشرق الأوسط » ،مبينا جوهر هذا المشروع الاستعماري ، وخطورته على أمن المنطقة ، عارضا موقفه منه بقوله :

ترى حكومة الاتحـاد السوفييتي أن من الضروري لفت انتبـاه حكومة الولايات المتحدة ، الى أنه ليس بمقدور الحكومة السوفييتية الوقوف مكتوفة اليدين أمام هذه المشاريع العدوانية الجديدة التي تنعكس في اقامة « قيادة الشرق الاوسط » في منطقة غير بعيـدة عن حدوده ٠ كما ترى حكومة الاتحـاد السوفييتي ان من الضروري أن تعلن ان مسؤولية الاوضاع التي يمكن أن تنشأ عن هـذا انما تقع على عاتق حكومة الولايات المتحـدة وغيرها من العاملين على خلق هذه القيادة (١) ٠

وفي المذكرة التي أرسلها الاتحاد السوفييتي الى حكومات الولايات المتحدة

---

(١) المصدر السابق ص ١١١

وبريطانيا ، وفرانسا ، وتركيا ، في ٩٥٢/١/٢٨ ، جدد الاتحاد السوفييتي تعريته لمشروع « قيادة الشرق الاوسط » وفضح ما جاء في مذكرة الولايات المتحدة الجوابية من أن سبب انشاء « قيادة الشرق الاوسط » هو : ١) اقامة تنظيم دفاعي جماعي طوعي لتأمين أمن المنطقة و ٢) مساعدة دول هذه المنطقة بهدف المحافظة على استقلالها وحريتها وتوطيدهما ٠٠فأبان الاتحاد السوفييتي ان منظمي هذا الحلف يستهدفون امورا بعيدة عن أي اهتمام بمصالح بلدان المنطقة ، الوطنية ، وعن أهداف هيئـة الأمم ، السلمية ٠ وان المستعمرين الاميركيين والانكليز ما يزالون ينظرون الى دول الشرق الاوسط كمستعمرات او نصف مستعمرات لهم ، وكوسيلة لمشاريعهم العدوانية ٠ يؤكد هذا ما جاء في بيان ترومان وتشرشل عن محادثاتهما في واشنطن في كانون الثاني من هذا العام ، اذ قالا فيما يتعلق « بقيادة الشرق الاوسط » :

« نرى من الضرورة بمكان للوصول الى أهدافنا ، أن تنشأ ، في أقرب وقت ممكن ، « قيادة الشرق الاوسط » ٠

وبناء على رغبة الحكومة السورية والحكومة التشيكوسلوفاكية بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين بلديهما الى اقصى حد ممكن ، فقد وقعا اتفاقا تجاريا بينهما في ٩٥٢/٧/٣٠ ٠ وجرى تبادل وثائقه بتاريخ ٩٥٣/٣/١٢ ٠ ويقضي الاتفاق بأن تستفيد منتجات وسلع كل من البلدين من رسوم التعرفات الأكثر انخفاضا ، ويعامل كل من الفريقين الفريق الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية ٠

وتلا هذا الاتفاق اتفاق تبادل للبضـائع وقع في ٩٥٢/٧/٣٠ ٠ وقضت مادته الرابعة بأن تتعهد الحكومة التشيكوسلوفاكية بأن تستورد من سورية منتجات تساوي قيمتها على الاقل ، ٧٥٪ من قيم ما تصدره تشيكوسلوفاكيا الى سورية (١) ٠

كما وقع في دمشق في ٩٥٣/٧/٢٩ اتفاق تجاري بين يوغوسلافيا وسورية لتطوير روابط الصداقة بين البلدين ، ولتنمية المبادلات التجارية بينهما ، وزيادة تعاونهما الاقتصادي(١) ٠

كما عهد الى شركة يوغوسلافية ببناء مرفأ حديث في اللاذقية ، ليصبح مرفأ سورية الاول ، بعد حل الاتحاد الجمركي مع لبنان ، وتوجه التجارة السورية الى المرافىء السورية ٠

وفي ٩٥٥/٤/١٦ اذاعت وزارة الخارجية السوفيتية بيانا حول الأمن في

---

(١) عدنان نشابه : المعاهدات الدولية السورية الثنائية ص ٢٢٦ ، ٦٠١

منطقة الشرقين الأدنى والأوسط اشارت فيه الى عقد الميثاق التركي الباكستاني في عام ١٩٥٤ ، والتركي العراقي في شباط ١٩٥٥ · ثم اشار البيان الى محاولات الضغط التي تعرضت لها سورية مؤخرا لكي تنتسب الى حلف بغداد ، ولتبدل موقفها القائم على عدم المشاركة في الكتل الحربية العدوانية · ويضيف البيان المذكور ان الكتل الحربية في الشرقين الأدنى والأوسط ليست بحاجة اليها دول هذه المنطقة ، بل تحتاجها الفئات الاميركية العدوانية التي ترمي الى فرض سيطرتها على المنطقة · كما تحتاجها الفئات الانكليزية التي تبغي من هذه الكتل تثبيت وتقوية مراكزها المزعزعة المتناقضة مع المصالح الحيوية لشعوب هذه المنطقة ، السائرة في طريق التطور الوطني المستقل · ان برامج انشاء الكتل العدوانية في الشرقين الادنى والاوسط تظهران سياسة الدول الغربية المتعلقة بدول هذه المنطقة موجهة ، كما في السابق ، نحو الحاق هذه الدول اقتصاديا وسياسيا ، بالدول الاستعمارية · وقد غاب عن هذه الدول ان زمن السيطرة الاستعمارية واستعباد شعوب الشرق ولى الى غير رجعة · ثم انتهى البيان الى القول :

« اذا كانت سياسة الضغط والتهديد ستستمر ضد دول الشرق الأدنى والاوسط ، فلابد من عرض هذه القضية على هيئة الامم المتحدة · ان الحكومة السوفيتية التي تدافع عن قضية السلم ، ستدافع عن حرية واستقلال دول الشرق الأدنى والأوسط وعن عدم التدخل في شئونها الداخلية »(١) ·

وعندما كان الضغط الاستعماري يتوالى على سورية بمختلف الاشكال لحرفها عن طريق التحرر ، والحاقها بالمشاريع الإستعمارية ، تمت مباحثات بين سورية والاتحاد السوفيتي عقد على اثرها اتفاق تجاري واتفاق مدفوعات بين البلدين في ١٦/١١/٩٥٥ · وقد قضى الاتفاق التجاري بأن يستورد الاتحاد السوفيتي من سورية القطن ، والحبوب الزيتية ، والزيوت النباتية ، والفواكه المجففة والفول ، والتبغ والصوف ، والجلود والنسيج الحريري الاصطناعي والطبيعي وغير ذلك · في حين تستورد سورية من الاتحاد السوفييتي الآلات ، والمعدات الصناعية ، والسيارات والجرارات ، والآلات الزراعية وصفائح معدنية ومصنوعات معدنية ، ومنتجات كيماوية ، وطبية ، وغير ذلك ·

وفي أعقاب المباحثات التي جرت بين الرئيس الأميركي ايزنهاور والرئيس الانكليزي ايدن ، صدر في ١/٢/١٩٥٦ بيان مشترك يتضمن اتخاذ بعض التدابير المشتركة بشأن الشرقين الأدنى والأوسط · وبهذه المناسبة اصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بيانا في ١٣/٢/١٩٥٦ اظهر ان تلك التدابير ، المراد

---

(١) الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية ص ١٢٠ ·

اتخاذها بمعزل عن هيئة الأمم المتحدة ، وبدون مشاركة دول المنطقة ، تشكل تهديدا للسلم وامن المنطقة ، وتنال من استقلال وسيادة هذه الدول · مما يتعارض ومبادىء وأهداف هيئة الأمم المتحدة ··· ان شعوب هذه المنطقة تربط بحق بين اعمال الدول الغربية وبين ميل الاحتكارات النفطية الى استخدام الثروات النفطية في المنطقة في صالحها ، دون اعتبار مصالح شعوب دول المنطقة (١) ·

« لقد أثبتت الاحداث الاخيرة أن سلوك الدول الغربية تجاه بلدان الشرق الأدنى والأوسط لا يربطه اي رابط لا مع المصالح الوطنية لبلدان هذه المنطقة ، ولا مع مصالح السلم على العموم ···

« ان انزال الجيوش في اراضي دول الشرق الأدنى والأوسط عمل يتناقض اوضح تناقض مع مصالح تعزيز السلم ، ويشكل بؤرة لصدامات خطيرة ، وتوترا في هذه المنطقة ، الأمر الذي يزيد في صعوبة امكانية حل القضايا المتنازع عليها بين دولها » (٢) ·

« اما الحكومة السوفيتية الأمينة لمبادىء سياستها الخارجية السلمية فستدافع عن السلم وعن حرية واستقلال دول الشرق الأدنى والأوسط وعن عدم التدخل في شؤونها الداخلية : وهي ستعمل ، بالاتفاق مع الدول الأخرى التي يهمها هذا الأمر ، على تعزيز الأمن في هذه المنطقة » ·

ثم اتبعت وزارة الخارجية السوفيتية هذا البيان ببيان آخر عن الوضع في الشرق الأدنى ، في ١٧/٤/٥٦ ، تبين فيه ان السبب الأساسي لتفاقم الوضع الدولي في الشرقين الأدنى والأوسط هي المحاولات المستمرة لانشاء وتوسيع الكتل الحربية ، التي تخدم اهداف الاستعمار ، وتستخدم ضد استقلال شعوب هذه المنطقة وضد أمن الدول المحبة للسلام ···

وفي ٢٠ آب ٩٥٦ تم التوقيع على اتفاق تعاون ثقافي بين سورية والاتحاد السوفيتي لتوسيع العلاقات الثقافية بين البلدين من اجل تطوير الصداقة والتعاون بينهما وتوطيدهما · وقضى الاتفاق بأن يعمل كل من الطرفين على توطيد وتطوير التعاون الثقافي على اساس مبادىء احترام السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشئون الداخلية · كما يقوم الطرفان بتبادل التجارب والمنجزات في ميدان الأدب ، والعلم والفن والتعليم العام والفني ، عن طريق ارسال الوفود ورجال العلم والثقافة ، وتبادل المعلومات ، في قضايا الثقافة ، وتنظيم المعارض ، والحفلات ··· وتشجيع تبادل الوفود والمنظمات الرياضية···

---

(١) الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية ص ١٢٨ ·

(٢) المصدر ذاته ص ١٣٠ ·

وعندما زار الرئيس القوتلي الاتحاد السوفيتي بين ٣٠ تشرين الاول و ٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ ، في وقت اشتد فيه الضغط الاستعماري على سورية ، والتآمر الداخلي ، استقبل الرئيس استقبالا حافلا ، لا كرئيس دولة مستقلة فحسب ، بل وكابن شعب ، يكافح في سبيل الحفاظ على حريته واستقلاله ونظامه الجمهوري · وكان للحفاوة التي لقيها الوفد السوري ، وروح الاخاء التي سادت المباحثات ، والتفهم العميق للقضية السورية خاصة ، والعربية عامة من جانب الاتحاد السوفيتي ، اعمق الاثر في نفوس الشعب السوري ، وفي مضاعفة عزمه على متابعة نضاله حتى النهاية ·

« لقد توفرت لدى الاتحاد السوفيتي وسوريا الشروط الحقيقية والامكانيات الكبيرة من اجل التوطيد المقبل للصداقة المتطورة ما بين بلدينا ، والتعاون في الميدان الاقتصاد والثقافي ·

ان الاتحاد السوفييتي مستعد لمساعدة سورية كي تتغلب بسرعة على مخلفات الاستعمار ، ولتوطد استقلالها الوطني · والاتحاد السوفيتي لا يسير في هذا وراء أي أهداف مصلحية ، ولا يرمي الى نوال أي امتياز أو منفعة خاصة في هذه البلدان »(١) ·

هكذا صرح رئيس رئاسة المجلس السوفييتي الاعلى ، فورشيلوف ، في الاستقبال الذي أعد على شرف القوتلي في ١٩٥٦/١١/٣ · وقد عبر الرئيس القوتلي في كلمته الجوابية عن عميق امتنانه وامتنان الشعب السوري من الاتحاد السوفيتي حكومة وشعبا ، وختمها قائلا :

« لقد وجدنا هنا قلوبا مفتوحة ، طاهرة ، مخلصة · وجدنا استعدادا لدعمنا ومساعدتنا في الساعات الحرجة · ونحن عندما سنعود الى وطننا ، سنعود بقلوب مفعمة بالسرور والفخر »(١) ·

وعندما تقدم الرئيس ايزنهاور بمشروعه الشهير الى الكونغرس في ١/٥/ ٥٩٧ ، وبدا الخطر الجدي يحيط باستقلال البلدان العربية المتحررة من عدوان أميركي مباشر ، أذاعت تاس ، في ١٩٥٧/١/١٣ بيانا حول ما سمي « بمبدأ ايزنهاور » كان له اثره القوي في نفوس الشعب السوري · ذلك ان الشعب السوري يعرف أن تحذير الاتحاد السوفيتي لأميركا اذا ما أرادت اللجوء الى القوة في بلاد الشرق الأوسط والأدنى لتحقيق مآربها الاستعمارية ، انما يعني الجد والحزم والقصاص العادل ·

« تعتبر الاوساط السوفيتية المسئولة أن الخطوات التي تعتزم الولايات

---

(١) المصدر السابق ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ·

المتحدة الاقدام عليها في منطقة الشرق الأدنى والأوسط ، والتي تنطوي على امكانية استخدام القوة المسلحة الأميركية في هذه المنطقة ، يمكن ان تؤدي الى نتائج خطيرة • ان مسئولية هذه الأعمال تقع كليا على عاتق حكومة الولايات المتحدة (١) •

كان الاستعمار ، والرسمال الاجنبي يحاولان دائما ابقاء الاقتصاد السوري في تبعية عميقة للغرب • وكانت المحروقات تشكل أحد اشكال هذه التبعية • فسورية الفقيرة بالفحم والأخشاب والطاقة ، كانت مجبرة على استيراد كافة محروقاتها تقريبا من الغرب ، وانفاق كميات ضخمة من القطع النادر لشرائها • ثم ان خطورة احتكار المحروقات لا تقتصر على استنزاف هذه الأموال الطائلة ، بل وتشمل تحكم الغرب في تحركات آلياتنا ، وفي تدوير دولاب اقتصادنا ، واخضاع هذا لستراتيجيته الاستعمارية العدوانية • لذلك كان تحرير سورية محروقاتها من سيطرة الرسمال الأجنبي ضرورة وطنية كبرى • فاتجهت نحو اقامة مصفاتها الخاصة التي تصفي حصتها من البترول المار عبر أراضيها ، وتؤمن حاجات البلاد من المحروقات • وقد بذل المستعمرون جهودا واسعة لصرف سورية عن اتمام هذا المشروع الخطير • واستخدموا كل أعوانهم العلنيين والمستورين لعرقلة بناء المصفاة • كما عمدوا من جهة أخرى الى دفع كثير من الشركات الاستعمارية لأخذ امتياز بناء المصفاة، وبشروط مغرية احيانا• كان الهدف من ذلك دعم عملائها الداخليين لعرقلة البناء ، ولصرف سورية عن التوجه الى المعسكر الاشتراكي ، ثم وبعد ان ترسو المناقصة على الشركات الغربية يمكن أن تعمد هذه الشركات الى كثير من الألاعيب لتأجيل البناء ، بل ولتعطيله ايضا • كانت معركة بناء المصفاة شكلا آخر من اشكال المعركة الدائرة بين قوى التحرر الوطني وقوى الاستعمار • ولهذا أخذت معركة المصفاة طابعا وطنيا وشعبيا واسعا • فانهالت على المسئولين الوف البرقيات ، وألوف العرائض (٢) • وتعاقبت الوفود ، ونشطت الصحافة الوطنية ، وبذلت الاحزاب التقدمية مجهودا كبيرا ، حتى أمكن اخيرا التغلب على مقاومة الرجعية وعملاء الاستعمار فوقعت الحكومة السورية في آذار عام ١٩٥٧ اتفاقية شراء المصفاة من تشيكوسلوفاكيا وقد أعطت اول انتاجها في عام ١٩٥٩ •

كما وقعت الحكومة مع بلغاريا اتفاقية بناء سد الرستن على العاصي • هذا المشروع ينشيء بحيرة اصطناعية تكبر بحيرة حمص بعدد من المرات ،ويروي

---

(١) المصدر ذاته ص ٢٩٤ •

(٢) كان بين العرائض عريضة من حمص طولها أكثر من عشرين مترا وتضم عشرات ألوف التواقيع •

اراضي واسعة ، ويولد طاقة كهربائية هامة • وقد انتهى العمل به في اوائل عهد الوحدة •

وبين ٢٤ تموز و ٧ آب سنة ٩٥٧ زار الاتحاد السوفيتي وفد رسمي حكومي برئاسة خالد العظم ، أجرى مباحثات هامة مع الاتحاد السوفيتي في جو سادته روح الصداقة ، والتفاهم المتبادل • وقد بذلت عناية الطرفين الخاصة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ولتوطيد استقلال سورية السياسي والاقتصادي ، وللتغلب بسرعة على بقايا النظام الاستعماري • واعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداده التام للتعاون مع سورية فيميدان مد الخطوطالحديدية وبناء المحطات الكهربائية المائية والحرارية ، ومنظومات الري وانشاء الجسور وبناء معمل للسماد الآزوتي ، وتنظيم مخبر ابحاث علمي زراعي والقيام ايضا، بأعمال جيولوجية للبحث عن الموارد الطبيعية في سورية ، وتقديرها ، لا سيما في ميدان النفط ، والفلزات ، والمواد الأولية الضرورية للصناعة الكيماوية ومصادر الطاقة المائية •• (١)

كما ابدى الاتحاد السوفيتي استعداده لاقراض سورية الأموال اللازمة لتحقيق هذه المشاريع • وهذه المساعدة شأنها شأن كل مساعدة سوفيتية ، لن تخضع لأي شرط سياسي أو غيره ، بل تقوم على أساس المساواة والمصلحة المشتركة ، وعلى اساس عدم التدخل في الشئون الداخلية ، وعلى اساس احترام السيادة الوطنية •

وانسجاما مع رغبة الجانب السوري أبدت المؤسسات السوفيتية المعنية استعدادها لدراسة قضية بيع سوريا ما تحتاجه من الآلات والتجهيزات والمواد والسلع الأخرى ، وقضية شراء الاتحاد السوفيتي قمح الموسم الحالي وزيادة كميات مشتريات القطن والسلع الأخرى من سوريا •

وقد صرح رئيس الوفد خالد العظم ، بهذا الخصوص قائلا :

« ان المبادىء والشروط التي قدمت الينا في موسكو هي شروط تقبلها اية دولة كبيرة كانت أم صغيرة • لأن هذه الشروط لا تنال من استقلالنا • انها مساعدة الصديق للصديق • انها مساعدة الأخ للأخ من اجل انقاذه من وضع اقتصادي ومالي صعب •••

ان الاتفاقية الاقتصادية التي وقعناها ــ مهما حاول النيل منها المغرضون في المستقبل ــ هي اتفاقية تتم على اسس المساواة التامة بين البلدين » •

---

(١) الاتحاد السوفييتي والدول العربية ص ٤٥١ •

وبناء على هذه المباحثات ، وقع في دمشق اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين في ٢٨/١٠/١٩٥٧ الذي حدد المشاريع والأعمال التي ستنفذ ، وابان شروط الدفع .

ولو قدر لهذا الاتفاق ان ينفذ ، لكانت سورية خطت خطوات هامة في تطوير اقتصادها الوطني ، وفي التغلب على مخلفات الاستعمار البغيضة، ولعززت، بالتالي ، توطيد استقلالها السياسي .

وعندما بلغ التآمر الاستعماري درجة قصوى من الخطورة ، وتم توزيع الأدوار بين الدول المحيطة بسورية ، اثر زيارة هندرسون لتركيا في ٢٣/٨/١٩٥٧، من أجل تقطيع سورية ، والقضاء عليها كدولة مستقلة وأخذت تركيا من أجل هذا بتحشيد قوات كبيرة على الحدود السورية تفوق ٥٠ ألف جندي ، كما سنرى ، أرسل الاتحاد السوفييتي مذكرة الى تركيا في ١٠/١٠/١٩٥٧ يقول فيها :

« ان الزيارة التي قام بها المبعوث الاميركي هندرسون الى دول الشرق الادنى والأوسط كانت تهدف بشكل واضح الى تنظيم تدخل مسلح من الخارج في شئون سوريا الداخلية . وكانت مهمة هندرسون ، كما هو معروف ، تحضير مؤامرة ضد سوريا . وتغيير الوضع فيها لصالح الاحتكارات الأميركية الضخمة بشكل ينسجم مع مصالح الحكومات الاستعمارية الكبيرة ...(١)

« اننا لا نخفي اننا استقبلنا ، بكثير من الاهتمام ، اخبار الحشود التركية على الحدود السورية ، وارسال الأسلحة الاميركية الى تركيا من أجل القيام بهجوم مسلح على سورية ...

« ان الاعتقاد بامكان حصر المغامرة العسكرية ضد سوريا فيها وحدها اعتقاد خطير حسب رأينا . والتاريخ مليء بالأمثلة العديدة التي بدأ المعتدون فيها الحرب آملين بالنصر السريع وبامكانية حصر الحرب ضمن حدود معينة . الا أن مشاريعهم هذه لم يكتب لها النجاح(٢) .

كان من نتائج هذه المذكرة ان اضطر المتآمرون على استقلال سورية الى التفكير جديا بالنتائج قبل الاقدام على التنفيذ وهكذا لم ينفذ الهجوم العسكري الذي حدد موعده في ٢٧ ايلول سنة ١٩٥٧ .

وقد عززت هذه المذكرة بمؤتمر صحفي عقده غروميكو ، وزير الخارجية السوفيتية ، حول الوضع في سورية وعمان واليمن في ١٠/١٠/١٩٥٧ . كما كان

(١) الاتحاد السوفيتي والدول العربية ص ٣٦٠ .

(٢) الاتحاد السوفيتي والدول العربية ص ٣٥٨ .

لبيان تاس عن الوضع في الشرقين الأدنى والأوسط في ١٩/١٠/٩٥٧ تأثير كبير في الاوساط الوطنية السورية ٠

وعندما تقدمت سورية الى هيئة الامم المتحدة بشكواها في ١٥/١٠/٩٥٧ حول « تهديد أمن سورية والسلم العالمي » ، عبر الاتحاد السوفيتي ، بلسان وزير خارجيته ، غروميكو في ٢٢/١٠/٩٥٧ عن تأييده لسورية في نضالها العنيد للدفاع عن استقلالها وحريتها ، وفي تعرية مختلف اساليب المستعمرين لتحقيق مقاصدهم الاستعمارية ٠ كما عبر عن دعمه لمطالب سورية في شكواها ٠ « وان الحكومة السوفييتية تعلن من جهتها ان الاتحاد السوفييتي مستعد للمساهمة بقواته العسكرية في دحر العدوان ومعاقبة من يمزقون السلم العالمي » (١) ٠

« ان الشعوب تعلم من هم الذين وقفوا الى جانب العدوان على سورية ، وتعرف مشاريعهم ، لقد اصبح معلوما ايضا ان سوريا لن تترك وحيدة في نضالها فيما اذا وقع الهجوم عليها » (٢) ٠

هكذا صرح غروميكو في كلمته في ٢/١١/٩٥٧ عند انتهاء مناقشة قضية سورية في هيئة الامم المتحدة ٠

وفي ٢٢/١١/٩٥٧ أرسل الاتحاد السوفيتي مذكرة أخرى الى الحكومة التركية ، عبر فيها ، مرة أخرى عن موقفه الحازم ضد المؤامرات العدوانية التي تساهم فيها تركيا ضد استقلال سورية وحريتها ، وعن تحذيرها الحاسم ضد العدوان ٠

وبين العاشر والعشرين من كانون الاول عام ١٥٩٧ زار الاتحاد السوفيتي وفد حكومي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الدفاع خالد العظم ٠ وقد جرى ، خلال هذه الزيارة ، تبادل وثائق الاتفاق الاقتصادي والفني المعقود في ٢٨/١٠/٥٧ ٠ كما جرت مباحثات لتوسيع التجارة بين البلدين ، واتفق بالتالي على شراء الاتحاد السوفييتي القمح والقطن السوريين ، وعلى بيعه لسورية الآلات والمعدات وغير ذلك من السلع السوفيتية مما كان موضوع اتفاق ١٩/١٢/٥٧ الموقع في موسكو ٠

• • •

هذه بعض جوانب من مساعدة الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي

---

(١) الاتحاد السوفييتي والدول العربية ص ٣٥٨ ٠

(٢) الاتحاد السوفياتي والدول العربية ص ٤٢٥ ٠

لسورية في نضالها في سبيل المحافظة على استقلالها السياسي ، وبناء اقتصادها الوطني .

« ... ان الوفد الحكومي السوري ، ليعبر باسم رئيس الجمهورية السورية ، والحكومة والشعب السوري عن شكر الاتحاد السوفيتي حكومة وشعبا لموقفه الحازم في دعمه الاخوي لسورية ، الذي تبدى لدى الحكومة السوفيتية والشعب السوفيتي على السواء في الفترة التي تعرضت فيها سورية لخطر العدوان نتيجة التآمر الاستعماري ضد استقلالها وسلامة اراضيها (١).

بهذه الكلمات البسيطة الطيبة عبر الوفد السوري ، في البيان المشترك الموقع في موسكو ، في ٢١/١٢/٩٥٧ ، عن شكره العميق وامتنانه الواسع للحكومة والشعب السوفيتيين . ان قلب كل سوري وطني ، بل وكل عربي حر شريف مفعم بالحب والاحترام والتقدير نحو وطن لينين ، وحزب لينين ، والمبادىء الماركسية اللينينية التي تنير الطريق امام مئات الملايين ، وتملأ قلوبها بهجة وايمانا بالمستقبل المشرق القريب .

---

(١) المصدر ذاته ص ٤٥٣ .

الأشكال الجديدة والنطاق الجديد لتغلغل الرسمال الأجنبي في اقتصاد سورية

لم يكن حصول سورية على استقلالها السياسي ، ووصول البرجوازية الوطنية الى الحكم ليضع حدا لتغلغل الرساميل الأجنبية في الاقتصاد السوري · ان الخطوات الهامة التي خطتها هذه البرجوازية في الحد من تسلط بعض الرساميل الأجنبية ، كما أبنا من قبل ، رافقتها خطوات اخرى كانت تفسح المجال امام تغلغل رساميل أخرى ، وتمكن من نفوذ بعض الدول الاستعمارية · لقد تضاءل نفوذ فرانسا في هذه الفترة ، وضعفت رساميلها ، ولكن خطر انكلترا وامريكا والمانيا الغربية قد تعاظم ، كما تعاظم تغلغل رؤوس اموال الدولتين الأولين بشكل خاص · ونحن سنقتصر ، في بحثنا هذا على دراسة النطاق الجديد والأشكال الجديدة لتغلغل أهم الرساميل الاجنبية للدولة الموظفة رساميلها ·

ألمانيا الغربية

في أيار ١٩٤٩ برزت الى عالم الوجود دولة ألمانيا الاتحادية · ومع ولادة هذه الدولة بذلت الجهود لاستعادة وتطوير المراكز التي كان احتلها الريخ الثالث في الأسواق الأجنبية ، لتتجاوب مع الطاقة الاقتصادية والتجارية للصناعة الألمانية ·

وكانت بلدان الشرق الآدنى والأوسط احد المجالات الهامة للنشاط الالماني الاستعماري الجديد · واستطاع الرسمال الألماني الغربي ، والنفوذ الالماني الاستعماري ، أن يحقق في فترة وجيزة من الزمن ، نجاحات هامة في كثير من بلدان هذا الشرق · ولئن كان نجاح هذا النفوذ والرسمال ضئيلا في سورية ، فان الخطر ، مع هذا بقي كبيرا ، بسبب ما أحرزه من تقدم في بعض البلدان العربية ولا سيما في مصر ، التي أرادها نقطة انطلاق الى البلدان العربية الاخرى · ونظرا لبراعة التكتيك الالماني في التمهيد للسيطرة الاستعمارية كان الاستعداد لهجوم الرسمال الألماني الغربي كبيرا ، وذا طرق ومفاهيم تذكرنا بهجوم الرسمال المالي الالماني على الامبراطورية العثمانية ، قبل الحرب العالمية الأولى ، مع فارق الاستغناء عن الخشونة في التعبير ، والصراحة في الاستعمار ، واستبدال هذا بعذوبة اللسان ، وانسانية « المساعدة » واتفاق « المصلحة » والتصريح بالحب والتقدير ·

في ربيع ١٩٥٠ تأسست في ألمانيا الغربية شركة الشرق الادنى والاوسط بادارة الدكتور « راين هاردمولار » أحد كبار الخبراء بالشرق الأوسط • كانت هذه الشركة ذات فروع كثيرة ، وذات صلات وثيقة مع الممثلين الدبلوماسيين والقناصل ، ومع الصناعيين والمصدرين الألمان • ولم ينسى هذا الدكتور ان يصرح في مونيخ ، في شباط ١٩٥١ قائلا : « بقدر ما تتحرر بلدان الشرق الأوسط من الاستعباد الاستعماري الذي أثقلها عشرات السنين يزداد انعطافها نحو ألمانيا • ان ألمانيا لم يسبق لها مطلقا أن أبدت أي ميول استعمارية نحو هذه المنطقة(١) » • كما لم ينس ان ينشر ، في عام ١٩٥٤ ، كتابا عنوانه « الله أكبر » •

وفي هامبورغ قامت مؤسسات وبنوك المانية عديدة وهامة تختص بالتجارة مع الشرق الأوسط • كما عزز تجار هامبورغ المواصلات البحرية مع هذا الشرق، فكان ٢٦ خطا منظما يربط هذه المدينة بشواطىء البحر الأبيض المتوسط الشرقي بلغت نقلياتها من مختلف السلع عام ١٩٥٥ مليوني طن • كما أنشىء خط جوي بين هامبورغ وطهران عبر استانبول وبيروت وبغداد • وفي شباط عام ١٩٥٤ تأسست في هذه المدينة شركة تجارية المانية عربية لتطوير المبادلات التجارية • وقد نظمت في ايلول ١٩٥٦ معرضا فيها عن الشرق الاوسط اشتركت فيه سورية ولبنان وتركيا والسعودية ومصر ، والعراق وايران ، والاردن •••

وافتتحت في سورية ، كما في كثير من دول الشرق الأدنى والأوسط ، غرف تجارية ألمانية غربية • وأنشأت المؤسسات الالمانية الضخمة ، أمثال كروب وديماج ، ومماينسمان ، فروعا لها في العواصم الكبرى • ووضعت تحت تصرف الحكومات المحلية خبراء عديدين • وتعاقب كثير من البعثات الرسمية والخاصة على بلدان الشرق الأوسط منذ قيام المانيا الإتحادية • وأنشىء كثير من مكاتب الدراسات لتكون على صلة وثيقة بهذه البلدان • كما اشتركت ألمانيا بمعرض دمشق منذ ايلول ٩٥٤ ، وساهم الخبير الألماني « هيتزيغ » في تنظيمه ، وبنت محلاته شركة بناء المانية وفق مخططات المهندسين الألمان •

ولم يفت المانيا ان ترى في المساعدة الاقتصادية والفنية ، وسيلة هامة من وسائل التغلغل الاقتصادي والسياسي • ولهذا كان مشروع كروب ، المسمى « بالنقطة الرابعة والنصف » ، مخصصا لآسيا والشرق الاوسط • هذا المشروع يقوم على تعاون بين المؤسسات ، خاصة الألمانية والفرنسية والانكليزية والأميركية ، وانشاء نقابات تضع المشاريع للبلدان المتخلفة، وتمدها بالمساعدات

---

(١) المانيا والشرق الاوسط ص ٣٦ •

الاقتصادية الطويلة الأمد . وتلعب الولايات المتحدة دورا هاما في تمويل هذه النقابات بالكريدي الرخيصة الكلفة .

هذا المشروع قدمه معتمد شركة كروب « بيرتهولد باتس » ويقوم على الأسس التالية :

١ : ـ تقدم المساعدات على أسس تجارية ، لا كهبة . وذلك لاعتبارات كثيرة منها النفسية ، ومنها الواقعية اذ تصبح هذه المساعدات اكثر اتساعا مما تسمح به طريقة الهبات .

٢ : ـ يقوم المشروع على اسس المبادرات الفردية لا الحكومية مما يجعله أكثر فعالية وحيوية واكثر ريعية .

٣ : ـ يخفف من الضغط السياسي الى أبعد حد ممكن . كما ان النواحي العسكرية للمساعدة الاقتصادية تبقى محدودة بقدر المستطاع .

ثم توالت الأبحاث والمشاريع . فارتأى « اتحاد الصناعة الألمانية » الجبار، مثلا تأسيس بنك على غرار « بنك التصدير والاستيراد » الأميركي ، بغية تمويل التوظيفات الألمانية الطويلة المدى . كما أعد من قبل رجال رسميين مشروع رسمي لمساعدة البلدان المتخلفة ، انطلاقا من مشروع كروب ذاته . ينسق المساعدات ويحدد كمياتها ، ويعمل على خلق الشروط ، التي تساعد على مزاحمة مساعدات الكتلة الشرقية .

ومما يدخل في نطاق مشاريع التوسع الألماني في الشرق الأدنى والأوسط، ويوجد ركيزة للاستعمار الألماني ضد حركة التحررالعربيهو اتفاق التعويضات عن ضحايا النازية في أوروبا ، الذي وقع في ايلول ١٩٥٢ ، بين اسرائيل وألمانيا الاتحادية . هذا الاتفاق يقضي بجعل اسرائيل الوارث الشرعي لضحايا النازية، ويمدها بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار ، تدفع على اقساط خلال ١٢ عاما . ولم ينس الدكتور شاخت ان يعلن في دمشق ، في ١٤/١٢/١٩٥٢ تبريرا للاتفاقية ، عن عدم مسئولية الجمهورية الاتحادية في ذلك ، لأن ضغط الدول المحتلة هو الذي سبب التوقيع . كما استطاعت المناورات الالمانية الرسمية ان تضرب مقاومة الحكومات العربية للاتفاق ، وأن تفشل تهديدها بمقاطعة البضائع الالمانية لقاء وعدها احدى الدول العربية بتنازلات ومساعدات وتوظيفات واسعة فيها ، لم يلبث مع الزمن ، ان تبدد الكثير من أحلامها . وتمت المساعدات لاسرائيل تحت سمع الحكومات العربية وبصرها وفي جو ترطبه أغنيات الصداقة الالمانية العربية . وتابع التغلغل الالماني طريقه يشهد على ذلك الجدول التالي :

استيراد ألمانيا الاتحادية من دول الجامعة العربية(١) وتصديرها اليها

عـــام	الاستيراد بالنسبة الى مجموع الإستيراد	الاستيراد بملايين الدولارات	التصدير بالنسبة الى مجموع التصدير	التصدير بملايين الدولارات
١٩٥٠	٢٪	٥٩	١ر٥٪	٢٩
١٩٥١	٢ر٧٪	٦٩	١ر٤٪	٤٧
١٩٥٢	٢ر٨٪	١١٠	١ر٧٪	٧٠
١٩٥٣	٣ر١٪	١١٩	٢ر٢٪	٩٦
١٩٥٤	٣ر٤٪	١٥٥	٢ر١٪	١١٠
١٩٥٥	٢ر٨٪	١٦٣	٢ر٢٪	١٣٣

في هذا الجدول لابد من ايضاح ان باب الاستيراد يشتمل على كميات البترول المشتراة رأسا من شركات البترول الاستعمارية · ففي عام ١٩٥٤ مثلا كان ٨٧٪ من البترول المشترى من قبل ألمانيا الاتحادية متأت من البلدان العربية وتبلغ قيمته ١١٨ر١ مليون دولار · مما يجعل قيمـــة الاستيرادات الاخرى من البلدان العربية تافهة · وقد رأينا من قبل كيف كان وضع ميزاننا التجاري مع المانيا الاتحادية ·

وفي سورية يعود بدء تغلغل المانيا الى عهد الديكتاتور حسني الزعيم الذي حاول استخدام عدد من قدماء « س·س » وغيرهم من الضباط الألمان · وفي نهاية عام ١٩٥٠ عندما استقبل فوزي سلو ، بوصفه وزيرا للدفاع البعثة العسكرية الألمانية التي استخدمت لتحل محل البعثات العسكرية الفرنسية والانكليزية، صرح مرحبا بالبعثة قائلا : « انني شديد الاعجاب بالشعب الألماني ، ولابد لألمانيا ان تستعيد مكانتها كدولة كبرى · ان الألمان هم أصدقاؤنا الوحيدون ، وانني لآمل ، بمساعدتكم أيها السادة ، أن أجعل من سورية بروسيا الشرق الأوسط »(١) ·

كانت البعثة عام ١٩٥١ ، مؤلفة من كولونيل وقرابة ٣٠ ضابطا · وكانت لها صلات واسعة مع الدوائر الحكومية والمالية في ألمانيا الغربية · وفي السنة المذكورة أقيمت عـلاقات دبلوماسية وقنصـلية مع ألمانيـا الغربية · وبدا ، الاسطواني ، القنصل العام السوري في بون أحد المتحمسين لشركة الشرق الأدنى

---

(١) المصدر ذاته ص ٥٠ ·

(١) المصدر ذاته ·

والاوسط المذكورة من قبل • وقد ساعد الدكتور معروف الدواليبي على تأسيس اداة التوسع الألماني في سورية « الشركة الألمانية الشرقية للتجارة والتمثيل » التي كان نشاطها يتناول الآلات الزراعية ، والمعدات الكهربائية والصناعية ، والتأمين ، وتمثيل شركات أجنبية •••

وفي أيار ١٩٥٦ أعلن وزير المالية السورية عن أن كتلة مصرفية المانية اتحادية قدمت للحكومة قرضاً بمبلغ ٧٢ مليون دولار خلال ١٠ سنوات بفائدة تتراوح بين ٣ر٥ ــ ٥٪ وهذا لقاء تعهد سورية باستيراد الآلات الزراعية الألمانية، ولوازم حديدية ••• حسب الأسعار العالمية • ويدفع القرض على دفعتين : ٤٠ مليونا في السنة الأولى بعد عقد الاتفاقية ، والباقي في السنة التالية •

لقد أحرزت المانيا الاتحادية نجاحا في تطوير مبادلاتها التجارية مع سورية، الى حد دفع المستشار التجاري الفرنسي في دمشق الى القول في تشرين الاول سنة ١٩٥٤ « بأن ألمانيا أصبحت اليوم أخطر منافس يصادف في سورية • ولاشك ان التراجع الذي أصاب استيراد سورية للسلع الاميركية والانكليزية انما هو نتيجة لهذه المزاحمة(١) • ولكن هذا النجاح لم يقابله نجاح لها في نطاق النشاط الصناعي السوري • فمرفأ اللاذقية ظفرت به شركة يوغوسلافية ، وتجفيف الغاب ناله اخصائيون هولانديون ، ونالت تشيكوسلوفاكيا امتياز بناء مصفاة البترول ، وعهد باصلاح الخط الحجازي الى مؤسسة أميركية •••

ومع هذا فقد ظفرت شركة كونكوردا الالمانية بنوال حق التنقيب عن البترول ، في مطلع تشرين الاول عام ١٩٥٦ ، في المنطقة التي تخلت عنها ، عام ١٩٥٠ ، « شركة البترول السورية » • كما نالت بعد ذلك الشركة البترولية الالمانية « دييا » امتياز استثمار بترول في مساحة قدرها ١٥ كم٢ ، في المثلث القائم بين الفرات والحدود العراقية التركية لمدة ٨ سنوات •

الرسمال الانكليزي والأميركي

مع انهيار فرانسا عام ١٩٤٠ ودخول الجيش الانكليزي سورية في حزيران عام ١٩٤١ ، أخذ النفوذ الاستعماري الانكليزي فيها بالتوسع ، وزاد الرسمال الانكليزي والأميركي تغلغله ، كما وجدت الشروط لضرب النفوذ الفرنسي ، والحد من تغلغل الرسمال الفرنسي •

ففي سنوات الحرب عمدت السلطات الحربية الانكليزية الى مد خط حديد

(١) المصدر ذاته ص ١٧٢ •

طرابلس ـ حيفا ، كما أبنا من قبل ، ثم باعته من الحكومة اللبنانية بمبالغ هامة . وإحتكرت شركة ستيل الانكليزية استيراد القمح والسكر . كانت تبيع التجار المحليين كيلو السكر ب ٧١ قرشا ، في حين كان يكلف في انكلترا ٢١ قرشا فقط(١) . وعندما كان بعض التجار المحليين يتقدمون من السلطات بالسماح لهم باستيراد هذه الأصناف بأسعار اخفض كثيرا ، كان الرفض حليفهم دائما . وبذلك حققت الشركة المذكورة ارباحا هائلة . كما احتكر الرسمال الانكليزي الحبوب ، وحقق من هذا الاحتكار ارباحا كثيرة قدرها احد الباحثين بعشرة ملايين ليرة سورية لعام ١٩٤٦ وحده . هذا الاحتكار وغيره لنقل المواد الغذائية وبيعها وشرائها ، لم يقتصر على تحقيق الفوائد الاقتصادية فقط ، بل واتخذ ايضا اداة للضغط السياسي ، والتغلغل ، ومحاولة لتوجيه سياسة البلدين في الوجهة المنسجمة ومصالح الاستعمار الانكليزي .

كما احتل الرسمال المصرفي الانكليزي ، او المراقب منه ، مراكز هامة في الجهاز المصرفي العامل في سورية . ففي عام ١٩٤٤ وقع اتفاق فرنسي انكليزي انتقل بموجبه ٤٠٪ من اسهم البنك السوري الفرنسي الى حيازة الرسمال الانكليزي . وانتشرت فروع عديدة في الوطن لمؤسسات مصرفية انكليزية أخرى . وسيطر الرسمال الانكليزي على بعض خطوط النقل الجوي المحلية . وقامت في اللاذقية « شركة امبريال ليمتد » لمشترى التبغ « المدخون » . ولم تلبث ان باعت نصف اسهمها لشركات التبغ الأميركية ، فأصبحت انكليزية اميركية .

واحتل الخبراء الانكليز عددا من المراكز الهامة في الوزارات والمؤسسات الحكومية . وحتى الجامعة العربية لم تخل من معتمد انكليزي لديها . ولم تنس الشركة السينمائية السورية التي تأسست مع انتهاء الحرب ، ان تولي رئاستها الفنية للكولونيل هارلي المستشرق الانكليزي ، الذي يمتلك ٣٠٪ من أسهمها(٢) ، كما تعاقدت الحكومة مع شركة « جيب » الانكليزية لدراسة امكانيات البلاد الاقتصادية والصناعية والزراعية . فأرسلت الشركة اثنين طافا البلاد مدة ٦ أشهر ، وكانت فرصة ثمينة امام المستعمرين الانكليز للاحتكاك بفئات كثيرة من الناس ، والاطلاع على دقائق الاوضاع وبث سمومهم هنا وهناك ، باسم العلم والمصلحة الوطنية . ورست « المناقصة » التي اجرتها وزارة الأشغال العامة لانشاء التلفون الأوتوماتيكي على شركة ستاندارد الانكليزية الأميركية . فابتاعت الحكومة منها آلات التلفون وقسما من آلات المحطة اللاسلكية وابتاعت القسم الآخر من شركة ماركوني الانكليزية . ودارت همسات كثيرة في الصحف وغيرها

---

(١) صوت الشعب ١٩٤٧/٧/٣٠ .

(٢) صوت الشعب عدد ٩٤٦/٩/٦ .

عما رافق هذه « المناقصة » من ألاعيب باستنزاف ٢٥ مليون ليرة سورية من قبل الرسمال الأجنبي ٠

على ان اهم ميدان تغلغل فيه الرسمال الانكليزي والأميركي كان ميدان البترول ٠ وكان هذا التغلغل حادا الى درجة فاحت معها رائحة البترول في كثير من الانقلابات التي تعاقب على البلاد منذ عام ١٩٤٩ وفي كثير من المحاولات الرامية الى تقييد الديموقراطية ان لم يكن سحقها ٠

ففي ١٩٤٩/٦/٧ ، أي في عهد أول انقلاب عسكري جرى في سورية بعد نوال الاستقلال ، وقعت اتفاقية بين شركة خطوط انابيب الشرق الأوسط المحدودة (انكلو ايرانيان) وبين الحكومة السورية لمد الأنابيب من جوار الخليج العربي الى شواطىء البحر المتوسط عبر الاراضي السورية ٠ وأبرمت بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٠ تاريخ ٤٩/٦/٢٠ ، ونفذت اعتبارا من التاريخ المذكور ٠ وحق مد الخطوط المذكورة مقرون طبعا بحق انشاء وتشغيل وصيانة مكاتب ومحطات ضخ ومصاف ومعامل ومخازن وجسور ومرافىء وأحواض للسفن وارصفة ومستودعات ومساكن للمستخدمين وسكك حديدية للقطار والترام ونقل هوائي وطرق وأسلاك معدنية معلقة أو مدفونة أو مغمورة بالماء ، ومعابر ومطارات واجهزة برق وهاتف ولاسلكي ووسائل نقل برية مائية ومركبات نقل بمحركات وقاطرات وعربات سكك حديد وخطوط أنابيب للنفط او الغاز والماء مكشوفة او مدفونة او مغمورة بالماء وصهاريج للنفط والغاز او الماء ومجموعات صهاريج وغير ذلك من المنشآت الثابتة أو المنقولة التي يحتاج اليها في نقل وخزن ومعالجة النفط ومستشفيات واجهزة لتوليد ونقل القوة ومنابع القوة من أي نوع كانت ومنشئات أخرى (سواء كانت من النوع السابق الذكر ام لم تكن) خاصة بالمنشئات المذكورة اعلاه او تابعة لها ٠ مدة الامتياز ٧٠ عاما بدء من تاريخ التوقيع ، وتدفع الشركة لقاء ما تتمتع به من الحقوق المنصوص عنها في الاتفاقية ولقاء الحماية والمساعدات الأخرى ٥٠ الف ليرة استرلينية كل عام٠ كما تنال الحكومة ١٫٥ استرلينيـة عن كل الف طن انكليـزي (الطن = ١٠١٦٫٥٠ كغ) يمر من النفط عبر الخطوط ، على الا يقل هذا الوارد عن ٢٠ ألف جنيه استرليني كحد أدنى ٠ ولقاء هذا الرسم يعفى ما يمر عبر الخط من النفط من أي رسم استيراد او ترانزيت او تصدير او أية ضريبة او رسم آخر أو أي تكليف كان لحساب الدولة او البلدية او أية هيئة ادارية اخرى ٠ كما تعفى مستوردات الشركة لحاجة المشروع من كل رسوم جمركية وبلدية أو أية رسوم أخرى ٠ اما المستخدمون فيجب ان يكونوا من الجنسية السورية ما عدا المديرين والمهندسين والكيمائيين ورؤساء الورشات والميكانيكيين وسائر المستخدمين الاخصائيين فيجوز ان يكونوا من جنسية اخرى ٠ وتمنح الحكومة ،

في جميع الأوقات ، التسهيلات اللازمة لحركة تنقل موظفي الشركة ومستخدميها وموادها في نقاط الحدود المتفق عليها • ولا تفرض من قبل الدولة او أية بلدية او هيئة ادارية اخرى على الشركة اية ضريبة املاك او ضريبة دخل او اي نوع من الضرائب والرسوم والتكاليف من أي نوع كانت عن ممتلكاتها اومستخدميها او فعلتها او موظفيها او عن دخلها او عن رقم أعمالها • وللشركة حق استخدام الطرق البرية والحديدية ، وانشاء ما تريده منها ، كما لها حق انشاء شبكات برق وهاتف وشبكات لاسلكي لأغراض المشروع بما في ذلك الاتصال مع المحطات الواقعة خارج حدود سورية ، وللاتصال بالمراكب في البحر • ويحق للحكومة شراء نفط خام من الشركة في حدود أقصاها ٢٠٠ ألف طن في السنة ، وبعد توفر شروط معينة •

كما وقعت اتفاقية انشاء مصاف للبترول بين الحكومة وبين « شركة المصافي في البحرية المحدودة » الانكليزية في ٦/٦/٩٤٩ ، وابرمت بالمرسوم التشريعي رقم ١٤١ تاريخ ٢٠/٦/٤٩ ، ونفذت اعتبارا من هذا التاريخ وذلك لانشاء مصفاة او اكثر ولمعالجة النفط • وهذه الاتفاقية شبيهة بالأولى من حيث حقوق الشركة في الانشاءات والتمديدات والمواصلات ••• وفي اعفائها من الضرائب والرسوم ••• اما عائدات الدولة فهي ٣ ليرات استرلينية عن كل الف طن من المنتجات التي تسلم خارج المصفاة ، وذلك في حدود المليونين الاولين •

ثم ليرتان استرلينية عن كل ألف طن ، في حدود ٢٠٠٠٠٠١ــ٤٠٠٠٠٠٠ طن
ثم ١ر٥ ليرة استرلينية عن كل ألف طن ، في حدود ٤٠٠٠٠٠١ــ٦٠٠٠٠٠٠ طن
ثم ليرة استرلينية عما زاد عن ٦ ملايين طن •

أما اتفاقية التابلاين الأميركية ، فقد وقعت في ١/٩/١٩٤٧ ، ولكن المجلس اضطر تحت ضغط الشارع الهائج والمعارضة الشديدة ، الى رفض تصديقها مع اتفاقية لـ (آي • بي • سي) ، وغيرها • ولكن هذه الاتفاقية سرعان ما صادقتها حكومة الديكتاتورية الأولى بالمرسوم التشريعي رقم ٧٤ تاريخ ١٦/٥/٩٤٩ ، ونفذت اعتبارا من ٢٦/٥/٩٤٩ • وهكذا كان الانقلاب العسكري الأول ، بردا وسلاما على شركات البترول ولا سيما الأميركية •

هدف هذه الاتفاقية تنظيم امرار البترول السعودي ، عبر الأراضي السورية ، الى شاطيء البحر الأبيض المتوسط • وما قيل في الاتفاقيات السابقة من حيث حقوق الشركة في بناء المحطات والمعامل والصهاريج ، والخطوط الحديدية والطرق والموانيء ••• وما تتمتع به من حق الاعفاء من الضرائب والرسوم ••• يقال في هذه الاتفاقية • مدة الاتفاقية ٧٠ عاما • تدفع الشركة الى الحكومة رسم مرور النفط ١ر٥ ليرة استرلينية لكل الف طن ، على الا تقل الدفعة السنوية

عن حد أدنى قدره ٢٠ الف ليرة استرلينية ، كما تدفع الشركة لقاء الحماية والمساعدات الأخرى مبلغا لا يقل في حده الأدنى عن ٤٠ الف ليرة استرلينية . وتتعهد الشركة ببيع الحكومة ٢٠٠ ألف طن سنويا من النفط . وقد تعدلت بعض نصوص الاتفاقية بموجب اتفاقية تنظيم مرور الزيت الموقعة في ٢١/٥/١٩٥٢ . كما تعدلت هي وغيرها بموجب اتفاقيات أخرى . فتحت ضغط الجماهير الشعبية والحكومة الوطنية ، عدلت عائدات البترول في صالح سورية ، عام ١٩٥٥ ، فأصبحت العائدات السنوية من الآي. بي. سي. مقدار ٦ر٥ ملايين جنيه استرليني بدلا من ٣ر١ مليون سابقا على أساس تقدير للنفط الذي سيمر عبر الأنابيب عام ١٩٥٦ بـ ٢٦ مليون طن . كما استلمت سورية مبلغ ٨ر٥ ملايين جنيه استرليني تسوية للحقوق التالية لعام ١٩٥٣ . وقد اضطرت ايضا التابلاين لتعديل العائدات في صالح سورية .

وقامت شركة الآي. بي. سي ، بمد خطوط اضافية لخطها الاول الممدود في المرحلة الانتدابية . فبدأت بمد خط ثان عام ١٩٤٦ (١٦عقدة) يصل كركوك بطرابلس ، وبدأت بمد خط ثالث عام ١٩٥٢ بطاقة (٢٣ـ٣٠عقدة) من كركوك الى بانياس .

وفي عام ١٩٤٩ قامت شركة منهل الأميركية التي تملك نصف اسهمهما شركة أتلانتيك ريفارينغ بالتحري عن البترول . فاكتشف النفط في منطقة كاراتشوك على الحدود العراقية الجبلية . ونظرا لتقاعس هذه الشركة عن استثمار النفط المكتشف عمدت الحكومة عام ١٩٥٨ الى سحب الامتياز منها .

اما في ميدان المصارف ، فقد زاد عدد البنوك الاجنبية . كما زادت فروعها، لاسيما بعد حل الوحدة الجمركية مع لبنان ، وما تبع ذلك من تدابير كالمرسوم ١٥١ وغيره . فاذا كان عدد البنوك في سورية عام ١٩٥١ عبارة عن :

	عـدد	وفروع
بنوك اوروبيــة	٥	٢٣
بنوك عربية الى هذا الحد او ذاك	٤	٩
	٩	٣٢
فان هذا العدد اصبح عام ١٩٥٧ :		
- بنوك أوروبية	٧	٢٧
بنوك عربية الى هذا الحد او ذاك	٩	٢٣
بنوك سورية	٥	٦
	٢١	٥٦(١)

(١) عظمة : تطور المصرف التجاري في نطاق سورية الاقتصادي ص ٢١٦ ـ ٢١٧ .

وتشير احصاءات مصرف سورية المركزي لعام ١٩٥٧ أن الفعالية المصرفية في سورية كانت موزعة وفق النسب التالية :

البنوك الاوروبيـــة	٪٥٥
البنوك العربيـــة	٪٣٢
البنوك الســورية	٪١٣

أما توزع الفروع في اراضي الجمهورية السورية فيمكن توضيحه بالجدول التالي :

المحافظة	عددالبنوك او فروع البنوك ١٩٥١	١٩٥٧	عدد السكان بالألوف	المساحة بالوف الكيلومترات(١)
حلب	٨	١٥	١٢٢٣	٢٣
دمشق	٩	١٨	٨٦٥	٢٠
لاذقيـــة	٥	١١	٤٦٩	٠٥
حمص	٣	٣	٤٠٣	٤
دير الزور	٢	٢	٣٢٢	٥٥
حمـــاه	٢	٢	٣٠٩	٨
حســـكة	١	٣	٢٩٠	٢٣
درعـــا	١	١	١٦٢	٤
سويداء	١	١	١٢١	٥
	٣٢	٥٦	٤١٦٤	١٤٧

الشيء الهام في الميدان المصرفي في هذه المرحلة الاستقلالية :

١ : ــ ان البنوك الاوروبية فقدت احتكارها الذي كان مطلقا تقريبا في المرحلة الانتدابية . وأصبح نشاطها المصرفي في نهاية المرحلة ، لا يتناول الا نسبة تفوق النصف قليلا من مجموع النشاط المصرفي .

٢ : ــ لم تعد البنوك حرة في اتخاذ السياسة المصرفية . فاذا كانت مصلحتها الخاصة هي التي تحدد سياستها المصرفية من قبل ، اي البحث عن الربح الأعظم لقاء المخاطرة الأقل ، فقد أصبحت هذه البنوك تخضع لتوجيهات وتدابير ، هدفها ان تؤمن للاقتصاد السوري التوازن والنمو .

٣ : ــ واذا كانت البنوك تعمل من قبل دون رقيب ، حتى ودون تشريع

خاص ، فقد أصبح الآن في البلاد تشريع مصرفي متطور ، واصبحت المجموعة المصرفية خاضعة لرقابة المصرف المركزي ٠

٠ ٠ ٠

أما عدد الشركات الأجنبية في سورية على العموم ، فقد زاد زيادة ملحوظة في الفترة الأخيرة من المرحلة المذكورة ٠ فاذا كان في عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ يساوي ٣٤٥٠ مؤسسة ، فقد أصبح في تشرين الاول عام ١٩٥٦ ، ١٢٧٥٠ مؤسسة ، مع العلم ان قسماً من هذه الزيادة ناتج عن تسجيل مؤسسات كانت تزاول نشاطها من قبل دون ان تكون مسجلة(١) ٠

---

(١) سلطانوف وغيره : سورية الحديثة ص ٧٠ ٠

الأشكال السياسية للاستعمار الجديد ودور القوى التقدمية في الدفاع عن الاستقلال الوطني

« **المحافظة على الاستقلال اصعب من نواله** »

مصالح الاستعمار السياسية والاقتصادية والبترولية والستراتيجية دفعته الى التكالب في هجومه ضد سورية لاخضاعها من جديد لسيطرته . ولكن الوضع الدولي الجديد ، وتعاظم قوى الاشتراكية والتحرر الوطني في العالم لم يسمحا للقوى الاستعمارية باللجوء الى اساليب الاحتلال السابقة . فكان لابد للاستعمار من انتهاج طرق جديدة وأشكال جديدة لاعادة القيود الاستعمارية الى سورية المتحررة . وسنحاول في هذا البحث اعطاء لوحة موجزة عن الأساليب الاستعمارية التي اتخذها الاستعمار في هذه المرحلة لتلك الغاية ، وعن دور القوى التقدمية في احباط تلك الأساليب ، وصيانة الاستقلال وتوطيده سياسيا واقتصاديا .

أما الدول الاستعمارية التي لعبت دورها في هذه المعركة فهي فرانسا وانكلترا والولايات المتحدة والمانيا الغربية . وبين هذه الدول الأربع كان الدور القيادي والأساسي واقعا على عاتق انكلترا ثم الولايات المتحدة .

هذه القوى الاستعمارية لم تكن منعزلة عن تيارات داخلية تساندها وتنسق نشاطها وفق الاهداف والستراتيجية الاستعمارية ، سواء أكانت هذه التيارات داخل الحكم ، او في اوساط المجلس النيابي ، أو خارج الحكم ، او داخل صفوف الجيش . كما ان قوى التقدم لم تكن وحيدة في نضالها البطولي، فكانت دائما الى جانبها قوى الحرية والاشتراكية والتقدم في العالم . ومن هنا كانت معركة الحرية في سورية ذات طابع دولي وأممي الى هذا الحد او ذاك .

كما كان اول هدف للقوى الاستعمارية في معركتها ضد حرية سورية هو حجب الديموقراطية عن الجماهير الشعبية ، وضرب قواها الطليعية، ومساندة القوى الرجعية السوداء ، وعرقلة نمو اقتصاد البلاد بأي شكل كان . لذا كانت سياسة الحكام الداخلية وثيقة الارتباط بالسياسة الخارجية وكل تدبير

رجعي داخلي لابد له من ان يكون في صالح الاستعمار سواء اراد فاعله هذا او لم يرده ·

• • •

في تشرين أول سنة ١٩٤٤ ، استقال رئيس الحكومة الوطنية الاولى في هذه المرحلة الاستقلالية بعد ان القى بيانا صرح فيه ان الفرنسيين طالبوا الحكومة بعقد معاهدة يعترف لهم فيها بمركز ممتاز في سورية · وما كادت نيران الحرب الثانية تنطفيء في أوروبا في ١٩٤٥/٥/٨ حتى تقدم الجنرال الفرنسي « بينه » رسميا من الحكومة السورية ، باسم الجانب الفرنسي ، في ١٨/ ٥/ ٩٤٥ ، مصرحا ان فرانسا مستعدة لتسليم الجيوش الخاصة في سورية ولبنان للحكومتين شريطة منح فرانسا قواعد بحرية في لبنان ، واخرى جوية في سورية ، وشريطة ضمان مصالحها المادية والمعنوية بعد اتفاق بين الطرفين · أما المصالح فهي ثقافية واقتصادية وستراتيجية · وهذا يعني ان فرانسا أخذت تفكر باستعادةمكاسب الشعب السوري الوطنية عن طريق فرض معاهدة عليه · فلم تكن المعاهدة غير شكل سياسي جديد لعودة الاستعمار وتقييد سورية بقيوده · ولم تكن فرانسا وحيدة في محاولتها هذه ، بل ان انكلترا ، المنافس الاول لها ، كانت تدعم مطلب فرانسا وتؤيد عودة سورية الى قيود المعاهدة · وأخذت تلعب دور «الصديق الناصح» لاقناع سورية بضرورة ذلك ، وحتميته · فقد أرسلت الحكومة الانكليزية برقية الى وزيرها المفوض في دمشق الجنرال سبيرس جاء فيها : « أن من الأمور الضرورية التي لا مفر منها أن تعقد معاهدة بين الدول المنتدبة ، والبلاد التي كانت تحت الانتداب ، لتوضيح العلاقات المستقبلة بين الفريقين ، وذلك عندما ينتهي الانتداب وتنال البلاد المنتدب عليها استقلالها التام من جميع الوجوه · ولهذا فان انهاء الانتداب بمعاهدة كان من الأمور التي اعدت لها العدة عندما وعدت سورية باستقلالها عام ١٩٤١ · واذا كان عقد معاهدة في ذلك الحين لايتجاوز حيز النظريات لأنه لم يكن في فرانسا حكومة تستطيع عقد معاهدة ، فان الأمر سيتبدل عما قريب بعد أن تحررت فرانسا · ويسر الحكومة البريطانية ان ترى بلاد الشرق تحقق استقلالها النهائي بصورة رسمية لا سيما وان هذه الحكومة تعطف دائما على ذلك الاستقلال وتؤيده · وليست القضية قضية شكلية ، بل ان السلطات الفرنسية في المشرق ما زالت ، بفضل الانتداب ، حائزة على أسباب حقوقية تجعلها تمارس صلاحيات متنوعة تعاونها ، في كثير منها ، او تشترك فيها السلطات البريطانية لاسباب حربية ··· ان هنالك امورا مختلفا عليها ما زالت تستلزم التسوية ، ولا يمكن ان يبت فيها الا بمعاهدة او اتفاق رسمي آخر مع فرانسا · وليس من مصلحة سورية الحقيقية ان تترك هذه القضايا معلقة وقد شعرت الحكومة البريطانية بأن واجبها كصديقة

(كذا) ان تعرب للحكومة السورية عن رأيها هذا ، وهي ترى ان تطلبوا من وزير الخارجية ورئيس الجمهورية بأن يفكرا في هذا الموضوع تفكيرا مستقلا ، مستمدا من مصلحة بلادهما الحقيقية »(١) .

وصرحت امريكا على لسان سكرتير الدولة « غرو » ان الحكومة الاميركية كثيرا ما حاولت اقناع فرانسا وسورية ولبنان بالتوصل الى معاهدة صداقة تحسب حساب استقلال البلدين وحساب مصالح فرانسا » .

هذا ما أرادته الدول الاستعمارية ولكن الشعب السوري رأى رأيا آخر . رأى ان حريته قد استعادها وليس بالامكان التفريط بها . حمل العمال السلاح للرد على استفزازات الفرنسيين الواسعة . وجرت اصطدامات عديدة بين أفراد الشعب وجنود فرانسا . وعمت المظاهرات أنحاء البلاد . وزاد في مقاومة الشعب وشد وحدة صفوفه ضرب الفرنسيين المجلس النيابي ودمشق في ٢٩/٥/٩٤٥ بقنابل الطائرات والمدافع والدبابات . كما ضربت مدن سورية أخرى . كان مخطط الاستعمار الفرنسي يقضي بتوجيه ضربة قاصمة واحدة واستعادة كل المكتسبات التي حققها الشعب السوري . وفي الوقت الذي كان فيه كثير من زعماء البرجوازية الوطنية سواء في الحكم او خارجه ينظرون الى انكلترا كدولة حليفة ، قوية ، صديقة ، ويرون في تدخل الجيش التاسع وايقافه مجزرة الفرنسيين عملا بطوليا وقائما على الوفاء للعرب ويفسحون المجال امام تغلغل الخبراء الانكليز ، ويتغاضون عن مداخلات الدبلوماسيين والعسكريين والمدنيين الانكليز الواسعة في شئون البلاد كان الاشتراكيون العلميون ينبهون الى خطر المستعمرين وخطر انكلترا التي ترعى مشروع سورية الكبرى ، ولها جيشها التاسع في سورية ، وعملاؤها ، ومداخلاتها الواسعة . كما كانوا ينادون الشعب الى الحذر ، والى رص الصفوف ، والالتفاف حول شعار « الاستقلال والديموقراطية » ، والنضال بحزم ضد المستعمرين . وطالبوا المسئولين بضرورة انتهاج سياسة ديموقراطية واسعة ، واجراء تحويلات هامة في صالح جماهير الشغيلة . كما طالبوا باجلاء الجيوش الأجنبية .

أما عملاء الاستعمار من قوميين سوريين ، ومن بعض الاقطاعيين ، وغيرهم فقد لجأوا الى تحضير اعمال تخريبية مستورة ضد الجمهورية بعد انعزالهم عن الشعب ، بدت في العلويين ، وفي الجزيرة . ولكنها بقيت رغم كل شيء ، ذات أثر محدود .

اصبح شعار جلاء الجيوش الأجنبية عن اراضي سورية ولبنان مطلب الشعب الأول . وامام نهوض حركة التحرر الواسعة ، واستفحال الخطر على

(١) نجيب الأرمنازي : سورية من الاحتلال الى الجلاء ص ١٥٧ .

المصالح الاستعمارية أيا كانت ، وبدت للمستعمرين ضرورة تساند القوى الاستعمارية ضد تعاظم نفوذ القوى الاشتراكية ، وضد حركة التحرر الوطني في العالم ، سعت فرانسا وانكلترا للتفاهم · فجرت أبحاث سرية بينهما في صيف وخريف عام ١٩٤٥ · وانتهت مباحثات ايلول وتشرين الاول الى اتفاق بينهما حول الشرق الأدنى والاوسط ، نشر في ١٣/١٢/٩٤٥ · لقد قضى الاتفاق باجلاء الجيوش عن سورية ، وبتعاون الدولتين من أجل « ازدهار الشرق الاوسط كله » · أما جلاء الجيوش فقد عبر عنه باعادة تجميع قوى استعمارية في لبنان كافية لضمان الأمن الى ان تنظم هيئة الامم المتحدة امنا جماعيا في هذه المنطقة ·

كان هدف الاتفاق الاحتفاظ بالقوات الاستعمارية في لبنان لتعود الى سورية في أقرب فرصة تسنح · ولكن جواب الشعبين كان حازما · فعرضت الحكومتان قضية جلاء الجيوش الاجنبية عن اراضيهما امام مجلس الامن ، وتم الجلاء بعد ذلك كليا ونهائيا ، بفضل نضال الشعبين العنيد ، وتوحيد صفوفهما الوطنية ، وبفضل دعم الشعوب العربية الشقيقة والحركة الديموقراطية والتقدمية في العالم ، وبفضل ضعف النظام الاستعماري بعد الحرب ، ونمو قوى الديموقراطية والاشتراكية في العالم ، ونمو حركة التحرر الوطني ، وبفضل دعم الاتحاد السوفييتي الذي تبدى بعضه في مناقشة القضية أمام مجلس الامن ·

وقبل هذا الزمن حاول الاستعمار البريطاني اخضاع سورية واستعبادها عن طريق مشروع لطيف الظاهر ، خبيث الجوهر ، هو مشروع « سورية الكبرى » · أخذ هذا المشروع شكله الجدي عندما كان الشعب السوري يستعد لاستلام مقاليد أموره من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٤٣ · وظلت بريطانيا ترعاه لدى كل فرصة سانحة · وبذلك ظل خطره مصلتا على رأس سورية زمنا طويلا · المشروع في ظاهره جميل يريد توحيد سورية ولبنان والاردن وفلسطين (قبل قيام اسرائيل) في دولة واحدة ترفرف عليها أعلام الحرية · ولكنه في الواقع كان تكتيكا انكليزيا لاستدراج سورية الى القيد الاستعماري الانكليزي والقضاء على حريتها واستقلالها باسم وحدة اجزائها ·

وقد صيغ المشروع بشكل جدي عندما وجه عبد الله الهاشمي رسالة الى الحكومة البريطانية يعرض فيها ما يراه لحل القضية السورية خاصة والعربية عامة · في هذه الرسالة يطلب من انكلترا الأخذ بأحد المشروعين الآتيين ، اما :

أ : ـ بمشروع الوحدة السورية ، والاتحاد العربي الذي يقضي باستقلال سورية بحدودها الطبيعية ، على أن يكون نظام الحكم ملكيا ودستوريا ، مع احتفاظ لبنان القديم ، وبعض مناطق فلسطين ، بنظام ادارة خاص · وتصان المصالح البريطانية والاجنبية في هذه الدولة الناشئة عن طريق معاهدة كالمعاهدة

العراقية او المصرية · ويشغل عبد الله رئاسة هذه الدولة الناشئة لأنه عاهل الاردن اولا ، ولأنه ساعد الحلفاء اكثر من مرة ، ولأنه الوريث الاول لحقوق والده الملك حسين في رعاية الحقوق السورية والعربية ، ولأن الحكومة البريطانية وعدته برئاسة الدولة السورية منذ ١٩٢١ ، ولأن السوريين يرغبون بالحكم الملكي ·

وبعد هذا يصار الى اقامة اتحاد عربي بين الدولة الجديدة والعراق ، ويبقى الباب مفتوحا للدول العربية الاخرى ·

ب : ـ أو مشروع اقامة دولة اتحادية سورية واتحاد عربي ·

هذا المشروع لايختلف من حيث الجوهر عن المشروع الاول · وانما يحتاط لأمر فيما اذا لم يستطع اقامة وحدة كاملة بين اجزاء سورية الطبيعية ، فيمكن آنذاك استبدال الوحدة باتحاد بين دول سورية المختلفة · وتبقى طبعا ، المصالح البريطانية الاجنبية مصونة بمعاهدة ، كما يبقى عبد الله رئيس الاتحاد ·

وفي ٨/٤/٩٤٣ اصدر عبد الله نداء الى أهل الشام « حاضره وباديه ، ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى أعالي الفرات ··· » يدعوهم فيه الى قبول مشروع الوحدة او الاتحاد ···

وظل عبد الله يدعو للمشروع في كل فرصة سانحة وظلت انكلترا تحرض اتباعها ، وتدفعهم الى العمل داخل سورية ، وخارجها لتنفيذ المشروع · ولكن الشعب السوري بقي مصرا على رفضه ، وواصل جهوده لمحاربته ، لانه مشروع استعماري صهيوني ، يسلب سورية ولبنان حريتهما ، ويخضع البلاد العربية لنير الاستعمار والصهيونية · فسورية ولبنان بلدان حران من اي قيد استعماري · ولا تحتلهما جيوش أجنبية · في حين ان الاردن مقيد بمعاهدة استعمارية مع انكلترا ، تسمح لها بالابقاء على قواتها في اماكن كثيرة من الاردن ، وباستخدام اراضيها لحفظ الأسلحة وخزنها واقامة تلك القوات ، وتمنحها التسهيلات اللازمة في كل الاوقات ، لنقل الوقود والمؤن والذخائر وتحرك القوات الانكليزية وتدريبها ، واستخدام الطرق البرية والسكك الحديدية والطرق المائية وانابيب البترول والموانيء ···

أما سلطات الملك عبد الله فهي اعظم من سلطات مجلس النواب عنده · وفي هذا تأليه لرجل على حساب حقوق شعب · فالملك يبرم المعاهدات بموافقة مجلس الوزراء دون عرضها على البرلمان (م ٢٥) · وهو يعين رئيس مجلس النواب ونائبه (م ٤٢) · ويعين اعضاء مجلس الاعيان · وله حق ارجاء عقد دورة المجلس ، وتأجيل جلساته وحله دون النص على موافقة مجلس الوزراء

(٢٥ ، ٣٥ ، ٣٩) . ومجلس النواب لايستطيع اقتراح قانون ، بل ينظر في المشاريع التي تقدم اليه دون حق تعديلها (٤٨ ــ ٤٩) . وليس له ان يزيد في النفقات المقترحة في الميزانية المعروضة . واذا رفضها نفذها مجلس الوزراء بموافقة الملك (٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩) .

والمشروع المذكور يفتح آفاقا واسعة أمام التغلغل الصهيوني والرساميل الاجنبية . فالملك يتمتع بكافة الحقوق على الاراضي التي تكون رقبتها او حق التصرف فيها للدولة . ويستعمل هذه الحقوق حسب مشيئته . كما يناط به أمر جميع المناجم والمعادن من أي نوع وصفة وفي أي مكان كانت . ويمنح حق التنقيب والاستثمار لمن يشاء ويؤجر الارض لمن يشاء ولأيةمدةيراها مناسبة (٧٦ من الدستور) .

وصلة هذا المشروع بمشروع صدقي ــ بيفن للجلاء عن مصر وثيقة . فالمادة الثانية من مشروع صدقي بيفن تتيح لانكلترا العودة بجيوشها الى مصر عند الاعتداء المسلح على مصر ، أو عندما تصبح انكلترا مشتبكة بحرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر . (كان تعتدي تركيا على سورية ، او ايران وتركيا على العراق في حال اتحاده مع سورية الكبرى)[١] .

رفضت الأحزاب التقدمية هذا المشروع وايده الحزب الفاشي ، حزب السوريين القوميين . ورفضه الشعب وايدتـه اتجاهات دينية معينة وعملاء للاستعمار معروفون . واعلن رئيس الجمهورية أمام مجلس النواب في ٢٥/٣/ ٩٤٥ ترحيبه بالمشروع على ان تكون سورية الكبرى جمهورية ، وعاصمتها دمشق ، والا يتسرب الطغيان الصهيوني اليها ، وعلى أن يتم ذلك باختيار الجمهورية السورية الكبرى[٢] . وصدر تصريح عن المجلس النيابي السوري ٢٣/١١/٩٤٦ مستهجنا المشروع . وشجبه المجلس النيابي اللبناني في ٢٦/١١/٩٤٦ ، وفشل في جامعة الدول العربية ، اذ أصدرت اللجنةالسياسية، اثر اجتماعات ٢٥ ــ ٢٨/١١/٩٤٦ تأكيدا جديدا بأن كل دولة من دول الجامعة متمسكة بميثاق الجامعة ، عاملة على تنفيذه نصا وروحا .

ومع هذا كله فلم يتوان عبد الله الذي اصبح اثر معاهدة عام ٩٤٦ مع بريطانيا ، صاحب جلالة ، عن الاستمرار في دعوته للمشروع : وقد جددها بشكل قوى في ٤/٨/٩٤٧ . مهددا باستخدام السلاح في سبيل تحقيقه وأرسل مبعوثه محمد الشريقي الى سورية في ١٧/١٨/٩٤٧ ليعمل له .

---

(١) راجع مشروع سورية الكبرى للدكتور البراوي ص ٦٤ .

(٢) اربع سنوات من الحكم الوطني ص ٨٢ .

وفي سبيل دعم مشروعه خارجيا زار الملك عبد الله تركيا في كانون الثاني عام ١٩٤٧ ، وعقد معاهدة صداقة معها . كما عقد معاهدة تحالف مع العراق. وقد لقيت دعوة عبد الله الجديدة استنكار النواب داخل المجلس وخارجه ، واستنكار رجال الدولة واستنكره لبنان، والسعودية ومصر،وعرب فلسطين ...

وعزز الاستعمار مشروعه بمشروع أعم وأشمل هو مشروع الكتلة الشرقية . انه مشروع يرمي الى ضم بعض البلدان العربية وخاصة سورية ، وتركيا وايران وغيرهما في كتلة سياسية عسكرية ترعاها انكلترا ، وتؤيدها الدول الاستعمارية الاخرى . هدفها الاول تحطيم حركة التحرر الوطني في المنطقة ، ومن ثم تحويل المنطقة الى مرتع لنفوذ الاحتكارات الاستعمارية ، ودمجها في سلسلة الاحلاف العسكرية العدوانية . وقد وجد هذا المشروع اذنا صاغية لدى الساسة الاتراك آنذاك . واثار فيهم احلام التوسع التي غذتها الذكريات القديمة عن « امجاد » الامبراطورية العثمانية .. كما بدأ لبنان نشاطا ملموسا لانجاح هذا المشروع . فانتهج سياسة معادية للحرية والديموقراطية . وكافح القوى التقدمية . وشجع القوى الفاشية . وقام رئيس جمهوريته بزيارة تركيا في حزيران ١٩٤٦ تقربا منها ، وللتمهيد لاخراج المشروع الى حيز التنفيذ . ولما لقي المشروع الرد الحاسم من القوى الوطنية ، ولم يستطع ان يجد القوة الداخلية الكافية التي تدفعه الى التنفيذ . عمدت انكلترا وتركيا الى التهديد المسلح الخارجي . فحشد عبد الله جيشه على الحدود السورية الاردنية . وحشدت تركيا جيوشها على الحدود السورية الشمالية ، ولجأت الى استفزازات كثيرة .

وسرعان ما تعاظم نشاط الولايات المتحدة في المنطقة بعد الحرب . فنزلت في كانون اول ٩٤٦ فرقة عسكرية اميركية في بيروت احيطت بهالة من الدعاية الموالية . وازداد انفاق الولايات المتحدة على المدارس والمشافي . وتغلغلت الرساميل الاميركية ، وبدأ التزاحم الجدي على أسواق المنطقة بينها وبين انكلترا . ووجدت الولايات المتحدة لها مواطىء قدم في تركيا وقبرص وغيرهما . ففي ٤٧/٧/١٢ وقعت اتفاقية مع تركيا حول المساعدة الحربية ، على اساس مبدأ ترومان ، وضع الجيش التركي عمليا ، بنتيجتها ، تحت الرقابة الاميركية . ووقعت في ٤٨/٧/٤ اتفاقية حول « التعاون » الاقتصادي في نطاق مشروع مارشال ، مما اتاح للولايات المتحدة الاشراف على الاقتصاد التركي ...

ان القوى الاستعمارية تبذل نشاطا محموما ضد سورية المستقلة الحرة من القيود الاستعمارية ، وتثير عليها مختلف القوى الرجعية في الداخل والخارج. كان الخطر محدقا وجديا . وكانت خطورة الوضع تتطلب من المسئولين الاعتماد على الشعب ، على قواه الثورية ، واستخدام جهاز الحكم في سبيل صالح الشعب،

وتجنيد كل القوى الخيرة للدفاع عن الاستقلال ، وللنضال بكل حزم ضد الاستعمار ، واعوانه ومشاريعه ، في نطاق اوسع الحريات الديموقراطية ·

ولكن كيف كان موقف الفئات الحاكمة من الشعب المناضل امام هذه الاخطار ؟

كان الحاكمون في هذه الفترة هم رجال الماضي أنفسهم ومن مدرستهم على العموم · يفكرون بعقلية الماضي ، ويعملون بالأساليب السابقة · لا يثقون بالشعب ويخافون كل مطلب من مطالبه · ويرون في تمتعه بحرياته خطرا على مصالحهم ولذلك كانت آذانهم تنصت الى وشوشات المستعمرين بضرورة الحد من الحريات ، وتجريد الديموقراطية من جرهرها الحقيقي ·

فبعد انتخاب القوتلي لرئاسة الجمهورية في ٩٤٣/٨/١٧ صرح بلغة المستبد معارضا قيام احزاب سياسية في البلاد قائلا : « لا حزبية ولا عصبية بعد اليوم ، فليس عندنا سوى حزب واحد هو حزب الوطن ، والوطن وحده »(١) · الأحزاب الآن لا لزوم لها لأن الضرورة تقضي باقامة وحدة الصفوف الوطنية وهذا لم يمنع القوتلي من تشكيل اول حكومة استقلالية من رجالات الكتلة الوطنية نفسها ، وان كان باسم افراد لا كتلة · وفي خطاب له بعد عودته من مصر في آذار ١٩٤٥ توجه الى الشعب بلغة فرعون الى عبيده قائلا: « ان لي عليكم حقا هو الطاعة ، ما اطلبه انما هو الطاعة »(٢) · كما اعلن في خطاب بعد جلاء الجيوش الاجنبية « ان الثورة الوطنية قد انتهت وجاء عهد البناء والانشاء » ·

كما نشأ ميل في أوساط رجالات الكتلة الوطنية الى اضفاء صفة الزعامة على الرئيس القوتلي ، واظهاره بمظهر رجل الامة الاوحد · فعندما تقدم سعد الله الجابري ببيان حكومته الى مجلس النواب في ٩٤٣/٨/٢١ ألقى بيانا قصيرا يبين ان سياسة حكومته هي نفس ما جاء في خطاب « فخامة الرئيس الزعيم » (٣) دون تقديم اي بيان واضح مفصل عن السياسة الداخلية والخارجية · وبعد استقالة الجابري في تشرين ٩٤٤ وانتخابه رئيسا للمجلس النيابي ، ألقى كلمة ذكر فيها الحكومة الجديدة (فارس الخوري) بواجبها تجاه « الوطن والامة والرئيس (٤) » وهكذا أصبح لقب « الرئيس الزعيم » تقليدا جاريا ·

واذا كانت الحكومة السورية لم تعط رخصة رسمية للحزب السوري

---

(١) اربع سنوات من الحكم الوطني ص ٨٢ ·
(٢) اربع سنوات من الحكم الوطني ص ٧٧ ·
(٣) محمد حرب فرزات : الحياة الحزبية في سورية ص ٢١٠ ·
(٤) المصدر ذاته ص ٢١٢ ·

القومي الفاشي ، كما فعل لبنان في ٢/٥/٩٤٤ ، باسم حرية العمل السياسي فانها تغاضت عن نشاطه ، وشجعته بعض الجهات المسئولة • كما تغاضت وشجعت الطاشناق ، الحزب الأرمني الرجعي ، وقــوت الاتجاهات الدينيـة الرجعية ، وتغاضت عن الاضطرابات التي يثيرونها ، والتحرشات التي يقومون بها ضد قوى اليسار • حتى أصبحت القاعدة في كثير من الاوقات ان يعتقل المعتدى عليهم ، بما فيهم الجرحى ، ويتغاضى عن المجرمين • كما منعت الحكومة ممثلي العمال السوريين من السفر لحضور أول مؤتمر لاتحاد النقابات العالمي في ايلول عام ١٩٤٥ • واحتفظت الحكومة بقوانين الانتداب الرجعية المكبلة لقوى التقدم والحرية • وحاربت هــذه القوى بها • فكانت تعتبـر اضرابات العمال في سبيل حقوقهم المشروعة ، خروجا على النظام ، وتعبيرا عن الفوضى • ولم تلبث وزارة الداخلية أن أعلنت صراحة « ان الاضرابات اذا كانت مستهدفة الوضع الاقتصادي فستتخذ ضد المضربين أقسى التدابير (١) • كانت الحكومة في تهديدها هذا حازمة حتى عندما يتعلق الامر بنضـال العمال في سبيل انتزاع حقوقهم من شركات اجنبية مستثمرة • فلما أعلن عمال الخطوط الحديدية في الشمال الاضراب أوقف قرابة ٧٠٠ عامل ، واستعملت أقسى الشدة ضد المضربين وبدا أن مهمة الحكومة انذاك هي الدفاع عن مصلحة الشركة الاستعمارية لا الدفاع عن مصالح عمالنا الذين تستثمرهم بكل قسوة • وفي ٢٦/٦/٩٤٦ منعت وزارة الداخلية توزيع « صوت الشعب » اللبنانية التقدمية من دخول سورية • كما بدأت ملاحقات قضـائية كثيرة ضد بعض أفـراد الحزب الماركسي بحجـة الانتماء الى حزب غير مرخص • ولما طالب الحزب بالسماح له بالعمل رسميا رفض طلبه ، كما رفض اعطاء بعض اعضائه رخصة اصدار جريدة في دمشق • وكانت أكثر هذه التدابير الرجعية تنفيذا لما اتفق عليه في جلسة الجامعة العربية التي عقدت في بلودان في النصف الاول من حزيران سنة ٩٤٦ ، من تبني خط مكافحة الشيوعية ، ومقاومة كل حركة تقدمية لا تروق للحكومة ، تحت هذا الشعار الاستعماري • وتدخلت الحكومة في الحركة النقابية العمالية محاولة فرض أعوانها عليها • كما ساعدت بعض عملاء الاحتكارات الانكليزية ، امثـال ويلكنسون على الاحتكاك ببعض قادة هــذه الحركة اليمينيين لدعم حركاتهـم الانشقاقية •

وفي تشرين اول سنة ٩٤٦ سنت الحكومة عددا من القرارات التي تجعل لها صلاحيات تشريعية واسعة في مجال التنظيمات السياســية والاجتماعيـة والصحافة وغيرها • وكان المرسوم التشريعي رقم ٥٠ المنشور في ١٧/١١/٩٤٦ أبرز هذه القرارات • هذا المرسوم يجعل حرية تأسيس الاحزاب ، والمنظمات

---

(١) الاهرام ١٨/٦/٤٦ •

الطبقية ، ومختلف انواع الجمعيات بما فيها النوادي ، منوطة بفرد واحد ، هو وزير الداخلية ، ان شاء منح ، وان شاء منع ، رغم ان البلاد تعيش في ظل حكم دستوري ديموقراطي يقوم على اساس احترام الحريات والتنظيمات الديموقراطية . كما منع المرسوم ٤٤ تاريخ ١٩٤٦/١٠/٧ مستخدمي الدولة من الانتساب الى الاحزاب السياسية ، او مناصرة أية فكرة سياسية اجتماعية . وهذا كله في وقت يستعر فيه نشاط الرجعيين ، والعناصر الموالية للمشاريع الاستعمارية ، وتتفاقم الاخطار على النظام الجمهوري ، والاستقلال . وقد أخفقت الحكومة في حمل المجلس على تصديق هذه المراسيم مما دفعها الى الاستقالة .

كما احتفظت الحكومة بقوانين الانتخاب الانتدابية الرجعية ، وحاولت اجراء انتخابات عام ١٩٤٧ على أساسها . ولكن المظاهرات الصاخبة التي انفجرت في شوارع مدن كثيرة من سورية ، لاسيما في دمشق ، والحملات الشديدة التي شنها بعض نواب المجلس ضدها ، ونشاط الاحزاب والصحافة التقدمية الواسع في سبيل قانون انتخابي ديموقراطي ، كل ذلك كشف وجه الحكومة الرجعي في ذلك ، وكبل يديها ، وأجبرها أخيرا على سن قانون جديد فيه تعديلات جذرية هامة : كالغاء الانتخابات على اساس درجتين ، واستبدالها بدرجة واحدة مباشرة من الشعب وبشكل سري . ومع هذا فلم تتورع الحكومة عن التزوير ، واستخدام القوة ، والرشوة ، وكل الاساليب الاخرى لانجاح انصارها ، بغية ابقاء ادارة البلاد في يد المدرسة القديمة ، ومن أجل تعديل الدستور تمهيدا لاعادة انتخاب القوتلي رئيسا للجمهورية .

وقد أدى تزوير الحكومة ، واعتمادها على القوة في انجاح من تريدهم الى سد باب المجلس امام ابناء الشعب الحقيقيين ، والى نجاح عدد من انصار الاتجاهات الدينية الرجعية ، ومن انصار المشاريع الاستعمارية .

كما كان موقف الحكومة من الشركات البترولية موقفا ضعيفا . فسمحت للرسمال الأميركي البترولي بالتغلغل ، دون ان تلتفت الى الوجه السياسي لهذا التغلغل . وتساهلت مع الآي . بي . سي . في زيادة تغلغلها . ومنحت هذه الشركات على العموم ، حقوقا واسعة . كما تغاضت عن نشاط هذه الشركات السياسي المعادي للمصلحة الوطنية ، والمغذى للرجعية الداخلية .

وانساقت الحكومة بعيدا في المزالق الاستعمارية التي هيأها الاستعمار في فلسطين . فتعاونت مع عملاء الاستعمار في حكومات عربية أخرى ، وانجرت الى تنفيذ المؤامرة الاستعمارية على عرب فلسطين ، باشعالها مع الآخرين الحرب في أيار ٩٤٨ ، دون التبصر في مقاصدها الاستعمارية . وسلمت مع الآخرين قيادة الجيوش العربية في ٩٤٨/٥/٢٠ الى الملك عبد الله ، الذي اغتنم هذا

الأمر لتنفيذ مخططات المستعمرين الانكليز والصهيونيين ضد أمن الجيوش العربية ، وضد مصالح العرب · وأعلن نفسه ملكا على عموم فلسطين « في كانون الاول سنة ٩٤٨ ، ووقع اتفاقية الهدنةمع اسرائيل متنازلا عن اجزاء هامة من ارض فلسطين كان يرابط فيها الجيشان الاردني والعراقي ·

ان سياسة الحكومة الرجعية ، وعدم كفاحها بصـلابة ضـد الاستعمـار وتساهلها امام الاحتكارات الاجنبية ، والتضييق على حريات الشعب، واستهانتها بحقوقه الديموقراطية وعدم اهتمامها بحل صعوباته الاقتصـادية ، وتخفيف اعباء معيشته ، كل ذلك عزلها عن الشعب ، واضعف مواقعها امام الاستعمار ، وامام كل مغامر ، فلم تلبث ان تهاوت عنـدما قام حسني الزعيـم بانقلابه في ٣٠/٣/٩٤٩م ليعطل النظام البرلماني ، وليقيم النظـام الديكتاتوري وليفتـح عهد الانقلابات المتوالية الذي انتهى بانقلاب على الشيشكلي في شباط ١٩٥٤ ، وببدء المرحلة الدستورية الثانية في ايلول ـ تشرين اول سنة ١٩٥٤ ·

• • •

في فترة الانقلابات العسكرية المتلاحقة (٣٠/٣/٩٤٩ ـ ٢٥/٢/٩٥٤) سادت الديكتاتورية ، على العموم ، وسحقت الحريات الديموقراطية ، وانتشر الارهاب والتنكيل ، وتفاقم خطر المشاريع الاستعمارية ، كما تفاقم التنافس الانكليزي الأميركي · وحقق الرسمال الأميركي والانكليزي بعض التقدم ،وحد من الرسمال الفرنسي بعض الشيء · لقد تابع الشعب السوري نضاله وتابعت الحركات التقدمية نضالهارغم الرياح الخانقة · وكان الظفر اخيرا للشعب ، لقواه التقدمية · فتحطمت الديكتاتوريات ، ولم يكتب للمشاريع الاستعمارية النجاح · واستعاد الشعب نظامه البرلماني الديموقراطي الذي امتد حتى انتهاء المرحلة الاستقلالية ، ودخول سورية في الجمهورية العربيـة المتحـدة ·

هذا اللون الجديد من الحكم الذي أخذ بالانتشار بعد الحرب العالميـة الثانية واثر نهوض الحركة الوطنية ، وارتفاع نفوذ الاشتراكية العالمي ، يمكن اعتباره شكلا من اشكال الاستعمار الجديد بقدر ما يخطط المستعمرون واعوانه له ، ويتجاوب مع المتطلبات الاستعمارية ويحقق اهداف المستعمرين · ومن الصعوبة بمكان اعطاء حكم واحد ، لا يتبدل على الانقلابات العسكرية · فقد يبدأ الانقلاب ويستمر بتخطيط استعماري وتحقيق للاهداف الاستعمارية · وقد يبدأ بتخطيط استعماري ثم لا يحقق كل ما يصبو اليه الاستعمار من مشاريع استعمارية ، او لا يحقق له شيئا منها البتة ، الا حجب الديموقراطية والحرية عن الشعب · او قد يتحول نتيجة تفاعل قوى وظروف كثيرة الى قوة وطنية ، تخطط للوطن حياة جديدة ، وتحاول بناء اقتصاده على اسس جديدة·

لهذا كان الحكم على هذه الانقلابات من خلال الأعمال لا الأقوال ، ومن خلال اتصال كل تدبير يقوم به بالمصلحة الوطنية او الاستعمارية ، اقرب الى الواقعية، وابعد عن الوقوع في سوءات الاحكام الارتجالية ، او الثابتة ·

ما هي الظروف التي سبقت انقلاب ٣٠/٣/٩٤٩ ؟

أول حدث على النطاق الداخلي والخارجي هو دخول الجيوش العربية الحرب في فلسطين ، وفشل هذه المحاولة ، وقيام دولة اسرائيل واجلاء مايزيد عن مليون عربي عن فلسطين · كان لهذه الاحداث تأثير واسع في نفوس الجماهير · فالأسلحة المصرية الفاسدة ، وخيانات عبد الله وغيره ، والنتائج المذهلة الجارحة التي نتجت عن حرب فلسطين ، كل ذلك فتح أعين الذين كانوا مايزالون مغمضي العين ، على حقائق كثيرة : كحقيقة المؤامرة على فلسطين بين الرجعية العربية والاستعمار الصهيوني ، وحقيقة خطر سياسة مغازلة المستعمرين ، وحقيقة الصهيونية الفاغرة فاهها لابتلاع بلدان الشرق الادنى العربية بمساعدة المستعمرين ، وحقيقة عجز البرجوازية عن دفع البلاد في طريق التقدم ، وحقيقة خطر مكافحة الحرية والديموقراطية والقوى التقدمية ··· كانت الجماهير تعيش في تألم عميق ، وتألمها يدفعها الى النقمة ، والحقد والانتفاض · لقد اصبحت حركة التحرر ضد الاستعمار في نهوض كبير · واصبحت شوارع العاصمة والمدن السورية الاخرى ، مسرحا لمظاهرات كثيرة واسعة · وادى هذا النهوض الى رفض المجلس النيابي عام ١٩٤٨ اتفاقيات الحكومة البترولية مع آي · بي · سي · والتابلاين التي توقف مد انبوبها عند الحدود السورية الجنوبية · كان الاستعمار في هذه الفترة يعيش في سباق مع الزمن · كانت كل فترة زمنية تمر تزيد في عزلة أنصاره ، وفي تهديد مصالحه البترولية والاقتصادية ، وفي قرب الخلاص من الاساليب اللاديموقراطية واللاشعبية في الحكم · كان لابد اذن للاستعمار والقوى الرجعية من العمل حتى تعيق القوى التقدمية عن التطور وعن تحقيق مكتسبات وطنية تقدمية ·

وهكذا بدأت سلسلة الانقلابات ، وبدأ عهد سيطرة الديكتاتورية ·

فمع حدوث الانقلاب الاول بقيادة الزعيم ، في ٣٠/٣/٩٤٩ ، انفجر الارهاب الفاشي ، وحل البرلمان ، وحلت الاحزاب واغلقت النوادي وعطلت الصحف ، واعتقل الاحرار ، ولوحق التقدميون · وسيطرت الديكتاتورية ، واصبحت الكلمة لشريعة الغاب بعد سحق كل اثر للقانون والدستور · وفي هذا الجو الخانق صدقت اتفاقية التابلاين الاميركية بمرسوم تشريعي · كما صدقت اتفاقات بترولية اخرى واتفاقية تصفية العلاقات المالية مع فرانسا ، المجحفة كثيرا ، بحق الشعب السوري ·

لقد احتضنت أمريكا النظام الديكتاتوري الجديد ، كما احتضنته الرجعية الداخلية من اقطاعيين وكومبرادور وبعض الاتجاهات الدينية ، وأحزاب تنطق بلسان هذه الرجعية . ولكن انكلترا التي رأت في هذا الانقلاب اداة خطيرة يمكن أن تستخدم ضد مصالحها في المنطقة ، وتسهل تغلغل منافستها الخطيرة أمريكا ، بدأت هجومها بشكل سريع وحاسم . واعتمدت على العناصر الموالية لها في الجيش ، وحزب الشعب ، والاحزاب والشخصيات الاخرى . فلم يأت ١٤/٨/١٩٤٩ حتى حدث الانقلاب المعاكس ، الذي ساعدت على نجاحه نقمة الشعب على نظام الزعيم الديكتاتوري . أعدم الزعيم ، ورئيس وزرائه ، باسم الخيانة الوطنية . واستولى الحناوي على السلطة . وأخذ حزب الشعب ، ذو الميول الانكليزية يلعب الدور الاول في البلاد . وعاد خطر « مشروع سورية الكبرى » الى الظهور . كما رافقه خطر « مشروع الهلال الخصيب » الرامي الى ضم سورية الطبيعية الى العراق المرتبط بمعاهدة استعمارية مع انكلترا ، والذي تحتله قوات عسكرية انكليزية . وزاد في خطر المشروع الاخير انجرار عدد من الاتجاهات والشخصيات السياسية التي سارت تحت علم التقدمية الى تأييده لتحقيق أول لبنة في صرح « الوحدة العربية » . في حين وقف الماركسيون منذ اليوم الاول لظهور هذه المشاريع موقف الفاضح لها ، والمناضل ضدها . فضحوها باعتبارها مشاريع استعمارية تهدف الى القضاء على استقلال سورية ، وتقييدها من جديد بالقيود الاستعمارية . وناضلوا ضدها بمختلف الوسائل ، ولا سيما بين تلك الاوساط الطيبة المخدوعة بشعار تحقيق « الوحدة العربية » كيفما كانت الظروف .

أما أمريكا التي رأت في نجاح هذا الانقلاب خطرا جديا يهدد مصالحها ولا سيما البترولية ، فقد اعترفت ، من ناحيتها بهذا النظام الجديد في ٢٠/٩/١٩٤٩ ، وعملت من ناحية أخرى ، على نسفه . وقد لعب الدور الاول في ذلك الشيشكلي الذي اعتقل الحناوي وبعض أتباعه في كانون الاول سنة ١٩٤٩ ، بحجة التآمر على « سلامة الجيش وكيان البلاد ، ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الاجنبية » . وباشر الشيشكلي ديكتاتوريته من خلف ستار أولا ، حتى ٢٩/١١/١٩٥١ ، عندما صدر البلاغ الاول معلنا استلام الجيش لادارة البلاد . وظلت هذه الديكتاتورية السافرة حتى ٢٥/٢/١٩٥٤ (١) .

هذه الديكتاتورية أزاحت المخاطر التي أحاطت بامتياز التابلاين في العهد السابق . وانتهى مد الخط وبدأ عمله عام ١٩٥٠ . وقدر بعضهم الأرباح الناشئة عن نقل البترول الاميركي عبر الانابيب الى البحر الابيض بـ ٦٠ مليون

---

(١) راجع هزيمة طاغية ص ١١

دولار سنويا • مما قوى مراكز الاحتكارات البترولية الاميركية في أسواق أوروبا (١) • وتمكنت شركة « باكتيل » الاميركية من عقد اتفاقية مع « شركة بترول الكويت » لمد خط من الكويت الى طرطوس • كما تمكنت هذه الشركة من الاتفاق مع آي• بي• س ، للمشاركة في مد خط ثان من كركوك الى بانياس • كما أتاحت هذه الديكتاتورية للرساميل الاميركية الاخرى بالتغلغل • وزادت الصلات الاقتصادية الاميركية السورية • وأصبحت أمريكا في عام ١٩٥٢ ، تحتل المركز الاول في استيراد سورية ، ومكانا ثانويا جدا في تصديرها • وكثرت زيارات ممثلي بعض المؤسسات العالمية التي تسيطر عليها أمريكا ، وبعض كبار دبلوماسييها وعسكرييها • وفي مطلع عام ١٩٥١ زار دمشق « ماغي » مساعد سكرتير الدولة الاميركية لشؤون جنوبي آسيا ، والشرق الادنى ، وافريقيا ، وذلك لاجراء مباحثات مع الشيشكلي • وقد سبقت هذه الزيارة محاولات العسكريين والدبلوماسيين الاميركيين لجر سورية الى الاحلاف والمشاريع الاستعمارية • ولكن الضغط الشعبي النامي ولا سيما بمناسبة مجيء ماغي ، أجبرا الشيشكلي على رفض توقيع « المساعدة الفنية » الاميركية وباءت المساعي الاميركية بالفشل • كذلك فشلت دعوة أمريكا وفرانسا وانكلترا وتركيا ، في تشرين الاول عام ١٩٥١ ، دول الشرق الادنى والاوسط ، بما فيها سورية ، لتشكيل « قيادة الشرق الاوسط » من أجل تأمين دفاع مشترك عن المنطقة • كما فشل ، للسبب ذاته ، دالاس ، في زيارته دمشق ، في أيار عام ١٩٥٣ ، من أجل جر سورية للاحلاف العدوانية ، وتقييدها بقيود « المساعدات » ولم يعتم أن فشل أيضا سفير الولايات المتحدة في دمشق ، في حمل سورية على السماح لامريكا بانشاء قاعدة جوية حربية فيها (٢) •

وفي ١٩٥٤/٢/٢٥ قام بعض ضباط الجيش في الشمال بانقلاب جديد أنهى مرحلة الديكتاتورية العسكرية ، وأعاد الحكم الى المدنيين • وجرت انتخابات نيابية في ايلول تشرين أول أرست قواعد الحكم النيابي الديموقراطي حتى مطلع عام ١٩٥٨ •

كان هدف الاستعمار في مرحلة الانقلابات المتعاقبة ، وقيام الديكتاتوريات المتنوعة ، أمرين : أولهما سحق حركة التحرر الوطنية في سورية • وثانيهما جر سورية الى قيود الاحلاف العسكرية المتنوعة • صحيح أن الاستعمار استطاع أن يعيق الى حد ما نمو حركة التحرر ، بما فرضه من ارهاب وقمع

---

(١) سياسة الولايات المتحدة في الشرق العربي ص ٩٤

(٢) جريدة النجم الاحمر : عدد ١٩٥٤/١/٢١

شديدين ، الا أنه فشل كل الفشل في سحق هذه الحركة ، وفي جر سورية الى الاحلاف .

وعندما انهار الزعيم وقام الحناوي ، تابع الشعب نضاله في سبيل الحرية والديموقراطية ، وضد الاحلاف العسكرية والمشاريع الاستعمارية ، والديكتاتورية . ووجه النار خاصة ضد مشروع الاتحاد مع العراق ومشروع سورية الكبرى . وساهم في المعركة الانتخابية ، في تشرين الثاني عام ١٩٤٩ ، لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد . فحول المعركة الانتخابية الى معركة ضد الاستعمار والمشاريع الاستعمارية والديكتاتورية ، ومن أجل سورية حرة ديموقراطية مستقلة .

وتابع الشعب نضاله ضد ديكتاتورية الشيشكلي المستورة والمكشوفة . ففي مطلع عام ١٩٥٠ جرت مظاهرات أنصار السلم تحت شعارات معادية للاحلاف العسكرية وللاستعمار . وفي نيسان ١٩٥١ تظاهر عمال بانياس ضد الاستعمار وضد التسريح الجماعي الذي قامت به شركة الآي. بي. س. كما تلت ذلك حركات عمالية في حلب ، نتيجة فتح البلاد أمام المنتجات الاميركية التي اضطرت بعض المعامل ومؤسسات النسيج الى التوقف أو تقليل ساعات العمل . فأضرب عمال النسيج في ١٩٥١/٥/١٥ ، وتظاهروا في الشوارع ضد التسلط الاستعماري ، وضد تخاذل المسؤولين أمام احتكاراته . وأدى قمع الحركة الوحشي الى رد فعل عنيف في كثير من المدن السورية ، لا سيما في حمص . وفي ك ٢ ، ونيسان وتموز ١٩٥٢ قامت اضرابات كثيرة ، ومظاهرات عديدة للدفاع عن السلم ، وضد « قيادة الشرق الاوسط » وغيره من المشاريع الاستعمارية ، وللدفاع عن مطالب الشغيلة ، ومن أجل التضامن مع شعب مصر وتونس ومراكش ضد الاستعمار . ولم تجد الشيشكلي شيئا محاولته اعادة الحيلة الدستورية الى البلاد بشكل يبطن الديكتاتورية . فقد هزىء الشعب بدستوره الرئاسي المفصل على الطريقة الاميركية . وحين أعلن معظم الاحزاب مقاطعة الانتخابات النيابية على أساس الدستور السابق ، قرر الحزب الماركسي خوض هذه المعركة متحديا الديكتاتورية ، ليستفيد من امكانيات الحريات الانتخابية النسبية من أجل فضح المشاريع الاستعمارية ، والحكم الديكتاتوري المعادي للمصالح الوطنية والشعبية ، ولوضع وعود الشيشكلي في اطلاق الحريات للناخبين والمنتخبين على المحك العملي أمام الجماهير الشعبية ، أي لتحويل المعركة الانتخابية الى معركة وطنية تحررية ، ديموقراطية ، معادية للديكتاتورية وللاستعمار وأحلافه ومشاريعه وأعوانه . وتطورت الحركة الفلاحية بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ . فقامت بعض المنظمات الفلاحية ، وعقد مؤتمر

للفلاحين في الجـزيرة ، مثل ٣٠٠ قـرية ، طالب بمصادرة أراضي الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين ، كما طالب بتخفيض الضرائب عنهم بمقدار ٥٠ ٪ وفتح المدارس في القـرى · وهاجم مشروع « قيادة الشرق الاوسط » وأيد حـركة أنصار السلم · وامتنع الفلاحون في بعض المناطق عن دفع الضرائب والسخرة · واسـتولى الفلاحون على بعض أراضي الاقطـاعيين ، فقاومتهم السـلطة بقسوة ووحشية (١) ·

وبذل الحزب الماركسي جهودا واسعة مستمرة ، من أجل توحيد القوى الوطنية ، وجمع صفوفها في جبهة وطنية تجمع أوسع الفئات من العمال والفلاحين والمثقفين ، والبرجوازية الوطنية المتحررة ، تهدف الى تصـفية الديكتاتورية ، واستعادة الحريات الديموقراطية ، والنظام البـرلماني الدستوري ، وتناضل بحزم ضد المشاريع الاستعمارية · وقد أمكن لمؤتمر حمص الوطني عام ١٩٥٣ أن يجمع صفوف الوطنيين ، ويوحدها في النضال ضد الديكتاتورية والاستعمار ·

· · ·

مع انتهاء الحكم الديكتاتوري العسكري ، وقيام الحكم المدني ، ثم النيابي الديموقراطي ، اشتد تآمر الاستعمار ضد سورية ، وأخذ أشكالا متعددة : من المؤامرات الداخليـة لاقامة ديكتاتورية رجعية والى التضـييق الاقتصادي ، الى الاحـلاف الاستعمارية ، وأهمهـا حلف بغداد ومبـدأ ايزنهاور · وقـد حاول الاستعمار في هذه الفترة الرجوع الى اسلوب الاحتلال العسكري المباشر · جربه في مصر ، وحاول تجريبه في سورية · ولعب الدور القيادي الاول في المنطقة ، في هذه الفترة الاستعمار الاميركي · كما لعبت اسرائيل دور الخادم المطيع ·

في هذه الفترة تبدى عجز البرجوازية الوطنية عن قيادة الجماهير الشعبية · وانتقلت هذه القيادة الى أيدي الاحزاب التقدمية الشعبية في البلاد · وقد تبدى تباين واضـح في مصالح أجنحة البرجوازية الوطنية · فجناح يميني يضم كبار الملاكين في المدينة والقرية ، والكومبرادور ، وبعض الاتجاهات الدينيـة وبعض كبار التجـار والصناعيين ، زاده نمو الوعي الجماهيري وتحـرر الجماهير من القيادة البرجوازية ، اندفاعا أكثر نحو توثيق ارتباطه بالاستعمار · كان هذا الجناح عونا للاستعمار في مقاعد الحكم ، وفي المجلس النيـابي ، وفي الاحـزاب البرجوازية والرجعية · يعرقل تطور البلاد ، ويشترك في المؤامرات الاستعمارية ، ويدعو للمشاريع الاستعمارية · وجناح آخر كان أكثر وعيا من سابقه ، وأكثر واقعيـة أدرك ان الاستعمار في طـريقه الى الزوال ، وان المسـتقبل للحـرية

---

(١) من أجل سلم وطيد وديموقراطية شعبية ٢٧/٣/١٩٥٣

والديموقراطية والاشتراكية ، وأن مصالحه يمكن أن تتأمن على شكل أوفى اذا ما تعامل مع المعسكر الاشتراكي المتزايد النمو والقوة • لذلك كان يحاول التلاؤم مع روح العصر ، والاوضاع الجديدة • فوقف الى جانب تطوير سورية ، وضد المؤامرات والمشاريع الاستعمارية وعمل على تقوية الصلات التجارية والثقافية مع المعسكر الاشتراكي •

وطبيعي أن تشهد سورية في هذه الفترة صراعا عنيفا بين اليمين واليسار ، هو انعكاس للصراع العنيف بين قوى التحرر والديموقراطية والاشتراكية وبين قوى الاستعمار ، والعبودية والحرب ، على الصعيد العالمي • كان لليمين قوة غالبة في حزب الشعب ، وقوة كبيرة في الحزب الوطني ، ومسيطرا في الحركات الدينية • كما كان يجمع السوريين القوميين ، والطاشناق ، وله بعض القواعد في الجيش ، وفي بعض الاحزاب التقدمية • أما اليسار فكان يجمع الحزب الماركسي ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، وكثيرا من المثقفين وجناحا هاما من البرجوازية الوطنية ، وبعض رجال الدين وكثيرا من ضباط وجنود الجيش السوري • وبتعبير طبقي أوضح كان اليمين على العموم هو الاقطاع ، والملكية الضخمة ، والكومبرادور ، ورجال الدين ، وكبار التجار والصناعيين • كما كان اليسار مؤلفا من العمال والفلاحين ولفيف كبير من المثقفين ، والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة وبعض البرجوازيين الكبار ، وبعض المتدينين •

أما على الصعيد العربي فكانت مصر تلعب دورا طليعيا هاما • كانت تشكل مع سورية البلدين الوحيدين في المنطقة ، اللذين يناضلان حكومة وشعبا في سبيل الحرية والتقدم وضد الاستعمار ومشاريعه • في حين كانت سورية محاطة باطار من الانظمة المعادية لها ، والسائرة في ركاب المستعمرين ، كعراق السعيد ، والاردن ، في أغلب الاحيان ، وتركيا ، واسرائيل ، ولبنان الرسمي ، يضاف الى ذلك الاسطول السادس المتجول في مياه البحر الابيض المتوسط •

• • •

أول وزارة مدنية تألفت بعد انقلاب ١٩٥٤/٢/٢٥ ، كانت وزارة العسلي (٥٤/٣/١ ـ ٥٤/٦/١١) • وقد أيدتها أكثرية المنظمات الاجتماعية والسياسية ، أملا في مساعدتها على ارساء أسس الديموقراطية من جديد ، ودعما لها في وقوفها ضد المشاريع الاستعمارية • الا أنها لم تستطع الاستمرار طويلا في الحكم ، وخلفتها وزارة حيادية لاعداد الانتخابات النيابية • وفي هذه الاثناء تعاظم نشاط أمريكا لجر سورية ، وغيرها من البلدان العربية الى الاحلاف « الدفاعية » • فعقد جونسون ، الممثل الشخصي للرئيس الاميركي ، اجتماعا في القاهرة ، في

١٦/٦/١٩٥٤ ، دعي اليــه ممثلون عن مصر وسورية ولبنان والاردن ، وكان موضوع الاجتماع تنظيم « الدفاع » عن بلدان الشرقين الادنى والاوسط ، وتقديم « المساعدات الاميركية » . وقـد دفع عدم نجـاح الاجتماع أمريكا الى اجـراء مباحثات ثنائية . فأرسلت أحد كبار عسكرييها الجنرال « ماير ترودي » الى دمشق في أواسط عام ١٩٥٤ لاجـراء مباحثات حول المساعدة الحربية في نطاق قانون « الامن المتبادل » . ولكن النتائج لم تكن ايجابية أيضا .

لقد أسفرت نتائج انتخابات ايلول ـ تشرين الاول ١٩٥٤ عن فوز هام لقوى التقـدم والديموقراطية . فلأول مرة في تاريخ سـورية يدوي تحت قبـة البرلمان السوري صوت ممثل العمال والفلاحين ، كما ضم عددا هاما من نواب حزب البعث العربي الاشتراكي ، (١٤) ، الى جانب قوى ديموقراطية أخرى(١) .

هذا الحـدث الهام الذي سيقوي اتجاه سورية التحـرري ، أزعج كثيرا الاستعمار ، ولا سيما الاميركي ، وأكسب المعركة في سـورية طابعا أكثر حدة من قبـل .

ففي ١٤/١٢/١٩٥٤ عقـد في دمشـق مؤتمر للدبلوماسيين والحربيين الاميركيين في المنطقة ، برئاسة ألن ، لبحث أوضاع المنطقة على ضوء المشـاريع الاميركيـة الحربية ، واتخاذ التـدابير اللازمة . ثم بدأت حملات شـديدة من التخرصات ضد سورية . وأخذ نشـاط أميركا التخريبي والتحريضي ضـد الوضع السوري يشتد يوما بعد يوم .

وبعد أن قامت حكومة العسلي ، في ١٣/٢/١٩٥٥ ، تقدم السفير الاميركي من وزارة الخارجية ، في ٢٦/٢/١٩٥٥ بعريضة يطالب سورية بعـدم توقيع اتفاقات دفاعية مع بلدان أخرى ، وخاصة مع مصر والسعودية . فكان الجواب احتجاج سورية على تدخل الآخرين بشؤونها الداخلية .

وفي شباط ١٩٥٥ أقيمت الاسس الاولى لحلف بغداد الحربي العدواني ، بتوقيع معاهدة حربية بين تركيا والعراق ، تكون صلة وصل بين حلف جنوبي شرقي آسيا والحلف الاطلسي . وكانت هذه المعاهدة وثيقة الصلة بالدفاع عن النفط . وهو أمر أعلن عنه صراحة النائب المحافظ « بورك » اذ قال :

« ينبغي على حلف بغداد أن يستخدم كبداءة لتدابير الدفاع عن نفطنا .

---

(١) كانت قوى المجلس موزعة على الكتل التالية : ٥٤ مستقلين ، ٣٤ من حزب الشـعب ، ٢٤ من الحزب الوطني ، ١٤ من البعث ، ١٦ من فئات وأحزاب أخرى .

وفي اعتقادي أن هـذا الحلف مهيء عمليا لتأمين الدفاع المنشـود عن مصالحنا النفطية في هذا الجزء من العالم »(١) ·

وفي أوائل آذار ١٩٥٥، قدمت الحكومات الاستعمارية انذارا الى سورية تطالبها بالانضمام الى الميثاق العراقي التركي، رافقته تحرشات على الحـدود الشمالية وتهديدات أخرى، وعرض عضلات اميركية في البحر المتوسط · كما بدأت اسرائيل بحشد قواتها على الحدود السورية · ولم يتأخر عراق السعيد عن مهاجمة سـورية، ومساعدة الاستعمار واسرائيل وتركيا في الحمـلة على سورية ·

كان هذا النشاط الاستعماري الواسـع يقابل في الداخل بمختلف أنواع الاحتجاج من عرائض وبرقيات، ومظاهرات واجتماعات جماهيرية، كما دفع الحكومة الى اتخاذ تدابير لصيانة الاستقلال صادق عليها المجلس في آخر آذار ١٩٥٥ في جو حماسي عظيم ·

ان موقف سورية البطولي العنيد في مجابهة أعظم قوى الاستعمار في العالم وفي احباط مختلف أنواع التغلغل الاستعماري، وفي بيئة يحيط بها الاعداء من كل جهات، رفع سمعتها الدولية، وعزز مكانتها، وأكثـر من حولها الاصدقاء المخلصين، وأصبحت تتمتع بتأييد وعطف مختلف فئات قوى التقدم والحرية والديموقراطية والاشتراكية في العالم · وكان لهذا كله ولموقف الاتحاد السوفييتي الحازم أثر جد كبير في احجام الاستعمار وعملائه في الدول المجاورة عن ارتكاب حماقات كثيرة ضد كيان سورية ·

في ١٩٥٥/٤/٢٢ أقدم عضو عسكري في الحـزب القومي الاجتماعي على اغتيـال الضابط الوطني عدنان المالكي · كانت جـريمة هذا الضابط في نظر الاستعمار وأعوانه، عداؤه العنيد للاحلاف الاستعمارية، ومحاربته الاستعمار بكل قوة، كما كان دليلا على بلوغ الاستعمار في حقده على سورية حدا لا يتورع معه عن ارتكاب أحط الطرق والوسائل · ودل من جهة أخرى على تعاظم التلاحم بين الرجعية الداخلية والاستعمار، وعن استعداد هذه الرجعيـة، أمام تعاظم النضال الوطني التحرري، لارتكاب أية جريمة كانت ·

وعندما حل الحزب القومي الاجتماعي المذكور، ولوحق أعضاؤه، لم ينس « الخبراء الناصحون » أن يشيروا على الاعضـاء بالانتساب الى بعض الاحـزاب التقدمية ليتخذوا من هـذه الاحزاب وسـيلة تبرئة من سـيئات الماضي، من ناحية، وليبـدأوا بنفث سمومهم ضد وحـدة القوى الوطنيـة، في قلب هذه

(١) ديمتشنكو : الجمهورية السورية في الدفاع عن استقلالها ص ١٦

الاحزاب التقدمية ، تمهيدا لاضعاف التعاون فيما بينها ، ثم ضربه فيما بعد ، من ناحية أخرى .

ثم لما تبدى للاستعماريين أن سورية ومصر جادتان في ايجاد نوع من التعاون الدفاعي فيما بينهما ، شددوا ضغطهم على سورية لمنعها من ذلك ، أولا ولربطها بحلف بغداد ثانيا . وساهمت بذلك مساهمة فعالة تركيا والعراق واسرائيل . ومع هذا كله فقد وقعت سورية الاتفاق الدفاعي مع مصر في ٢٠/١٠/١٩٥٥ ، ومع السعودية في ٢٧/١٠/١٩٥٥ ، ونتيجة لذلك تعرضت سورية لضغط استعماري أقوى . فرست بعض قطع الاسطول السادس في بيروت في ٢٣/١٠/١٩٥٥ وهاجمت فرق تركية الحدود السورية الشمالية في ٢/١١/١٩٥٥ ، واحتلت موقتا قريتين . وبعد يومين أطلقت المدفعية الاسرائيلية قنابل مدافعها على الاراضي السورية وهاجمت الحدود السورية في ٧/١٢/١٩٥٥ بقوات عامة .

لم تنفع القوة والتهديد في تحويل سورية عن خطها التحرري ، فهل ينجح الاغراء حيث فشلت القوة ؟ الى هذا الاغراء لجأت الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٥٥ وبدء عام ١٩٥٦ . ولقد اقترح « البنك الدولي للانشاء والتعمير » على سورية «مساعدة» مالية قدرها ٤٠ مليون دولار لتمويل بعض المشاريع التي درسها البنك من قبل . ولكن الشعب والحكومة رفضا هذا السم في الدسم .

وفي عام ١٩٥٦ قوت سورية علاقات صداقتها مع العالم الاشتراكي ولا سيما مع الاتحاد السوفييتي . فوقع في مطلع نيسان اتفاق دفع وتجارة مع الاتحاد السوفييتي الرئيس القوتلي في تشرين الثاني . واعترفت سورية بالصين الشعبية في تموز العام المذكور . مما زاد في متانة موقفها الدولي .

وعندما بدأ الاستعمار العالمي باستخدام السلاح ضد مصر في ٣٠/١٠/١٩٥٦ ، لاعادتها الى « الصواب » بعد أن أقدمت على تأميم قناة السويس وسارت في نضالها التقدمي خطوات كبرى الى الامام ، كان هذا الاستعمار ينظم الرجعية الداخلية السورية ، ويزودها بالمال والسلاح ، استعدادا للانتفاض ضد نظام الحكم القائم . وكان هذا الاعداد منسجما مع حركات خارجية قسمت أدوارها بين عراق السعيد ، واسرائيل وتركيا والاسطول السادس الاميركي . وتمثلت خطورة هذه المحاولة في أمرين : ١ ـ توقيتها ، ٢ ـ وأهمية الفئات الداخلية المشتركة فيها . لقد ساهم فيها وزراء سابقون ، ورؤساء عشائر وديكتاتور سورية السابق الشيشكلي ، وثمانية نواب من المجلس ، وعناصر رجعية كثيرة وواسعة . كان الهدف منها تصفية النظام الديموقراطي ، وتحويل سورية الى

العروبة في يد المستعمرين . وكان من المقرر اثر نجاح الانقلاب حل المجلس النيابي ، وتصفية الاحزاب ، والغاء الدستور ، وقتل بعض السياسيين والعسكريين « الخطرين » . كما كان من المقرر أن يكون توقيت الانقلاب اثر بدء مهاجمة مصر من قبل الدول الثلاث . وبذلك يتحقق حلم الاستعمار ، فتسحق حركة التحرر الوطني في البلدين ، وتطعن في البلدان العربية الاخرى . هكذا يصبح النفط في مأمن من رياح التحرر العاصفة ، ويستعيد الاستعمار مراكزه المفقودة وتتقوى مراكزه المزعزعة . لقد حلمت الرجعية أيضا بالسيطرة ، وتصفية كل تقدم ، ولكن الواقع كان أقوى من أحلامها ، فاذا بقادتها ، بين عشية وضحاها ، يعرضون في قفص الاتهام ليقدموا امام الشعب ، حساب ما جنته أيديهم .

ان صمود الشعب المصري البطولي ، ومساندة الشعوب العربية له في محنته ، لا سيما مساندة سورية حكومة وشعبا وجيشا ، وموقف قوى التقدم والحرية والاشتراكية الرائع ، لا سيما موقف الاتحاد السوفييتي الحازم ، أجبر المعتدين على التراجع . كما أدى الى فشل المحاولة الاستعمارية فشلا ذريعا . وقد علمت هذه التجربة حركة التحرر العربي أنه لا بد من تصفية الاستعمار على أرض العروبة ، ولا بد من مواصلة النضال بشكل أكثر حزما ضد قواعده ، وعملائه ، ومؤسساته ، كما لا بد من زيادة رص الصفوف الوطنية ، وتلاحم القوى اليسارية لجولات أخرى مع الاستعمار .

لقد أدى فشل العدوان الى توجيه ضربة موجعة لمراكز الاستعمار الفرنسي والانكليزي في المنطقة ، بشكل خاص . كما أدى أيضا الى بروز الاستعمار الاميركي كوارث للنفوذين في المنطقة ، والى مضاعفة جهوده لفرض سيطرته بحجة لزوم سد « الفراغ » الناشيء . لقد أصبح الاستعمار الاميركي أكثر من أي وقت مضى ، في سباق مع الزمن ، في هذه المنطقة . كانت حركة التحرر جارفة ، والسير نحو اليسار قويا . « فلا بد من اتخاذ تدابير سريعة ، كما قال دالاس في كتابه لايزنهاور ، واذا لم نتخذها اليوم فقد يفوتنا الوقت (١) غدا » .

ومع ابتداء أمريكا بالحديث عن مشروعها الجديد الخاص بالشرق الاوسط دب النشاط من جديد في صفوف الرجعية في الشرق العربي ، وسورية . فكانت سياسة العصاة وقطعة الحلوى التي اتبعتها أمريكا في دعايتها للمشروع ، مادة خصبة في أوساط هذه الرجعية لكسب الانصار وتقوية المراكز .

ان « مئات ملايين الدولارات ستتدفق على المنطقة ، وسيصيب سورية منها

---

(١) ديمتشنكو : المصدر السابق ص ٢٠

جزء كبير » . « وأمريكا تنزل بعظمتها وجبروتها الى الميـدان » « وهل بامكان سورية المسكينة أن تقاوم هذا الجبروت » ؟ . « الايام القريبة حبلى بالاحـداث الخطيرة ، التي ستعيد المياه الى مجاريها ... » هكذا كان منطق العمـلاء التافهين .

أما سـورية الشعب فقـد أجابت على المشروع قبل تصـديقه بالجواب المناسب :

« تعتبر الحكومة السورية ان موضوع « الفراغ » حجة تستخدم من قبل الاستعماريين لتدبير تدخلهم وفرض سيطرتهم . وهي ترفض بكل حزم هـذا الموضوع . وتعلن ان البلدان العربية تملك ، وحدها ، الحق الطبيعي في تأمين استقلالها والمحافظة على سلامة أراضيها . وان عليها أن تتمتع بسيطرتها التامة دون أي تدخل أو سيطرة أجنبية . وتعتقد الحكومة السورية ان من الضرورة أن تعلن ان تأمين الامن في الشرق الاوسط عمـل من اختصـاص شـعوب هذه المنطقة ، التي عليها أن تدافع عن نفسها ضد كل خطر مهما كان مصدره »(١) .

كان جواب سورية منذ ١٠/١/٥٧ واضحا اذن . وكان جواب الجماهير الشعبية أكثر وضوحا أيضا ، عنـدما استعدت لحمل السـلاح . ولما صـدق الكونغرس مشروع ايزنهاور في ١١/٤/٩٥٧ ، أصبحت رائحة البترول والبارود تفوح منه ، مـع رنين الـ « ٢٠٠ » مليون دولار المخصصة لربط المنطقة بعجلة الاستعمار الاميركي .

قالت مجلة الضياء تصف المساعدات الاقتصادية الاميركية : « لقد وعدت الولايات المتحدة بمساعدة شعبنا على بناء كيانه الاقتصادي ، وتطويره ، ولكنها بدلا من ذلك بدأت في بناء القواعد والمطارات ومراكز الصواريخ . وأخـذت شركاتها في البحث عن البترول في أراضينا ، وما زلنا نعيش على أمل وصـول المساعدات الاقتصادية ، والمالية الاميركية ، ولكن مع الاسف ... تحول القمح الى بارود ، وأصابع العيش الى أصابع ديناميت » (٢) .

لقد رفضت حـركة التحرر العربيـة المشروع ، ورفضته سـورية بكل قوة رغم المغريات . لانهـا تعلم جوهره ، والام يؤدي . وقـد زادتها تصـاريح

---

(١) المصدر السابق ص ٢١

(٢) عبد الله نوار : مبدأ أيزنهاور ص ٤٦

العديد من المسؤولين وغيرهم ايمانا وصلابة في الدفاع عن حريتها واستقلالها وديموقراطيتها (١) .

كان هدف مبدأ أيزنهاور : القضاء على حركات التحرر ، ومكافحة كل حركة تقدمية باسم مكافحة الشيوعية ، ومكافحة الحياد الايجابي ، وضمان المصالح البترولية والاقتصادية الاميركية ، ومتابعة الحرب الباردة لمساعدة الصناعة الاميركية على الاستمرار في عملها ، والسيطرة على الاسواق الخارجية عن طريق « المساعدات » و، واستغلال ضعف الدول الاستعمارية القديمة لاقتلاعها والحلول محلها ، وضمانة دول حلف بغداد ، وتدعيم هذا الحلف ...

لم يمض بعض الوقت على تصديق مشروع ايزنهاور حتى « أحرز أول نجاح له » ، فحدث انقلاب الاردن ، في أواخر نيسان ١٩٥٧ ، ونسفت حكومة النابلسي الوطنية ، وسيطر الارهاب ، وعادت السيطرة الاستعمارية . وفي لبنان الرسمي تعززت مواقع الاستعمار . كما اشتد التآمر على سورية في العراق ، وتركيا والاردن واسرائيل .

وفي سورية واصلت السفارات الاستعمارية مؤامراتها ، وتحريضها التآمري ضد النظام القائم . ولعب كل من ستون ، وكلوزز ، وجونستون دورا بارزا . كانت الاموال توزع عن سعة لشراء الفدائيين وتدريبهم على القتل من قبل اخصائيين في لبنان ، والاردن ، وتركيا . كما كان يراد تحريض قسم من جيش الشمال ليعلن عصيانه واعادة تنصيب الشيشكلي . وكان الاسطول

---

(١) « على الولايات المتحدة أن تجهز جنود البلدان الاخرى ، وأن تسمح لهذه البلاد بالتضحية بدماء أبنائها كيلا تضحي بأبنائنا » النائب لينون ، عضو الكونغرس الاميركي .

« انني لا أتصور شيئا يضع العالم تحت كابوس الحرب أسرع من هذا المبدأ » بيفن في جريدة « بريتولدبس نيوز » .

« المبدأ اعلان حرب غير مؤرخ » كيرستون عضو مجلس الشيوخ الاميركي .

« ان قبول المبدأ مرتبط بشيء من المجازفة بالنسبة الى الولايات المتحدة ، ولكن هذه الولايات تقع على بعد آلاف كثيرة من الكيلو مترات عن ميدان تطبيق المبدأ » .

« انه طبقا لمشروع ايزنهاور ستستدعى القوات الاميركية فورا لحماية المصالح الاميركية ، ورأس المال الاميركي، اذا وجدنا أن هناك ما يهدد هذه المصالح . ان لنا في الشرق الاوسط ١٥٠٠ مليون دولار » السيناتور كيفو ، الزعيم الديموقراطي الاميركي .

السادس ، والقوات الاسرائيلية والتركيـة على أهبة الاستعداد للعمـل عندما تقضي الضرورة بذلك ٠

وفي الوقت الذي كان الاستعمار يتآمر ويتهدد ، ويتابع تآمره وتهديداته ، كان الاتحاد السوفياتي يستقبل وفدا حكوميا سوريا في موسـكو ، (٦/٢٤ ـ ١٩٥٧/٧/٧) ، ويعقد معه اتفاقا لتدعيم استقلال سورية سياسيا واقتصاديا ، كمـا رأينـا ٠ مما زاد في حنق الاسـتعمار على سـورية ومضـاعفة نشـاطه التآمري عليها أيضا ٠

ففي ١٩٥٧/٨/٢٣ وصـل هندرسن الى تركيـا لـ « مناقشة قضـية الستراتيجية المقبلة ضد سورية مع البلدان الموالية للغرب »(١) ٠

كان الهدف العملي هو ضرب حصـار اقتصادي وسياسي وحـربي حول سـورية ٠ وزار هندرسون بعـد تركيا لبنـان ٠ وقابل ملك الاردن وبعض الشخصيات العراقية الرسمية ٠ وعقب ذلك حشد تركي على الحدود السورية ، يضم أكثر من ٥٠ ألف مقاتل ٠ كان الهدف فتح جبهة في الشمال من البحر الى الفرات ، وتوجيه الضربة الرئيسية الى حمص ودمشق ٠ كمـا كان الاسطول السادس مستعدا للعمل اثر استيلاء الاتراك على ميناء اللاذقية ٠ أما العراق ، والاردن ، واسرائيل فقد عهـد اليهما بدور ثانوي ٠ كل هـذا من أجل تقطيع سورية وتصفيتها كدولة مستقلة (٢) ٠

لـم يحدث الهجـوم المرتقب ، في ١٩٥٧/٩/٢٧ ، لان قـوى الحريـة والاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحـاد السوفييتي ، كانت واقفـة بكل حزم الى جانب سورية في نضالها المشروع (٣) ٠

ومع هذا فقد توالى التحضير للعدوان في تركيا ، وتوالى التآمر الداخلي ، اذ قبض في ١٩٥٧/١٠/١٢ على فئـة من المتآمرين السـوريين القوميين نزلت ميناء اللاذقية من تركيا للعمل عند الطلب والاستيلاء على المرفأ ٠ وأمام تعاظم التهديد التركي تقدمت سورية ، في ٩٥٧/١٠/١٥ ، بطلب الى هيئة الامم لبحث تهديد أمن سورية ٠ وفي ١٩٥٧/١٠/١٦ ، تقدم الاتحاد السوفييتي أيضا الى هيئة الامم المتحدة بمذكرة عن تحضير تركيا هجوما مسلحا على سورية ٠

• • •

---

(١) نيويورك تايمس عدد ١٩٥٧/٨/٢٦

(٢) جريدة البرافدا : عدد ١٩٥٧/١٠/٢٤

(٣) راجع مذكرة الاتحاد السوفييتي الى الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفرانسا حول الوضع في الشرقين الادنى والاوسط ، ومذكرته الى تركيا في ١٠ ، ١٩٥٧/٩/٢٢

ان تصفحا لجلسات محكمة الشعب العراقية يضع أمام أعيننا شريط المؤامرات الاستعمارية المتوالية ضد استقلال سورية والديموقراطية، ومن أجل جرها الى الاحلاف والمشاريع الاستعمارية ، لا سيما منذ انهيار ديكتاتورية الشيشكلي في مطلع عام ١٩٥٤ . كان رأس خيط هذه المؤامرات في يد انكلترا وأمريكا ، تحركان عملاءها في عراق السعيد ، وفي تركيا ، ولبنان ، واسرائيل والاردن . وتنسق فعالياتهم وخططهم ، وتمدهم بالمال والسلاح وتدعم هجومهم ، وتحمي تراجعهم . كما يكشف لنا هذا الشريط عن الوجوه التي تعاون معها الاستعمار الى هذا الحد أو ذاك . وكان بعضها يحتل مراكزه الحساسة ، ويبدو أمام الشعب ، كقائد للنضال الوطني التحرري ، وذي الماضي النضالي المجيد . ويظهر هذا الشريط أيضا الوسائل العديدة التي كان يعتمد عليها المتآمرون لمحاولة شراء الشخصيات المدنية والعسكرية . وتغذية النعرات الطائفية والمذهبية والعرقية . وتقوية الاتجاهات الدينية . واطلاق شعارات سياسية معينة ، واستغلال الشعور القومي . واحداث الاضطرابات الداخلية واستثمارها ضد النظام الديموقراطي القائم . والاعتماد على الاغتيال السياسي ، وتوزيع الاموال والاسلحة والذخائر . وتنظيم الفدائيين ، وبث الدعايات السيئة والاخبار الملفقة . وتعمد وضع المعسكر الاشتراكي والرأسمالي على حد سواء . والتشكيك في قوى الحرية والتقدم . كما يظهر لنا القوى التي اعتمد عليها الاستعمار في خططه التآمرية : من السوريين القوميين ، الى بعض زعماء العشائر ، والاقطاعيين الى بعض قادة الحزب الوطني وحزب الشعب ، وشخصيات سياسية أخرى ، الى الحركات الدينية ، الى بعض العسكريين ، الى بعض الصحف ، وبعض الموظفين هنا وهناك . كما يكشف هذا الشريط عن حقيقة هذه الاحلاف والمعاهدات « الدفاعية » التي يعقدها الاستعمار مع جلادي الشعوب .

• • •

في شباط ١٩٥٨ قامت الوحدة بين سورية ومصر ، لتكون بدء تحقيق حلم العرب في الوحدة العربية الشاملة ، والخلاص نهائيا من السيطرة الاستعمارية ولبناء دولة عربية عصرية تعتمد الحرية والديموقراطية اسلوبا في التفكير والتشريع ، ووسيلة في الحكم ، وتعتبر الانسان العربي ، والجماهير العربية سيدة أرضها ، ومجتمعها وصانعة تاريخها . وبدخول سورية في الوحدة مع مصر تنتهي مرحلة بحثنا .

ثبت المراجـع

ـ باللغة العربية ـ

الأمير مصطفى الشهابي : محاضرات في الاستعمار دار الهنا القاهرة

عبد اللطيف اليونس : ثورة الشيخ صالح العلي دار اليقظة دمشق

الدكتور راشد البرادي : مشروع سورية الكبرى القاهرة

نجيب الأرمنازي : محاضرات عن سورية من الاحتلال الى الجلاء القاهرة

منير الشريف : القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان دمشق

منير الشريف : قضية الأرض في سورية دمشق

بشير كعدان : مبدأ أيزنهاور دمشق

عبد الرحمن محمود الجص : مأساة القطيعة بين سورية ولبنان بيروت

هيئة من الكتاب المؤرخين : ١٧ آب ١٩٤٣ ـ ١٩٤٧ أربع سنوات من العهد الوطني دمشق

م. بروكس : البترول والاستعمار في الشرق تعريب : محمود الشنيطي القاهرة

الدكتور أحمد السمان : محاضرات في اقتصاد سورية القاهرة

سعيد حمادة : النظام النقدي والمصرفي في سورية بيروت

جامعة الدول العربية : قوانين العمل في الدول العربية القاهرة

الدكتور محيي الدين السفرجلاني : تاريخ الثورة السورية دمشق

الدكتور عبد الرحمن الكيالي : المراحل (١٩٢٦ ـ ١٩٣٩) دمشق

محمد حرب فرزات : الحياة الحزبية في سورية دمشق

سباعي وانطاكي : المصارف والاعمال المصرفية دمشق

نشابة : المعاهدات الدولية الثنائية (١٩٣٣ ـ ١٩٥٥) دمشق

ساطع الحصري : يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث دمشق

سليمان حكمت : نفط العراق دمشق

سليمات حكمت : محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة بغداد

مصطفى الخالدي وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلدان العربية بيروت

مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي ـ غرفة التجارة والصناعة في بيروت

نشرة غرفة تجارة حلب

جريدة الأيام السورية

جريدة صوت الشعب البيروتية

مجلة الطريق البيروتية

مجموعة القوانين السورية والنصوص المالية :

نظام النقد الأساسي واحداث مصرف سورية المركزي

نشرة مصرف سورية المركزي

جريدة الأخبار اللبنانية

جريدة النداء اللبنانية

جريدة الف باء السورية

جريدة الثورة الدمشقية

الجريدة الرسمية السورية

ـ باللغة الروسية ـ

مار كس : الرسمال .

لينين : تطور الرأسمالية في روسيا طبعة موسكو ١٩٥٣

م.ف غاتاؤولين : العلاقات الزراعية في سورية موسكو ١٩٥٧

غ. باندار وفسكي : طريق بغداد وتغلغل الامبريالية الالمانية في الشرق الأدنى طشقند ١٩٥٥

ى.أ. شوكين : لوحة اقتصادية جغرافية عن سورية موسكو ١٩٥٥

ب.ي. ديمتشنكو : الجمهورية السورية في الدفاع عن استقلالها موسكو ١٩٥٧

جان بابي وغيره : فرانساوالتروستات (ترجمة عن الفرنسية) موسكو ١٩٥٥

ف.ب. لوتسكي : حرب التحرير الوطنية في سورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) موسكو ١٩٦٤

نظيم موصلي : مشكلة المياه في سورية (ترجمة) موسكو ١٩٥٤

ب. كيتايغارودسكي: سورية في لهيب الثورة موسكو ١٩٢٥

يو.ف. لوكونين : شيوعيو سورية ولبنان في النضال من أجل توطيد الاستقلال الوطني موسكو ١٩٥٦

أ. سلطانوف وغيره : سورية الحديثة موسكو ١٩٥٨

س.سكازكين وغيره : حول نشوء الرأسمالية في البلدان الشرقية (القرن العاشر والتاسع عشر) موسكو ١٩٦٢

ف.ب. كولانتاي : التوظيفات الأجنبية في البلدان النامية

جاك ويلرس : فلاحو سورية ولبنان (عن الفرنسية)

أمين سعيد : ثورات العرب في القرن العشرين (عن العربية) موسكو ١٩٦٤

أ.ف. سانينا وغيره: الرأسمالية الاحتكارية هي الامبريالية (محاضرات) موسكو ١٩٤٨

ب.غ.غفوروف وغيره: سياسة الولايات المتحدة في الشرق العربي موسكو ١٩٦١

أ.أ غروميكو : الاتحاد السوفييتي والبلدان العربية (١٩١٧ – ١٩٦٠) موسكو ١٩٦١

م. دراغيليف وغيره: الرأسمالية الاحتكارية موسكو ١٩٦١

مجموعة مقالات : حركة التحرر الوطني الحديثة والبرجوازية الوطنية براغ ١٩٦١

« أ . أكيمكينا » و « م . أ . لوكسمبورغ » براكيتكوم تاريخ بلدان الشرق

مجموعة مقالات : مقالات حول تاريخ البلدان العربية موسكو ١٩٥٥

ك. م. بازيلي : سورية وفلسطين موسكو ١٩٦٢

أ. فريدمان : تطور مصر الرأسمالي (١٨٨٢ – ١٩٣٩) موسكو ١٩٦٣

ليوبسكي : تغلغل امبريالية ألمانيا الغربية في الدول النامية

ايتينغر : توسع ألمانيا الاتحادية في الدول العربية

غفوروف وغيره : سياسة الولايات المتحدة في الشرقين الأدنى والأوسط موسكو ١٩٦٠

– ف. بيسكوبي وبوثايوف : تجارة البلدان الرأسمالية الخارجية

– بالماد : الرأسماليون والرأسمالية في فرانسا

– فرانسا والتروستات

مجلة : الشرق الثائر ١٩٣٦

الاقتصاد العالمي

قضايا السلم والاشتراكية

CHARLES BETTELHEUM : Bilan de L'economie Française (1919 - 1946) Paris 1947.

VOLNEY : Voyage en Egypte et en SYRIE Paris 1959.

A. FARRA : L'industrialisation de la Syrie. Geneve 1950.

JEAN A. SOREL : Le mandat Français et l'expansion économique de La Syrie et du Liban.

GEORGES ACHI : Le passage de La Liberté au contrôle dans les échanges extérieurs de la SYRIE (1929 - 1947) Geneve 1949.

K. N. HOUSNI : Le contrôle des Banques en SYRIE 1959.

YOUSSEF HELBAOUI : La SYRIE mise en valeur d'un Pays sous - developpé, Paris 1959.

M. TOHME: Le cotrôle du crédit dans le developpement de La SYRIE, Madrid 1959.

A. AZMEH : L'evolution de la Banque Commerciale dans le cadre économique de La SYRIE (1920 - 1957), Lausanne 1961.

E. GANNAGÉ : L'imposition des Tabacs au Liban, Paris 1957.

J. JONES : La Fin du mandat en SYRIE et au Liban, Paris 1938.

HENRI GUYS : Statistiques du Pachalik D'ALEP, Marseilles 1853.

RABBAT : L'Évolution Politique de La SYRIE 1928.

Lieutenant - Colonel CORTOT : La France d'au - de là des mers.

AMIN HAFEZ : Structure de la Politique économique de la SYRIE et du Liban.

SALEH EL SALEH : L'État actuel de l'économie Syrienne.

Rapports de la Banque de SYRIE et du Liban.

Revue « ASIE FRANCAISE » de 1911 à 1939.

Journal « Commerce du Levant ».

ماناسا ـ منهاج اعادة بناء الاقتصاد اللبناني واصلاح الدولة ١٩٤٨ .

الخطأ والصواب

خطـأ	صفحة	سطر	صواب
أهم خصائص سورية	٣	١	أهم خصائص تطور سورية
صناعة	١٠	٢	صناعية
١٩٥٠	١٠	٢٤	١٩٠٥
تغـــذية	١٣	٢٦	تغذيه
كسب مستهلكين جدداً	٢٦	٨	كسب مستهلكين جدد
١ : ـ الخطوط الحديدية والمرافيء	٥٤	١٠	١ : ـ الخطوط الحديدية
١٠٠ سهماً	٦٣	١١	١٠٠ سهم
بمنع	٦٥	٢٥	بمنح
وبجعل	٩٨	٢٨	ويجعل
والسفاتح	٩٩	١١	والسفاتج
والكميو	١٢٩	١٩	والكمبو
البنوك المتجدة	١٣١	آخر سطر	البنوك المتحدة
هذه الشرط	١٧٤	١٩	هذا الشرط
شركة الاستيران	١٧٧	الثالث من الهامش	شركة الاستيراد
تعرضها	١٨٨	٥	تفرضها
متغديها	٢١٥	٥	متعهديها
لمدة هذا الخط	٢١٧	١	لمد هذا الخط
بوضوع	٢٤٢	١١	بوضوح
عدنان فار	٢٤٣	الهامش	عدنان فرا
١٠٤٣	٢٧٠	٢	١٩٤٣
منافــذ طبيعة	٢٧٩	١	منافذ طبيعية
١٤٩١	٣٠٦	١٩	١٩٤١
معنــان	٣٠٩	١٨	يجمعان
يتجاوب من	٣٤٢	١٧	يتجاوب مع
الولايات	٣٥٤	٦	الولايات المتحدة
في اقتصادية	٣٦٢	٢	في اقتصاديات
المصافي في البحرية	٤٥١	١٢	المصافي البحرية
اعادة الحيلة	٤٦٩	٢٣	اعادة الحياة

للمؤلف

مؤلفات

مشكلة الفلاح السوري	بالفرنسية
الحرب والشعوب	بالعربية
أضواء على الرسمال الأجنبي في سورية	بالعربية والروسية

تراجم

أصول الحرية	روجيه غارودي
الصين في طريق الاشتراكية	بالاشتراك مع الدكتورة نجاح ساعاتي
مخاطر أزمة ومخاطر حرب	هنري كلود
الانسان قاهر الطبيعة	بالاشتراك مع نوري حجو الرفاعي
الدولة والثورة	لينين
معطيات تكميلية لمؤلف لينين عن الأمبريالية (الجزء الأول)	فارغاومندلسن
من الأزمة الاقتصادية الى الحرب العالمية	هنري كلود
الى أين يسير الاستعمار الأميركي	هنري كلود
الاقتصاد السياسي (الجزء الاول)	نخبة من المؤلفين السوفييت
أمتان : برجوازية وبروليتارية	كوزلوف
الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية	لينين

منشورات الدار

- الاقتصاد السياسي (الجزء الأول) نخبة من المؤلفين السوفيت (تعريب) بدر الدين السباعي
- أضواء على الرسمال الأجنبي في سورية (تأليف) بدر الدين السباعي

الكتاب التالي

- المادية التاريخية عن الروسية (تعريب) أحمد داود

قريبـــاً

- الاقتصاد السياسي (الجزء الثاني)
- الاقتصاد السياسي (الجزء الثالث)
- أغاني الثائرين
- منتجات من شعر ونثر ناظم حكمت
- المادية الجدلية
- الحركات الفلاحية الثورية السورية في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر
- معطيات تكميلية لمؤلف لينين عن الامبريالية
- الانسان والتطور
- الاقتصاد النازي شكل من أشكال انحطاط الرأسمالية